

أَضْحِيُّ الْمَسَالِكَ

إِلَى الْفَيْشَةِ أَبْرَمَ السَّالِكَ

تأليف الإمام أبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف
ابن أحمد بن عبد الله بن هشام ، الأنصارى ، المصرى
المتوفى في سنة ٧٦١ من المجرة

وَمَعَهُ كِتَابٌ

عُدَّةُ السَّالِكَ ، إِلَى تَحْقِيقِ أَوْضَحِ الْمَسَالِكَ
وَهُوَ الشَّرْحُ الْكَبِيرُ مِنْ ثَلَاثَةِ شَرْوُحٍ

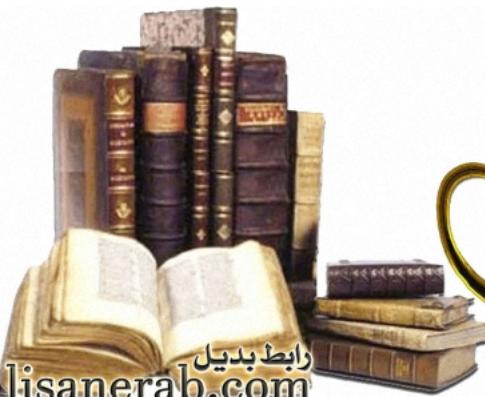
تألِيفُ

محمد بن عبد الله بن عاصم

الجِزْءُ الثَّالِثُ

كتاب الفيشر

للطباعة والتشریف والتوزیع



رابط بديل
lisanerab.com

مَكْتَبَةُ لِسَانُ الْعَرَبِ

أ. علاء الدين شوقى

www.lisanarab.com



المَكَاتِبُ : البُنَيَّةُ المَكَزِيَّةُ . هَافُون: ٢٤٤٧٣٩ . صَبَّ: ١١/٢٠٦١
الْمَطَابِعُ وَالْعَمَلُ : حَارَةُ حَرَيْكٍ . شَارِعُ عَبْدَالْوَهَابِ . هَافُون: ٣٩٠٦٦٣ | ٨٣٧٨٩٨
بَرَقِيًّا : فَكْسُوٌّ . تَلْكَس: ٤١٣٩٢ فَكْرٌ LE FIKR 41392



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

هذا باب حروف الجر^(١)

وهي عشرون حرفاً^(٢)، ثلاثة مضت في الاستثناء — وهي : خلاً، وعداً،
وحوش — وثلاثة شاذة :

(١) تسمية هذه الحروف بمحروف الجر هي تسمية البصريين ، ووجهها أنها تجبر الأسماء التي تدخل عليها ، وذلك كما سموا حروفاً أخرى بالتواصب ، وسموا نوعاً آخر من الحروف بالجوازم ، والكتوفيون يسمونها « حروف الإضافة » أحياناً ، ويسمونها « حروف الصفات » أحياناً أخرى ، ووجه التسمية الأولى من هاتين التسميتين أنها تضيف الفعل إلى الاسم ، أي تربط بينهما ، ووجه التسمية الثانية أنها تحدث في الاسم صفة من ظرفية أو غيرها .

وقد عملت هذه الحروف الجر في الأسماء على ماهر الأصل ، لأنها مختصة بالدخول على الأسماء ، ومن حق الحرف الختص أن يعمل فيما اختص به العمل الخاص بهذا النوع ، والجر هو الخاص بالأسماء ، لذلك لا يسأل عن علة عملها الجر ، لأن ما جاء على أصله لا يسأل عن علته .

(٢) ترك المؤلف من حروف الجر التي يذكرها غيره من النحاة « لولا » فإن هذا الحرف يكون حرف جر عند جماعة من النحاة في بعض استعمالاته .

ويبيان ذلك أن « لولا » الدالة على امتناع جوابها لوجود شرطها تدخل على الاسم الظاهر الصريح نحو قول أفلح بن يسار أبي عطاء السندي :

وَلَوْلَا جَيَانُ الْأَيَلِ مَا آبَ عَامِرٌ إِلَى جَفَفَرٍ سِرْبَالَهُ لَمْ يُهَزِّقِ

ونحو قول المنذر بن حسان :

فَلَوْلَا اللَّهُ وَلَمَرُ الْمَهْدَى لَأْبَتْ وَأَنْتَ غَرْبَالُ الْإِهَابِ
وتدخل على الاسم المؤول من حرف المصدر ومدخلوه نحو قول الله تعالى (ولو لا
أن يكون الناس أمة واحدة جعلنا من يكفر بالرحمن ليرونهم سقماً من فضة) ونحو قوله
سبحانه (لولا أن تفتدون) ونحو قول نصيبي :

= ولولا أن يقال صباً نصيب أفلت : بنفسِي النَّشَاءُ الصَّفَارُ
 وتدخل على الضمير المنفصل نحو قول الله تعالى (لولا أنت لكننا مؤمنين) .
 وقد اختلف الكوفيون والبصريون فيها وفي مدخولها في هذه الأحوال الثلاثة ،
 فقال الكوفيون : هي عاملة في الاسم الذي بعدها الرفع ، من قبل أنها نافية عن فعل
 لو ظهر لكان رافعا للاسم ، الا ترى أنك حين تقول « لولا زيد لا كرمتك » إنما
 تزيد لو لم ينفع زيد من إكرامك لا كرمتك ، وذهب البصريون إلى أن الاسم المرفوع
 بعد لولا مرفع بالابتداء ، وليس الرافع له لولا ، لأن الحرف لا يعمل إلا إذا كان
 مختصا ، ولو لا ليست مخصوصة لأنها تدخل على الأسماء كما في الشواهد التي سقناها ،
 وتدخل على الأفعال كما في قول الشاعر :

قالت أمامة لما حشت زائرها : هلا رمتت بيغمض الأسماء الشود
 لا در دراك وإن قد رميتهم لولا حذدت ، ولا عذرى لمحدود
 على أنها لو كانت مخصوصة بالأسماء لعملت الجر كما هو الأصل في الحرف المختص بالاسم
 وفي هذا البيت مقال ، لأن الكوفيون يقدرون هذا الفعل باسم ، أي لولا الحد : أي الحرمان
 وتدخل لولا على الضمائر المتصلة فتقول « لولاي » و « لولاك » و « لولاه » وقد
 اختلف النعمة في ذلك الاستعمال ، ولم ينفع ذلك ثلاثة مذاهب :

الذهب الأول - وهو مذهب الكوفيين وأبي الحسن الأخفش من البصريين ،
 ونسبة العين للتحليل ويونس - وخلاصته أن الضمير المتصل وهو الياء والكاف والماء
 موضوع موضع الضمير المنفصل ، وأن موضعه رفع ، وليس له إلا ذلك الموضع ، وذلك
 ليجري استعماله في جميع الأحوال المجرى واحدا ؛ فيكون من طرد الباب على وثيرة واحدة .
 الذهب الثاني - وهو مذهب سيبويه وجمهور البصريين - وخلاصته أن « لولا »
 في هذه الحالة حرف جر زائد لا يتعارق بشيء ، والضمير الذي بعدها له علان أحدهما
 جر والثاني رفع بالابتداء كمدحول « من » الزائدة في نحو قوله « ماف الدار من أحد »
 فإنه مجرور لفظا وموضعه رفع لأنه مبتدأ ، وهذا الرأى هو الذي أشرنا إليه في مطلع
 هذا البحث .

الذهب الثالث - وهو مذهب أبي العباس المبرد - وخلاصته أن هذا الاستعمال مختلف

= لم يرد عن العرب ، وهو معجوج بوروده عن العرب في نحو قول يزيد بن الحكم بن أبي العاص :

وَكَمْ مَوْرِنْ لَوْلَايَ طِحْتَ كَمْ هَوَى بِأَجْرِ أَمِهِ مِنْ فِتْنَةِ النَّبْقِ مُهْوِي
وكاف قوله عمرو بن العاص يخاطب معاوية بن أبي سفيان في شأن الحزن ن على ابن أبي طالب :

أَتُطِيمُ فِينَا مَنْ أَرَاقَ دِمَاءَنَا
وَلَوْلَاكَ لَمْ يَعْرِضْ لِأَحْسَابِنَا حَسَنَ
وكا في قوله الشاعر ، وينسب إلى عمر بن أبي ربيعة الخزوي ، والصواب
أنه للعرجي :

لَوْلَاكَ فِي ذَا الْعَامِ لَمْ أَخْجُجْ
وَمَعْ وَرَوْدَه فِي كَلَامِ الْعَربِ الْمَوْنَوْقِ بِعَرِيَّتِهِمْ وَفِي شِعْرِ مَنْسُوبِ إِلَيْهِ لَا عَهْلَ
لِإِنْسَكَارِ هَذَا الْاسْتِعْمَالِ ، وَإِنْ كَنَا نَعْرِفُ بِأَنَّهُ قَلِيلٌ فِي الْاسْتِعْمَالِ غَيْرَ شَافِعٍ شَيْوَعَ اسْتِعْمَالِ
الْأَسْمَ الظَّاهِرِ وَالضَّمِيرِ التَّنْفَصِلِ بَعْدَ لَوْلَا .

وَمَا يَنْتَصِلُ بِهَذَا السَّكَلَمَ أَنْ نَبْيَنَ لَكَ أَنْ حِرْفَ الْجَرِ يَنْقَسِمُ إِلَيْ ثَلَاثَةِ أَفْسَامِ :
الْقَسْمُ الْأَوَّلُ : حِرْفُ الْجَرِ الْأَصْلِيُّ ، وَهُوَ مَالِهِ مَعْنَى خَاصٍ ، وَيَحْتَاجُ إِلَى مَتَعْلِقٍ
مَذَكُورٍ أَوْ مَحْذُوفٍ ، مَثَلُ مَنْ وَإِلَيْ فِي نَحْوِ قَوْلَكَ « ذَهَبَتْ مِنَ الْبَيْتِ إِلَى الْمَسْجِدِ »
وَمَثَلُ قَوْلِهِ تَعَالَى (سَبَحَانَ الَّذِي أَسْرَى بَعْدَهُ لَيْلًا مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى)
غَيْرَ مَنْ تَدَلُّ عَلَى ابْتِداَءِ الْفَاعِلِيَّةِ الْمَكَانِيَّةِ وَإِلَى تَدَلُّ عَلَى الْاِنْتِهَاءِ فِي كُلِّ مِنَ الْمَثَالِ وَالآيَةِ
الْكَرِيمَةِ ، وَلِكُلِّ مِنَ الْحَرْفَيْنِ مَتَعْلِقٍ مَذَكُورٍ .

وَالْقَسْمُ الثَّانِي : حِرْفُ الْجَرِ الْأَرَادِيُّ ، وَهُوَ مَا لَيْسَ لَهُ مَعْنَى خَاصٍ ، وَإِنَّمَا يَؤْتَى بِهِ
لِبَرْدِ التَّوْكِيدِ ، وَلَيْسَ لَهُ مَتَعْلِقٌ لَا مَذَكُورٌ وَلَا مَحْذُوفٌ ، مَثَلُ مَنْ فِي قَوْلَكَ « مَازَارِنِي
مِنْ أَحَدٍ » وَفِي قَوْلِهِ تَعَالَى (هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرَ اللَّهِ يَرْزُقُكُمْ) فَلَيْسَ لَمَنْ فِي هَذَا الْمَثَالِ
وَلَا فِي آيَةِ الْكَرِيمَةِ مَعْنَى خَاصٍ ، وَإِنَّمَا جَيَّءَ بِهَا لِبَرْدِ التَّوْكِيدِ ، كَمَا أَنَّهُ لَا مَتَعْلِقٌ لَهُ ،
وَمَا بَعْدَهَا فِي الْمَثَالِ فَاعِلٌ ، وَفِي آيَةِ مُبْتَدَأٍ .

أحدها : « مَتَّ » في لُغَةِ هُدَيْل ، وهى بمعنى مِن الابتدائية ، سِمِعَ من بعضهم « أَخْرَجَهَا مَتَّ كُمَّةً » وقال :
 * مَتَّ لَجَّجَ خُضْرَ لَهْنَ نَتِيجُ * ٢٨٧

= والقسم الثالث : حرف الجر الشبيه بالزائد ، وهو ما له معنى خاص كالحرف الأصلى وليس له متعلق كالزائد ، فقد أخذ شبهها من الحرف الأصلى وأخذ شبهها من الحرف الزائد ، ومثاله لولا ، ورب ، ولعل ، فإن لولا تدل على الامتناع للوجود ، ورب تدل على التكثير أو التقليل ، ولعل تدل على الترجى ، وليس لواحد منها متعلق ، ولكونها أشتت الحرف الزائد في عدم احتياجها إلى متعلق تتعلق به مماها حرف جر شبيه بالزائد ، وإن كانت تشبه الحرف الأصلى أيضاً كما بينت لك ،

٢٨٧ — هذا الشاهد من كلام أبي ذؤيب المذلى يصف سحابة ، والذى ذكره المؤلف هنا عجز بيت من الطويل ، وصدره :

* شَرِبَنَ يَمَاءَ الْبَحْرِ شَمَّ تَرَفَّتْ *

اللغة : « شَرِبَنَ » أراد أن السحاب حمل ماء البحر « لَجَّجَ » جمع لجة - بضم اللام وتشديد الجيم - وهى معظم الماء « نَتِيجُ » صوت .

الإعراب : « شَرِبَنَ » شرب : فعل مضارب مبني على فتح مقدر على آخره لا محل له من الإعراب ، ونون النسوة فاعله مبني على الفتح في محل رفع « يَمَاءَ » الباء حرف جر مبني على السکر لاملاع له من الإعراب ، ماء : مجرور بالباء ، وعلامة جره السکرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بشرب ، وماء مضاف و « الْبَحْرِ » مضاف إليه مجرور بالسکرة الظاهرة « شَمَّ » حرف عطف ، مبني على الفتح لا محل له من الإعراب « تَرَفَّتْ » ترفع : فعل مضارب مبني على الفتح لا محل له من الإعراب والباء حرف دال على تأنيث الفاعل مبني على السکون لا محل له من الإعراب ، وفاعل ترفع ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى السحائب المذكورة في بيت سابق على بيت الشاهد « مَتَّ » حرف جر بمعنى من الابتدائية مبني على السکون لا محل له من الإعراب « لَجَّجَ » مجرور بعى وعلامة جره السکرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بشرب « خُضْرَ » نعت لاجعج ، ونعت المجرور مجرور وعلامة جره السکرة الظاهرة « لَهْنَ » اللام حرف جر مبني على الفتح لا محل له من =

والثاني : « لَعَلَّ » في لُغَةِ عُقَيْلٍ ، قال :
 * لَعَلَّ اللَّهُ فَضَّلَكُمْ عَلَيْنَا *

= الإعراب ، هنـ: ضمير منفصل مبني على الفتح في محل جر باللام ، والجـار والمـجرور متعلق بمـحذوف خـبر مـقدم « نـتـيـجـةـ » مـبـتـداـ مـؤـخـرـ مـرـفـوـعـ وـعـلـامـةـ رـفـعـهـ الضـمـهـ الـظـاهـرـةـ ، وـجـلـةـ الـمـبـتـداـ وـخـبـرـهـ فـيـ مـحـلـ جـرـ صـفـةـ ثـانـيـةـ لـجـيـجـ . أوـ فـيـ مـحـلـ نـصـبـ حـالـ مـنـ لـجـيـجـ ؛ لأنـهـ - وإنـ كـانـ نـكـرـةـ - قدـ تـحـصـصـ بـالـوـصـفـ بـخـضـرـ .

الشاهدـ فـيـهـ : قولهـ « مـقـىـ لـجـيـجـ » حيثـ استـعـمـلـ فـيـهـ مـقـىـ بـعـدـ مـنـ .
 ٢٨٨ - لمـ أـفـ لـهـذـاـ الشـاهـدـ عـلـىـ نـسـبـةـ إـلـىـ قـاتـلـ مـعـيـنـ ، وـالـدـىـ دـكـرـهـ المـؤـافـ
 هـنـاـ صـدـرـ بـيـتـ مـنـ الـوـافـرـ ، وـعـجـزـهـ قـوـلـهـ :

* يـشـئـ أـنـ أـمـكـمـ شـرـيمـ *

الـلـغـةـ : « لـعـلـ » أـصـلـ مـعـنـيـهـ هـذـاـ الحـرـفـ التـرجـيـ ، وـقـالـ الدـنـوـشـرـىـ : هوـ فـيـ هـذـاـ
 الـبـيـتـ باـقـ عـلـىـ أـصـلـهـ وـهـوـ التـرجـيـ ، وـلـاـ يـتـعلـقـ بـشـئـ ، وـلـكـنـ الـظـاهـرـ أـنـهـ فـيـ هـذـاـ
 الـبـيـتـ بـعـدـ الـإـشـفـاقـ مـثـلـ قـوـلـهـ تـعـالـىـ : (فـلـعـلـكـ بـأـخـنـ تـفـسـكـ) اـهـ كـلـامـ الدـنـوـشـرـىـ (إـنـ)
 يـجـوزـ فـيـ هـنـزـةـ إـنـ هـذـهـ الـفـتـحـ وـالـكـسـرـ : أـمـاـ الـفـتـحـ فـعـلـ أـنـ الـمـصـدـرـ الـنـسـبـكـ مـنـهـ وـمـنـ
 مـعـمـولـيـهـ مـجـرـورـ عـلـىـ أـنـهـ بـدـلـ مـنـ شـئـ مـجـرـورـ بـالـبـاءـ ، وـأـمـاـ الـكـسـرـ فـعـلـ الـأـبـتـادـ ،
 وـجـلـتـهـ فـيـ مـقـامـ الـتـعـلـيلـ لـمـاقـبـلـهـ « شـرـيمـ » بـفـتـحـ الشـيـنـ - هوـ فـيـلـ بـعـدـ مـفـعـولـ بـكـرـجـ
 وـقـيـلـ - وـالـشـرـيمـ : الـمـرـأـةـ الـفـضـةـ ، أـىـ الـتـىـ أـتـمـ مـسـلـكـاـهـ وـاـخـتـلـطـ أـحـدـهـ بـالـآـخـرـ ،
 وـيـقـالـ فـيـهـ : شـرـمـاءـ ، وـشـرـومـ ، أـيـضاـ .

الـإـعـرـابـ : « لـعـلـ » حـرـفـ تـرـجـ وـجـرـ شـبـيـهـ بـالـزـائـدـ ، مـبـنـيـ عـلـىـ الـفـتـحـ لـاـمـلـ لـهـ مـنـ
 الـإـعـرـابـ « اللـهـ » مـبـتـداـ ، مـرـفـوـعـ بـضـمـةـ مـقـدـرـةـ عـلـىـ آـخـرـهـ مـنـ ظـهـورـهـ اـشـتـغالـ
 الـمـحـلـ بـحـرـكـةـ حـرـفـ الـجـرـ شـبـيـهـ بـالـزـائـدـ « فـضـلـكـ » فـضـلـ : فـعـلـ مـاضـ مـبـنـيـ عـلـىـ الـفـتـحـ
 لـاـمـلـ لـهـ مـنـ الـإـعـرـابـ ، وـفـاعـلـهـ ضـمـيرـ مـسـتـترـ فـيـ جـواـزـاـ تـقـدـيرـهـ هـوـ يـعـودـ إـلـىـ لـفـظـ الـجـلـالـةـ
 وـضـمـيرـ الـخـاطـبـينـ مـفـعـولـ بـهـ ، وـجـمـلةـ الـفـعـلـ الـمـاضـيـ وـفـاعـلـهـ وـمـفـعـولـهـ فـيـ مـحـلـ رـفـعـ خـرـ
 للـبـتـداـ « بـشـىـ » الـبـاءـ حـرـفـ جـرـ مـبـنـيـ عـلـىـ الـكـسـرـ لـاـ مـعـلـ لـهـ مـنـ الـإـعـرـابـ ، شـىـهـ :
 مـجـرـورـ بـالـبـاءـ وـعـلـامـةـ جـرـهـ الـكـسـرـةـ الـظـاهـرـةـ ، وـالـجـارـ وـالـمـجـرـورـ مـتـعـلـقـ بـفـضـلـ « إـنـ » =

ولم يلامها الأولى الإثباتُ واللحدف^(١)، وفي الثانية الفتحُ والكسرُ.

= حرف توکید و نصب مبني على الفتح لا محل من الإعراب «أمكم» أم : اسم أن منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضارب وضمير المخاطبين مضارب إليه «شريم» خبر أن مرفوع بالضمة الظاهرة ، فإذا قرأت أن بالكسر فجملتها لا محل لها من الإعراب تعليلية ، وإذا قرأتها بالفتح فهي وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بدل من شيء .

الشاهد فيه : قوله « لعل » حيث استعملها حرف جر فجر بها الاسم الـكريم .

• ومثل هذا الشاهد قول كعب بن سعد الغنوبي :

فَقُلْتُ: أَذْعُ أَخْرَى وَارْفَعْ الصَّوْنَ جَهْزَةً،

أَعْلَمُ أَبِي الْمَفْلَحِ—وَارِ مِنْكَ قَرِيبٌ

(١) أما إثبات اللام الأولى فشواده كثيرة ، ومنها بيت الشاهد الذي سبق

شرحه (رقم ٢٨٨) ومنها قول الآخر ، وهو خالد بن جعفر :

لَعْلَ اللَّهُ يُنْكِثُنِي عَلَيْهَا جَهَاراً مِنْ رُهْمَزٍ أَوْ أَسِدٍ

وأما حذف لامها الأولى فلن شواهده قول الشاعر :

على صُرُوفَ الدَّهْرِ أَوْ دُولَاتِهَا تُدْلِنَّا الْمَمَّةَ مِنْ لَمَاتِهَا
والذى نريد أن ننبهك إليه هو أن هذه اللغات ليست خاصة بل كل الذى يجر الاسم
بعدها كما استظهره العلمي اغتراراً بظاهر عبارة المصنف هنا ، بل جاءت في لغات
العرب عامة ؛ فمن الحذف قول الأضبيط بن قريع السعدي :

لَا تُهِينَ الْفَقِيرَ عَلَيْكَ أَنْ تَرْكَمَ يَوْمًا وَالدَّهْرُ قَدْ رَفَعَهُ
وقول نافع بن سعد الطافى :

وَلَسْتُ بِلَوَامٍ عَلَى الْأَمْرِ بَعْدَمَا يَعْوُتُ، وَلَكِنْ عَلَّ أَنْ تَقْدَمَ

قول العجيز السلوبي :

لَكَ الْخَيْرُ، عَلَّمَا بِهَا، عَلٰٰ سَاعَةً

تَمَرُّ، وَسِهْوَاءٌ مِنَ الظَّيْلِ يَذْهَبُ =

والثالث : «كَيْ» وإنما تجر ثلاثة :

أحدُها : « ما » الاستفهامية ، يقولون إذا سألوه عن عِلْمِ الشَّيْءِ : « كَيْنَةٌ »^(١) ، والأكثرون يقولوا : « لَمْ ». الثاني : « ما » المصدرية وصلتها كقوله :

= وقول أم النحيف ، وهو سعد بن قرط :

تَرَبَّصُ بِهَا الْأَيَامُ، عَلَىٰ صُرُوفِهَا سَتَرْزُمِي بِهَا فِي جَاهِمٍ مُّسْعَرٍ

وقول رؤبة بن الحجاج :

تَقُولُ بِنْتِي : قَدْ أَنِي أَنَا كَا يَا أَبْتَا عَلَكَ أَوْ عَسَا كَا

(١) وذهب الكوفيون في هذه العبارة إلى أن «كـ» هي المصدرية الناصبة للفعل الضارع، وأن المضارع المنصوب بها مخدوف، وأن «مـ» التي بعدها مؤنثة من «ما» التي هي اسم استفهام، ومن هاء السكت، وأن «ما» الاستفهامية في محل نصب مفعول به لهذا الفعل المضارع المخدوف، وكان قائلاً قد قال لك : جئت ، فقلت له : كـ تفعل ماذا ؟

وهذا تكفل غريب ، فوق أنه يتضمن أربعة أمور كل واحد منها مما لا يجيئه جهراً النهاة ، الأول: أن فيه حذف صلة الحرف المصدرى مع بقاء معندها ، أما الحرف المصدرى فهو كـ ، وأما صلته فهى المضارع الذى الزموا تقديره ، وأما معنون الصلة فهو ما الاستفهامية ، والثانى : أن فيه نصب اسم الاستفهام بعامل متقدم عليه ، وقد علم أن اسم الاستفهام مما له الصدارة فلا يتقدم عليه العامل فيه ، والثالث : أن فيه حذف ألف « ما » الاستفهامية فى غير حالة الجر ، وقد علم أن ألفها لا تحذف إلا فى حالة الجر نحو قوله تعالى : (عم يتساءلون) ، والرابع : أن فيه حذف المنسوب مع بقاء عامل النصب ، ولم يثبت له نظر فى كلام العرب .

ثم إن استعمال العرب «له» كثيراً في الموضع الذي استعملوا فيه «كيمه» يدل على أن معنى العبارتين واحد، وأن كل ما بينهما أن في «كيمه» وضع حرف وهو كي في موضع حرف آخر وهو اللام.

* يُرَادُ الْفَقِيْكِيمَا يَضُرُّ وَيَنْفَعُ *
أى : للضرر والنفع ، قاله الأخفش ، وقيل : « ما » كافية .

٢٨٩ — هذا الشاهد من كلام قيس بن الخطيم . وقيل : للنابغة ، ثم منهم من يقول : النابغة النباني ، ومنهم من يقول : النابغة الجمدي ، والذى ذكره المؤلف عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* إِذَا أَنْتَ لَمْ تَنْفَعْ فَضُرَّ إِلَيْهَا *

المعنى : يريد أنه لا بد للإنسان من أحد وصفين يتصرف به : فإذاً أن يكون نافعاً يعود الفضل منه على إخوانه وعارفه أو على أهل جلدته حبيباً ، وإما أن يكون ضاراً بهم يقع عليهم شره وتنتهي معرته ، فإن لم يكن الإنسان متصرفًا بأحد هذين الوصفين فليس بإنسان على الحقيقة ؛ لأن الإنسان إنما يمتاز عن سائر الحيوان بأنه ينفع أو يضر .

الإعراب : « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بمحابه مبني على السكون في محل نصب بضم الآتى « أنت » فاعل فعل ممدود يفسره المذكور بعده مبني على الفتح في محل رفع ، والمحلة من الفعل الممدود وفاعله هذا في محل جر بالإضافة إذا إليها « لم » حرف نفي وجذم وقلب مبني على السكون لا محل له من الإعراب « تنفع » فعل مضارع مجزوم بل ، وعلامة جزمه السكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، وجملة الفعل المضارع المجزوم بل وفاعله المستتر فيه لا محل لها من الإعراب مفسرة « فضر » الفاء واقعه في جواب إذا ، حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، ضر : فعل أمر مبني على السكون لا محل له من الإعراب ، وحرك بالفتح للتخلص من التقاء الساكنين وللتخفيف ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « فإنما » الفاء حرف دال على التعليل مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، إنما : حرف دال على الحصر ، مبني على السكون لا محل له من الإعراب « يراد » فعل مضارع مبني للمجهول مرفوع لتعريده من الناصب والجائز ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة « الْفَقِيْ » نائب فاعل يراد ، مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر « كيما » كي : حرف تعليل وجراً مبني على السكون لا محل له من =

الثالث: «أن» المصدريّة وصلتها، نحو «جئتُ كي تُشكِّرَ مَنِي» إذا
قدرت «أن» بعدها؛ بدليل ظمورها في الفرودة، كقوله:
• لسانك كيّناً أنْ تَفْرُ وَتَخْدَعاً • - ٢٩٠

الإعراب ، وما : حرف مصدرى مبني على السكون لا محل له من الإعراب « يضر »
 فعل مضارع مرفوع لتجربة من الناصب والجازم ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ،
 وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الفق ، وما المصدرية مع ما دخلت
 عليه في تأويل مصدر مجرور بي ، والجار والمجرور متعلق بيراد ، وتقدير الكلام :
 يراد الفق للقر والفتح « ويتنعم » الواو حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من
 الإعراب ، يتنعم : فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه
 جوازا تقدره هو يعود إلى الفق .

الشاهد فيه : دخول « كي » على « ما » المصدرية ، وتقدير « ما » مصدرية في هذا الشاهد هو تجزيج الأخفش ، وهي عند غيره كافة - كي عن عمل النصب في الفعل للضارع ، والفعل مؤول بالصدر على القولين : بواسطة « ما » على الأول ، وبواسطة « كي » على الثاني .

٢٩٠ - هذا الشاهد من كلام جميل بن معمر العذري ، وقيل : لحسان بن ثابت الأنباري ، وليس بشيء ، وما ذكره المؤلف هنا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* فَقَالَتْ: أَكُلَّ النَّاسَ أَصْبَحْتَ مَا نَحْنَا *

وأول القصيدة التي منها بيت الشاهد من قول جليل بن معمر هو :

عَرَفْتُ مَصِيفَ الْحَيِّ وَالْمَرْجَعَ كَمَا خَطَّتِ الْكَفُّ «كِتَابَ الْمَرْجَعِ»
مَعَارِفَ أَطْلَالِ لِبَنْسَةِ أَصْبَحَتْ مَعَارِفُهَا قَفْرًا مِنْ أَكْثَرِ بَاقِيَّهَا
الْأَلْفَةُ : «عَرَفْتُ مَصِيفَ الْحَيِّ - الْبَيْتُ» الصِيفُ : مَكَانٌ نَزُولُ الْقَوْمَ فِي الصِيفِ
وَالْتَّرَبَعُ : مَكَانٌ نَزُولُهُمْ وَقْتُ الرَّبِيعِ ، وَقَوْلُهُ : «كَمَا خَطَّتِ الْكَفُّ الْكِتَابَ الْمَرْجَعِ»
حَالَ مِنْهُمَا ، يَرِيدُ أَنْ آنَارَ نَزُولَ الْقَوْمَ فِي الصِيفِ وَآنَارَ نَزُولَهُمْ فِي الرَّبِيعِ قَدْ أَنْجَحَتْ
وَذَهَبَتْ وَلَمْ يَقِنْ مِنْهَا إِلَّا مَا يُشَبِّهُ الْخَطَّ الْقَدِيمَ الَّذِي رُوِجَ فِي الْقِرَاءَةِ مَرَّةٍ بَعْدَ مَرَّةٍ =

= «مارف أطلال البيت» للعارف : الأماكن المعروفة ، والقفر — بفتح فسكون —
 الوحشة ، والبلقع — بوزن جعفر — الحالى الذى لا أتيس به » فقالت : أكل
 الناس أصبحت — البيت » مانحا : اسم فاعل من الملح وهو الإعطاء ، وهو يتعدى
 إلى مفعولين ، تقول : منعت السكين درها ، وقفر : مضارع غرته — من باب
 نصر — إذا خدتها وزينت له ما ليس بحسن ، وتخذع : عطف تفسير لغفر ؟
 فعندهما واحد .

الإعراب : « قالت » الفاء حرف عطف ، مبني على الفتح لا محل له من
 الإعراب ؛ قال : فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، والباء حرف
 دال على تأنيث المسند إليه ، مبني على السكون لا محل له من الإعراب ، وفاعل قال ضمير
 مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود للخدود المذكورة في بيت سابق على بيت الشاهد
 « أكل » المهمزة للاستفهام حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، كل :
 مفعول ثان لما نع تقدم عليه وعلى مفعوله الأول منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ،
 وكل مضاف و « الناس » مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة
 « أصبحت » أصبح : فعل ماض ماقضى مبني على الفتح القدر على آخره لا محل له من
 الإعراب ، وناء المخاطب اسم أصبح مبني على الفتح في محل رفع « مانحا » خبر أصبح
 منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وهو اسم فاعل يعمل عمل فعله ؛ فيه ضمير
 مستتر تقديره أنت ، وهذا الضمير فاعله ، وقد تقدم مفعوله الثاني « انساك » لسان :
 مفعول أول لما نع منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه
 مبني على الفتح في محل جر « كيما » كي : حرف تعليل وجراً مبني على السكون لا محل
 له من الإعراب ، وما : حرف زائد ، وذكر العين أنه حرف كاف لكن عن عمل
 النصب أو حرف مصدرى ، ولا وحده لما ذكره « أن » حرف مصدرى ونصب مبني
 على السكون لا محل له من الإعراب « تفر » فعل مضارع منصوب بأن المصدرية
 وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « وتخذع »
 الواو حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، وتخذع : معطوف على
 تفر منصوب بالفتحة الظاهرة ، وأن مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور =

والأولى أن تقدر «كى» مصدرية فقدر اللام قبلها؛ بدليل كثرة ظهورها معها، نحو (لِكَيْلَا تَأْتُونَا) ^(١).

= بالكاف . والجار والمحرر متافقان معه ، وتقدير الكلام : مانحا لـ اسم كل الماء .
للسم والضر .

الشاهد فيه : ظهور «أن» المصدرية بعد «كى» فذلك دليل على أمرين :
الأول : أن «كى» دالة على التعليل وليس حرفاً مصدرياً ، والثاني : أن «كى»
التعليق تقدر بعدها «أن» إذا لم تكن موجودة ؟ فأما الأول فلأنك لو جعلت-
«كى» مصدرية لازم أن يتوالى حرفان يعني واحد لا لغرض التوكيد ، وهذا من نوع
وأما الثاني فلأن ظهور الشيئ في بعض الأوقات دليل على أن هذا الموضع محل له ،
الآخرى أنه لما ظهرت «من» بعد «لا» النافية للجنس في قول الشاعر :

فَقَامَ يَذُودُ النَّاسَ عَنْهَا يُسْتَفِهِ . وَقَالَ : أَلَا لَا مِنْ سَبِيلٍ إِلَى هِنْدٍ
قضوا بذلك بأن بناء اسم «لا» لتضمن معنى «من» الاستفرافية ؟ ومثله
ظهور «من» قبل التمييز أحياناً ، نحو ذلك كثير في تعلياتهم .

ومثل بيت الشاهد في ظهور «أن» المصدرية بعد كى قول الشاعر :
أَرَدْتَ لِكَيْمَا أَنْ تَطَيِّرَ يَقِيرَبَيْ فَقَتْرُكَمَا شَنَّا يَلِيمَدَاءِ بَلْقَعَرِ
ومثله قول الآخر ، وأنشده أبو زوان :

أَرَدْتَ لِكَيْمَا أَنْ تَرَى لِي عَزْرَةَ
وَمَنْ ذَا الَّذِي يُفْطِي الْكَمَالَ فَيَكْمُلُ

(١) من الآية ٤٣ من سورة الحديد ، واعلم أولاً أنه لا خلاف بين أحد من .
النحوة في أنه قد ورد عن العرب الفعل المضارع منصوباً بعد كى غير المسبوقة بلام التعليل .
ولا للتبيعة بأن المصدرية من غير شذوذ ولا ضرورة ، ومن ذلك قوله تعالى : (فردنهـ .
لـ أمهـ كـ تـ عـ يـ نـهـ وـ لـ تـ حـ زـنـ) وقوله سبحانه : (كـ لاـ يكونـ دـوـلـةـ بـيـنـ الـأـغـيـارـ .
مـنـكـ) ، ومن ذلك قول النابغة الديياني :

وَقَفَتْ رِبَّهَا طَوِيلًا كَمَا أَسَائِلَهَا عَيَّتْ جَوَابًا ، وَمَا بِالرَّبْعِ مِنْ أَحَدٍ =

= كما أنه لا خلاف بين أحد من النساء في أن الفعل للضارع قد جاء في فصيح الكلام من غير شذوذ ولا ضرورة منصوباً بعد كي للسبوقة بلام التعليل ، ومن ذلك الآية التي تلاها المؤلف (لَكِ لَا تَأْسُوا عَلَى مَا فَاتَكُمْ) ، وقوله تعالى : (لَكِ لَا يَكُونُ عَلَى الْوَمَنِ حَرَجٌ فِي أَزْوَاجِ أَدْعِيَاهُمْ) ، وقوله سبحانه : (وَمِنْكُمْ مَنْ يُرِدُ إِلَى أَرْذَلِ الْعُمُرِ لَكِ لَا يَعْلَمُ مِنْ بَعْدِ عِلْمِ شَيْئًا) ، ومنه قول عمر بن أبي ربيعة :

إِذَا جِئْتَ فَامْنَحْ طَرْفَ عَيْنِكَ غَيْرَنَا

لِكَنِّي يَقْلُمُوا أَنَّ الْمَوَى حَيْثُ تَنْظُرُ

وقد جاء في قليل من كلام العرب بجيء للضارع منصوباً بعد كي وقد توسطت بينهما أن المصدريّة كما في الشاهد رقم ٢٩٠ والبيتين الذين ذكرناهما في شرحه ، وورد عنهم في قليل من كلامهم بجيء للضارع منصوباً بعد كي وقد توسطت بينهما اللام نحو قول عبد الله بن قيس الرقيات :

كَيْ لِتَقْضِيَنِي رُقْيَةً مَا وَعَدْتَنِي غَيْرَ مُخْتَسِ

ثم اعلم نائياً أن النساء مختلفون في الناصب للضارع في كل وجه من هذه الوجوه ، فذهب الأخفش إلى أن الناصب للضارع في جميع هذه الأوجه هو أن المصدريّة ، فإن كانت مذكورة فالأمر ظاهر ، وإن لم تكن فهي مقدرة ، والسر في هذا أن الأخفش يرى أن « كي » لا تكون إلا حرف يبرر دال على التعليل ، فإن ذكرت اللام قبلها كما في الآية الكريمة (لَكِ لَا يَعْلَمُ) وكما في قول عمر : * لَكِ يَعْلَمُوا أن الهوى حيث تنظر * كانت هذه اللام للتعليل ، وكانت « كي » بدلًا منها ، وكانت أن مضمرة بعدها ، وإن ذكرت اللام بعد كي كما في قول ابن قيس الرقيات : * كي لِتَقْضِيَنِي رُقْيَةً * كانت اللام بدلًا من كي التعليلية ، وأن مقدرة بعدها .

وذهب الحليل بن أحمد إلى أن الناصب للضارع في كل هذه الوجوه هو « أن » المصدريّة ، فإن كانت مذكورة في الكلام فالامر ظاهر ، وإن لم تكن مذكورة فهي مقدرة ، والسر في ذلك أن الحليل رحمه الله لا يرى أن للضارع ناصباً غير أن المصدريّة مظيرة أو مضمرة =

وذهب جهور الكوفيين إلى أن الناصب للمضارع في جميع هذه الوجوه هو كي نفسيها ، والسر في هذا أئمّه يرون أن كي لا تكبون إلا حرفًا مصدرياً ناصباً للمضارع مذكورة أو مقدرة ، فإن ذكرت «أن» بعد كي كافي قوله جميل : * لكيما أن تفر وتحذّها * كانت أن مصدرية أيضًا وكانت بدلاً من كي ، وإن ذكرت الملام بعد كي كما في قوله ابن قيس الرقيات : * كي لتفظيني رقية * كانت اللام زائدة ، ولهذا قالوا في قول العرب : «كيمه» إنْ همة فعلاً مضارعاً محنّفاً ، وهو منصوب بـك ، و«مه» عبارة عن ما الاستفهامية وهذه السكت ، وما الاستفهامية منصوبة الحال بالمضارع المقدر ، وكان قائلًا قد قال لك : جتنك ، فقلت له : كي تفعل ماذا ، وهذا تكاليف لا يبني على ذلك أن تقرّهم عليه ، فوق أنه يتضمن حذف صلة الحرف المصدرى الذي هو كي ، ويتضمن نصب اسم الاستفهام بعامل متقدم عليه ، ويتضمن حذف ألف «ما» الاستفهامية في غير حالة الجبر ، وكل واحد من هذه الأمور الثلاثة مما لا يحيىز جهور النحاة ارتكانبه ، وقد سبق لنا ذكر ذلك (ص ٩ من هذا الجزء).

وذهب جمهور البصريين إلى أن «كى» تكون أحياناً حرف جر دالا على التعليل ، وتكون أحياناً أخرى حرفاً مصدرياً ناصباً ؛ فهم لا يلتزمون الوجه الثاني كما التزموا الكوفيون ، ولا يلتزمون الوجه الأول الذي التزموا به الأخفش .

وعندم أن «كى» تكون حرفًا مصدرية ناصبة للمضارع ، ولا تحتمل غير هذا الوجه ، في حالة واحدة ، وهى أن تذكر اللام قبلها ، ولا تذكر أن بعدها ، نحو قوله تعالى : (لَكِي لَا يَكُونُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرْجٌ) وقوله عمر بن أبي ربيعة :

وتكون كعنة حرف تعليل وجراً ولا تتحتمل غير ذلك في حالتين ، إحداهما أن تذكر اللام بعدها ، كما في قول ابن قيس الرقيات : * كي لتفصيني رقية * فـ كـ يـ حـرـفـ تـعـلـيلـ ، واللام تـوـكـيدـ لها ، وـأـنـ مـقـدـرـةـ بـعـدـهـاـ وـهـىـ النـاصـبـةـ ، والـحـالـةـ الثـانـيـةـ أـنـ تـذـكـرـ أـنـ بـعـدـ كـيـ ، وـلـاـ تـذـكـرـ قـبـلـهـاـ اللـامـ ، كـافـيـ قولـ جـمـيلـ وـهـوـ الشـاهـدـ رقمـ ٢٩٠ : * كـيـاـ أـنـ تـفـرـ وـتـخـدـعاـ * .

والأربعة عشر المباقية قسمان :

(١) سبعة تجدر الظاهر والمضرر ، وهي : مِنْ ، إِلَى ، وَعَنْ ، وَطَلَى ، وَفِي ، والباء ، واللام ، نحو (وَمِنْكَ وَمِنْ نُوحٍ) ^(١) (إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ) ^(٢) (إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ) ^(٣) (طَبَقَا عَنْ طَبَقٍ) ^(٤) (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ) ^(٥) (وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ تَحْمِلُونَ) ^(٦) (وَفِي الْأَرْضِ آيَاتٍ) ^(٧) (وَفِيهَا مَا تَشَهِّدُ أَنَفُسُهُ) ^(٨) (آمَنُوا بِاللَّهِ) ^(٩) (وَآمَنُوا بِهِ) ^(١٠) (لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ) ^(١١) (لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ) ^(١٢) .

(٢) وسبعة تختص بالظاهر ، وتفقسم أربعة أقسام :

ما لا يختص بظاهره بعينه ، وهو : حَتَّى ، وَالْكَافُ ، والواو' ، وقد تدخل الكاف في الضرورة على الضمير ، كقول العجاج :

= وتسكون كمحتملة للوجهين في حاليين ، إحداهما أن تذكر في الكلام وحدها فلا تقدمها اللام ولا تتأخر عنها أن ، كما في قوله تعالى : (كَيْ تَفَرَّغَ إِلَيْهَا) وكما في قول النابغة : * كَيْ أَسْأَلَهَا * والحالة الثانية أن تقع كي بين اللام وأن ، نحو قول الشاعر : * لَكُمَا أَنْ تَطِيرَ * فإن اعتبرت كي تعليمة كانت مؤكدة للام وهذا أولى ، وإن اعتبرت كي مصدرية كانت أن مؤكدة لها .

- (١) من الآية ٧ من سورة الأحزاب . (٢) من الآية ٤٨ من سورة المائدة .
- (٣) من الآية ٤ من سورة يونس . (٤) من الآية ١٩ من سورة الانشقاق .
- (٥) من الآية ٨ من سورة البينة . (٦) من الآية ٢٢ من سورة المؤمنون .
- (٧) من الآية ٢٠ من سورة الذاريات (٨) من الآية ٧١ من سورة الزخرف .
- (٩) من الآية ٧ من سورة الحديد .
- (١٠) من الآية ٣١ من سورة الأحقاف .
- (١١) من الآية ٢٨٤ من سورة البقرة .
- (١٢) من الآية ٢٥٥ من سورة البقرة .

* وَمَأْوِعَالٍ كَهَا أَوْ أَقْرَبَا *

٢٩١ — هذا بيت من الرجز المشطور ، وهو كما ذكر المؤلف « العجاج بن رؤبة ، وقبل هذا البيت قوله :

* خَلَى الْذَّنَابَاتِ شَمَالًا كَثِيرًا *

اللغة : الضمير المستتر في « خلى » يعود على حمار وحشى وصف الراجز أنه أراد أن يرد الماء فرأى صيادا ففر منه ، و « الذنابات » اسم موضع بعينه ، و « أم أو عال » هضبة معروفة « شمالاً » أراد ناحية الشهاب ، و قوله : « كثيراً » -فتح الكاف والباء جميعاً - أى قريباً « كها » يريد مثل الذنابات في البعد ؛ فالكاف للتشبيه ، والضمير يعود إلى الذنابات .

الإعراب : « خلى » فعل ماضي مبني على فتح مقدر على الألف منع من ظهوره التذر لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى حمار الوحش الموصوف بهذه الآيات « الذنابات » مفعول به خلى منصوب بالكسرة نيابة عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم « شمالاً » ظرف مكان عامله خلى منصوب بالفتحة الظاهرة « كثيراً » صفة لشمالاً منصوب بالفتحة الظاهرة « وأم » الواو حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، أم : معطوف على الذنابات ، وهو مضارف و « أو عال » مضارف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « كها » الكاف حرف تشبيه وجر مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، وها : ضمير غيبة يعود إلى الذنابات مبني على السكون في محل جر بالكاف ، والجار والجرور متعلق بمحدوف حال من أم أو عال ، ومن العلماء من رواه برفع أم على أنه مبتدأ وأوالاً مضارف إليه ، وعليه يكون الجار والجرور متعلقاً بمحدوف خبر المبتدأ « أو » حرف عطف مبني على السكون لا محل له من الإعراب « أقرب » معطوف على الضمير المجرور علا بالكاف ، إن رويت « أم أو عال » بالرفع مبتدأ وجعلت الجار والجرور خبراً ، وهو حينئذ مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنها لا ينصرف للوصفيه وزن الفعل ، ومعطوف على محل الجار والجرور إن رويت بمنصوب أم أو عال وجعلت الجار والجرور حالاً ، وهو على ذلك منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة .

وقول الآخر :

* كَهُ وَلَا كَهْنَ إِلَّا حَاظِلَا *

= الشاهد فيه : قوله « كَهَا » حيث جرت السكاف الضمير المتصل ، ومن شأن السكاف إلا تجبر إلا الاسم الظاهر باتفاق ، أو الضمير المنفصل عند جماعة من النعمة ، والنوى وقع في هذا البيت ضرورة من ضرورة ، الشعر لا يجوز للمتكلم أن يرتكبها .

قال الأعلم في شرح الشاهد الذي نحن بصدده : « الشاهد فيه إدخال السكاف على الضمر تشبيهاً لها بمثل ؛ لأنها في معناها ، واستعمل ذلك عند الفرورة » اهـ . وقال النعاس : « هذا عند سيبويه قبيح ، والعلة له أن الإضمار يرد الشيء إلى أصله ؛ فالكاف في موضع مثل ، فإذا أضمرت ما بعدها وجب أن تأتي بمثل ، وأبو العباس - فيما حكاه لنا على بن سليمان - يحيى الإضمار في هذا على القياس ؛ لأن الضمر تقيب المظاهر ، وقد نطقت به العرب ، وقد أجاز بعض النحوين : أما كانت ، وأنا كإياك ، ورد أبو العباس ذلك » اهـ .

ومن دخول السكاف على الضمير المتصل للضرورة - سوى ما ذكره المؤلف - قول أبي محمد اليزيدي اللغوى النحوى مؤدب للأمون بن أمير المؤمنين الرشيد العباسى :

شَكَوْتُمْ إِلَيْنَا تَجَانِينَكُمْ وَنَشَكُو إِلَيْكُمْ تَجَانِينَنَا
فَلَوْلَا الْمُعَافَةُ كُنَّا كَهُمْ وَلَوْلَا الْبَلَاءُ كَانُوا كَنَا

وقول الآخر :

لَا تَلْتَنِي فَإِنِّي كَكَ فِيهَا إِنَّا فِي الْلَّامِ مُشْتَرِكَانِ

٢٩٢ - هذا الشاهد من كلام رؤبة بن العجاج يصف حماراً وحشياً وأتنا وحشيات ، وجعله بعدهن وهن حلاله ، والبعـل : الزوج ، والحلالـ بالحـالـ المـهـلةـ جـعـ حـلـيلـةـ ، وهـيـ الزـوجـةـ ، وقبلـ هـذـاـ الشـاهـدـ قولـهـ :

* فَلَأَ تَرَكَى بَمْلَأَ وَلَا حَلَائِلَا *

وَمَا يَخْتَصُ بِالزَّمَانِ، وَهُوَ : مُذْ ، وَمُنْذُ ، فَأَمَا قَوْلُمْ « مَا رَأَيْتُهُ مُذْ أَنَّ اللَّهَ خَلَقَهُ » فَنَقْدِرُهُ : مُذْ زَمَنَ أَنَّ اللَّهَ خَلَقَهُ ، أَيْ : مُذْ زَمَنَ خَلَقَ اللَّهُ إِيَاهُ .

وَمَا يَخْتَصُ بِالنَّكَرَاتِ ، وَهُوَ رَبُّ ، وَقَدْ تَدْخُلَ فِي الْكَلَامِ عَلَى ضَمِيرٍ
غَيْبِيَّ مُلَازِمٍ لِلإِفْرَادِ وَالنَّذْكَرِ وَالتَّفْسِيرِ بِتَمْيِيزِ بَعْدِهِ مُطَابِقٌ لِلْمَعْنَى ، قَالَ :
— * رَبِّهُ فَتْيَةٌ دَعَوْتُ إِلَيْهِ مَا *

الإعراب : « لا » حرف نفي مبني على السكون لا محل له من الإعراب « ترى » فعل مضارع مرفوع لتجهده من الناصب والجاذم وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها الت Cedr ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « بعلا » مفعول به لترى منصوب بالفتحة الظاهرة « ولا » الواو حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، لا : حرف مزيد لأنكيد النفي « حلاللا » معطوف على قوله بعلا ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، والألف للطلاق « كه » الكاف حرف تشبيه وجر مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، والماء ضمير غيبة يعود إلى الجار الوحيى للوصوف في هذه الآيات مبني على الضم في محل جر بالكاف ، والجار والمبرور متصل بمحنوف صفة بعل « ولا » الواو حرف عطف ، لا : حرف زائد لأنكيد النفي « كهن » جار ومبرور معطوف على الجار والمبرور السابق « إلا » أداة حصر ، حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب « حاظلا » حال من قوله بعلا السابق للوصوف بالجار والمبرور الأول ، وهذا الوصف هو الذي سوغ مجيء الحال منه لأنه نكرة ، هذا إن جلت ترى بصرية تكتفى بمفعول واحد ، وهو الأظهر ، فإن جعلت ترى عليه قوته « حاظلا » مفعول ثان لترى منصوب ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة . الشاهد فيه : قوله « كه » وقوله : « كهن » حيث جر الضمير في الموضعين **مالكاف** .

٢٩٣ — لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قاتل معين ، وما ذكره المؤلف هنا صدر بيت من الحكيم ، وعجزه قوله :

* يُورثُ الْجَدَّ دَائِبًا فَاجَبُوا *

الفتوة ، والفتوة : الحرية والكرم « دعوت » أراد ناديت ، والدعاء والنداء بمعنى واحد ، وانظر إلى قول الشاعر :

وَدَاعِ دَعَا يَامَنْ يُجِيبُ إِلَى النَّدَى فَلَمْ يَسْتَجِبْنَاهُ عِنْدَ ذَاكَ مُجِيبُ
« يورث الجد » الجد : الكرم ، ويورثه : أى يكسبه وبخلافه « دائياً » يريد
مداوما على دعائهم مجتهدا فيه ، وتقول : دأب الرجل على عمله ، ودأب فيه ، إذا
ثار عليه واجتهد فيه .

الإعراب : « ربه » رب : حرف تقليل وجرا شبيه بالزائد مبني على الفتح لا محل
له من الإعراب ، والماء ضمير غيبة يعود إلى فتية المميز له التأخر عنه مبني على الضم ،
وله محلان أحدهما جر برب والثانى رفع بالابتداء « فتية » تمييز ضمير الفتية المجرور
حلا برب منصوب بالفتحة الظاهرة « دعوت » دعا : فعل ماض مبني على فتح مقدر
على آخره لا محل له من الإعراب ، وناء المتكلّم فاعله مبني على الضم في محل رفع ،
والجملة من الفعل وفاعله في محل نصب ثمنت لفتية « إلى » حرف جر مبني على السكون
لا محل له من الإعراب « ما » اسم موصول مبني على السكون في محل جر إلى ،
والجار والمجرور متعلق بدعوت « يورث » فعل مضارع مرفوع لتجبرده من الناسب
والجازم وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو
يعود إلى الاسم الموصول « الجد » مفعول به ليورث منصوب بالفتحة الظاهرة ، والجملة
من الفعل مضارع وفاعله ومفعوله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول « دائياً »
حال من ضمير المتكلّم في قوله دعوت منصوب بالفتحة الظاهرة « فأجابوا » الفاء
حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، أجاب : فعل ماض مبني على
فتح مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال الجمل بحركة المناسبة لواو الجماعة ،
وواو الجماعة فاعله مبني على السكون في محل رفع ، والجملة معطوفة بالفاء على
جملة دعوت .

الشاهد فيه : قوله « ربها فتية » حيث جرت « رب » ضميرا مفرداً مذكراً مع
أن مفسره جمع ؟ فدل ذلك على أنه يجب إفراد الضمير وتذكيره مهما يكن مفسره ،
 وإنما كان ذلك كذلك لأن هذا التمييز لازم لا يجوز تركه ، فتركوا بيان المراد من
الضمير للتمييز .

وما يختص بالله ورب مضافاً لسکعه أو لباء التسلك، وهو الناء، نحو
 (وَنَافِهِ لَا كِيدَنْ)^(١) و (تَرَبُّ الْكَفَمَةَ) و (تَرَبُّ لِأَفْلَانْ) وَنَدَرَ
 « تَارٌ حُنْ » و (تَحِيَاتِكَ) .

فصل : في ذكر معانى الحروف .

لـ « من » سبعة معانٍ :

أحدها : التبعيض ، نحو (حَتَّى تُنْفِقُوا إِمَّا تَحِبُّونَ)^(٣) ، ولماذا قرئ :
 (بَعْضَ مَا تَحِبُّونَ)^(٤) .

والثانى : بيان الجنس^(٤) ، نحو (مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ)^(٥) .

والثالث : ابتداء الفايـةـ المـكانـيةـ بـاـنـفـاقـ ، نحو (مِنَ الـمـسـجـدـ الـخـارـامـ)^(٦) ،
 والـزـمانـيـةـ خـالـفاـ لـأـكـثـرـ الـبـصـرـيـنـ^(٧) ، ولـنـاـ قـوـلـهـ تـعـالـىـ : (مِنْ أَوَّلـ

(١) من الآية ٥٧ من سورة الأنبياء .

(٢) من الآية ٩٢ من سورة آل عمران .

(٣) هذه قراءة ابن مسعود رضى الله عنه .

(٤) أكثر ما تقع « من » التي لبيان الجنس بعد « ما » و « مهما » لفـطـ إـبـاهـمـهـماـ ، نحو (ما يفتح الله للناس من رحمة) (ما ننسخ من آية) / مهما تأتنا به من آية) ، وقد تقع بعد غيرها نحو قوله تعالى : (ويلبسون ثياباً حضرأً من سندس) و نحو الآية التي ذكرها المؤلف ، والشاهد فيها في « من » الثانية ، فاما الأولى فقيل : إنها زائدة ، وقد أنـكـرـ جـمـاعـةـ مـنـ النـحـاجـةـ بـعـيـ « من » لـبـانـ الجنسـ ، وـقـالـواـ : من في (من سندس) وفي (من ذهب) للتبعـيـضـ .

(٥) من الآية ٣١ من سورة الكهف .

(٦) من الآية ١ من سورة الإسراء .

(٧) أعلم أن محل الرزاع بين النحوين إنما هو في بـعـيـ « من » لـابـتدـاءـ الغـاـيـةـ =

يَوْمٍ^(١) ، والحديث « فَمُطِرْنَا مِنَ الْجَمْعَةِ إِلَى الْجَمْعَةِ »^(٢) ، وقول الشاعر :

* تُخْيِّرُنَّ مِنْ أَزْمَانِ يَوْمِ حَلِيمَةَ * ٢٩٤ -

ـ الزمانية ؟ فأهل الكوفة يتبونه ، وأهل البصرة يعنونه ، وأما ورودها لابتداء الغاية في المكان والأحداث والأشخاص فلا خلاف فيه ، وقد استدل الكوفيون على عبيتها لابتداء الغاية في الزمان بقوله تعالى : (لِسَبِيلِ أَسْسٍ عَلَى النَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ) ولا شك أن (أول يوم) من الزمان ، وكذا قوله تعالى : (إِذَا نُودِي لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجَمْعَةِ) وبالحديث الذي ذكره المؤلف ، وبيت النابغة الذي ذكره أيضاً ، وسيأتي القول عليه ، وبقول زهير بن أبي سليمان الذي :

لِمَنِ الدِّيَارُ بِقُتْلِهِ الْحَمْرَ أَقْوَينَ مِنْ حَجَّ وَمِنْ دَهْرٍ

وزعم البصريون أن « من » في الآية الأولى لابتداء الغاية في الأحداث ، وأن التقدير : من تأسيس أول يوم ، وذهبوا إلى أن « من » في الآية الثانية للظرفية ، لا لابتداء ، وقدروا مضافاً في الكلام لتكون « من » لابتداء الغاية في الأحداث ، أي : من صلاة يوم الجمعة ، وكذلك فعلوا في بيت النابغة ، فقدروا : من استمرار يوم حليمة ، وأنكروا رواية بيت زهير ، وذكروا أن الرواية الثابتة الصحيحة * أقوين مذحج ومذ دهر * وستاني للمؤلف (الشاهد رقم ٣٠٠) ، ولأن سمت رواية الكوفيين فيه فإن تأويلاً لها يمكن ، وما ألوهاته تقدر مضاف ليكون « من » لابتداء الغاية في الأحداث ، أي : من مرور حجاج ومرور دهر ، أو تقدير « من » تعليلية ، أي : أقوين من أجل مرور حجاج ومرور دهر ، والظاهر من عبارة المؤلف في المعنى اختيار مذهب البصريين ، خلافاً لما اختاره هنا .

(١) من الآية ١٠٨ من سورة التوبة .

(٢) هذا حديث رواه البخاري في الاستسقاء من حديث شريك بن عبد الله بن أبي عمر عن أنس .

٢٩٤ - هذا الشاهد من كلام النابغة الذياني يدح به عمرو بن الحارث الأخرج أحد الملوك النسائيين ، وما ذكره المؤلف ه هنا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

=

* إِلَى الْيَوْمِ قَدْ جَرَّبَنَ كُلَّ التَّجَارِبِ *

اللغة : « تجربن » - بالبناء للمجهول - منهان وقع الاختيار عليهم ، ونون الإناث تمدد إلى السيف المذكورة في بيت سابق على البيت المستشهد به ، وهو قوله :

وَلَا عَيْبَ فِيهِمْ غَيْرَ أَنْ سُيُوفَهُمْ يَهْنَ فُلُولٌ مِنْ قِرَاعِ السَّكَنَاتِ
ويوم حليمة : هو اليوم الذي سار فيه المنذر بن المنذر ، ملك الحيرة - بكسر الحاء المهملة - بعرب العراق ، إلى الحارث الغساني ، وهو يوم من أيام العرب المشهورة ، وفيه ورد المثل : ما يوم حليمة بسر « جربن » بالبناء للمجهول أيضاً - أى اختبرن وابتلين وامتحن ، وأراد أنه قد أظهرت التجربة صفاء جوهern ونقاه معدهن وجودة صقالهن وشدة فتكهن « كل التجارب » التجارب : جمع تجربة ، وهي الاختبار والامتحان والابلاء ، ونصب كل هنا على المفعولة المطلقة مثل « كل الظن » في قول الشاعر ، وقد مضى الاستشهاد به في باب المفعول المطلق (وهو الشاهد رقم ٢٤٦) :

وَقَدْ يَجْمِعُ اللَّهُ الشَّتِيقَيْنِ بَعْدَمَا يُظْنَانِ كُلَّ الظَّنِّ أَنْ لَا تَلَاقِيَا
الإعراب : « تجربن » تجرب : فعل ماض مبني للمجهول ، مبني على فتح مقدر على آخره لا محل له من الإعراب ، ونون النسوة نائب فاعله ، مبني على السكون لا محل له من « من » حرف جر دال على ابتداء الفاعلة الزمنية ، مبني على السكون لا محل له من الإعراب « أزمان » مجرور بمن ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، وهو مضاف و « يوم » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وهو مضاف و « حليمة » مضاف إلىه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وقد كان حقه أن يمنعه من الصرف للعملية والتأنيث فيجره بالفتحة نيابة عن الكسرة وينفعه التنوين ، ولكنه لما اضطر لإقامة الوزن نونه ، واستمع ذلك أن يجره بالكسرة الظاهرة « إلى » حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب « اليوم » مجرور بالي وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بتجرب « قد » حرف تجربة ، مبني على السكون لا محل له =

والرابع : التنصيص على العموم ، أو تأكيد التنصيص عليه^(١) ، وهي

من الإعراب « جربن » جرب : فعل ماض مبني للمجهول ، مبني على فتح مقدر على آخره لا محل له من الإعراب ، ونون النسوة العائد إلى السيف نائب فاعل : مبني على الفتح في محل رفع « كل » مفعول مطلق عامله جرب ، منصوب وعلامة نصبه الفتح ظاهرة ، وكل مضان و « التجارب » مضان إله مجرور بالكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « من أزمان » فإن ظاهره أن « من » فيه للدالة على ابتداء الغاية في زمان ، وقد ذهب إلى ذلك الكوفيون ، ورده البصريون بأن الكلام على تقدير مضان ، أي : من استمرار يوم حلية ، وقد بينا ذلك فيما مضى قريباً .

(١) أعلم أولاً أن « من » التي تدل على التنصيص على العموم هي التي يكون مدخولها لفظاً غير الألفاظ الدالة على العموم بنفسها ، نحو « ما جاءني من رجال » فإنه لو لا وجود « من » لجاز ذلك لأن المنفي مجده هو الرجل الواحد أو جنس الرجال ، ولو لا وجود « من » أيضاً لجاز ذلك لأن تقول : « ما جاءني رجال بل رجال » فلما وجدت « من » امتنع عليك أن تفهم أن المنفي مجده واحد ، وامتنع عليك أن تقول : « بل رجالان » وأما التي تدل على تأكيد التنصيص على العموم فهي التي يكون مدخولها لفظاً من الألفاظ الدالة على العموم بنفسها – وذلك مثل أحد ، وديار ، وعربي – نحو « ما جاءني من أحد » ونحو « ما لقيت من ديار » ، ونحو « ما في هذه الدار من عربي » .

ثم أعلم ثانياً أن الموضع التي تزاد فيها « من » على وجه التفصيل تسعه مواضع :

الموضع الأول : تزاد قبل الفاعل ، نحو قولك « ما جاء من أحد » وقال الله تعالى : (ما يأتينهم من ذكر من ربهم محدث) فذكر : فاعل يأتي ، وقد زيدت قبله من ، وقبلها ما النافية .

الموضع الثاني : تزاد قبل النائب عن الفاعل ، نحو قولك « ما اتهم من أحد بهذه التهمة » فأحد : نائب فاعل اتهم المبني للمجهول ، وقد زيدت قبله من وقبلها ما النافية .

الزائدة ، ولها ثلاثة شروط : أن يسبقها نفي ، أو نهى ، أو استفهام^(١)

= الموضع الثالث : تزاد قبل المبتدأ ، نحو قوله : « ما من أحد يذهب إلى مثل ما ذهبت إليه » و قال الله تعالى : (هل من خالق غير الله يرزقكم) خالق : مبتدأ ، وقد زيدت قبله من ، وقبلها هل الاستفهامية .

الموضع الرابع : تزاد قبل اسم كان ، نحو قوله « لم يكن لك من عذر » و قال الله تعالى : (ما كان على النبي من حرج) خرج : اسم كان ، وقد زيدت قبله من وقبلها ما النافية .

الموضع الخامس : تزاد قبل المفعول به ، نحو قوله : « هل اتخذت من سبب لتعمل ما فعلت » و قال الله تعالى : (هل تحس منهن من أحد) فأحد : مفعول به لتعس ، وقد زيدت قبله من ، وقبلها هل الاستفهامية .

الموضع السادس : تزاد قبل المفعول الأول من مفعولي ظن وأخواتها ، نحو قوله « ما ظنت من أحد يذهب إلى مثل ما ذهبت إليه » .

الموضع السابع : تزاد قبل المفعول الأول من مفعولات أعلم وأخواتها ، نحو قوله « ما أعلمت من أحد أنك مسافر » .

الموضع الثامن : تزاد قبل المفعول الأول من مفعولي أعطى ، نحو قوله « ما أعطيت من أحد مثل ما أعطيتك » .

الموضع التاسع : تزاد قبل المفعول الثاني من مفعولي أعطى ، نحو « ما منحت أحداً من دينار » .

وكل هذه الموضع يصدق عليها أنها فاعل أو مفعول أو مبتدأ .

(١) ذهب الكوفيون إلى أنه لا يشترط في مجرور « من » الزائدة إلا شرط واحد ، وهو أن يكون مجرورها فاعلاً أو مفعولاً أو مبتدأ ، ولا يشترط أن يتقدم عليها نفي أو استفهام أو نهي .

واستدلوا على ذلك بورودها زائدة في الكلام الوجب الذي لم يتقدمه نفي ولا نهي ولا استفهام في كلام العرب ، من ذلك قولهم « قد كان من مطر » وقولهم « قد كان من حديث خل عنى » ووجه الدلالة من هاتين العبارتين أن « كان » فيما تامة ، فهي محتاجة إلى فاعل ، و « من » فيما زائدة ، و « مطر » في العبارة =

الأولى فاعل ، و « حديث » في العبارة الثانية فاعل أيضاً ، وكل منها مرفوع بضمة مقدرة على آخره من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد . وقد أجاب العلماء عن هذا الاستدلال بأنه لا يتيقّن في واحدة من العبارتين أن يكون فاعل كان هو الاسم الذي دخلت عليه من ، لجواز أن يكون الفاعل في كل منها ضيّراً مستتراً تقدّره هو يعود إلى اسم فاعل كان ، وكأن قائل « قد كان من مطر » قد قال : قد كان هو - أي الكائن - من مطر ، وكأن قائل « قد كان من حديث » قد قال : قد كان هو - أي الكائن - من حديث ، ولئن سلمنا أن الاسم الذي دخلت عليه من هو الفاعل فلا نسلم أنه لم يتقدم عليه نفي أو استفهام بـ«هل» ، بل ندعى أنه مقدّسقة استفهام بـ«هل» ، وندعى أن هذا الكلام واقع في جواب كلام وأنه وارد على سبيل حكاية ما تكلم به المستفهم ، وكأن قائلاً قد قال : هل كان من مطر ! فقيل له : قد كان من مطر ، وكأن قائلاً قد قال : هل كان من حديث ! فقيل له : قد كان من حديث ، وهذا تكاليف لا نرى لك أن تذهب إليه .

وذهب الأخفش والكسائي وهشام إلى أنه تجوز زيادة « من » بغير شرط ، فزيادة بعد الإيجاب وبعد النفي ، ويجوز أن يكون مدخولاً معرفة وأن يكون نكرة ، ويجوز أن يكون واقعاً في أحد مواضع الإعراب التي فصلناها لك فيما سبق ويجوز أن يكون واقعاً في غير هذه الواقع .

واستدلوا على ذلك بأنّها جاءت زائدة و مجرورها معرفة ولم يسبّها نفي أو شبهه في قوله تعالى : (يغفر لكم من ذنوبكم) زعموا أن « من » في هذه الآية الكريمة زائدة ، وذنوبكم : مفعول به يغفر ، وهو معرفة لإضافته إلى الضمير ، ولم يتقدم عليه نفي ولا شبهه ، وزعموا أنّهم ذهبوا إلى تقدير من زائدة في الآية الكريمة لكي يتتطابق معناها مع قوله تعالى : (إن الله يغفر الذنوب جميماً) واستدلوا أيضاً بقوله تعالى : (إن تبدوا الصدقات فنعتها ، وإن تخفوها وتتوتها القراء فهو خير لكم ويكفر عنكم من سيأتكم) زعموا أن من زائدة ، وسيأتكم : مفعول به ليكفر ، وهذا المفعول معرفة لإضافته إلى الضمير ، ولم يتقدم على من نفي ولا شبهه . والجواب عن هذا الاستدلال أنا لا نسلم أن « من » في الآيتين الكريمتين =

بَهَلْ^(١) ، وأن يكون مجرورها نكرة ، وأن يكون إما فاعلا ، نحو (مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرٍ)^(٢) أو مفعولا ، نحو (هَلْ تَحِسُّ مِنْهُمْ مِنْ أَحَدٍ)^(٣) أو مبتدأ ،

زائدة ، بل هي أصلية . ومعناها البعير ، وبدل الأصحة ذلك أنك لو قلت : يغفر لكم بعض ذنبكم ، ويغفر عنكم بعض سبابكم ؟ لكان معنى صحبياً لاغبار عليه ، وقولهم أردنا مطابقة الآية لقوله تعالى : (إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا) فلما : المدار على الا يكون بين هذه الآية والأية المستدل بها تناقض ، ولا تناقض على ما ذكرنا من المعنى ، فإن الذي ينافي فضائل غفران جميع الذنب هو عدم غفران شيء منها ، فأما غفران بعضها دون بعض فلا ينافي منه ، وما الذي يشكك من أن يكون عمل من أعمال البر في ظرف معين مقتضياً عند الله تعالى غفران كل الذنب . وعمل آخر من أعمال البر . أو العمل الأول نفسه في ظرف آخر مقتضياً عنده سبعاً منه غفران بعض الذنب لا كلها ، بل هذا الذي نذهب إليه أولى بأن نأخذ به ، لأن أعمال البر ليست كلها سواء ، ولا ظروف للكلفين سواء .

(١) جعل الفارسي الشرط كالمعنى ، واستشهد لذلك بقول زهير بن أبي سلى المزني :

وَمَمَّا تَسْكُنُ عِنْدَ امْرِيٍّ مِنْ خَلِيقَةٍ

وَإِنْ خَالَهَا تَخْفَى عَلَى النَّاسِ تُعْلَمُ

(٢) من الآية ٢ من سورة الأنبياء ، فذكر في الآية السكريمة فاعلا يأتيمهم ، وهو نكرة مسبوقة بحرف النفي الذي هو ما ، وقال بعض العلماء : إن زيادة من مع النصب أحسن من زيتها مع المرفوع ، وتوجيه ذلك أن زيتها مع للنصب واقعة في الموضع الذي اعتاد العرب استعمال حروف الجر فيه لأن حروف الجر إنما تدخل في الكلام لتعديها معنى الأفعال إلى الأسماء ، والتعديها إنما تكون إلى النصب ؛ فإذا زيتها مع المرفوع تكون قد زيتها في غير الحال الذي تعود العرب استعمالها فيه .

(٣) من الآية ٩٨ من سورة صريم ، ومن المفعول الذي تزاد معه من : المفعول المطلق ، وقد خرج أبو البقاء على زيتها مع المفعول المطلق قوله تعالى (ما فرطنا =

نحو (هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرِ اللَّهِ) ^(١).
 والخامس : معنى البدل ، نحو (أَرَضِيتُمْ بِالْخَيَّاتِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ) ^(٢).
 والسادس : الظرفية ، نحو (مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ ؟) ^(٣) (إِذَا نُودِيَ
 لِصَلَادَةِ مِنْ يَوْمِ الْجَمْعَةِ) ^(٤).
 والسابع : التعليل ، كقوله تعالى : (إِمَّا خَطِئَنَّاهُمْ أَغْرِقُوا) ^(٥) ،
 وقال الفرزدق :

* يُفْخِي حَيَاةً وَيُفْخِي مِنْ تَهَابَتِهِ *

= فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ) وقوله سبحانه (وَمَا يَضُرُونَكَ مِنْ شَيْءٍ) فعل «شيء» في الآية الأولى بمعنى تفريط ، وفي الآية الثانية بمعنى ضرر .
 (١) من الآية ٣ من سورة فاطر .

(٢) من الآية ٣٨ من سورة التوبة ، وأنكر قوم مجيء من للبدل ، وقال : إن التقدير في الآية السكرية : أرضيت الحياة الدنيا بدلا من الآخرة ، فالجار والمحروم - وهو «من الآخرة» متعلق بمحدود حال من الحياة الدنيا ، وتقدير الكلام : بدلا من الآخرة ، وعلى هذا يكون المفید للبدل هو متعلق من ، لامن نفسها ، وهذا تكافـف كما لا يخفى عليك .

(٣) من الآية ٤ من سورة فاطر .

(٤) من الآية ٩ من سورة الجمعة .

والقول بأن «من» تفيد الظرفية زمانية أو مكانية هو قول الكوفيين ، وقال البصريون : هي في الآيتين لبيان الجنس كما في قوله تعالى (ما ننسخ من آية) .

(٥) من الآية ٢٥ من سورة نوح .

(٦) هذا الشاهد من كلام يقولها الفرزدق في مدح زين العابدين علي بن الحسين بن

وللأَمِّ إِنَّا عَشَرَ مَفْنَى :

أحدُها : الْكَ ، نحو (لِهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ) ^(١) .

والثاني : شِبَهُ الْكَ ، وَيُعَبَّرُ عنِهِ بالاختصاص ^(٢) ، نحو « السَّرْجُ لِلْدَّابَةِ » .

والثالث : التَّعْدِيَةُ ، نحو « مَا أَضْرَبَ زَيْدًا إِعْزَرَوْ » .

والرابع : التَّعْلِيلُ ، كقوله :

* وَإِنِّي لَتَعْزُونِي لِذِكْرِكَ هَذَهُ ^(٣) *

والخامس : التَّوكِيدُ ، وهِيَ الزَّائِنَةُ ، نحو قوله :

* مَنْكَا أَجَارَ لِمُسْلِمٍ وَمُعَاهَدٍ *

— ٤٩٥ —

— طَلِي بْنُ أَبِي طَالِبٍ ، وَقَدْ مَضِي ذَكْرُهُ فِي بَابِ النَّائِبِ عَنِ الْفَاعِلِ (ش ٢٢٧) وَمَا ذَكَرَهُ

لِلْؤَلِفِ صَدْرِ الْبَيْتِ ، وَعَجَزَهُ قَوْلُهُ :

* فَمَا يُكَلِّمُ إِلَّا حِينَ يَهْتَسِمُ *

الشاهد هنا في قوله « من مهابته » فإن « من » فيه حرف دال على التعليل .
هذا ، وقد زاد قوم على معانٍ من القى ذكرها المؤلف ثامناً وهو المجاوزة كمن نحو
قوله تعالى (فَوَيْلٌ لِلْقَاسِيَةِ قَلْوَبُهُمْ مِنْ ذِكْرِ اللَّهِ) أى عن ذكر الله ، وتاسعاً وهو
الاستهاء نحو قوله « أَقْرَبَتْ مِنْهُ » أى إِلَيْهِ ، وعاشرها وهو الاستعلاء نحو قوله تعالى
(وَنَصَرَنَا مِنْ الْقَوْمِ) أى عَلَيْهِمْ ، وخرجمها قوم على التضمين ، وزاد قوم معانٍ آخر
لم يجد بدا من ترکها ، لــا في كل واحد منها من النظر .

(١) من الآية ٣٦ من سورة لِهَانَ .

(٢) ومنه نوع يعبر عنه باسم الاستحقاق ، نحو « الْوَيْلُ لِلْنَّاكِثِينَ » و « الْمَذَابِ
الْكَافِرِينَ » .

(٣) قد تقدم ذكر هذا الشاهد قريباً في باب للفعول له (ش ٢٦٣) فارجع
إليه هناك .

— ٤٩٥ — هذا الشاهد من كلام ابن ميادة الرماح بن أبِرْد ، يدْعُ عبد الواحد بن
سليمان بن عبد الملك بن مروان ، وقد كان عبد الواحد أميراً بالمدينة ، وقد روى =

= أبو الفرج الأصفهانى فى كتابه الأغانى (٢ / ١١٥ بولاق) بيت الشاهد فى ضمن
آيات لامن مادة بقولها فى عيد الواحد هذا ، وأول هذه الآيات قوله :

وَمَا ذَكَرَهُ الْمُؤْلِفُ عَزَّ بَنْتُ مِنْ الْكَامِلِ، وَصَدْرُهُ قَوْلُهُ :
إِنَّ الْمَدِينَةَ أَصْبَحَتْ مَفْمُورَةً يَمْتَوِجُ حَلُوُ الشَّمَائِلِ مَاجِدٌ
مَنْ كَانَ أَخْطَأَهُ الرَّبِيعُ فَإِنَّمَا نَفَرَ الْمُجَازُ بِقَيْمَثِ عَبْدِ الْوَاحِدِ

* وَمَلَكْتَ مَا بَيْنَ الْعَرَاقِ وَيَثْرَبَ *

اللغة : « وملكت » أراد بالملك هنا السلطة والولاية ، يعني امتدت سلطتك في هذه الرقة من الأرض وابن-ط نفوذك على قطانها « يثرب » هو الاسم القديم لطيبة مدينة الرسول صلى الله عليه وسلم ، سميت باسمها وبها وهو رجل من العاملة ، وقد ورد هذا الاسم في القرآن الكريم في قوله تعالى : (يا أهل يثرب لا مقام لكم) وقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن إطلاق هذا الاسم عليها ، وسماها طيبة « أجار » هو في جميع الأصول التي وقفتا على رواية الآيات فيها بالجيم والراء المهملة ، ومعناه حفظ وحى ، وذكر العيني وحده أنه بمعنى عدى ، وكأنه قرأ بالزاي « معاهد » بفتح الماء أو كسرها - اسم لسلك من يدخل بلاد المسلمين بعهد من إمامهم .

المعنی : بقوله : لقد امتدت سلطنتك أيها الأمير على رقعة فسيحة من الأرض تشمل ما بين العراق ويثرب ، وإن سلطانك لعادل قوى ، فقد رعى حقوق الناس وضمن مصالحهم وتكتفى لهم بالطمأنينة والراغد ، من غير تفرقة بين المسلمين الذين هم أهل البلاد وغيرهم من يدخل تحت سلطانك بعهد من أهليها وأمان من حكامها .

الإعراب : « ملكت » مملکت : فعل ماضٍ مبني على فتح مقدر على آخره لاعل
له من الإعراب ، وناء المخاطب فاعله مبني على الفتح في محل رفع « ما » اسم موصول
مفهوم به مملکت ، مبني على السكون في محل نصب « بين » ظرف مكان متصل بمدحوف
صلة الاسم الموصول ، وبين مضارف و « العراق » مضارف إليه مجرور بالكسرة
الظاهرة « وينزب » الواو جرف عطف ، مبني على الفتح لاعل له من الإعراب ،
يترتب : معطوف على العراق ، مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، وكان حقه أن
محرر بالفتحة زانة عن الكسرة وعنه من الصرف للعلمة والتأنيث المنوي كما جاء في =

وأما (رَدِفَ كَمْ) ^(١)، فالظاهر أنه ضمّن معنى اقترب؛ فهو مثل (اقترب للناس حِسَابُهُمْ) ^(٢).

الشاهد فيه : قوله «لسلم» فإن اللام فيه زائدة لمجرد التوكيد ، وذلك لأن «أجار» يتعدى بنفسه ، وقد تقدم على معموله ؛ فليس بحاجة إلى اللام .

(١) من الآية ٧٢ من سورة النحل ، والذى ذهب إلى أن اللام في قوله تعالى (ردد لكم) زائدة هو أبو العباس المبرد ، وتبعد على ذلك قوم ، ولم يرتكب هذا التخريج قوم تبعهم المؤلف ، وقالوا : إن (ردد) ضمن معنى اقترب ، فتعدى باللام كما تعدد اقترب في قوله تعالى (اقترب للناس حسابهم) .

(٢) من الآية ١ من سورة الأنبياء ، ومن اللام الزائدة اللام المعترضة بين المضاف والمضاف إليه ، كاللام التي في قول الشاعر :

والسادس : تقوية العامل الذي صفت : إما بكونه فرعاً في العمل^(١) ، نحو (مُصَدِّقاً لِمَا مَعَهُمْ)^(٢) (فَعَالٌ لِمَا يُرِيدُ)^(٣) ، وأما بتأخيره عن المفعول ، نحو (إِنْ كُنْتُمْ لِرَوْيَا تَهْبِرُونَ)^(٤) ، وليس المقوية زائدة محضة ، ولا معدية محضة ، بل هي بينهما .

والسابع : انتهاء الغاية ، نحو (كُلٌّ يَجْزِي لِأَجْلِ مُسْمٍ)^(٥) .

والثامن : القسم ، نحو « لِهِ لَا يُؤْخَرُ الْأَجَلُ »^(٦) .

والنinth : التَّعْجِبُ ، نحو « لِهِ دَرَكٌ ! »^(٧) .

والعاشر : الصَّيْرُورَةُ ، نحو :

(١) العامل الفرع عن عامل آخر هو المصدر ومثاله قوله « ساءى ضرب على خالد » واسم الفاعل ، ومنه الآية الأولى في أمثلة المؤلف ، واسم المفعول نحو قوله « زيد معطى للدرارم » وأمثلة المبالغة ، ومن أمثلته الآية الثانية في أمثلة المؤلف .

(٢) من الآية ٩١ من سورة البقرة .

(٣) من الآية ١٦ من سورة البروج .

(٤) من الآية ٤٣ من سورة يوسف .

(٥) من الآية ١٣ من سورة فاطر .

(٦) وتحتتص اللام المستعملة في الدلالة على القسم بالدخول على لفظ الجملة ، وسر ذلك أنها تأتي خلفاً للناء ، والناء أكثر ما تستعمل مع لفظ الجملة نحو قوله تعالى : (وَتَالَّهُ لَأُكَيِّدُ أَصْنَامَكُمْ) .

(٧) فإن قلت : فقد قال النحاة : إن قول العرب « لَهُ دَرَكٌ » يدل على التَّعْجِب ، والظاهر من ذلك أن الجملة كلها هي الدلالة على التَّعْجِب ، فكيف زعمتم هنا أن اللام وحدها تدل على التَّعْجِب ؟

فالجواب عن هذا أن نذكر لك أن ما قالوه في باب التَّعْجِب هو الصواب ، وأما قولهم هنا إن اللام تدل على التَّعْجِب فهو من باب نسبة ما للكل إلى ما للجزء ؛ فهو بجاز مرسل علاقته الكلية والجزئية .

* لِدُوا لِمَوْتٍ وَابْنُوا لِلْخَرَابِ *

٢٩٦ - لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، وهذا الذي ذكره المؤلف هنا صدر بيت من الوافر ، وعجزه قوله :

* فَكُلُّكُمْ يَصِيرُ إِلَى الْذَّهَابِ *

اللغة : « لدوا » فعل أمر مستند لواو الجماعة من الولادة ، تقول : ولد يلد له ، مثل وعد يعد عدد ، ووصف يصف صفات ، ومن شواهد استعمال الماضي من هذا الفعل قول الشاعر ، وهو من شواهد النحاة في باب النائب عن الفاعل :

وَلَوْ وَلَدَتْ قَفِيرَةً جَرَوْ كَلْبٍ أَسْبَ بِذَلِكَ الْجَرْوِ الْكِلَابَا
ومن شواهد استعمال المضارع منه قول الله تعالى في سورة الصمد (لم يلد) وقول

الشاعر :

إِذَا مَا انْتَسَبْنَا لَمْ تَلِدْنِي لَثِيمَةً وَلَمْ تَجْدِي مِنْ أَنْ تُقْرِئِي بِهِ بُدْداً
ومن شواهد استعمال فعل الأمر ما في بيت الشاهد « لدوا الموت » والموت : هو
اتهاء الحياة بخmod حرارة البدن وبطلان حركته « وابنوا الخراب » الخراب - بفتح
الباء المعجمة - هو ضد العمران ، وتقول : عمرت الدار تعم - بوزن فرح يفرح -
إذا أهلت بسكنها .

الإعراب : « لدوا » فعل أمر مبني على حذف النون لأنـه من الأفعال الخمسة ،
وحرك آخره بالضم لمناسبة واو الجماعة ، وواو الجماعة فاعله مبني على السكون
في محل رفع « الموت » اللام حرف جر مبني على السكسر لا محل له من
الإعراب ، والموت : مجرور باللام ، وعلامة جره السكسر الظاهرة ، والجار
والجرور متعلق بقوله لدوا « وابنوا » الواو حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من
الإعراب ، ابن : فعل أمر مبني على حذف النون لأنـه من الأفعال الخمسة ، وواو
الجماعة فاعله مبني على السكون في محل رفع ، والجملة من فعل الأمر وفاعله معطوفة
باليواو على جملة لدوا « للخراب » اللام حرف جر مبني على السكسر لا محل له من
الإعراب ، الخراب : مجرور باللام ، وعلامة جره السكسر الظاهرة ، والجار والجرور
متعلق بقوله ابنوا « فـكـلـكـمـ » الفاء حرف دال على التعليل مبني على الفتح لا محل له =
(٣ - أوضح للساـكـ)

والحادي عشر : البَعْدِيَّة ، نحو (أَفِيمِ الصَّلَاةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ)^(١) ، أَيْ : بَعْدَهُ .

= من الإعراب ، كل : مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وكل مضاف وضمير المخاطبين مضاف إليه « يصير » فعل مضارع ناقص مرفوع لتجدد من الناصب والجازم وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى كل « إلى » حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب « الذهاب » مجرور به إلى وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بمدحوف خبر يصير ، وحملة يصير واسمه وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو كل ، وجملة المبتدأ وخبره لا محل لها من الإعراب تعليلية .

الشاهد فيه : قوله « للوت » وقوله « للخراب » فإن اللام فيما ليست دالة على التعليل ؟ إذ لا يعقل أن أحداً يفهم أن علة البناء والسبب الحامل عليه هو الخراب ، وأن علة الولادة هي الوت ، وإنما هذان أسان يصير المسألة إليها من غير أن يكون أحدهما باعثاً وحافزاً .

ونظير ذلك قوله تعالى (فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدواً وحزناً) فإن الباعث الذي بعث فرعون وقومه على التقاط موسى هو أن يكون لهم قرة عين وأن يتخدوه ولداً ، لكن صادف أن صارت عاقبته ومآلها أن كان لهم عدواً .

هذا ، وقد منع بعض النحاة أن تجيء اللام للصيغة ، وزعم أنها لاتتفق عن التعليل ، وهذا الفريق يجعل اللام في البيت وفي الآية الكريمة داخلة على مدحوف هو العلة الباعثة .

(١) من الآية ٧٨ من سورة الإسراء ، والسر في جعلهم اللام في هذه الآية الكريمة يعني بعد: أن وقت الصلاة إنما يعلم دخوله بالدلوك ، فلا تقام الصلاة إلا بعد الدلوك ، وهو ميل الشمس عن الاستواء .

ومثل الآية الكريمة قوله صلى الله عليه وسلم « صوموا الرؤىته ، وأنظروا الرؤىته »

وقول متمم بن نويرة :

فَلَمَّا تَفَرَّقْنَا كَانَ وَمَا لِكَأَ طُولِ اجْتِمَاعٍ لَمَّا نَبَتْ لَيْلَةَ مَعَا
أي بعد طول اجتماع .

والثاني عشر : الاستعارة ، نحو (وَيَخِرُّونَ إِلَّا ذَفَانٍ) ^(١) أي : عليها ^(٢) .

وللباء اثنا عشر معنى أيضاً :

أحددها : الاستعارة ، نحو « كَتَبْتُ وَالْقَمَرَ » ^(٣) .

والثاني : التهديدية ، نحو (ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِنِ) ^(٤) أي : أذهبة .

(١) من الآية ١٠٩ من سورة الإسراء .

(٢) ومن شواهد بعى ، اللام بمعنى على قول جابر بن حني بن حارثة التلببي :

تَنَوَّلَهُ بِالرَّمْحِ ثُمَّ أَثْنَى لَهُ فَخَرَّ صَرِيعًا لِلْيَدَيْنِ وَلِلْقَمَرِ

وخرجوها عليه قول الله تبارك وتعالى في قصة إيساعيل وإبراهيم عليهما السلام (فَلَمَّا أَسْلَمَا وَتَلَهُ الْجَيْنُ) وتله : كبه وصرعه ، يعني - والله أعلم - فلما انقادا جيئا لأمر الله تعالى وخضعا لإرادته وصرع إبراهيم ابنه إساعيل على وجهه ، وذلك كما تقول : كبتته على وجهه .

(٣) علامة باء الاستعارة أن تكون داخلة على الآلة التي يصنع بها الفعل ، نحو « بَحَرَتْ بِالْقَدْوَمِ » ألا ترى أن القلم في مثال المؤلف آلة للكتابة ، وأن القدوم آلة للتجارة ؟ وهل الباء في البسمة من هذا القبيل مجازا ؟ قوله ذكرها الزمخشري ، أحدهما أن الباء فيها للآلة مجازا ، لأن الفعل لا يأتي على أتم وجه وأكمله إلا بالاستعارة بالله ، والثاني أن الباء فيها للمصاحبة ، وذلك تماشيا من سوء الأدب مع الله جل جلاله أن يجعل آلة ولو مجازا .

(٤) من الآية ١٧ من سورة البقرة ، وقد قرئ في هذه الآية (أذهب الله نورهم) وبهذه الآية الكريمة رد العلماء على البرد والسهيليين الذين زعموا أن بين التعديه بالهمزة والتعديه بالياء فرقا . وحاصله أنك إذا عديت الفعل بالياء كان فاعل الفعل مصاحب المدخول الباء ، ولا يلزم ذلك في التعديه بالهمزة ، فإذا قلت « ذهبت بزيد » كنت مصاحبا لزيد في الذهاب ، والرد بالآية واضح .

والثالث : التمويض ، كـ « يُفْتَكَ هَذَا بِهَذَا » (١) .

والرابع : الإلصاق ، نحو « أَمْسَكْتُ بِزَيْدٍ » (٢) .

(١) باء التمويض تسمى باء المقابلة أيضاً ، وعلامةها أن تكون داخلة على الأعواض والأثمان حساً أو معنى ، فاما التي دخلت على العوض حساً فمثل قوله « يُفْتَكَ هَذَا بِهَذَا » فدخول الباء هو العوض والثمن ، وأما التي دخلت على العوض وهي فعل قوله « كَافَّاتْ إِحْسَانَهُ بِالشَّكْرِ » أو « قَبَّلْتْ بَرَهُ بَنَّهُ ، أَوْ بِضَعْفِهِ ». فإن قلت : فإني أجد بين باء التمويض وباء الدالة على السبيبة التباساً ، ففرق لي بينهما حتى أميز إحداهما عن الأخرى أدق التفاصير .

فالجواب عن ذلك أن تقول لك : انظر إلى مدخل الباء ، فإن رأيته قد يعطى بعوض وقد يعطى بجاناً فاجعل الباء للعوض ، وإن كان لابد من حصوله بسبب حصول ما قبله فاجعل الباء للسبيبة . لأن طبيعة الأمور أن ما يعطى بعوض لا يمنع العقل جواز إعطائه بجاناً ، وأن ما يعطى بسبب لا بد من إعطائه مق حصل سببه .

ومن أجل هذا حل أهل السنة الباء في قوله تعالى (ادخلوا الجنة بما كنتم تعملون) على أنها للعوض ، وحملوا الباء في قوله صلى الله عليه وسلم « لَنْ يَدْخُلَ أَحَدُكُمُ الْجَنَّةَ بِعَمَلِهِ » على أنها للسبيبة ، فالآلية السكرية تدل على أن دخول الجنة قد يكون بجاناً فضلاً من الله وإحساناً ، والحديث يدل على أن العمل ليس سبباً موجباً للدخول الجنة ، وبهذا تعلم أنه لا تعارض بين الآية والحديث .

(٢) أعلم أولاً أن الإلصاق أصل معنى الباء ، وباق ما يذكر من معنى الباء فروع عن الإلصاق ، ويؤيد ذلك قول سيبويه : « وإنما هي للإلصاق والاختلاط . . . وما اتسع من هذا في الكلام فهذا أصله » اهـ . ثم أعلم أن الإلصاق إما حقيق ، وإما مجاز ، وأن الإلصاق الحقيق على ضربين ، الأول ما لا يصل الفعل إلى المفعول إلا بالحرف الدال عليه وهو الباء . نحو قوله « سطوت بزيد » فإن « سطاً » لا يصل إلى المفعول إلا بواسطة الحرف ، فإذا أردت معنى الإلصاق جئت بالباء ، والثاني ما أصل الفعل أن يتعدى بنفسه ، ثم أردت أن تدل على معنى زائد على مجرد وقوعه على المفعول بغيرت بالباء ، نحو قوله « أمسكت بزيد » فإن هذا الفعل الذي هو أمسك يتعدى =

والخامس : التبعيض^(١) ، نحو (عَنِّيْنَا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ)^(٢) ، أى : منها .

والسادس : المصاحبة ، نحو (وَقَدْ دَخَلُوا بِالْكُفْرِ)^(٣) ، أى : معه .

والسابع : المجاورة ، نحو (فَأَسْأَلُنَّهُ خَبْرًا)^(٤) ، أى : عنه .

والثامن : الظرفية ، نحو (وَمَا كُنْتَ بِمَاحَابِ الْفَرَّابِ)^(٥) ، أى : فيه ، ونحو (نَجَّيْنَا مُّوسَى سَحَرَ)^(٦) .

والنinth : البَدْلُ ، كقول بعضهم : « مَا يَسْرُئِي أَنْ شَهِدتُّ بَدْلًا بِالْمَقْبَةِ » أى : بَدْلًا .

والعاشر : الاستعلاء ، نحو (مَنْ إِنْ تَأْمُنْهُ بِقِنْطَارٍ)^(٧) ، أى : على قنطرة .

= إلى المفعول به بنفسه فتقول « أمسكت زيداً » فأردت بالإتيان بالباء معه أن تدل على معنى زائد على مجرد وقوعه عليه ، وبيان ذلك أن قوله « أمسكت زيد » يدل على أنك قبضت على شيء من جسمه أو ما يحبسه من ثوب أو نحوه ، وأما قوله « أمسكت زيداً » فإنه يحمل هذا المعنى ويحتمل أن يكون المعنى أنك منته من النصر ، فالباء جعلت الكلام نصا في المعنى الأول ، وأما الإلصاق المجازي فهو « صرت بزيد » أى جئت مرورى بمكان يقرب من مكان زيد .

(١) أثبتت مجيء الباء للتبعيض الأصمى والفارسى والقطبى وابن مالك ، واستدلوا بالآية الکريمة التي تلاها المؤلف ، وبقوله تعالى (وامسحوا برؤوسكم) وعلى هذا بني الشافعى مذهبـه فى أن الواجب فى الوضوء مسح بعض الرأس .

(٢) من الآية ٦ من سورة الإنسان

(٣) من الآية ٦١ من سورة المائدة

(٤) من الآية ٥٩ من سورة الفرقان

(٥) من الآية ٤٤ من سورة القصص

(٦) من الآية ٤٣ من سورة القمر

(٧) من الآية ٧٥ من سورة آل عمران

والحادي عشر : السببية ، نحو (فَيَمَا تَقْضِيهِمْ مِنْ أَهْمَّ لَعْنَاهُمْ) ^(١) .

والثاني عشر : التأكيد ، وهي الزائدة ، نحو (وَكُنْ بِاللَّهِ شَهِيداً) ^(٢) ،
ونحو (وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْذِيْكَةِ) ^(٣) ، ونحو « بِخَسْبِكَ دِرْهَمٌ » ،
ونحو « زَيْدٌ لَيْسَ يَقْاتِمُ » ^(٤) .

ولـ « بـ » سـتـة مـعـانـ :

(١) الظرفية حقيقة مكانية أو زمانية ، نحو (فِي أَذْنِ الْأَرْضِ) ^(٥) ،
ونحو (فِي بَعْضِ سِنِينَ) ^(٦) .

أو مجازية ، نحو (أَقْدَّ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أَشْوَةً) ^(٧) .

(٨) والسببية ، نحو (لَمْسَكُمْ فِيمَا أَفْضَلْتُمْ فِيهِ عَذَابٌ عَظِيمٌ) ^(٨) .

(١) من الآية ١٣ من سورة المائدة

(٢) من الآية ٧٩ من سورة النساء ، وزيادة الباء هنا في فاعل كفي

(٣) من الآية ١٩٥ من سورة البقرة ، وزيادة الباء هنا في المفعول به

(٤) زيادة الباء في المثال الأول مع المبتدأ وفي المثال الثاني مع خبر ليس

(٥) من الآية ٢ من سورة الروم (٦) من الآية ٤ من سورة الروم

(٧) من الآية ٢١ من سورة الأحزاب ، واعلم أن الظرفية الحقيقة هي التي يكون الظرف والمظروف فيها من النوات ، فإن كانتا جمعاً من أسماء المعانى نحو قوله تعالى : (ولِكُمْ فِي الْقَصَاصِ حَيَاةٌ) أو كان الظرف من أسماء المعانى والمظروف من أسماء الذات نحو قوله « المتقون في رحمة الله » أو كان الظرف ذاتاً والمظروف معنى بهذه الآية التي تلاها المؤلف كانت الظرفية مجازية .

(٨) من الآية ١٤ من سورة النور ، والذى أفاضوا فيه هو كلامهم في حديث الإفك ، والحديث والكلام لا يهمما العذاب ، لاجرم كانت « في » دالة على أن الحديث والكلام سبب لمس العذاب الأليم .

(٣) والصاحبة ، نحو (قَالَ أَذْخُلُوا فِي أُمَّةٍ) ^(١) .

(٤) والاستعلاء ، نحو (أَلْأَصْلَبُنَاكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ) ^(٢) .

(٥) والمقاييسة ، نحو (فَمَا مَتَاعُ الْمُلْكِيَّةِ الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ) ^(٣) ،

(٦) وبمعنى الباء ، نحو :

* بَصِيرُونَ فِي طَعْنِ الْأَبَاهِرِ وَالسَّكَلِ *

(١) من الآية ٣٨ من سورة الأعراف .

(٢) من الآية ٧١ من سورة طه ، والذين ذهبوا إلى أن « في » تأتي للاستعلاء
هم الكوفيون وتبعهم القبلي في هذا ، وأما غيرهم فذهبوا إلى أن في في هذه الآية
الكريمة استعارة تبية حاصلها أنه شبه ^ـ بـ ^ـ كـ ^ـ المصلوب على الجذع بظرفية المظروف
في الظرف .

(٣) من الآية ٣٨ من سورة التوبة .

٢٩٧ — هذا الشاهد من كلام زيد الخير ، وكان يعرف في الجاهلية بزيد الخيل ،
فـ ^ـ لما أسلم سـ ^ـ نـ ^ـ النبي صـ ^ـ على الله عليه وسلم زـ ^ـ يـ ^ـ دـ ^ـ الخـ ^ـ ، وهذا الذي ذـ ^ـ كـ ^ـ رـ ^ـ المـ ^ـؤـ ^ـ لـ ^ـ عـ ^ـ بـ ^ـ يـ ^ـ بـ ^ـ من الطـ ^ـ وـ ^ـ لـ ^ـ ، وـ ^ـ صـ ^ـ دـ ^ـ رـ ^ـهـ ^ـ قـ ^ـ وـ ^ـ لـ ^ـهـ ^ـ :

* وَيَرَبَّكُ يَوْمَ الرَّوْعِ مِنْهَا فَوَارِسٌ *

اللغة : « يوم الروع » اليوم الذي يفزع الناس فيه ، وأراد به يوم الحرب
« فوارس » جمع فارس ، وهو من الألفاظ التي جاءت على فواعل من جمع فاعل
وهو وصف لذكر عاقل « بصرون » عارفون « الأباء » جمع أبهر - بوزن جعفر -
وهو عرق من المقاتل مكانه في الظاهر « والسـ ^ـكـ ^ـلـ ^ـ » جمع كلـ ^ـة أو كلـ ^ـية ، ولـ ^ـكلـ ^ـ
حيـ ^ـانـ ^ـ كـ ^ـلـ ^ـيـ ^ـتـ ^ـانـ ^ـ .

الإعراب : « ويركب » الواو حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من
الإعراب ، يركب : فعل مضارع مرفوع لتجدره من الناصب والجازم ، وعلامة رفعه =

ولـ « على » أربعة معانٍ :

أحداها : الاستعلاء^(١) ، نحو (وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ)^(٢) .

والثاني : الظرفية ، نحو (عَلَى حِينِ غَفَلَةٍ)^(٣) ، أي : في حين غفلة .

والثالث : المجاورة ، كقوله :

= الضمة الظاهرة « يوم » ظرف زمان منصوب على الظرفية الزمانية منصوب يركب ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، ويوم مضاف و « الروع » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « منا » جار و مجرور متعلق بمخدوف حال من فوارس ، وأصله صفة له ، فلما تقدم عليه صار حالا « فوارس » فاعل يركب مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة في آخره ، وكان من حقه أن ينفعه من التثنين لأنه من نوع من الصرف لكونه على زنة منتهي الجموع ، لكنه لما اضطر نونه « بصيرون » نعت لفوارس مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لكونه جمع مذكر سالما « في » حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب « طعن » مجرور بفي ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجبار والمجرور متعلق بقوله بصرؤن وطعن مضاف ، و « الأباء » مضاف إليه من إضافة المصدر إلى مفعوله ، مجرور بالكسرة الظاهرة « والنَّكَى » الواو حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، النكى : معطوف على الأباء مجرور بكسرة مقدرة على الألف من ظهورها التعدد .

الشاهد فيه : قوله « في طعن » فإن « في » هنا يعنى الباء ؛ لأن بصيراً يتعدى بالياء .

(١) المراد بالاستعلاء العلو ، فالسين والتاء للتوكيد ، وليس دالين على الطلب ، ثم الاستعلاء إما حقيق كما في الآية الكريمة التي تلاها المؤلف ، وإما مجازى كما في قوله تعالى : (أو لئلك على هدى من ربهم) قوله سبحانه : (وإنك لعلى خلق عظيم) ، ومنه قوله : « على فلان دين » .

(٢) من الآية ٢٢ من سورة المؤمنون .

(٣) من الآية ١٥ من سورة القصص .

* إِذَا رَضِيَتْ عَلَىٰ بَنُو قُשْبِيرَ * - ٢٩٨

أى : عنى :

٢٩٨ — هذا الشاهد من كلام الفحيف العقيلي ، يمدح حكيم بن المسبب القشيري ، وما ذكره المؤلف صدر بيت من الوافر ، وعجزه قوله :

* لَعْمَرُ اللَّهِ أَعْجَبَنِي رِضاَهَا *

اللغة : « قشير » - بضم القاف وفتح الشين - هو قشير بن كعب بن ربيعة بن عامر بن صعصعة « لعمر الله » المراد الحلف بإغراقه لله تعالى بالخلود والبقاء بعد فناء الخلق . قالوا : عمرك الله ، وعمري الله ، بتصب عمر على حذف حرف القسم والجر ، وبنصب لفظ الجلالة على التعظيم ، وعمر : مصدر أضيف لفاعله الذي هو ياء المتكلّم أو كاف المخاطب ، قال عمر بن أبي ربيعة الخزروي :

* كَمَا يَنْعَثِنِي تُبَصِّرْنِي لَعْمَرْ كَمْ لَا يَقْتَصِدْ

المعنى : إذا رضيت عنى بنو قشير سرقني رضاها ، وذلك لأنّه يعود على بعضهم الجدوى ، وهذا متصل المعنى بقول الآخر :

إِذَا رَضِيَتْ عَنِّي كِرَامُ عَشِيرَتِي فَلَا زَالَ غَصْبَانًا عَلَىٰ إِثَامِهَا

الإعراب : « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه مبني على السكون في محل نصب « رضيت » رضى : فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، والتابع للتأنيث « على » جار و مجرور متعلق برضى « بنو » فاعل رضى ، مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنّه جمع مذكر سالم ، وقد من في باب الفاعل أن جمع المذكر السالم ، وخاصة لفظ « بنو » يجوز عند قوم تأنيث الفعل المسند إليه ، وبنو مضارف و « قشير » مضارف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « لعمر » اللام لام الابتداء حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، عمر : مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وعمر مضارف ولفظ الجلالة مضارف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وخبر المبتدأ عذوف وجوبا ، وتقدير الكلام : لعمر الله يميّن ، أو لعمر الله ما أحلف به « أَعْجَبَنِي » أَعْجَب : فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، والنون للوقاية ، وياء المتكلّم مفعول به ، مبني على السكون في محل نصب « رضاها » رضا : فاعل أَعْجَب =

والرابع : المصاحبة ، نحو (وَإِنْ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِلنَّاسِ عَلَى ظَلَمِهِمْ)^(١)
أي : معَ ظالِمِهِمْ^(٢).

= مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعدد ، وهو مضاف وضمير الغيبة العائد إلى بني قشير مضاف إليه منع على السكون في محل جر .
الشاهد فيه : قوله « رضيت على » فإن « على » فيه بمعنى « عن » وذلك من قبل أن الأصل في « رضي » أن يتعدى بعن ، لا بعل ، مثل قوله تعالى : (رضي الله عنهم ورضوا عنه) وقوله : (لقد رضي الله عن المؤمنين إذ يبايعونك) ، ومثل قول الشاعر السابق :

إِذَا رَضِيَتْ عَنِ كَرَامُ عَشِيرَتِي فَلَا زَالَ غَضِبَانًا عَلَى إِنَامِهَا

وإنما عدى الشاعر في بيت الشاهد « رضي » بعل ، حلا على صدره الذي هو غضب ، فإنه يتعدى بعل كما في البيت الذي أنسدناه ، ومن سفن العرب أن يحملوا الشيء على صدره كما يحملونه على مثله ، وهذا تجزيع الكسائي لهذه العبارة في هذا البيت .

وذهب أبو عبيدة إلى أن الشاعر ضمن رضي في هذا البيت معنى أقبل فداء .
تمديته ، قال : « إنما ساع هذا لأن معناه أقبلت على » اه .
وذهب ابن هشام في معنى الليب إلى أن الكلام على التضمين ، لكنه جعل .
« رضي » ضمناً معنى عطف .

(١) من الآية ٦ من سورة الرعد .

(٢) وبقى من المعانى الق ذكروها على ستة معان ، الأول أنها تأتي بمعنى اللام نحو قوله تعالى : (وَتَكَبَّرُوا اللَّهُ عَلَى مَا هَدَاكُمْ) أي هدايته إليكم ، والثانى أنها تأتي بمعنى عند نحو قوله سبحانه : (وَلَمْ عَلَى ذَنْبٍ) أي عندى ، والثالث أنها تأتي بمعنى من نحو قوله جل شأنه : (إِذَا أَكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ) أي من الناس ، والرابع أنها تأتي بمعنى الباء ، نحو قوله تعالى : (حَقِيقٌ عَلَى أَلَا أَنْوَلُ عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقُّ) أي .
حقيقة بآلا أنفول ، والخامس أن تكون زائدة ، كما في قول حميد بن نور الهلالي :

ولـ « مَنْ » أربعة معانٍ أبضاً :

أحدها : المجاوزة^(١) ، نحو « سِرْتُ عَنِ الْبَلْدِ » و « رَمَيْتُ عَنِ الْقَوْسِ ». والثاني : البعدية ، نحو (طَبَقَاهَا عَنْ طَبَقِي)^(٢) ، أي : حالاً بعد حال . والثالث : الاستثناء ، كقوله تعالى : (وَمَنْ يَخْلُ فَإِنَّمَا يَخْلُ عَنْ نَفْسِهِ)^(٣) ، أي : على نفسه ، وكقول الشاعر :
 ٢٩٩ — لَا إِنْ عَمِّكَ لَا أَفْضَلَتَ فِي حَسَبِ
 عَنِ
 أي : على .

= أَبَّ اهْ إِلَّا أَنْ سَرَحَةَ مَالِكٍ هَلَ كُلُّ أَفْنَانِ الْعِصَامِ تَرُوقُ
 وجه الدلالة من هذا البيت أن « ترُوق » فعل يتعدى بنفسه ، فزاد الشاعر معه
 « على » ونص سيبويه على أن « على » لاتفع زائدة ، وعلى رأيه يخرج ما في البيت
 بأن « ترُوق » قد ضمن معنى تشرق .

للعن السادس أن تكون بمعنى لكن الدالة على الاستدراك نحو قوله : « فلان
 يوتسب الآلام على أنه لا يقتضي من رحمة الله » ومنه قول ابن المدينة :
 وقد زَعَمُوا أَنَّ الْحَيْبَ إِذَا دَنَأَ يَمْلِئُ وَأَنَّ النَّائِي يَشْفَى مِنَ الْوَجْدِ
 يُكْلِلُ تَدَأْوِينَا فَلَمْ يُشْفَ مَا بَنَا هَلَّ أَنَّ قُرْبَ الدَّارِ خَيْرٌ مِنَ الْبُعْدِ
 (١) المجاوزة إما حقيقة ، وذلك إذا كانت تدل على بعد جسم عن جسم نحو
 « سرت عن البلد » وإما مجازية ، وذلك إذا كانت في المعانى نحو قوله تعالى (ومن
 أعرض عن ذكرى فإن له معيشة ضنكًا) . (٢) من الآية ١٩ من سورة الانشقاق .
 (٣) من الآية ٣٨ من سورة محمد (القتال) وخرج الدمامي الآية الكريمة
 على أن (يدخل). قد ضمن معنى يبعد ، أي ومن يدخل فإنهما يبعد الخير عن نفسه .

٢٩٩ — هذا الشاهد من كلام ذى الإصبع العدواني ، واسمها الحارث بنت
 حرث ، وكان قد نهشت حبة إصبعه فشلت ، فلقب بذى الإصبع لذلك ، وما ذكره
 للمؤلف هو قطعة من بيت من البسيط ، وهو بتقاطعه :
 لَا إِنْ عَمِّكَ لَا أَفْضَلَتَ فِي حَسَبِ عَنِ ، وَلَا أَنْتَ دَيَانِي فَتَخَزُّنِي =

= اللغة : « لاه ابن حمك » اعلم أن الأصل في هذا الاستعمال أن يقولوا : الله أنت ، والله درك ، والله أبوك ، والله ابن عمك - بثلاث لامات ، الأولى لام الجر ، والثانية لام التعريف ، والثالثة لام هي فاء الكلمة باعتبار أن لفظ الجلالة مشتق من « لى » - وقد يريدون التخفيف فيقولون : لاه أنت ، ولاه أبوك ، ولاه ابن عمك ، بلام واحدة - وقد اختلف العلامة حينئذ في الساقط من اللامات والباقي منها ؛ فذهب سيبويه إلى أن المذوف لام الجر ولام التعريف جيماً ، والباقي هي اللام التي هي فاء الكلمة ، ودليله على ذلك أن الباقي مفتوحة ، ولام الجر مكسورة ، ولام التعريف ساكنة ، وذهب أبو العباس البرد إلى أن المذوف لام التعريف وفاء الكلمة ، والباقي هي لام الجر ، واعتذر عن فتحها بأن هذه الفتحة عارضة للمحافظة على الألف التي هي عين الكلمة ، فإن اللام لو انكسرت لعادت الألف ياء ، واحتاج لما ذهب إليه بأن هذا الجر الذي في آخر الكلمة لا بد له من عامل ، وقد علمنا أن حرف الجر لا يحذف ويبيّن عمله إلا شذوذًا ، فلذلك لا نخرج عليه ، وهذا الكلام مردود بأن اللام قد فتحت وليس بعدها ألف في قوله « لهي أبوك » بمعنى الله أبوك ؟ فلو كانت هذه اللام هي الجارة لبقيت مكسورة حيث لا مقتضى لفتحها ، فلما رأيناهم فتحوها بكل حال ، وكنا نعلم أن لام الجر لا تفتح إلا إذا كان المجرور مضمرًا أو مستغاثًا به علمنا أنها مع هذا الاسم الظاهر الذي ليس مستغاثًا به ليست لام الجر « أفضلت » معناه زدت وصررت ذا فضل وزيادة مجد « حسب » الحسب - بفتح الحاء والسين جيماً - كل ما يعده الإنسان من مآثره « ديانى » الديان : صيغة مبالغة من « دان فلان فلاناً » إذا أحضره لنفسه وملأ أمره ، وكان يده جزاؤه « تخزوني » تسوسي ونقرني .

الإعراب : « لاه » مجرور بحرف جر مذوف على ما هو مذهب سيبويه ، والجار والمجرور متعلق بمذوف خبر مقدم « ابن » مبتدأ مؤخر ، وابن مضارف وعم من « عمك » مضارف إليه ، وعم مضارف وضمير المخاطب مضارف إليه « لا » نافية « أفضلت » أفضل : فعل ماض مبني على فتح مقدر على آخره لا محل له من الإعراب وناء المخاطب فاعله « في حسب » جار ومجرور متعلق بأفضل « عن » جار ومجرور =

والرابع : التعليل ، نحو (وَمَا تَنْهَنُ بِتَارِكِي أَلْهَنَتَا عَنْ قَوْلِكَ)^(١) ،
أى : لأجلِه^(٢) .

= متعلق بأفضل أيضاً « ولا » الواو حرف عطف ، لا ؛ حرف نفي « أنت » ضمير متصل مبتدأ « ديان » ديان : خبر المبتدأ ، وباء المتسلك مضاف إليه « فتخزوني » الناء حرف عطف ، تخزو : فعل مضارع مرفوع بضميمة مقدرة على الواو منع من ظهورها التقل ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والنون للرقابة ، وباء المتسلك مفعول به لتخزو ، بمفهوم السكون في محل نصب .

الشاهد فيه : استشهد للمؤلف بهذا البيت على أن « عن » في قول الشاعر « لا أفضلت في حسب عنني » معناها الاستعلاء بمنزلة على ، وقد ذكر مثل ذلك في كتابه مغف الليبيب ، قال : « لأن للعروف أن يقال : أفضلت عليه » اه . وقد سبقه إلى ذلك يعقوب بن السكت في كتابه إصلاح المنطق وابن قتيبة في كتابه أدب الكاتب . وجوز الحق الرضى هذا الوجه ووجها آخر حاصله أن يكون « عن » باقياً على أصله ، ويكون الشاعر قد ضمن « أفضل » معنى تجاوز حديث قال « يجوز أن يكون أفضلت مضميناً معنى تجاوزت في الفضل ، وأن يجعل عن بمعنى على » اه . وفيه شاهد آخر ، وذلك في قوله « لام » لأن أصله « الله » حذف لام الجر ، وأبقى عملاً ، ثم حذف لام « ال » من لفظ الجلالة ، وهذا إنما يتم على قول سيبويه الذي قدمنا بيانه في لغة البيت .

(١) من الآية ٥٣ من سورة هود ، وخرج الزمخشري هذه الآية السكريمة على التضمين ، وقدره بما نحن بتاركى آلهتنا صادرين عن قوله .

(٢) وقد بقى من معانى « عن » التي ذكرها النعامة ولم يذكرها المؤلف خمس معانٍ :

الأول : أن تكون بمعنى « من » نحو قوله تعالى (وهو الذي يقبل التوبة عن عباده) أى منهم .

الثاني : أن تكون بمعنى الباء ، نحو قوله سبحانه (وما ينطق عن الهوى) أى به .

=

ولــكـاف أـربـعـة مـعـانـي أـيـضاـ :

أـحـدـهـا : التـشـيـيـه ، نـحـو (وـرـذـة كـالـدـهـانـ) ^(١) .

وــالـثـانـى : التـعـالـيـل ، نـحـو (وـاـذ كـرـوـه كـمـا هـدـاـكـمـ) ^(٢) أـيـ : لــهـدـاـيـتـهـ إـيـاـكـمـ .

وــالـثـالـثـ : الـاسـتـعـلاـهـ ، قـيـلـ لـبـعـضـهـمـ : كـيـفـ أـصـبـحـتـ ؟ فـقـالـ : كـعـبـيرـ ،
أـيـ : عـلـيـهـ ^(٣) ، وـجـمـلـ مـنـهـ الـأـخـفـشـ قـوـلـهـمـ : « كـمـنـ كـمـا أـنـتـ » أـيـ : عـلـىـ
ما أـنـتـ عـلـيـهـ ^(٤) .

= الثالث : أن تكون بمعنى البدل، نحو قوله تعالى (لا تجزى نفس عن نفس شيئاً)
أـيـ بـدـلـ نـفـسـ ، وـفـيـ الـحـدـيـثـ « صـوـىـ عنـ أـمـكـ » أـيـ بـدـلـاـ .

الرابع : أن تكون دالة على الاستعارة نحو قوله « رميـتـ عنـ القـوسـ » .

الخامس : أن تكون للظرفية، نحو قول الشاعر .

وــأـسـ سـرـأـةـ الـحـيـ حـيـثـ لـقـيـهـمـ

وــلــأـنـكـ عنـ خـلـيـ الرـبـاعـةـ وــإـنـيـاـ

(١) من الآية ٣٧ من سورة الرحمن .

(٢) من الآية ١٩٨ من سورة البقرة ، وقد ادعى قوم أن الكاف في هذه الآية
للــكـرـيـةـ لــتـشـيـيـهـ ، وــأـنـ الـقـصـودـ بـقـوـلـهـ سـبـحـانـهـ (وـاـذ كـرـوـهـ) طـلـبـ الـهـدـاـيـةـ ، فـوـضـعـ
الــخـاصـ - وــهـوـ طـلـبـ اللــهـ كـرـ - مـوـضـعـ الــعـامـ الــذـيـ هـوـ طـلـبـ الــهـدـاـيـةـ ، وــكـأـنـ قـيـلـ: فـاهـتـواـ
هـدـاـيـةـ مـائـةـ لــهـدـاـيـتـهـ إـيـاـكـمـ .

(٣) سـيـانـيـ لــلـمـؤـلـفـ فـيـ فـصـلـ يـعـدـهـ آخـرـ هـذـاـ الــبـابـ لــلـكـلـامـ عـلـىـ حـذـفـ حـرـفـ الجـرـ
أـنـ يـذـكـرـ أـنـ رـؤـبـةـ سـئـلـ : كـيـفـ أـصـبـحـتـ ، فـأـجـابـ « خـيـرـ وـالـمـدـدـهـهـ » بـحـذـفـ حـرـفـ
الــجـرـ وــبـقـاءـ الــاـسـمـ بـجـرـورـاـ ، وــقـدـ ذـهـبـ قـوـمـ إـلـىـ أـنـ الــكـافـ فـيـ هـذـاـ الــكـلـامـ لــتـشـيـيـهـ ،
وــأـنـ الــكـلـامـ عـلـىـ حـذـفـ مـضـافـ ، وــكـأـنـ قـالـ : كـصـاحـبـ خـيـرـ .

(٤) وــعـلـىـ كـوـنـ الــكـافـ بـمـعـنـىـ عـلـىـ تـكـوـنـ ماـمـوـصـوـلـةـ فـيـ حـلـ جـرـ بـالـكـافـ الــقـيـ

بـمـعـنـىـ عـلـىـ ، وــأـنـتـ : مـبـداـ ، وــخـبـرـهـ عـذـوفـ ، وــاجـمـلـةـ مـنـ الــبـدـاـ وــخـبـرـهـ لــاـحـلـ هـامـنـ =

والرابع : التوكيد ، وهي الزندة ، نحو (لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ)^(١) ، أي : ليس شيء مثله^(٢) .

ومعنى إلى وحتى انتهاء النهاية ، مكانية أو زمانية ، نحو (مِنَ الْمَسْجِدِ الْأَكْرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى)^(٣) ، نحو (أَتَمُوا الصَّيَامَ إِلَى الظَّلَلِ)^(٤) ، نحو « أَكَلْتُ السَّمَكَ حَتَّى رَأَسِهَا » و نحو (سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ)^(٥) . وإنما يُجزَّ بمحض في الفالب آخر أو متصل بآخر ، كما مثلنا ؛ فلا يقال : « سَهِرتُ الْبَارِحةَ حَتَّى نِصْفِهَا » .^(٦)

= الإعراب صلة ، وتقدير الكلام : كن على الحال الذي أنت عليه ، ويجوز أن تكون مازندة ملقة ، وأنت : ضمير مرفوع أقيم مقام الضمير المجرور ، وهو في محل جر بالكاف ، والجار والمجرور متعلق بمخدوف خبر كن ، وكأنه قال : كن كأنك ، أي كن فيما يستقبل من الزمان ممايلا لنفسك فيما مضى منه ، أي استمر على ما عرف عنك وفيه أعاريب أخرى نكتفي منها بهذه .

(١) من الآية ١١ من سورة الشورى .

(٢) وقد زاد النحاة على ما ذكره المؤلف من معانٍ الكاف المبادرة ، وذلك إذا اتصلت بما ، ومثلا له بقولهم « سلم كـما تدخل » وقولهم « صل كـما يدخل الوقت » ومن ذكر هذا المعنى أبو سعيد السرافي وابن الجبار والمؤلف في المغنى .

(٣) من الآية ١ من سورة الإسراء .

(٤) من الآية ١٨٧ من سورة البقرة .

(٥) من الآية ٥ من سورة القدر .

(٦) من غريب ما ذكر النحاة - ومنهم المؤلف في المغنى - أن إلى تجيء بمعنى القاء - وهو الترتيب - واستشهد على ذلك بقول الشاعر :

=

ومعنى كـ التعليل ، ومعنى الواو والتاء القسم ، ومعنى مـذ وـمنـذ ابتداء
الغاية إن كان الزمان ماضيا ، كقوله :

* أقوينَ مذْ حِجَّاجِ وَمذْ دَهْرِ *

= وأنتِ التي حببتِ شغباً إلى بـداً إلى وأوطـانـي بلـادـ سـواـهـماـ
شـغـبـاـ وـبـداـ : مـوضـعـانـ ، قـالـواـ : أـرـادـ أـنـتـ الـقـ حـبـبـتـ شـغـبـاـ فـبـداـ ، وـيدـلـ عـلـيـ أـنـهـ
أـرـادـ التـرـتـيـبـ الـذـىـ تـدـلـ عـلـيـهـ فـاءـ الـعـطـفـ أـنـ يـقـولـ بـعـدـ هـذـاـ الـبـيـتـ :
حـلـلتـ بـهـذـاـ حـلـةـ بـعـدـ حـلـةـ بـهـذـاـ ، فـطـابـ الـوـادـيـانـ كـلـاـهـماـ
فـإـلـيـ فـقـولـ «ـ إـلـيـ بـداـ»ـ دـالـةـ عـلـىـ التـرـتـيـبـ ، وـإـلـيـ فـقـولـ «ـ إـلـيـ»ـ لـوـصـلـ حـبـبـتـ
يـاءـ الـتـكـلـمـ ، فـالـحـرـفـانـ وـإـنـ كـانـاـ بـلـفـظـ وـاحـدـ مـخـتـلـفـانـ فـالـعـنـيـ ، وـبـهـذـاـ قـدـ يـعـذـرـ
عـمـاـ قـدـ يـقـالـ : إـنـ حـرـفـ الـجـرـ لـاـيـتـعـلـقـ بـفـعـلـ وـاحـدـ مـرـتـيـنـ ، لـأـنـ حـلـ المـنـعـ مـنـ تـعـلـقـ
الـعـنـيـ كـمـاـ هـاـ فـكـأـنـهـ . بـسـبـبـ اـخـتـلـافـ الـعـنـيـ حـرـفـانـ . وـلـاـ مـانـعـ مـنـ تـعـلـقـ حـرـفـ جـرـ
مـخـتـلـفـ الـعـنـيـ بـفـعـلـ وـاحـدـ .

وقد خرج قـومـ الـبـيـتـ عـلـىـ أـنـ «ـ إـلـيـ»ـ مـتـعـلـقـ بـعـدـ حـدـوـفـ يـقـعـ حـالـاـ مـنـ «ـ شـغـبـاـ»ـ
وـالـقـدـيرـ : وـأـنـتـ الـقـ حـبـبـتـ شـغـبـاـ مـضـافـاـ إـلـيـ بـداـ ، وـهـذـاـ هـوـ التـضـمـنـ فـيـ أـحـدـ صـورـهـ .
وـخـرـجـ جـمـاعـةـ آخـرـونـ عـلـىـ أـنـ «ـ إـلـيـ»ـ بـعـنـ معـ ، أـيـ حـبـبـتـ شـغـبـاـ مـعـ بـداـ .

٣٠٠ — هذا الشاهد من كـلامـ زـهـرـ بـنـ أـبـيـ سـلـيـ المـزـنـيـ ، وـقـدـ تـقـدـمـ ذـكـرـهـ فـيـ
تـعـلـيقـاتـناـ أـوـلـاـ هـذـاـ الـبـابـ بـرـوـايـةـ السـكـوـفـيـنـ (صـ ٢٢ـ)ـ ، وـيـقـالـ : هـوـ مـوـضـعـ ،
وـمـاـ ذـكـرـهـ الـمـؤـلـفـ عـجـزـ بـيـتـ مـنـ الـكـامـلـ ، وـصـدـرـهـ قـولـهـ :

* لـمـنـ الـدـيـارـ يـقـنـنـةـ الـحـجـرـ *

الـلـغـةـ : «ـ قـنةـ»ـ - بـضمـ الـقـافـ وـتـشـدـيدـ الـنـونـ - هـىـ أـعـلـىـ الـجـبلـ ، وـ«ـ الـحـجـرـ»ـ
بـكـسرـ الـحـاءـ الـمـهـمـلـةـ وـسـكـونـ الـجـيمـ - مـنـازـلـ مـوـعـدـ بـنـاحـيـةـ الشـامـ عـنـدـ وـادـيـ الـقـرـىـ ،
وـ«ـ أـقـوـيـنـ»ـ أـيـ خـلـونـ مـنـ السـكـانـ ، وـ«ـ حـجـجـ»ـ جـمـعـ حـجـةـ - بـكـسرـ الـحـاءـ الـمـهـمـلـةـ
فـيهـماـ - وـهـىـ الـسـنـةـ .

وقوله :

* وَرَبِّنِعَ عَفَتْ آثَارُهُ مُنْذُ أَزْمَانِ * ٣٠١

= الإعراب : « لَنْ » اللام حرف جر مبني على السكير لا محل له من الإعراب ، ومن : اسم استفهام مبني على السكون في محل جر باللام ، والجار والمحرور متلاع بمحذوف خبر مقدم « الديار » مبتدأ مؤخر « بقنة » جار ومحرور متلاع بمحذوف حال من الديار أو صفة له إن اعتبرته محلياً الجنسية وجعلته كالسكرة ، وقنة مضاد و« الحجر » مضاد إليه محروم بالكسرة الظاهرة « أقوين » أقوى : فعل ماضي مبني على فتح مقدر على آخره لا محل له من الإعراب ، ونون النسوة فاعله مبني على الفتح في محل رفع « مَذْ » حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب « حَجَّيج » مجرور بعده ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمحرور متلاع بأقوى « وَمَذْ » الواو حرف عطف مبني على الفتح لا محل من الإعراب ، مذ : حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب « دَهْر » مجرور بعده ، والجار والمحرور معطوف بالواو على الجار والمحرور السابق وهو قوله مذحجج .

الشاهد فيه : قوله « مذحجج » وقوله « مذدهر » فإن الحجاج جمع حجة وهي السنة وهو اسم زمان ، وكذلك الدهر اسم زمان ، وقد جرها بعده ، ومذ هنا لا بدأء الغایة الزمانية لكون الزمن المجرى بهما ماضيا ، وقد ذكرنا ذلك في الموضع الذي أحذناك عليه أن الكوفيين يروون « من حَجَّيج وَمَنْ دَهْر » ويستدلون باليت على أن « من » تأتي لا بدأء الغایة الزمانية ، وأن البصريين يذكرون ذلك ، ثم منهم من يذكر ثبوته بنته ، ومنهم من يذكر هذه الرواية التي رووها الكوفيون ، ويدرك أن الرواية الصحيحة « مذحجج ومذدهر » كارواها المؤلف هنا .

٣٠١ — هذا الشاهد من كلام أمرىء القيس بن حجر الكلبي ، وما ذكره المؤلف هنا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* قِفَا كَنْبِكِ مِنْ ذِكْرَى حَبِيبٍ وَعِرْفَانِ *

اللغة : « قفائبك » قد ورد هذا المطلع في طولية أمرىء القيس اللامية المعلقة ، وذلك قوله :

(٤ - أوضح المسالك ٣)

والظرفية إن كان حاضراً ، نحو « مُنذ يَوْمِنَا » وبمعنى مِنْ وإِلَى مما
إن كان معدوداً ، نحو « مُذْ يَوْمَيْنِ » .

• • •

= قَفَا تَبْكِي مِنْ ذِكْرِي حَبِيبٍ وَمَنْزِلٍ

بِسْقَطِ الْأَوَى بَيْنَ الدُّخُولِ فَحَوْمَلٍ

«وربع» الرابع - بفتح فسكون - المنزل والدار ، ويروى «ورسم عفت آثاره» والرسم - بفتح فسكون أيضاً - مابقى من آثار الديار لاصقا بالأرض ، وعفت: درست وأنحست معالها ، والآثار: جمع أثر ، ويروى «عفت آياته» والأيات: جمع آية ، وهى العلامة التي بها يستدل بها على موضع نزول القوم «أزمان» جمع زمن - بفتح الزاي والميم جيما - وهو الوقت .

الإعراب : « قنا » فعل أمر ، وألف الاثنين فاعله ، ويقال : الألف منقلبة عن نون التوكيد الحقيقة، وعامل الشاعر حال الوصل ححال الوقف « بنيك » فعل مضارع معزوم في جواب الأمر ، وعلامة جزمه حذف الياء والكسرة قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره نحنن « من ذكرى » جار و مجرور متعلق ببنيك ، وذكرى مضاف و « حبيب » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « وعرفان » الواو حرف عطف ، عرفان : معطوف على حبيب « وربع » الواو حرف عطف ، ربع : معطوف على حبيب أيضا « عفت » عفى : فعل ماض مبني على فتح مقدر على الألف المدحورة للتخلص من التقاء السا-كينين منع من ظهوره التعذر ، والناء للتأنيث « آثاره » آثار : فاعل عننت مرفوع بالضمة الظاهرة ، وآثار مضاف وضمير الغائب المائد على الربع مضاف إليه «منذ» حرف جر مبني على الضم لاحعل له من الإعراب « أزمان » مجرور بمنذ ، وعلامة جرره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بعفت .

الشاهد فيه : قوله «منذ أزمان» حيث دخلت «منذ» على لفظ دال على الزمان والمراد به الزمان الماضي ؟ فدللت على ابتداء الفاعلة الزمانية ، وهو دليل للكافرين على أن «منذ» قد تكون لا ينطأ الفاعلة الزمانية .

ورب للتكثير كثيراً ، وللتقليل قليلاً^(١) ؛ فال الأول كقوله عليه الصلاة والسلام : « يارب كراسية في الدنيا عاربة يوم القيمة » ، وقول بعض العرب عند انتهاء رمضان : « يارب صائمون أن يصوّه ، وفائمون أن يقوّه » والثاني كقوله :

٣٠٢ - ألا رب مولود وليس له أب
وذى ولد لم يسلده أبوانِ
يريد بذلك آدم وعيسى عليهما الصلاة والسلام .

* * *

(١) أراد المؤلف بهذه العبارة الرد على فريقين ، أحدهما زعم أنها للتقليل دائماً ، وهم أكثر العادة ، ونائهما زعم أنها للتکثير دائماً ، وهم ابن درستويه وجاءوا واققوه على ذلك .

(٢) وحمل العلماء على هذا المعنى قوله تعالى (ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين) ووجه الدلالة من الآية السكرية ومن الحديث على أن « رب » فيما للتکثير ، وليس للتقليل ، أن كلامهما مسوق للتخييف ، ولا يتناسب التخييف أن يكون القليل هو ودادتهم أن يكونوا مسلمين ، ولا أن يكون القليل هو أن يعرى في الآخرة من كان كاسيا في الدنيا .

ومن عجائبها للتکثير أيضاً قول أمرى القيس :

أي رب يوم قد آهوت وليله يآسست كأنها خط تمثال
وذلك لأنه يفتخر بهذا اللهو ، ولا يتناسب مع مقام الفخر أن يكون مراده حصول ذلك قليلاً .

٣٠٢ - نسبوا هذا الشاهد إلى رجل من أزد السراة ، ولم يزيدوا في التعريف به عن ذلك المقدار ، وذكر الفارسي أن هذا الشاهد لرجل اسمه عمرو الجنبي ، وأن من حديثه أنه لقى أبا القيس بن حجر في بعض الفلوات ؛ فسأله بهذا البيت على سبيل المعايير .

وبعد هذا البيت قوله :

=

= وَذِي شَامَةٍ غَرَاءً فِي حُرٍّ وَجْهِهِ مُجَمِّلَةً لَا تَنْقَضِي لِأَوَانِ
 وَيَكْمُلُ فِي خَمْسٍ وَتَسْعَ شَابَابَهُ وَيَهْزَمُ فِي سَبْعَ مَمَّا وَنَمَانِ
 اللَّغَةُ : « أَلَارَب مَولُود - الْبَيْتُ » أَرَادَ بِالْمَوْلُودِ الَّذِي لَيْسَ لَهُ أَبٌ عِيسَى بْنُ
 مُحَمَّدٍ رُوحُ اللَّهِ وَكُلُّهُ التِّي أَلْقَاهَا إِلَى مُرِيمَ ، عَلَيْهِ السَّلَامُ ! وَيَرُوِيُّ « عَجَبَتْ مَلَوْدَ
 وَلَيْسَ لَهُ أَبٌ » وَأَرَادَ بَنِي الْوَلَدِ الَّذِي لَمْ يَلِدْهُ أَبُونَ آدَمَ أَبُوا الْبَشَرِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ
 وَالسَّلَامُ ، فَإِنَّهُ خَلَقَ مِنْ تَرَابٍ وَلَمْ يَخْلُقْ مِنْ أَبْوَينِ ، وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى : (إِنْ مُثْلَ عِيسَى
 عَنِ اللَّهِ كَمِثْلَ آدَمَ كُلُّهُ مِنْ تَرَابٍ مَمَّا قَالَ لَهُ كَنْ فِي كُونَ) وَقَيْلُ : أَرَادَ بِهِ الْقَوْسَهُ ؛
 لَأَنَّهَا تُؤَخَذُ مِنْ شَجَرَةِ مَعْيَنَةٍ وَاحِدَةٍ ، وَقَيْلُ : أَرَادَ الْبَيْضَهُ ، وَقَوْلَهُ « لَمْ يَلِدْهُ » هُوَ هَنَا
 بِفَتْحِ يَاءِ الْمَضَارِعَهُ وَسَكُونِ الْلَّامِ التِّي هِيَ عِينُ الْكَلَمَهُ وَأَصْلُهَا الْكَسْرُ ، وَقَدْ اعْتَبرَ
 يَلِدُ اعْتَبَارَ كَتْفٍ وَنَفْذَ وَنَحْوَهَا مِنْ كُلِّ كَلْمَهٍ ثَلَاثَهُ ثَانِيَهَا مَكْسُورٌ ؛ فَإِنَّهُ يَجُوزُ إِسْكَانُ هَذَا
 الثَّالِثَيْنِ لِلتَّخْفِيفِ « وَذِي شَامَةٍ غَرَاءً فِي حُرٍّ وَجْهِهِ - الْبَيْتُ » أَرَادَ بَنِي الشَّامَهُ الْقَمَرَ ،
 وَأَرَادَ بِكَلَامِ شَابَابِهِ فِي خَمْسٍ وَتَسْعَ - وَذَلِكَ أَرْبَعْ عَشَرَهُ لَيْلَهُ - صِيرَوْرَتَهُ بَدْرًا ؛
 لَأَنَّهُ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ فِي غَايَهُ الْبَهَاءِ وَالنُّورِ كَمَا أَنَّ الشَّابَ فِي غَايَهُ الْقُوَّهِ وَالْحَسَنِ الْمَنْظَرِ
 وَعِنْفَوَانِ الشَّابَ ، وَأَرَادَ بِهِرَمَهُ ذَهَابَ نُورِهِ ، وَنَفْصَانَ ذَاتِهِ فِي لَيْلَهُ التَّاسِعِ وَالْعَشَرِينِ ،
 وَالغَرَاءُ : أَنْتَيَ الْأَغْرِيُ ، وَهِيَ الْبَيْضَهُ ، وَحُرُّ الْوَجْهِ - بِضمِ الْحَاءِ وَتَشْدِيدِ الرَّاءِ - مَا بَدَا
 مِنْ الْوَجْنَهُ ، وَالْجَبْلَهُ : الْمَفَطَاهُ ، اسْمٌ مَفْعُولٌ مِنَ التَّجْلِيلِ ، وَهُوَ التَّغْطِيهُ ، وَمَعْنَى قَوْلِهِ « لَا تَنْقَضِي
 لِأَوَانِ » أَنَّهُ لَيْسَ لَهَا أَوَانٌ تَنْقَضُ فِيهِ ، وَالْمَفْصُودُ أَنَّهَا لَا تَنْذَهُ فِي وَقْتِ مِنَ الْأَوْقَاتِ .
 الإِعْرَابُ : « أَلَا » حَرْفٌ دَالٌّ عَلَى التَّنْبِيَهِ ، مَبْنَى عَلَى السَّكُونِ لَا يَحْلُّ لَهُ مِنْ
 الإِعْرَابِ « رَبٌّ » حَرْفٌ تَقْلِيلٌ وَجَرٌ شَبِيهٌ بِالْزَّائِدِ ، مَبْنَى عَلَى الْفَتْحِ لَا يَحْلُّ لَهُ مِنْ
 الإِعْرَابِ « مَوْلُودٌ » مِبْتَداً ، مَرْفُوعٌ بِضَمَّهُ مَقْدَرَهُ عَلَى آخِرِهِ مِنْ ظَهُورِهِ اِشْتِغَالٌ
 الْمُحْلِلُ بِحُرْكَهُ حَرْفُ الْجَرِ الشَّبِيهِ بِالْزَّائِدِ « وَلَيْسٌ » الْوَاوُ حَرْفٌ زَائِدٌ لِتَأكِيدِ لِصُوقِ
 الصَّفَهِ بِالْمَوْصُوفِ مَبْنَى عَلَى الْفَتْحِ لَا يَحْلُّ لَهُ مِنِ الإِعْرَابِ ، لَيْسٌ : فَعَلَ مَاضٍ نَاقِصٌ مَبْنَى
 عَلَى الْفَتْحِ لَا يَحْلُّ لَهُ مِنِ الإِعْرَابِ « لَهُ » الْلَّامُ حَرْفٌ جَرٌ مَبْنَى عَلَى الْفَتْحِ لَا يَحْلُّ لَهُ مِنِ
 الإِعْرَابِ ، وَضَمِيرُ الغَيْيَهُ الْعَائِدُ عَلَى الْمَوْلُودِ مَبْنَى عَلَى الْفَضِّمِ فِي حَمْلِ جَرٌ بِالْلَّامِ ، وَالْجَارِ
 وَالْمَجْرُورُ مَتَعْلِقٌ بِمَحْذُوفٍ خَبَرٌ لَيْسَ تَقْدِمُ عَلَى اسْمِهَا « أَبٌ » اسْمٌ لَيْسَ تَأْخِرُ عَنْ خَبْرِهِ =

فصل : من هذه الحروف ما لفظه مُشترِكٌ بين الحرفية والأسمية ،
وهو خمسة :
أحداها : الـكـاف ، وـالـأـصـحُّ أـنَّ اسـمـيـتـهـاـ بـخـصـوـصـةـ بـالـشـعـرـ^(١) ، كـقـوـلـهـ :

= مرفوع وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، والجملة من ليس واسمها وخبرها في محل
رفع أو جر صفة مولود . فإن جعلت الجملة في محل جر كنت قد أتبعت لفظ الموصوف ،
وإن جعلت الجملة في محل رفع كنت قد أتبعت محل الموصوف ، وخبر المبتدأ الذي هو
محرر لفظاً برب مخدوف ، وتقدير الكلام : ألا رب مولود موصوف بكونه لا أب له
موجود « وذى » الواو حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، ذى :
معطوف على مولود محرر بالياء نيابة عن الكسرة لأنه من الأسماء الستة ، وهو
 مضارف و « ولد » مضارف إليه محرر بالكسرة الظاهرة « لم » حرف نفي وجزم
وقلب ، مبني على السكون لا محل له من الإعراب « يلد » يلد : مجزوم بل وعلامة
جزمه سكون مقدر على آخره منع من ظوره اشتغال محل بالحركة المائية به
لتخلص من التقاء الساكنين المعارض بسبب التخفيف ، وضمير الغائب العائد على
ذى الولد مفعول به ليلد مبني على الضم في محل نصب « أبوان » فاعل يلد مرفوع
بالألف نيابة عن الضمة لأنه مثنى ، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد ، وجملة
يلد وفاعله ومفعوله في محل جر صفة ذى ولد .

الشاهد فيه : قوله « رب مولود » فإن « رب » فيه دالة على التقليل ، إلا ترى
أن المولود الذي ليس له أب قليل جداً ، حتى إنه لم يوجد منه إلا فرد واحد ، وهو
عيسي عليه السلام ! وكذلك ذو الولد الذي لم يولد من أبوين بهذه المثابة ، ولم يوجد
منه غير آدم عليه السلام ! .

(١) ذكر المؤلف في المغنى أن الفول بأن اسمية الـكـافـ مـخـصـوـصـةـ بـالـشـعـرـ هو قول
المحققيين وسيويه ، وقد قال كثير منهم الفارسي والأخفش : يجوز أن يجعل الـكـافـ
اسمـاـ بـمـعـنـىـ مـثـلـ فـسـمـةـ الـكـلامـ ، وعند هؤلاء إذا قلت « محمد كالأسد » يجوز أن
تعرب الـكـافـ اسمـاـ بـمـعـنـىـ مـثـلـ خـبـراـ عنـ المـبـتـدـاـ مـبـنيـاـ عـلـىـ الفـتـحـ فيـ محلـ رـفـعـ ،
و « الأسد » مضارف إليه . كما لو قلت « محمد مثل الأسد » وجعل الزمخشري الضمير
المحرر بني من قوله تعالى : (إـنـ خـالـقـ مـنـ الطـيـنـ كـهـيـثـةـ الطـيـرـ فـأـنـتـخـ فـيـهـ) راجعاً

* يَضْحَكُنَ عَنْ كَالْبَرِ الْمُنْهَمِ * - ٣٠٣

= إلى الكاف التي في (كَيْثِة) وقد علمنا أنضمmer لا يرجع إلا إلى الأسماء، وقد رد ابن هشام ذلك على الزمخشري بما حاصله أنه لو صع أن تكون الكاف اسمًا مفعول «مررت بـكالأسد» يعني لدخول عليه حرف الجر؛ لأنَّه علامة من علامات اسمية الكلمة، ونستبعد أن يزيد الباء بمحضها من بين حروف الجر، وإن كانت الباء نفسها قد دخلت على الكاف، كما مستمع فيها ترويه ذلك من الشواهد.

قال أبو رجاء عفنا الله تعالى عنه: وهذا الرد في غاية الصعف؛ لوجهين: الأول: أنه لا يلزم من تختلف علامات اسمية عدم اسمية الكلمة؛ لجواز أن تكون علامة اسميتها غير هذه العلامة كعود الضمير إليها، والوجه الثاني: أنه سمع فعلاً دخول حرف الجر على الكاف، ومنه ما استشهد به ابن هشام نفسه من قول العجاج * يضحكن عن كالبرد المنهم * وما سند كره من الشواهد في شرح الشاهد رقم ٣٠٣ الآتي بعد هذه الكلمة.

٣٠٣ — هذا الشاهد من كلام العجاج بن رؤبة الراجز المشهور، وهو يصف فيه نسوة، وقبل هذا البيت قوله:

وَلَا تُلْمِنِي الْيَوْمَ يَا ابْنَ عَمِّي عِنْدَ أَبِي الصَّمْبَاءِ، أَقْصَى هَمَّي
بِيَضْ ثَلَاثْ كَنْيَاجْ جُمْ يَضْحَكُنَ عَنْ كَالْبَرِ الْمُنْهَمِ
* تَحْتَ عَرَانِينَ أَنُوفِ شُمْ *

اللغة: «أبو الصباء» كنية رجل، و«أقصى هم بيض» جملة من مبدأ وخبر، ومنه تعلم فساد إعراب الشيخ خالد، و«نَعَاج» جمع نعجة، وبها تكفي العرب عن المرأة، وبها فسر قوله تعالى: (إن هذا أخي له تسع وتسعون نعجة ولها نعجة واحدة) و«جم» بضم الجيم - جمع جماء، وهي التي لا ترقن لها، و«يضحكن عن كالبرد - البيت» البرد - بفتح الباء والراء جميعاً - حب الفهام، وهو ما ينزله من السحاب شبه الحصى المصغار، ويقال له «حب المزن» أيضاً «المنهم» الدائب، قال الجوهري «انهم البرد والشحم» ذاب «شبه ثغر النساء بالبرد الدائب في الجلاء واللطافة» تتحت عرائين أنوف شم» العرائين: جمع عرين، وهو ما تتحت مجتمع الحاجين من الأنف، والشم - بضم الشين وتشديد الميم - جمع أشم، وهو وصف =

= من الشم ، والشم - بفتح الشين والميم الأولى جيما - ارتفاع قصبة الأنف مع
ارتفاع أعلاه ، فإن كان ماء احديداب فهو القنا ، والأنف أفقى .

الإعراب : « يضمحكن » يضمحك : فعل مضارع مبني على السكون لاتصاله بنون
النسمة لا عمل له من الإعراب ، ونون النسمة العائد على النساج فاعله مبني على الفتح
في محل رفع ، والجملة من الفعل المضارع وفاعله في محل رفع صفة ثانية ليس بغير ثلات ،
والصفة الأولى هي متعلق الجار والمحرور في قوله « كتعاج جم » وقوله « عن »
حرف جر مبني على السكون لا عمل له من الإعراب « كالبرد » الكاف اسم بمعنى
مثل مبني على الفتح في محل جر بن ، والجار والمحرور متعلق يضمحك ، والكاف
الاسمية مضاد والبرد مضاد إليه عبور بالكسرة الظاهرة « المتهم » صفة للبرد
عبوره بالكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « عن كالبرد » فإن الكاف في هذه العبارة اسم بمعنى مثل ،
بدليل دخول حرف الجر الذي هو عن غلبيها ، وقد علمنا أن حرف الجر لا يدخل
إلا على الاسم .

وهنا أمران لابد أن نشير إليهما بكلمة لما ذكرناه قبل شرح هذا الشاهد مباشرة :
الأمر الأول : أن العلماء أجمعوا على أن الكاف تأني اسمها بمعنى مثل .
الأمر الثاني : بعد اتفاقهم على بمعنى الكاف اسمها بمعنى مثل اختلقو : هل يختص
ذلك بضرورة الشعر أولا ؟ فذهب الأخفش والفارسي وأبن مالك إلى أنه لا يختص
بضرورة الشعر ، وهو لاء جوزوا في نحو قوله « زيد كالأسد » أن تكون الكاف
حرف جر ، وأن تكون اسمها بمعنى مثل أضيف إلى الأسد ، قالوا : والدليل على صحة
ما ذهب هؤلاء إليه كثرة بعثته في كلام الفحول من الشعراء ، مثل قول ذي الرمة :
أَبِيتْ حَلَّى حَمَى كَثِيرًا ، وَبَقْلُمَا حَلَّى كَالنَّقَاءِ مِنْ عَالِجٍ يَتَبَطَّلُ
فإن الكاف في قوله « كالنقا » اسم بمعنى مثل ، بدليل دخول حرف الجر الذي
هو على عليها ، لأنك تعلم أن حرف الجر لا يدخل إلا على الاسم :
ونظيره قول أمرىء القيس يصف فرساً :
وَرُحْنَا بِكَابِنِ اللَّاءِ يُجْنِبُ وَسْطَنَّا تَصَوَّبُ فِيهِ الْعَيْنُ طَوْرَا وَتَرَّقِقَ =

والثاني والثالث : عن وعلَى ، وذلك^(١) إذا دخلت عليهما « من » كقوله :

= الشاهد فيه قوله « بباب الماء » ووجه الاستشهاد بدخول الباء على الكاف .

وقول السكريت بن زيد الأسدى :

عَلَيْنَا كَالنَّهَاءِ مُضَاعَفَاتٌ مِنَ الْمَادِيِّ لَمَ تُوزِّعْ الْمُنْوَنَا

وقول الأعشى ميمون بن قيس :

أَتَنْذَقُهُنَّ وَلَنْ يَنْهَى ذُوِّي شَطَاطٍ

وقول امرىء القيس بن حجر أيضاً :

وَإِنْكَ لَمْ يَفْخُرْ عَلَيْكَ كُفَّارًا خَرِ

وقول الشاعر :

تَيَّمَ الْقَلْبَ حُبَّ كَالْبَدْرِ ، لَا ، إِلَّا

فَاقَ حُسْنًا مَنْ تَيَّمَ الْقَلْبَ حُبَّا

ومع كثرة هذه الشواهد لا يجوز أن يقال : إن سبيل ذلك ضرورة الشعر ، وتأويل هذه الآيات بحمل الكاف وما بعدها على أنها جار ومحور في محل صفة لموصوف مذوق يقع مبتدأ أو فاعلاً أو مضافاً إليه أو نحو ذلك مما يبعد الثقة بدلالة الكلام على ما يستدل به عليه ؟ فإنه ما من كلام إلا ويمكن التأويل فيه ، وسبيل الشواهد العربية أن تحمل على ظاهرها ، ما لم يقدم دليلاً على أن هذا الظاهر غير صحيح ؟ فحينئذ يصبح أن يذهب إلى التأويل ، فاعرف هذا وكن منه على ثبات ، والله تعالى المسؤول أن ينفعك به .

(١) قد تبع المؤلف - في تحديد الموضع الذي تكون على وعن فيه اسمين بدخول من عليهمما - ظاهر عبارة ابن مالك ، مع أنها عند التحقيق لا تدل على اختصاص اسميهما بدخول من ، والحق أن قوله « من أجل ذا عليهمما من دخلا » ليس ضابطاً ، بل هو دليل اسميهما ؛ لأن حرف الجر لا يدخل على الحرف ، ألا ترى أن « على » قد دخلت على « عن » في قوله :

* حَلَى عَنْ يَمِينِي مَرَّتِ الطَّيْرُ سَعَهَا *

ومنذكره كلاماً في آخر شرح الشاهد رقم ٤٣٠ الآتي .

* * مِنْ عَنْ يَمِينِي مَرَّةً وَأَمَامِي * - ٣٠٤ *

٣٠٤ — هذا الشاهد من كلام قطرى بن الفجاعة التبcntي الخارجى ، وما ذكره
للمؤلف عجز بيت من السكامل ، وصدره قوله :

* فَلَقَدْ أَرَانِي لِلرِّمَاحِ دَرِيَّةً *

اللغة : « دريّة » الدرية - بفتح الدال - العرض الذى ينصب ليتعلم عليه
الرجى ، وتحتمل جملة « أَرَانِي لِلرِّمَاحِ دَرِيَّةً » معنيين ؛ أحدهما أنه وصف نفسه
يكونه فارسا شجاعا وأنه يصبر على الجلاد ويقيم في معمعة الحرب حين يفر الأبطال
وينهزم الكلاة ، فتتقاذف نحوه رماح الأعداء ، وتتراءى عليه بنالم ، فتارة تأتيه من
ههنا ، وتارة تأتيه من هناك . وللعنى الثاني : أن أصحابه المغاربة معه يتذدونه جنة
لهم ووقاية يتقوون به رميا الأعداء ؛ فيقدمونه عليهم ثقة برباطة جأشه واجتئاع خصال
الصبر والإقدام والمهارة فيه « من عن يمين » أراد من جهة يميني .

الإعراب : « ولقد » الواو حرف قسم وجر ، والقسم به معدوف ، وكأنه قد
قال : والله لقد أراني - إلخ ، واللام واقعة في جواب القسم المقدر ، وقد : حرف
تحقيق مبني على السكون لا محل له من الإعراب « أَرَانِي » أرى : فعل مضارع
مرفوع بضمة مقدرة على الألف من ظهورها التعذر ، وفاعله ضمير مستتر فيه
وجوبا تقديره أنا ، والنون للوقاية ، وياه التكلم مفعول به أول لأرى . وهذه الأفعال
القلبية تختص من بين سائر الأفعال بأن يكون فاعلها ومفعولها ضميرين لثنى واحد كما
هذا ؛ فإن الفاعل والمفعول ضميران للتكلم ، وغيرها من الأفعال لا يجوز فيه ذلك ؛
فلا تقول : ضربتني ولا أُنكِرتني - بناء التكلم - وإن أردت هذا العنوان قلت :
حضرت نفسي ، وأكرمت نفسي ، كما قال أبو الطيب المتنبي :

وَأَكْرِمْ نَفْسِي لَمَنْ أَهْفَتْهَا وَحَقَّكْ لَمَنْ تَكْرُمْ عَلَى أَحَدٍ بَعْدِي
« للرماح » جار و مجرور متعلق بمعدوف حال من دريّة الآى ، وكان أصله
وصفا ، فلما تقدم أعرب حالا « دريّة » مفعول ثان لأرى منصوب بالفتحة الظاهرة
« من » حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب « عن » اسم بمعنى
جهة أو جانب أو نحو ذلك مبني على السكون في محل جر معن ، والجار والمجرور
متعلق بفعل دل عليه قوله « أَرَانِي لِلرِّمَاحِ دَرِيَّةً » وكأنه قد قال : تحيطني هذه الرماح =

قوله :

* غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَ مَا تَمَّ ظُمْرَهَا *

= من جهة يميني تارة ، وعن مضاف ويعين من « يميني » مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال الحال بحركة الناسبة لباء التكمل ، ويعين مضاف وإيه التكمل مضاف إليه مبني على السكون في محل جر « تارة » ظرف متعلق بذلك الفعل المذوف المدلول عليه بما تقدم « وأ، اي » الواو حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، أيام : معطوف على يميني ، والمعطوف على المجرور مجرور ، وعلامة جره كسرة مقدرة منع من ظهورها اشتغال الحال بالحركة المائية بها لأجل مناسبة باء التكمل ، وهو مضاف وإيه التكمل مضاف إليه مبني على السكون في محل جر .

الشاهد فيه : قوله « من عن يميني » فإن عن في هذه العبارة اسم بمعنى جانب أو جهة ، بدليل دخول حرف الجر عليه وهو من ، وقد علم أن حرف الجر لا يتصل إلا بالأسماء .

ومثل هذا البيت في دخول من على عن قول مزاحم العقيلي يصف قطة ، وهو الشاهد الآتي رقم ٣٠٥ ، وقد تدخل على عليها كما في قول الشاعر الذي سبقت الإشارة إليه في ص ٥٦ .

فَىَ عَنْ يَمِينِي مَرَّتِ الطَّيْرُ سُنْحًا وَكَيْفَ سُنْوحٌ وَالْيَمِينُ قَاطِبٌ
٣٠٥ — هذا الشاهد من كلام مزاحم بن الحارث العقيلي ، يصف قطة ، وما ذكره المؤلف صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* تَصِيلُ ، وَعَنْ قَيْضٍ بِزِيزَاءِ تَجْهِيلٍ *

اللغة : « غدت » بمعنى صارت ، وليس مقصودا به القدوة ، والضمير المستتر فيه عائد إلىقطة ، و « تم » أي : كل ، و قوله « ظموها » هو بكسر الظاء وسكون الياء بعدها هزة - مدة صبرها عن الماء ما بين الشرب والشرب ، و « تصل » أي : تصوت ، و « قيض » بفتح القاف وسكون الياء وآخره ضاد معجمة - هو القشر الأعلى للبيض ، و « بزياء » زواين بينهما باء مثناة - بمعنى بيداء ،

= ويروى في مكانه «بيداء» ، قوله : «عجمل» أي : قفر ليس فيها أعلام يهتدى بها .

المقى : يذكر أن هذه القطعة ذهبت من فوق أفراخها بعد أن تم صبرها على اللاء ، وذهبت عن قشر يضها الذي أفرخ تاركة إياه بيداء لا يهتدى فيها بعلم .

الإعراب : «غدت» غدا : فعل ماضٍ ناقص بمعنى صار مبني على فتح مقدر على الألف المهدوقة للتخلص من التقاء الساكنين لا محل له من الإعراب ، والثاء حرف دال على تأنيث المسند إليه مبني على السكون لا محل له من الإعراب ، واسم غدت ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى القطة الموصوفة بهذا البيت وما قبله من الآيات «من» حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب «عليه» على : اسم بمعنى فوق أو عند مبني على السكون في محل جر بناء ، والجار والمجرور متعلق بمهدوقة خبر غدا الذي بمعنى صار ، وعليه مضارف وضمير الغائب العائد إلى بضم القطة مضارف وإليه مبني على الكسر في محل جر «بعد» ظرف زمان منصوب بفتحه وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة «ما» حرف مصدرى مبني على السكون لا محل له من الإعراب «تم» فعل ماضٍ مبني على الفتح لا محل له من الإعراب «ظموا» ظمه : فاعل تم صرفه بالضمة الظاهرة ، وهو مضارف وضمير الغائب العائد إلى القطة مضارف إليه مبني على السكون في محل جر ، وما للصدرية مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بإضافة بعد إليه ، وتقدير الكلام : بعد تمام ظمئها «تصل» فعل مضارع مرفوع لتعبرده من الناصب والجائز وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى القطة ، والجملة من الفعل المضارع وفاعله في حل نصب حال من القطة « وعن » الواو حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، عن : حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب «قيس» مجرور بعن وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور معطوف بالواو على قوله «من عليه» السابق «بزيزاء» الباء حرف جر مبني على الكسر لا محل له من الإعراب ، وزيزاء : مجرور بالباء وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه =

والرابع والخامس : مُذْ وَمُنْذُ ، وذلك في موضعين :
 أحدهما : أن يَدْخُلَا على اسم مرفوع ، نحو « مَا رَأَيْتُهُ مُذْ يَوْمَكِنِ » ،
 أو « مُنْذُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ » وهو حينئذٍ مبتدآن ، وما بعدهما خبر ، وقيل بالمعنى ،
 وقيل : ظرفان ، وما بعدهما فاعل بـكـان تامة محدوفة^(١) .

لا ينصرف لاختتامه بألف التأنيث المدودة ، والجار والجرور متعلق بمحدوف صفة
 تقيل « مجهر » صفة لزيزاء عبورة بالكسرة الظاهرة .
 الشاهد فيه : قوله « من عليه » فإن « على » فيه اسم ؛ بدليل دخول حرف الجر
 عليه ، ثم قيل : إن معنى على هنا فوق ، وهو قول الأصمعي ، وقيل : معناه عند ،
 وهو قول جماعة منهم أبو عبيدة .

(١) في إعراب « مذ يومن » من قوله « ما رأيته مذ يومن » أربعة مذاهب
 ذكر المؤلف ثلاثة منها غير منسوبة إلى قائلها ، ونحن نذكرها لك تفصيلا ، ونذكر
 تلك الذين ينسب إليهم كل قول منها :

القول الأول - وهو مذهب أبي العباس البرد وأبي علي الفارسي وابن السراج
 وقوم من الكوفيين ، وختاره ابن الحاچب - وحاصله أن معنى مذ ومنذ الأمد إذا
 كان الزمان حاضرا أو معدودا ، فإن كان الزمان ماضيا فمعناها أول المدة ، وهو على
 كل حال مبتدآن ، وما بعدهما خبر عنهما واجب التأخير ، فإذا قلت « ما رأيته مذ
 يومن » فكأنك قد قلت : أمد اقطاع روبي إيه يومن ، وإذا قلت : « ما رأيته مذ
 مذ يوم الجمعة » فكأنك قد قلت : مبدأ اقطاع روبي إيه يوم الجمعة .

القول الثاني - وهو مذهب الأخفش وأبي إسحاق الزجاج وأبي القاسم
 الزجاجي - وحاصله أنهما ظرفان يتعلقان بمحدوف خبر مقدم ، وما بعدهما مبتدأ
 مؤخر ، ومعناها بين وبين مضارفين ، فإذا قلت « ما رأيته مذ يومن » فكأنك قد
 قلت : يعني وبين لقائه يومن ، وقد قرر المتأخرون أن هذا المذهب فيه من التعسف ما يحمل
 على عدم الأخذ به ، وأقل ما فيه من التعسف أن فيه تقدير محدوفات كثيرة ، وأن
 العرب لم يصرحوا بشيء من هذه القدرations في موضع أي موضع من كلامهم .
 القول الثالث - وهو مذهب جمهور الكوفيين ، وختاره ابن مالك وابن مضاد

والثاني : أن يَذْخُلَ على الجملة ، فعلية كانت ، وهو الفالب ، كقوله :
 ٣٠٦ — * مَا زَالَ مُذْعَدَتْ يَدَاهُ إِزَارَهُ *

= والصهيلي - وحاصله أن مذ ومنذ ظرفان ، والاسم المرفع بعد كل منها فاعل لكان تامة مخدوف ، فإذا قلت « ما رأيته مذ يومان » فكأنك قد قلت : مارأيته مذ كان يومان ، وإذا قلت : « ما رأيته منذ يوم الجمعة » فكأنك قلت : ما رأيته منذ كان يوم الجمعة .

القول الرابع - وهو مذهب بعض الكوفيين - وحاصله أن مذ ومنذ ظرفان ، وأصل كل واحد منها مركب من « من » التي هي حرف جر ، ومن « ذُنُوب » الوصولة التي بمعنى الذي في لغة طيء ، والاسم المرفع بعد كل منها خبر مبتدأ مخدوف ، وجملة للب戴اً والخبر لا محل لها من الإعراب صلة الموصول ، فإذا قلت : « ما رأيته مذ يومان » فكأنك قد قلت : ما رأيته من ابتداء الوقت الذي هو يومان ، وإذا قلت : « ما رأيته منذ يوم الجمعة » فكأنك قد قلت : ما رأيته من ابتداء الوقت الذي هو يوم الجمعة .

والخلاصة أن في نحو قوله : « ما رأيته مذ يومان » أربعة مذاهب اثنان منها للبصريين ، وها أن مذ مبتدأ والمرفع بعده خبر ، وأن مذ خبر مقدم والمرفع بعده مبتدأ مؤخر ، واثنان للكوفيين ، وها أن مذ ظرف والمرفع بعدة خبر مبتدأ مخدوف ، وقد عرفت نسبة كل المخدوفة ، وأن مذ ظرف والمرفع بعده خبر مبتدأ مخدوف ، رأى من هذه الآراء الأربع إلى الذي ذهب إليه ، وتنبهك الآن إلى أن ما عدا الرأى الأول من هذه الآراء يتضمن كل رأى منها من التكلف والتالعف في التقدير ما يعدك عن أن تأخذ به ، فليكن الرأى الأول هو الرأى الذي تقره وترى لك أن تأخذ به .

٣٠٦ -- هذا الشاهد من كلام للفرزدق ، يوثق فيه يزيد بن الهلب ، وما ذكره المؤلف صدر بيت من السكامل ، وعجزه قوله :

* فَسَمِّا فَادِرَكَ خَمْسَةَ الْأَشْبَارِ *

اللغة : « ما زال مذ عقدت يداه إزاره » يروى في مكان هذه العبارة « ما زال مذ شد الإزار بكفه » ويكتفى بهذه العبارة عن عجاوزته حد الطفولة التي لم يكن يستطيع فيها أن يقضى حواجنه بنفسه ، والمراد ما زال منذ بدأ يستغنى عن الحواضن ، ويستطيع =

— أن يلبس الإزار ويشهده على وسطه بنفسه ، والإزار هو ما يلبسه الإنسان في نصفه الأسفل ، أو هو كل ما سترك « سما » شب وارتفاع « فأدرك » أى بلغ ووصل « خمسة الأشبار » للعلماء في هذه الكلمة كلام طويل وتفسيرات كثيرة ، وقد المتنا بحملتها في شرحنا على الأشموني (١ / ٢٣٢) وقد رجحنا هناك أن المراد ما ذكره ابن دريد بقوله : « ويقال : غلام خمسي ، إذا أينع » وما قاله في الصحاح : « يقال : غلام رباعي وخمسي ، أى طوله خمسة أشبار وأربعة أشبار ، ولا يقال : سباعي ، ولا سداسي ؟ لأنه إذا بلغ ستة أشبار أو سبعة أشبار صار رجلا ، والغلام إذا بلغ خمسة أشبار تخيلوا فيه الخير والشر » اهـ .

المعنى : وصف يزيد بن الهلاب بأن مخايل النجابة بدت عليه منذ طفولته ، وأنه ما زال يظهر منه ما لا يكون إلا من المقاور والأبطال حتى الوقت الذي تتخيّل في أمثاله أعلام المستقبلي العظيم .

الإعراب : « ما » حرف تدق مبني على السكون لا محل له من الإعراب « زال » فعل ماض ثاقص مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، وأسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى يزيد الوصف بهذا البيت وما قبله « مذ » ظرف زمان مبني على السكون في محل نصب يتعلّق بزال ، وقيل : هو في محل رفع مبتدأ وخبره لفظ زمان مضار إلى الجملة الفعلية بعده « عقدت » عقد : فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، والثاء حرف دال على تأنيث المسند إليه « يداه » يدا : فاعل عقد مرفوع بالألف نياحة عن الضمة لأنها متى ، وهو مضار وضمير الغائب العائد إلى يزيد مضار إليه « إزاره » إزار : مفعول به لعقد منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضار وضمير الغائب العائد إلى يزيد أيضا مضار إليه « فسما » الفاء حرف عطف سما : فعل ماض مبني على فتح مقدر على الألف منع من ظهوره التعذر ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى يزيد « فأدرك » الفاء حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، أدرك : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى يزيد أيضا « خمسة » مفعول به لأدرك منصوب بالفتحة —

أو أُسْمَيَّةً ، كقوله :

* وَمَا زِلتُ أَبْنِي الْمَالَ مُذْ أَنَا يَافِعُ * ٣٠٧

= الظاهرة ، وهو مضاد ، و «الأشبار» مضاد إليه مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : استشهد المؤلف بهذا البيت هنا في قوله «مذ عقدت» حيث دخلت «مذ» على جملة فعلية كما هو أغلب أحواها .

وفي قوله «فأدراك خمسة الأشبار» شاهد تعرفه في باب العدد ، وذلك في قوله : «خمسة الأشبار» حيث جرد اسم المدد من آل المعرفة وأدخلها على المدود ، حين أراد التعريف .

٣٠٧ - هذا الشاهد من كلام الأعشى ميمون بن قيس ، وما ذكره المؤلف هنا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* وَلَيْدًا وَكَهْلًا حِينَ شَبَّتْ وَأَمْرَدًا *

اللغة : «يافع» هو الغلام الذى ناهز العشرين ، ويقال : يفع وأيافع فهو يافع ، ولا يقال موفع ؛ فـكأنهم استغروا باسم الفاعل من الثلاثي عن اسم الفاعل من المزيد فيه «وليدا» هو الصبي «وكهلا» السكهل : من جاوز الثلاثين ، وقيل : من جاوز الأربعين إلى الخمسين أو الستين «وأمردا» هو من لم ينجبت في وجهه شعر مع أنه لم يبلغ حد نبات الشعر ، فان بلغ الحد ولم ينجبت شعره فهو ثط .

الإعراب : «ما» نافية «زلت» زال : فعل مضارع ناقص مبني على فتح مقدر على آخره لا محل له من الإعراب ، وناء المتكلم اسمه مبني على الضم في محل رفع «أبني» فعل مضارع مرفوع لتجدره من الناصب والجازم ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها التقل ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا «المال» مفعول به لأبني منصوب بالفتحة الظاهرة ، وجملة الفعل المضارع الذى هو أبني وفاعله ومفعوله في محل نصب خبر زال «مذ» ظرف زمان مبني على السكون في محل رفع «يافع» خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وجملة المبتدأ والخبر في محل جر بإضافة مذ إليها ، ومن العلماء من زعم أن مذ مضاد إلى زمن مضاد ، إلى =

وَهَا حِينَثِيْدِيْ ظُرْفَانْ بَا تَفَاقْ^(١).

* * *

الجملة ، والتقدير : مذ زمْن كُونَ يافعًا ، ومن العلماء من أعرَب « مذ » مبتدأ فهو مبني على السكون في محل رفع ، وجعل جملة المبتدأ والخبر الواقعة بعده في محل جر بإضافة اسم زمان يقع خبرًا للمبتدأ الذي هو مذ ، وكأنه قال : أول أمد بغايَّ الخير وقت أنا يافع ، ومنه تعلم ما في قول المؤلف : « وَهَا حِينَثِيْدِيْ ظُرْفَانْ بَا تَفَاقْ » ، وستفصل لك هذا الموضوع بعد الانتهاء من شرح البيت . الشاهد فيه : قوله « مذ أنا يافع » حيث دخلت « مذ » على الجملة الاسمية .

(١) حَكَىُ العَلَمَاءُ - وَتَبَعَهُمُ الْمُؤْلَفُ فِي كِتَابِهِ مَغْنِيُ الْلَّبِيبِ - أَنَّ مِنَ النَّحَّاءِ مِنْ ذَهَبٍ إِلَى أَنَّ مذ وَمِنْذَ - إِذَا وَقَعَتْ بَعْدَ أَحَدِهَا جَمْلَةٌ فَعْلِيَّةٌ كَمَا فِي الشَّاهِدِ رَقْمٌ ٣٠٦ ، أَوْ جَمْلَةٌ اسْمِيَّةٌ كَمَا فِي الشَّاهِدِ رَقْمٌ ٣٠٧ - يَكُونُانِ حِينَثِيْدِيْ اسْمَيْنِ غَيْرِ ظَرْفَيْنِ ، وَأَنَّ كُلَّا مِنْهُمَا حِينَثِيْدِيْ خَبْرٌ مَحْذُوفٌ ، وَتَقْدِيرُ قَوْلِ الشَّاعِرِ « مذ أنا يافع » : أَمَد بغايَّ الْمَالِ وَقَتَ أَنَا يافع ، وَتَقْدِيرُ قَوْلِ الْآخَرِ « مذ عَقدَتْ يَدَاهُ إِزَارَهُ » : أَمَد ارْتِقَابُ الْخَيْرِ فِي زَمَانِ عَقدَتْ يَدَاهُ إِزَارَهُ ، وَإِلَيْكِ نَصُّ عِبَارَةِ ابْنِ هَشَامَ فِي الْمَغْنِيِّ ، قَالَ « الْحَالَةُ الثَّانِيَّةُ أَنْ يَلِيهِمَا الْجَلِيلُ الْفَعْلِيَّةُ أَوِ الْاسْمِيَّةُ وَالْمَشْهُورُ أَنَّهُمَا حِينَثِيْدِيْ ظُرْفَانْ مَضَافَانْ ، فَقِيلَ : إِلَى الْجَمْلَةِ وَقِيلَ : إِلَى زَمَانِ مَضَافِ إِلَى الْجَمْلَةِ ، وَقِيلَ : مِبْتَدَأَنِ فَيَجْبُ تَقْدِيرُ زَمَانِ مَضَافِ إِلَى الْجَمْلَةِ يَكُونُ هُوَ الْخَبْرُ » فَأَنْتَ تَرَاهُ يَصْرُحُ بِذِكْرِ الْخَلَافِ فِي أَنَّهُمَا ظُرْفَانْ أَوْ اسْمَانِ لِيْسَا ظَرْفَيْنِ ، لَأَنَّ مَنْ يَقُولُ إِنَّهُمَا مِبْتَدَأَنِ لَا يَقُولُ بِظَرْفِيْتَهُمَا ، ثُمَّ جَعَلَهُ مُتَقْفَعًا عَلَيْهِ فِي أَوْضَعِ السَّالِكِ جَعَلَهُ الْمَشْهُورُ فِي مَغْنِيِ الْلَّبِيبِ ، وَلَعَلَهُ اطْلَعَ عَلَى الْخَلَافِ بَعْدَ مَا كَتَبَ أَوْضَعَ لِلْسَّالِكِ ، أَوْ لَعَلَهُ اطْلَعَ عَلَيْهِ مِنْ قَبْلِ وَلَكِنَّهُ لَمْ يَعْبُأْ بِهِ لِكَوْنِهِ يَرِى القَوْلَ بِاسْمِيْتَهُمَا ضَعِينَا لَا يَنْهَى لِلْاعْتِدَادِ بِهِ فِي مَقَابِلِ الْقَوْلَيْنِ الْأَوَّلَيْنِ .

هَذَا ، وَقَدْ اخْتَلَفَ النَّحَّاءُ فِي مذَا وَمِنْذَ أَهْمَا أَصْلَانَ أَمْ أَنَّهُمَا أَصْلُ الْآخَرِ ! وَفِي الْمَسَأَةِ ثَلَاثَةُ أَقْوَالٍ ، أَحَدُهَا أَنَّ مِنْذَ أَصْلٌ ، وَمذ فَرعُ عَنْهُ بِحَدْفِ الْذُونَ ، وَهُوَ قَوْلُ الْجَمْهُورِ ، وَثَانِيَهُمَا أَنَّ كُلَّا مِنْهُمَا أَصْلٌ بِرَأْسِهِ ، وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ مُلْكُونَ ، وَثَالِثُهُمَا أَنَّهُمَا إِذَا كَانَا اسْمَيْنِ فَإِنَّ مذ فَرعُ عَنْ مِنْذَ ، وَإِذَا كَانَا حَرْفَيْنِ فَكُلُّ مِنْهُمَا أَصْلٌ ، وَوَجَهَ ذَلِكَ أَنَّ ادْعَاءَ زِيَادَةِ التُّونَ أَوْ حَذْفِهَا تَصْرِيفٌ ، وَالْقَرْرُ أَنَّ الْحَرْفَ لَا يَتَصْرِفُ وَهُوَ قَوْلُ الْمَالِقِيِّ .

فصل : تُزَاد كَلْمَة « ما » بَعْد « مِنْ » و « عَنْ » وَالبَاء ؟ فَلَا تَكْفِهِنَّ^(١)
عَنْ عَمَلِ الْجَرِّ ، نَحْو (إِمَّا خَطِيَّتَاهُمْ) ^(٢) (عَمَّا قَلِيلٍ) ^(٣) (فَبِمَا تَقْضِيهِمْ) ^(٤)
وَبَعْد « رَبْ » وَالْكَافِ ؟ فَيَبْقِي الْعَمَلُ قَلِيلًا ، كَفَوْلَهُ :
* رُبِّمَا ضَرَبَهُ يَسْتَغْفِرُ صَقِيلٍ * — ٣٠٨

(١) ذَكَرَ ابْنُ مَالِكَ أَنَّ « مَا » قَدْ تَدْخُلَ عَلَى الْبَاءِ فَتَكْفِهَا عَنِ الْعَمَلِ ؛ وَلَذِكْ دَخَلَتْ عَلَى الْجَلْمَةِ الْفَعْلِيَّةِ فِي قَوْلِهِ :

فَلَدِينَ صِرْتَ لَا تُحَبِّرُ جَوَابًا فَبِمَا قَدْ تُرِيَ وَأَنْتَ خَطِيبُ
فِي مَقَالٍ وَمَا وَعَنْتَ بِشَئِيْءٍ مِثْلَ وَعْظِيْرِ بِالصَّمَتِ إِذْ لَا تُحَبِّبُ
وَذَكَرَ ابْنُ الشَّجَرِيَّ أَنَّ « مَا » قَدْ تَدْخُلَ عَلَى « مِنْ » فَتَكْفِهَا ، وَلَذِكْ دَخَلَتْ عَلَى
الْجَلْمَةِ الْفَعْلِيَّةِ فِي قَوْلِ أَبِي حِيَةِ النَّبِيَّيِّ :

وَإِنَّا لَمَّا نَصَرْبُ الْكَبِشَ ضَرِبَةً طَأَ رَأْسِهِ تُلْقِي الْأَسَانَ مِنَ الْفَمِ
وَالْجَهْوَرُ يَرَوْنَ أَنَّ « مَا » إِذَا دَخَلَتْ عَلَى وَاحِدِهِ مِنَ الْحُرُوفِ الْتَّلَاثَةِ الَّتِي ذَكَرَهَا
الْؤَلُوفُ - وَهِيَ الْبَاءُ ، وَمِنْ ، وَعَنْ - لَمْ تَكْفِهِ أَصْلًا ، وَهُمْ يُؤَوِّلُونَ هَذِهِ الشَّوَاهِدَ
وَنَحْوُهَا عَلَى أَنَّ « مَا » مُصْدِرِيَّة ، وَالْفَعْلُ بَعْدِهَا فِي تَأْوِيلِ مُصْدِرِهِ مُجْرُورٌ بِالْبَاءِ أَوْ مِنْ ،
فَتَقْدِيرُ الْبَيْتِ الْأَوَّلِ : فَبِرُؤْبَتِنَا إِيَّاكَ ، وَتَقْدِيرُ بَيْتِ أَبِي حِيَةَ : وَإِنَا لَمْ نَصَرْبُنَا الْكَبِشَ .
وَزَادَ جَمَاعَةُ أَنَّ « مَا » تَزَادُ بَعْدَ الْلَّامِ أَيْضًا فَلَا تَكْفِهَا عَنِ الْعَمَلِ الْجَرِّ ، وَاسْتَدَلُوا
بِقَوْلِ الْأَعْشَى مِيمُونَ بْنِ قَيسٍ :

إِلَى مَلِكٍ خَيْرٍ أَرْبَابِهِ فَإِنْ لِي كُلُّ شَيْءٍ قَرَارًا .

يريد : فَإِنْ لَكُلُّ شَيْءٍ قَرَارًا .

(٢) مِنَ الْآيَةِ ٢٥ مِنْ سُورَةِ نُوحٍ .

(٣) مِنَ الْآيَةِ ٤٠ مِنْ سُورَةِ الْمُؤْمِنُونَ .

(٤) مِنَ الْآيَةِ ١٣ مِنْ سُورَةِ الْمَائِدَةِ ، وَمِنَ الْآيَةِ ١٥٥ مِنْ سُورَةِ النِّسَاءِ .

— ٣٠٨ — هَذَا الشَّاهِدُ مِنْ كَلَامِ عَدَى بْنِ الرَّعَلَاءِ النَّسَانِيِّ ، وَمَا ذَكَرَهُ الْؤَلُوفُ

= مُصْدِرُ بَيْتِ مِنْ الْخَفِيفِ ، وَعَجَزُهُ قَوْلُهُ :

(٤) — أَوْضَعُ الْمَالِكَ (٢)

* بَيْنَ بُصْرَى وَطَفْنَةِ نَجَّلَاءَ *

اللغة : « صقيل » أى جعل ، فعيل بمعنى مفهول ، وتقول : صقات السيف أصله صقلان - من باب نصر - فهو مصقول وصقيل « بصرى » بضم الباء وسكون الصاد - بلد بالشام ، وكان يقوم بها في الجاهلية سوق ، وقد دخلها سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم حين خرج إلى الشام مع عممه ورآه فيها بحيرا الكاهن النصراني وعرفه وحضر عليه ، وقد أضاف « بين » إلى « بصرى » - وهو مفرد لم يعطى عليه مفرد آخر مع أن « بين » لا يضاف إلا إلى متعدد - على أحد معينين : الأول : أن بصرى وإن كانت واحدة في اللفظ في قوة المتعدد لأنها ذات أجزاء ومحلات كثيرة ، الثاني : أن هناك مضافاً محدوداً ، والتقدير : « بين أنا كن بصرى » والطعنة النجاء : الواسعة الظاهرة الاتساع .

الإعراب : « ربما » رب : حرف تكثير وجر شبيه بالزائد مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، وما : حرف زائد مبني على السكون لا محل له من الإعراب « ضربة » مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المثل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد « بسيف » جار و مجرور متعلق بضربة أو بمحدود ضفة لضربة « صقيل » ثنت لسيف ، ثنت المجرور مجرور ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة « بين » ظرف مكان منصوب على الظرفية المكانية متعلق بضربة أو بمحدود ضفة لضربة ، وبين مضاف و « بصرى » مضاف إليه مجرور بفتحة نهاية عن كسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها الت Cedar « وطعنة » الواو حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، طعنة : معطوف على ضربة مجرور بالكسرة الظاهرة « نجلاء » ضفة لطعنة مجرور بالكسرة الظاهرة ، وقد جره بالكسرة للضرورة ، وحقه أن يجره بالفتحة نهاية عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف لاتصاله بألف التأنيث المدودة ، وخبر المبتدأ المجرور لفظاً برب وهو قوله « ضربة » محدود .

الشاهد فيه : قوله « ربما ضربة » حيث جر قوله « ضربة » رب ، مع دخوله « ما » عليها .

وقوله :

* كَمَا النَّاسِ تَجْرُونَ عَلَيْهِ وَجَارِمُ *

٣٠٩ -- هذا الشاهد من كلام عمرو بن براقة المهداني ، وما ذكره المؤلف هنا
عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* وَنَتَصْرُ مَوْلَانَا وَنَعْلَمُ أَنَّهُ *

والبيت سابع عمانية آيات رواها الحالديان في الأشباء والظواهر من ٧ و ٨ و انظر
تغزيلها في ذلك الموضع .

ويروى * كَمَا النَّاسِ مَظْلُومُ وَظَالِمٌ * ومعنى الروايتين واحد .

والبيت المستشهد بعجزه من كلة يقولها عمرو وكان رجل من مراد يقال له حريم
قد أغاد على إبل عمرو فاستلقها ، فأغار عمرو على حريم فاستلق كل شيء عنده ، فأدى
حريم بعد ذلك عمراً وطلب إليه أن يرد عليه بعض ما أخذته منه ، فأبى عمرو ، فرجع
حريم ، وأول هذه الكلمة قوله (كما في أماي أبى على القالى ١٢٢ بولاق) :

تَقُولُ سُلَيْمَىٰ : لَا تَعْرَضْ لِتَلْفَةٍ وَلَيْلَكَ عَنْ لَيْلِ الصَّمَالِيكِ نَأْمِمُ
اللغة : « تصر » نعین ونوازير « مولانا » للولى عدة معان ، ويراد منه الحليف
أو ابن العم « مجروم عليه » واقع عليه الجرم والإثم والتعدى والظلم من الناس ؛ فهو
معنى مظلوم متخصص الحق مهضوم الجانب « جارم » ظالم متعدد .

للمعنى : يقول : إن من شأننا أن نوازير حليفنا على من عاداه ، ونكون وإياه يبدأ
على من نواه ؛ لأننا على ثقة من أن شأنه ك شأن الناس جميعاً ، فهو مرة مظلوم ،
ومرة أخرى ظالم .

الإعراب : « تصر » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر
فيه وجوباً تقديره نحن « مولانا » مولى : مفعول به لتصير منصوب بفتحة مقدرة على
الألف منع من ظهورها التذر ، ومولى مضاف ، ونا : مضاف إليه مبني على السكون في
 محل جر « ونم » الواو حرف عطف مبني على الفتح لاعمل له من الإعراب ، نعلم :
فعل مضارع مرفوع لتجبره من الناصب والجازم ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وفاعله
ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره نحن « أنه » أن : حرف توكيده ونصب مبني على الفتح =

والغالب أن تكفيهما عن العمل ، فيدخلان حينئذ على الجمل ، كقوله :
 * كَمَا سَيِّفُ عَزِيزٌ لَمْ تَخْنَثْ مَضَارِبُهُ *

= لا محل له من الإعراب ، وضمير الفية العائد إلى المولى اسم أن مبني على الضم في محل نصب « كما » السكاف حرف تشبيه وجرا مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، وما : حرف زائد مبني على السكون لا محل له من الإعراب « الناس » مجرور بكاف التشبيه وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بمخدوف خبر أن ، وأن مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مفعولي نعلم « مجروم » بالرفع - خبر ثان ، لأن ، صرفوغ بالضمة الظاهرة « عليه » جار ومجرور متعلق بمجروم على أنه نائب فاعل له ؛ لأن اسم المفعول كال فعل المبني للمجهول « وجار » الواو حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، جار : معطوف على مجروم عليه .

الشاهد فيه : قوله « كَمَا النَّاسُ » حيث جر قوله « الناس » بالكاف مع اقترانها بما السكافة والجار والمجرور متعلق بمخدوف خبر « أن » وقوله « مجروم » خبر بعد خبر كما علمت في الإعراب ؟ فدل ذلك على أن اقتران « ما » بالكاف الجارة لا يجب معه أن يبطل عمل السكاف الجر ، بل قد يسيء هذا العمل كما في هذا الشاهد .

٣٠ - هذا الشاهد من كلام نهشل بن حرري ، يربى أخاه مالكا ، وكان قد قتل في جيش على يوم صفين ، وما ذكره المؤلف هنا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* أَخْ مَاجِدٌ لَمْ يَخْزُنِي يَوْمَ مَشْهَدِ *

اللغة : أراد عمرو بن معد يكرب الزيدى ، وسنه المصمامة « أخ ماجد »
 يقول : مجده الرجل يمجد مجداً فهو ماجد - من باب نصر - ومجده يمجد مجادة فهو مجيد -
 من باب كرم - إذا كان ذا مجده ، والمجده - بفتح فسكون - العز والرفعة ، ونيل الشرف ،
 والكرم مطلقاً ، أو خاص بما يكون بالأباء ، والمحاداة أيضاً : الحسن الخلق السمع
 « لم يخزني » لم يوقعني في الخزانية ، والخزانة - بفتح الخاء والزاي حبيعاً - ما يستحب
 منه ، ويكون خزاء وأخزاء أيضاً بمعنى أهانه وفضحه « يوم مشهد » بفتح اللام وسكون
 الشين وفتح الماء - اليوم الذى يشهد الناس ويحضرونه ، يريد أنه ، إذا اجتمع الناس
 للتناحر وذكر الناقب لم يستحب من ذكر هذا الأخ لكونه ماجداً كريم الأصول ،
 وقد يكون أراد يوم الشهد يوم الحرب ، وأراد بأنه لم يخزه فيه أنه لم ينكل عنه ولم
 يمحجم عن لقاء الأعداء معه .

=

— الإعراب : « أخ » خبر مبتدأ مخدوف ، وتقدير الكلام : هو أخ ، مرفوع بالضمة الظاهرة « ماجد » نعت لأنفع صرفه بالضمة الظاهرة « لم » حرف نفي وجذم وقلب « يخزني » يخز : فعل مضارع مجزوم بـ«لم» ، وعلامة جزمه حذف الياء والكسرة قبلها دليل عليها ، هذا إذا قرأته بضم «باء» للضارعة من ذي المهزة ، فإن قرأته بفتح «باء» للضارعة فعلامة جزمه حذف الواو والضمة قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى أخ ، والتون الوقاية ، «باء» للسكنى مفعول به مبني على السكون في محل نسب ، وجملة الفعل للضارع المجزوم بـ«لم» مع فاعله ومفعوله في محل رفع صفة ثانية لأنفع « يوم » ظرف زمان منصوب بـ«يغزى» وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، ويوم مضاف و «مشهد» مضاد إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « كما » الكاف حرف مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة « لم » حرف نفي وجذم وقلب و « تخته » « تختن » فعل مضارع مجزوم بـ«لم» ، وعلامة جزمه السكون ، وضمير الغائب العائد إلى سيف عمرو مفعول به لـ«تختن» مبني على الفم في محل نسب « مضاربه » مضارب : فاعل تختن مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير الغائب العائد إلى سيف عمرو ومضاف إليه مبني على الضم في محل جر ، وجملة الفعل للمضارع الذي هو تختن وفاعله ومفعوله في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو سيف عمرو .

الشاهد فيه : قوله « كما سيف عمرو » فإن الكاف حرف جر ، و « ما » كافية لها عن عمل الجر ، و « سيف » مبتدأ ، وجملة « لم تختنْ مضاربه » في محل رفع خبر المبتدأ كافية لـ«ذلك» في إعراب البيت .

ومثل هذا البيت قول عمرو بن حكيم بن معية :

وَلَوْ جَاؤَنَا الْعَامَ تَمْرَاهُمْ نُبَلَنْ طَلَّ جَذِينَا أَلَا يَصُوبَ رَبِيعُ
لَقَدْ عَلِمْتَ تَمْرَاهُ أَنَّ حَدِينَاهَا تَجْيِعُ ، كَمَا السَّمَاءُ تَجْيِعُ
والشاهد فيما قوله « كما ماء السماء تجيع » فإن الكاف جارة ، وقد اتصلت بها « ما » فكفتها عن عمل الجر ، وما بعدها جملة من مبتدأ وخبر .
ومن بجموع الشواهد (٣٠٩، ٣١٠، وما أنتدناه) تكمل الدلالة على أن اقتران « ما » بالكاف قد يكتفيا عن عمل الجر وقد لا يكتفيا .

وقوله :

* رُبِّنَا أَوْفَيْتُ فِي عَلَمَ *
والفالبُ على «رب» السكفوقة أن تدخل على فعل ماضٍ كهذا البيت^(١).

٣١١ — هذا الشاهد من كلام جذيعة الأبرش ، وما ذكره المؤلف هنا صدر بيت من المديد ، وعجزه قوله :

* تَرَفَعَنْ ثَوْبِي شَمَالَاتُ *

اللغة : «أوفيت» معناه نزلت ، و «علم» أي جبل ، و «شماليات» بفتح الشين ، جمع شمال ، وهي ريم تهب من ناحية القطب .

الإعراب : «ربما» رب : حرف تقليل وجر شيء بالزائد مبني على الفتح لاحل له من الإعراب ، وما : حرف كاف لرب عن العمل الذي يقتضيه وهو الدخول على الاسم وجره ، ومهىء لهذا الحرف لأن يدخل على الجملة ، مبني على السكون لاحل له من الإعراب «أوفيت» أوف : فعل ماض مبني على فتح مقدر على آخره لاحل له من الإعراب ، وناء المتسلك فاعله مبني على القسم في محل رفع «في» حرف جر مبني على السكون لاحل له من الإعراب ، «علم» مجرور بني ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بأوف «ترفن» ترفع : فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة لاحل له من الإعراب ، ونون التوكيد الخفيفة حرف مبني على السكون لاحل له من الإعراب «ثوب» ثوب : مفعول به لترفع ، منصوب بفتحة مقدرة على آخره من ظهورها اشتغال محل بحركة المناسبة ليء المتسلك ، وثوب مضارف وباء المتسلك مضارف إليه مبني على السكون في محل جر «شماليات» فاعل ترفع مرفوع بالضمة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله «ربما أوفيت» حيث كف ما «رب» عن عمل الجر ، والدليل على أن «ما» كفتها دخولها على الجملة الفعلية ، ولو أبقت لها عملها لدخلت على الاسم فغيرته .

(١) إنما غالب دخول «رب» المتصلة بما الكافية على الجملة الفعلية التي فعلها ماض لأن أصل «رب» التقليل أو السكثير ، وما إنما يكونان فيما عرف حده ؛ ولما كان =

وقد تدخل على مسارع مُنْزَلٍ منزلةً الماضي لتحقّقِ وقوعه ، نحو (رُبما
يَوْمَ الَّذِينَ كَفَرُوا) ^(١) .

وندرَ دخولُها على الجملة الاسمية ، كقوله :

* رُبما الجامِلُ المؤْبِلُ فِيهِمْ *

المضارع مستقبلاً ، وهو مج هو - قل دخولها عليه ، وظاهر كلام الرمانى أن « رب» المكفوفة لا تدخل إلا على ماضٍ ؛ فإن دخلت في الظاهر على المضارع فإما أن يكون المضارع ممولاً بالماضي ، وإما أن يقدر مدخولها ماضياً ، وجملة المضارع معهولة لهذا الماضي المقدر كما تسمعه في الكلام على الآية السكرية .

(١) من الآية ٢ من سورة الحجر ، وقد قيل في تخریج الآية : إن المضارع عبر به عن حالة ماضية بطريق التجوز ، وقيل : التقدير (ربما كان يود الذين كفروا) فمدخولها ماضٌ معدوف ، واسم كان ضمير الشأن ، وفي هذا الأخير نظر من وجهين ؛ الأول : أن حذف كان بعد غير إن ولو الشرطيتين نادر ، والثاني : أنه لابد بذلك التقدير من تخریج يود على حکایة الحال الماضية .

قال المؤلف في كتابه « مغنى اللبيب » في مباحث « ما » ما نصه : « وإن الثالث من أنواع ما : السکافۃ عن عمل الجر ، وتصل بأحرف وظروف ؛ فالأحرف أحدها رب ، وأكثر ما تدخل حينئذ على الماضي ، كقوله * ربما أوفيت في علم * لأن التكثير والتقليل إنما يكونان فيما عرف حده ، والمستقبل مج هو ، ومن ثم قال الرمانى في قوله تعالى : (ربما يود الذين كفروا) : إنما جاز لأن المستقبل معلوم عند الله تعالى كلامي ، وقيل : هو على حکایة حال ماضية بجازاً ، مثل قوله تعالى : (ونتفخ في الصور) وقيل : التقدير ربما كان يود ، وتكون كان هذه شأنية ، وليس حذف كان بدون إن ولو الشرطيتين سهلاً ، ثم الخبر حينئذ - وهو « يود » - خرج على حکایة الحال الماضية ؟ فلا حاجة إلى تقدير كان ، ولا يمتنع دخولها على الاسمية ، خلافاً للفارسي ، ولهذا قال في قول أبي دواد * ربما الجامِلُ المؤْبِلُ فِيهِمْ * ما : نكرة موصوفة بجملة حذف مبتدؤها : أي رب شئ هو الجامِل » ١٥ .

٣١٢ - هذا الشاهد من كلام أبي دواد الإيادى ، والذى ذكره المؤلف هنا
= بيت هو صدر من الحفييف ، وعجزه قوله :

حتى قال الفارسي^(١) : يجب أن تُقدَّر « ما » أَسْمًا مُجروراً بـ « رُبّ » بمعنى شيء ، و « الجامِل » خيراً لضمير مُحذفٍ ، والجملة صفة لما ، أي : رب شيء هو الجامِلُ المؤَبِّلُ .

* وَعَنَاجِيجُ بَيْنَهُنَّ الْمَهَارُ *

اللغة : « الجامِل » اسم جمع للأبل لا واحد له من لفظه ، وقيل : القطيع من الإبل مع راعيها « المؤَبِّل » المعد للفنية ، و « عناجيج » جمع عنجوج - بزنة عصفور - وهي الحيل الطويلة الأعناق ، و « المَهَار » بكسر الميم - جمع مهر - بضمها - وهو ولد الفرس ، والأثني مهرة .

الإعراب : « ربما » رب : حرف تقليل وحر شيء بالزائد ، مبني على الفتح لاحل له من الإعراب ، وما : حرف زائد يكفي رب عن العمل ، مبني على السكون لاحل له من الإعراب « الجامِل » مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة « المؤَبِّل » نعت للجامِل مرفوع بالضمة الظاهرة « فيهم » جار وعورو متعلق بمُحذف خبر المبتدأ « وعَنَاجِيجُ » الواو حرف عطف مبني على الفتح لاحل له من الإعراب ، عناجيج : معطوف على الجامِل مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة « بينهن » بيان : ظرف مكان متعلق بمُحذف خبر مقدم ، وبين مضاف وضمير الغائبات العائد إلى العناجيج مضاف إليه مبني على الفتح في محل جر « المَهَار » مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة الظاهرة ، وجملة المبتدأ وخبره في محل رفع صفة لعناجيج .

الشاهد فيه : قوله « ربما الجامِل فيهم » حيث دخلت « رب » المكسورة بما على الجملة الاسمية ، وهو نادر .

(١) ذهب الفارسي إلى أنه لا يجوز دخول « رب » المكسورة على الجملة الاسمية أصلاً ، وهذا اضطر إلى جعل « ما » - في هذا البيت - نكرة بمعنى شيء مجرور الحال بـ رب ، وجعل قوله « الجامِل » خبر مبتدأ مُحذف ، أي : رب شيء هو الجامِل ، وفيهم : جار وعورو متعلق بمُحذف حال ؛ فيكون مدخل رب مفرداً ، وقد ذكر ذلك المؤلف .

فصل : تُمْدَّف « رُب » ويبقى عَمَلُهَا ، بعد الفاء كثيراً ، كقوله :

* فَمِثْلِكِ حَبْلَيْ قَدْ طَرَقْتُ وَمُرْضِعٍ * ٣١٣

= فإن قلت : ما منعكم أن تجعلوا - على قول أبي علي الفارسي - قول الشاعر « الجامل المؤبل فيهم » جملة من مبتدأ هو الجامل وخبر هو قوله « فيهم » وهذه الجملة في محل جر صفة لما .

فالجواب أنه إنما منعنا من ذلك أنها لو ارتكبتناه لـكانت جملة النعت خالية مما يربطها بالمعنى ، لكننا لما قدرنا الصغير الذي جعلناه مبتدأ كان هو العائد على المعنون فربط جملة النعت بمعنىاته .

٣١٣ - هذا الشاهد من كلام أمير القيس بن حجر السكري ، من معلقته الشهورة ، وما ذكره المؤلف هنا هو صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* فَالْهَيْتُمَا عَنْ ذِي تَمَائِمَ حَمُولِ *

اللغة : « طرقت » يريد زرتها ليلاً ، والطريق : الإتيان في الليل « مرضع » هي التي لها طفل ترضعه « تمايم » جمع تيمة ، وهي العادة التي كانوا يعلقونها على جبهة الصبي ، وكانوا يزعمون أنها تقىء من العين « حمول » اسم فاعل من « أحوال الصبي » إذا مر عليه من عمره حول ، وكفى بذلك تمايم حمول عن الصبي ، وكفى بالهيتها عن ابنها الصغير عن شفف من يزورها به وشدة ولواعها ، حتى إنها لتنسي من لم تجر عادة النساء بنسيانه ، وهو ابنها .

الإعراب : « فَمِثْلِكِ » الفاء حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب مثل : مفعول به لطرقت الآئي منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها الشغافل محل بالحركة التي تقتضيها رب المذوفة والمقدرة بعد الفاء ، ومثل مضاف وضمير المؤنة المخاطبة مضاف إليه مبني على السكسر في محل جر « حبلي » بدل من مثل ، منصوب بفتحة مقدرة على الألف إن رأيت محل ، ومجرور بكسرة مقدرة على الألف إن رأيت اللفظ منع من ظهورها التعذر « قد » حرف تحقيق مبني على السكون لا محل له من الإعراب « طرقت » فعل وفاعل « ومرضع » الواو حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، مرضع : معطوف على حبلي ، والرواية الشهورة فيه =

وبعد الواو أكثراً^(١) ، كقوله :

= بالجر ترجع في جبلي اعتبار الفنط ، لكن القواعد تجوز من اعنة المثل ومراعاة الفنط جميعاً ، وتتجوز في صرخة الجر والنصب جميعاً « فألميتها » الفاء حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، المهي : فعل ماض معطوف على طرقت ، وتأهيل التسلكم فاعله مبني على الفتح في محل رفع ، وضمير الغائب العائد على المثل مفعول به مبني على السكون في محل نصب « عن » حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب « ذي » مجرور بعن وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة لأنها من الأسماء الستة ، وهو مضاف و « ظاعُم » مضاف إليه مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنها اسم لا ينصرف والممانع له من الصرف كونه على صيغة منتهي الجموع « محول » صفة الذي ظاعُم ، مجرور بالكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « قُتِلَكَ » حيث يجر « مثل » برب المذوفة بعد الفاء ، وذلك كثير . ونظير هذا البيت قول التخلع المذلي ، وأمه مالك بن عمير ، وهو من قصيدة طويلة ثابتة في « جمهرة أشعار العرب » :

فَجَهُورٍ قَدْ لَمَوْتُ بِهِنَّ عَيْنٍ نَوَاعِمَ فِي الْمُرُوطِ وَفِي الرِّيَاطِ

(١) ذهب الكوفيون إلى أن الواو تعمل في النكارة الجر بنفسها ، وإلى هذا القول ذهب أبو العباس المبرد من البصريين ، قالوا : لأن الواو نابت عن رب التي تعمل الخفف . فلما نابت عنها عملت عملها ، ولا يمكن أن تعتبر هذه الواو واؤ العطف ، لأنها تقع في أول الكلام كما ترى في الشواهد السوقة للدلالة على ذلك ، وذهب البصريون إلى أن الواو ليست هي التي تعمل الجر ، وإنما عامل الجر رب مقدرة ، قالوا : لأن الواو حرف غير مختص ، والحرف غير المختص أصله لا يعمل شيئاً ، وإذا كانت الواو ليست هي عامل الجر لزم أن تقدر عاملاً يكون جر ما بعد الواو به ، وإنما قدرنا الجر برب لأننا رأينا راب يجوز ظهورها مع الواو فيقال :

« ورب ليل » و « ورب بلد » ومن ذلك قول الشاعر :

* وَرَبُّ أَسْيَلَةِ الْخَلْدَيْنِ يَكْرُرُ *

والذي ينفي قول الكوفيين والمبرد إن العامل هو الواو نفسها في نحو « وليل » =

- ٣١٤ -

* وَتَهِلِ كَمْوَجُ الْبَعْرِ أَزْخَى سُدُولَهُ *

= ونحو « وبلد » أنا رأينا العرب تغير رب معنوية وليس في الكلام عوض منها
كما في الشاهد رقم ٣١٦ الآتي ، وكما في قول الشاعر :

مِنْكَ أَوْ خَيْرٍ تَرَكْتُ رَذْيَةً تُقْلِبُ عَيْنِيهَا إِذَا طَارَ طَائِرٌ
ورأينا العرب أيضاً تغير الاسم النكرة بعد بل وبعد القاء ، ولم يقل أحد منا ومنكم
إن بل أو القاء تغير ، وهذا الحرفان يحسن ظهورهما في الكلام مع رب كما قلنا في شأن
الواو ، ولو كان حرف منها ناتياً عن رب وعواضاً عنها لم يجز أن يظهر في الكلام معها ؛
لأن الموضع لا يذكر مع الموضع .

٣١٤ - وهذا الشاهد - أيضاً - من كلام امرىء القيس من معلقته التي مضى
الاستشهاد بكثير من أبياتها ، وما ذكره المؤلف هنا هو صدر بيت من الطويل ،
وعجزه قوله :

* حَلَّ بِأَنْوَاعِ الْمُؤْمُمِ لِيَبْتَلِي *

الثقة : « كموج البحر » شبه الليل بموج البحر في شدة هوله وعظم ما ينالك
من الخافة فيه « سدوله » السدول : الأستار ، واحدتها سدل ، مثل ستروستور
« ليتلى » ليختبر ويتعذر ، وأراد ليرى ما عندى من الشجاعة والجرأة وعدم للبالة
بما يظهر من المول وأسباب الفزع .

الإعراب : « وليل » الواو واو رب حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ،
ليل : مبتدأ ، مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المثل بالحركة
التي اقتضتها رب المذكورة مع بقاء عملها « كموج » الكاف حرف جر مبني على الفتح
لا محل له من الإعراب ، موج : مجرور بالكاف وعلامة جره الكسرة الظاهرة ،
والجار والمجرور متعلق بمذوف صفة الليل ، وموج مضاد و « البحر » مضاد إليه
عجوز بالكسرة الظاهرة « أرخي » فعل ماض مبني على فتح مقدر على الألف منع
من ظهوره التغير لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو
يعود إلى ليل « سدوله » سدول : مفعول به لأرخي منصوب بالفتحة الظاهرة ، وسدول
مضاد وضمير الغائب العائد إلى ليل مضاد إليه مبني على الضم في محل جر ، وجملة
التعل للاضافي وفاعله ومنصوبه في محل رفع خبر للبتدا المجرور لفظاً بـ بـ المذكورة =

= «على» جار و مجرور متعلق بأخرى «بأنواع» جار و مجرور متعلق بأخرى أيضا ، وأنواع مضاف و «المهوم» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة «ليتلى» اللام لام التعليل ، وييتلى : فعل مضارع منصوب بأن المضمرة بعد لام التعليل وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الياء منع من ظهورها معاملة النصوب معاملة المرفوع ، وهذا نظير قول قول الآخر : * أَبِّ اللَّهِ أَنْ أَسْمُو بَأْمَ وَلَا أَبَ * وأن المصدرية المضمرة مع الفعل المضارع في تأويل مصدر مجرور بلام التعليل ، والجار والمجرور متعلق بقوله أخرى السابق .

الشاهد فيه : قوله «وليل» حيث جر «ليل» برب المذوفة بعد الواو ، وهذا أكثر من حذف «رب» وجر ما بعدها بعد الفاء .

ومثل بيت الشاهد قول امرىء القيس بن حجر في المعلقة أيضا :

وَيَيْضَنَةِ خَدْرٍ لَا يُرَأُمُ خَبَاؤُهَا تَمَقَّمَتْ مِنْ لَهْنَوِهِمَا غَيْرَ مُنْجَلِ

الشاهد فيه : قوله «وييضة خدر» حيث جر ييضة برب المذوفة بعد الواو .

ومثل ذلك قول امرىء القيس في المعلقة أيضا :

وَقِرْبَةِ أَفَوَامِ جَمَلْتُ عِصَامَهَا عَلَى كَاهِلٍ مِنِّي ذَلُولٍ مُرَحَّلِ

وَوَادِ كَبَجَوْفِ الْعَبِرِ قَفْرِ قَطْفَتُهُ يِهِ الذَّهَبُ يَمْنُو كَانْتَلِبِعُ الْمَعَيْلِ

الشاهد فيه : قوله «وقربة أفوان» و قوله «وواد» حيث جر قوله «قربة» و قوله «واد» برب مذوفة بعد الواو .

ونظير هذا قول الراجز ، وهو من شواهد سيبويه :

وَبَلْدَةِ لَيْسَ بِهَا أَنِيسُ إِلَّا الْيَمَافِيرُ وَإِلَّا العِيسُ

الشاهد في قوله : «بلدة» حيث جر لفظ بلدة برب المذوفة بعد الواو .

ونظيره قول حاتم الطائي :

وَكَلْلِ بَهِيمٍ قَدْ تَسَرَّبَلْتُ هَوَلَهُ إِذَا اللَّنِيلُ بِالنَّكْسِ الْصَّعِيفِ تَجْهِمَهُمَا

الشاهد في قوله : «وليل» حيث جر قوله «ليل» برب المذوفة بعد الواو ،

وهذا أكثر من أن تخصى الشواهد عليه .

وبعد « بل » قليلاً ، كقوله :

* بَلْ مَهْمَهْ قَطَّعْتُ بَعْدَ مَهْمَهْ *

وبدونهن أفل ، كقوله :

* رَسْمٌ دَارِ وَقَتْتُ فِي طَلَاهُ *

٣١٥ - هذا بيت من الرجز المشطور، من كلام رؤبة بن العجاج .

الثلة : « مَهْمَهْ » بفتح الميم وسكون الماء بعدها ميم أخرى مفتوحة - هي المفازة البعيدة الأطراف ، وإنما سووها بذلك لأنهم تخيلوا أن من يسلكها يقول لن يصاحبه : مه مه ، وكأنه لشدة الانزعاج والفرز والمول يأمره بترك الحديث والكف عنه « قطعت » أراد جبت وسرت فيها من أولها إلى آخرها غير هيبة ولا وجل . الإعراب : « بل » حرف عطف دال على الإضراب مبني على السكون لا محل له من الإعراب « مَهْمَهْ » مفعول به لقطعت الآى ، منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال الحال بالحركة التي تقضيها رب المذوفة معبقاء عملها « قطعت » قطع : فعل ماض مبني على فتح مقدر على آخره لا محل له من الإعراب ، وناء التسلكل فاعله مبني على الضم في محل رفع « بعد » ظرف زمان متعلق بقطع منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وبعد مضاف و « مَهْمَهْ » مضاف إليه مجرور وعلامة جره السكراة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « بل مَهْمَهْ » حيث جر « مَهْمَهْ » برب المذوفة بعد « بل » .

وتحذف رب بعد هذا الحرف وإبقاء عملها قليل ، ومنه قول رؤبة بن العجاج

أيضاً (أنشد أولاً ابن منظور في ص ب ب) :

بَلْ بَلْ ذِي صُدْمٍ وَأَصْبَابٍ قَطَّعْتُ أَخْشَاهُ بِعَسْفٍ جَوَابٍ

وقول رؤبة بن العجاج أيضاً :

بَلْ بَلْدَ مِلْ + الفِيْجَاجْ قَتَّمْ لَا يُشْتَرَى كَتَانُهُ وَجَهْرُهُ

وقول سور الذئب (ورواه ابن منظور في حجف) .

* بَلْ جَوْزٍ تَيْهَاءَ كَظَنْرٍ الْحَجَفَتْ *

٣١٦ - هذا الشاهد من كلام جليل بن معمر العذري ، وما ذكره المؤلف

= هنا هو صدر بيت من الحفييف ، وعجزه قوله :

* كَدْتُ أَقْضِي الْحَيَاةَ مِنْ جَلَّهُ *

اللغة : « من جلله » قيل : معناه من عظمه في نفسي ، وقيل : معناه من أجله .
 الإعراب : « رسم » مبتدأ مرفوع بضماء مقدرة على آخره منع ظهورها اشتغال
 العمل بالحركة التي تقتضيها رب التي حذقت وبقي عملها ، ورسم مضاف و « دار »
 مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « وقف » وقف : فعل ماضي مبني على فتح
 مقدر على آخره لا محل له من الإعراب ، وناء للتكلم فاعله مبني على الضم في محل
 رفع « في » حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب « طلله » طلل :
 مجرور بني وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بوقف ، وطلل
 مضاف وضمير القائب المائد إلى الرسم مضاف إليه ، وجملة وفت من الفعل وفاعله في
 محل رفع صفة لرسم دار أو في محل جر صفة له أيضاً تبعاً للفظ للوصوف ، « كدت » كاد :
 فعل ماضي دال على المقاربة مبني على فتح مقدر على آخره لا محل له من الإعراب ،
 وناء للتكلم اسم كادمبني على الضم في محل رفع « أقضى » فعل مضارع مرفوع بضماء
 مقدرة على الياء منع ظهورها التقل ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا
 « الحياة » مفعول به لأقضى منصوب بالفتحة الظاهرة « من » حرف جر مبني على
 السكون لا محل له من الإعراب « جلله » جلل : مجرور بمن وعلامة جره الكسرة
 الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بقوله أقضى ، وجلل مضاف وضمير القائب المائد
 إلى الرسم مضاف إليه ، وجملة أقضى وفاعله في محل نصب خبر كاد ، وجملة كاد واسمه
 وخبره في محل رفع خبر المبدأ .

الشاهد فيه : قوله « رسم دار » حيث جر قوله « رسم » برب عذوفة من غير
 أن يتقدم هذا المجرور حرف من الأحرف التي يسبق ذكرها .

ومن كلام المؤلف نفهم أن عمل رب الجر وهي عذوفة على أربع مراتب :
 للرتبة الأولى : أن يكون ذلك بعد الواو ، وذلك كثير في كلام العرب ، وفيه
 خلاف البصريين والكوفيين الذي ذكرناه (من ٧٤) .

الثانية : أن يكون ذلك بعد الناء ، وهذا كثير في نفسه ، وإن لم يلمس مبلغ الرتبة الأولى .

الثالثة : أن يكون ذلك بعد بدل ، وهذا دون للرتبتين السابقتين .

الرابعة : أن يكون ذلك من غير أن يقع حرف من هذه الأحرف الثلاثة موقع رب .

وقد يُحذف غيره «رب» ويبيّن عمله ، وهو ضربان :

(١) سَمَاعِيٌّ ، كقول رؤبة : « خَيْرٌ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ » جواباً لمن قال له :
كيف أصبحت (١) ؟

(٢) وَقِيَاسِيٌّ ، كقولك (٢) : « بِكَمْ دِرْهَمٍ اشْتَرَيْتَ نَوْبَكَ » أى : بِكَمْ

(١) قد ذكر المؤلف فيما مضى شاهدا على حذف حرف الجر وإبقاء عمله وهو الشاهد رقم (٢٣٥) وقد ذكر المؤلف في معانى السكاف أنه قد قيل لبعضهم : كيف أصبحت ! فقال : كثير ، يريد أصبحت على خير .

(٢) يعمل حرف الجر وهو عذوف قياسا في ثلاثة عشر موضع ، ذكر المؤلف رحمة الله منها ثلاثة ، وبقي عليه عشرة :

الأول : لفظ الجلالة في القسم بدون عوض ، نحو « الله لا فعلن » .

الثاني : في جواب سؤال اشتمل على حرف مثل الحرف المذوق ، نحو « زيد » في جواب من قال « بن اهتديت » .

الثالث : في العطف على ما تضمن مثل الحرف المذوق إذا كان العطف بمعرف منفصل بلو ، كقول الشاعر :

* مَتَىْ عُذْتُمُ بِنَا وَلَوْ فِتَّةَ مِنَا *

الرابع : أن يكون المجرور معطوفا على آخر بحرف منفصل بلا ، كقول الشاعر :

مَا لِمُحِبٍ جَلَدَ أَنْ يُهْجَرَأَ وَلَا حَبِيبٌ رَأَفَةَ فِي جَهَراً

الخامس : أن يكون المجرور مقوينا بهمزة استفهام بعد كلام تضمن مثل الحرف المذوق ، نحو قولك « أزيد بن عمرو » جواباً لمن قال « اهتديت بزيد » .

السادس : أن يكون المجرور مسبوقا بهلا بعد كلام اشتمل على مثل الحرف المذوق ، نحو « هلا رجل يعتمد عليه » بعد قول القائل « تمسكت بخالد » .

السابع : أن يكون المجرور مسبوقا بيان ، وفي الكلام السابق عليه مثل الحرف المذوق ، نحو « تمسك بأحسنها خلقا ، إن على وإن عمرو » .

الثامن : لام التعليل إن جرت كالمصدرية وصلتها ، نحو « جئت كأنلم » .

مِنْ دِرَّهُمْ ، خلافاً للازجاج في تقديره^(١) الجر بالإضافة ، وَكَفَوْلَمْ : « إِنْ فِي الدَّارِ زَيْدًا وَالْحَجْرَةَ عَمْرَا » أى : وفي الدار زيداً والحجرة عمراء ، خلافاً للأخفش ؛ إذ قدر العطف على معمولى عاملين^(٢) ، وَكَفَوْلَمْ : « مَرَّتُ بِرَجُلٍ صَالِحٍ إِلَّا صَالِحٍ »

= التاسع : بعد أن المصدرية وأن المؤكدة نحو « رغبت أن أتنسلك » و « عجيت أنك مستمر في ضلالك » .

العاشر : المعطوف على خبر « ليس » وخبر « ما » الذي يصلح لدخول الجار عليه ، وهو الذي لم ينتقض نفيه ، ويسمى هذا الموضع الجر على التوهم ، وقد أجازه سيبويه ولم يجزه جماعة من النحاة ، وال Shawahid على وروده كثيرة ، منها قوله :
 مَشَائِيمُ لَيْسُوا مُصْلِحِينَ عَشِيرَةً وَلَا نَاعِبٌ إِلَّا بَيْنَ غُرَابَهَا
 وقوله :

بَدَا لِي أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكَّ مَا مَضَى وَلَا سَابِقٌ شَيْئاً إِذَا كَانَ جَائِيَا
 ووجه ذلك أنه قد كثر اقتران خبر ليس بباب الجارة ، وورد ذلك في فصيح كلام العرب من غير ضرورة ولا شذوذ ، فإذا قال قائل « ليس زيد قاماً » ربما توهم أنه أدخل الباء فيعطف على الخبر بالجر على هذا التوهم فيقول « ولا قاعد » .

(١) يمنع من صحة تقدير الزجاج أمان ؛ الأول : أن « كم » الاستفهامية قد تكون كناية عن عدد مركب ، والعدد المركب لا يضاف إلى ما بعده في الفصيح ، الثاني : أنهم اشترطوا في الجر بعدها أن تكون مسبوقة بحرف جر ؟ فلو كان الجر يضافتها إلى ما بعدها لم يشرطوه ، وإنما شرطوه ليكون دليلاً على المدحوف الجار لما بعدها .

(٢) العامل في « الدار » هو في ، والعامل في « زيداً » هو إن ؛ لأن زيداً اسم إن ، فالدار وزيداً معمولان لعاملين مختلفين ، فلو قلت « إن في الدار زيداً والحجرة عمراء » بغير الحجرة ونصب عمراء - وجب عليك أن تجعل « الحجرة » مجروراً بمعرف جر ممدحون ، لأنك لو جعلته مجروراً بالعطف على الدار ، وعمراء معطوفاً على زيداً كنت قد عطفت أسمين هما الحجرة وعمراء ، على معمولين هما الدار وزيداً ، لعاملين مختلفين هما في وإن ، والعطف بمعرف واحد على معمولين لعاملين مختلفين مما لا يجوز =

فَطَالَحٍ » حكاه يونس^(١)، وتقديره : « إِلَّا أَمْرٌ بِصَالِحٍ فَقَدْ صَرَّتْ بِطَالِحٍ » .

هذا باب الإضافة^(٢)

سيويه وأنصاره لضعف حرف العطف عن أن يقوم مقام عاملين مختلفين ، فأما الأخفش فإنه لا يمتنع من العطف على معمولين لعاملين مختلفين ، فلهذا أجاز أن تجعل الحجرة معطوفاً على الدار المجرورة بني وعمرأ معطوفاً على زيداً الواقع اسماء لأن ، فاعرف هذا .
 (١) وحكاه سيويه « إِلَّا صَالِحًا فَطَالَحٍ » بتصحهما على تقدير إلا يكن صالحًا يكن طالحًا ، وحكاه أيضًا « إِلَّا صَالِحًا فَطَالَحٍ » بحسب الأول ورفع الثاني على تقدير إلا يكن صالحًا فهو طالح .

(٢) الإضافة في اللغة : مطلق الإسناد ، قال امرؤ القيس بن حمير الستدي :
 فَلَمَّا دَخَلْنَاهُ أَصْفَنَا ظَهُورَنَا إِلَى كُلِّ حَارِيٍّ جَدِيدٍ مُشَطَّبٍ
 يريد : لما دخلنا هذا البيت أنسدنا ظهورنا إلى كل رحل منسوب إلى الحرية لأنه جلب منها أو صنع فيها .

والإضافة في اصطلاح النحو : « إسناد اسم إلى غيره ، على تنزيل الثاني من الأول منزلة التثنين أو ما يقوم مقامه » .

ولا يكون المضاف إلا اسماء ، لبيان : الأول أن الإضافة تعاقب التثنين أو التنون القاعدة مقام التثنين ، وقد علمت أن التثنين لا يدخل إلا في الأسماء ، والثاني أن الفرض من الإضافة تعريف المضاف ، والفعل لا يترعرف فلا يكون مضافاً .

والأصل أن المضاف إيه يكون اسمًا بسبب كونه محكوماً عليه في المعنى ، ولا يحكم إلا على الأسماء ، وقد جاءت الجملة الفعلية مضافاً إليها في عدة مواضع . ولكنها عند التحقيق في التأويل باسم هو مصدر المسند أو السكون العام كما تعلم ، ونحن نذكر لك ما ذكره العلماء من هذه الموضع ، وهي أربعة مواضع بعضها مطرد وبعضها شاذ :
 الأول : أسماء الزمان ، أضيفت إلى الجملة الفعلية لما بين الزمان والفعل من وثاقة = (٦ - أوضح المساك ٣)

· · · · ·

الارتباط ، ألا ترى أن الفعل يدل بالوضع على شيئاً وهمماً الحدث والزمان ، ومن ذلك قول الله تعالى : (هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم) وقوله جل شأنه (إذا جاء نصر الله والفتح) ومن ذلك قول الشاعر .

فَلَيْ حِينَ عَاتَبْتُ لَشِيبَ فَلَيَ الصَّبَا فَقَلْتُ : أَلَمَّا أَصْحَى وَالشِّيبُ وَازْعُ
 الموضع الثاني : كلة « حيث » خاصة من أسماء المكان ، لغة إيهامها ومشابهتها
 لأنواع الزمان في صلاحيتها للاطلاق على كل مكان كما أن أسماء الزمان صالحة للاطلاق
 على كل زمان ، ولصلتها بالفعل نوع اتصال بسبب كونه يدل على المكان بدلاً عن الالتزام ،
 ومن ذلك قول الله تعالى (ومن حيث خرجت فول وجهك شطر المسجد الحرام)
 وقوله سبحانه (وأخرجوك من حيث أخرجوك) وقوله سبحانه : (ثم أفيضوا من حيث
 أفض الناس) وقوله (الله أعلم حيث يجعل رسالته) وقوله (إنه يراكم هو وقبيله من
 حيث لا ترونهم) .

الموضع الثالث : لفظ آية - بمعنى علامة - لأنها قريبة الشبه من ظروف الزمان ،
 ألا ترى أن الأزمنة علامات للأحداث وكونها ، وبها ترتبت فيقدم ما كان سابقاً في الوجود ،
 وما ورد من إضافة لفظ آية إلى الجملة الفعلية قول زيد بن عمرو بن الصمع :

أَلَا مَنْ مُبْلِغٌ عَنِ تَمِيمًا يَأْتِيَهُ مَا يَحْيِيُونَ الطَّعَاماً

وقول الآخر :

بِآيَةِ يُقْدِمُونَ الْخَيْلَ شُغْنَا كَانَ فَلَيَ سَبَّاكِهَا مُدَامَا

الموضع الرابع : لفظ « ذو » التي بمعنى صاحب ، أضيف شذوذًا إلى الجملة الفعلية
 في قول العرب « اذهب بذى تسلم » والأصل أن تصاف هذه الكلمة إلى اسم جنس
 غير وصف نحو « ذو الفضل » ونحو « ذو المال » .

وعن قول القائل « اذهب بذى تسلم » هو اذهب بصاحب سلامتك .

وقد أراد قوم من العلماء أن يتخلصوا من شذوذ هذه العبارة ، فزعموا أن « ذى » ليست
 اسمًا بمعنى صاحب ، ولكنها اسم موصول بمعنى الذي ، وجملة « تسلم » صلة ، ولكنك تعلم
 أن « ذو » التي بمعنى الذي ليست لغة عامة العرب ، ولكنها لغة طيء خاصة ، وتعلم =

تَحْذِفُ مِنِ الْإِسْمِ^(١) الَّذِي تَرِيدُ إِضَافَتَهُ مَا فِيهِ مِنْ تَنْوِينٍ ظَاهِرٍ أَوْ مُقْدَرٍ،

= مع ذلك أن الكثير في كلامهم استعمالها بالواو في الأحوال كلها على أنها مبنية، وأيضاً فهى في حاجة إلى عائد من جملة الصلة إليها ، وليس في « تسلم » ضمير يعود إلى « ذى » فإن حاولت تقديره ضميراً منصوباً يتسلم مخدوفاً منك من ذلك أن « تسلم » فعل قاصر والفعل القاصر لا ينصب المفعول به ، وإن حاولت أن يجعله ضميراً محوراً بباء حق يشير التقدير « اذهب بذى تسلم يه » منك من ذلك أن معنى الباء الجارة للعائد غير معنى الباء الجارة للموصول ، وأن متعلق الحرفين الجار للموصول والجار للعائد ليس متعدداً في المادة ، ومن شرط حذف العائد المحور بحرف جر أن يتحد معنى الحرفين وأن يتعد متعلقهما مادة ، فكان فيما ذهب إليه هذا الفريق من العلماء من الشذوذ ملا يبيح لك أن تفضله على القول للشهور .

(١) الَّذِي يُحَذَّفُ مِنِ الْإِضَافَةِ لِأَجْلِ الْإِضَافَةِ ضَرِبَانَ :

الضرب الأول : ما يكون حذفه واجباً ، وذلك ثلاثة أشياء ، أولها التنوين وهو ظاهر ومقدر ، فاما التنوين الظاهر فيكون في الاسم المنصرف نحو درهم ودينار وثوب ، تقول : درهم زيد ، ودينار بكر ، وثوب خالد ، وأما التنوين المقدر فيكون في الاسم المنزع من الصرف كدرهم ودنانير ومصابيح ، تقول : درام زيد ، ودنانير بكر ، ومصابيح الطريق . وثانيها التنوين المعرض بها عن التنوين ، وذلك في موضعين ، أحدهما الثنى نحو « عصوان » ، ورحنيان ، ودرهان » تقول : عصواك ، ورحياك ، ودرهاك ، وثانيهما جمع المذكر السالم نحو « مستوطنون » ، وساكنون » تقول : مستوطنو مصر ، وساكنو الصحراء . وثالثها « ال » المرغفة ، وذلك في الإضافة المضمة مطلقاً ، فلو أردت إضافة الدرهم والدينار قلت : درهمك ، ودينارك ، ولا تقول الدرهمك ولا الدينارك ، وأما الإضافة غير المضمة فإن كان المضاف متى أو جمع مذكر سالماً أو لم يكن واحداً منها لكن كان المضاف إليه مقترناً بالصح أن تبقى الـ في المضاف نحو « المستوطنا عدن » و« الساكننا مصر » ونحو « الضاربـ زيد ، والأخذـ مالـه » ونحو « الضاربـ الرجل » فاما إذا كان المضاف مفرداً والمضاف إليه غير مقترن بالـ فيجب حذف الـ من المضاف ، فلو أردت إضافة الساكنـ والأخذـ قلت « ساـكنـ مصرـ وأـخذـ مـالـيـ » ولم يجز أن تقول « السـاـ肯ـ مصرـ ، وأـخذـ مـالـيـ » . =

كقولك في ثوب زيد ودرأيم . « ثوب زيد » و « درايم » ومن ثون تلي علامة الإعراب ، وهي ثون الثنوية وشبيها ، نحو (ثبت يدا أبي لمب)^(١) ، و « هذان أثنا زيد » و ثون جمع المذكر السالم وشبيهه ، نحو (والمقيمي الصلاة)^(٢) و « عشر و عمرو » ولا تمدف ثون التي تليها علامة الإعراب ، نحو « بساتين زيد » و (شياطين الإنس)^(٣) .

ويُجزء المضاف إليه بالضاف ، وفاما لسيبوه ، لا معنى اللام ، خلافاً للزجاج^(٤) .

= والضرب الثاني : ما يكون حذفه جائز لا وجبا ، وذلك تاء التأنيث بشرط لا يقع حذفها في لبس ، نحو عدة وإقامة ، يجوز أن تقول عدتك وإقامتك - بذكر التاء - وقد قال الله تعالى (وإنما الصلاة) وقال الشاعر :

إِنَّ الْخَلْيَطَ أَجَدَّ الْبَيْنَ فَانْجَرَدُوا وَأَخْلَفُوكُعَدَ الْأَمْرِ الَّذِي وَعَدُوا
بحذف التاء من (إقامة) في الآية السكريمة ، وحذف التاء من « عدة » في البيت

(١) من الآية ١ من سورة المسد (٢) من الآية ٣٥ من سورة الحج

(٣) من الآية ١١٢ من سورة الأنعام

(٤) في هذه المسألة أربعة أقوال للنحوة :

الأول - وهو قول سيبويه ، ورجحه المؤاخرون كاتري في كلام المؤلف - وحاصله أن المضاف هو الذي عمل الجر في المضاف إليه ، واستدلوا على ذلك بأن المضاف إليه قد يكون ضميرا نحو درهمك وكتابي ودينه ، وقد علم أن الضمير لا يتصل إلا بالعامل فيه .

الثاني : أن الجار هو الإضافة ، وإليه ذهب السهيلي وأبو حيان .

القول الثالث : أن الجار هو ما تتضمنه الإضافة من معنى اللام ، وهو قول الزجاج .

الرابع : أن الجار للمضاف حرف جر مقدر ، وإليه ذهب ابن الباذش ، ويرده أنا لأنجد لهذا الحرف الذي سنقدر متعلقاً يتعلق به .

فصل : و تكون الإضافة على معنى اللام **بـَكْثِرِيَّةٍ** ، وعلى معنى « مِنْ » **بـَكْثِرَةٍ** ، وعلى معنى « فِي » **بـِقْلَةٍ**^(١) .

(١) اعلم أولاً أن تكون الإضافة تجبي على معنى أحد حروف ثلاثة - هي اللام ، ومن ، وفي - هو مارأه ابن مالك تبعاً لطائفة من النعامة ، وتبعد شارحو كلامه ، و منهم المؤلف ، وقد ذهب أبو حيان إلى أن الإضافة ليست على معنى حرف أصلاً ، ولا هي على نية حرف ، وذهب أبو إسحاق الزجاج وأبو الحسن بن الصافع إلى أن الإضافة تكون على معنى اللام ، ليس غير ، وكان ابن الصافع يتكلف لذلك فيقول : إن قولنا « ثوب خز » - وهو ما يجعله الجمود وابن مالك على معنى من - هو على معنى اللام التي الاستحقاق ، لأن الثوب مستحق للخز الذي هو أصله ، وذهب الجمود إلى أن الإضافة تكون على معنى اللام أو على معنى من ، ولا تكون على معنى في ، فالآقوال في هذه المسألة أربعة ، وقد عرفت تفصيلها .

ثم اعلم أن **أكثَرَ ماتجَبِيَّ الإضافة** على معنى اللام ، لأن ذلك هو الأصل ، حتى إن الزجاج وابن الصافع لم يذكرا إلا هذا النوع ، ولذلك ذهب الزجاج إلى أن المضاف إليه مجرور بمعنى اللام كما عرفت في بيان عامل الجر في المضاف إليه ، ومعنى اللام هو الملك في نحو « مال زيد » و « ثوب بكر » و « دراج خالد » والاختصاص في نحو « جام الفرس » و « حصير المسجد » و « قناديل الدار » ولم يذكروا لهذا النوع ضابطاً عاماً ، بل ذكروا أنه مالم تكن الإضافة على معنى في أو على معنى من فهي على معنى اللام .

و بلي هذا النوع في الكثرة أن تكون على معنى من ، ومعنى من هنا هو بيان الجنس ، وقد ذكروا - وتبعد المؤلف لهذا النوع ضابطاً مؤلفاً من شقيقين ، الأول أن يكون المضاف بعض المضاف إليه ، والثاني أن يكون المضاف إليه صالحاً للأخبار به عن المضاف ، وجعلوا من هذا النوع إضافة المدد إلى المعدد نحو « ثلاثة أنواع » وإضافة المدد إلى عدد آخر نحو « ثلاثة مائة » و « أربعة آلاف » وإضافة المقادير إلى المقدرات ، نحو « رطل تفاح » و « شبر أرض » .

و بلي هذا النوع أن تكون الإضافة على معنى في ، وجعلوا لهذا النوع ضابطاً ، وهو أن يكون المضاف إليه ظرفاً للمضاف ، إما مكاناً نحو قوله تعالى (يا صاحب السجن) و نحو قوله **« عَيْنَانْ شَهِيدُ الدَّارِ** » و قوله **« قَتِيلُ الْمَرْكَةِ** » وإما زماناً ، نحو قوله =

وَضَابِطُ الْتِي بِعْنِي «ف» : أَنْ يَكُونُ الثَّانِي ظَرْفًا لِلأُولَى ، نَحْوُ (مَسْكُرُ اللَّيلِ)^(١) وَ (يَا صَاحِبِ السَّجْنِ)^(٢) .

وَالْتِي بِعْنِي «مِنْ» : أَنْ يَكُونَ الْمَضَافَ بِعَضَ الْمَضَافِ إِلَيْهِ وَصَاحِبُهُ لِلِّإِخْبَارِ بِهِ عَنْهُ ، كَ «خَاتَمٍ فِيْتَهُ» ، أَلَا تَرَى أَنَّ الْخَاتَمَ بِعَضَ جِنْسِ الْفَضْلَةِ ، وَأَنَّهُ يَقَالُ : هَذَا الْخَاتَمُ فَضْلَةً .

فَإِنْ اتَّقِيَ الشَّرَطَانَ مَعًا ، نَحْوُ «تَوْبُ زَيْدٍ» وَ «غَلَامَهُ» وَ «حَصَبِيرُ الْمَسْجِدِ» وَ «قِنْدِيلَهُ» أَوَ الْأُولَى فَقَطَّ ، نَحْوُ «يَوْمَ الْخَمِيسِ» أَوَ الثَّانِي فَقَطَّ ، نَحْوُ «يَدُ زَيْدٍ» فَالإِضَافَةُ بِعْنِي لَامُ الْمَلِكِ وَالْاِخْتِصَاصِ .

* * *

فصل : والإضافة على ثلاثة أنواع :

(١) نوع يفيد تعرّفَ المضاف بال مضاد إليه إنْ كان معرفة ، كـ «مُلَامَ زَيْدٍ» وَتَخَصِّصُهُ بِهِ إِنْ كَانَ نَكْرَة ، كـ «مُلَامٌ امْرَأَةٌ» ، وهذا النوع هو الغالب .

= تعالى (تربص أربعة أشهر) وقوله جلت كنته (بل مكر الليل) وقولك «هذا عمل النهار » و « هذا عبث الصبا » ولم يذكر هذا النوع إلا قلة من النحوين ، وتبهم ابن مالك ، وجري المؤلف مجراه .

والذى أحب أن أنسنك إليه هو أن الإضافة . عند القائلين بأنها على معنى حرف قد يصلح في بعض الأمثلة أن يكون على تقدير حرفين باعتبارين ، وخذ لذلك مثلاً قولك « حصير المسجد » و « قنديل الدار » فقد مثلنا كما مثل العلماء بهذين المثالين لما تكون الإضافة فيه على معنى لام الاختصاص ، ولما تكون المضاف إليه في كل منهما ظرفاً للمضاف يصبح أيضاً أن تكون على معنى في ، فاعرف ذلك .

(١) من الآية ٣٣ من سورة سباء

(٢) من الآية ٤١ و ٣٩ من سورة يوسف

(٢) نوع يفيد تخصيص المضاف دون تعرفه^(١) ، وضابطه : أن يكون المضاف متوجلاً في الإبهام كغيره ومثله إذا أريد بهما مطلق المائة والعاشرة^(٢) ، لا كمالاً ؛ ولذلك صَحَّ وصف النكرة بهما في نحو « مررتُ برجلٍ مثلكَ » أو « غيركَ » .

وتسمى الإضافة في هذين النوعين مَفْنَوِيَّةً ؛ لأنها أفادت أمراً معنوياً ، وتحفظه ، أي : خالصة من تقدير الانفصال .

(٣) نوع لا يفيد شيئاً من ذلك ، وضابطه : أن يكون المضاف^(٣) صفة

(١) المراد بالشخص تقليل الشيوع ، ألا ترى أن كلة « غلام » وكلة « كتاب » عامتان بمحبت يشمل العلام غلام الرجل وغلام المرأة ، وبمحبت يشمل الكتاب كطالب وكتاب الأستاذ وكتاب غيرها ، فإذا قلت « علام رجل » قل شيوخه فصار لا يشمل غلام المرأة ، ولم يبلغ درجة التعميم الذي تفيده الإضافة إلى المعرفة ، وإذا قلت « كتاب طالب » قل شيوخه فصار لا يشمل كتاب الأستاذ ولا كتاب غير الطالب والأستاذ ، ولم يبلغ درجة التعميم الذي تفيده الإضافة إلى المعرفة ، وهذا اصطلاح لأهل هذه الصناعة ، ومنه تفهم بطلان قول أبي حيان « تقسيم النحو الإضافة إلى ما يفيد التعريف وما يفيد التخصيص ليس بصحيح ، لأنه من جمل القسم قسماً ، وذلك لأن التعريف تخصيص ، فالإضافة إنما تفيده التخصيص ، لكن أقوى مراتبه التعريف » اهـ .

(٢) ما هو متوجل في الإبهام فلا تفيده الإضافة تعريفاً ولا تخصيصاً : شريك ، وتربيك ، وضربك ، وخدنك ، وتحوك ، وندك ، وشرعك ، وحسبك .

(٣) حاصل ما اشترط في المضاف إضافة لانفيده تعريفاً ولا تخصيصاً أن يكون وصفاً ، وأن يكون مشيناً للمضارع ، وأن يكون بمعنى الحال أو الاستقبال ، وأن يكون عاملاً والمضاف إليه معمولة .

خرج باشتراط كونه وصفاً المصدر المقدر بأن والفعل ، فإن إضافة المصدر إضافة حسنة ، بدليل وصفه بالمعرفة في قول الشاعر :

إِنْ وَجْدِي إِلَكَ الشَّدِيدَ أَرَانِي عَذِيرًا فِيكَ مَنْ عَهِدْتُ عَدْلًا =

= وخالف في هذا ابن طاهر وابن برهان وابن الطراوة ، وكذلك المصدر الواقع مفعولا لأجله إضافته مفعلا ، خلافا للرياشي .

وخرج باشتراط كون الوصف يعني المضارع اسم التفضيل ، فإن إضافته في نحو قوله « محمد أصل القوم » إضافية مفعلا عند أكثر النحاة ، وخالف في هذا الكوفيون وابن السراج وأبو علي الفارسي وأبو البقاء ، وخالف فيه من التأخررين الجزوئي وابن أبي الربيع وابن عصفور ، وزعم ابن عصفور أن ما ذهب إليه هو مذهب سيبويه ، لكن ابن مالك ذكر أن مذهب سيبويه هو أن إضافة اسم التفضيل مفعلا . وخرج أيضاً ما إذا كان الوصف يعني الماضي ، نحو « ضارب زيد أمس » فإن إضافته حينئذ مفعلا ، وخالف في هذا الكسائي ، وخلافه موضح في باب إعمال اسم الفاعل .

وخرج أيضاً الوصف غير العامل ، نحو « كاتب القاضي » و نحو « كاسب عاليه » فإن إضافته حينئذ مفعلا .

فيم يق إلا ثلاثة أنواع إجمالا، وهي على التفصيل أكثر؛ لأن كل واحد منها يكون على عدة أنواع :

الأول : اسم الفاعل يعني الحال أو الاستقبال المضاف إلى معهوله الظاهر نحو « ضارب زيد - الآن ، أو غداً » أو معهوله المضرور نحو « راجيك - الآن أو غداً » ومنه أمثلة المبالغة نحو « منحر النوق ، وشراب العسل - الآن أو غداً » واسم الفاعل يشبه الفعل المضارع لفظاً ومعنى .

الثاني : اسم المفعول يعني الحال أو الاستقبال المضاف إلى معهوله ، سواء أكان فعله ثلاثياً نحو قوله « مضروب البعد » أم كان فعله على أكثر من ثلاثة أحرف نحو « مروع القلب » وهو يشبه الفعل المضارع المبني للمجهول في المعنى دائماً وفي اللفظ أحياناً .

الثالث : الصفة المشبهة باسم الفاعل المضافة إلى معهولها ، وهي لا تكون إلا بمعنى الحال نحو « قليل الحيل » و « عظيم الأمل » و « حسن الوجه » و نحو « متعدل القامة » و « مستقيم الخلق » وهي تشبه الفعل المضارع بواسطة شبهها لاسم الفاعل .

تشبه المضارع في كونها مراداً بها الحال أو الاستقبال ، وهذه الصفة ثلاثة أنواع : اسم فاعل ، كـ « ضَارِبٌ زَيْدًا » و « رَاجِيًّا » ، واسم المفعول ، كـ « مَضْرُوبٌ الْقَبْدِ » و « مَرْوَعٌ الْقَلْبِ » والصفة المشبهة ، كـ « حَسَنَ الْأَنْجَهُ » و « عَظِيمُ الْأَمْلِ » و « قَلِيلُ الْحَيْلِ » .

والدليل على أن هذه الإضافة لا تفيد المضاف تعريفاً وصف النكرة به في نحو (هَذِيَا بِالْخَكْفَبَةِ)^(١) ، وَقُوَّةُ حَالٍ في نحو (ثَانِيَ عِطْفَهِ)^(٢) ، وقوله :

* فَأَتَتْ بِهِ حُوشَ الْفُؤَادِ مُبَطِّنًا * - ٣١٧

(١) من الآية ٩١ من سورة المائدة

(٢) من الآية ٩ من سورة الحج

٣١٧ - هذا الشاهد من كلام أبي كبير المذلي ، يصف تأبطة شرا وهو أحد فتاك العرب وذؤبانهم ، وقد مر بيت من هذه الكلمة في آخر باب المفعول للطلاق ، وما ذكره المؤلف هنا هو صدر بيت من الس الكامل ، وعجزه قوله :

* سَهْدًا إِذَا نَامَ لَتَلِيلُ الْمَوْجَلِ *

اللغة : « أنت » الضمير المؤنث للستر يعود إلى أم تأبطة شرا ، وكان أبو كبير قد تزوجها ، والضمير في « به » يعود إلى تأبطة شرا « حوش الفؤاد » هو بضم الحاء المهملة ، ومعنى هذا المركب الإضافي حديد القلب جرى الجنان ، وقوله « مبطنا » معناه ضامر البطن ، وقوله « سهدا » - بزنة عنق - معناه قليل النوم ، و « الْمَوْجَلُ » هو التقليل الكسلان ، أو الأحمق .

المعنى : يقول : إن هذا الفق -- الذي هو تأبطة شرا - قد ولدته أم ذكي القلب حديده ضامر البطن خيصه ، لا ينام الليل إذا نام الكسلان .

الإعراب : « فَأَتَتْ » الفاء حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب أني : فعل ماض مبني على فتح مقدر على الألف المضوقة للتخلص من التقاء الساكنين منع من ظهوره التمذر لا محل له من الإعراب ، وناء التأنيث حرف دال على تأنيث =

ودخولُ « رب» عليه في قوله :

* يَا رَبَّ غَابِطَنَا لَوْ كَانَ يَطْلُبُكُمْ * ٣١٨

= المسند إليه لا محل له من الإعراب (به) جار و مجرور متعلق بـأبي « حوش » حال من الضمير المجرور محلاً بالباء منصوب بالفتحة الظاهرة ، وحوش مضاف و « الفؤاد » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « مبطنا » حال ثانية من الضمير المجرور محلاً بالباء منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة « سهدا » حال ثالثة « إذا » ظرف زمان متعلق بـسهد مبني على السكون في محل نصب « ما » حرف زائد مبني على السكون لا محل له من الإعراب « نام » فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب « ليل » فاعل نام مرفوع بالضمة الظاهرة ، وليل مضاف و « الموجل » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وجملة « نام ليل الموجل » في محل جر بإضافة إذا إليها .

الشاهد فيه : قوله « حوش الفؤاد » فإنه أضاف الصفة المشتملة على « حوش » إلى فاعلها ، وهو قوله « الفؤاد » فلم تستفاد بهذه الإضافة تعريفاً ، بدليل مجิئها حالاً من الضمير المجرور بالباء في قوله « به » وقد علمت أن الحال في الأصل لا يكون إلا نكرة ، وأن مجิئها معرفة خلاف الأصل ، والأصل أن يحمل الكلام على ما هو الأصل في أمثلة .

٣١٨ - هذا الشاهد من كلام لجرير بن عطيه يهجو فيها الأخطلل النصراني التغلبي ، والذى ذكره المؤلف صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

* لَاقَ مُبَاعَدَةً مِنْكُمْ وَحِرْمَانًا *

اللغة ؟ « غابطنا » الغابط : اسم فاعل من الغبطة — بكسر فسكون — وهي أن يتمنى الإنسان مثل حال غيره من غير أن يتمنى زوال ما عند غيره من الخير ، وقال الأعلم ؟ هو من الغبطة وهى السرور ، أى : رب شخص يطلب مسرتنا بطلبه معروفنا ، ولو طلب ما عندكم لبوعد وحرم « مباعدة » أراد بعدها عنكم « حرمانا » — بكسر فسكون — أحد مصادر قولك « حرمت فلاناً كذا أحرمه » — من باب ضرب — إذا منعته .

المفى : يقول لأحبائه : كثير من الناس يغبطونى على محبتي لكم ولو عى بكم =

ويتمنون أن لو كانوا في مكانى ؛ لأنهم يظنون أن سينالون منكم جزاء هياكلهم وكفاء غرامهم ، وهم يحسبون أنى أناك منكم شيئاً من ذلك ، ولو أنهم وصلوا جباركم بجباركم وعرفوا حقيقة ما يناله عبادكم من الجفاة والقسوة لما غبطوني ولما تمنوا هذه الأمانى .

الإعراب : « يا » حرف تنبية ، مبني على السكون لا محل له من الإعراب ، أو هو حرف نداء والمنادى به محنوف ، والتقدير : يا هؤلاء رب غابطنا - إلخ « رب » حرف جر شبيه بالزائد مبني على الفتح لا محل له من الإعراب « غابطنا » غابط : مبتدأ مرفوع بضميمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بمحركه حرف الجر الشبيه بالزائد ، وغابط مضاف . ونا : مضاف إليه مبني على السكون في محل جر « لو » حرف شرط غير جازم مبني على السكون لا محل له من الإعراب « كان » فعل ماض ناقص مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، واسميه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى غابطنا « يطلبكم » يطلب : فعل مضارع مرفوع بالضميمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم كان ، وضمير المخاطبين مفعول به ، وجملة الفعل الضارع مع فاعله ومفعوله في محل نصب خبر كان ، وجملة كان واسمها وخبرها شرط لو « لاق » فعل ماض مبني على فتح مقدر على الألف منع من ظهوره التعذر ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى غابطنا « مباعدة » مفعول به للاق ، منصوب بالفتحة الظاهرة « منكم » جار و مجرور متعلق بمحنوف صفة مباعدة « وحرمانا » الواو حرف عطف ، مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، حرمانا : معطوف على مباعدة منصوب بالفتحة الظاهرة ، وجملة لاق وفاعله ومفعوله لا محل لها جواب لو ، وجملة لو وشرطها وجوابها في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو مجرور لفظاً برب .

الشاهد فيه ؛ قوله « رب غابطنا » حيث جر اسم الفاعل وهو « غابط » المضاف إلى ضمير المتكلم المعظم نفسه أو معه غيره ، برب ، وأنت قد علمت أن « رب » تختص بحر النكرات ؟ فدل دخول رب على اسم الفاعل هذا على أنه لم يستفاد من إضافته إلى الضمير تعريفاً ؛ إذ لو استفاده لم تدخل عليه « رب » .

والدليل على أنها لا تفيد تخصيصاً أن أصل قوله « ضارب زيد » : ضارب زيداً ؟ فالاختصاص موجود قبل الإضافة ، وإنما تفيد هذه الإضافة التخفيف أو رفع القبح .

أما التخفيف فبحذف التنوين الظاهر ، كما في « ضارب زيد » ، و « ضاربات عمرو » و « حسن وجهه » ، أو المقدار كما في « ضوارب زيد » و « حاج بنت الله » ، أو نون الثناء ، كما في « ضارباً زيد » ، أو الجم ، كما في « ضاربو زيد » .

وأمام رفع القبح في نحو « مررت بالرجل الحسن الوجه » ؟ فإن في رفع « الوجه » قبح خلو الصفة من ضمير يعود على الموصوف ، وفي نصبه قبح إجراء وصف القاصر مجرّى وصف المتمدّى ، وفي الجر تخلص منها ، ومن ثم امتنع « الحسن وجهه » لانتفاء قبح الرفع ، ونحو « الحسن وجهه » لانتفاء قبح النصب ؛ لأن النكرة تنصب على التمييز وتُسمى الإضافة في هذا النوع لفظية ؛ لأنها أفادت أمراً لفظياً ، وغير تخصّصة ؛ لأنها في تقدير الانفصال .

فصل : تختص الإضافة اللفظية بجواز دخول « أل » على المضاف في خس مسائل :

إحداها : أن يكون المضاف إليه بـ أـ لـ ، كـ « الجـ فـ دـ الشـ مـ » و قوله :

* شفابه ، وهن الشافيات الخوازم *

٣١٩ - هذا الشاهد من كلام الفرزدق ، يقوله حين خرج قتيبة بن مسلم الباهلي على سليمان بن عبد الملك وخلع طاعته ، قتله وكيع بن حسان بن قيس ، وبعث =

الثانية : أن يكون مضافاً لما فيه « أَل » ، كـ « الضاربِ رأسِ الجانِي » ، قوله :

* لَقَدْ ظَفَرَ الرُّؤْاَرُ أَفْنِيَةَ الْمِدَى *

= برأسه إلى سليمان ، والذى ذكره المؤلف هنا هو عجز بيت من الطويل ،
وصدره قوله :

* أَبْأَنَا بِهِمْ قُتِلَ، وَمَا فِي دِمَائِهِمْ *

اللغة : « أَبْأَنَا » معناه جعلناهم بواه ، أى : عوضاً ومقابلة ، وذلك إنما يكون عند الأخذ بالثار ، و « الحوَائِمُ » جمع حائمة ، وهى التي تحيط حول الماء من العطش .

المعنى : يقول : أخذنا بتراثنا عند من كانت لنا عندهم ثارات ، وقتلنا منهم مقتلة عظيمة بمن كانوا قد قتلوا من قومنا ، وليس في دم الذين قتلناهم شفاء لحرارة قلوبنا ولا يعجم أحزاناً ؟ لأنهم غير أكفاء من قتلوا من قومنا ، وإن القتل وأخذ الثثار إنما يقصد بهما شفاء غيط الصدور والذهب بحرارة الألم على من يفقد .

الإعراب : « أَبْأَنَا » فعل وفاعل « بِهِمْ » جار ومحرر متعلق بأباء « قُتِلَ » مفعول به لأباء « وَمَا » الواو واو الحال ، بني على الفتح لا محل له من الإعراب ، ما : نافية « فِي دِمَائِهِمْ » الجار والمحرر متعلق بمحذف خبر مقدم ، ودماء مضاف وضمير الغائبين مضاف إليه « شفاء » مبتدأ مؤخر ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، والمحله من المبتدأ والخبر في محل نصب حال « وَهُنْ » الواو للحال أيضاً ، هن : ضمير منفصل مبتدأ ببني على الفتح في محل رفع « الشافيات » خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف و « الحوَائِمُ » مضاف إليه محرر بالكسرة الظاهرة ، وجملة للمبتدأ وخبره في محل نصب حال .

الشاهد فيه : قوله « الشافيات الحوَائِمُ » حيث أضاف الاسم المترافق باللکون للضاف إليه مفترقاً بها مع كون المضاف وصفاً .

٣٢ - لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، والذى ذكره المؤلف

صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

= * بِمَا جَاءَ الْأَمَالَ مِلْأُسْرِيَ وَالْقَتْلِ *

= اللغة : « ظفر » معناه فاز ، و « الزوار » جمع زائر ، و « أقنية » جمع فنا ، وهو مؤخر العنف ، قوله « ملأ سر » أصله « من الأسر » ، حذف النون وهزةوصل ، وهذا شائع في كلامهم .

وانظر إلى قول أبي صخر المذلي :

كَانُوكُمْ مِلَانَ لَمْ يَقْتَسِيرَا . وَقَدْ حَرَّ لِلْدَارِيْنِ مِنْ بَعْدِنَا عَصْرُ
أراد « من الآن » ثم انظر إلى قول عمر بن أبي ربيعة :

تَجْيِيْنِ نَفْضِي الْهُوَ فِي غَيْرِ مَاتَمِ وَإِنْ رَغَبْتُ مِنْ كَاشِحِينَ الْمَاعَاطِمُ
أراد « من السكاشين » ثم انظر إلى قول عمر بن أبي ربيعة أيضاً :

وَمَا أَنْسَ مِلْشِيَاء لَا أَنْسَ قَوْلَهَا لَنَا مَرَّةً مِنْهَا يَقْرَنِ الْمَنَازِلِ
أراد « من الأشياء » ثم انظر إلى قول المغيرة بن جبنة :

إِنِ امْرُؤٌ حَنْظَلِيْ حِينَ تَنْسُبُنِي لَا مِلْعَنِيْكِ وَلَا أَخْوَالِيَ الْمَوْقُ
أراد « من العتيك » ثم انظر إلى قول ذي الأصبع العدواني :

أَجْعَلُ مَالِيْ دُونَ الدَّنَا غَرَضاً وَمَا وَهِيَ مِلَامُ وَرِ فَانْصَدَعَا
أراد « من الأمور » ثم انظر بعد كل هذا إلى قول أبي الطيب التنببي :

نَحْنُ قَوْمٌ مِلْجِنٌ فِي زَيْ نَاسٍ فَوْقَ طَيْرٍ لَهَا شُخُوصُ الْجِبَالِ
أراد « من الجن » ؟ فهذه جملة صالحة من الشعر العربي القديم ، ومن شعر
الشعراء المحدثين العارفين بلغات العرب ، وكلها فيها ذلك الحذف ، وهذا يدل على
أنه ساقع غير منكر .

الإعراب : « لقد » اللام واقعة في جواب قسم مقدر مبني على الفتح لا محل له
من الإعراب ، قد : حرف تحقيق مبني على السكون لا محل له من الإعراب « ظفر »
 فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب « الزوار » فاعل ظفر مرفوع
وعلامه رفعه الضمة الظاهرة ، وهو مضاف و « أقنية » مضاف إليه ، مجرور
بالكسرة الظاهرة ، وهو مضاف و « العدى » مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على =

الثالثة : أن يكون مُضافاً إلى ضمير ما فيه « أَلْ » كقوله :
 * أَلْوَدْ أَنْتِ الْمُسْتَحِقَةُ صَفْوِهِ * - ٣٢١

= الألف منع ظهورها التعدر « بـما » الباء حرف يجر مبني على السكسر لا محل له من الإعراب ، ما : اسم موصول مبني على السكون في محل جر بالياء ، والجار وال مجرور متعلق بظاهر « جاوز » فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على ما الموصولة « الآمال » مفعول به جواز منصوب بالفتحة الظاهرة ، وجملة الفعل الماضي وفاعله ومفعوله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول « ملأْ سرْ » جار و مجرور متعلق بجاوز « والقتل » الواو حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، القتل : معطوف على الأسر مجرور بالكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « الزوار أفنية العدى » حيث أضاف الاسم المقتن بألف ، والذى جوز هذه الإضافة كون المضاف وصفاً وكون المضاف إليه مضافاً إلى مقتن بألف .

٣٢١ — وهذا الشاهد أيضاً من الشواهد التي لم يتيسر لي الوقوف على نسبتها إلى قائل معين ، والذى ذكره المؤلف صدر بيت من السكامل ، وعجزه قوله :

* مِنِّي، وَإِنْ لَمْ أَرْجُ مِنْكِ نَوَّالَ *

اللغة : « الود » بضم الواو أو فتحها أو كسرها -- الحبة ، وتقول : وددت الرجل أوده -- من باب علم يعلم -- إذا أحببته « المستحبة » التي تستوجب بما اشتملت عليه من صفات و مادح « صفوه » صفو الشيء -- بفتح الصاد و سكون الفاء -- خالصه ولبابه . « أرج » مضارع « رجا الشيء يرجو رجاء ورجاوة » إذا أمله وطعم فيه « نوالا » أي عطاء ، ومثله النائل .

المعنى : أنت -- دون سائر الناس -- التي تستوجبين خالص محبت و لباب مودتي ، بما أودعك الله تعالى من محسنات ، وبما شففت قلبي بك ، وإن لأنصحك هذه المحبة الخالصة وإن أكن على يقين من أنك لا تمنين على بما يكفي ذلك كله ؛ فلا مطعم لي في شيء مما يطعم فيه المحبون .

الإعراب ؛ « الود » مبتدأ أول مرفوع بالضمة الظاهرة « أنت » ضمير متصل =

الرابعة : أن يكون المضاف مُثْنِي ، كقوله :

* إِنْ يَغْنِيَ عَنِ الْمُسْتَوْطِنَادَنِ - ٣٢٢ *

يبتدأ ثانٌ مبني على السكون إن اعتبرت التاء ليست جزءاً من الضمير على ما هو الراجح ، فإن اعتبرت التاء جزءاً فهو مبني على الكسر في محل رفع « المستحقة » خبر المبتدأ الثاني مرفوع بالضمة الظاهرة وهو مضارف وصفو من « صفوه » مضارف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وهو مضارف وضمير الفائب العائد إلى الود مضارف إليه مبني على الكسر في محل جر ، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول « مَنِي » جار و مجرور يتعلق بقوله المستحقة « وإن » الواو حرف عطف ، والمقطوف عليه مذدوف ، إن : حرف شرط جازم مبني على السكون لا محل له من الإعراب « لَمْ » حرف نفي وجذم وقلب « أرج » فعل مضارع فعل الشرط مجرزوم بـ لم وعلامة جزمه حذف الواو والضمة قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا « مَنِكَ » جار و مجرور متعلق بقوله أرجو « نوالاً » مفعول به لأرجو ، وهذه الجملة معطوفة على جملة أخرى مذدوفة هي أولى بالحكم الذي هو استحقاقها للود من هذه الجملة المذكورة ، وتقدير الكلام : إن رجوت منك نوالاً وإن لم أرج منك نوالاً ، وجواب الشرط مذدوف يدل عليه ساق الكلام .

الشاهد فيه : قوله « المستحقة صفوه » حيث أضاف الاسم للقرن بأـل ، وهو قوله المستحقة ؟ لكونه وصفاً مع كون المضاف إليه مضارفاً إلى ضمير يعود إلى ما فيه أـل وهو الـود .

٣٢٢ - وهذا الشاهد من الشواهد التي لم تتفق على نسبتها إلى قائل معين ، والذى ذكره المؤلف هو صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

* فَإِنِّي لَسْتُ يَوْمًا عَنْهُمَا بِعَنْيِ *

اللغة : « يغناها عن » أراد يستغنيا ولا تكون بهما حاجة إلى معونق « للستوطنـاـ عـدـنـ » اللـذـانـ اـخـذـاـ عـدـنـاـ وـطـنـاـ وـمـوـضـعـ إـقـامـةـ ، وـعـدـنـ - بـفتحـ العـيـنـ وـالـدـالـ جـيـعاـ - بـلدـ بـالـيـنـ ، وـذـكـرـ فـيـ مـحـيـطـ الـفـيـروـزـ بـأـبـادـيـ أـنـهـ جـزـيـرـةـ بـالـيـنـ « بـغـنـيـ » الـغـنـيـ : الـمـسـنـفـ ، وـهـوـ الـوـصـفـ مـنـ غـنـيـ يـغـنـيـ - بـوزـنـ رـضـىـ يـرضـىـ .

المعنى : إن يكن هـذـانـ الشـخـصـانـ الـلـذـانـ اـخـذـاـ عـدـنـاـ مـوـطنـ إـقـامـةـ قد استغناها عنـ ، وـلـمـ تـعـدـ بـهـماـ حاجـةـ إـلـىـ معـونـقـ ؟ فـإـنـيـ دـائـمـ الحاجـةـ إـلـيـهـماـ وـلـسـتـ مـسـتـغـنـيـاـ عـنـهـماـ قـاطـ .

الخامسة : أن يكون **جُمِعًا** **أَتَيْعَ سَبِيلَ** المثنى ، وهو جمع المذكر السالم ، فإنه يُعرَب بمحرفين ويُسلِّم فيه بناء الواحد و**يُخْتَمُ** بنون زائدة تُحذف للإضافة ، كأن المثنى كذلك ، كقوله :

* لَيْسَ الْأَخِلَاءِ بِالْمُضْنَفِ مَسَامِعِهِمْ *

= الإعراب . «إن» حرف شرط جازم يجزم فعلين مبني على السكون لا محل له من الإعراب **«يُغَيْبَا»** فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بـ«إن» وعلامة جزمه حذف التون ، وألف الاثنين فاعله مبني على السكون في محل رفع **«عَنِ»** جار وعجرور متعلق بقوله **يُغَيْبَا** **«لِلْمُسْتَوْطِنَةِ»** بدل من ألف الاثنين - **تَخْرِيجًا** على اللغة الفصحي - مرفوع بالآلف نيابة عن الصمة لأنه مبني ، وهو مضaf و **«عَدْنَ»** مضاف إليه عجرور بالكسرة الظاهرة **«فَإِنَّتِي»** القاء حرف واقع في جواب الشرط مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، إن : حرف توكيديونصب ينصب الاسم ويرفع الخبر مبني على الفتح لا محل له من الإعراب والتون الثالث تحرف يلحق الأفعال والحرروف عند اتصالها بـ«باء» للتكلم لوقاية أواخرها من الكسر ، وباء التكلم اسم إن مبني على السكون في محل نصب **«لَسْتَ»** ليس : فعل ماضي ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر ، وتاء للتكلم اسمه مبني على الفتح في محل رفع **«يَوْمًا»** ظرف زمان متعلق بقوله **غَنِيَ الْأَنِي** منصوب بالفتحة الظاهرة **«عَنْهُمَا»** جار وعجرور متعلق بـ«يُغَيْبَا» **«يُغَيْبَا»** الباء حرف جر زائد ، **غَنِيَ** : خبر ليس ، وجملة ليس واسمه وخبره في محل رفع خبر **إن** ، وجملة **إن** واسمه وخبرها في محل جزم جواب الشرط .

الشاهد فيه : قوله **«الْمُسْتَوْطِنَةِ عَدْنَ»** حيث أضاف الاسم للقرن بأكمل إلى اسم ليس مقترباً بها وهو **عدن** ؟ وساغ ذلك لكون المضاف وصفاً دالاً على مثني : وفي قوله **«يُغَيْبَا الْمُسْتَوْطِنَةِ عَدْنَ»** شاهد آخر ، وذلك حيث ألحق الفعل علامه الثنائية مع كونه رافعاً لاسم ظاهر مبني ، وذلك على لغة **أَكْلُونِي** البراغيث - وقد سبق ذكره أثناء شرحنا في باب الفاعل .

٣٢٣ - لم أقف لهذا الشاهد أيضاً على نسبة إلى قائل معين ، والذى ذكره المؤلف صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

* إِلَى الْوُشَاءِ وَلَوْ كَانُوا ذَوِي رَحْمٍ *

(٧ - أوضح المسالك)

= اللغة : « الأخلاء » جمع خليل ، وهو الصديق ، وفي القرآن الكريم (الأخلاء) يومنه بعضهم لبعض عدو) « بالمعنى » المعنى : جمع مصنوع ، وهو اسم الفاعل من « أصنف فلان إلى حديث فلان » إذا أمال أذنه إليه وأنصت له ولم ينحرف عنه « مسامعهم » السادس : جمع سمع ، وأصله مكان السمع ، وأراد الآذان « الوشاة » جمع واش ، وهو الذي يسعى بين الحسين لإفساد قلوبهم .

المعنى : يقول : ليس الأصدقاء الباقون على ودادهم بالقوم الذين يصنفون إلى كلام الوشاة الساعين بالإفساد بينهم ، ولو كان هؤلاء الوشاة من دوى رحهم ، ودخل الثقة من نقوسهم .

الإعراب : « ليس » فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر ، مبني على الفتح لا محل له من الإعراب « الأخلاء » اسم ليس مرفوع بالضمة الظاهرة « بالمعنى » الباء حرفاً زائداً مبني على السكون لا محل له من الإعراب ، المعنى : خبر ليس ، وهو مضارف ومسامع من « مسامعهم » مضارف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، ومسامع مضارف وضمير الغائب العائد إلى الأخلاء مضارف إليه مبني على السكون في محل جر « إلى الوشاة » جار ومحروم متعلق بقوله المعنى السابق « ولو » الواو حرفاً عطف ، والمطرد عليه مخدوف ، مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، لو : حرفاً شرط غير جازم مبني على السكون لا محل له من الإعراب « كانوا » كان : فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر مبني على فتح مقدر على آخره لا محل له من الإعراب ، وواو الجماعة العائد إلى الوشاة اسم كان مبني على السكون في محل رفع « دوى » خبر كان منصوب بالياء نيابة عن الفتحة لأنه جمع مذكر سالم ، وهو مضارف و « رحم » مضارف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وجملة كان واسمه وخبره معطوفة بالواو على مخدوف هو أولى بالحكم - الذي هو انتفاء الحال عن يصفى مسامعه إلى الوشاة من الأخلاء - من المذكور ، وتقدير الكلام : إن لم يكن الوشاة ذوى رحم وإن كانوا - إلخ .

الشاهد فيه : قوله « المعنى مسامعهم » حيث أصناف الاسم المقترب بأجل إلى اسم ليس مقتربناً بها ، وهو مسامعهم ؛ لكون الضارف جمع مذكر سالم .

وَجُوزَ الفَرَاءِ إِضَافَةَ الْوَصْفِ الْمُحْلِي بِأَنَّ إِلَى الْمَعْرُوفِ كُلُّهَا^(١)، كَـ «الضَّارِبُ زَيْدٌ» وَ «الضَّارِبُ هَذَا» بِخَلَافِ «الضَّارِبُ رَجُلٌ» وَقَالَ الْمِبْرُدُ وَالرَّمَانِي فِي «الضَّارِبِكَ» وَ «ضَارِبِكَ»^(٢): مَوْضِعُ الضَّمِيرِ خَفْضٌ، وَقَالَ الْأَخْفَشُ:

(١) سَوَاءً كَانَ الْمَضَافُ إِلَيْهِ عَلَيْهِ نَحْوُ «الضَّارِبُ زَيْدٌ» أَمْ كَانَ اسْمُ إِشَارَةٍ نَحْوُ «الضَّارِبُ هَذَا» أَمْ كَانَ اسْمًا مُوصَلًا نَحْوُ «الضَّارِبُ الَّذِي كَانَ عِنْدَنَا أَنْسٌ» أَمْ كَانَ ضَمِيرًا نَحْوُ «الضَّارِبِكَ» أَمْ كَانَ مَضَافًا إِلَى مَعْرُوفٍ نَحْوُ «الضَّارِبُ غَلامَكَ» وَحْجَةُ الْفَرَاءِ فِي تَبْحِيزِهِ هَذِهِ الصُّورُ كُلُّهَا أَنَّ قَاسِهَا عَلَى إِضَافَةِ الْاسْمِ الْمُحْلِي بِأَنَّ إِلَى اسْمٍ مُقْتَنِبٍ بِهَا، زَعَمَ أَنَّهُ لَا فَرْقٌ بَيْنَ نَوْعِ الْمَعْرُوفِ وَنَوْعِ آخَرِهِمْ.

وَالْجَمْهُورُ يَقْتَصِرُونَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ عَلَى مَا وَرَدَ عَنِ الْعَرَبِ، لِأَنَّ الْأَصْلَ أَنَّهُ لَا يَعْبُزُ بِوْجَهِ عَامٍ بِضَافِ الْاسْمِ الْمَعْرُوفِ، لِأَنَّ أَمْ أَغْرَاضِ الإِضَافَةِ تَعْرِيفُ الْمَضَافِ بِالْمَضَافِ إِلَيْهِ، فَإِذَا كَانَ الْمَضَافُ فِي نَفْسِهِ مَعْرُوفٌ لَمْ تَكُنْ بِهِ حَاجَةٌ إِلَى التَّعْرِيفِ، وَكَانَ أَحْرَيُهُ بِعَقْضِي هَذَا الْأَصْلِ أَلَا نَحْيِي إِضَافَةَ الْاسْمِ الْمُحْلِي بِأَنَّ لَا إِلَى مُثْلِهِ وَلَا إِلَى غَيْرِ ذَلِكِ مِنَ الْمَعْرُوفِ، لَكِنَّ وَرَدَ الْسَّمَاعُ عَنْ أَهْلِ هَذَا الْلِّسَانِ بِإِضَافَتِهِ إِلَى الْمُحْلِي بِأَنَّ، خَرُوجَاهُنَّ أَصْلٌ لِـ«الْقِيَاسِ الَّذِي أَشْرَنَا إِلَيْهِ»، وَإِذَا كَانَتْ هَذِهِ الإِضَافَةُ خَارِجَةً عَنْ أَصْلِ الْقِيَاسِ، فَإِنَّهُ لَا يَعْبُزُ أَنْ يَقْاسِ غَيْرُهَا عَلَيْهَا لِقَاعِدَةِ الْعِلْمِ الْعَالِيَّةِ «مَا خَرَجَ عَنِ الْقِيَاسِ فَقِيرٌ عَلَيْهِ لَا يَنْقَاسُ» فَاقْتِيمُ ذَلِكَ

وَمَا هُوَ جَدِيرٌ بِالذِّكْرِ هُنْهَا أَنْ نَحْوُ «الضَّارِبِكَ» قَدْ وَرَدَ عَنِ الْعَرَبِ فَاخْتَلَفَ النَّحَاةُ فِي تَخْرِيجِهِ، شَفَرْجَهُ الْجَمْهُورُ عَلَى أَنَّ الْكَافَ الَّتِي هِي ضَمِيرُ الْمَخَاطِبِ فِي حَمْلِ نَصْبِ مَفْعُولِهِ، وَجُوزَ الْفَرَاءِ ذَلِكَ كَمَا جُوزَ أَنْ تَكُونَ فِي حَمْلِ جَرٍ بِإِضَافَةِ الْوَصْفِ إِلَيْهَا، وَالثَّانِي تَخْرِيجٌ عَلَى وَجْهِ ضَعْفٍ فِي أَمْكَنَتِ تَخْرِيجِهِ عَلَى وَجْهِ قُوَّتِهِ.

(٢) تَلْخِيصُ مَا فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ مِنْ مَذاهِبِ النَّحَاةِ وَتَعْلِيلُهَا نَذْكُرُهُ كَمَا يَلِي :

أَعْلَمُ أَوْلًا أَنَّ الْمَضَافَ هَذَا وَصْفٌ إِما مُفْرَدٌ عَلَى بِأَنَّ نَحْوُ «الضَّارِبِكَ» وَإِما مُفْرَدٌ بِعِرْدٍ مِنْ أَلَّا نَحْوُ «ضَارِبِكَ» وَإِما مَنْتَ نَحْوُ «الضَّارِبِكَ» وَإِما مَجْمُوعٌ جَمْعٌ مَذْكُورٌ سَالِمًا نَحْوُ «الضَّارِبِكَ» وَالثَّرِينُ أَنَّ الْمَضَافَ إِلَيْهِ ضَمِيرٌ فِي كُلِّ هَذِهِ الصُّورِ .

ثُمَّ أَعْلَمُ أَنَّ النَّحَاةَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ ثَلَاثَةٌ أَقْوَالٌ ذَكَرُهَا الْمُؤْلِفُ وَنَوْصَحُهَا مَلِكُ فَقْوَلُ :

= القول الأول - وهو قول للبرد والماء والرمان - حاصله أن الضمير في موضع خفض بإضافة الوصف إليه ، سواء أكان الوصف مفروناً بألف نحو « زيد ضاربك » أم كان الوصف مجرداً من ألف نحو « ضارب زيد » وحيثما في ذلك أن الضمير نائب مناب الاسم الظاهر ، ونحن لو قلنا « ضارب زيد » بغير تنوين الوصف كان الاسم الظاهر الذي بعده مخوضاً بإضافة الوصف ، وكذلك لو قلنا « الضارب الرجل » وإذا كان الاسم الظاهر مخوضاً بإضافة الوصف إليه يكون الضمير كذلك مخوضاً بإضافة الوصف إليه لأنّه قائم في مقام الظاهر ، ونظير ذلك ما إذا كان الوصف مني أو جموعاً ، وسنعود إلى بيانه بعد ذكر أقوال النعجة في هذه المسألة .

والقول الثاني - وهو قول الأخشن وهشام - وحاصله أن موضع الضمير نسب على المفعولة ، وحيثما في ذلك أن قلنا « ضاربك » و « الضارب » في ذاته يحمل أمرين ، أحدهما النصب على المفعولة ، والثاني الخفض بإضافة ، والمفعولة أمر عقوق ، والإضافة غير حقيقة ، واعتبار الأمر العقوق أولى من اعتبار الأمر غير العقوق ، فكان اعتبارنا الضمير في موضع نصب أولى .

والقول الثالث - وهو قوله سيبويه - حاصله أنه يعتبر الضمير كالأسم الظاهر ، فإذا قلت « ضاربك » بفتح الوصف مجرداً من ألف كان الضمير في محل جر بإضافة لأنك لو قلت « ضارب زيد » لكان زيد مجروراً بإضافة ، إذ كان حذف التنوين من الوصف دليلاً على أنه مضاد لما يليه مadam الكلام حالياً مما يمنع من الإضافة ، وإذا قلت « الضارب » كان الضمير في موضع نصب على المفعولة ، لأنك لو قلت « الضارب زيداً » كان الأسم الظاهر واجب النصب على المفعولة عنده ، ولم يجز في الأسم الظاهر الجر بإضافة لأن المضاف حيئته على ألف والمضاف إليه مجرداً منها ، ولا يجوز أن يضاف المعنى بألف إلى المجرد منها ، فلما كان المانع من الإضافة في هذه الصورة قائماً وجب النصب على المفعولة ، وإذا قلت « الضارب » أو « الضاربوك » بفتح الوصف مني أو جموعاً جاز الوجهان : كون الضمير في محل جر بإضافة ، وكونه في محل نصب على المفعولة ، لأنك لو قلت « الضارب زيد » جاز في الأسم الظاهر الوجهان ، لأن الوصف المنفي أو المجموع تجوز إضافته إلى كل أنواع المعرفة ، فهذا يميز أن يكون الوصف =

نصب ، وقال سيبويه : الضمير كاظاهر ؟ فهو منصوب في « الضاربك » مخوض في « ضاربك » ويجوز في « الضارِبَكَ » و « الضارِبُوكَ » الوجهان .

مسألة^(١) : قد يكتسب المضاف المذكور من المضاف إليه المؤنث تأنيثه ،

== مضافاً والضمير مضافاً إليه ، ويكون حذف نون المثنى أو المجمع بسبب الإضافة ، ويجوز مع ذلك – أن يكون حذف التنوين للتخفيف فتنصب الاسم الظاهر ، فكذلك الضمير .

وقد علمت فيما قررناه لك عند بيان مذهب البرد ومن معه أنهم يرون الضمير في نحو « الضاربك » وفي نحو « الضاربوك » في محل جر بالإضافة ، ولا يجوز اعتباره في محل نصب ، لأن ذلك يقتضي أن يكون حذف النون للتخفيف لا للإضافة ، والأصل في حذف النون أن يكون سببه الإضافة ، واعتبار حذفه للتخفيف بسبب طول صلة الليس في الكلام ضرورة تدعوه إليه ، فليكون ذلك خلاف الأصل والامتعى ، يلجئنا إليه لم يجعله في مكان الاعتبار .

(١) بحمل ما ذكره المؤلف رحمة الله تعالى في هذا الباب من الأمور التي يكتسبها المضاف من المضاف إليه ستة أمور ، ذكر منها في الفصل السابق أربعة : وهي التعريف كافي نحو « غلام الأمير » مما يكون المضاف إليه معرفة ، والتخصيص كافي نحو « غلام رجل » مما يكون المضاف إليه نكرة ، والتخفيف كافي نحو « ضارب على » و « ضارباً زيد » مما يكون المضاف اسم فاعل ، والمضاف إليه معموله ، ورفع القبيح كافي نحو « زيد الحسن الوجه » مما يكون المضاف صفة مشبهة ، وذكر منها في هذا الفصل أربعين : وما التذكير كافي نحو * إثارة العقل مكسوف ... * والتأنيث كافي نحو « قطعت بعض أصابعه » .

وبقى عليه أربعة أمور لم يذكرها لا هناك ولا هنا : أحدها : الظرفية – وذلك فيما إذا كان المضاف إليه ظرفًا – نحو قوله تعالى : (تؤثى كلها كل حين بإذن ربها) وكقول الراجز :

* أنا أبو المنهك بعض الأخيان *

وبالمكس ، وشرط ذلك في الصورتين صلاحية المضاف للاستثناء عنه بالضاف إليه .

ثانية : للصدرية - وذلك فيما إذا كان للضاف إليه مصدرا - كقوله جل ذكره : (وسيعلم الذين ظلموا أى منقلب ينقلبون) ، وكقول الشاعر :

سَقَمْ لَنِي أَىْ دَيْنِ تَدَائِبَتْ وَأَىْ غَرِيمٍ لِتَقَاضِي غَرِيمَهَا
وكقول عجنون بن عامر :

وَقَدْ يَجْمَعُ اللَّهُ الشَّتَّيْتَيْنِ بَعْدَ مَا يَظْفَنَانِ كُلَّ الظَّنِّ أَنْ لَا تَلَاقِيَا
ثالثا : وجوب التصدير - وذلك فيما إذا كان للضاف إليه من الأسماء التي تستوجب التصدير ، كأسماء الاستفهام - نحو « غلام من عندك ؟ » و « صبيحة أى يوم سفرك ؟ » و « غلام أيمهم أكرمت ؟ » و « من صاحب أيمهم أنت أكرم » .

رابعا : البناء ، وذلك في مواضع :
أحدها : إذا كان للضاف مهماً كغير ومثل وبين ودون ، وكان المضاف إليه مبنيا ،
وذلك نحو قوله تعالى : (لقد قطعوا بينكم) في قراءة من فتح بين ، وهي فاعل قطع ،
بدليل قراءة الرفع ، وكقول الفرزدق في بعض التخرجات التي مر ذكرها :

* إِذْ هُمْ قُرِينُنَّ وَإِذْ مَا مِثْلُهُمْ بَشَرُ *

فتح مثل على أنه خبر مقدم وبشر مبتدأ مؤخر ؛ لأن « ما » المجازية لا يتقدم
خبرها على اسمها ، وكذا قوله تعالى : (أن يصييكم مثل ما أصاب) فيمن فتح مثل .
الوضع الثاني : أن يكون للضاف زماناً مهماً والضاف إليه لفظ « إذ » نحو قوله
تعالى : (من عذاب يومئذ) (من خزي يومئذ) بفتح يوم فيما .

الوضع الثالث : أن يكون المضاف زماناً مهماً والضاف إليه فعل مبني ، سواء
كان بناؤه أصلياً كالماضى في نحو قوله التابعة .

عَلَى حِينَ عَاتَبْتُ الشَّيْبَ عَلَى الصَّبَأِ فَقُلْتُ: أَمَّا تَصْحُّ وَالشَّيْبُ وَازِعٌ؟

أم كان بناؤه عارضاً كالضارع المترن بنون النسوة في نحو قوله :

لِأَجْتَدِيْنَ مِنْهُنَّ قَلِيلٌ تَحَلَّمَا عَلَى حِينَ يَسْتَصْبِيْنَ كُلَّ حَلِيمٍ
وسيأتي ذكر هذين الوضعين في آخر هذا الباب .

قتم عشرة أمور يكتسبها المضاف من المضاف إليه .

فِنَ الْأُولِ (١) قَوْلُهُمْ : « قُطِّعَتْ بَعْضُ أَصَابِعِهِ » ، وَقِرَاءَةُ بَعْضِهِمْ :
 (تَلْقَطَهُ بَعْضُ السَّيَارَةِ) (٢) ، وَقَوْلُهُ :
 * طُولُ الْلَّيَالِي أَسْرَعَتْ فِي نَفْسِي * ٣٢٤

(١) يكتسب المضاف المذكور من المضاف إليه المؤنث التأنيث في ثلاث صور :
 الصورة الأولى : أن يكون المضاف بعض المضاف إليه ، ومن أمثلته قوله « قطعت
 بعض أصابعه » وقراءة الحسن البصري (تلقطه بعض السيارة) وقد ذكر المؤلف
 هذين المثالين ، وقولهم « جدعت أتف هند » وقول الشاعر ، وينسب للمجنون :
 وَمَا حُبُّ الدِّيَارِ شَغَفَنَ قَلْبِي وَلَكِنْ حُبُّ مَنْ سَكَنَ الدِّيَارَا
 وقول الآخر : وهو الأعشى ميمون :

وَتَشْرَقُ بِالْقَوْلِ الَّذِي قَدْ أَذْعَنَهُ كَمَا شَرِقَتْ صَدْرُ الْقَمَاءِ مِنَ الدَّمِ
 ومن هذه الأمثلة تفهم أن المراد يكون المضاف بعض المضاف إليه أن يكون بعضه
 في المعنى ، وليس المراد أن يكون لفظ بعض خاصة .

الصورة الثانية : أن يكون المضاف كلام للمضاف إليه ، نحو قوله تعالى (يوم تحد كل
 نفس) وقوله سبحانه (ووفيت كل نفس) ونحو قول عنترة :

جَادَتْ عَلَيْهِ كُلُّ عَيْنٍ نَرَقَ فَتَرَكْنَ كُلَّ حَدِيقَةَ كَالَّذِي
 والصورة الثالثة : أن يكون المضاف وصفا في المعنى للمضاف إليه ، ومن ذلك إضافة
 المصدر ، كإضافة طول إلى الليلي في الشاهد رقم ٣٢٤ وكما في قول ذي الرمة :
 مَشَيْنَ كَمَا اهْتَزَتْ رِمَاحُ تَسْقَمَتْ أَعْالَيْهَا مَرَّ الرِّيَاحِ النَّوَاسِيمِ
 (٢) من الآية ١٠ من سورة يوسف .

٣٢٤ - هذا الشاهد من كلام الأغلب العجل ، وهذا الذي ذكره المؤلف بيت
 من الرجز المشطور ، ورد في كلة له يتحسر فيها على ذهاب منته وضعف قوله بسبب
 الكبر والشيخوخة ، وهي قوله :

أَصْبَحَتْ لَا يَحْمُلُ بَعْضِي بَعْضِي
 طُولُ الْلَّيَالِي أَسْرَعَتْ فِي نَفْسِي طَوَيْنَ طُولِي وَطَوَيْنَ عَرَضِي =

= اللغة : « لا يحمل بعضى بعضى » أراد أنه ضيق لا قوة عنده ، وأن قد미ه لاستطيعان حمل سائر جسده « منفها » ضعيفاً « النفع » بكسر النون وسكون القاف - الشيء المقصود مثل الحمل بمعنى المحمول ، يريد أنه يسير متخلخل الأعضاء غير متأaskell « أسرعت في نفعي » النفع هنا : مصدر قوله « نفعت البناء والحمل والعهد ونحوها » من باب نصر - ومعنى الهدم في البناء ضد الإبرام في الحبل والعهد ، وكفى بإسراعالي في ذلك عن أنه تهدم قبل أن يأتي عليه السن العتاد فيه ذلك ، ويروى « منالي » وهو مرورها ليلة بعد ليلة ، ويروى « أرىالي أسرعت » ومن عادة العرب أن ينسبوا الحوادث إلىالي والي الأيام وإلى الدهر ، قال أبو النجم :

مَيْزَ عَنْهُ فَنِزَعَ عَنْ قُبْزَعِ جَذْبُ الْيَالِيْ أَبْطَىْ أَوْ أَمْرِ عَيْ

وقال الآخر :

يَا دَارُ مَا قَتَلْتَ بِكِ الْأَيَامُ ضَامِنْتِكِ، وَالْأَيَامُ لَيْسَ تُضَامِنُ

وقال أبو صخر المذلي :

عَجَبْتُ لِسَعْيِ الدَّهْرِ بَيْنِي وَبَيْنَهَا فَلَمَّا انْفَقَنِي مَا يَنْفَنَّا سَكَنَ الدَّهْرُ

الإعراب : « طول » مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف و «اليالي » مضاف إليه ، مجرور بكسرة مقدرة على الياء منع من ظهورها التقل « أسرعت » أسرع : فعل ماض مبني على الفتح لاعمل له من الإعراب ، والباء حرف دال على تأنيث المسند إليه ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود إلى طولالي ، وستعرف وجهه في بيان الاستشهاد ، وجملة أسرعت مع فاعله المستتر فيه في محل رفع خبر للبتدا « في » حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب « نفعي » نفع : مجرور بفي وعلامة جره كسرة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسب لباء المتكلّم ، والجار والمجرور متعلق بأسرع . ونفع مضاف وباء المتكلّم مضاف إليه مبني على السكون في محل جر .

الشاهد فيه : قوله « طولالي أسرعت » حيث أعاد الضمير مؤثراً في قوله :

« أَسْرَعْتَ » عَلَى مَذْكُورٍ وَهُوَ قَوْلُهُ : « طَوْلٌ » وَالَّذِي جُوزَ ذَلِكَ كُونَ الْمَرْجِعِ مَضَافًا =

ومن الثاني قوله :

٢٤٥ - * إِنَارَةُ الْقَلْبِ مَكْسُوفٌ بِطَوعِ هَوَى *

= إلى مؤنث ، والمضاف مع المضاف إليه كالثنىء الواحد ، فـ كـ لأن المضاف مؤنث ،
ولا يقال إن الضمير عائد إلى المضاف إليه وحده ؛ فإن ذلك خلاف الأصل .
ومثل هذا البيت قول الشاعر :

إِذَا بَعْضُ السَّـنـينَ تَعْرَفَنَا كَفَى الْأَيْتَامَ مَوْتَ أَبِي التَّيْمِ

وقول الآخر ، وهو ابن أحمر ، وأنشده في اللسان (ز ب ر) :

وَاهَتْ عَلَيْهِ كُلُّ مُعْصِفَةٍ هَيْنَاءَ لَيْسَ لِلْبَهْرَ زَبْرُ

وقول الفرزدق هام بن غالب يهجو الأخطل وقومه :

أَتَى الْفَوَاحِشِ عِنْدَهُمْ مَعْرُوفَةٌ وَلَدَيْهِمْ تَرَكُ الْجَمِيلِ جَمِيلٌ

٣٤٥ - لم أجد أحداً نسب هذا الشاهد إلى قائل معين ، ورأيت من يذكر أنه
محضون ، وأنه بعض الولدين ، وهذا الذي ذكره المؤلف هنا صدر بيت من
المبسط ، وعجزه قوله :

* وَعَقْلُ عَاصِي الْمَوَى يَزْدَادُ تَنْوِيرًا *

اللغة : « إِنارة » هو في الأصل مصدر قوله : « أَنارَ القمر ونحوه » إذا أضاء
« العقل » هو الغريزة التي بها يدرك الإنسان الأشياء « مكسوف » هو الوصف
من قوله : « كسفت الشمس » بالبناء للمجهول - إذا ذهب نورها وزال ضوؤها
باعتراض القمر بينها وبين الأرض « بطوع هوى » طوع - بفتح الطاء وسكون
الواو - أي الطاعة والانقياد ، والهوى - بفتح أوله مقصورة - شهوة النفس وميلها
إلى ما تحبه ، وأراد بسبب انطلاقه وراء شهوات نفسه للوبقة .

المعنى : يقول : إذا جرى الإنسان وراء شهوات نفسه ، وانطلق خلف أغراضه
ضعف عقله الذي به يدرك الأشياء ، وعطي على نوره الرباني الذي تفيضه عليه الطاعة
ومخالفة النفس .

الإعراب : « إِنارة » مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف و « (العقل) »
مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « مكسوف » خبر المبتدأ مرفوع بالضمة =

ويمحتمله (إِنَّ رَحْمَةَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ) ^(١) ، ولا يجوز « فَأَمَتْ »

= الظاهرة « بطوع » جار و مجرور متعلق بكسوف ، و طوع مضاف و « هو » مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على الألف المذوقة للتباين من النقاء الساكنين منع من ظهورها التعذر « وعقل » الواد حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، عقل : مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وعقل مضاف ، و « عاصى » مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على الياء منع من ظهورها التقل ، و عاصى مضاف و « الموى » مضاف إليه ، مجرور بكسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر « يزداد » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى عقل عاصى الموى ، والجملة من يزداد مع فاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو عقل عاصى « تنويرا » مفهول به ليزداد .

الشاهد فيه : قوله « إِنَّارَةَ الْقَلْ مَكْسُوفٌ » حيث أعاد الضمير مذكراً من قوله « مَكْسُوفٌ » على « إِنَّارَةٍ » وهو مؤنث ؛ والنبي سوع هذا - مع وجوب مطابقة الضمير لرجمه - كون المرجع مضافا إلى مذكر ، وهو قوله : « العقل » فاكتسب التذكير منه .

ومثل هذا البيت في ذلك قول الآخر :

رُؤْيَاً الْفِكْرِ مَا يَوْوُلُ لَهُ الْأَمْرُ مُعِينٌ عَلَى اجْتِنَابِ التَّوَانِي
فقد أخبر بقوله : « معين » عن قوله : « رؤية » الواقع مبتدأ ، وهذا
البند مؤنث ، لكنه لما أضيف إلى المذكر وهو قوله : « الفكر » اكتسب
التذكير منه .

(١) من الآية ٥٦ من سورة الأعراف .

اعلم أن للعلماء في تخریج هذه الآية السکریمة أقوالاً كثيرة أوصلها المؤلف إلى ستة عشر قولاق رسالة صنفها في هذه الآية خاصة ، وقد نقلتها السيوطي في كتاب الأشباء والنظائر النحوية ، ونحن نذكر لك أربعة تخریجات ، وتنسب كل تخریج إلى قائله ، ونبين ما يسلم منها لقايله وما لا يسلم لقايله :
الأول : أن تذكير قریب حاصل بسبب أن الرحمة مؤنث مجازي ، وهذا تخریج الجوهرى ، وهو فاسد ، لأن التأنيث الجازى يبيح تذكير الفعل المسند إلى المؤنث =

غَلَامٌ حِنْدِيٌّ» وَلَا «فَأَمَّا امْرَأَةُ زَيْدٍ» لِعدم صِلَاحِيَّةِ الْمُضَافِ فِيهَا لِالاستفْنَاءِ مُهْدِهِ بِالْمُضَافِ إِلَيْهِ.

مسألة : لا يضاف اسم "مراد فيه"^(١)، كـ "لَمِّيْث أَسَدٌ" ، ولا موصف إلى

البازى ، فاما الذى يستدلى ضميره فلا يجوز إلا تأثيره ، والوصف هنا مستند إلى صدر المرة .

التخرج الثاني : أن تذكر قریب بسبب للعنی ، وذلك أن للتعود من رحمة الله
غفرانه ، وهو مذکر ، وهذا تخرج الزجاج والأخشن .

والتجزيع الثالث : أن لفظ قریب مما يستوى فيه الذكر واللؤنث ، وهذا تجزيع ذكره الفراء .

التخرج الرابع: ما ذكره للزائف هنا من أن المضاف وهو الرحمة أكتسب من المضاف إليه وهو لفظ الله التذكير، لأن الاستعمال العربي قدجرى على استعمال لفظ الجملة كما يستعمل للذكر وإن كان مدلوله لا يجوز أن يوصف بمعنى من التذكير أو التأنيث.

(١) هنا بيان أحب أن أنهك إلهمـا:

الأول : أن أنهك إلى ما سبق ذكره من أن الترس من الإضافة هو تعريف للضاف إليه أو تخصيمه ، ومن المعلوم أن الشيء لا يُعرف بنفسه ولا يتخصص ، لأن في ادعاءه تعرف نفسه ، وفي دعوى تخصمه بنفسه تاقضاً ، لأن معنى طلب تعريفه أو تخصيمه أنه غير معرف ولا مخصوص ، وإلا ما طلبت له التعريف أو التخصيم ، ومن كونه يُعرف بنفسه أو يتخصص أنه معرف أو مخصوص ، وإلا لما كانت نفس معرفة ولا مخصوصة ، فلما كانت إضافة الشيء إلى نفسه توقع في التناقض امتنع البصريون من قبولها ، وأوجبوا فيها بثوم فيه من الإضافة أنه من إضافة الذي إلى نفسه التأويل في الضاف والضاف إليه حق بصر أحدهما غير الآخر .

وذهب الكوفيون إلى أنه يجوز أن يضاف الشيء إلى نفسه ، مقاً لاختلاف الفنطان ، وجعلوا اختلاف الفنطان بمثابة اختلاف للغتين ، فلم يحتاجوا إلى التأويل الذي ارتكبه البصريون .

واحتاج الكوفيون بورود ما منعه البصريون - من إضافة الاسم إلى اللقب، =

صفته ، كـ « رَجُلٌ فَاضِلٌ » ولا صفة إلى موصوفها ، كـ « فَاضِلٌ رَجُلٌ » فإن سُمِّيَ ما يُوَهِّمُ شيئاً من ذلك بِوَوْلٍ .

فمن الأول قوله : « جاءني سعيدٌ كُرْزٌ »^(١) ، وتأويله : أن يُرَادُ بالأول المسمى وبالثاني الاسم ، أي : جاءني مسماً لهذا الاسم^(٢) .

= وإضافة الصفة إلى الموصوف ، وإضافة الموصوف إلى الصفة . ومقتطف عن العرب في الكلام المنشور لم يكن بد من قبوله ، وسلكوا . مع هذا السباع . طريقة من القياس حاصله أن العرب قد جاء في كلامها عطف الشيء على صرافة ، كما في قول الشاعر :

وَقَدَّدَتِ الْأَدِيمَ لِرَاهِشَيْهِ وَأَلَقَ قَوْلَمَ كَذِبَاً وَمَيْتَا

والأصل في العطف أن يكون المعطوف غير المعطوف عليه ، فلما استساغوا في العطف أن يتراكوا الأصل ويعطفوا أحد الترادفين عن الآخر قسماً باب الإضافة على باب العطف ، إذ كان الشأن فيما من هذه الجهة واحداً .

الأمر الثاني : أن ابن مالك قد اختار في كتاب التسهيل مذهب السكونيين بفوز ما منه هنا من إضافة الشيء إلى ما أتحد به في المعنى ، وقسم الإضافة إلى ثلاثة أقسام : إضافة محضة ، وإضافة غير محضة وهي اللفظية ، وإضافة شبيهة بالمحضة ، وجعل من القسم الثالث الذي استحدثه وزاده على كلام القوم إضافة الصفة إلى الموصوف ، وإضافة الموصوف إلى الصفة ، وإضافة المسنح إلى الاسم .

(١) كُرْز - بضم القاف وسكون الراء ، وآخره زاي - هو هنا لقب ، وأصله يعني خرج الراعي الذي يحمل فيه متعاه ، وقيل : هو الجوالق الصغير ، وكُرْز الجمل : دحر وجرته .

(٢) أعلم أولاً أن مثل قوله : « سعيد كُرْز » بإضافة الاسم إلى اللقب على التأويل بأن المراد بالأول المسمى وبالثاني الاسم قوله : « جئت ذا صباح » و « ذهبت ذات عشية » أو « سرت ذات يوم » تزيد وقتاً صاحب اسم هو صباح ، ومدة صاحبة اسم هو عشية ، ومدة صاحبة اسم هو يوم .

وأعلم ثانياً أن تأويل الأول من الاسم واللقب بالمعنى وتأويل الثاني بالاسم إنما يكون فيما إذا نسبت إلى هذا المركب الإضافي مالا يليق أن ينسب إلى مجرد اللفظ =

ومن الثاني^(١) قولهم : « حَبَّةُ الْحَمَّقَاءُ » ، و « صَلَاتَةُ الْأُولَى » ، و « مَسْجِدُ الجَامِعِ » ، و تأويله : أن يُقدَّرَ موصوفٌ ، أى : حَبَّةُ الْبَقْلَةِ الْحَمَّقَاءُ ، و صَلَاتَةُ السَّاعَةِ الْأُولَى ، و مَسْجِدُ السَّكَانِ الْجَامِعِ .

كما لو قلت : « جاءَنْ سَعِيدَ كَرْزٍ » أو قلت : « يَا سَعِيدَ كَرْزٍ فَإِنَّ الْجَيْ » إنما يُسند إلى الذات لا إلى اللفظ ، فإن نسبت إلى هذا المركب ما يناسب عادةً إلى الألفاظ كأن تقول : « كَنْبَتْ سَعِيدَ كَرْزٍ » أو « نَطَقَتْ بِسَعِيدَ كَرْزٍ » وجب أن يكون تأويل الأول بالاسم والثاني بالمعنى ، عكس التأويل الأول ، ومنه تعلم أن التأويل الذي في كلام المؤلف ليس متيناً في كل كلام ، وأنه ذكر على سبيل التخييل .

ثم أعلم ثالثاً أن البصريين الذين منعوا إضافة الاسم إلى مرادفة وأوجبوا التأويل فيما سمع مما يوم ذلك ، هم الذين قالوا : إذا كان الاسم واللقب مفردين وجب إضافة الاسم إلى اللقب ، وقد تبعهم ابن مالك في ذلك كما تقدم ذكره في باب العلم ، وهو مشكل غایة في الإشكال ، ولهذا رده ابن هشام فقال : « ويرده النظر وقولهم هذا بمعنى عينان » (انظر الجزء الأول ص ١٣٢) .

(١) الثاني هو إضافة الموصوف إلى الصفة ، ألا ترى أن الأصل : حبة حمقاء ، وصلات أولى ، ومسجد جامع ، واللفظ الثاني من هذه الأمثلة صفة لفظ الأول كاتري ، فلما أضافوا الأول إلى الثاني – وما دالاًن على ذات واحدة – كانوا قد أضافوا اللفظ الدال على معنى إلى لفظ آخر يدل على نفس معنى اللفظ الأول ، وهذه هي إضافة المتراوفين .

وتأويل كل مثال من هذه المثل غير تأويل غيره منها ، لكن الضابط العام أن يقدر قبل اللفظ الثاني ، – وهو المضاف إليه – اسم عام يصلح لأن يكون موصوفاً بالضاف إليه ، فيكون تقدير المثال الأول : حبة البقلة الحمقاء ، بتقدير اسم من أسماء الأعيان عام يشمل الاسم الأول وغيره ، ويكون تقدير المثال الثاني : صلاتة الساعة الأولى ، بتقدير اسم زمان يصلح أن يكون وقتاً للاسم الأول وغيره ، ويكون تقدير المثال الثالث : مسجد المكان الجامع ، بتقدير اسم مكان يصلح أن يكون ميلاً للاسم الأول وغيره ، وقد أشار المؤلف إلى هذه التقديرات إشارة دقيقة ، وكلامنا هذا بيان وإيضاح له .

ومن الثالث^(١) قولهم : « جَرْدُ قَطِيفَةٍ » ، و « سَحْقُ عَامَةٍ » ، و تأويله : أن يُقدَّر موصوفاً أيضاً ، وإضافة الصفة إلى جنسها ، أى : شَيْءٌ جَرْدٌ من جنس القطيفة ، و شَيْءٌ سَحْقٌ من جنس العامنة .

فصل : الفالبُ على الأسماء أن تكون صالحةً للإضافة والإفراد ، كـ « غُلَامٌ » و « نَوْبٌ » .

و منها ما يمتنع إضافته كالمضمرات ، والإشارات ، وكغير أيّ من الموصولات وأسماء الشرط ، والاستفهام^(٢) .

(١) الثالث هو إضافة الصفة إلى الموصوف ، ومنها في القرآن الكريم قوله تعالى : (يعلم خاتمة الأعيين) فإن أصل الكلام : يعلم الأعين الخاتمة ، ونظيره قول شاعر الحامة :

إِنَّا نُحِبُّكُمْ يَا سَلَّمَ فَحَمِّلُنَا
وَإِنْ سَقَيْتُمْ كِرَامَ النَّاسِ فَأَسْقِنَا
وَإِنْ دَعَوْتُمْ إِلَى جُلُّ وَمَكْرُمَةٍ يَوْمًا سَرَّاهُ كِرَامُ الْقَوْمِ فَأَذْعِنَا
فَإِنْ أَصْلَ قُولَهُ فِي الْبَيْتِ الْأَوَّلِ : « كِرَامُ النَّاسِ » النَّاسُ الْكَرَامُ ، وأصل قوله في البيت الثاني : « سَرَّاهُ كِرَامُ الْقَوْمِ » سَرَّاهُ الْقَوْمُ الْكَرَامُ ، وقد علمنا في بيان النوع الثاني أن الصفة والموصوف بدل كل منها على الذات ، فتشكلون إضافة الصفة إلى الموصوف مثلاً إضافة الموصوف إلى الصفة ، كل واحدة منها إضافة أحد المرادفين إلى مرادفه ، وتأويل هذا النوع أن تقدر قبل الاسم الأول لفظاً عاماً يصلح أن يكون موصوفاً بالضاف ، وحينئذ تكون الإضافة على معنى من التي ليان الجنس ، فتقدير المثالين الذين ذكرهما المؤلف : شَيْءٌ جَرْدٌ من جنس القطيفة ، و شَيْءٌ سَحْقٌ من جنس العامنة ، ومن هنا نعلم أن المؤلف قد صرَّح في التأويل بالموصوف الذي أشرنا إليه ، وبمعرف الجبر الذي تصبح الإضافة على معناه .

(٢) إنما امتنعت إضافة هذه الأنواع من الأسماء لأنها أشدت الحرف ، ولماذا الشبه بينت ، وقد علمنا أن الحرف لا يضاف ، فأأخذ ما أشبه الحرف حكم الحرف ، وإنما جازت إضافة « أى » الموصولة والاستفهامية والشرطية لضعف شبه الحرف بسبب شدة انقسامها إلى مفرد يبين المراد منها ، وتضاف هي إلى .

ومنها ما هو واجب الإضافة إلى المفرد ، وهو نوعان : ما يجوز قطعه عن الإضافة في النطق ، نحو « كل » و « بنفس » و « أى » ، قال الله تعالى : « وَكُلْ فِي فَلَكِ إِسْبَحُونَ^(١) و (فَصَلَنَا بِمَقْصِمْهُ كُلَّ بَعْضٍ)^(٢) و (أَيَا مَا تَذَعُوا)^(٣) ، وما يلزم الإضافة لفظاً ، وهو ثلاثة أنواع : ما يضاف للظاهر

(١) من الآية ٤٠ من سورة يس .

(٢) من الآية ٢٥٣ من سورة البقرة .

واعلم أن كلاماً وبهذا يجب إضافتها لفظاً إذا وقعتا أو توكيداً ، فمثال التوكيد « جاء القوم كالم » ومثال النت « زيد الرجل كل الرجل » ؛ بغير قطعهما في النطق عن الإضافة خاص بغير هذين الموضعين .

واعلم أن للنحو في هذين اللفظتين عند قطعهما عن الإضافة لفظاً اختلافاً ، هل هما معرفتان بالنظر إلى المضاف إليه المقدر ، أم هما نكرتان بالنظر إلى حالتهما الراهنة ! وقد ذهب سيبويه وجهمور البصريين إلى أنهما معرفتان بالإضافة المنوية ، وذهب أبو طل الفارسي إلى أنهما نكرتان نظراً إلى حالتهما الراهنة ، لأن نية الإضافة لا تكون سبباً في التعريف ، الا ترى أن لفظ « نصف » و « ربع » وما أشبههما قد يقطعن عن الإضافة فيقال « خذ ديناراً ونصفاً وربعاً » مثلاً ، وما حينثذ نكرتان بالإجماع ، وهو كلام غير مستقيم من وجهين : الأول : أن العرب قدقطع اللفظ عن الإضافة وهي تزيد المضاف إليه إذا كان لفظ المضاف مما لا يتضمن معناه إلا بالمضاف إليه ، وقدقطع اللفظ عن الإضافة وهي لأزيد المضاف إليه إذا كان المضاف مما يتضمن معناه من غير ذكر المضاف إليه ، ومن النوع الأول لفظ كل ولفظ بعض فإنهما لا يحذفون ما يضافان إليه إلا وهم يريدونه ، ومن النوع الثاني لفظ نصف وربع فإنهما حين يحذفون المضاف إليه منها لا يلقون إليه بالاً ، فمن أجل هذا كان لفظ كل وبعض معرفة سواء أنطبقوا بالمضاف إليه معهما أم لم ينطبقوا والوجه الثاني أنهم قد جاءوا بالحال من لفظ كل ولفظ بعض مع قطعهما عن الإضافة لفطا قالوا : صرت بكل قائم ، وأعرضت عن بعض جالساً ، والأصل في صاحب الحال أن يكون معرفة ، فمن أجل هذا قلنا : إن لفظ كل وبعض معرفة ، سواء أذكر المضاف إليه معهما أم لم يذكر .

(٣) من الآية ١١٠ من سورة الإسراء .

والمضمر ، نحو « كلاماً » و « كُلْتَنَا » و « عِنْدَنَا » و « لَدَنَا » و « قُصَارَنَا » و « سِوَىنَا » ، وما يختص بالظاهر ، كـ « أَنْوَى » و « أَوْلَاتِنَا » و « ذِيَنَا » و « ذَاتِنَا » ، قال الله تعالى : (نَحْنُ أُولُو الْقُوَّةِ)^(١) (وَأُولَاتُ الْأَتْهَالِ)^(٢) (وَذَا النُّونِ)^(٣) و (ذَاتَ الْبَهْجَةِ)^(٤) ، وما يختص بالمضمر ، وهو نوعان : ما يضاف لكل مضمر ، وهو « وَحْدَنَا » نحو : (إِذَا دُعَى اللَّهُ وَحْدَهُ)^(٥) ، وقوله :

* وَكُنْتَ إِذْ كُنْتَ إِلَهِي وَحْدَكَ *

(١) من الآية ٣٨ من سورة النمل .

(٢) من الآية ٤ من سورة الطلاق .

(٣) من الآية ٨٧ من سورة الأنبياء .

(٤) من الآية ٦٠ من سورة النمل .

(٥) من الآية ١٢ من سورة غافر .

٣٢٦ — هذا الشاهد من قول عبد الله بن عبد الأعلى القرشي ، وما ذكره المؤلف يبيت من الرجز المشطور ، وبعده قوله :

* لَمْ يَكُنْ شَيْءٌ يَا إِلَهِي قَبْلَكَ *

اللغة : « لم يك شئ » قال العلامة يس : ذكر المصنف - يريد ابن هشام - في بحث لما من المغنى أن ابن مالك مثل بهذا البيت للنبي المقطع ، قال : وتبعد ابنه فيها كتبه على التسهيل ، وهو وهم ، انتهى ، ونقل عنه أنه قال : إنما يكون هذا البيت من النبي المقطع لو كان الراجز قد قال * لم يك شئ يَا إِلَهِي معكَا * وعنده أيضاً : وفيه نظر ؛ إذ يتعدز أن يكون تقديره لم يك شئ قبلك ثم كان قبلك ، واعتراض بأن هذا لا يلزم ؛ إذ لا تأخذ حدوث ذاك الشيء مقيداً بالقبلية ، بل تأخذه مطلقاً عنها : أى لم يك شئ يَا إِلَهِي قبلك ثم كان ، وعن السراج البلقني أن الصواب ما قاله ابن مالك ؛ لأن القبلية محالة في حقه سبحانه ، فتعينت المعية ، فلمعنى لم يك شئ يَا إِلَهِي معك قبل خلق العالم ثم وجد العالم ، انتهى ، ويدل لكون القبلية بمعنى المعية مقابلتها بقوله وحدك ، فتدبر .

=

قال أبو رجاء : وحاصل هذا الكلام أن الأصل في النفي بما أن يكون مستمراً إلى حان الكلام بالكلام ، فإذا قلت « لما يقم زيد » دل هذا الكلام على انتفاء قيام زيد في الزمان الماضي مستمراً إلى الوقت الذي تكلم فيه بهذا الكلام ، ومنه قول المزق العبدى ، وقد أتى به ذو التورين شوید الدار أمير المؤمنين عثمان بن عفان رضى الله تعالى عنه في رسالته كتبها إلى أمير المؤمنين على بن أبي طالب كرم الله وجهه :

فَإِنْ كُنْتُ مَا كُنْ لَا فَكُنْ خَيْرًا كَيْلٌ
وَإِلَّا فَأَدِرْكَنِي وَكَأْمَزَقِ

فإن معناه أنه لم يعزم في الزمن الماضي وأن عدم تمزيقه مستمر إلى وقت الكلام ، أما منفه لم فإنه لا يلزم فيه استمرار نفيه إلى زمن التكلم ، بل قد يكون النفي مستمراً إلى زمن التكلم كما في قوله تعالى : (ولم أكن بدعائك رب شقيا) فإن الشقاء منفي عن ذكري عليه الصلاة والسلام في الزمن الماضي ومستمر الانتفاء عنه إلى وقت الكلام ، وقد يكون نفي مدخلو لم منقطعا نحو قوله تعالى (لم يكن شيئاً مذكوراً) فإن المعنى أن الإنسان فيما مضى من الزمان لم يكن شيئاً ولكنه صار بعد ذلك شيئاً ، هذه هي القاعدة الأصلية في الكلمتين ، ثم إن ابن مالك مثل للمبني بل الذي انقطع نفيه بهذا البيت المستشهد به ؟ فالمعنى عنده لم يكن شيء فيما مضى ثم انقطع ذلك فكان شيء وحدث قبل زمن التكلم ، وابن هشام اعرض هذا التمثيل في للغى وقال في شأنه « وهو وم فاحش » ووجه نظره أن الظرف الذي هو قول الراجز « قبلك » قيد في كان التي معناها حدث ، فصار المعنى : لم يحدث شيء من الأشياء في الزمان الماضي قبلك ثم حدث شيء قبلك ، وهذا حال ؛ لأن شيئاً من الأشياء لم يحدث قبل الله تعالى أصلاً ، ولكن العلماء انتصروا لابن مالك ومحضوا تمثيله بهذا البيت ، ووجه نظرهم أنا لا نأخذ الظرف قياداً في الفعل النفي بل نجعل الفعل مطلقأً عن القيد ، أو نجعل قبل بمعنى مع ؛ فيكون المعنى على الأول : لم يكن شيء أصلاً إلا أنت ، ثم كان قبل زمان التكلم أو عنده شيء من الأشياء ، ويكون المعنى على الثاني : لم يكن معك شيء أصلاً في الزمان الماضي ثم صار معك في الوجود شيء ، وكلامها جميع ، قدير هذا وأحرص عليه .

قوله :

— وَاللَّهُ أَخْشَاهُ إِنْ مَرَزَتْ بِهِ
وَخَدِي .

الشاهد فيه : قوله « وحد كا » حيث أضاف لفظ « وحد » إلى صميم المخاطب .

٣٢٧ - هذا الشاهد من كلام الرئيس بن ضبع الفزارى ، وما ذكره المؤلف

قطعة من بيت من المسرح ، وهو يتجاهله مع بيت سابق عليه هكذا :

**أَنْبَحْتُ لَا أَنْجِلُ السَّلَاحَ، وَلَا
أَمْلِكُ رَأْسَ الْبَعْيرِ إِنْ نَفَرَ
وَخَدِيٌّ، وَأَخْشَى الرِّبَاحَ وَالْمَطَرَ =
وَالذَّبَابُ أَخْشَاهُ إِنْ مَرَّتُ بِهِ**

— يقول هذين البيتين وقد طالت منه وأصابه ضعف الكبر ، وقد ذعموا أنه عاش ثلاثة وأربعين سنة .

الإعراب : « الذئب » الرواية فيه بالنصب ؟ فهو مفعول به لفعل محنث يفسره المذكر بعده ، وتقدير الكلام : وأخشي الذئب أخشاه — إلخ « أخشاه » أخشي : فعل مضارع مرفوع بضم مقدرة على الألف منع من ظهورها الت Cedr ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، وضمير الغائب العائد إلى الذئب مفعول به مبني على الضم في محل نصب ، والجملة من الفعل المضارع وفاعله ومفعوله لا محل لها من الإعراب مفسرة « إن » حرف شرط جازم يجزم فعلين الأول منها فعل الشرط والثاني منها جوابه وجزاؤه مبني على السكون لا محل له من الإعراب « مررت » مر : فعل ماض فعمل الشرط مبني على الفتح القدر على آخره في محل جزم ، وتأء المتكلم فاعله مبني على الضم في محل رفع « به » جار و مجرور متعلق بمر « وحدي » وحد : حال من ضمير المتكلم منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها المناسبة ، ووحد مضاد وباء المتكلم مضاد إليه مبني على السكون في محل جر « وأخشي » الواو حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، وأخشي : فعل مضارع مرفوع بضم مقدرة على الألف منع من ظهورها الت Cedr ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « الرياح » مفعول به لأخشي منصوب بالفتحة الظاهرة « ولطرا » الواو حرف عطف ، والمطر : معطوف على الرياح منصوب بالفتحة الظاهرة والألف للاطلاق .

الشاهد فيه : قوله « وحدى » حيث أضاف لفظ « وحد » إلى ضمير المتكلم . فدل هذا الشاهد والشاهد السابق والآية التي تلاها المؤلف على أن هــذا اللفظ ينافي إلى كل الضمائر على السواء ؛ لأنــه في الآية مضاد إلى ضمير يستعمل في الدلالة على الغائب ، وفي الشاهد السابق مضاد إلى ضمير المخاطب ، وفي هذا الشاهد مضاد إلى ضمير المتكلم ، وهذه الأنواع الثلاثة هي كل أنواع الضمير ، ولا فرق في هذه الأنواع بين المذكر والمؤنث ولا بين ضمير المفرد وضمير المثنى وضمير الجمجم . وأعلم أنــهم اختلفوا في لفظ « وحد » فهو مصدر أم هو ظرف ، والذين قالوا هو =

وما يختصُّ بضمير المخاطب ، وهو مَصَادِرُ مُثْنَاه لفظاً ، ومعناها التَّكْرَار ، وهي « أَتَيْتَكَ » بمعنى إقامة على إجابتكم بعد إقامة ، و « سَمِدَّتْكَ » بمعنى إسْمَاداً لكم بعد إسْمَاد ، ولا تستعمل إلا بعد أَتَيْتَكَ ، و « حَنَانَيْتَكَ » بمعنى تَحَنَّنَتْكم عليهكم بعد تَهَنَّنِي ، و « دَوَالَيْتَكَ » بمعنى تَدَأْوَلَ بعد تَدَأْوِيلِ ، و « هَذَا ذَبَيْتَكَ » - بذالين معجمتين - بمعنى إسْرَاعاً بعد إسْرَاعِ ، قال :

= مصدر اختلفوا أَللَّهُ فَعَلْ مِنْ لفظِهِ أَمْ لَيْسَ لَهُ فَعَلْ مِنْ لفظِهِ ، فَهُمْ مِنْ حِلٍ « وَحْدَهُ يَحْمِدُهُ وَحْدَهُ » مثل وصفه وصفاً ، وهؤلاء ذهبوا إلى أنه مصدر له فعل من لفظه ، ومنهم من قال : هو مصدر ليس له فعل من لفظه مثل العمومة والمحظوظ والأبوبة والبتة ، وعبارة سيبويه التي أثراها ذلك في باب الحال تدل على أنه اسم وضع موضع المصدر ، فوحد - عنده - نائب مناسب لإِحْمَاد ، وهذا المصدر مؤول باسم فاعل أو اسم مفعول يقع حالاً ، وذهب يونس بن حبيب إلى أن « وَحْدَهُ » ظرف ، وأن انتسابه على الظرفية ، وأن معنى قوله « جَاءَ مُحَمَّدٌ وَحْدَهُ » جاءَ مُحَمَّدٌ على انفراده ، أى في حال انفراده ، وذلك مردود بأن « وَحْدَهُ » ليس بظرف زمان ولا بظرف مكان ، فكيف يكون انتسابه على الظرفية ، وأشباه الأقوال في هذه المسألة هو قول القائلين بأنه مصدر لا فعل له من لفظه ، لأنَّه بأوزان المصادر ، ولم يثبت مجيء الفعل إلا في حكاية ضعيفة ثم أعلم أنك إذا قلت « مَرَرْتُ بِزِيدٍ وَحْدَهُ » وجعلت « وَحْدَهُ » حالاً ، فهل هو حال من الفاعل الذي هو تاء المتكلم أم هو حال من المجرور بحرف الجر اذهب الخليل بن أحمد إلى أنه حال من تاء المتكلم ، وعلى هذا يكون معنى « مَرَرْتُ بِزِيدٍ وَحْدَهُ » أنك أفردتني بالمرور به فلم تمر على غيره ، وذهب أبو العباس البرد إلى أنه حال من المجرور بالياء ، وأن معنى العبارة المذكورة أنك مررت به في حال كونه منفداً ، وقد رجع العلماء ماذهب إليه أبو العباس البرد ، بسبب اطراده في كل الأمثلة التي يذكر فيها هذا اللفظ نحو قوله « لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ » ألا ترى أن المعنى على ما ذهب إليه الخليل أنك أفردت الله تعالى بالألوهية ، والواقع أنه سبحانه منفرد بها من ذاته ، وفي النفس من هذا الترجيح شيء ؟ لأن المسلمين مجتمعون على أن هذه العبارة تسمى كلام التوحيد ، وعلى أن قائلها موحد ، وهذا لا يتم إلا على المعنى الذي ذكره الخليل .

* ضرباً هذاذيكَ وطعناً وَخْضاً *
 - ٣٢٨
 عامله وعاملُ كَبِيْكَ من معناها ، والباقي من لفظهما .
 وتجويزُ سيبويه في « هذاذيكَ » في البيت ، وفي « دَوَالِيْكَ » من قوله :

٣٢٨ - هذا الشاهد من أرجوزة المجاج يمدح فيها الحجاج بن يوسف الثقفي ،
 والذي ذكره المؤلف بيت من الرجز المشطور ، وبعده قوله :
 * يُمْضِي إِلَى عَاصِي الْعُرُوقِ النَّحْضَا *

اللغة : « ضرباً هذاذيكَ » أي : ضرباً بهذه وهذا ، وقيل في تفسيره :
 بهذه وهذا بعد هذه – أو معناه ضرباً سريعاً فيه إسراع بعد إسراع ، وقوله « وطعنا
 وَخْضاً » أي : طعناً يصل إلى الجوف ، وإن لم ينفذ . وقيل : هو يعكس ذلك ، أي
 الطعن الذي لا يصل إلى الجوف ، ولعله من الأضداد ، أي الألفاظ التي يستعمل كل
 واحد منها في معينين متضادين ، وقيل : معنى وخص التعریض « عاصي العروق »
 العرق الذي يسيل ولا يرقأ ، ويجمع على عواص « النحضا » بفتح التون وسكون
 الحاء المهملة وآخره ضاد معجمة – هو اللحم المكتنز كلام الفخذ ، لأن الطعن يعزق
 أجسامهم فينقل قطعاً من لحومهم إلى عروقهم التي يسيل منها الدم بلا انقطاع .

الإعراب : « ضرباً » يجوز فيه وجهاً ؛ أحدهما : أن يكون مفعولاً به لفعل
 مخدوف ؛ أي تجزيهم ضرباً ، بدليل أن قبله * تجزيهم بالطعن فرضًا فرضًا * والثاني :
 أن يكون مفعولاً مطلقاً منصوباً بفعل مخدوف ، وتقديره : اضرب ضرباً « هذاذيكَ »
 مفعول مطلق لفعل مخدوف يقدر من معناه ، وكأنه قد قال : اقطع قطعاً أو أسرع
 إسراعاً ، منصوب بالياء المفتوح ما قبلها لأنها متثنى ، وهو مضاف وكاف المخاطب مضاف
 إليه مبني على الفتح في محل جر « وطعناً » الواو حرف عطف مبني على الفتح لامع
 له من الإعراب ، وطعناً : معطوف على ضرباً منصوب بالفتحة الظاهرة « وَخْضاً »
 نعت لطعن منصوب بالفتحة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « هذاذيكَ » حيث أضاف هذا اللفظ إلى ضمير المخاطب ،
 وهو مفعول مطلق لفعل من معناه : أي أسرع هذاذيكَ ، وليس يصح أن يكون حالاً ،
 خلافاً لسيبوه ، كما قال المؤلف ؛ لما سند كره قريباً .

* دَوَالِيْكَ حَتَّى كُلُّنَا غَيْرُ لَائِسِ * - ٣٢٩

٣٢٩ - هذا الشاهد من كلام سعيم عبد بن الحسحاس ، والذى ذكره المؤلف عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* إِذَا شَقَ بُرْدٌ شَقَ بِالْبَرْدِ مِثْلُهُ *

وأنشد سيبويه (١٧٥ / ١) ولكنه روى عجزه هكذا :

* دَوَالِيْكَ حَتَّى لَيْسَ لَالْبَرْدِ لَائِسِ *

وقبل البيت المستشهد به قوله :

كَانَ الصَّبِيرِيَّاتِ وَسْطَ بُيُوتِنَا ظِبَابًا تَبَدَّلُ مِنْ خِلَالِ الْمَكَانِسِ
فَسَكَمْ قَدْ شَقَقَنَا مِنْ رِدَاءِ مُثْبِرٍ حَلَ طَفْلَةً مَمْكُورَةً غَيْرِ عَانِسٍ
وَهُنَّ بَنَاتُ الْقَوْمِ إِنْ يَظْفَرُوا بِنَا

يَسْكُنُونَ فِي نِبَاتِ الْقَوْمِ إِذْهَانِ الدَّهَارِسِ

وقد أنسد الحالديان في الأشباء والناظر ^{٤٨} البيت الثاني من هذه الآيات يتبعه بيت الشاهد مع تغير في بعض الأنفاظ .

اللغة : « الصبيريات » النساء النسويات إلى صوير ، وهو بزنة المصغر ، صيرين يربوع « المكانس » جمع مكنس ، وهو المكان الذى يكتسى فيه الظبي : أى يستتر « منير » بزنة معظم هو الذى له أعلام « طفلة » بفتح فسكون - هي المرأة الناعمة « ممكورة » ممتثلة الساقين « عانس » هي التي فات سن زواجه ولم تتزوج « إذاشق برد - إلخ » شق البرد تعزيقه ، والبرد - بضم فسكون - هو السكساء إذا كان فيه وشي ، ودو اليك : مأحوذ من مداولة الشيء ، وهي المناوبة ، وهي تعاور الشيء بينك وبين غيرك . قال الأعلم : وكان الرجل إذا أراد تأكيد الوردة بينه وبين من يحب استدامة مواصلته شق كل واحد منها برد صاحبه يرى أن ذلك أبقى للوردة ، اهـ . وقال الجوهري . تزعم النساء أنه إذا شق أحد الزوجين عند البعض شيئاً من ثوب صاحبه دام الود بينهما ، وإلا تهاجرا . اهـ .

الإعراب : « إذا » ظرفية تضمنت معنى الشرط ، مبني على السكون في محل نصب =

الحالية بقدر فعله مُنَدَّأً لِيْنَ ، وَهَذِينَ — أى مُسْتَرِعِينَ — ضعيف^(١)

«شق» فعل ماضي مبني للمجهول مبني على الفتح لا محل له من الإعراب «برد» نائب فاعل شق مرفوع بالضمة الظاهرة «شق» فعل ماضي مبني للمجهول أيضاً مبني على الفتح لا محل له من الإعراب «بالبرد» جار ومبرور متعلق بشق الثاني «مثله» مثل : نائب فاعل شق الثاني مرفوع بالضمة الظاهرة ، ومثل مضاف وضمير الفائب العائد إلى برد مضاف إليه مبني على الضم في محل جر «دواليك» مفعول مطلق منصوب ب فعل محنوف ، وعلامة نسبه الياء التووح ما قبلها تمحيقاً المكسور ما بعدها تقديرها نيابة عن الفتحة لأنَّه مثنى ، وهو مضاف وكاف المخاطب مضاف إليه مبني على الفتح في محل جر «حق» حرف ابتداء مبني على السكون لا محل له من الإعراب «كلنا» كل : مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وكل مضاف ونا : مضاف إليه مبني على السكون في محل جر «غير» خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وغير مضاف ولا بس «مضاف إليه عبرور بالكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله «دواليك» حيث أضيف إلى ضمير المخاطب كاتري ، وهو مفعول مطلق لفعل من معناه ، وليس يصح أن يكون حالاً خلافاً لسيبوه لما سند كره .

(١) حاصل ما ذكره المؤلف في هذه المسألة أن الجھور من النھاة قد ذهبوا إلى

أن «دواليك» مفعول مطلق دال على التسکرار ، ولم يجزوا في هذا الفظ غير هذا الوجه من الإعراب ، ومثله «هذا ذيك» فمعنى «دواليك» تداولاً بعد تداول ، ومعنى «هذا ذيك» هذا ذلك بعده ، وذهب سيبوه إلى تجویز وجہین من الإعراب في كل کلمة من هاتين الكلمتين ، الوجه الأول : أن تكون مفعولاً مطلاقاً كما قال الجھور ، والوجه الثاني أن تكون حالاً على التأويل بالمشتق ، وتقدير «دواليك» على هذا الوجه الثاني : متداولين ، وتأويل هذا ذيك عليه هاذين ، وقد رد المؤلف على سيبوه بأنه يلزم على القول بأن كل واحدة من هاتين الكلمتين حال أمران كل واحد منها خلاف الأصل ، الأول أن يقع الحال معرفة لأنَّا علمنا أن هذا المفهوم مصدر مضاف إلى ضمير المخاطب ، وإضافة المصدر تفيد التعريف ، والأمر الثاني أنه يلزم وقوع المصدر الدال على تskرار الحال ، ولم يرد في كلام العرب وقوع هذا المصدر حالاً ، ولكننا حفظنا من كلامهم وقوعه مفعولاً مطلقاً، بدليل مجیئه في القرآن الكريم نحو =

للتعريف ، ولأن المصدر الموضع للتكتير لم يثبت فيه نَـيْرُ كونه مفعولاً مطلقاً .

وتجويزُ الأعلم^(١) في هذا ذيتك في البيت الوصفيّة مردودٌ لذلك .

= قوله تعالى: (فارجع البصر كرتين) وإذا قد ورد وقوع المصدر الدال على التكرار مفعولاً مطلقاً بدليل ظاهر في ذلك ، ولم يرد وقوعه حالاً بدليل ظاهر في الحالية لزمنا أن نذهب إلى ما ثبت بدليل ظاهر ، فهذا إيضاح ما ذكره المؤلف في هذا الموضوع .

(١) أعرّب الأعلم الشتمري « هذا ذيتك » في قول سعيم : « ضرباً هذا ذيتك » صفة لضربي ، وهذا الإعراب مردود بأن ضرباً نكرة وهذا ذيتك عند الجمهور معرفة ، ولا توصف النكرة بالمعرة .

ومن أجل ذهابه إلى أن هذا ذيتك نعت لضربي النكرة ذهب إلى أن هذه الكاف في هذا ذيتك وأخواتها حرف خطاب ، مثل الكاف في أسماء الإشارة نحو ذلك وتلك ، وهذا فاسد من ثلاثة أوجه أولاً إليها للمؤلف :

الأول : أنهم أضافوا بعض هذه الألفاظ لضمير الغيبة - وإن كان ذلك شاداً - نحو « ليه » وللاسم الظاهر نحو « لي يدي مسور ». وقد علمنا أن اسم الإشارة لم يتصل به إلا دال الخطاب ، فلما اختلف حال هذه الألفاظ وحال اسم الإشارة لم يكن لنا أن نحمل هذه الألفاظ على اسم الإشارة .

والوجه الثاني : أنا علمنا أن هذه الألفاظ مشاة لفظ ، ووجدنا العرب حين وصلت بها كاف الخطاب قالت : « دواليك » و « تنانيك » خذفوا النون التي هي بدل في الثنى عن تنوين المفرد كما يحذفونها من كل مثنى عند الإضافة نحو قوله تعالى : (تبث يدا أبي لحب) ووجدهما - مع ذلك - لم يخذفوا النون من اسم الإشارة للمراد به للثنى في نحو « ذاتك » و « تانك » فعلينا أن اسم الإشارة ليس مضافاً إلى الكاف اللامحة به ، ولزم أن تكون الكاف حرفاً ، كما علمنا من حذف النون من « دواليك » وأخواته أنه مضاف إلى الكاف ، ولزم أن تكون الكاف فيه أمماً .

والوجه الثالث : أنا علمنا باستقراء كلام العرب أنهم يلحقون الكاف الحرفية بالأسماء التي تشبه الحروف مثل أسماء الإشارة في نحو ذلك وتلك وذاتك ونانك ، =

وقوله فيه وفي أخواته : إن الكاف لم يجرد الخطاب مثلكما في « ذلك » مردود أبداً؛ لقولهم « حَنَانِيَّةٌ » و « أَبَنِي زَبْدٍ » ولخذفهم التون لأجلها ، ولم يمحذفوها في « ذَانِكَ » وبأنها لا تلحق الأسماء التي لا تشبه الحرف .

وشتلت إضافة أَبَنِي إلى ضمير الفائب في نحو قوله :

— ومثل الصيارات في نحو « إِيَّاكَ » ولم ينعدم المقويا هذه الكاف باسم غير مشبه للعرف ، ولا شك أن « دُوايِّيكَ » وأخواته أسماء لا تشبه الحرف ، فلم يكن لنا أن نقر شيئاً بغير عن جبرى كلامهم .

وقولنا : إن الكاف في « إِيَّاكَ » وأخواتها حرف خطاب مبني على مذهب سيبويه وجماعة من البصريين والكتوفيين ، وهو الراجح من أربعة مذاهب ذكرناها لك في مباحث الضمير في الجزء الأول من هذا الكتاب (ص ٨٩ والتي بعدها) .

فإن قلت : فإذا كانت الكاف في « دُوايِّيكَ » ضمير الخطاب على ما تختاره ، لما موضعها من الإعراب ا

فالجواب على ذلك أن نقول لك : هي أولاً في محل جر بإضافة المصدر للثنى إليها ، ولما محل آخر هو الرفع أو النصب ، وذلك لأن المصدر يضاف إلى فاعله ويضاف إلى مفعوله ، فإن اعتبرت الكاف فاعلاً المصدر فهي في محل رفع ، وإن اعتبرتها مفعولاً للصدر فهي في محل نصب .

فإن قلت : وهل اعتبرها فاعلاً المصدر أو أجعلها مفعولاً للصدر ؟

فالجواب عن ذلك أن نقول لك : إن النحاة يذكرون أن هذه الكاف في موضع نصب على أنها مفعولاً المصدر ، ولا رى لك أن تطرد هذا الكلام في الكافات كلها بل نازمك أن ترجع إلى المعنى المقصود بالكلام ، الا ترى أن من يقول لطابيه : « ليك وسعديك » إنما يريد إلى أجبيك إيجابة متكررة وأسعدك إسعاداً متكرراً ، فتكون الكاف للمفعول ، وسائل : « حَنَانِيكَ » إنما يريد أن يقول لخاطبيه : تخزن على وارفق بي ، فالكاف لفاساعل المعنان ، وانظر إلى قول طرفة بن العبد للعنان :

أبا مُشَدِّرِ أَفْنَيْتَ فَأَسْتَبِقِ بَعْضَنَا حَنَانِيكَ ، بَعْضُ الشَّرِّ أَهْوَنُ مِنْ بَعْضٍ

* لَقْلَتُ لَبَّيْهِ لِمَنْ يَدْعُونِي *

٣٣٠ — هذا بيت من الرجز المشطور ، ولم يتيسر لي العثور على نسبته إلى قاتل معين ، وقد استشهد به الأشموني (رقم ٦١٣) وابن عقيل (رقم ٢٢١) وتبل هذا البيت قوله :

إِنْكَ لَوْ دَعَوْتَنِي وَدُونِي زَوْرَاهُ ذَاتُ مُتَرَعٍ بَيْوَنِ

اللفة : « الزوراء » : الأرض البعيدة ، و « المترع » : المتد ، ويون - بفتح الباء الموحدة بعدها مثناة مضومة - هي البئر البعيدة الفعر .

المعنى : يقول من يخاطبه : إني لا أنأخر عن إجابة دعوتك ، ولا تمنع العراقيل مهما عظمت عن تلبية ندائك ؛ فلو أن بيني وبينك بئرا عميقاً ومهماه فسيحة الأرجاء متدة الأطراف متامية الأنهاء لسكت مسرعاً إلى إجابة دعوتك .

الإعراب : « إنك » إن : حرف توكيـد ونصب ينـصب الاسم ويرفع الخبر ، مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، وضمير المخاطب اسمه مبني على الفتح في محل نصب « لو » حرف شرط غير جازم مبني على السكون لا محل له من الإعراب « دعوني » دعا : فعل ماض مبني فتح مقدر على آخره لا محل له من الإعراب ، وناء المخاطب فاعله مبني على الفتح في محل رفع ، والنون الوقاية ، وباء المتكلم مفعول به مبني على السكون في محل نصب « دوني » الواو واو الحال مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، دون : ظرف متعلق بمخدوف خبر مقدم منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل باء المتكلم وهو مضارف وباء المتكلم مضارف إليه ، مبني على السكون في محل جر « زوراء » مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة الظاهرة ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب حال « ذات » صفة لزوراء ، وذات مضارف و « مترع » مضارف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « يـون » نـعت لـمـترع مجرور بالـكسرـة الـظـاهـرـة « لـقـلتـ » اللـامـ وـاقـعـةـ فيـ جـوابـ لـوـ ، قال : فعل ماض مبني على فتح مقدر على آخره لا محل له من الإعراب ، وناء المتكلم فاعله مبني على الضم في محل رفع « ليـهـ » ليـهـ : مفعول مطلق بفعل مخدوف ، وتقدير الكلام : أجبـتـكـ إـجـابـةـ بـعـدـ إـجـابـةـ ، وـالـهـاءـ الـتـيـ هـيـ ضـمـيرـ الغـائبـ مضـارـفـ إـلـيـهـ مـبـنـىـ عـلـىـ الـكـسـرـ فيـ محلـ جـرـ « لـمـ » اللـامـ حـرفـ جـرـ مـبـنـىـ عـلـىـ الـكـسـرـ لاـ محلـ لـهـ مـنـ الإـعـرـابـ =

وإلى الظاهر في نحو قوله :

٣٣١ - * فَلَّاجِيْ فَلَّاجِيْ يَدَىْ مِسْوَرِ *

= من : اسم موصول مبني على السكون في محل جر باللام ، والجار والمجرور متعلق بقلت « يدعوني » يدعو : فعل مضارع مرفوع لتجزءه من الناصب والجائز ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الواو منع من ظهورها الثقل ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الاسم الموصول ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به ليدعو مبني على السكون في محل نصب ، وجملة الفعل المضارع وفاعله ومنعموله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول ، وجملة لو وشرطه وجوابه في محل رفع خبر إن .

الشاهد فيه : قوله « لبيه » حيث أضيف فيه « لبي » إلى ضمير العائد ، وهو شاذ .

٣٣١ — وهذا الشاهد من أبيات سيبويه التي لم يعرفوا لها قائلًا (ج ١ ص ١٧٦) وقال الشيخ خالد : إنه لأعرابي من بني أسد ، ولم يعينه ، وهو من شواهد ابن عقيل أيضا (رقم ٢٢٢) والأشموني (رقم ٦١٢) والذي ذكره المؤلف عجز بيت من المتقارب ، وصدره قوله :

* دَعَوْتُ لِيْ نَابَنِي مِسْوَرًا *

اللغة : « دعوت » تقول : دعوت فلاناً أدعوه دعاء ، إذا استعنت به أو طلبت إغاثته « نابني » نزل بي وأصابني « مسور » - بكسر الياء وسكون السين وفتح الواو - اسم رجل « لبي » أجاب بقوله ليك « لبي يدى مسور » المراد الدعاء لمسور بأن يحاب دعاؤه كلاماً دعا إجابة بعد إجابة ، وإنما خص يديه بالذكر لأنهما الآتان أعطناه ما سأله .

المعنى : أصل هذا أن رجلاً دعا رجلاً آخر اسمه مسور ليفرم عنده دية لزمته ، فأجابه إلى ذلك ؟ فالراجح يقول : دعوت مسوراً للأمر الذي نزل بي فلباني ، ثم دعاه .

الإعراب : « دعوت » فعل وفاعل « لما » جار ومحروم متعلق بدعوت =

وفي رَدِّ عَلَى يُونُسَ فِي زَنْعِمِهِ أَنَّهُ مَفْرِدَ^(١) ، وَأَصْلُهُ لَبَّاً ، فَقُتِلَّ بَتْ أَنَّهُ يَاهُ لِأَجْلِ الضَّمِيرِ ، كَمَا فِي لَدَيْكَ وَعَلَيْكَ ، وَقَوْلُ ابْنِ النَّاظِمِ إِنْ خَلَافَ يُونُسَ فِي لَبَّيْكَ وَأَخْوَاتِهِ وَهُمْ^(٢) .

وَمِنْهَا مَا هُوَ وَاجِبُ الإِضَافَةِ إِلَى الْجَلِلِ ، اسْمِيَّةً كَانَتْ أَوْ فَعْلِيَّةً ، وَهُوَ

= «نَابِي» نَابُ فعل ماضٍ ، وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَرٌ فِيهِ جُوازًا تَقْدِيرِهِ هُوَ يَعُودُ إِلَى مَا ، وَالثَّوْنَ اللَّوْقَائِيَّةِ ، وَيَاهُ التَّسْكِلَمُ مُفْعُولٌ بِهِ لَنَابُ «مَسْوُرًا» مُفْعُولٌ بِهِ لِدُعْوَتِ «فَلَبِي» الْفَاءِ عَاطِفَةٍ ، وَلَبِيٌّ : فَعْلٌ ماضٌ فَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَرٌ فِيهِ جُوازًا تَقْدِيرِهِ هُوَ يَعُودُ إِلَى مَسْوُرٍ «فَلَبِي» الْفَاءِ عَاطِفَةٍ ، لَبِيٌّ : مُفْعُولٌ مُطْلَقٌ مُنْصُوبٌ بِفَعْلٍ مُحْذَوْفٍ ، وَهُوَ مَضَافٌ وَ«يَدِيٌّ» مَضَافٌ إِلَيْهِ عَجْرُورٌ بِالْيَاهِ المُفْتَوِحِ مَا قَبْلَهَا تَحْقِيقًا مُكْسُورٌ مَا بَعْدَهَا تَقْدِيرًا نِيَابَةً عَنِ الْكَسْرَةِ لِأَنَّهُ مُثْنِيٌّ ، وَهُوَ مَضَافٌ وَ«مَسْوُرٌ» مَضَافٌ إِلَيْهِ عَجْرُورٌ بِالْكَسْرَةِ الظَّاهِرَةِ .
الشاهد فيه : قوله «فَلَبِيٌّ يَدِيٌّ» حيث أضاف «لَبِيٌّ» إلى الاسم الظاهر ، وهو قوله «يَدِيٌّ» ، وذلك شاذ.

(١) زَعَمَ يُونُسَ بْنُ حَيْبٍ أَنَّ «لَبِيٌّ» اسْمٌ مَفْرِدٌ عَلَى وَزْنِ فَعْلٍ - بِفتحِ فَسْكُونِ - وَأَنَّ أَنَّهُ اتَّقْبَلَتْ يَاهُ عِنْدِ اتِّصالِهِ بِالضَّمِيرِ ، كَمَا تَقْبَلَتْ أَنْفُ «لَدِيٌّ» وَأَنْفُ «عَلِيٌّ» الْجَارَةِ يَاهُ عِنْدِ اتِّصالِ الضَّمِيرِ بِهِمَا ، إِذْ تَقُولُ «لَدَيْكَ» وَ«عَلَيْكَ» وَوَجْهُ الرَّدِّ مِنْ هَذَا الْبَيْتِ أَنَّ الْيَاهَ لَوْمَ تَكَنَّ يَاهَ التَّشِيَّةِ ، وَكَانَتْ كَمَا يَقُولُ يُونُسَ لِكَانَتْ تَبْقِي الْأَنَّا حِينَ يَضَافُ هَذَا الْاسْمِ إِلَى الْاسْمِ الظَّاهِرِ ، كَمَا أَنَّ أَنْفُ «لَدِيٌّ» وَأَنْفُ «عَلِيٌّ» تَبْقِي عَلَى حَالِهَا حِينَ تَتَصلُّ إِحْدَى هَاتِينِ الْكَلِمَتَيْنِ بِالْاسْمِ الظَّاهِرِ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى (وَأَلْيَا سِيدَهَا لَدِيٌّ الْبَابِ) وَكَمَا فِي قَوْلِهِ سِبْحَانَهُ (وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفَلَكِ) فَلَمَا وَجَدْنَا يَاهَ «لَيْكَ» عَلَى حَالِهَا مَعَ الإِضَافَةِ لِلضَّمِيرِ وَالظَّاهِرِ جَيْعَانًا عَلَيْنَا أَنَّهَا يَاهَ التَّشِيَّةِ وَلَيْسَ كَأَنْفَ لَدِيٌّ وَعَلِيٌّ ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ فِي إِضَافَةِ المُثْنِيِّ «كَتَابِيْكَ» وَ«كَتَابِيْ زِيدَ» فَكَوْنُ الْيَاهِ عَلَى حَالِهَا عِنْدِ الإِضَافَةِ لِلظَّاهِرِ وَلِلضَّمِيرِ ، فَهَذَا كَهْدَا .

(٢) يَعْنِي أَنَّ ابْنَ النَّاظِمِ وَهُمْ فِي نِسْبَةِ الْخَلَافِ فِي هَذِهِ الْأَنْفَاظِ كَلِمَاهَا إِلَى يُونُسَ ؛ لِأَنَّ خَلَافَهُ فِي لَيْكَ وَحْدَهُ .

«إذ»^(١) ، و «حيث»^(٢) ، فاما إذ فنحو (وَإِذْ كُرُوا إِذْ أَنْتُمْ قَلِيلٌ)^(٣) (وَإِذْ كُرُوا إِذْ كُنْتُمْ قَلِيلًا)^(٤) ، وقد يمحى ما أضيفت إليه للعلم به ؛ فيجاء بالتقدير عوضاً منه ، كقوله تعالى : (وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَخُ الْمُؤْمِنُونَ)^(٥) ، وأما حيث فنحو «جَاءَتْ حَيْثُ جَلَسَ زَيْدٌ» و «حَيْثُ زَيْدٌ جَاءَ» وربما أضيفت إلى المفرد ، كقوله :

* بِيَمِينِ الْمَوَاضِيِّ حَيْثُ لَيْ الْمَأْمَاتِ *

وَلَا يُقَاسُ عَلَيْهِ ، خَلَافًا لِلْكَسَائِيِّ .

(١) وإضافة حيث إلى الجملة الفعلية أكثر من إضافتها إلى الأسمية ، أما إذ فإضافتها إلى الجملتين بعنزة واحدة ، وشرط الجملة الأسمية التي تضاف إذ إليها أن يكون حبر المبدأ فعلاً ماضياً ، لفظاً كقوله تعالى (إذْ كُنْتُمْ قَلِيلًا) أو معنى كقوله سبحانه (وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمَ الْقَوْاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ) وقد اجتمع في قوله تعالى (إذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِيَ اثْنَيْنِ إِذْ هُمْ فِي الْفَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لَا تَحْزُنْ) إضافة إذ إلى الجملة الأسمية وإلى فعلية فعلها ماض ، وإلى فعلية فعلها مضارع .

(٢) من الآية ٥٦ من سورة الأنفال .

(٣) من الآية ٨٦ من سورة الأعراف .

(٤) من الآية ٤ من سورة الروم .

٣٣٢ — هذا الشاهد من الشواهد التي لم تتفق لها على نسبة إلى قاتل معين ، والذى ذكره المؤلف عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* وَنَطَعْنُهُمْ حَيْثُ السَّكَلِ بَعْدَ ضَرْبِهِمْ *

اللغة : « نطعهم » نضر بهم ، وبابه تنفع « حيث السكلي » أراد في أجواهم ، فهو كتابة عن موصوف ، كما في قول الآخر * بحيث يكون الخوف والوجد والحدق * أى في قلوبهم ، ولمراد أنه طعن قاتل في مكان لا يقرأ من طعن فيه ، وليس في الأطراف « يض » جم أيض ، وأراد السيف « المواضي » جمع ماض ، وهو النافذ في ضريته =

= « حيث لى العائم » العائم : جمع عمامة ، وهى ما يصعب على الرأس ، ولها : لها طاقة بعد طاقة ، والمراد بحيث لى العائم الرأس ، وهو نظير ما سبق في « حيث الكلى » .

الإعراب : « ونطعهم » الواو حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، نطعن : فعل مضارع مرفوع لتجزءه من الناصب والجازم وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره نحن ؛ وضمير القائبين مفعول به مبني على السكون في محل نصب « حيث » ظرف مكان مبني على الضم في محل نصب متعلق بـ « نطعن » ، وحيث مضاف و « الكلى » مضاف إليه مجرور بـ « السكراة » المقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، هذا هو الظاهر ، وستعرف فيه وجه آخر عند بيان الشاهد في البيت « بعد » ظرف متعلق بـ « نطعن » أيضاً متصوب بالفتحة الظاهرة ، وبعد مضاف وضرب من « ضربهم » مضاف إليه مجرور بالـ « السكراة » الظاهرة ، وهو مضاف وضمير القائبين مضاف إليه مبني على السكون في محل جر « بيض » جار ومجرور متعلق بـ « ضرب » ، ويضمن مضاف و « الواضح » مضاف إليه مجرور بـ « السكراة » المقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل « حيث » ظرف مكان متعلق بـ « ضرب » مبني على الضم في محل نصب ، وحيث مضاف و « العائم » مضاف إليه مجرور بالـ « السكراة » الظاهرة ، وهو مضاف ، و « العائم » مضاف إليه مجرور بالـ « السكراة » الظاهرة أيضاً .

الشاهد فيه : قوله « حيث لى العائم » من جهة أنه أضاف حيث إلى اسم مفرد ، وفي صدره الذي ذكرناه شاهد لهذا أيضاً ، لكنه غير صريح الدلالة فإنه أضاف « حيث » إلى « الكلى » فإن زعمت أن قوله « الكلى » يحتمل أن يكون مبتدأ خبره معدوف تقديره « موجودة » مثلاً ، وعلى هذا يكون « حيث » مضافاً إلى هذه الجملة ، فإني أتوال لك : وهذا الاحتمال بنفسه ثابت في العجز ، حق إن بعض العلماء خرج الشاهد عليه ، والترى أن « حيث » لا تضاف إلا إلى جملة ، وروى « لي » بالرفع ، نعم الاحتمال في الصدر أقرب ؛ إذ لا يلزم عليه تغير في ضبط الشاهد ، وبعضهم ينشد صدر البيت :

* ونطعهم تحت الحبا بعد ضربهم *

وعلى هذه الرواية لا يجري ما ذكرناه في صدر البيت .

ومنها ما يختص بالجمل الفعلية ، وهو « لَمّْا » عند من قال باسميتها^(١) ، نحو « لَمَّا جَاءَنِي أَكْرَمْتُهُ » و « إِذَا » عند غير الأخفش والكوفيين^(٢) ، نحو (إِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ)^(٣) ، وأما نحو (إِذَا السَّمَاءُ انشَقَتْ)^(٤) ، فمثل (وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ)^(٥) ، وأما قوله :

* * * إِذَا بَاهِرٍ لِّي تَحْتَهُ حَنْظَلَيْةً *

(١) قال باسمية لما ابن السراج ، وأبو علي الفارسي ، وأبو الفتح بن جنى ، والشيخ عبد القاهر الجرجاني ، وجماعة ، وقالوا : هي ظرف ، ثم اختلفوا في بيان ما هي معناه من الظروف ، فقال قوم : هي بمعنى حين ، وقال ابن مالك : هي بمعنى إذ ، وعبارة ابن مالك أدق لأن « لما » تختص بالفعل الماضي كما أن إذ تختص بالماضي على ما تقدم بيانه ، وذهب شيخ النعجة سيبويه إلى أن « لما » حرف يدل على وجود الشيء لوجود غيره .
 (٢) زعم الكوفيون والأخفش أن « إذا » لا تختص بالإضافة إلى الجمل الفعلية ، واستدلوا بظاهر قوله تعالى : (إِذَا السَّمَاءُ انشَقَتْ) وقوله (إِذَا الشَّمْسُ كُورَتْ) وهاتان الآيات مؤولتان بتقدير فعل مماثل لل فعل المتأخر مفسر به كما ذكره المؤلف .

واعلم أن « إذا » قد يكون شرطها وجوابها فعلين بصيغة الماضي نحو قوله تعالى (إِذَا أَنْعَمْنَا عَلَى الإِنْسَانِ أَعْرَضَ وَنَأَى بِجَانِبِهِ) وقد يكونان بصيغة المضارع نحو قوله سبحانه (إِذَا يَتَلَى عَلَيْهِمْ يَخْرُونَ) وقد يكون الشرط بصيغة الماضي والجواب بصيغة المضارع نحو قوله تعالى (إِذَا سَمِعُوا مَا أَنْزَلَ إِلَي الرَّسُولِ تَرَى أَعْيُنَهُمْ تَقْبِيسٌ مِّنَ الدَّمْعِ) وقد يكون الشرط بصيغة المضارع والجواب بصيغة الماضي نحو قوله تعالى (إِذَا تَلَى عَلَيْهِمْ آيَاتِنَا قَالُوا قَدْ مَعَنَا) وقد يكون الشرط بصيغة الماضي والجواب بصيغة الأمر نحو قوله جل شأنه (إِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلَقُوهُنَّ لَعْدَهُنَّ) .

(٣) من الآية ١ من سورة الطلاق .

(٤) من الآية ١ من سورة الانشقاق .

(٥) من الآية ٦ من سورة التوبة ، وقد مضى في باب الاشتغال الكلام على هذه الآية الكريمة وما ماثلها ، وستعرض لبعضه في شرح الشاهد ٣٣٣ .

٣٣٣ — نسب العين هذا الشاهد إلى الفرزدق ، وذكر مثل ذلك الشيخ خالد ، =

= وأنشد في اللسان (مادة ذرع) ولم ينسبه ، والذى ذكره المؤلف هنا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* لَهُ وَلَدٌ مِّنْهَا فَذَاكَ الْمُذْرَعُ *

اللغة : « باهل » أراد رجلاً منسوباً إلى باهله ، وهي قبيلة من قيس عيلان ، وقد أكثر الشعراء من ذم هذه القبيلة ؛ فمن ذلك قول الشاعر :

وَلَوْ قِيلَ لِلْكَلْبِ يَا بَاهْلِي عَوَى الْكَلْبِ مِنْ لُومِ هَذَا النَّسَبِ
ومن ذلك قول الآخر :

وَمَا سَأَلَ اللَّهَ عَنْ دَلْهُ فَخَابَ ، وَلَوْ كَانَ مِنْ بَاهْلَهُ
« حنظلية » أراد امرأة منسوبة إلى حنظلة ، وهي قبيلة من تميم ، وحنظلة تد
أكرم قبائل تميم ، حتى يقال لهم « حنظلة الأكرمون » وقوله « المذرع » هو بضم
اليم وفتح الذال للمعجمة وتشديد الراء المفتوحة - وهو الذي تكون أمه أكرم
وأشترف من أبيه .

الإعراب : « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بمحواه ،
مبني على السكون في محل نصب « باهلي » اسم كان المدحوفة وحدها « تحته » تحت :
ظرف مكان متصل بمぬوف خبر مقدم ، وضمير الغائب العائد إلى باهلي مضاف إليه مبني
علىضم في محل جر « حنظلية » مبتدأ مؤخر ، وجملة للبتدأ وخبره في محل نصب
خبر كان المدحوفة وحدها ، وهذا هو الوجه المعتبر عند المؤلف في هذا البيت ، ولو
أنك أردت أن تجعل المدحوف في هذا البيت كان واسمهما كاف في البيت الآتي لكن قوله
« باهلي » مبتدأ أول مرفوعاً بالضمة الظاهرة و « تحته » تحت : ظرف مكان متصل
بمعدوف خبر مقدم أيضاً ، وهو مضاف وضمير الغائب العائد إلى باهلي مضاف إليه مبني
علىضم في محل جر « حنظلية » مبتدأ مؤخر ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، وجملة
للبتدأ وخبره المقدم عليه في محل رفع خبر للبتدأ الأول ، وجملة للبتدأ الأول وخبره في
 محل نصب خبر لكان المدحوفة مع اسمها ، واسمها ضمير الشأن ، وتقدير الكلام على هذا :
إذا كان هو - أى الحال والشأن - باهلي تحته حنظلية ، ويكون الفرق - على الوجه
الأخير - بين هذا البيت والبيت الآتي : أن هذا البيت يجوز فيه وجهاً ؛ أحدهما أن =

فعل إضمار « كان » كاً أضفت هي وضمير الشأن في قوله :

* ... فَهَلَا نَفْسٌ لَّيْلَ شَفِيعُهَا *

— يقدر المذوف كان وحدها ، والثاني أن يكون المذوف كان مع اسمها ، ولا يجوز في البيت الآتي الوجه الأول لما سند كره هناك . « له » جار و مجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « ولد » مبتدأ مؤخر ، وجملة المبتدأ وخبره في محل رفع صفة لباهلي « منها » جار و مجرور متعلق بمحذوف صفة لولد « فذاك » الفاء واقعة في جواب إذا ، وهذا : اسم إشارة مبتدأ مبني على السكون في محل رفع ، والكاف حرف خطاب مبني على الفتح لا محل له من الإعراب « للذرع » خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وجملة هذا المبتدأ وخبره لا محل لها من الإعراب جواب إذا الشرطية غير الجازمة الواقعة في أول البيت .

الشاهد فيه : قوله « إذا باهلي » فإنه على تقدير « إذا كان باهلي تحته حنظلية » من قبل أن « إذا » لا يليها إلا الفعل لفظاً أو تقدير ، باهلي : اسم كان ، وتحته : ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وحنظلية : مبتدأ مؤخر ، وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب خبر كان ، كما يبين في إعراب البيت ، وليس يمكن أن يكون « باهلي » فاعلاً لفعل مذوف كما كان ذلك في قوله تعالى (إذا الساء انشقت) و قوله تعالى (وإن أحد من الشركين استجارك) لأن في الآيتين فعلاً متأخراً يفسر ذلك الفعل المذوف ، وليس ذلك موجوداً في هذا البيت ، فاعرفه .

٤ - هذا الشاهد قد اختلف في نسبته إلى قائله ؛ فقيل : هو لقيس بن الملوح المعروف بالجنوب ، وقيل : هو لميد الله بن الدمية ، وقيل : هو المصمة بن عبد الله الشيرى ، وقد نسبه ابن جنى إلى الأخير ، ونسبه ابن خلakan إلى إبراهيم بن العباس الصولى ، وما ذكره المؤلف هنا قطعة من بيت من الطويل ، وهو بقامة مع بيت قال له هكذا :

وَنَبَّتْتُ لَيْلَ أَرْسَلْتُ بِشَفَاعَةِ
إِلَيْهِ ، فَهَلَا نَفْسٌ لَّيْلَ شَفِيعُهَا
اَكْرَمُ مِنْ لَيْلَ حَلَّ فَتَبَغَّنِي
بِالْجَاهِ اَمْ كُنْتُ اُمْرًا لَا اُطِيعُهَا =

(٩) — أوضح الماءك

لَقَدْ كَذَّبَ الْوَاشْعُونَ، مَا فَهَمْتُ عَنْهُمْ

يَقُولُ ، وَلَا أَرْسَلْتُهُمْ بِرَسُولٍ

أراد بالرسول الرسالة التي يبعث بها مع الرسول ؟ فلذلك عــدى الفعل بالباء
«الباء» المنزلة والكرامة .

الإعراب : « نبشت » نبي : فعل ماض ينصب ثلاثة مقاعيل مبني للمجهول مبني على فتح مقدر على آخره لاحعل له من الإعراب ، وفاء المتكلم نائب فاعله مبني على الفعل في محل رفع ، وهو المفعول الأول « ليلي » مفعول به ثان منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التغدر « أرسلت » أرسل : فعل ماض مبني على الفتح لاحعل له من الإعراب ، والناء حرف دال على تأنيث المسند إليه ، وفاعله ضمير مستتر فيه جواز تقديره هي يعود إلى ليلي ، وجملة الفعل وفاعله في محل نصب مفعول نبي الثالث « بشفاعة » جار و مجرور متعلق بأرسل « إلى » جار و مجرور متعلق بأرسل أيضاً « فهلا » الفاء حرف دال على السبيبة مبني على الفتح لاحعل له من الإعراب ، هلا : حرف تحضييف مبني على السكون لاحعل له من الإعراب « نفس » مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف « ليلي » مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التغدر « شفيتها » شفيع : خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف و ضمير الغائبة العائد إلى ليلي مضاف إليه مبني على السكون في محل جر ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب خبر لـ كان المذكورة مع اسمها ، واسمها المذكوف ضمير شأن وقصة ، وتقدير الكلام : فهلا كان هو - أي الحل والشأن - نفس ليلي شفيتها ، ولا يجوز في هذا البيت تقدير المذكوف كان وحدها دون اسمها لامتناد كره في بيان الاستشهاد بالبيت ، =

فصل : وما كان بمنزلة «إذ» أو «إذا» - فـگونه اسم زمان مُبْهَم
لـما منفي أول ما يأتي^(١) - فإنه بمنزلتهما فـما يـضـأـفـان إـلـيـه ؟ فـلـذـكـر تـقـول :

— وإن كان يجوز أن يكون «نفس ليل» فاعلا ب فعل عنوف أي : فهلا شفعت نفس ليل ، وعلى هذا الوجه من الإعراب يكون قوله «شفيعها» خبرا لمبدأ عنوف ، والتقدير : هي شفيعها .

الشاهد فيه : قوله « فهلا نفس ليل » فإن قوله « نفس ليل » مبتدأ ، وقوله « شفيها » خبر ، وهذه الجملة في محل نصب خبر لكان المضمرة مع اسمها ، والتقدير « شفيها » (أى : القصة) نفس ليل شفيها وإنما لم يجعل « نفس ليل » اسم كان المذوفة كما جعلنا ذلك في البيت السابق حيث لم توجب تقدير اسمها ضمير الشأن ؟ لأن قوله « شفيها » اسم مفرد مرفوع لا يصلح لأن يكون خبرا إلا على وجه شاذ - وهو رفع الجزءين بكان - وهو وجه لا يجوز التخرج عليه ، وإذا لم يصلح قوله « نفس ليل » أن يكون اسم كان لزم تقدير اسمها ضمير الشأن ، وأجملة بعد ذلك مبتدأ وخبر في محل نصب خبرها ، ومن هنا تعلم الوجه الذي من أجله جوزنا في البيت السابق وجهين من الإعراب أحدهما : أن يكون المذوف كان وحدها . والثاني : أن يكون المذوف كان واسمها جميعا ، ولم يجوز في هذا البيت إلا وجها واحدا ، سوى الرفع على الفاعلية ، والسر في هذا التقدير أن « هلا » أيضا من الأدوات التي لا يليها إلا الفعل .

فإن قلت : فإني أعلم أن ضمير الشأن والقصة يراد به تقوية الكلام وتوكيده معناه ، وهذا الفرض يتناهى مع الحذف ، فكيف ساغ لكم أن تجعلوا المذوف هنا ضمير الشأن ؟

فاجواب عن ذلك أنه هنا حذف مع الفعل العامل فيه ، فلهذا سهل حذفه ،
ولم يكن حذفه منافياً للفرض المأكى به من أجله ، لأنك مضطر إلى تقدير الفعل ، فإذا
ذكرت الفعل فقد ذكرت التصور لأنك كامن فيه .

(١) قول المؤلف « في كونه اسم زمان مهم لما مضى » راجع لوجه الشبه يلذا ، فلن إذ اسم للزمان المهم الماضي ، وقوله « أول لا يأتى » يرجع إلى وجه الشبه يلذا ، =

«جِئْتُكَ زَمَنَ الْحَجَاجُ أَمِيرًا» ، أو «زَمَنَ كَانَ الْحَجَاجُ أَمِيرًا» لأنَّه بمنزلة إِذَا ، و «آتَيْتَكَ زَمَنَ يَقْدُمُ الْحَاجُ» ويُنْتَعِنُ «زَمَنَ الْحَاجُ قَادِمًا» لأنَّه بمنزلة إِذَا ، هذا قولٌ سِيبوِيَّه ، وَوَاقِفَه النَّاظِمُ فِي مُشَبِّهٍ إِذَا دونَ مُشَبِّهٍ إِذَا ؛ مُخْتَجِجاً بِقولِه تَعَالَى : (يَوْمَ هُمْ عَلَى النَّارِ يُفْتَنُونَ) ^(١) ، وَقُولُه : * وَكُنْ لِّي شَفِيعًا يَوْمَ لَا ذُو شَفَاعَةٍ ^(٢) *

— فإنَّ «إِذَا» اسم لِلزَّمَانِ الْمَبْهُومِ الْمُسْتَقْبِلِ ، وَعَلَى هَذَا تَبْحُوزُ إِضَافَةُ ظَرْفِ الزَّمَانِ الْمَاضِي الْمَبْهُومِ إِلَى الْجَمْلَةِ الْأَسْمِيَّةِ ، وَتَبْحُوزُ إِضَافَةُ ظَرْفِ الزَّمَانِ الْمَبْهُومِ الْمُسْتَقْبِلِ إِلَى الْجَمْلَةِ الْأَسْمِيَّةِ ، وَمِنْهُ تَفَهُّمُ السُّرُّ فِي الْأَمْثَالِ إِلَى ذِكْرِهِ الْمُؤْلِفُ ، وَتَفَهُّمُ السُّرُّ فِي امْتِنَاعِ أَنْ تَقُولَ : آتَيْتَكَ زَمَنَ الْحَجَاجُ أَمِيرًا ، بَذْكُرُ الْجَمْلَةِ الْأَسْمِيَّةِ بَعْدَ اسْمِ الزَّمَانِ الْمُسْتَقْبِلِ .

(١) مِنَ الْآيَةِ ١٣ مِنْ سُورَةِ الدَّارِيَاتِ ، وَمِثْلُ هَذِهِ الْآيَةِ قُولُه سِبْحَانَهُ (يَوْمَ هُمْ بَارِزُونَ) وَظَاهِرُ الْآيَتَيْنِ أَنَّ «يَوْمَ» ظَرْفُ زَمَانِ الْمَبْهُومِ ، وَعَالِمُهُ الْمُسْتَقْبِلُ ، فَبِكُونِ مُثُلٍ إِذَا ، وَقَدْ أُضِيفَ إِلَى الْجَمْلَةِ الْأَسْمِيَّةِ فِي الْآيَتَيْنِ السَّكِيرَيْتَيْنِ ، فَيُكَوِّنُ ذَلِكَ تَقْضِيَاً لِكَلَامِ سِيبوِيَّه الَّذِي يَمْنَعُ إِضَافَةَ اسْمِ الزَّمَانِ الْمُسْتَقْبِلِ إِلَيْهِ إِلَى الْجَمْلَةِ الْأَسْمِيَّةِ ، وَقَدْ ذَكَرَ الْمُؤْلِفُ الرَّدُّ عَلَى هَذَا التَّقْضِيَّةِ بِقُولِه «وَهَذَا وَنَحْوُهُ مَا نَزَّلَ فِيهِ الْمُسْتَقْبِلُ لِتَحْقِيقِ وَقْوَعِهِ مِنْزَلَةَ الْمَاضِي» يَرِيدُ أَنَّا لَا نَسْلِمُ أَنَّ الظَّرْفَ هُنْا مُسْتَقْبِلٌ ، بَلْ هُوَ ظَرْفُ الْزَّمَانِ الْمَاضِي الْمَبْهُومِ ، لَأَنَّا نَرِيمُ مِنَ الْمَاضِي مَا كَانَ مَتْحَقِّقًا الْوَقْوَعُ ، سَوَاءً أَعْبَرَ عَنْهُ بِالْفَعْلِ الْمَاضِي أَمْ عَبَرَ عَنْهُ بِالْفَعْلِ الْمُصَارِعِ ، وَعَلَى هَذَا تَكُونُ الْآيَتَيْنِ مِنْ مَوْافِقِ «إِذَا» فِي الْمَعْنَى ، وَمَوْافِقِ «إِذَا» يَجْبُورُ أَنْ يَضَافَ إِلَى الْجَمْلَتَيْنِ الْأَسْمِيَّةِ وَالْفَعْلِيَّةِ ، فَافْتَهِمُ هَذَا وَاللهُ يَرْشِدُكُمْ .

(٢) هَذَا الشَّاهِدُ مِنْ كَلَامِ سَوَادِ بْنِ قَارِبِ الدُّوْسِيِّ . وَتَقْدِيمُ ذِكْرِهِ فِي بَابِ كَانَ وَأَخْوَاتِهِ ، (وَهُوَ الشَّاهِدُ رَقْمُ ١٤٢) وَمَا ذَكَرَهُ الْمُؤْلِفُ هُنْا هُوَ صَدِرُ الْبَيْتِ ، وَعَجْزُهُ قُولُه :

* يَمْنَعُ فَتِيلًا عَنْ سَوَادِ بْنِ قَارِبِ *

وَالْإِسْتَشْهَادُ بِهِ هَنَا فِي قُولِه «يَوْمَ لَا ذُو شَفَاعَةٍ يَمْنَعُ» حِيثُ أَضَافَ «يَوْمَ» إِلَى جَمْلَةِ «لَا» الْعَالِمَةِ عَمَلٌ لَيْسَ مَعَ اسْمِهَا وَخَبَرُهَا أَوْ جَمْلَةِ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ إِذَا اعْتَرَتْ —

وهذا ونحوه مما نُزَّلَ فِي الْمُسْتَقْبِلِ لِتُحَقَّقِ وَقْوَعُهُ مِنْزَلَةً مَا قَدْ وَقَعَ وَمَغَى .

فصل : ويجوز في الزمان المحمول على « إذا » أو « إِذَا » الإعراب على الأصل ، والبناء حَلَّا عَلَيْهِ^(١) ، فإن كان ما وليه قِفْلًا مبنياً ، فالبناء أرجح للتناسب ، كقوله :

٣٣٥ - * مَنْ حِينَ عَاتَبْتُ الشَّيْبَ عَلَى الصَّبَأِ *

= لا مهمة ، مع أن اليوم مستقبل ، وقد عرفت أن سببها لا يحيط بذلك ، فيكون ظاهر البيت ردا عليه ، والجواب عن ذلك هو ما ذكرناه في تخریج الآيتين السكريتين من أن اليوم لكونه عحقق الوقوع منزل منزلة الماضي ، فصار « يوم » مشبهًا لإذ ، فصح أن يضاف إلى الجملة الاسمية .

(١) أنت تعلم أن إذا وإذا مبنيان لكونهما أشباه الحرف في الافتقار التأصل إلى جملة ، فإذا أضيف الظرف للبهم إلى جملة ، وكان هذا الظرف غير مستحق للبناء في ذاته ، جاز فيه وجهاً ، الأول الإعراب بحسب العوامل نظراً إلى ما هو الأصل في الأسماء ، والثاني البناء على الفتح حَلَّا على إذا أو إذا ، وقد اختلف النحاة في تعليل البناء حينئذ ، ف منهم من قال : علة بناء الظرف للبهم المضاف إلى جملة هي الحمل على إذا أو إذا ، ومنهم من قال : سبب بناء الظرف للبهم المضاف إلى جملة الاعتداد بالافتقار العارض لهذا الظرف وتنزيل الافتقار العارض منزلة الافتقار التأصل الذي أوجب البناء لإذ وإذا وللموصولات ، ولما كان هذا الافتقار عارضاً وليس أصلياً كما هو في المشبه به فإنه لم يوجب البناء ، ولكن جوزه ، والحاصل أن جواز الإعراب منظور فيه إلى ما هو الأصل في الأسماء ، ومنها هذا الظرف ، وجواز البناء منظور فيه إلى المشبه بين إذا أو إذا وهذا الظرف ، وأن الجملة المضاف إليها إذا كان صدرها مبنياً قوى المشبه فلهذا كان البناء في هذه الحالة أرجح .

٣٣٥ - هذا الشاهد من كلام النابغة الديياني ، وما ذكره المؤلف هنا هو مصدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

=

* فَقُلْتُ : أَلَمَا تَصْنَعُ وَالشَّيْبُ وَازْعُ ؟ *

اللغة : « على حين » على هبنا بمعنى في ، مثلها في قوله تعالى : (على حين غفلة) « عاتبت الشيب على الصبا » تقول : عاتبت فلانا على كذا ، إذا لته على فعله وأنت ساخط على ما كان منه ، والشيب : وقت حول الشيب برأسه ، أو هو الشيب نفسه ، والصبا - بكسر الصاد - الصبوة والميل إلى الموى « ألاما » المهمزة في هذه الكلمة للانكار ، ولما : حرف دال على النفي مثل لم ، لكن يتقارران في أن مدخولهما متوقع الحصول والأصل في مدخول لم أن يكون غير متوقع الحصول ، ولذلك تدل هذه العبارة على أن صحوه ورجوعه عن الاسترداد مع شهوات نفسه أمر متوقع الحصول عنده « أصح » مضارع مبدوء بهمزة التسلك مأخوذ من الصحو ، والمراد به هنا زوال غفلته بما يجب أن يكون من أمثاله « وازع » اسم فاعل فعله « وزع بزع » مثل وضع يضم ، بمعنى زجر وكف ونهى ، ويروى « ألاما تصح والشيب وازع » بناء المضارعة الدالة على الخطاب ، على الآلة .

الإعراب : « على » حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب « حين » ظرف زمان مبني على الفتح في محل جر بعل ، والجار وال مجرور متعلق بـ فكفت المذكور في بيت سابق على بيت الشاهد ، أو بـ أسبلت ، أو بـ بردتها « عاتبت » فعل ماض مبني على فتح مقدر على آخره لا محل له من الإعراب ، وناء التسلك فاعله ، والجملة في محل جر بإضافة حين إليها « الشيب » مفعول به لعاتب منصوب بالفتحة الظاهرة « على الصبا » جار و مجرور متعلق بـ عاتبت « وقلت » الواو حرف عطف مبني على الفتح لا محل له ، قال : فعل ماض مبني على فتح مقدر على آخره لا محل له من الإعراب ، وناء التسلك فاعله مبني على الضم في محل رفع « ألاما » المهمزة حرف دال على الاستفهام المقصود به الإنكار مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، ولما : حرف نفي وجزم مبني على السكون لا محل له من الإعراب « أصح » فعل مضارع عجزوم بلما وعلامة جزمه حذف الواو والضمة قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « والشيب » الواو وأ الحال حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، الشيب : مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة « وازع » خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وجملة =

وقوله :

* مَلَى حِينَ يَسْتَصْبِينَ كُلَّ حَلِيمٍ * - ٣٣٦

= المبتدأ وخبره في محل نصب حال صاحبه الضمير للسترة وجوابه في « أصح » .
الشاهد فيه : قوله « حين عاتبت » فإن الرواية وردت فيه بفتح « حين » على
أنه مبني على الفتح ؛ لأنك تكتب البناء مما أضيف إليه على نحو ما قررتاه قريباً .
٣٣٦ - لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، وما ذكره المؤلف هنا
عجز بيت من الطويل ، ومصدره قوله :

* لَا جَنْدِينَ مِنْهُنَّ قَلَّى تَحْلَماً *

اللغة : « الأجندةين » هو مضارع متقوّن بلام القسم ونون التوكيد الحقيقة مروي ماضيه
اجتذب ، يقول : جذب الشيء يجذبه - من باب ضرب - واجتذبه ، وذلك إذا مده
نحو نفسه « تحلماً » النعلم : أن تتكلف الحلم وتتصنعه ، وللمراد بالحلم الذي يتتكلفه
الرّزوع عن الصبوة والكف عن الميل إلى الشهوات « يستصبن » فسره العيف
والسيوطى على أنه مضارع ماضيه قولهم : استصبيت فلاناً ، إذا عدته في الصياغ ،
وليس ذلك بشيء ، ولكنه بمعنى يعلن به إلى الصبوة واللهو ، وتقول : أصبحت المرأة
الرجل ، وتصبته ، واستصبتها ، إذا أمالته إلى دواعي الصبوة واللهو « حليم »
الحليم : العاقل .

للعنف : يقول : إنه سيعتذب قوله من هؤلاء النساء ، ويخلص من عبتهن ،
تصنعاً للعقل والحكمة ، في الوقت الذي هن فيه من المكنة ما يعلن به كل عاقل .

الإعراب : « الأجندةين » اللام واقعة في جواب قسم مقدر ، حرف مبني على الفتح
لا محل له من الإعراب ، أجنذهب : فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد
الحقيقة لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، والنون
لتوكيد حرف مبني على السكون لا محل له « منهُنَّ » من : حرف جر مبني على السكون
لا محل له من الإعراب ، وضمير الغائبات مبني على الفتح في محل جر بمن ، والجار
والمحبوب متعلق بأجنذهب « قلبي » قلب : مفعول به لأجنذهب منصوب بفتحة مقدرة
على ماقبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال الحال بحركة المناسبة ، وقلب مضارف
وياء المتكلّم مضارف إليه مبني على السكون في محل جر « تحلماً » مفعول لأجله منصوب =

وإن كان فعلاً مُغَرِّياً أو جملةً اسمية ؛ فالإعرابُ أرجحُ عند السكوفين^(١)
وواجبُ عند البصريين ، واعتراض عليهم بقراءة نافع : (هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ)^(٢)
بالفتح ، قوله :

* هَلَى حِينَ التَّوَاصُلُ غَيْرُ دَانِ *

— ٣٣٧ —

— بالفتحة الظاهرة « على » حرف جر مبني على السكون لاحل له من الإعراب « حين » ظرف زمان مبني على الفتح في محل جر بعلي ، والجار والمرور متعلق بأجتنب « يستصبين » فعل مضارع مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة ، ونون النسوة فاعله مبني على الفتح في محل رفع « كل » مفعول به ليستصي منصوب بالفتحة الظاهرة وهو مضارف و « حليم » مضارف إليه عبور بالكسرة الظاهرة ، وجملة الفعل المضارع وفاعله ومفعوله في محل جر بإضافة حين إليها ، ولأن هذه الجملة مؤلفة من فعل مضارع مبني بسبب اتصاله بنون النسوة جاز في المضاف البناء لأنه اكتسب هذا البناء من المضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « على حين يستصبين » فإن الرواية في هذه العبارة بفتح « حين » على أنه مبني بسبب إضافته إلى الفعل المضارع المبني لاتصاله بنون النسوة . والفرق بين هذا البيت والذى قبله أن الفعل الذى أضيف « حين » هناك إلى جملته فعل مضارع آخر مبني بالأصلية ، والفعل الذى أضيف « حين » هنا إلى جملته فعل مضارع مقترب نون النسوة ، فهو مبني لا بالأصلية ؛ لأن أصله معرب ، وإنما مبني بسبب اتصال نون النسوة به .

(١) ووافق الأخفش السكوفين في هذا ، ومال إلى الأخذ برأيهم أبو علي الفارسي ، وابن مالك ، وهو يقول في هذا الصدد في الألفية :

وقبل فعل معرب أو مبتدأ أعراب ، ومن بي فلن يفتدا

ومعنى « لن يفتدا » لن يغلط في بنائه الظرف الواقع قبل فعل مضارع أو جملة اسمية مؤلفة من مبتدأ وخبر .

(٢) من الآية ١١٩ من سورة المائدة .

٣٣٧ - ولم أغتر لهذا الشاهد أيضاً على نسبة إلى قائل معين ، وما ذكره المؤلف هنا عجز بيت من الوافر ، وصدره قوله :

=

فصل : مما يلزم الإضافة * كلامَ » و « كِلْمَاتَ » ولا يُضافَان إلا لما استكمل
ثلاثة شروط :

* تَذَكَّرَ مَا تَذَكَّرَ مِنْ سُلَيْمَى *

=

اللغة : « التواصل » المواصلة وترك القطعية والمحجر « غير دان » ليس قريباً .
الإعراب : « تذكر » فعل ماضٍ مبني على الفتح لامعٌ له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو « ما » اسم موصول بمعنى الذي مبني على السكون في محل نصب مفعول به « تذكر » فعل ماضٍ مبني على الفتح لامعٌ له ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو ، والجملة من الفعل الماضي وفاعله المستتر فيه لامعٌ لها من الإعراب صلة الموصول وله مفعول معنوف وهو العائد إلى الاسم الموصول ، والتقدير : تذكر ما تذكره « من سليمي » جار ومحرر متعلق بمعنوف حال من ما الموصولة .
والمعنى : تذكر الذي تذكره حال كونه من شؤون سليمي « على » حرف جر مبني على السكون لامعٌ له « حين » يروى بالجسر فهو مجرور بعلى وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، ويروى بالفتح - وهي محل الاستشهاد - فهو مبني على الفتح في محل جر ، والجار والمحرر متعلق بقوله تذكر الأول « التواصل » مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة « غير » خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وغير مضاف و « دان » مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على الياء المحنوقة للتخلص من التقاء الساكنين من ظهورها الثقل ، وجملة المبتدأ وخبره في محل جر بإضافة حين إليها .

الشاهد فيه : قوله « على حين التواصل - إلخ » فإن الرواية قد وردت فيه بفتح « حين » على أنه مبني على الفتح في محل جر بعلى ، مع كونه مضافاً إلى جملة اسمية ؛ فدل ذلك على أنه قد يبني في مثل هذه الحال ، وإن كان الإعراب أكثر من البناء ، وهذا يرد على البصريين الذين منعوا البناء في هذه الحالة .

ومثله قول بيشر بن المذيل الفزارى :

أَلَمْ تَعْلَمِي - يَا عَمْرَكَ اللَّهَ - أَنَّنِي

كَرِيمٌ ، طَلَ حِينَ الْكِرَامُ قَائِلٌ

فيمن رواه بالفتح .

أحداها : التَّعْرِيف^(١) ؛ فلا يجوز « كِلَّا رَجُلَيْنِ » ولا « كِلَّنَا امْرَأَتَيْنِ » خلافاً لـ لـ كـوفـين .

والثاني : الدَّلَالَةُ على اثنين^(٢) ، إما بالنصّ نحو « كِلَاهُمَا » و (كـلـنـا) الجـنتـيـنـ (٣) أو بالاشـراكـ نحو قوله :
 * كـلـنـا غـنـيـ عنـ أـخـيـهـ حـيـاتـهـ *

٣٣٨

(١) إنما اشتـرـطـواـ فـيـاـ تـضـافـ إـلـيـهـ كـلـاـ وـكـلـنـاـ أـنـ يـكـونـ مـعـرـفـةـ لـأـنـهـماـ عـنـ التـحـقـيقـ يـدـلـانـ عـلـىـ توـكـيدـ ماـيـضـافـانـ إـلـيـهـ ، وـأـنـتـ تـعـلـمـ أـنـ الـبـصـرـيـنـ مـنـ النـحـاءـ لـأـيـمـيـزـونـ توـكـيدـ الـسـكـرـةـ سـوـاءـ أـفـادـ توـكـيدـهاـ أـمـ لـمـ يـقـدـ ، فـأـمـاـ الـكـوـفـيـنـ فـإـنـهـمـ يـمـيـزـونـ ذـلـكـ ، وـلـذـلـامـ يـشـرـطـواـ هـذـاـ الشـرـطـ ، وـأـجـازـواـ إـضـافـهـمـاـ إـلـىـ نـسـكـرـةـ مـخـتـصـةـ .

(٢) قد عـلـمـتـ أـنـ كـلـاـ وـكـلـنـاـ عـنـ التـحـقـيقـ يـدـلـانـ عـلـىـ توـكـيدـ ماـيـضـافـانـ إـلـيـهـ ، وـقدـ عـلـمـتـ فـيـ بـابـ الـعـرـبـ وـالـبـقـيـ أنـ لـفـظـ كـلـاـ وـكـلـنـاـ مـفـرـدـ ، وـأـنـ مـعـنـاـهـاـ مـنـقـىـ ، وـتـعـلـمـ أـنـ توـكـيدـ بـحـبـ أـنـ يـطـابـقـ الـمـؤـكـدـ فـيـ الإـفـرـادـ وـالـثـنـيـةـ وـالـجـمـعـ ، فـلـمـاـ كـانـاـ توـكـيدـاـ للـضـافـ إـلـيـهـ وـكـانـ مـعـنـاـهـاـ مـنـقـىـ لـزـمـ أـنـ يـكـونـ الضـافـ إـلـيـهـ مـنـقـىـ لـيـطـابـقـ توـكـيدـ وـالـمـؤـكـدـ .

(٣) من الآية ٣٣ من سورة الكهف .

٣٣٨ — هذا الشـاهـدـ منـ كـلـامـ يـنـسـبـ إـلـىـ عـبـدـ اللهـ بنـ مـعاـوـيـةـ بنـ جـعـفرـ ابنـ أـبـيـ طـالـبـ ، وـمـاـ ذـكـرـهـ الـمـؤـلـفـ هـنـاـ هوـ صـدـرـ بـيـتـ مـنـ الطـوـيلـ ، وـعـبـزـهـ قـوـلـهـ :
 * وـنـحـنـ إـذـاـ مـتـنـاـ أـشـدـ تـفـاكـيـاـ *

وـقـدـ روـيـ ابنـ الـأـعـرـابـ فـيـ نـوـادـرـهـ أـيـاتـاـ نـسـبـاـ إـلـىـ الـأـيـرـدـ الـرـيـاحـيـ يـقـولـهـ فـيـ حـارـثـ بـنـ بـدرـ ، وـقـدـ وـقـعـ فـيـ هـذـهـ الـأـيـاتـ بـيـتـ الشـاهـدـ ، وـقـبـلـهـ عـنـهـ :
 أـحـارـثـ فـالـزـمـ فـصـلـ بـرـدـيـنـ ، إـنـمـاـ أـجـاعـ وـأـعـرـىـ اللهـ مـنـ كـنـتـ كـاسـيـاـ
 وـقـدـ روـيـ أبوـ عـلـىـ القـالـيـ فـيـ ذـيـلـ أـمـالـيـهـ كـلـةـ طـوـيـلـةـ لـسـيـارـ بـنـ هـبـيـرـةـ بـنـ رـيـعـةـ يـعـابـ
 فـيـهاـ خـالـدـاـ وـزـيـادـاـ أـخـوـيـهـ ، وـوـقـعـ فـيـ هـذـهـ الـسـكـمـةـ بـيـتـ الشـاهـدـ أـيـضاـ ، وـقـبـلـهـ قـوـلـهـ :
 وـإـنـيـ لـمـفـ الـفـقـرـ مـشـتـرـكـ الـغـنـيـ سـرـيـعـ إـذـاـ لـمـ أـرـضـ دـارـىـ اـحـتـيـالـيـاـ
 الـإـعـرـابـ : « كـلـنـاـ » كـلـاـ : مـبـتـداـ مـرـفـوعـ بـالـأـلـفـ نـيـابةـ عـنـ الـضـمـةـ لـأـنـهـ مـلـعـقـ =

فإن كلام «نا» مشتركة بين الاثنين والمجاعة . وإنما صالح قوله :
 ٣٣٩ - إنَّ لِلخَيْرِ وَلِلشَّرِّ مَدَىٰ وَكِلاً ذَلِكَ وَجْهٌ وَقَبْلُ

= بالمعنى ، وكلا مضاد ونا : مضاد إليه مبني على السكون في محل جر «غنى» خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة «عن» حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب « أخيه » أخي : مجرور بمن وعلامة جره الياء نهاية عن الكسرة لأنها من الأسماء الستة ، وهو مضاد وضمير الغائب مضاد إليه مبني على السكون في محل جر «حياته» حياة : ظرف زمان متعلق بمعنى منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاد وضمير الغائب المائد إلى كلام مضاد إليه مبني على الفم في محل جر «ونحن» الواو حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، نحن : ضمير منفصل مبتدأ مبني على الفم في محل رفع «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط مبني على السكون في محل نصب «متا» فعل وفاعل ، والجملة في محل جر بإضافة «إذا إلها» وجواب الشرط عذوف ، والجملة الشرطية لا محل لها من الإعراب معترضة بين المبتدأ والخبر «أشد» خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة «نفانيا» تميز منصوب بالفتحة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله «كلانا» حيث أضيف للفظ «كلا» إلى الضمير الذي هو «نا» وهو لفظ موضع للدلالة على ما فوق الواحد ؛ فهو يطلق على الاثنين والثلاثة والأكثر ، فتكون دلالته على الاثنين من باب دلالة المشترك على أحد معانيه ، وهو ظاهر إن شاء الله تعالى .

٣٣٩ - هذا الشاهد من كلام عبد الله بن الزبير أحد شعراء قريش ، من كلام يقولها بعد غزوة أحد يتشفي بال المسلمين ، وكان إذ ذاك لا يزال على جاهليته . الللة : «المدى» غاية الشيء ونهايته «والوجه» الجهة «القبل» بفتحتين - الحجة الواحدة .

الإعراب : «إن» حرف توكيده ونصب ينصب الاسم ويرفع الخبر مبني على الفتح لا محل له من الإعراب «للخير» جار ومحروم متعلق بمخدوف خبر إن تقدم على اسمه «والشر» الواو حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، للشر : جار ومحروم معطوف بالواو على الجار والمحروم السابق «مدى» اسم إن مؤخر عن خبره ، منصوب بفتحة مقدرة على الألف المخدوفة للتخلص من القاء =

لأن «ذا» مُشَّأة في المعنى مثلها في قوله تعالى : (لَا فَارِضٌ وَلَا يَكْرُرُ عَوَانٌ بَيْنَ ذَلِكَ)^(١) أي : وكلاً ما ذكر ، وبَيْنَ ما ذكر .

والثالث : أن يكون كله واحدة ؟ فلا يجوز « كِلًا زَبْدٍ وَعَفْرُو » فاما قوله :

— كِلًا أَخِي وَخَلِيلِي وَاجِدِي عَضْدًا *

فنَوَّادُ الضرورات .

= السَّكِينَ من ظهورها التَّعْذِير « وكلا » الواو حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، كلا : مبتدأ مرفوع بضم مقدرة على الألف من ظهورها التعذير ، وهو مضاف واسم الإشارة في « ذلك » مضاف إليه مبني على السكون في محل جر ، والمم للبعد ، والكاف حرف خطاب مبني على الفتح لا محل له من الإعراب (وجه) خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة « قبل » الواو حرف عطف ، قبل : معطوف بالواو على خبر المبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وسكن لأجل الوقف . الشاهد فيه : قوله « وكلا ذلك » حيث أضاف « كلا » إلى مفرد لفظا ، وهو « ذلك » وساغ ذلك لأنه مبني في المعنى بسبب عوده إلى اثنين مما أخير والشر .

(١) من الآية ٦٨ من سورة البقرة .

٣٤٠ - لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قاتل معين ، وما ذكره المؤلف هنا هو صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

* فِي النَّاسِيَاتِ وَالْمَامِ الْمَلِمَاتِ *

اللغة : « خليل » الخليل : الصديق الذي يوادك فتجده من خلاله مثل ما يجده من خلالك « واجدى » اسم فاعل مضاف لياء المتكلم « عضدا » هو الذي يعتمد عليه ويরكَن عند الشدائدين إليه ، مجاز « إمام » مصدر ألم - بشد الميم - أي : نزل ، والملمات : جمع ملة ، وهي النازلة من نوازل الدهر ، والحادية من حوادنه تنزل بالإنسان وتصيبه .

المعنى : يقول : إن أخي وصديق ليجدان من العون الصادق عندما تنزل بأحد هما نازلة من نوازل الدهر ، أو تقع عنده حادثة من حوادنه الجسم التي لا مدفع لأحد عنها . يصف نفسه بصدق الإباء ، وصريح الوفاء .

ومنها «أى» و«تضاف الذكرة مطلقاً» نحو «أى رَجُلٌ» و«أى رَجُلَيْنِ» و«أى رِجَالٍ» وللمعرفة إذا كانت مثنية، نحو (فَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ^(١)) أو مجموعه نحو (أَبْكُمْ أَخْسَنُ عَمَلاً^(٢)) ولا تضاف إليها مفردة

= الإعراب : « كلاً » مبتدأ مرفوع بضمّة مقدّرة على الألف ، وهو مضاف
وآخر من « أخى » مضاف إلى مجرور بكسرة مقدّرة على ما قبل ياء التسكّم منع
من ظهورها اشتغال المثل بحركة المناسبة ، وهو مضاف وباء التسكم مضاف إلى
بني على السكون في محل جر « خليل » الواو حرف عطف بني على الفتح لا محل له
من الإعراب ، خليل : معطوف على أخى ، وهو مضاف وباء للتسكم مضاف إلى بني
على السكون في محل جر « واحدى » واحد : خبر المبتدأ ، مرفوع بضمّة مقدّرة على
ما قبل الياء منع من ظهورها اشتغال المثل بحركة المناسبة ، وهو مضاف وباء للتسكم
مضاف إلى بني على السكون في محل جر « عضداً » حال من ياء التسكم في
« واحدى » منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو على التأويل بمساعد أو معين « في
الناثبات » جار و مجرور متصل بواحد « وإلام » الواو حرف عطف بني على
الفتح لا محل له من الإعراب ، إلام : معطوف على الناثبات مجرور بالكسرة الظاهرة ،
وهو مضاف و « اللمات » مضاف إلى مجرور بالكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « كلا أخي وخليل » حيث أصناف لفظ « كلا » إلى متعدد مع الكلمة بالمعنى ، وهذا الاستعمال نادر . كلام المتقدمة

و مثل هذا الشاهد قول الآخر .

كِلَّا الضَّيْفَنِ الْمَشْنُوِّهِ وَالضَّيْفِ وَاجِدٌ
لَدَى الْمُحَمَّدِ وَالْأَمْنَ فِي الْعُسْرِ وَالْيُسْرِ

واشتراط النساء ألا يكون ما يضاف إليه كلاماً وكثيراً كثرين عطفت إحداهما على الأخرى مما رجعوا فيه إلى الاستعمال البخت ، فأما تعليل ذلك فشكل غایة في الإشكال ، وقد أجازوا أن يقال « بين زيد وعمرو » كما أجازوا أن يقال « اشتراك زيد وعمرو » ولا فرق بين هذين الاستعمالين وما فيه الكلام .

(١) من الآية ٨١ من سورة الأنعام .

(٢) من الآية ٢ من سورة الملك .

(١) ستكون «أى» في هذه الصورة مكررة ، وسيكون كل واحد من لفظي «أى» المكرر مضادا إلى مفرد معرفة ، كما هو ظاهر من بيت الشاهد الذى جاء به المؤلف للتعميل لهذه الصورة ، وهل يشرط أن يكون أول لفظي «أى» مضادا إلى ضمير المتكلم كما في البيت أولا بشرط ذلك ؟ ذهب قوم من النحاة - ومنهم السيوطي - إلى أنه يجب أن يكون ما تضاد إليه أى الأولى ضمير المتكلم كما في البيت ، سواء كان ما تضاد إليه أى الثانية ضميرا كما في البيت أيضاً كان اهما ظاهرا نحو «أبى وأى زيد أفضل» وعلى هذا لا يصح أن يقال «أبىك وأى زيد أعلم» ولا أن يقال «أى زيد وأى خالد أفضل» واستظراب ابن هشام أن ذلك كله جائز والمدار على تكرر المعرفة ، وإنما وجب تكرار أى في نحو «أبى وأبيك» وفي نحو «أبى وأى زيد» لأن العطف على الضمير المجرور يكون بإعادة ما جر الضمير المعطوف عليه ، فاما إذا كان المعطوف عليه ظاهرا فلا يلزم معه ذلك.

* فَلَئِنْ لَقِيْكَ خَالِيْنَ لَتَعْلَمَنَ *

اللغة : « خاليين » يزيد ليس معنا أحد ، وتقول : خلا فلان بنفسه ، وبفلان ، إذا كان في مكان ليس فيه أحد « الأحزاب » جمع حزب – وهو بكسر الحاء، وسكون الزاي - الجماعة من الناس والطائفة يكون أمرهم واحداً .

المعنى : يتعدد مخاطبته ، ويؤكد أنه سيوقع به من البلاء ما يدرك معه أنه شجاع لا يقاس إليه أحد ، وذلك أنه أقسم له أنه إن لقيه في مكان لا يراها فيه أحد ليصنعن معه ما يعلم منه أيهما الحقيقة بأن يكون فالرس القوم المغوار الذي لا يفرى أحد فريه . الأعراب : «لئن» اللام موطنة للقسم سرف مبني على الفتح لا محل له من =

ولا تضاف «أى» الموصولة إلا إلى معرفة، نحو (أَبْهُمْ أَشَدُ^(١)) ، خلافاً لابن عصفور، ولا «أى» المنعوت بها والواقعة حالاً إلا لنكرة كـ«مَرَّتْ يَقَارِسِ أَىْ فَارِسٍ» وـ«بِزَيْدِ أَىْ فَارِسٍ» .

ـ الإعراب، إن : حرف شرط جازم بمحض فعلين مبني على السكون لا محل له من الإعراب «لقيتك» لقى : فعل ماض مبني على فتح مقدر على آخره لا محل له من الإعراب ، وناء المتسلك قاعده مبني على الضم في محل رفع ، وكاف المخاطب مفعول به مبني على الفتح في محل نصب «خاليين» حال من ناء المتسلك وكان المخاطب منصوب بالياء المفتوحة ما قبلها لكسور ما بعدها لأنه مشق ، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد ، وأصل الكلام : لأن لقيتك خالياً وخالياً ، فلما تعدد الحال وكان لفظ الحالين واحداً ومعناهما واحداً والعامل المسلط عليهما واحداً - ئى الحال ، على ما اعرفت في مباحث تعدد الحال في بابه «لتعلمون» اللام واقعة في جواب القسم مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، تعلم : فعل مضارع مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، وجملة الفعل المضارع وفاعله المستتر فيه لا محل لها من الإعراب جواب القسم ، ونون التوكيد حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب ، وجواب الشرط مذوف يدل عليه جواب القسم «أَبِي أَىْ : مبتدأ مرفوع بضممة مقدرة على ما قبل ناء المتسلك منع من ظهورها اشتغال المحل بمحركه المناسب ، وهو مضارف وناء المتسلك مضارف إليه مبني على السكون في محل جز «وأَيْكَ» الواو حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، أى : معطوف على أى مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضارف وضمير المخاطب مضارف إليه مبني على الفتح في محل جر «فارس» خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضارف وـ«الأحزاب» مضارف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب سدت مسد مفعولي تعلم ، وعلق تعلم عنها بسبب الاستفهام . الشاهد فيه : قوله «أَبِي وَأَيْكَ» حيث أضاف لفظ «أى» إلى مفرد معرفة لأنه تكرر ، ولو لا هذا التكرار لم تجز إضافته للمعرفة المفردة .

(١) من الآية ٦٩ من سورة مريم .

وأما الاستفهامية والشرطية فيضافان إليهما نحو (أيْ كُمْ يَأْتِيَنِي بِعَرْشِهَا) ^(١)
 (أيْمَا الْأَجْلَيْنِ قَضَيْتُ) ^(٢) (فَبِأَيِّ حَدَبِشِ) ^(٣) وقولك «أى رَجُلٌ
 جاءَكَ فَأَكْرِمْهُ» ^(٤).

(١) من الآية ٣٨ من سورة التمل .

(٢) من الآية ٢٨ من سورة القصص .

(٣) من الآية ١٨٥ من سورة الأعراف .

(٤) حاصل ما ذكره المؤلف في هذه المسألة أن لفظ «أى» يأتي في العربية على خمسة أنواع : الأول الوصفية ، والثاني الحالية ، والثالث الموصولة ، والرابع الشرطية ، والخامس الاستفهامية . وأنها في هذه المعانى كلها على ضربين :

الضرب الأول : ما يجب أن يضاف لفظا ، وهو أثنان : الوصفية ، والحالية ، فكل من الموصوف بها والواقعة حالا لا يجوز قطعه في اللفظ عن الإضافة ، وكل منها لا يضاف إلا إلى النكرة ، لأن الوصفية إنما تقع وصف النكرة ووصف النكرة ومثله الحال لا يكونان إلا نكرين ، فمثال الوصفية «مررت بفارس أى فارس » بحر أى على أنه نعمت لفارس ، ومثال الواقعة حالا «مررت بخالد أى فارس » بنصب أى على الحال .

والضرب الثاني : ما يجوز قطعه في اللفظ عن الإضافة ، وهو ثلاثة : الموصولة ، والاستفهامية ، والشرطية .

فأما الموصولة فإن أضيفت لفظا فلا يجوز أن تضاف إلا إلى المعرفة ، وذلك لأنها بمعنى الذي ، وهو معرفة ، فمثال إضافتها قوله تعالى (أيهم أشد) ومثال قطعها في اللفظ عن الإضافة « أضرب أيا هو أفضل ». .

وأما الاستفهامية والشرطية فكل منها يجوز أن يقطع عن الإضافة، أما الاستفهامية فنحو أن تقول : ضربت رجلا ، فيقال لك : أيا يافق ، وأما الشرطية فنحو قوله تعالى (أيا ما تدعوا فله الأسماء الحسن) وإذا أضيف أحد هذين النوعين جاز أن يضاف إلى النكرة وإلى المعرفة ، والفرق ذلك أن أيا الاستفهامية وأيا الشرطية اسم يعم جميع =

ومنها « لَدُنْ » بمعنى عِنْدَ ؛ إلا أنها تختص بستة أمور : أحدها : أنها مُلَازِمة لمبدأ الغایات ، فلن تُمْ يتعاقبَان في نحو « جِئْتُ مِنْ عِنْدِهِ » و « مِنْ لَدُنْهُ » وفي التزيل (آتَيْنَاهُ رَحْمَةً مِنْ عِنْدِنَا وَعَلَمْنَاهُ مِنْ لَدُنْنَا عِلْمًا)^(١) بخلاف نحو « جَلَسْتُ عِنْدَهُ » ؛ فلا يجوز فيه « جَاسَتْ لَدْنَهُ » لعدم معنى الابتداء هنا .

الثاني : أن الفالب استعمالها محورة بين .

الثالث : أنها مبنية إلا في لغة قَيْس ؛ وبلغتهم قريء (من لَدْنَهُ)^(٢)

الرابع : جواز إضافتها إلى الجمل ، كقوله :

* لَدُنْ شَبَّ حَتَّى شَابَ سُودُ الذَّوَائِبِ *

— ٣٤٢ —

= الأوصاف ، وإما أن يراد تعميم أوصاف جنس من الأجناس فتضاد إلى النكارة ، وإما أن يراد تعميم أوصاف ما هو متشخص بطريق من طرق التعريف فتضاد إلى المعرفة ، وقد مثل المؤلف لإضافة الشرطية إلى المعرفة بالآية الكريمة (أيما الأجلين قضيت) وإلى النكارة بقوله « أى رجل جاءك فأَكْرِمْهُ » ومثل لإضافة الاستفهامية إلى المعرفة بقوله تعالى (أَيْمَكْ يَأْتِينِي بِرُشْهَا) وإلى النكارة بقوله سبحانه (فَبَأْيَ حَدِيثَ بَعْدَ اللَّهِ وَآيَاتِهِ) .

(١) من الآية ٦٥ من سورة الكهف .

(٢) من الآية ٤٠ من سورة النساء ، ومن الآية ٢ من سورة الكهف ، وذُعِمَ أبو على الفارسي أن لدن في الآية على هذه القراءة مبنية ، وأن الكسرة للتخلص من القاء الساكنين : سكون الدال ، وسكون التون لأجل البناء الذي تبني عليه لدن .

— ٣٤٢ — هذا الشاهد من كلام القطامي ، وأسامه عميرين شيء ، وما ذكره

المؤلف غير بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* صَرِيعُ غَوَانِي شَاقِمَنْ وَشُقْنَهُ *

اللغة : « صَرِيع غَوَانِي » الفوانى : جمع غانية ، وأصل الفانية اسم فاعل من غف =

(١٠) — أوضح المسالك ٣

= فلان بالمكان يغنى به ، على وزن رضي يرضي ، ومعناه أقام بالمكان لم ييرحه ، ثم أطلق على المرأة الحسناء ، وكأنهم لحظوا أنها لا تبرح خدرها ولا تفارقه لطلب حاجة لأنها مكفيّة بمن يعوّلها ، ويقال : الغانية مأخوذة من الفي بمعنى عدم الحاجة وأنها سميت بذلك لاستثنائها بيت أبيها عن طلب الأزواج أو لاستثنائها بمحالها عن التزين ، وقد لقب القطاعي « صریح الغوانى » بهذا البيت كما لقب المزق العبدى بالمزق قوله :

فَإِنْ كُنْتُ مَا كُلَّا فَكُنْ خَيْرًا كُلَّا
وَإِلَّا فَأَذْكُنْي وَلَمَّا أُمْزِقَ .

ثم لقب مسلم بن الوليد بعد ذلك « صریح الغوانى » وقد لقبه به أمير المؤمنين هارون الرشيد عندما سمع قوله :

هَلِ الْمُنْشُ إِلَّا أَنْ تَرُوحَ مَعَ الصَّبَّا صَرِيعَ حَمِيمَ الْكَأْسِ وَالْأَعْيُنِ الدُّجْلِ
« شاقهن » بعث الشوق إلى أنفسهن « وشقنه » بعث الشوق لنفسه ، ويروى « راقهن ررقنه » ومعناه أبغضهن وأبغضنـه ، وقوله « لدن شـبـ إـلـخـ » معناه من عند وقت شبابه إلى أن حل وقت شيء ، والذوابـ : جمع ذوابـة ، وهـ الضـفـيرـةـ منـ الشـعـرـ .
الإعراب : « صریح » الرواية فيه بالجر على أنه بدل من قوله « مستهلك »
الوارد في بيت سابق على البيت المستشهد بعجزه ، وهو قوله :

لَسْتَهُلَكَ قَدْ كَادَ مِنْ شِدَّةِ الْهَوَى بَمُوتٍ وَمِنْ طُولِ الْعِدَاتِ الْكَوَادِبِ
ومع ذلك يجوز فيه عريمة الرفع على أن يكون خبر مبتدأ معنوف ، وصریح مضاف و « غوان » مضاف إليه « شاقـنـ » شاقـ : فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، وفاعلـهـ ضميرـ مستترـ فيهـ جوازاـ تقدـيرـهـ هوـ يعودـ إلىـ صـرـیـحـ غـوانـ ، وـضـمـيرـ الغـائبـ العـائـدـ إـلـىـ الغـوانـيـ مـفـعـولـ بـهـ مـبـنـيـ عـلـىـ الفـتـحـ فـيـ حـمـلـ نـصـبـ « وـشقـنهـ » الواوـ حـرفـ عـطـفـ مـبـنـيـ عـلـىـ الفـتـحـ لـأـعـلـلـ لـهـ مـنـ إـلـيـعـارـابـ ، وـشـاقـ : فعلـ مـاضـ مـبـنـيـ عـلـىـ فـتـحـ مـقـدـرـ عـلـىـ آخرـ لـأـعـلـلـ لـهـ مـنـ إـلـيـعـارـابـ ، وـنـونـ النـسـوـةـ فـاعـلـهـ مـبـنـيـ عـلـىـ الفـتـحـ فـيـ حـمـلـ رـفـعـ ، وـضـمـيرـ الغـائبـ العـائـدـ إـلـىـ صـرـیـحـ الغـوانـيـ مـفـعـولـ بـهـ مـبـنـيـ عـلـىـ الصـمـ فـيـ حـمـلـ نـصـبـ =

الخامس : جواز إفرادها قبل « غدوة » ^(١) فتتصبها ، إما على التميز ، أو على التشبيه بالفمول به ، أو على إضمار « كان » واسمها ، وحکي السکوفيون رفعها على إضمار « كان » تامة ، والجر ، القياس ، والقالب في الاستعمال ^(٢) .

« لَدْنٌ » ظرف زمان مبني على السکون في محل نصب ، وقد تنازع فيه كل من شاقهن وشقنه ، ويجوز أن تلقيه بأي مما شئت « شَبٌّ » فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى صريح غوان ، والجلة من الفعل للاضافه وفاعله في محل جر ياضفة لدن إليها « حَقٌّ » حرف غاية وجرا مبني على السکون لا محل له من الإعراب « شَابٌّ » فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب « سُودٌ » فاعل بشاب مرفوع بالضمة الظاهرة ، وسود مضاف و « التوابِنْ » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وأن المصدرية مقدرة بعدهى وهي مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بحق ، والجار والمجرور متعلق بأحد النطرين وما شاقهن وشقنه ، وتقدير الكلام : شاقهن وشقنه من وقت شبابه إلى وقت شيب ذواهيه .

الشاهد فيه : قوله « لَدْنٌ شَبٌّ » حيث أضاف للفظ « لَدْنٌ » إلى جملة « شَبٌّ » وفاعله المستتر فيه جوازاً .

(١) إفرادها : أي قطعها عن الإضافة ، ومن شواهد ذلك قول الشاعر ، وهو أبو سفيان بن الحارث :

وَمَا زَالَ مُهْرِيَ مَزْجَرَ الْكَلْبِ مِنْهُمْ
لَدْنٌ غُدْوَةَ حَتَّى دَنَتْ لِغْرُوبِ

(٢) حاصل ما ذكره المؤلف من وجوه الإعراب النقلة عن النهاية في كفة « غدوة » الواقعه بعد لدن – أنه يجوز في لفظ « غدوة » الحركات الثلاث : الجر ، والرفع ، والنصب .

فأمما الجر فلي أن تكون « لَدْنٌ » ظرفًا مبنياً على السکون في محل نصب ، وهو مضاف و « غدوة » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وهذا الوجه هو القالب في استعمال هذا النقط ، وهو الذي يتضمنه القياس ، فيكون أعلى الوجوه . =

السادس : أنها لا تقع إلا فضلاً ، تقول « السَّفَرُ مِنْ عِنْدِ الْبَصَرَةِ » ولا
تقول « من لَدُنِ الْبَصَرَةِ » .

ومنها « مع » وهو اسم لـ مـسـكـانـ الـاجـمـاعـ ، مـعـربـ ، إـلـاـ فيـ لـغـةـ رـيـبـعـةـ وـغـنـمـ
قـبـقـىـ عـلـىـ السـكـونـ كـقـولـهـ :

= وأما رفع « غدوة » فوجبه أن تقدر « كان » التامة بعد « لدن » ويكون
« غدوة » مرفوعاً على أنه فاعل كان المقدرة ، أى لدن كانت غدوة – أى حدثت غدوة
– وظاهر كلام ابن جنى أن الرافع لغدوة هو لدن ، وهو عنده مرفوع على التشبيه
بالفاعل ، وليس ذلك غريباً من ابن جنى الذي يقول : إن العامل في المنادي هو حرف
النداء لأنه نائب عن أدعوا ، هذا ، مع أن القائلين بنصب غدوة على التشبيه بالمحض به
لا يفترق كثيراً عن قول ابن جنى إن رفع غدوة على التشبيه بالفاعل .

وأما نصب « غدوة » بعد لدن فاللنجاعة فيه ثلاثة أوجه ، أولها أنه منصوب على
التشبيه بالتمييز ، الثاني أنه منصوب على التشبيه بالمحض به ، الثالث أنه منصوب على أنه
خبر لـ مـسـكـانـ النـاقـصـ الـحـذـوـفـةـ معـ اـسـهـاـ ، وـتـقـدـيرـ الـكـلـامـ : لـدـنـ كـانـ السـاعـةـ غـدوـةـ .

فإن قلت : فـكـيفـ يـكـونـ غـدوـةـ مـبـصـوباـ عـلـىـ التـشـبـيـهـ بـالـتـمـيـزـ ، وـلـيـسـ لـفـظـ غـدوـةـ
مـبـيـنـاـ لـإـبـهـامـ فـلـدـنـ ، وـلـاـ لـإـبـهـامـ فـيـ نـسـبـةـ مـتـعـلـقـةـ بـلـدـنـ ، وـقـدـ عـلـمـنـاـ أـنـ التـمـيـزـ لـاـ يـكـونـ
إـلـاـ رـافـعـاـ لـإـبـهـامـ وـاقـعـ فـمـرـدـ أـوـ فـنـسـبـةـ ؟

فالجواب عن ذلك أن نذهب أولاً إلى أننا لم نقل إن لفظ غدوة منصوب على التمييز
فراراً مما ذكرت من الاعتراض ، وعلى هذا لا يكون لفظ غدوة المنصوب رافعاً لإبهام
مفرد أو نسبة ، وإلا لـ مـسـكـانـ تـمـيـزـاـ حـقـيـقـةـ ، وـوـجـهـ الشـهـ بـيـنـ التـمـيـزـ وـلـفـظـ غـدوـةـ أـنـ كـلـاـ
مـنـهـماـ وـاقـعـ بـعـدـ تـعـامـ الـأـسـمـ ، وـعـامـ الـأـسـمـ يـكـونـ بـلـحـاقـ التـنـوـنـ وـحـرـكـاتـ الإـعـرـابـ ، وـقـدـ
عـلـمـنـاـ أـنـ دـالـ لـدـنـ فـيـهاـ ثـلـاثـ لـفـاتـ الفـتـحـ وـالـضمـ وـالـكـسـرـ وـأـنـ التـونـ وـاقـعـ بـعـدـ هـذـهـ
الـدـالـ ، فـأـشـهـتـ حـرـكـاتـ الدـالـ حـرـكـاتـ الإـعـرـابـ ، وـأـشـهـتـ التـنـوـنـ التـنـوـنـ .

• فَرِيشِي مِنْكُمْ وَهَوَىٰي مَفْكُمْ • ٣٤٣ -

٣٤٣ - هذا الشاهد قد نبه الأعلم في شرح شواهد سيبويه (ج ٢ ص ٤٥) إلى الراعي ، ونسبة العيف إلى جر من كثرة يمده فيها هشام بن عبد الملك بن مروان ، وما ذكره المؤلف صدر بيت من الواقر ، وعجزه قوله :

• وَإِنْ كَانَتْ مَوَدْتُكُمْ لِلَّامَاءِ •

اللغة : « فريشي » الريش - بكسر الراء - الباس الفاخر ، ومثله الرياش ، وفي القرآن الكريم (يا بني آدم قد أزلاك عليك لباساً يواري سوأتك وريشاً ، ولباس القوى ذلك خير) والريش أيضاً : المال والخصب والماش ، ويطلق من باب الجاز على القوة ، ويجوز أن يراد كل واحد من هذه المعاي في هذا البيت ، وكأنه يقول على الأخير : إن قوتي بالاعتصام بكم والالتجاء إليكم « وهواي معكم » الهوى - بفتح أوله مقصوراً - الميل القلي ، يريد أن ميله إليهم وتعصبه لهم « لاماً » بكسر أوله - هو من قولهم « فلان يزورنا لاماً » بمعنى أنه يزورنا في بعض الأحيين ، وقتاً بعد وقت ، وهذه هي زيارة القلب التي قبل فيها « زر غبأً تزدد حباً » .

المعنى : يقول : إن قلبي لكم ، وإن هواي لم يصرف إليكم دون من عداكم من الناس ، وإن كل ما عندي من مال ولباس ، أو ما أشعر به من القوة والجلادة ، فهو منكم وبسبب اعتقادى بكم وارتكانى إليكم ، وإن تكن زيارتى إليكم ليست متصلة ؛ لأنى لا أ Gould على المظاهر التي منها توالى الزيارة وتتابعها .

الإعراب : « فريشي » ريش : مبتدأ مرفوع بضم مقدرة على آخره من من ظهورها اشتغال محل بحركة المناسبة لياء التكلم ، وهو مضاف وياه التكلم مضاف إليه مبني على السكون في محل جر « منكم » من : حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب ، وضمير المخاطبين مبني على السكون في محل جر بمن ، والجار والمبرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « وهواي » الواو حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، هوى : مبتدأ مرفوع بضم مقدرة على الألف منع من ظهورها التغير ، وهو مضاف وياه التكلم مضاف إليه مبني على الفتح في محل جر « معكم » مع : ظرف متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، ومع مضاف وضمير المخاطبين مضاف إليه « وإن » الواو حرف عطف ، والمطوف عليه محذوف ، وإن : حرف شرط جازم =

يُعَزِّمُ فَلَيْلَيْنَ مِنْ عَلَى السُّكُونِ لَا يَحْلُّ لَهُ مِنَ الْإِعْرَابِ «كَانَ» كَانَ : فعل ماضٍ ناقص فعل الشرط مبني على التفتح في محل جزم ، والثاء حرف دال على تأنيث المسند إليه « زيارتكم » زيارة : اسم كان مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير المخاطبين مضاف إليه « لاما » خبر كان منصوب بالفتحة الظاهرة ، وجواب الشرط عذوف يدل عليه سابق الكلام ، والتقدير : إن كانت زيارة لاما فريشى منكم وهوای معكم ، والمعموق عليه بالواو العذوف تقديره : إن لم تكن زيارتكم لاما وإن كانت زيارتكم لاما ، يزيد أنه متعلق بهم على كل حال .

الشاهد فيه: قوله «معك» حيث وردت «مع» مبنية على السكون .

واعلم أن النهاة يختلفون في ثلاثة مواضع تتعلق بــ، ونحن نبنيها لك يايجاز .

اللوضع الأول : أهي ثنائية الوضع على معنى أن العرب وضعوها على حرفين ، أم هي ثلاثة الوضع بمعنى أنهم وضعوها على ثلاثة أحرف ، ولم ين في هذا اللوضع قولان ، أحدهما أنها ثنائية الوضع ، وهو قول الخليل بن أحمد ، والثاني أنها ثلاثة الوضع ، وهو قول يونس والأخفش .

للموضع الثاني - وهو من توابع الموضع الأول - هل الألف في « معاً » منونة - بدل الثنين أم هي حرف من أصول الكلمة ! والنتيجة في هذا للموضع قولهن ، أحدهما أن الألف بدل من الثنين ، كما تقول « بدا : وأخا ، وأبا ، وغدا ، فتعربهن بمحركات ظاهرة على الدال والخاء والباء ، وبهذا قال الخليل بناء على قوله إنها ثانية الموضع ، وثانيهما أن هذه الألف هي لام الكلمة كالألف في فقي ورحى وعضا ، وهذا قول يونس والأخفش بناء على قولهما إنها ثلاثة الموضع .

الوضع الثالث : أهي معرفة في جميع أحواها وعلى كل لغاتها أم هي مبنية في بعض لغاتها ؟ وللحاجة في هذا الوضع قولان ، أحدهما أنها معرفة في كل أحواها وفي كل لغاتها فإن جاءت منصوبة فهي منصوبة على الظرفية ، وإن جاءت ساً كنه كاً في بيت الشاهد فهو ضرورة وهذا قول سيبويه رحمة الله ، والثاني أنها معرفة إذا اتصبت مبنية فإذا سكت ، وأن سكونها لغة ريبة وغمى كما قال المؤلف ، وهذا رأي الكسائي ، واختاره المؤخرون من النحاة .

وإذا لقي الساكنة ساكن "جاز كسرُهَا وفتحُهَا" ، نحو «مَعَ الْقَوْمِ» ، وقد تفرد بمعنىًّا جيئاً فتتصبّ على الحال ، نحو «جاهمَا مِعًا»^(١) :

• • •

= فاما أنها اسم لسكان الاجتماع أو زمانه فلا يختلفون فيه .

فإن قلت : فلماذا لم يذهب القائلون بأنها ثنائية إلى بنائها ، بل لماذا لم يذهب الجميع إلى بنائها لأنها تشبه الحرف شبهها معنويًا لأنها تضمنت معنى حرف المصاحبة ، فإنكم قررتם في أسباب بناء الاسم أن يتضمن الاسم معنى من حقه أن يؤدى بالحرف ، سواء أوضعت العرب له حرقا كالاستفهام والشرط أم لم تضع له حرقا كالإشارة ؟ ومعنى سؤالنا هذا أنه كان يلزم النحاة جميعا أن يقولوا ببناء مع ، سواء في ذلك القائلون بأنها ثنائية الوضع والقائلون بأنها ثلاثة الوضع . أما القائلون بأنها ثنائية الوضع فيجعلون بناءها لأنهاأشبّه الحرف شبهها وضعيما ، فإنكم رجعتم أن حد الشبه الوضعي أن يكون الاسم على حرف واحد كتاء الضمير وكافه وهاته أو على حرفين سواء أكان ثالثهما حرف لين كنا أم لم يكن ، وأما القائلون بأن « معا » ثلاثة الوضع فيجعلون بناءها لكونها أشبّه الحرف شبهها معنويًا .

فأجلواب على ذلك أن النحاة لم يغب عن أذهانهم ماذكرت، ومع هذا لم يذهب أحد إلى بنائها إلا قوماً منهم زعموا أنها مبنية في حالة واحدة، وهي أن يكون آخرها ساكناً، فقد ذهب الكسائي إلى بناءه احيثنى، وتبعده متاخره النحاة، وقد اختلفوا في تعليل إعرابها، فذكر الحنيد أنها معربة - ولو قلنا إنها ثنائية الوضع - لأنها فيأغلب أحوالها ملازمة للإضافة ، فمن هنا ضعف شبهها بالحرف ، قلم يؤثر هذا الشبه فيها البناء ، وذكر الرضى أنها لم تبن لدخول التثنين عليها في نحو « جئنا معاً » لأنها تجر بمن في نحو قراءة من قرأ (هذا ذكر من معي) وهذا تعليل لا يستقيم ، لأن الجر بمن والتثنين أثر من آثار الإعراب ، وليس مقتضياً له ، إلا أن ندعى أن هذا هو الذي أعلمنا أن العرب تعرّها مستدلين بهما .

(١) ومن ذلك قول الحنفاء :

= وَأَفْنَى رِجَالِي فَبَادُوا مَمَا فَاصْبَحَ قَلْبِي بِهِ مُسْتَقْرًّا

ومنها «غير» وهو اسم دال على مخالفة ما قبله لحقيقة ما بعده^(١) ، وإذا وقع بعد «ليس» وعلم المضاف إليه جاز ذكره كـ«قبضت عشرة ليس غيرها»^(٢) وجاز حذفه فقطً فضمُّه يغدر تنوين ، ثم اختلف ، فقال المبرد : ضمة بناء ؛ لأنها كقبل في الإبهام فهي اسم أو خبر ، وقال الأخفش : إعراب ؛ لأنها اسم ككل وبعض ، لا ظرف كقبل وبعد ، فهي اسم لا خبر ، وجوزها ابن خروف ، ويجوز الفتح قليلاً مع التنوين ودونه ، فهي خبر ، والحركة إعراب باتفاق ، كالضم مع التنوين^(٣) .

= ومن ذلك قول متمم بن نورة :

فَلَمَّا تَفَرَّقْنَا كَانَى وَمَا لِكَا لِطُولِ اجْتِمَاعٍ لَمْ كَنِتْ لَيْلَةً مَمَا

ومن ذلك قول متمم بن نورة أيضاً :

يُذْكُرُنَّ ذَا الْبَثَّ الْحَرَزِينَ بِبَثِّهِ إِذَا حَنَّتِ الْأُولَى سَجَّنَ لَهَا مَمَا

ومن ذلك قول الآخر :

كُفْتُ وَيَخْبَيْ كَيْدَى وَاحِدٌ نَرْمِى جَمِيعًا وَنُرَارِى مَمَا

(١) المراد بالحقيقة هنا المفهوم من اللفظ ، فيشمل قولنا «زيد غير عمرو» لأن مفهوم زيد هو الذات بما ينضم إليها من الشخصيات ، وكذلك المراد بعمرو ، ولا شك أن هذه الذات بشخصيتها مخالفة لهذه الذات بشخصيتها ، وإنما قلنا ذلك لأن الحقيقة يعني الماهية لاتصح إرادتها هنا ، لأن ماهية زيد - وهي الحيوان الناطق - هي حقيقة عمرو وماهيته ، وقد مثلوا لما يكون ما بعد غير مخالفا لحقيقة ما قبلها بقولهم «زيد غير عمرو» فلو لم يجعل الحقيقة يعني المفهوم لم يصح هذا المثال .

(٢) يجوز في «غير» في هذا المثال الذي ذكر فيه المضاف إليه : الضم والنصب ، فإن ضمته فهو اسم ليس ، وخبرها عنده عذوف ، والتقدير : ليس غيرها مقوضا ، وإن نصبت فهو خبر ليس ، واسمها هو المذوف ، والتقدير : ليس المقوض غيرها .

(٣) حاصل ما ذكره المؤلف في غير التي لم يذكر معها المضاف إليه نحو «قضت =

= عشرة ليس غير » أنه يجوز في « غير » هذه ثلاث اعتبارات : الاعتبار الأول أن تكون مقطوعة عن الإضافة لفظاً ومعنى ، نعني أنك لا تقدر معها مضافاً إليه أصلاً ، لا لفظه ولا معناه ، والاعتبار الثاني : أن تقدرها مقطوعة عن الإضافة لفظاً فقط ، ولكن تقدر معنى المضاف إليه ، والاعتبار الثالث : أن تعتبر لفظ المضاف عذوفاً للعلم به وهو منوي فتكون كأن « غير » مضاف .

فأما على الاعتبار الأول وهو تقدير قطع غير عن الإضافة لفظاً ومعنى - فإن « غير » حينئذ اسم معرّب ، ويجوز فيها وجهاً القسم والنصب مع التثنين ، فإن رفت في هـ اسم ليس ، وإن نسبت في هـ خبر ليس ، والجزء الثاني من معنوي ليس على الوجهين عذوف . وأما على الاعتبار الثاني - وهو تقدير غير مقطوعاً عن الإضافة إلى لفظ المضاف إليه مع أنه مضاف إلى معنى المضاف إليه تقديراً - فإن « غير » حينئذ يضم من غير تثنين - والنحوة فيه حينئذ ثلاثة مذاهب ، الأول - وهو مذهب البرد والجرم وأكثر المتأخرین ، ونسبة إلى سیویه - وحاصله أن « غير » اسم يشبه قبل وبعد الإبهام وفي القطع عن الإضافة لفظاً مع نية معناه ، فهو مبني على القسم ، ويجوز أن يكون في محل رفع اسم ليس ، وأن يكون في محل نصب خبر ليس ، والجزء الثاني من معنوي ليس عذوف ، والمذهب الثاني - وهو مذهب الأخفش - أن « غير » حينئذ اسم غير ظرف منوي الإضافة مثل كل وبعض ، فهو معرّب ، وهذه الصيغة ضمة الإعراب ، وحذف التثنين لأن المضاف إليه منوي ، وعليه يكون « غير » اسم ليس مرفوعاً بالضمة الظاهرة ، ولا يجوز أن يكون خبر ليس ، والمذهب الثالث - وهو مذهب ابن خروف وحاصله أنه رأى أن ما نسب إلى البرد وسيویه أمراً محتملاً ليس عليه إنسكار ، وما نسب إلى الأخفش كذلك أمر محتمل ليس من قوله بد ، وعلى ذلك أجاز أن تكون هذه الصيغة ضمة بناءً فيكون غير مبنياً على القسم في محل رفع لأنه اسم ليس أو مبنياً على القسم في محل نصب لأنه خبر ليس ، ويجوز أن تكون الصيغة ضمة إعراب فيكون غير اسم ليس مرفوعاً بالضمة الظاهرة ، وهي وجه الإجمال تقول : إن ابن خروف رأى تكافؤ الأدلة في قول للبرد وفي قول سیویه فلم يتغير أحد القولين وأجاز كل واحد منها . وأما على الاعتبار الثالث - وهو تقدير غير مضافة إلى عذوف يرشد إليه للقام =

ومنها « قبل » و « بعد » ويجب إعرابهما في ثلاثة صور :
 إحداها : أن يُصرَّح بال مضارف إليه كـ « حِتَّىْكَ بَعْدَ الظَّهَرِ » و « قَبْلَ الْعَصْرِ » و « مِنْ قَبْلِهِ » و « مِنْ بَعْدِهِ ».
 الثانية : أن يُمحَّضَ المضارف إليه وينوِّي ثبوت لفظه ، فيبقى الإعراب
 وترك التنوين كالذكر المضارف إليه ، كقوله :
 * وَمِنْ قَبْلِ نَادَىْ كُلُّ مَوْلَى فَرَآهُ • ٣٤٤

= فلا خلاف في أن « غير » في هذه الحال اسم معرف ، وفي أن حركته حركة إعراب ،
 وفي أن تنوينه يمحض لأن المضارف إليه مقدر ، ويجوز فيه الرفع على أنه اسم ليس ،
 والتنصب على أنه خبر ليس ، والجزء الثاني من معنوي ليس محذوف .
 بقى مما يتعلق بهذه المسألة أن نقول ذلك . إن المؤلف رحمه الله مثل بقوله « ليس
 غير » وقد صرَّح في كتابه معنى التبييب بأنه لا يقال « لا غير » بوضع لا موضع ليس ،
 وبالغ في بعض كتبه في الإنكار على من يقول ذلك ، لكن هذا الإنكار غير مسلم
 له ، فإن ابن مالك حكى في شرح التسهيل صحة هذه العبارة واستشهد لذلك ، وحكاه
 أيضاً ابن الحاجب ، وأقره على صحته الرضي في شرح الكافية ، كما أقره الجند الفيروزآبادى
 في كتابه « القاموس المحيط » (مادة غـى رـ) ومن شواهده قول الشاعر ، وأنشده
 ابن مالك في باب القسم من شرح التسهيل :

جَوَابًا يَهُ تَنْجُو اعْتَمِدْ فَوَرَبَّنَا لَمَنْ عَمِلَ أَسْلَفَتْ، لَا غَيْرَ، تَسْأَلُ
 ٣٤٤ - لم أغتر لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، وما ذكره المؤلف هنا
 صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* فَمَا عَطَّافَتْ مَوْلَى عَلَيْهِ الْقَوَاطِفُ *

اللغة : « من قبل » يريد من قبل ما نحن فيه الآن « نادي » يريد استغاثة ودعا ،
 « مولى قرابة » المولى معان كثيرة : منها ابن العم ، ومنها السيد ، ومنها المسود ، ومنها
 الناصر والمعين ، ومنها القريب ، وهذا الأخير هو المراد هنا ، والقرابة - بفتح القاف -
 مصدر قرب فلان لفلان ، وفلان قريب من فلان ، ومعناه أن نسبما دان متصل =

= « عطفت » أمالت أو رقت **« العواطف »** جمع عاطفة ، وهي اسم فاعل من عطف الذكور قبل ، والراد أن الصلات والأواصر التي من شأنها أن تميل بعض الناس إلى بعض لم تكن في هذا الموضع سبباً في الميل أو الأخذ بناصر الداعي .

المعنى : يصف الشاعر شدة زلت بقوم فاستغاث كل بذوى قرابته فلم يغيثوه ، واستجدهم لدفع معارض له فلم ينجدوه .

الإعراب : « من » حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب **« قبل »** مجرور بمن ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بقوله نادى الآى ، والضاف إليه مخدوف ولفظه منوى **« نادى »** فعل ماض مبني على فتح مقدر على الألف من ظهوره التذر **« كل »** فاعل نادى مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضارف و **« مولى »** مضارف إليه مجرور بكسرة مقدرة على الألف من ظهورها التذر ، ويروى غير منون قربابة على هذا مجرور على أن مولى مضارف وقربابة مضارف إليه ، ويروى مولى منوناً قربابة منصوب على أنه مفعول به لنادى منصوب بالفتحة الظاهرة **« فما »** الناء حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، وما : حرف تقى مبني على السكون لا محل له من الإعراب **« عطفت »** عطف : فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، والناء حرف دال على التأنيت **« مولى »** مفعول به لعطف منصوب بفتحة مقدرة على الألف المخدوفة للتخلص من النقاء الساكنين من من ظهورها التذر **« عليه »** على : حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب ، وضمير القائب العائد إلى كل مولى مبني على السكرر في محل جر بعل ، ويجوز أن يكون قوله مولى حالاً من الضمير المجرور محل بعل ، وتقدير الكلام : **« فما عطفت العواطف عليه حال كونه مولى : أى قريباً ، والجار والمجرور متعلق بعطف **« العواطف »** فاعل عطفت ، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة .**

الشاهد فيه : قوله **« ومن قبل »** فإن الرواية بغير **« قبل »** من غير تنؤين : أما الجبر فلا نه معرب ، وأما ترك التنؤين فلا نه الضارف إليه منوى ثبوت لفظه ، أى : ومن قبل ذلك ، على نحو ما في الكتاب .

أى : ومن قَبْلِ ذَلِكَ ، وَقَرِيءَ (لِهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلِ وَمِنْ بَعْدِ) ^(١) بالجر من غير تنوين ، أى من قبل الفعل ومن بعده .

الثالثة : أن يُحذَفَ ولا يُنْوَى شَيْءٌ ، فيبقى الإعراب ، ولكن برج التنوين زوال ما يُعارضه في اللفظ والتقدير ، كفرادة بعضهم (مِنْ قَبْلِ وَمِنْ بَعْدِ) ^(٢) بالجر والتنوين ، قوله :

* فَسَاغَ لِي الشَّرَابُ وَكُنْتُ قَبْلًا *

(١) من الآية ٤ من سورة الروم .

٣٤٥ - نسب العين هذا الشاهد إلى عبد الله بن يعرب ، والصواب أنه ليزيد ابن الصعق ، وما ذكره المؤلف هنا صدر بيت من الوافر ، وعجزه قوله :

* أَكَادُ أَغْصَنْ بِالْمَاءِ الْحَمِيمِ *

وقد روى الأشموني في باب الإضافة متبعاً جماعة منهم المؤلف في بعض كتبه كالقطري عجز البيت * أَكَادُ أَغْصَنْ بِالْمَاءِ الْفَرَاتِ * وهو غير الصواب (انظر شرحنا على شواهد الأشموني وشواهد ابن عقيل) .

والدليل على صحة ما ذكرناه - من أن الرواية « بِالْمَاءِ الْحَمِيمِ » - أن العلماء رروا قطعة فيها بيت الشاهد ليزيد بن الصعق رويها على حرف الميم ، وقبل البيت المستشهد بصدره قوله :

الآأَبْلَغْ لَدِينَكَ أَبَا حُرَيْثَ وَعَاقِبَةَ الْمَلَامَةِ لِلْمُلَمِيمِ
فَكَيْفَ تَرَى مُعَاقَبَتِي وَسَعْيِي بِأَذْوَادِ الْقُصَيْمَةِ وَالْقَصَيْمِ ؟
وَمَا بَرَحَتْ قَلُوصِي كُلَّ يَوْمٍ تَسْكِرُهُ عَلَى الْخَالِفِ وَالْمُفَرِّمِ
فَنِيمَتْ الظِّيلَ إِذْ أَوْقَمْتُ فِيكُمْ قَبَائِلَ عَامِرٍ وَبَنِي نَعِيمِ

اللغة : « أبا حرث » هي كنية الربيع بن زياد العبسى ، وكان قد أغار على يزيد ابن الصعق فاستفاء سروح بنى جعفر والوحيد ابى كلاب ، خرم يزيد على نفسه الطيب والنماء حق يغير عليه ، فجمع جهوعا شئ ثم أغار بهم فاستنق نعام لهم ، وفي ذلك يقول هذه الكلمة « الملجم » الملجم : اسم الفاعل من قوله « ألام فلان » =

= إذا فعل ما يلام عليه « القصيم » بضم القاف بذمة الصفر ، و « القصيم » بفتح القاف - أسمان لموضعين « الخالف » هو الذي يقيم في الحى إذا خرج قومه للفارة ؟ فعطف للقيم عليه التفسير « ساغ لـ الشراب » معناه حلاً ولأن وسهل مروره في الخلق ، وأراد بالشراب جنس ما يشرب « أغص » مضارع من الفصص ، وهو في الأصل أحباب الطعام في المجرى ووقفه في الخلق ، واستعمل الفصص هنا في موضع الشرق « الماء الحميم » هو الذي تشتهي النفس ، ويطلق في غير هذا الموضع على الماء الحار .

الإعراب : « ساغ » فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب « لى » جار و مجرور متعلق بساغ « الشراب » فأعلى ساغ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة « وكنت » الواو وأو الحال ، كان : فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر مبني على فتح مقدر على آخره لا محل له من الإعراب ، وتأهيل التسلكم اسمه ، مبني على الضم في محل رفع « قبلًا » ظرف زمان منصوب بكلان « أكاد » فعل مضارع ناقص مرفوع بالضمة الظاهرة ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، « أغص » فعل مضارع مرفوع لنجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، وجملة الفعل المضارع وفاعله في محل نصب خبر أكاد ، وجملة أكاد واسمه وخبره في محل نصب خبر كان ، وجملة كان واسمه وخبره في محل نصب حال « بالماء » جار و مجرور متعلق بأغص « الحميم » صفة للماء .

الشاهد فيه : قوله « قبلًا » حيث قطعه عن الإضافة بتة ؟ فلم ينبو لفظ الضاف إليه ولا معناه ، ولذلك أعرب منوناً ، وهو هنا منصوب على الظرفية ، وهذا التنوين عند الجمهرة من النهاية هو تنوين التمكين اللاحق للأسماء العربية ، وقبلًا عندهم نكرة ، ومعنى قوله « وكنت قبلًا » وكنت في زمان متقدم ، ولا ينبو نقدماً على شيء بعينه ، ولكن المراد مطلق التقدم ، بخلافه في حال الإضافة حيث يكون الفقصد إلى التقدم على شيء معين ، وكذا في حال نية الإضافة .

وقوله :

* فَمَا شَرِبُوا بَعْدَ اطْلَالَ لَذَّةٍ خَرَا *

٣٤٦ — نسبوا هذا الشاهد بعض بنى عقيل ، ولم يعنوه ، وأكثر من استشهد به من العلماء لم يرجح طلاق نسبته . وما ذكره المؤلف هنا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* وَنَحْنُ قَتَلْنَا الْأَسَدَ أَسْدَ شَنُوْءَةِ *

وهذا هو الصواب في إنشاد صدر هذا البيت .

اللغة : أسد شنوة - بفتح المهمزة - حى من الجين أبوهم الأزد بن التوت ، ويقال فيه الأسد بن التوت ، وم فرق ، ففرقة يقال لها: أزد شنوة ، وفرقة يقال لها: أزد السراة ، وفرقة يقال لها: أزد عمان ، ومن هنا تعلم أن رواية العين وغيره « وَنَحْنُ قَتَلْنَا الْأَسَدَ أَسْدَ خَمِيْةً » تحرير واعتراض بأن خمية - بفتح الحاء المعجمة وكسر الفاء وتشديد الياء - مأسدة عظيمة مشهورة ، ويلازمه تحرير آخر ، وهو ضم المهمزة من « الأسد » حيث حسبه جمع أسد ، وقد نص العلامة على أنه يقال في الأزد : الأسد وعجز البيت ينادي بفساد رواية العين .

الإعراب : « نحن » ضمير منفصل مبتدأ مبني على الضم في محل رفع « قاتلنا » قتل : فعل ماض مبني على فتح مقدر على آخره لا محل له من الإعراب ، ونا : فاعله مبني على السكون في محل رفع ، وجملة هذا الفعل وفاعله في محل رفع خبر للبتدأ « الأسد » مفعول به لقتننا منصوب بالفتحة الظاهرة « أسد » بدل من الأسد أو عطف بيان عليه منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضارف و « شنوة » مضارف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « فما » الناء حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، ما: حرف نفي مبني على السكون لا محل له من الإعراب « شربوا » شرب : فعل ماض ، وواو الجماعة فاعله مبني على السكون في محل رفع « بعداً » ظرف زمان منصوب بشرب « على » حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب « لذة » مجرور بعل وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بشرب « خرآ » مفعول به شرب منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة .

=

وَهَا نَكِرْتَانِ فِي هَذَا الْوِجْهِ ، لِمَدْمِ الإِضَافَةِ افْظَأَ وَتَقْدِيرًا ، وَلَذِكْ نُؤَنَّا ،
وَمَعْرِفَانِ فِي الْوِجْهَيْنِ قَبْلَهُ .

فَإِنْ نُؤَيْ مَعْنَى الْمَضَافِ إِلَيْهِ دُونَ لِفَظِهِ بُنِيَّا عَلَى الْفَضْمِ^(١) ، نَحْوِ (لِهِ الْأَمْزُ

= الشاهد فيه ، قوله « بَعْدًا » حيث وردت فيه الكلمة « بَعْدًا » منزنة منصوبة على الطرفية لأنقطاعها عن الإضافة لفظاً وتقديرًا ، وهو حينئذ نكرة عند جمهرة النعاء ، على ما أشار إليه المؤلف في الكتاب ، وما بيناه في شرح الشاهد السابق في الكلمة « قَبْلًا » أخت « بَعْدًا » .

(١) إن قلت : ما المراد من قولكم « نِيَةُ الْمَضَافِ إِلَيْهِ مَعْنَى » وهل تحددون فارقاً بين نيته لفظاً وبينه معنى ؟ فإن كنتم تحددون فارقاً بين الصورتين فيبيو له حقاً كون على يقين منه .

فالجواب عن ذلك أن تقول لك : إن المقصود بنية المضاف إليه معنى أن يكون معنى المضاف إليه ملاحظاً منظوراً إليه ، من غير نظر إلى الكلمة معينة تدل عليه ، بل يكون المقصود هو المسحى معبراً عنه بلفظ أي لفظ كان ، خصوصاً اللفظ غير ملتفت إليه نية ، أمانة لفظ المضاف إليه فعندها أن يكون اللفظ المعين الدال على معنى هذا المضاف إليه مقصوداً بذاته ، بحيث لو جئت بلفظ آخر يدل عليه لم تكن جئت بلفظ المضاف إليه .

فإن قلت : فلماذا كانت الإضافة مع إرادة معنى المضاف إليه غير مقتضية للاعراب و كانت الإضافة مع نية لفظ المضاف إليه مقتضية للاعراب ! فالجواب عن ذلك أن تقول لك : لاشك أنك تدرك أن الإضافة مع إرادة معنى المضاف إليه ضئيفة ، من قبل أنه لم يعين فيها المضاف إليه بلفظ ما ، فاما الإضافة مع نية لفظ المضاف إليه المعين فإنهما قوية ، فلما افترق شأن إرادة لفظ المضاف إليه وشأن إرادة معناه لم يكن حكمهما واحداً ، ولما كانت الإضافة القوية هي التي تعارض سبب البناء بسبب كونها من خواص الأسماء جعلناها مقتضية للاعراب ، فكانت الإضافة مع إرادة لفظ المضاف إليه مستوجبة للاعراب ، دون الإضافة الضعيفة التي تتضمن إرادة معنى المضاف إليه دون لفظه .

مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ^(١) فِي فِرَاءِ الْجَمَاعَةِ.

وَمِنْهَا «أَوْلُ»، «دُونَ» وَأَسْمَاءُ الْجَهَاتِ كَـ«يَمِينٍ» وَـ«شِمَاءً» وَـ«وَرَاءً» وَـ«أَمَامٍ» وَـ«فَوْقَ» وَـ«تَحْتَ»، وَهِيَ عَلَى التَّفَصِيلِ الْمُذَكُورِ فِي قَبْلٍ وَبَعْدٍ، تَقُولُ : «جَاءَ الْقَوْمُ وَأَخْوَكَ خَلْفُ» أَوْ «أَمَامُ» تَرِيدُ خَلْفَهُمْ أَوْ أَمَامَهُمْ، قَالَ :

* لَعَنَ يُشَنَّ عَلَيْهِ مِنْ قَدَامُ * ٣٤٧ -

(١) مِنَ الْآيَةِ ٤ مِنْ سُورَةِ الرُّومِ .

٣٤٧ - نَسَبُوا هَذَا الشَّاهِدَ لِبَعْضِ بْنِ تَمِيمٍ، وَلَمْ يُعْنِيهِ، وَالَّذِي ذَكَرَهُ الْمُؤْلِفُ هُنْهَا عَجَزٌ يَسْتَعِنُ بِهِ مِنَ الْكَاملِ، وَصَدَرَهُ قَوْلُهُ :

* لَعَنَ الإِلَهِ تَعْلَةَ بْنَ مُسَافِرٍ *

الْفَتَةُ : «لَعْنُ» الْمَنْ : الْطَّرَدُ وَالْإِبَادَةُ «تَعْلَةُ» بِفتحِ التاءِ وَكَسرِ العِينِ لِلْهَمَةِ وَتَشْدِيدِ الْلَّامِ الْمُفْتَوِحةَ - اسْمُ رَجُلٍ «يُشَنَّ» مُضَارِعٌ مِنْبَنِ الْمُجَهُولِ ، وَأَصْلُهُ قُوْلُهُ «شَنَّ الْمَاءَ يُشَنِّهُ» إِذَا صَبَهُ مُتَفَرِّقاً ، وَيَرُوِي فِي مَكَانِهِ «يَصْبُ» وَهَا بِمَنْيٍ وَاحِدٍ «مِنْ قَدَامِ» أَيْ مِنْ أَمَامِهِ .

الْإِعْرَابُ : «لَعْنُ» فَلِمَاضِ مِبْنِي عَلَى الْقُطْحِ لَا يَحْلُّ لَهُ مِنَ الْإِعْرَابِ «الْإِلَهُ» فَاعِلٌ مَرْفُوعٌ بِالضَّمَّةِ الظَّاهِرَةِ «تَعْلَةُ» مَفْعُولٌ بِهِ لَعْنٌ مَنْصُوبٌ بِالضَّمَّةِ الظَّاهِرَةِ «بْنُ» نَعْتُ تَعْلَةَ مَنْصُوبٌ بِالضَّمَّةِ الظَّاهِرَةِ ، وَهُوَ مَضَافٌ وَـ«مُسَافِرٌ» مَضَافٌ إِلَيْهِ جَرُورٌ بِالْكَسْرَةِ الظَّاهِرَةِ «لَعْنَا» مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ مَنْصُوبٌ بِالضَّمَّةِ الظَّاهِرَةِ «يُشَنَّ» فَلِمَاضِ مِضَارِعٌ مِنْبَنِ الْمُجَهُولِ مَرْفُوعٌ لِتَجْرِيَهُ مِنَ النَّاصِبِ وَالْجَازِمِ وَعَلَامَةُ رَفْعِهِ الضَّمَّةُ الظَّاهِرَةُ ، وَنَائِبُ فَاعِلِهِ ضَمِيرٌ مُسْتَرٌ فِي جَوَازِّ تَقْدِيرِهِ هُوَ يَعُودُ إِلَى الْمَنْ ، وَالْجَمَاعَةِ مِنَ الْفَعْلِ الْمُضَارِعِ الْمَبْنِيِّ الْمُجَهُولِ وَنَائِبُ فَاعِلِهِ فِي حَلْفِ نَصْبِ صَفَةِ لَعْنٍ «عَلَيْهِ» جَارٌ وَجَرُورٌ مَتَّعِلِقٌ بِيُشَنَّ «مِنْ» حَرْفٌ جَرٌ مِنْبَنِ الْسَّكُونِ لَا يَحْلُّ لَهُ مِنَ الْإِعْرَابِ «قَدَامُ» ظَرْفٌ مَكَانِي مِنْبَنِي عَلَى الْفَصْمِ فِي مَحْلِ جَرِ بِعْنِ ، وَالْجَارِ وَالْجَرُورِ مَتَّعِلِقٌ بِيُشَنَّ أَيْضًا . =

وقوله :

* حَلَّ أَيْنَا تَمُدُّو الْمَنِيَّةَ أَوَّلُ * ٣٤٨

= الشاهد فيه : قوله « من قدام » فإن الرواية فيه بضم « قدام » لأن حذف للضاف إليه ولم ينبو لفظه ، بل نوى معناه .

ونظير هذا البيت الشاهد التالي (رقم ٣٤٨) وقول الآخر :

إِذَا أَنَا لَمْ أُوْمَنْ عَلَيْكَ وَلَمْ يَكُنْ
لِقَاؤُكَ إِلَّا مِنْ وَرَاهُ وَرَاهُ

وقول الآخر :

لَا يَحْمِلُ الْفَارِسَ إِلَّا الْمَلْبُونُ الْمَحْضُ مِنْ أَمَامِهِ وَمِنْ دُونِهِ
٣٤٨ — هذا الشاهد من كلام معن بن أوس ، وما ذكره المؤلف هنا عجز بيت
من الطويل ، وصدره قوله :

* لَعَمَرْكَ مَا أَدْرِي وَإِنِّي لَأَوْجَلُ *

وهذا البيت مطلع قصيدة طويلة أنشد أكثراها أبو تمام في حماسته ، وأبو علي
القالي في أماليه ، وبعد هذا البيت قوله :

وَهَانِي أَخُوكَ الدَّائِمُ الْمَهْدِ لَمَّا أُحْلِنَ

إِنَّ أَبْزَاكَ خَصْمٌ أَوْ نَبَّاكَ يَكَ مَنْزِلٌ

اللغة : « أوجل » يجوز أن يكون وصفاً ، ويجوز أن يكون فعلاً مضارعاً مهدواً
بهمزة المتكلم ، وأياماً ما كان هو فهو مأخوذ من الوجل الذي هو الحوف « تundo »
يروى بالعين للهملة ، فهو مضارع عدا ، وتقول : عدا الأسد على فلان ، وذلك إذا
اجترا فسطا عليه ووتب ، ويروى « تندو » بالغين المعجمة ، فهو مضارع غالباً ،
وتقول : غالاً فلان ، إذا جاء غدوة ، والرواية الأولى أرجح عندنا ؛ لتعمديه بعل في
قوله « حَلَّ أَيْنَا » والمنية : الموت ، وهي فعلة بمعنى مفعولة من قوله : من الله الشىء
يسميه ، إذا قدره وهياً أسبابه « أول » معناه سابق ، وللعلماء في وزنه خلاف طويلاً ؛
فقيل : وزنه فوعل من وأل ، وأصله على هذا وأول ، وقيل : وزنه أفعل من آل =
(١١ — أوضح للسلوك)

وحكى أبو علي «أبدأ بذَا مِنْ أَوَّلُ» بالضم على نية معنى المضاف إليه ، وبالنون على نية لفظه ، وبالفتح على نية تركها ، ومنه من الصرف لـ **أَوَّلَنِ** **وَالْوَصْفِ** .

ومنها **حَسْبُ** **وَلِمَا اسْتَعْمَلَ** :

أحدما : أن تكون بمعنى كافٍ ، فتستعمل استعمال الصفات ، فـ **كُون**

يُشَوِّلُ ؛ فأصله **أَوَّلُ** ، وقيل : وزنه أفعل من **أَوَّلَ يَثِلُّ** ؛ فأصله على هذا **أَوَّلُ** ، وسيأتي لهذا الكلام مزيد بحث في باب الإبدال من قسم الصرف .

الإعراب : **«أَمْرَكُ** اللام لام الابتداء حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، عمر : مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضارف وضمير المخاطب مضارف إليه مبني على التفتح في محل جر ، وخبر المبتدأ مخدوف وجوباً ، والتقدير : **أَمْرَكُ** قسم **«مَا** » حرف نفي مبني على السكون لا محل له من الإعراب **«أَدْرِي** » فعل مضارع مرفوع تتعبره من الناصب والجازم ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها التقل ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره **أَنَا** **«وَإِنِّي** » الواو وأو الحال ، إن : حرف توكيده ونصب ينصب الاسم ويرفع الخبر ، وياء المتكلم اسم إن مبني على السكون في محل نصب **«لَأَوْجَلُ** » اللام لام الابتداء ، **أَوْجَلُ** : خبر إن ، والجملة من إن وأسمها وخبرها في محل نصب حال **«عَلَى** » حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب **«أَيْنَا** » أي : مجرور على وعلامة جره السكراة الظاهرة ، وهو مضارف ونا : مضارف إليه مبني على السكون في محل جر ، والجار والمجرور متعلق ببعدها تبعدوا **«تَعْدُو** » فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الواو منع من ظهورها التقل **«لِلنِّيَّةِ** » فاعل تبعه مرفوع بالضمة الظاهرة **«أَوْلُ** » ظرف زمان متعلق ببعدها مبني على الضم في محل نصب .

الشاهد فيه : قوله **«أَوْلُ** » فإن الرواية بضم هذه الكلمة ؟ وقد خرجه العلامة على أن القائل حذف المضاف إليه ونوى معناه .

أَنْتَ لِسْكَرَةُ ، كَمْ مَرَّتْ بِرَجُلٍ حَسِبَكَ مِنْ رَجُلٍ » أى : كافٍ لك عن غيره ، وحالاً لمعرفة ، كـ « هَذَا عَبْدُ إِلَهٍ حَسِبَكَ مِنْ رَجُلٍ » ، واستعمال الأسماء ، نحو (حَسِبُهُمْ جَهَنَّمُ)^(١) (فَإِنْ حَسِبَكَ إِلَهٌ)^(٢) (حَسِبَكَ دِرْهَمٌ)^(٣) وبهذا^(٤) يُردُ على من زعم أنها اسم فُعل ، فإنَ العوامل الفقظية لا تدخل على أسماء الأفعال باتفاق .

والثاني : أن تكون بمنزلة « لا غير » في المعنى ؛ فتشتمل مفردة ، وهذه هي حَسْبُ التقدمة ، ولكنها عند قطعها عن الإضافة تجدها إشراهاً لهذا المعنى ، وملازمتها الوصفية أو الحالية أو الابتدائية ، وبناؤها على الضم ، تقول « رأيْتُ رَجُلًا حَسْبُ » و « رأيْتُ زِيدًا حَسْبُ » .

قال الجوهري : كأنك قلت « حَسِبِي » أو « حَسِبَكَ » فأضمرت ذلك ولم

(١) من الآية ٨ من سورة المجادلة ، ويجوز في هذه الآية الكريمة أن يكون حسبهم مبتدأ وجهنم خبره ، وأن يكون حسبهم خبراً مقدماً وجهنم مبتدأ مؤخراً .

(٢) من الآية ٦٢ من سورة الأنفال ، ووقوع حسبك في هذه الآية اسماً لأنَ يُؤيد أنَ حسبهم في الآية السابقة مبتدأ لأنَ اسم إنَ الأصل فيه أنَ يكون مبتدأ .

(٣) الباء من « بحسبك » حرف جر زائد ، وحسب : مبتدأ مرفوع بضم مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال الحال بحركة حرف الجر الزائد ، وضمير المخاطب مضار إليه ، ودرهم : خبر للبتدأ ، ولا يجوز العكس ؛ لأنَ « درهم » نكرة لامسوج للابتداء بها إذ الخبر مفرد لاجملة ولا شبه جملة .

(٤) للرادر أنَ دخول إنَ على حسبك ودخول الباء الزائدة عليها في « بحسبك درهم » وتاثر حسب بيان حق نصيحت وبالباء حتى جرت بدل على أنَ « حسب » ليست اسم فعل كما زعم من أراد المؤلف الرد عليه ، والسر في ذلك أنَ أسماء الأفعال ثابتت عن الفعل والفعل لا تدخل عليه هذه العوامل ، فيجب أن يكون النائب عن الفعل مثله في عدم دخول هذه العوامل عليه ، فلما وجدنا هذه العوامل داخلة على حسب في هذه الأمثلة وما أشبهها علمنا أنها ليست اسم فعل .

تُنَوْنَ ، انتهى . ونقول : « قَبَضْتُ عَشَرَةَ خَسْبًّا » أى خُبُسي ذلك .
واقتضى كلام ابنِ مالك أنها تعرَّب نصباً إذا نَكَرْتَ كَفْبُلَ وَبَعْدُ .
ال أبو حيَان : ولا وجْهَ لِنَصْبِهَا ؛ لأنَّها غير ظرف إلا إنْ قُلْ عنْهُمْ نصْبُهَا
حَلَانْ كَانَتْ نَكْرَة ، انتهى .

فإنْ أراد بكونها نَكْرَة قَطْعاً ، مِنَ الإضافة اتفقى أنْ استعمال الماء ينْتَهِ من صوْبةَ
شائعٍ . وأنَّها كانت مع الإضافة مَعْرِفَةً ، وكلاهَا من نوع ، وإنْ أراد تَنَكِيرَها مع
الإضافة فلا وجْه لاشتراطه القَنْكِيرَ حِينَئِذٍ ؛ لأنَّها لم تَرِدْ إِلَّا كَذَالِكَ ، وأيضاً فَلَا
وجْهَ لِتَوَوَّفُهُ فِي تجويز انتصابها عَلَى الْحَالِ حِينَئِذٍ ، فإنه مشهور ، حتى إِنْ مَذَكُور
فِي كِتَابِ اللَّهِ حَاجٌ ، قال : نَقُولُ : « هَذَا رَجُلٌ حَسَبْتَكَ مِنْ رَجُلٍ » ونَقُولُ
فِي الْمَعْرِفَةِ « هَذَا عَبْدُ اللَّهِ حَسَبْتَكَ مِنْ رَجُلٍ » فَنَصَبَ حَسَبْكَ عَلَى الْحَالِ ، انتهى .
وأيضاً فَلَا وجْهَ للاعتذار عن ابنِ مالك بِذَالِكَ ؛ لأنَّ مراده القَنْكِيرَ الذِّي ذَكَرَه
فِي كَفْبُلٍ وَبَعْدُ وَهُوَ : أَنْ تقطع عن الإضافة لفظاً وتقديراً .
وأما « عَلٌ » فإنَّها توافق « فَوْقَ » في معناها ، وفي بنائِها على الضم إذا
كانت معرفة ، كَفَوْلَهُ :

* وَأَتَيْتُ نَحْوَ بَنِي كُلَّيْبٍ مِنْ عَلٌ *

أى : مِنْ فَوْقِهِمْ ، وفي إعرابها إذا كانت نَكْرَة ، كَفَوْلَهُ :

٣٤٩ — هذا الشاهد من كلام للفرزدق يهجو فيه جريراً ، وما ذكره المؤلف هنا
عجز بيت من الكامل ، وصدره قوله :

* وَلَقَدْ سَدَدْتُ عَلَيْكَ كُلَّ ثَنِيَّةَ *

الثنة : « ثَنِيَّةٌ » بفتح الثاء المثلثة وكسر النون وتشديد الياء مفتوحة - وهي طريق
العقبة ، وتجمع على ثانية ، ومنه قول الشاعر :

أَنَا أَبْنُ جَلَّا وَطَلَاعَ الثَّنَاءِيَا مَتَى أَضَعَ الْعِمَامَةَ تَمْرُونِي =

* كَجُلْمُودِ صَخْرِ حَطَّهُ السَّيْلُ مِنْ عَلِيٍّ *
أى : من شئ عالي .

= قوله « سدت عليك كل ثنية » كناية عن أنه لم يعكشه من عمل ما ، وكأنه قال : أخذت عليك جميع الطرق فلست تستطيع أن تسلك سبيلا ، وروى العيف عجز البيت : * وَأَنْتَ فَوْقَ بَنِي كُلَّيْبٍ مِنْ عَلِيٍّ *

الإعراب : « لقد » اللام موطنة لفسم حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، قد : حرف تحقير مبني على السكون لا محل له من الإعراب « سدت » سد : فعل ماض ، وتأء التكلم فاعله مبني على الفتح في محل رفع « عليك » جاز وجرور متعلق بسد « كل » مفعول به لسد منصوب بالفتحة الظاهرة ، وكل مضاف و « ثنية » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « وَأَنْتَ » الواو حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، وأى : فعل ماض مبني على فتح مقدر على آخره لا محل له من الإعراب ، وتأء التكلم فاعله مبني على الفتح في محل رفع « نحو » ظرف مكان بمعنى جهة منصوب بائي ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، ونحو مضاف و « بني » مضاف إليه مجرور بالياء نياية عن الكسرة لأنه جمع مذكر سالم ، وبني مضاف و « كلبي » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « من » حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب « عل » مبني على الفتح في محل جر بن ، وهو ظرف مكان بمعنى فوق . الشاهد فيه : قوله « من عل » حيث بني « عل » على الفتح لكونه معرفة ، وقد حذف المضاف إليه وهو ينوي معناه ، والتقدير : من علهم ، أى من فوقهم .

٣٥٠ — هذا الشاهد من كلام أمرىء القيس بن حمير الكندي في معلقته الق سبق الاستشهاد بعدة أبيات منها في عدة مواضع من هذا الكتاب ، وما ذكره المؤلف هنا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* مِكَارَةً مِغَرَةً مَقْبِلَةً مُدْبِرَةً مَعَا *

وهذا البيت من أبيات يصف فيها الفرس ، وبقبيل قوله :
وَقَدْ أَغْنَدَى وَالظَّيْرُ فِي وَكَنَاتِهَا يَمْتَجَرِدْ قَيْدَ الْأَوَابِدِ هَيْكَلِ
اللغة : « أَغْنَدَى » أراد أخرج وقت الغداة « وَكَنَاتِهَا » الوكنات : جمع وكنا

ـ بـ او مثـلة الحـركـات ـ وـ هـى وـ كـرـ الطـاـرـ وـ عـشـه «ـ بـنـجـرـدـ» لـنـجـرـدـ : الفـرسـ التـصـيرـ
 الشـعـرـ «ـ قـيـدـ الأـوـابـ» يـرىـدـ أـنـ هـذـاـ الفـرسـ لـسـرـعـةـ عـدوـ وـشـدـةـ جـرـيـهـ يـلـعـقـ الـوحـوشـ
 وـلـاـ يـكـنـهاـ منـ الشـرـادـ وـالتـخلـصـ ؛ فـكـانـهـ يـقـدـهاـ ، وـأـوـابـدـ : الـوحـوشـ ، وـاحـدـهاـ
 آبـدـ «ـ مـكـرـ مـفـرـ» لـلـكـرـ ـ بـكـسـرـ لـلـيـمـ وـقـطـعـ السـكـافـ ـ الـذـىـ يـكـرـ عـلـيـهـ فـارـسـهـ ، وـالـفـرـ
 ـ بـكـسـرـ فـتـحـ أـيـضاـ ـ الـذـىـ يـفـرـ عـلـيـهـ فـارـسـهـ مـنـ وـجوـهـ أـعـدـائـهـ إـنـ أـرـادـ «ـ بـكـلـودـ صـخـرـ»
 الـجـلـمـودـ ـ بـضمـ الـجـيمـ وـسـكـونـ الـلـامـ ـ الصـخـرـةـ الـصـلـبةـ الشـدـيدـةـ ، وـالـصـخـرـ : الـحـجـارـةـ ،
 وـاحـدـهاـ صـخـرـةـ «ـ حـطـهـ السـيلـ» أـلـقـاهـ مـنـ أـعـلـىـ إـلـىـ أـسـفـلـ .

الـإـعـرـابـ : «ـ مـكـرـ» نـعـتـ لـنـجـرـدـ لـلـذـكـورـ فـيـ الـبـيـتـ السـابـقـ عـلـىـ بـيـتـ الشـاهـدـ ،
 بـعـرـورـ بـالـكـسـرـةـ الـظـاهـرـةـ «ـ مـفـرـ» نـعـتـ ثـانـ لـنـجـرـدـ «ـ مـقـبـلـ» نـعـتـ لـنـجـرـدـ أـيـضاـ
 «ـ مـدـبـرـ» نـعـتـ لـنـجـرـدـ أـيـضاـ «ـ مـعـاـ» ظـرفـ مـتـلـعـ بـمـقـبـلـ مـدـبـرـ «ـ بـكـلـمـودـ» جـارـ وـبـعـرـورـ
 مـتـلـعـ بـمـحـذـوـفـ صـفـةـ لـنـجـرـدـ ، أوـ مـتـلـعـ بـمـحـذـوـفـ خـبـرـ مـبـتـداـ مـحـذـوـفـ ، وـالـقـدـيرـ : هـوـ
 بـكـلـمـودـ ، وـجـلـمـودـ مـضـافـ وـ «ـ صـخـرـ» مـضـافـ إـلـيـهـ بـعـرـورـ بـالـكـسـرـةـ الـظـاهـرـةـ «ـ حـطـهـ»
 حـطـ : فـعـلـ مـاضـ مـبـنـىـ عـلـىـ الـفـتـحـ لـاـعـلـ لـهـ مـنـ الـإـعـرـابـ ، وـضـمـيرـ الـفـاعـلـ مـاـعـدـ إـلـىـ
 جـلـمـودـ صـخـرـ مـفـعـولـ بـهـ لـحـطـ مـبـنـىـ عـلـىـ الـضمـ فـيـ مـحـلـ نـصـبـ «ـ السـيلـ» فـاعـلـ حـطـ مـرـفـوعـ
 بـالـضـمـةـ الـظـاهـرـةـ «ـ مـنـ» حـرـفـ جـرـ مـبـنـىـ عـلـىـ السـكـونـ لـاـعـلـ لـهـ مـنـ الـإـعـرـابـ «ـ عـلـ»
 بـعـرـورـ بـعـنـ وـعـلـامـةـ جـرـهـ الـكـسـرـةـ الـظـاهـرـةـ ، وـالـجـارـ وـالـمـبـرـورـ مـتـلـعـ بـحـطـ .

الـشـاهـدـ فـيـهـ : قـوـلـهـ «ـ مـنـ عـلـ» حـيـثـ قـطـعـ «ـ عـلـ» عـنـ الـإـضـافـةـ بـتـةـ ، فـلـمـ بـنـوـ لـفـظـ
 الـضـافـ إـلـيـهـ وـلـاـ مـعـنـاهـ ، وـلـمـذـاـ أـعـرـبـهـ وـنـوـنـهـ ، وـهـوـ هـنـاـ بـعـرـورـ لـفـظـاـ بـعـنـ ، وـالـدـلـيلـ عـلـىـ
 أـنـهـ لـمـ يـنـوـ لـفـظـ الـضـافـ وـلـاـ مـعـنـاهـ ، أـنـهـ لـمـ يـرـدـ أـنـ الصـخـرـ يـنـحـطـ مـنـ أـعـلـىـ شـئـ خـاصـ ،
 بلـ أـرـادـ أـنـ السـيـلـ يـحـطـ الصـخـرـ مـنـ أـعـلـىـ شـئـ أـيـ شـئـ كـانـ ؛ لـأـنـ الـفـرـضـ الدـلـالـةـ عـلـىـ
 السـرـعـةـ ، وـالـصـخـرـ إـذـاـ اـنـحـطـ مـنـ أـعـلـىـ إـلـىـ أـسـفـلـ كـانـ سـرـيـعـ الـحـدـورـ بـحـيـثـ يـصـلـ إـلـىـ
 الـمـسـتـقـرـ فـيـ طـرـفـ عـيـنـ ، مـنـ غـيرـ فـرـقـ بـيـنـ أـنـ يـكـوـنـ الـأـعـلـىـ الـذـىـ يـنـحـطـ مـنـهـ أـعـلـىـ جـبـلـ
 أـوـ أـعـلـىـ مـزـلـ أـوـ أـعـلـىـ تـلـ أـوـ أـعـلـىـ شـئـ آخـرـ ، وـلـمـذـاـ تـجـدـ لـلـوـلـفـ قـالـ «ـ أـيـ مـنـ
 شـئـ عـالـ» .

وَتُخَالِفُهُمَا فِي أَمْرَيْنِ : أَنَّهَا لَا تَسْتَعْمِلُ إِلَّا مُجْرُورَةٌ مِّنْ ، وَأَنَّهَا لَا تَسْتَعْمِلُ مُضَافًا ، كَذَا قَالَ جَمَاعَةُ مِنْهُمْ أَبْنَى الرَّبِيعُ ، وَهُوَ الْحَقُّ ، وَظَاهِرٌ ذَكْرُ أَبْنَى مَالِكٍ لَّهُ فِي عِدَادِ هَذِهِ الْأَلْفَاظِ أَنَّهَا يَحْوِزُ إِضَافَتَهَا ، وَقَدْ صَرَحَ الْجُوهَرِيُّ بِذَلِكَ ، فَقَالَ : يَقَالُ « أَتَيْتُهُ مِنْ عَلِ الدَّارِ » بِكِسرِ الْلَّامِ — أَى : مِنْ عَالٍ — وَمَقْتَضِيُّ قَوْلِهِ^(١) :

وَأَعْرَبُوا نَصْبًا إِذَا مَا نُكْرِرَ قَبْلًا وَمَا مِنْ بَعْدِهِ قَدْ ذُكِرَ

أَنَّهَا يَحْوِزُ اِنْتِصَابَهَا عَلَى الظَّرْفِيَّةِ أَوْ غَيْرِهَا ، وَمَا أَظْنُ شَيْئًا مِنَ الْأَمْرَيْنِ مُجْوَدًا .

وَإِنَّمَا بَسْطَتِ الْقَوْلُ قَلِيلًا فِي شَرْحِ هَاتِينِ الْكَامِتَيْنِ لِأَنَّ لَمْ أَرْ أَحَدًا وَفَاعِلًا حَقَّهُمَا مِنَ الشَّرْحِ ، وَفِيمَا ذَكَرَتْهُ كَفَافِيَةً وَالْمَدْلُوَةُ .

* * *

فَصَلْ : يَحْوِزُ أَنْ يُحْذَفَ مَا عُلِمَ مِنْ مُضَافٍ وَمُضَافٍ إِلَيْهِ .
فَإِنْ كَانَ الْمَذْوَفُ الْمُضَافُ^(٢) ؛ فَالْعَالَبُ أَنْ يَخْلُفَهُ فِي إِعْرَابِهِ الْمُضَافُ إِلَيْهِ ،

= وَبِهَذَا التَّقْرِيرِ تَعْلَمُ أَنْ « عَلٌ » نُكْرَةٌ وَأَنَّ التَّتْوِينَ إِنَّمَا حَذَفَ لِلْوَقْفِ ، وَتَعْلَمُ مَا فِي كَلَامِ الْعَالَمَةِ الصَّبَانِ مِنَ التَّهَاوْتِ حِيثُ زَعَمَ أَنَّ حَذَفَ التَّتْوِينَ كَمَا يَصْلِحُ أَنْ يَكُونَ لِأَجْلِ الْوَقْفِ يَصْلِحُ أَنْ يَكُونَ لِكُونِ الشَّاعِرِ قَدْ نَوَى لِفَظَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ ؛ لِأَنَّ الشَّاعِرَ لَا يَمْكُنُ أَنْ يَرِيدَ لِفَظَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ ، وَإِلَّا فَسُدَّ الْمَعْنَى الَّذِي قَصَدَ إِلَيْهِ ، فَاعْرَفْ ذَلِكَ ، وَلَا تَكُنْ مَنْ يَعْرِفُ الْحَقَّ بِنَسْبَتِهِ إِلَى الرِّجَالِ ،

(١) هَذَا مِنْ كَلَامِ أَبْنَى مَالِكٍ فِي الْأَلْفَاظِ .

(٢) يَشْرُطُ لِجَوَازِ حَذَفِ الْمُضَافِ شَرْطًا ، أَحَدُهَا أَنْ يَقُومَ دِلْلُ يَدْلِلُ عَلَى الْمَذْوَفِ ثَلَاثَ يَقْرَبُ الْبَسْ ، فَلَوْ قَالَتْ « جَلَسْتُ زِيدًا » تَرِيدَ جَلَسْتَ جَلَسْ زِيدًا ، لَمْ يَصْحُ ذَلِكَ ، =

نحو (وَجَاءَ رَبُّكَ) ^(١) أي : أَمْرُ رَبِّكَ ، وَنحو (وَأَسْأَلَ الْقَرْيَةَ) ^(٢) ، أي : أَهْلَ الْقَرْيَةَ .

وقد يبقى على جَرْءَةٍ ، وَشَرْطٌ ذلك في الفالب : أن يكون المذوف مَعْطُوفًا على مُضَافٍ بمعناه ، كقولهم « مَا مِثْلُ عَبْدِ اللهِ وَلَا أَخِيهِ يَقُولُانِ ذَلِكَ » أي : وَلَا مِثْلُ أَخِيهِ ؛ بدليل قولهم « يَقُولُانِ » بالثنية ^(٣) ، قوله :

لأنه ليس في الكلام ما يدل على الجلوس المقدر ، والكلام يحتمل ما زعمت أنك تريده ويحتمل أن يكون التقدير : جلست إلى زيد ، خذ حرف العبر ، فاتتصب الاسم الذي كان عبورا ، والشرط الثاني : أن يكون المضاف إليه مفردا لا جملة ، لأنَّه لو كان المضاف إليه جملة لم يستدل على المذوف ، ولم تصح إفادة المضاف إليه مقام المضاف المذوف .

(١) من الآية ٢٢ من سورة الفجر ، وخير من تقدير المؤلف المذوف بأمر تقديره رسول ، لأن الأمر من للعائني ، والجيبي ، لا يتعلّق إلا بالأجسام ، ومن أجل أن الله تعالى منه عن الجسمية وجوب تقدير مضاد مناسب .

(٢) من الآية ٨٢ من سورة يوسف ، والدليل على أن في الآية مضاداً مذوفاً استحالة سؤال القرية وهي على معناها ، وهذا بجاز بالتحذف ، ويجوز فيها وجه آخر ، وهو أن تزيد بلفظ القرية أهلها بجازاً مرسلاً علاقته الحالية والخلية .

(٣) إذا قلت « مثلك عبد الله وأخيه يقولان ذلك » فلهذا الكلام إعرابان أحدهما مستقيم صحيح ، والآخر فاسد ، فأما الإعراب المستقيم الصحيح فأن تجعل « مثل » مبتدأ ، و « عبد الله » مضاداً إليه ، و « أخيه » مضاداً إليه لإضاف عذ وف مائل للمذكور معطوف على المبتدأ ، وتقدير الكلام : مثلك عبد الله ومثل أخيه ، وجملة « يقولان ذلك » خبر المبتدأ وما عطف عليه ، وأما الإعراب الفاسد فأن تجعل « مثل » مبتدأ ، و « عبد الله » مضاداً إليه ، و « أخيه » معطوفاً على عبد الله ، وجملة « يقولان ذلك » خبر للمبتدأ ، وإنما كان هذا الإعراب فاسداً لأنك قد جعلت المثنى - وهو جملة « يقولان ذلك » - خبراً عن المفرد - وهو « مثل » وقد علمت أن المبتدأ والخبر يجب أن يتطابقاً في الأفراد والثنية والجمع والذكير والثانية ، فاما في الإعراب الأول الصحيح فإنك لم

٣٥١— أَكُلَّ أَمْرِيَهْ تَحْسِبِينَ أَمْرًا وَنَارٍ تَوَقَّدُ بِاللَّذِيلِ نَارًا

تتحمل جملة « يقولان ذلك » خبراً عن مثل إلا بعد أن عطفت عليه مثلاً آخر ، فصار هذا الخبر الذي خبراً عن اثنين ، وكذلك لو قلت « ما مثل عبد الله ولا أخيه يقولان ذلك » ولو قلت « ما مثل عبد الله وأخيه وأبيه يقولون ذلك » لزمك أن تقدر « مثل » سرتين ليصح الكلام ، وكأنك قلت : مثل عبد الله ومثل أخيه ومثل أبيه يقولون ذلك ، ففي هذا المثال ونحوه حذف المضاف وهو مثل ، وبقى المضاف إليه على جره الذي كان له قبل حذف المضاف ، والشرط موجود ، وهو أن هذا المضاف المذوف معطوف في التقدير على مضاف آخر بهما .

٣٥١— هذا بيت من المقارب ، وهذا الشاهد من كلام أبي دواد الإيادي ، واسم حارثة بن الحجاج .

اللغة : « تحسين » تظنين « توقد » أصله توقف . بتأمين زائدين : إحداها تاء المضارعة ، والأخرى تاء الفعل ؟ حذف إحدى التاءين قصداً إلى التخفيف ، وكذلك كل فعل بدأ بتأمين مزيدتين ، ومعنى « توقد » تشتعل وتوهج .

المعنى : يقول : إنه ما يبني لك أن تظني كل من له صورة الرجال رجلاً ، ولا كل نار تشتعل ناراً ، وإنما الخلق باسم الرجل من كانت له صفات نفسية وخلقية ترفعه إلى المستوى اللائق بالرجلية ، والحقيقة باسم النار تلك التي تشتعل للأكرام والضيافة .

الإعراب : « أَكُلَّ » المهمزة حرف دال على الاستفهام مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، كل : مفعول أول لقوله تحسين الآتي تقدم عليه ، منصوب وعلامة نسبته الفتحة الظاهرة ، وكل مضارع و « أمرىء » مضارع إليه مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة « تحسين » فعل مضارع مرفوع بثبوت النون ، وباء المؤنة الخاتمة فاعله مبني على السكون في محل رفع « امرأ » مفعول ثان لتحسين منصوب بالفتحة الظاهرة « نار » الواو حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، نار : مجرور بالإضافة اسم يقع معطوفاً بالواو على المفعول الأول ، وتقدير الكلام : وتحسين كل نار « توقد » فعل مضارع مرفوع لتجدره من الناصب والجازم وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى نار ، والجملة من الفعل المضارع وفاعله في محل جر صفة نار « بالليل » الباء حرف جر مبني على الكسر =

أى : وكلَّ نَارٍ ؟ ثُلَّ يَلْزَمُ الْعَطْفَ عَلَى مَعْمُولَيْنَ عَامِلَيْنَ^(١) .

لـام محل له من الإعراب ، الليل : مجرور بالباء وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بقوله تقدير « ناراً » معطوف على امرأ النصوب الواقع مفعولاً ثانياً لتحسين ، والمعطوف على النصوب منصوب وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره .

الشاهد فيه : قوله « ونار » فإن الواو عاطفة ، ونار : إما مجرور بتقدير مضاد يكون معطوفاً على « كل » في قوله « كل امرئ » وهذا هو الأقرب ، وعليه أعربنا البيت وهو الذي ذكره المؤلف ، وإما مجرور بإضافة مفعول أول محذوف لفعل ممحذف ، والتقدير « وتحسين كل نار » وقوله « تقدير بالليل » جملة في محل جر صفة لقوله « نار » الذي أعربناه ، وقوله « ناراً » هو المفعول الثاني لذلك الفعل المذوف ؟ فالواو على ذلك الوجه عطفت جملة على جملة ، ولا تحسين هذا التقدير عجيباً ؟ فإن الفعل الذي قدرناه قد قام الدليل من الكلام عليه ، وكذلك هذا المضاف المذوف ولو لم تقدر المضاف للزم أن يكون قوله « نار » المجرور عطفاً على « امرئ » المجرور ، ويكون قوله « ناراً » المتصوب عطفاً على « امرأ » النصوب ؛ فيلزم على هذا التقدير العطف على معمولين لعاملين مختلفين ، فإن قوله « امرئ » معمول لقوله « كل » وقوله « امرأ » معمول لقوله « وتحسين » والعطف بهذه المثابة متنع على الراجح . والذى ذهبنا إليه قد أجازه العلماء كافة ، والتخرج على المتفق عليه أولى بالرعاية ، فتدبر ذلك فإنه مفيد ، وانظر ما قررناه ذلك في (ص ١٦٥) السابقة .

(١) اختلف النحاة في جواز العطف على معمولين لعاملين مختلفين ، فذهب سيبويه والبرد وابن السراج وهشام إلى أنه لا يجوز ، ووجه ما ذهب إليه هؤلاء أن حرف العطف نائب عن العامل ، فإذا كان المعطوف عليه معمولين لعاملين مختلفين كان حرف العطف نائباً عنهما ، وقد علمنا أن حرف العطف ضعيف لا يقوى على أن ينوب مناب عاملين مختلفين ، فلو نسب عن عامل واحد يعمل عاملين صحيحاً . وذهب الأخفش والكسائي والفراء والزجاج إلى أن ذلك حائز ، ويمكن أن يحتاج لهم بأنهم قد اغتروا في الثاني مالم يقتربوا في الأوائل .

ومن غير الفالب قراءة ابن جاز (وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ) ^(١) أي : عمل الآخرة ، فإن المضاف ليس ممطوفاً ، بل المعطوف جملة فيها المضاف . وإن كان المذوق المضاف إليه فهو على ثلاثة أقسام ؛ لأنه تارة ينزل من المضاف ما يستحقه من إعراب وتنوين ويبني على الفم ، نحو « ليس غير » و نحو (مِنْ قَبْلٍ وَمِنْ بَعْدٍ) ^(٢) ، كما مر ، وتارة يبني إعرابه ويُرَدُّ إليه تنوينه ، وهو الفالب ، نحو (وَكُلَا ضَرَبَنَا لَهُ الْأَمْنَالَ) ^(٣) (أَيَّامًا تَدْعُوا) ^(٤) ، وتارة يبني إعرابه ويُرَدُّ تنوينه ، كما كان في الإضافة ، وشرط ذلك في الفالب أن يُعطَفَ عليه اسم عامل في مثل المذوق ، وهذا العامل إما مضاف كقولهم « خَذْ رُبْعَ وَنِصْفَ مَا حَصَلَ» ^(٥) أو غيره ، كقوله :

(١) من الآية ٦٧ من سورة الأنفال .

(٢) من الآية ٤ من سورة الروم .

(٣) من الآية ٢٩ من سورة الفرقان .

(٤) من الآية ١١٠ من سورة الإسراء .

(٥) اختلف النعامة في تجزيج هذا للثال ونحوه ، ولم يذهب في ذلك مذهبان .
المذهب الأول - وهو مذهب أبي العباس للبرد ، و اختاره ابن مالك - وهو ما ذكره المؤلف هنا تابعاً لابن مالك ، و حاسله أن هذا المثال من باب حذف المضاف إليه وإبقاء المضاف على حاله الذي كان يستحقه حين الإضافة ، وعلى هذا يكون أصل الكلام : خذ ربع ما حصل ونصف ما حصل ، بإضافة ربع إلى اسم موصول وإضافة نصف إلى اسم موصول مشبه للاسم الموصول الأول ، خذفوا الاسم الموصول الأول الذي أضيف إليه ربع وصلته ، لدلالة الاسم الموصول الثاني وصلته عليه ، وأبقوا المضاف على إعرابه وترك تأويته لأن المضاف إليه المذوق منوى التبيّن ، ولهذه السّألة - طى هذا للذهب - شبه بباب التنازع ، فإن ربع ونصف تنازع « ما حصل » فأعملا فيه العامل الثاني لقربه من المعمول ، و خذفوا معمول العامل الأول لكونه فصلة على ما هو القاعدة الجارية في باب التنازع .

* يمثل أو أنفع من قبل الديم *

= والمذهب الثاني - وهو مذهب سيبويه والجمهور - وحاصله أن هذا المثال ونحوه من باب الفصل بين المضاف وللإضاف إليه ، وأن أصل الكلام : خذ ربع ما حصل ونصفه ، ثم أقعم « ونصفه » بين المضاف وهو ربع وللضاف إليه وهو ما حصل ، فصار الكلام خذ ربع - ونصفه - ما حصل ، ثم حذف التصير فصار : خذ ربع ونصف ما حصل - وإنما حذفوا التصير إصلاحاً للفظ .

ولا شك أن مذهب أبي العباس البرد أقرب مأخذًا من مذهب سيبويه والجمهور ، ولهذا اختاره ابن مالك رحمه الله .

واعلم أنك إن سلكت في تخيير هذا المثال مسلك سيبويه كان عليك أن تعدد من الضرورات التي لا يجوز ارتكابها إلا في الشعر ، لأن سيبويه حكم عليه بهذا ، ولأن الفصل بين المضاف وللإضاف إليه يمثل هذا الفاصل مما لا يجوز إلا لضرورة الشعر ، على ما نبيته لك قريباً إن شاء الله .

ومثل هذا المثال قولهم « قطع الله يد ورجل من قلما » وقول الفرزدق هام من ابن غالب ، وهو من شواهد سيبويه (٩٢ / ١) :

يَامَنْ رَأَى عَارِضاً أَسْرَهُ بِهِ بَيْنَ ذِرَاعَيْ وَجْهَتَةِ الأَسْدِ
وقول الآخر :

سَقَ الْأَرَضِينَ الْفَيْثُ سَهْلَ وَحَزْبَهَا
فَنِيَطَتْ عَرْسَى الْآمَالِ بِالْزَّانِ وَالضَّرِعِ

وقول الأعشى ميمون .

وَلَا تُقَاتِلُ بِالْمِضْرَى وَلَا تُرْأِمُ بِالْحَجَارَةِ
إِلَّا مُكَلَّةً أَوْ بُدَّا هَةً فَارِحٌ تَهْدِي الْجَزَارَةَ
٣٥٢ -- لم أعتر لهذا الشاهد على نسبة إلى قاتل معين ، وما ذكره المؤلف هنا عجز بيت من الرجز ، وصدره قوله :

* عَاقَتْ آمَالَ فَتَمَتْ النَّفَمْ *

اللغة : « آمال » الآمال : جمع أمل - بفتح الممزة والميم جميعاً ، ومثل سبب وأسباب وجمل وأحوال وأجيال - والأمل : كل ما يطمع الإنسان فيه ويرجوه

= تحققه ، فهو ينبع المفعول ، وتعليق الآمال بأحد الناس يراد به طلبها منه وجعله هو للرجو لتحققها « أتفع » أكثُرَ نفْعًا « وبِلِ الدِّيمْ » الوابل - بفتح الواو وسكون الباء - المطر الكثير ، ومهلة الوابل ، وفي القرآن الكريم (فإن لم يصبهَا وابل فطل) و الطل - بفتح الطاء وتشديد اللام - خفيف المطر ، والدِيمْ - بكسر ففتح - جمع ديمة ، وهي المطر الدائم الذي لا ينقطع .

المفهُوم : يقول : لقد جعلت مقدار جانبي والمقصود ل لتحقيق ما أؤمن به تحقيقه رجلاً يشبه للأمطار الكثيرة الدائمة ، أو هو أتفع من ذلك المطر الكثير الدائم .

الإعراب : « عَلِقَتْ » فعل ماضٍ وفاعله « آمَالْ » آمال : مفعول به لعل ، وآمال مضارف وياه التبكل مضارف إليه « فَعَمِتْ » الفاء حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، عم : فعل ماضٍ ، والباء حرف دال على تأنيث المسند إليه « أَتَفَعْ » فاعل عم مردوع بالضمة الظاهرة ، وسكن لأجل الوقف « بِمَثْلْ » جار و مجرور متعلق بطلق ، ومثل مضارف إلى مخدوف يدل عليه المذكور بعده ، وكأنه قد قال : بمثل وببل الدِيمْ « أوْ » حرف عطف مبني على السكون لا محل له من الإعراب « أَتَفَعْ » معطوف على مثل مجرور بالفتحة نيابة عن السكورة لأنَّه لا ينصرف للوصفيَّة وزن الفعل « منْ » حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب « وبَلْ » مجرور بمن وعلامة جره السكورة الظاهرة ، وهو مضارف و « الدِيمْ » مضارف إليه مجرور بالسكون الظاهرة ، وسكن لأجل الوقف .

الشاهد فيه : قوله « بِمَثْلْ » فإنه مضارف إلى مخدوف دل عليه ما بعده ، والتقدير : بمثل وببل الدِيمْ أو أتفع من وببل الدِيمْ .

والفرق بين هذا الشاهد والذى قبله من ثلاثة وجوه :

الأول : أن الدال على المخدوف في البيت السابق من جنسه فهو مضارف كما أن المخدوف مضارف ، وهذا الدال على المضارف إليه المخدوف غير مضارف ولا مضارف إليه .
والثاني : أن المخدوف في البيت السابق المضارف والمخدوف في هذا البيت المضارف إليه .

والثالث : أن الدليل الدال على المخدوف في البيت المتقدم سابق عليه والدال على المخدوف هنا متأخر عنه .

ومن غير الفالب قولهم «أَبْدَا بِذَا مِنْ أُولِي» بالخلف من غير تنوين ، وقراءة بعضهم^(١) : (فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ) ^(٢) أي : فلا خوف شئ عليهم ^(٣) .

(١) هي قراءة ابن حيمصن .

(٢) من الآية ٦٩ من سورة المائدة .

(٣) اعلم أولاً أن النهاية يشترطون لجواز حذف المضاف شرطين كما ذكرنا من قبل ، أولهما أن يقوم دليل على هذا المذوق ، وخالف في هذا الشرط أبو الفتح ، وثانيهما لا يكون المضاف إليه جملة .

ثم اعلم أنه إذا حذف المضاف فقد يقام المضاف إليه مقامه فيعرب بإعرابه ، ويأخذ ما كان له من تذكرة أو تأنيث ، وقد يبق المضاف إليه على ما كان عليه قبل الحذف ، والغالب عند حذف المضاف أن يقام المضاف إليه مقامه ، فاما بقاء المضاف إليه على ما كان عليه قبل الحذف فهو قليل ، وقد ت Kendall المؤلف بيان هاتين الحالتين ، وذكر حكمهما .

ثم اعلم أن حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه قد يكون قياسيا ، وقد يكون معاينا فاما حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه معا فضايقه أن يكون المضاف إليه الباقي صالح لأن ينسب إليه ما كان منسوبا للمضاف المذوق قبل الحذف ، وقد مثلوا لهذا يقول عمر بن أبي ربيعة :

لَا تَلْمِنِي عَتِيقُ ، حَسْبِي الدِّيْرِيْ
إِنْ فِي يَا عَتِيقُ مَا قَدْ كَفَانِي
قد أراد غمراً أن يقول . لاتلمي يا ابن أبي عتيق ، ولكن الشعر لم يمكنه من أن يقول : ذلك ، وعتيق الذي كان مضافاً إليه قبل الحذف صالح لأن ينادي وينهي عن ترك اللوم .

واما حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه قياسا فضايقه العام أن يكون المضاف إليه الباقي غير صالح في نفسه لأن ينسب إليه المامل الذي كان منسوبا قبل الحذف إلى المضاف ، وهذا الجنس يقع في كثير من مواقع الإعراب .
الأول : أن يكون المضاف قبل الحذف فاعلا ، ومن ذلك قول الله تعالى (وجاء =

ـ ربك) فقد قام دليل المقال المنسوب إلى قواعد الشرع على أن نسبة الحبىء إلى الله تعالى بما تقتضيه من المكانية والانتقال مستحيلة .

الثاني : أن يكون المضاف قبل حذفه مبتدأ في الحال أقوى الأصل ، ومن ذلك قول الله تعالى : (ولَكُنَ الْبَرُّ مِنْ آمِنٍ) أي ولكن أهل البر من آمن ، ومنه قوله سبحانه (الحجُّ أَشْهُرٌ مَعْلُوماتٍ) أي زمان الحج أشهر ، وهذا أحد احتهانين في الآيتين الكريمتين .

والثالث : أن يكون المضاف قبل حذفه خبر مبتدأ ، ومنه قول الشاعر :

* وَشَرَّهُ الْمَذَاهِيَا مَيِّتٌ وَسُنْطَ أَهْلِهِ *

الأصل : وشر المذاهيأ ميت وسط أهله ، والآياتان المذكورة تان في الموضع الثاني تختملان هذا الوجه فيكون تقدير الآية الأولى . ولكن البر من آمن ، ويكون تقدير الآية الثانية : الحج حج أشهر معلومات .

والرابع : أن يكون المضاف مفعولا به قبل الحذف ، ومن ذلك قول الله تعالى : (وأَشْرَبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعَجْلَ) الأصل : وأشربوا في قلوبهم حب العجل .

والخامس : أن يكون المضاف قبل حذفه مفعولا مطلقا ، ومن ذلك قول الأعشى ميمون :

أَلَمْ تَقْتَمِضْ عَيْنَاكَ لَيْلَةَ أَرْمَدًا وَبِتَ كَمَا بَاتَ السَّلَيْمِيُّ مُسْمِدًا

الأصل : ألم تقمض عيناك اغتسلا ليلة أرمد .

والسادس : أن يكون المضاف قبل حذفه مفعولا فيه ، ومنه قولهم « زارنا طلوع الشمس » و « حدث هذا إمارة الحجاج » يريدون : زارنا وقت طلوع الشمس ، وحدث هذا زمان إمارة الحجاج .

والسابع : أن يكون المضاف قبل حذفه مفعولا لأجله ، ومنه قوله « زرنا زيدا فضله » تزيد : ابتلاء فضلها ، وهذا الوضع ذكره ابن الخياز .

والثامن : أن يكون المضاف قبل حذفه مفعولا معه ، ومنه قوله « جاء زيد والشمس » تزيد جاء زيد وطلوع الشمس .

= والتاسع : أن يكون المضاف قبل حذفه حالاً ، ومنه قوله « تفرقوا أيدي سبا » .
يريدون : مثل أيدي سبا .

والعاشر : أن يكون المضاف قبل حذفه مجروراً بحرف جر ، ومن ذلك قوله تعالى
(تدور أعينهم كالذرى يغشى عليه من الموت) الأصل تدور أعينهم كدوران عين من
يغشى عليه .

الحادي عشر : أن يكون المضاف قبل الحذف مجروراً بإضافة شيء إليه ، ومنه
قول النابغة :

* **وَلَا يَحُولُ عَطَاءَ الْيَوْمِ دُونَ غَدِ**

فإن الأصل : ولا يحول عطاء اليوم دون عطاء غداً .

ثم أعلم أنه قد يمحض المضاف ويقام المضاف إليه مقامه ، ثم يبقى في الكلام التفات
إلى ذلك المذوق ، وقد يمحض المضاف ويقام المضاف إليه مقامه ولا يبق في الكلام
التفات إلى ذلك المذوق ، بل يقطع النظر عنه تماماً ، وقد يجمع في كلام واحد بين
النظر إلى المذرف وقطع النظر عنه في عبارتين من عبارات الكلام ، وهذه الأساليب
الثلاثة صحية فصيحة واردة في أوضح الكلام وأعلاه وهو القرآن الكريم .

مثال ما قطع فيه النظر عن المضاف المذوق قوله تعالى (وسائل القرية التي كنا
فيها) فإن الأصل : وسائل أهل القرية لأن الأهل هم الذين يتوجه إليهم بالسؤال ،
وقد حذف الأهل وهو المضاف وأقيم المضاف إليه - وهو القرية - مقامه ، ولما أعيد
الضمير في قوله سبحانه (فيها) أعيد إلى القرية ولم يتلفت إلى المضاف المذوق .

ومثال ما بقى النظر فيه إلى المضاف المذوق قوله سبحانه (أو كظلمات في بحر جلي
يغشاه موج) فإن الأصل : أو كذى ظلمات ، بدليل قوله تعالى من قبل (مثلهم كمثل
الذى استوقد ناراً) حذف المضاف وهو ذى ، وأقيم المضاف إليه مقامه وهو ظلمات ،
ولكن لما أعيد الضمير نظر فيه إلى المضاف المذوق وهو ذو الظلمات فقيل (يغشاه
موج) ولو نظر فيه إلى الظلمات لقيل يغشاها موج ، أو يغشاهن موج .
ومثال ما نظر فيه إلى المذوق في عبارة ونظر فيه إلى الباق في عبارة أخرى من =

فصل : زَعَمَ كثِيرٌ^(١) من النحويين أنه لا يحصل بين المضافين إلا في الشعر ، والحق أن مسائل الفصل سبعة ، منها ثلاثة جائزة في السعة :

= الكلام قوله تعالى (وكم من قرية أهل كلناها جاءها بأنسنا يانا أو هم قائلون) أصل الكلام : وكم من أهل قرية ، خذف المضاف وهو أهل ، وأقيم المضاف إليه وهو قرية مقامه ، ولما أعيد الضمير نظر فيه مرة إلى الباقي وهو القرية ، وقطع النظر عن المذوف قليل (ف جاءها) ونظر فيه مرة أخرى إلى المذوف وهو الأهل قليل : (أو هم قائلون) .

(١) هذا الذي ذكره المؤلف منسوبا إلى أكثر النحويين - من أنه لا يجوز أن يحصل في السعة بين المضاف والمضاف إليه مطلقا - هو الذي يستفاد من كلام سيبويه ، وهم يعنيون بالإطلاق أنه يستوى في عدم جواز الفصل أن يكون المضاف امتيازا لا كالمصدر واسم الفاعل وأمثلة المبالغة ولا يكون المضاف من الأسماء العاملة كأسماء الأجناس غير الصادر ، كما يستوى أن يكون الفاصل بين المضافين مما يذكر دوره في الكلام كالظرف والجار والخبر ولا يكون الفاصل بهذه المزلة ، وحيثهم في هذا أن المضاف والمضاف إليه بمنزلة الكلمة الواحدة ، ألا ترى أن المضاف إليه منزل من المضاف منزلة التثنين؟ وقد علمنا أنه لا يجوز أن يحصل بين أجزاء الكلمة الواحدة بفاصل ما ، فما كان بمنزلة الكلمة الواحدة يأخذ حكم الكلمة الواحدة ، وهناك عبارة سيبويه التي يفهم منها هذا الكلام ، قال (٩٠ / ١) « وما جاء في الشعر قد فصل بيته وبين المبرود قول عمرو بن قبيطة :

لَمَّا رَأَتْ سَاتِيدَمَا اسْتَغَبَرَتْ لِهُ دَرَّ الْيَوْمَ مَنْ لَمْهَا
(ساتيدما : اسم جبل بعينه ، استغربت : بكت لأنها علمت بمشاهدته بعدها عن أهلها ، وذر : مضاف إلى « من لمها » وقد فصل بينهما بالظرف ، ودر : اسم جنس لا يشبه الفعل) وقال أبو جبة التميمي وهو الشاهد الآتي :

كَمَا حَطَّ السَّكِنَابُ يَكْفُّ يَوْمًا يَهُودِيًّا يُقَارِبُ أَوْ يُزِيلُ
وهذا لا يكون فيه إلا هذا؛ لأنَّه ليس في معنى الفعل ولا اسم الفاعل الذي جرى
جري الفعل» أهـ كلامه ، والعبارة الأخيرة في كلامه تحتاج إلى بيان وإيضاح ، فهو =
(٢) — أوضاع المراك

= يريد أن المضاف لو كان مصدراً أو اسم فاعل كان يمكن أن يضاف إلى الظرف وتكون الإضافة على معنى في، ثم ينصب الاسم الذي بعد الظرف على أنه مفعول به لاسم العامل عمل الفعل، كما فعل ذلك الشماخ في قوله :

رَبُّ ابْنِ عَمٍّ لِسُلَيْمَانَ مُشَمِّعٌ

طَبَاخٌ سَاعَاتٌ السَّكَرَى زَادَ الْكَسِيلَ

فقد أضاف « طباخ » إلى « ساعات السكرى » على معنى في، ثم نصب « زاد الكسل » على المفعولة، وكما فعل ذلك الأخطل في قوله :

وَكَرَّارٌ خَلْفِ الْمُجْهَرِينَ جَوَادٌ إِذَا لَمْ يَحْمَمْ دُونَ أُنَيْ حَلَيْمَاهَا

فقد أضاف « كرار » إلى الظرف الذي هو « خلف المجهرين » ثم نصب قوله « جواده » بقرار على أنه مفعول به، فالفرق أن الاسم الذي يعمل الفعل يمكن معه إضافته إلى الظرف، ويمكن مع ذلك أن ينصب الاسم الذي بعد الظرف على المفعولة أما الاسم الجامد غير العامل عمل الفعل فلا يمكن فيه واحد من هذين الأمرين ، فلم يبق إلا احتلال الضرورة بأن ينصب الظرف ويخرج ما بعده بالإضافة ويكون الظرف فاسداً بين المضاف والمضاف إليه ، فهذا معنى كلامه

وقد كان الخلاف بين الكوفيين والبصريين في أنه هل يجوز في الضرورة الشعرية أن يفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف والجار والجر أو لا يجوز ذلك ، ومعنى هذا أن الفريقين متلقان على أمرين :

الأول : أنه لا يجوز في سعة الكلام الفصل بين المتضارفين ولا بالظرف والجار والجر أو بغير الظرف والجار والجر، فالبصريون ينكرون صحة هذا الكلام ، والكوفيون يحتملونه ويعدوه ضرورة ، ويدل على أن الخلاف بين الفريقين على هذا الوجه أن ابن الأباري في الإنصال وضع مسألة من مسائل الخلاف على هذا الوضع ، قال « ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف وحرف الحفظ لضرورة الشعر ، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز ذلك بغير الظرف وحرف =

إحداها : أن يكون المضاف مصدراً والمضاف إليه فاعلاً^(١) ، والفاصل

= الجر » نمأخذ في سوق أدلة الفريقيين، ولما جاء إلى رد البصريين على ما أنسدو من الشعر قال « أما ما أنسدو فهو - مع قلته - لا يعرف قائله ، فلا يجوز الاحتجاج به » اهـ .

ولما أرادوا الآخرون من النحاة أن يصلوا في هذه المسألة نظروا إلى الأدلة التي ورد فيها الفصل بين المضاف والمضاف إليه ، فوجدوا بعض هذه الدلائل كلاماً لا ضرورة فيه كفراءات رويت في بعض آيات القرآن وكأحاديث رويت عن النبي صلى الله عليه وسلم وهو أوضح العرب وكعبارات رواها الأنبياء عمن شافهم من العرب المحتاج بكلامهم ، فلم يستطعوها إلا أن يحملوا مسائل الفصل بين التضاديين على ضربين ضرب يجوز في سعة الكلام ، وذلك فيما وجدوا له دليلاً في الكلام المثور أو وجدوه شائعاً في شعر الشعراء المعروفيين ، مع أن له تعليلات صحيفاً يجري على ما عهد في كلام العرب ، وحصروا هذا القسم في المسائل الثلاث التي ذكرها المؤلف ، وضرب لا يجوز في سعة الكلام ، وإنما يتحمل منه ما ورد في الشعر ، ويكتفى بضرورة من ضرورات الشعر ، وهو ما لم يجدوا له دليلاً في غير الشعر الذي لم يعرف قائله أو عرف ولكن التعليل الذي يسلكه في مسالك الكلام العربي غير متواافق فيه ، وذلك كالذى أشار إليه المؤلف في هذا البحث ، وهذا مسلك مستقيم ينبغي أن يؤخذ به في كل مسألة ولا يعدل عن منهجه ، وسنبين مع كل مسألة من المسائل الثلاث مدى انطباق هذا النهج عليها إن شاء الله تعالى .

(١) استدلوا على جواز هذه المسألة في السمعة بقراءة ابن عامر في الآية الكريمة (قتل أولادهم شركاؤهم) بنصب (أولادهم) على أنه مفعول به لقتل ، وجر (شركاؤهم) على أنه مضاف إليه ، وهي من إضافة المصدر إلى فاعله ، وقول قدامي البصريين إن هذه القراءة وهم من القارئين كقول الزمخشري في الكشاف « وأما قراءة ابن عامر فشيء لو كان في مكان الضرورة وهو الشعر كان سجناً مردوداً فكيف به في الكلام المثور ؟ فكيف به في القرآن العجز بمحسن نظمه وجزاته ؟ » كلا الكلابين كلام قدامي البصريين وكلام الزمخشري بعيد عن التحقيق الدقيق ، فقد علم أن قراءة القرآن سنة متبرة . وأنها مروية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وما كان لقارئه أن يتذكر =

إما مفعوله ، كقراءة ابن حامر (قَتْلُ أُولَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ)^(١) ، وقول الشاعر :

* فَسَقَنَا هُمْ سَوْفَ الْبَغَاثَ الْأَجَادِيلِ * ٣٥٣

وإما ظرفه ، كقول بعضهم : « تَرَكُ يَوْمًا نَفْسِكَ وَهُوَ أَهْمًا » .

= قراءة من عند ناسه جق يقال إنه وهم ، وقد علم المسلمين جميعاً أن من كذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم فقد استحق أشد العقوبة ، فكيف بالكذب عليه فيما ينسبه إلى الوحي ويدرك أنه قرآن كريم تحدى الله به الإنس والجن ؟ وشيء آخر أن النعامة الذين سوغوا هذا الفصل في السعة قد استدلوا على بعض فروع هذه المسألة الأولى بما يروى عن العرب في كلامهم للشور « ترك يوماً نفسك وهو أهواه سعي لها في ردها » وشيء ثالث أن العلة التي يذكرها النعامة لهذه المسألة تسلكها في المنهج المتعارف من كلام العرب ، وخلاصتها أن الذي حسن القول بجواز الفصل في سعة الكلام هنا ثلاثة أمور ، الأول أن الفاصل فصلة لكونه مفعولاً به ، والفضلة مؤذنة بعدم الاعتداد بها ، والثاني أن هذا الفاصل ليس أجنبياً لأنه إما مفعول للمضاف وإما ظرف أو جار و مجرور متعلق به ، والثالث أن هذا الفاصل مقدر التأخير عن المضاف إليه لكون منزلته متاخرة عن منزلة المضاف إليه ، أفالاً ترى أن المضاف إليه فاعل ورتبة الفاعل سابقة على رتبة المفعول وبشه المفعول الذي هو الظرف أو الجار والمحرر .

(١) من الآية ١٣٧ من سورة الأنعام .

٣٥٣ — وهذا الشاهد مما لم أغتر له على قائل ، والذى أثره المؤلف ههنا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* عَتَوْا إِذْ أَجَبَنَا هُمْ إِلَى السَّلْمِ رَأْفَةً *

اللغة : « عتوا » ماضي مسند لواو الجماعة من العتو ، وهو مجازة الحد ، تقول : عتا يعتوا - مثل مما يسمى معوا - وعتيا أيضاً ، قال أبو عبيدة : كل مبالغ من كبر أو فساد أو كفر فقد عتا يعتوا عتيماً وعتوا وعسا يعسو عسياً وعسوا « السلم » بكسر السين أو قطعها - الصلح « البغاث » بفتح الباء بزنة السعاب وبكسرها بزنة الكتاب وبضمها بزنة التراب - طائر ضعيف يصاد ولا يصيد ، قال الشاعر :

= بَنَاثُ الطَّيْرِ أَكْثَرُهَا فِرَاحًا وَأُمُّ الصَّقْرِ مِقْلَةً نَزُورُ

«الأجادل» جمع أجدل ، وهو الصقر ، قال الشاعر :

كَانَ الْمُقْبَلِيَّينَ يَوْمَ أَقِيمُهُمْ فِرَاحُ الْقَطَا لِأَقْيَنَ أَجْدَلَ يَازِيَا

المعنى : وصف أنهم حاربوا قوما ، وكانوا قادرين عليهم مستطعيبين أن يوقعوا بهم ، ولكنهم طلبوا إليهم أن يسلّموهم ففعلوا ذلك رأفة بهم ، ولكن هؤلاء القوم لما رأوا مسلّمهم أخذهم الطفيان ومجاوزة الحد ؛ فلم يكن لهم إلا أن ينزلوا بهم الهلاك ، فساقوهم أمامهم كاسير الأجدل - وهو من كواسر الطير - طيورا ضعيفة تولى أمامه خوفا ورعبا .

الإعراب : «عثوا» عثا : فعل ماض ، وواو الجماعة فاعله «إذ» ظرف لما مضى من الزمان مبني السكون في محل نصب بعثوا «أجيّنهم» فعل ماض وفاعله ومفعوله ، وأجللة في محل جر بإنصافه إذ إليها «إلى السلم» جار و مجرور متعلق بأجلاب «رأفة» مفعول لأجلبه منصوب بالفتحة الظاهرة ، وعامله أجاب «فسقناهم» الفاء حرف عطف ، وساق : فعل ماض ، ونا : فاعله ، وهم : مفعوله «سوق» مفعول مطلق مبين للنوع منصوب بساق ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وهو مضارف و «الأجادل» مضارف إليه من إنصافه المصدر إلى فاعله ، مجرور بالكسرة الظاهرة ، و «البغاث» مفعول به المصدر الذي هو سوق منصوب بالفتحة الظاهرة ، وقد فصل بهذا المفعول بين المصدر الذي هو سوق وفاعله الذي هو الأجادل .

الشاهد فيه : قوله «سوق البغاث الأجادل» فإن قوله «سوق» مصدر مضارف إلى فاعله وهو قوله «الأجادل» وقد فصل بين المضارف والمضاف إليه بالمفعول ، وهو قوله «البغاث» .

ومثل هذا البيت قول الشاعر ، وينسب إلى عمرو بن كلثوم ، وليس في أصل ديوانه :

وَحَلَقَ الْمَازِيٌّ كَلْقَوَانِيٌّ فَدَاسَهُمْ دَوْسَ الْخَصِيدَ الدَّائِسِ
فإن قوله «دوس» مصدر وقع مفترلا مطلقا لداس ، وهو مضارف إلى فاعله الذي هو قوله «الدائس» وقد فصل بينهما بمفعول المصدر ، وهو قوله «الخصيد» . =

الثانية : أن يكون المضاف وصفاً والمضاف إليه إما مفعوله^(١) الأول ، والفاصل مفعوله الثاني ، كفراة بعضهم (فَلَا تَحْتَبِنَّ اللَّهَ تُخْلِفَ وَعْدَهُ رَسُولِهِ)^(٢) ، وقول الشاعر :

* وَسِوَالَّهِ مَا يَعْ فَضْلَهُ الْمُحْتاجُ *

ـ ومثله قول الشاعر :

فَزَجَجَهُمَا بِمِزَاجَتِهِ زَجَ الْقَلُوصَ أَبِي مَزَادَهُ

فإن قوله « زج » مصدر فعل متعد ، وقد أضيف إلى فاعله - وهو قوله « أبي مزادة » وفصل بين المضاف والمضاف إليه مفعول المصدر وهو قوله « القلوص » وقد كان الشاعر متمنكاً من أن يضيف المصدر إلى هذا المفعول ثم يأتي بالفاعل صرفه يقول « زج القلوص أبو مزادة » من غير أن يغير في وزن البيت ولا رويه .

(١) في هذه العبارة قلق ، وذلك لأنه لم يأت إلا ما هذه بمثابة ، وهو يريد أن يقول « أن يكون المضاف وصفاً والمضاف إليه مفعوله ، والفاصل إما مفعوله الثاني وإما ظرفه » فالتفصيل في الفاصل وليس في المضاف إليه ، فكان حق « إما » هذه أن تتأخر إلى ما بعد قوله « والفاصل » .

(٢) من الآية ٤٧ من سورة إبراهيم ، ولو تأملت في هذه المسألة الثانية وجدت المؤلف قد استدل بعض فروعها بهذه الآية السكرية ، وبعض فروعها الآخر بالحديث النبوى ، فكانت أداتها من الكلام المشور ، بل من أفسح الكلام ، وتعليلها قريب من تعليل المسألة الأولى ، فنذر .

٣٥٤ - بحثت عن نسبة هذا البيت طويلاً فلم أوفق للعثور عليها ، وما رواه المؤلف هنا عجز بيت من الكامل ، وصدره قوله :

* مَا زَالَ يُوقِنُ مَنْ يَوْمُكَ بِالْغَنِيِّ *

اللغة : « يُوقن » مضارع « أَبْيَقْنَ فَلَانَ بِالْأَمْرِ » إذا كان منه على ثبت ، وقد علمه علماً لا يخالطه تردد ولا شك « يَوْمُكَ » يقصدك « الْمُحْتاجُ » اسم الفاعل من قوله « احتاج فلان إلى كذا » إذا كانت به حاجة إليه .

أو ظرفه ، كقوله عليه الصلاة والسلام : « هَلْ أَنْتُمْ تَارِكُولِي صَاحِبِي »^(١) ،
وقول الشاعر :

= الإعراب : « ما » حرف نفي مبني على السكون لا محل له من الإعراب « زال » فعل ماض ناقص مبني على الفتح لا محل له من الإعراب « يوْقَنْ » فعل مضارع مرفوع تجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم زال التأخر ، وجملة هذا الفعل المضارع وفاعله المستتر فيه في محل نصب خبر زال تقدم على اسمه « من » اسم موصول اسم زال تأخر عن خبرها مبني على السكون في محل رفع « يوْمَكْ » يوم : فعل مضارع مرفوع لتجدره من الناصب والجازم وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من الموصولة ، وكاف المخاطب مفعول به مبني على الفتح في محل نصب ، وأجلالة من الفعل المضارع وفاعله ومحفوله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول « بالغنى » الباء حرف حر مبني على السكسر لا محل له من الإعراب ، والمعنى : مجرور بالباء وعلامة جره كسرة مقدرة على الألف من ظهورها التعدد ، والجار والجرور متعلق بـ يوْقَنْ « وسوَاكْ » الواو حرف عطف ، سوى ، مبتدأ مرفوع بضم مقدرة على الألف من من ظهورها التعدد ، وسوى مضاد وكاف المخاطب مضاد إليه مبني على الفتح في محل جز « مانع » خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاد وـ « الحاج » مضاد إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وـ « فضله » فضل : مفعول به مانع منصوب بالفتحة الظاهرة ، وفضل مضاد وضمير الغائب مضاد إليه مبني على الضم في محل جز .

الشاهد فيه : قوله « مانع فضل الحاج » فإن قوله « مانع » اسم فاعل فعله - وهو منع - يتعدى إلى مفعولين إذ تقول « منعت حمداً حمه » وقد أضاف الشاعر هذا العامل إلى مفعوله الأول ، وهو قوله « الحاج » ، وفصل بينهما بالمفعول الثاني وهو قوله « فضله » .

(١) تارك : جمع تارك ، وهو اسم فاعل فعله متعد - وهو ترك - وقد أضيف هذا الجمجم إلى مفعوله - وهو « صاحبي » - وفصل بينهما بالجار والجرور وهو « لي » والدليل على إرادة الإضافة حذف نون الجمجم ، وهي إنما تمحذف في السعة للإضافة ، ولو لم تكن الإضافة مقصودة لقليل « هل أنتم تاركون لي صاحبي » ومن العلماء من خرج هذا =

* كَنَاحِتِ يَوْمًا صَخْرَةً بِعَسِيلِ *

= الحديث على أن نون الجم قد حذفت للاختفاف ، وعليه يكون «صاحب» مفعولا به لقوله «تاركوا» وقد حرا هؤلاء على هذا التخريج زعمهم أن الفصل بين المضاف والمضاف إليه غير جائز في سعة الكلام ، وقد عرفت ما في هذا الرعم ، على أن الوجه الذي خرجوا الحديث عليه ليس بأولى من الوجه الذي فروا منه ؛ لأن حذف نون الجم لغير الإضافة مما لا يقع في سعة الكلام ، فلا ينبغي أن يخرج الحديث عليه .

٣٥٥ — وهذا الشاهد أيضا من الشواهد التي أبعانى تطلب قائلها ، وما ذكره المؤلف هنا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* فَرَشَنِي بِخَيْرٍ لَا أَكُونَ وَمَدْحَتِي *

اللغة : « رشن » فعل أمر أصله قوله « راش السهم يريشه » إذا أزرق عليه الريش وفي ذلك قوة للسهم ، وبهذا الفعل يعبر عن لازم معناه ، وهو القوة « بعسيل » العسيل : مكنسة العطار .

المعنى : يقول لخاطبه الذي يستجديه ويطلب عطاءه : اجزني خيراً على مدحني إياك ولا تحمل سعي إليك غير بعد على ولا عائد بالنجاح ؛ فأكون حينئذ كمن ينعت الصخر بمكنسة متخدنة من الليف ، وضرب ذلك مثلاً من يسى في غير طائل .

الإعراب : « فَرَشَنِي » الفاء للاستئناف ، رش : فعل أمر مبني على السكون لاعل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والنون للوقاية ، وباء التكلم مفعول به « بخير » جار و مجرور متعلق بقوله رش « لا » حرف نفي مبني على السكون لاعل له من الإعراب « أَكُونَ » أكون : فعل مضارع ياتص يرفع الاسم وينصب الخبر ، مبني على الفتح لانتفاله بنون التوكيد لاعل له من الإعراب وأمه ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، ونون التوكيد حرف مبني على السكون لاعل له من الإعراب « وَمَدْحَتِي » الواو و او المعية حرف مبني على الفتح لاعل له من الإعراب ، مدحه : مفعول معه منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل باء التكلم منع من ظهورها اشتغال محل بمحركه المناسب ، ومدحه مضارع وباء التكلم مضار إلى مني على السكون في محل جر « كَنَاحِتِ » جار و مجرور متعلق بمحذوف خبر أكون ، وناحت مضار و « صَخْرَةً » مضار إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وإضافته من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله ، وقوله « يَوْمًا » ظرف زمان متعلق بناحت منصوب =

الثالثة : أن يكون الفاصلُ قَسْمًا^(١) ، كقولك « هَذَا غَلَامٌ وَاللهُ زَيْدٌ » .

والأربع الباقيه تختص بالشعر :

إحداها : الفَصْلُ بِالْأَجْنِبِيِّ ، ونعني به معمولٌ غَيْرِ المضافِ ، فاعلا
كان ، كقوله :

— بالفتحة الظاهرة ، وقد فصل بين المضاف الذي هو ناشر والمضاف إليه الذي
هو صخرة « بعسيل » جار ومحروم متعلق بناشر .

الشاهد فيه : قوله « كناحت يوماً صخرة » فإن قوله « ناشر » اسم فاعل مضاف
إلى مفعوله وهو قوله « صخرة » وقد فصل بينهما بالظرف وهو قوله « يوماً » على
ما اتضحت لك من الإعراب .

(١) حكى الكسائي عن العرب أنهم يقولون : هذا غلام والله زيد وحكي أبو عبيدة
قال : سمعت بعض العرب يقول : إن الشاة لنفترق فتسمع صوت والله ربها ، فهذا كلام
منثور ، وفي كل واحد من العبارتين الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالقسم ، فهذا أعمدة
الاستدلال لهذه المسألة ، ومن أجل ذلك جعلها محققون النهاية للتأخرتين مما يجوز فيه
الفصل بين المضاف والمضاف إليه في سعة الكلام ، ثم إننا نعلم أن جملة القسم مما يكثر
دوره في الكلام ، حتى إنهم ليغفرون الفصل بها بين الحرف ومدخله فيقولون « قد
والله قام زيد » بل إنهم ليغفرون الفصل بها بين الحرف العامل ومعموله كما في قول
الشاعر ، وينسب إلى حسان بن ثابت :

إذْنُ وَاللهِ نَرْمِيْهِمْ بِحَرَبٍ يُشَدِّبُ الطَّفْلَ مِنْ قَبْلِ الشَّيْبِ

ومن أقوى ما به يستدل على جواز الفصل بين المضافين بجملة القسم في سعة
الكلام أنهم جوزوا الفصل بها بين الاسم الموصول وصلة ، وشأن الموصول مع صلة
كشأن المضاف والمضاف إليه ، ومن ذلك قول الشاعر :

ذَاكَ الَّذِي - وَأَبِيكَ - يَمْرِفُ مَا لِكَ

وَالْحَقُّ يَدْفَعُ تُرَهَاتِ الْبَاطِلِ

٣٥٦ - أَنْجَبَ أَيَّامَ وَالدَّاهَ بِهِ إِذْ نَجَّلَاهُ فَنِعْمَ مَا نَجَّلَاهُ

٣٥٦ - هذا بيت من المترح ، وهو من قصيدة للأعشى ميمون بن قيس يمدح فيها سلامة ذا فائش الحبرى .

اللغة : « أَنْجَبَ » من قوله : أَنْجَبَ الرجل ، إذا ولدت امرأة له ولداً نجيبة ، و « نَجَّلَاهُ » أى ولداء .

الإعراب : « أَنْجَبَ » فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب « أَيَّامَ » ظرف زمان متصل بأَنْجَب متصوب بالفتحة الظاهرة « وَالدَّاهَ » والدَّاهَ : فاعل أَنْجَب مرفوع بالألف زيارة عن الضمة لأنَّه مبني ، وهو مضارب وضمير الغائب مضارب إليه مبني على الضم في محل جر « بِهِ » جار و مجرور متصل بـأَنْجَب ، وأَيَّامَ مضارب و « إِذْ » مضارب إليه مبني على السكون في محل جر « نَجَّلَاهُ » نَجَّلَاهُ : فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، وألف الآتتين العائد على الوالدين فاعل مبني على السكون في محل رفع ، وضمير الغائب مفعول به مبني على الضم في محل نصب ، وجملة الفعل الماضي وفاعله ومفعوله في محل جر بإضافة إذ إليه « فَنِعْمَ » نعم : فعل ماض دال على إنشاء المدح مبني على الفتح لا محل له من الإعراب « مَا » يجوز أن تكون موصولة فهي حينئذ فاعل نعم مبني على السكون في محل رفع ، وعليه يكون « نَجَّلَاهُ » جملة من فعل ماض وفاعله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول ، والمائد ضمير متصوب بنجل مخدوف ، وتقدير الكلام على هذا : فنعم الذي نَجَّلَاهُ ، ويجوز أن تكون مانكرة فـتـكـون تـميـزا لـفـاعـلـ نـعـمـ الـذـيـ نـجـّـلـاهـ ، وـيـجـوزـ أـنـ تـكـونـ مـانـكـرـةـ فـتـكـونـ جـمـلـةـ « نـجـّـلـاهـ » مـنـ الفـعـلـ الـماـضـيـ وـفـاعـلـهـ فـيـ محلـ نـصـبـ صـفـةـ لـمـاـ ، وـالـرابـطـ مـخـدـوفـ وـالتـقـدـيرـ : فـنـعـمـ هـوـ مـوـلـوـدـاـ نـجـّـلـاهـ .

الشاهد فيه : قوله « أَنْجَبَ أَيَّامَ وَالدَّاهَ بِهِ إِذْ نَجَّلَاهُ » حيث فصل بين المضاف وهو قوله « أَيَّامَ » والمضاف إليه وهو قوله « إِذْ نَجَّلَاهُ » فإنْ إذْ ظرف زمان أضيف إليه أيام ، والفاصل بينهما أجنب ليس معمولاً للمضاف ، وهذا الفاصل هو قوله « وَالدَّاهَ » وهو فاعل « أَنْجَبَ » ولا علاقة له بالمضاف . وأصل ترتيب البيت هكذا : أَنْجَبَ وَالدَّاهَ بِهِ أَيَّامَ إِذْ نَجَّلَاهُ ، فَنِعْمَ مَا نَجَّلَاهُ .

=

أو معمولاً ، كقوله :

٣٥٧ — * تَسْقِي امْتِيَاحَ نَدَى الْمِنْوَكَ رِيقَتِهَا
أَى : تَسْقِي نَدَى رِيقَتِهَا الْمِنْوَكَ .

= مثل هذا البيت قول الآخر :

تَمُرُّ هَلَى مَا تَسْتَمِرُ وَقَدْ شَفَتْ غَلَائِلَ عَبْدُ الْقَيْسِ وَمِنْهَا صُدُورِهَا
فإن قوله « غلائل » مضاد إلى « صدورها » وقد فصل بين المضاف والمضاف
إليه بقوله « عبد القيس » وهو فاعل شفت وليس له علاقة إعرائية بالمضاف الذي هو
غلائل ، وأصل نظام الكلام : وقد شفت عبد القيس غلائل صدورها منها .

٣٥٧ — هذا الشاهد من قصيدة لجربير بن عطية يدح فيها يزيد بن عبد الملك بن
مروان ويذم آل المطلب ، وما ذكره المؤلف هنا صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :
* كَمَا تَضَمَّنَ مَاءَ الْمَزْنَةِ الرَّصَفُ *

اللغة : « امتياحاً » هو مصدر امتياح ، وأصل معناه غرف الماء ، وأراد به هنا
الاستياك ، والندي : البلل ، والسواك : المود الذي يستاك به ، والريقة : الرضاب ،
وهو ماء التم ، والرصاف - بالراء والصاد المهملتين - الحجارة المرصوفة ، وماء
الرصاف : هو الماء الذي ينحدر من الجبال على الصخر ، وهو أصنف ما يعرف العرب
من الماء .

الإعراب : « تسقي » فعل مضارع مرفوع بضممة مقدرة على الياء منع من ظهورها
التقل ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى أم عمرو المذكورة في بيت
قبل بيت الشاهد « امتياحاً » يجوز أن يكون حالاً بتأويله بمشتق ، وكأنه قال : تسقي
هذه المرأة حال كونها متاحة : أى مستاكـة ، ويجوز أن يكون مصدراً ثابتاً عن اسم
الزمان فهو منصوب على الظرفية الزمانية ، وكأنه قال : تسقي هذه المرأة امتياحاً : أى
وقت امتياحها أى وقت استياـكـها؛ فهو حينئذ نظير قوله : أزوـركـ قدوم الحاج «ندـى»
مفعول ثان لتسقي تقدم على المفعول الأول ، منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من
ظهورها التعدد ، ونـدى مضـاف وريـقة من « رـيقـتها » مضـاف إـلـيـه مجرـور بالـسـكـرـة
الظـاهـرـة ، وـهـوـ مـضـاف وـضـيمـرـ الغـائـبـةـ العـائـدـ إـلـيـهـ مـبـنيـ عـلـىـ السـكـونـ =

فِي مُحَل جَر ، وَقُولَه «الْمُسَاوَك» مُفْعُولُ أُول لِتَسْقِي مِنْصُوبُ بِالْفَتْحَةِ الظَّاهِرَةِ ، وَقَدْ فَصَلَ بَيْنَ الْمَضَافِ الَّذِي هُوَ قُولَه نَدِي وَالْمَضَافِ إِلَيْهِ الَّذِي هُوَ قُولَه رِيقَتَهَا ، وَأَصْلَ الْكَلَامَ : تَسْقِي أُمْ عَمْرٍ وَالْمُسَاوَكَ نَدِي رِيقَهَا ، كَمَا سِيَّانِي فِي بَيَانِ الْاَسْتَشَهَادِ بِالْبَيْتِ «كَـاـكَـاـ» الـكـافـ حـرـفـ جـرـ ، وـمـاـ مـصـدـرـيـةـ «ـتـضـمـنـ» فـعـلـ مـاضـ «ـمـاءـ» مـفـعـولـ بـهـ لـتـضـمـنـ ، وـمـاءـ مـضـافـ وـ «ـمـازـنـةـ» مـضـافـ إـلـيـهـ بـجـرـوـرـ بـالـكـسـرـةـ الـظـاهـرـةـ «ـرـصـفـ» فـاعـلـ تـضـمـنـ مـرـفـوعـ بـالـضـمـةـ الـظـاهـرـةـ ، وـمـاـ مـصـدـرـيـةـ مـعـ ماـ دـخـلـتـ عـلـيـهـ فـيـ تـأـوـيـلـ مـصـدـرـ بـجـرـوـرـ بـالـكـافـ ، وـالـجـارـ وـالـجـرـوـرـ مـتـعـلـقـ بـمـحـذـفـ صـفـةـ لـمـصـدـرـ مـحـذـفـ يـقـعـ مـفـعـولـاـ مـطـلـقاـ لـتـسـقـيـ ، وـتـقـدـيرـ الـكـلـامـ : تـسـقـيـ الـمـسـاـوـكـ نـدـيـ رـيقـتـهـاـ سـقـيـاـ مـشـابـهـاـ لـتـضـمـنـ الرـصـفـ مـاءـ الـمـازـنـةـ ، وـسـيـانـيـ فـيـ بـيـانـ الـاـسـتـشـهـادـ إـعـرـابـ آـخـرـ فـيـ الـعـبـارـةـ الـتـيـ يـسـتـشـهـدـ بـالـبـيـتـ مـنـ أـجـلـهـ .

الـشـاهـدـ فـيـهـ : قـوـلـهـ «ـنـدـيـ الـمـسـاـوـكـ رـيقـتـهـاـ»ـ حـيـثـ فـصـلـ بـيـنـ الـمـضـافـ وـهـوـ قـوـلـهـ «ـنـدـيـ»ـ وـالـمـضـافـ إـلـيـهـ وـهـوـ قـوـلـهـ «ـرـيقـتـهـاـ»ـ بـأـجـنبـيـ غـيرـ مـعـمـولـ لـلـمـضـافـ وـهـوـ قـوـلـهـ «ـالـمـسـاـوـكـ»ـ فـيـانـهـ مـفـعـولـ لـتـسـقـيـ .

وـأـعـلـمـ أـوـلـاـنـهـ يـجـوزـ فـيـ قـوـلـهـ «ـتـسـقـيـ نـدـيـ الـمـسـاـوـكـ رـيقـتـهـاـ»ـ وـجـهـانـ مـنـ وـجـوهـ الـإـعـرـابـ :

أـحـدـهـ : أـنـ يـكـونـ قـوـلـهـ «ـنـدـيـ رـيقـتـهـاـ»ـ مـفـعـولـاـ ثـانـيـاـ لـتـسـقـيـ تـقـدـمـ صـدـرـهـ عـلـىـ المـفـعـولـ الـأـوـلـ ، كـمـاـ بـيـنـاهـ فـيـ الـإـعـرـابـ ، وـهـوـ الـمـتـجـهـ ؟ـ فـيـكـونـ - عـلـىـ هـذـاـ الـوـجـهـ - قـدـ فـصـلـ بـيـنـ الـمـضـافـ الـذـيـ هـوـ مـفـعـولـ لـتـسـقـيـ وـالـمـضـافـ إـلـيـهـ بـمـفـعـولـ آـخـرـ لـتـسـقـيـ أـيـضاـ .

الـوـجـهـ الثـانـيـ : أـنـ يـكـونـ قـوـلـهـ «ـنـدـيـ رـيقـتـهـاـ»ـ هـوـ فـاعـلـ تـسـقـيـ ؟ـ فـيـكـونـ قـدـ فـصـلـ بـيـنـ الـمـضـافـ الـذـيـ هـوـ فـاعـلـ تـسـقـيـ وـالـمـضـافـ إـلـيـهـ بـمـفـعـولـ تـسـقـيـ .

وـعـلـىـ كـلـ حـالـ فـإـنـ الـفـاـصـلـ بـيـنـ الـمـضـافـ وـالـمـضـافـ إـلـيـهـ أـجـنبـيـ مـنـ الـمـضـافـ ، وـإـنـ كـانـ عـاـمـلـ الـفـاـصـلـ وـالـفـصـولـ عـلـىـ الـوـجـهـيـنـ وـاـحـدـاـ ، وـتـقـدـيرـ الـكـلـامـ عـلـىـ الـوـجـهـ الـأـخـيـرـ غـيـرـ الـمـرـضـيـ عـنـدـنـاـ : تـسـقـيـ نـدـيـ رـيقـتـهـاـ الـمـسـاـوـكـ ، وـقـدـ أـثـقـلـ مـعـ أـنـ الـفـاعـلـ - وـهـوـ «ـنـدـيـ»ـ - مـذـكـرـ لـكـونـ هـذـاـ الـفـاعـلـ مـضـافـاـ إـلـيـ مـؤـاثـ - وـهـوـ رـيقـتـهـ - فـاـكـتـسـبـ مـنـهـ ثـانـيـتـ .

أو ظرفاً ، كقوله :

٣٥٨ - كَمَا خُطَّ الْكِتَابُ بِكَفٍ يَوْمًا
يَهُودِيًّا يُقَارِبُ أَوْ يُزِيلُ

٣٥٨ - هذا الشاهد بيت من الواقر ، وهو من كلام أبي حية التميمي ، واسم أبي حية الهيثم بن الربيع بن زراة ، ويروى صدر البيت هكذا :

* كَتَحَبِّيرَ الْكِتَابِ بِكَفٍ يَوْمًا *

اللغة : « تحبير الكتاب » كتابته وتنميته ، وخص اليهودي لأنهم أهل الكتاب فيما يعرف العرب « يقارب » يجعل بعض كتاباته قريباً من بعض « يزيل » مضارع أزال الشيء عن الشيء إذ ميز أحدهما عن الآخر ، فإذا امتاز أحدهما عن صاحبه فقد زال ، وأراد أنه يفرق بعض كتاباته عن بعض .

الإعراب : « كـا » الكاف حرف جر مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، وما مصدرية حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب « خط » فعل ماض مبني للمجهول مبني على الفتح لا محل له من الإعراب « الكتاب » نائب فاعل خط مرفوع بالضمة الظاهرة « بـكـف » الباء حرف جر مبني على السكسر لا محل له من الإعراب ، وكـف : مجرور بالباء وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بخط « يـومـاً » ظرف زمان منصوب بخط ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وكـف مضاد و « يـهـودـيًّا » مضاد إليه مجرور بالـكسـرة الـظـاهـرـة « يـقارـبـ » فعل مضارع مرفوع لتعريده من الناصب والجازم ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى يهودي ، والجملة من الفعل مضارع وفاعله في محل جر صفة يهودي « أـوـ » حرف عطف مبني على السكون لا محل له من الإعراب « يـزـيلـ » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى يهودي ، والجملة معطوفة بأو على جملة يقارب .

الشاهد فيه : قوله « بـكـفـ يـومـاً يـهـودـيًّا » حيث فصل بين المضاد وهو « كـفـ » والمضاد إليه وهو قوله « يـهـودـيًّا » بأجنبي من المضاد ، وهو قوله « يـومـاً » فإنه ظرف لقوله « خط » وأصل نظام الكلام : كـا خط الـكتـاب يـومـاً بـكـفـ يـهـودـي . =

الثانية : الفضل بفاعل المضاف ، كقوله :
 * وَلَا عَدِمْنَا قَهْرَ وَجْدَ صَبَّ *

= ومثل هذا البيت قول عمرو بن قبيطة :
 لَمَّا رَأَتْ سَاتِيدَمَا اشْتَهَرَتْ اللَّهُ دَرُّ الْيَوْمَ مَنْ لَامَهَا
 فإن قوله « در » مضاد إلى « من لامها » وقد فصل بين المضاف والمضاف إليه
 بالظرف - وهو قوله « اليوم » وأصل نظم الكلام : الله در من لامها اليوم .
 ونظير هذا البيت قول ذي الرمة :

كَانَ أَصْوَاتَ مِنْ إِيمَانِنَ بِنَا أَوَآخِرَ الْمَيْسِ أَصْوَاتُ الْفَرَارِيجِ
 فإن قوله « أصوات في الشطر الأول من البيت مضاد إلى « أوآخر الميس » وقد
 فصل بين المضاف والمضاف إليه بالجار والمحروم - وهو قوله « من إيمانهن بنا »
 وأصل نظم الكلام : كان أصوات أوآخر الميس أصوات الفراريج من إيمانهن بنا .
 ومثل ذلك قول درنا الجحدري :

* هُمَا أَخْوَا فِي الْحَرْبِ مَنْ لَا أَخَا لَهُ *

فإن قوله « أخوا » مضاد إلى « من لا أخاه » وقد فصل بين المضاف والمضاف
 إليه بالجار والمحروم وهو قوله « في الحرب » وأصل نظم الكلام : هما أخوا من
 لا أخاه في الحرب .

٢٥٩ - لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، ولا عترت له على سوابق
 أو لواحق تتصل به ، وما ذكره المؤلف عجز بيت من الرجز ، وعذرته قوله .

* مَا إِنْ رَأَيْنَا لَاهْوَى مِنْ طَبِّ *

اللغة : « ما إن رأينا » إن : زائدة ، ويروى « ما إن وجدنا » وها معنى ،
 و « الهوى » العشق ، أو حب الإنسان للشيء حق يغلب على قلبه ، و « طب » بفتح
 الطاء ، وقد تكسر أو تضم ، علاج الجسم والنفس ، و « عدمنا » فقدنا ، و « قهر »
 أي غلبة ، و « وجد » هو شدة الحب ، و « صب » وصف من الصباية ، وهي رقة
 الشوق وحرارته ، يريد أنه لم يجد علاجاً ينفع من برح به العشق ، وأنه كثيراً
 ما يغلب الحب على الماشق فإذاخذ بنفسه وقلبه

=

= الإعراب : « ما » نافية مهملة ، حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب « إن » حرف زائد مبني على السكون لا محل له من الإعراب «رأينا » فعل ماض وفاعله « للهوى » جار ومحرر متعلق بمحذوف يقع مفعولاً ثانيةً لرأى تقدم على مفعوله الأول ، وكأنه قال : ما رأينا علاجاً نافعاً للهوى « من » حرف جر زائد مبني على السكون لا محل له من الإعراب « طب » مفعول أول لرأى منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال الحال بحركة حرف الجر الزائد « ولا » الواو حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، ولا : حرف زائد لأنَّ كيد النفي « عدمنا » فعل ماض وفاعله « قهر » مفعول به لعدم منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاد و « سب » مضاد إليه محرر بالكسرة الظاهرة ، وهي من إضافة المصدر لمفعوله ، وقوله « وجد » فاعل لقهر الذي هو المصدر مرفوع بالضمة الظاهرة ، وقد فصل به بين المضاف والمضاف إليه على ما ستعلم .

الشاهد فيه : قوله « قهر وجد سب » حيث فصل بين المضاف وهو قوله « قهر » والمضاف إليه وهو قوله « سب » بفاعل المضاف ، وذلك أن المضاف مصدر وهو قوله « قهر » ، والمضاف إليه - وهو سب - مفعول ذلك المصدر ، والفاصل - وهو وجد - هو فاعل المصدر .

فإن قلت : في المسألة الأولى من مسائل الجواز في السعة كان المضاف مصدراً وكان المضاف إليه فاعل لهذا المصدر والفاصل بينهما مفعوله ، كما في الآية الكريمة التي تلها المؤلف في قراءة ابن عامر وكما في الشاهد ٣٥٣ وفي هذه المسألة المضاف مصدر ، والمضاف إليه مفعول ذلك المصدر ، والفاصل بينهما فاعله ، ونحن نعلم أن المصدر تجوز إضافته لفاعله ومفعوله ، فلما ذا كانت المسألة الأولى التي فيها إضافة المصدر إلى فاعله جائزة في حال السعة ، وكانت هذه المسألة التي هي إضافته إلى مفعوله غير جائزة في السعة ؟ .

قلت : في المسألة الأولى - وهي إضافة المصدر إلى فاعله والفصل بينهما بالفowel - أمر واحد مختلف للأصل ، وهو الفصل بين المضاف والمضاف إليه ليس غير ، وقد جاء السباع مصححاً لهذا الفصل ، وفي هذه المسألة أمران كل واحد منهما خلاف الأصل ، =

ويحتمل أن يكون منه أو من الفَضْلِ بِالْمُفْعُولِ قوله :

* فَإِنَّ نِسَكَاهَا مَطْرِ حَرَامُ *

بدليل أنه يروى بنصب مطر وبرفقه ؟ فالتقدير فإن نسakah مطر إياها أو هي .

= أحدهما إضافة المصدر إلى مفعوله مع ذكر الفاعل في الكلام فإن الأصل أن يضاف المصدر إلى فاعله سواء أذكَر المفعول أم لم يذكر، أما إضافة إلى مفعوله فإن لم يذكر الفاعل فلا خلاف في جواز ذلك في السعة مع كونه غير الأصل، وإن ذكر الفاعل للمنعاء في هذه الصورة خلاف، حتى قال مجاهدة من النحوين إن إضافة المصدر إلى مفعوله مع ذكر الفاعل مما لا يجوز، على ما سيأتي في باب إعمال المصدر، فصلاً، والأمر الثاني الفصل بين المضاف والمضاف إليه، ولا شك أن الأصل عدم الفصل ، فلما اجتمع في مسألة الفصل بالفاعل مع الإضافة للمفعول هذان الأمران لم يجوزها في سعة الكلام ، فاعرف هذا .

٣٦٠ - هذا الشاهد من كلام الأحوص ، وهو محمد بن عبد الله بن عاصم بن ثابت ، الأوسى ، وما ذكره المؤلف محظى بيت من الوافر ، وصدره قوله .

* فَإِنْ يَكُنِ النِّسَكَاحُ أَحَلَّ شَيْءًا *

وكان الأحوص قد هوى امرأة وشيب بها ، ثم زوجها أهلها رجال استهمطر ، ففي ذلك يقول القصيدة التي منها بيت الشاهد ، وقبله قوله ، وهو من شواهد باب النساء :

سَلَامُ اللَّهِ يَا مَطْرَ عَلَيْهَا وَلَيْسَ عَلَيْكَ يَا مَطْرُ السَّلَامُ

وبعد البيت المستشهد بعجزه قوله :

فَلَا غَفَرَ إِلَهٌ لِمَنْ كَرِيمٌ ذُنُوبُهُمْ وَإِنْ صَلَوْا وَصَامُوا

الإعراب : « إن » حرف شرط جازم مبني على السكون لا محل له من الإعراب « يكن » فعل مضارع ناقص فعل الشرط محروم بيان وعلامة جزمه السكون ، وحرك بالكسر لأجل التخلص من النقاء الساكنين « النسakah » اسم يكن مرفوع بالضمة الظاهرة « أحل » خبر يكن منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاد و « شئ » مضاد إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « فإن » الفاء حرف واقع في جواب الشرط مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، إن : حرف توكيده ونصب « نسakah » نسakah : اسم إن منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاد وضمير الغائبة مضاد إليه مبني على السكون في محل جر ، وهي من إضافة المصدر إلى مفعوله ؛ فإن رویت « مطر » بالرفع كانت من إضافة المصدر إلى مفعوله ، وإن رویت « مطر » بالنصب كانت من =

والثالثة : الفَضْلُ بِنَفْتِي المضاف ، كقوله :

* - مِنْ أَبْنَاءِ أَبِي شِيْخِ الْأَبَاطِحِ طَالِبٌ *

إضافة المصدر إلى فاعله ، فأما إن رويت «مطر» بالجر فإن «نكاح» لا يكون مضافا إلى الضمير ، بل يكون مضافا إلى «مطر» وتحتمل إضافته إلى مطر حينئذ الوجهين ، ويكون هذا الضمير محتملا لأن يكون فاعل المصدر إن اعتبرت «مطر» المبورو مفعول المصدر ، كما تحتمل إضافته أن تكون إضافة المصدر لمفعوله إن اعتبرت «مطر» المبورو فاعل المصدر ، فتأمل ذلك وتدرره «حرام» خبر إن مرفوع بالضمة الظاهرة ، وجملة إن واسمها وخده في محل جزم جواب الشرط .

الشاهد فيه : قوله « نكاحها مطر » وهو يروى برفع مطر ونصبه وجره : فاما رواية الرفع فعل ان نكاحها مصدر اضيف إلى مفعوله ومطر فاعله ، والتقدير : فإن نكاح مطر إياها ، وأما رواية النصب فإن تأويلها أن يكون نكاحها مصدرًا مضارفًا إلى فاعله ومطراً مفعوله ، والتقدير : فإن نكاح مطر هي ، وأما رواية الجر - وهي المرادة هنا - فعل أن نكاح مصدر مضارف إلى مطر ، ويحتمل أن يكون مطر حينئذ مفعولاً فيكون قد فصل بين المضاف والمضاف إليه بفاعل المضاف فتطابق رواية نصب مطر ، ويحتمل أن يكون مطر في هذه الرواية فاعلاً فيكون قد فصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول فتطابق رواية رفع مطر .

٣٦١ — نسبوا هذا الشاهد إلى معاوية بن أبي سفيان رضى الله عنه ، بقوله بعد أن نجا من ضربة من أراد قتله ، وكان ابن ملجم - لعنه الله - قد قتل على بن أبي طالب كرم الله وجهه في مؤامرة اتفق فيها هو وأثنان من الخوارج على أن يقوم كل واحد منهم بقتل واحد من الثلاثة : علي ، ومعاوية ، وعمرو بن العاص ، فكان من القدر القاتل أن ينفذ قتل أمير المؤمنين على بن أبي طالب ، وأن ينجو معاوية من الطعنة ، وأن ينقطع عمرو ليلة التنفيذ عن الخروج ، ويندب عنه من يصل بالناس فيقتل الخارجى نائبه ، وما ذكره المؤلف هنا عجز بيت من الطويل ، ومصدره قوله :

* بَحْرُ الْمَوْلَى وَبَلْهَى الْمَرْادِي سَيِّدُهُ *

اللهة : « المرادي » المنسوب إلى مراد ، والمراد به عبد الرحمن بن ملجم قبعة =
 (١٣ - أوضاع المسالك)

الرابعة : الفَصْلُ بِالنَّدَاءِ^(١) ، كقوله :

سـ الله ولنه ا و هو الذى آذى الإسلام والسلمين بقتل أمير المؤمنين و ابن عم رسول رب العالمين .

الإعراب : « نجوت » فعل ماض وفاعله « وقد» الواو او الحال ، قد : حرف تعيق بمعنى على السكون لا محل له من الإعراب « بل » فعل ماض « المرادى » فاعله مرفوع بالضمة الظاهرة « سينه » سيف : مفعول به لبل منصوب بالفتحة الظاهرة ، وسيف مضاف ، وضمير الغائب العائد إلى المرادى مضاف إليه بمعنى على الضم في محل جر « من » حرف جر بمعنى على السكون لا محل له من الإعراب وحركة لأجل التخلص من التقاء الساكتين « ابن » مجرور بين وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متصل ييل ، وابن مضاف و « أبي » مضاف إليه مجرور بالياء زيارة عن الكسرة لأنها من الأسماء الستة ، وأبى مضاف و « طالب » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وقوله « شيخ الأباطع » مركب إضافي يقع تحته قوله « أبي طالب » وتقدير الكلام : من ابن أبي طالب شيخ الأباطع ، وقد فصل بين المضاف وللضاف إليه بالنتيجة كما ترى .

الشاهد فيه : قوله « أبي شيخ الأباطع طالب » حيث فصل بين المضاف وهو قوله « أبي » والمضاف إليه وهو قوله « طالب » بذاته المضاف وهو قوله « شيخ الأباطع » وأصل الكلام هكذا : من ابن أبي طالب شيخ الأباطع .

(١) من هذا القبيل قول بحير بن زهير بن أبي سلى الزنى لأنيه كعب :

وِفَاقُ كَعْبُ بْنَ حَبَّشَرٍ مُنْقَذُ لَكَ مِنْ

تَمْجِيلِ تَهْلِكَةٍ وَأَنْخَلَدَ فِي سَقَرَ

فإن قوله « وفاق » مضار إلى « بحير » وقد فصل بينهما بالمنادي ، وأصل نظم الكلام : وفاق بحير يا كعب منقذ لك من تعجيز تهلكة .

واعلم أن النداء مما يكثر دوره في الكلام كالفسم ، وقد فصلوا به بين الموصول وصلته كما في قول الفرزدق يخاطب الذئب :

تَسَّعَ فَإِنْ عَادَتْنِي لَا تَخْوُنَنِي تَكْنُونِي مِثْلَمَنْ يَأْذِنْ بِصَنْطَعِي بَارِ =

٣٦٢ - كَانَ بِرْدُونَ أَبَا عِصَامٍ زَبْدُ حَمَارٌ دُقٌّ بِالْجَامِ
أى : كَانَ بِرْدُونَ زَيْدٌ يَا أَبَا عِصَامٍ .

= فإن « من » اسم موصول ، وصلته قوله « يصطحبان » وقد فصل بينهما بجملة النداء - وهي قوله « يا ذئب » وقد أجاز جماعة من النحاة الفصل بين إذن الناصبة والفعل المضارع بالنداء ، فكان من حق الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالنداء أن يكون جائزًا في سعة الكلام كالفصل بالقسم لأنهما بمنزلة واحدة ، لكن النحاة لم يسووا بينهما في الحكم ، وجعلوا الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالقسم جائزًا في السعة والنفصل بالنداء مقصورة على ضرورة الشر ، والسر في ذلك أنهم وجدوا في كلام العرب التصور الفصل بالقسم كالعبارة التي أثرناها لك عن السكاني والعبارة التي أثرناها لك عن أبي عبيدة ، ولم يجدوا مثل هذا في الفصل بالنداء ، فوقفوا عند السباع ؛ لأنه هو الأساس في كل ما أصلوه من قواعد ، جزاءه الله أحسن الجزاء .

٣٦٢ - هذا بيت من الرجز ، أو بيان من مشطورة ، ولم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قاتل معين ، ولا عثرت له على سوابق أو لواحق تتصل به .
اللغة : « البردون » - بكسر فسكون ففتح فسكون ، بزنة جرد حل - ضرب من الحيل أبواء ليسا من الحيل العربية « أبا عصام » كنية رجل « دق » - بضم الدال - زين وحسن .

الإعراب : « كَانَ » حرف تشبيه ونصب مبني على الفتح لا محل له من الإعراب « بِرْدُونَ » اسم كأن منصوب بالفتحة الظاهرة « أَبَا » منادي بمحرف نداء معنوف ، والتقدير : يا أبا عصام ، وسيأتي في بيان الاستشهاد بالبيت وجه آخر من وجوه الإعراب في هذه الكلمة ، ويبيان رأينا فيه ، وأبا مضاف ، و « عصام » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وبردون مضاف و « زَيْدٌ » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « حَمَارٌ » خبر كأن مرفوع بالضمة الظاهرة « دُقٌّ » فعل ماض مبني للمجهول مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوارا تقديره هو يعود إلى الحمار « بِالْجَامِ » حار و مجرور متعلق يدق ، وجملة دق من الفعل الماضي للبني للمجهول ونائب فاعله المستتر فيه في محل رفع صفة حمار .

=

فصل : في أحكام المضاف للباء

يجب كثُر آخره^(١) كفلاً مي ، ويجوز فتح الباء والإسكانها^(٢) .
ويستثنى من هذين الحكيمين أربع مسائل ، وهي : المقصور كفتى وقدنى ،
والمنقوص كرام وفاضي ، والثاني كابنفين وغلامين ، وجع الذكر السالم
كزيدين ومُسلمين .

فهذه الأربعة آخرها واجب السكون والباء معها واجبة الفتح^(٣) ، وتدَّرَّ

= الشاهد فيه : قوله « بِرْذُونَ أَبَا عَصَامَ زَيْدَ » حيث فصل بين المضاف وهو قوله
« بِرْذُونَ » وللضاف إليه وهو قوله « زَيْدَ » بالنداء وهو قوله « أَبَا عَصَامَ » وذلك
كله على أن أبا عاصماً كنية رجل منادٍ وهو غير زيد ، فاما إذا كان أبو عاصم هو
زيداً فإن قوله « بِرْذُونَ » على ذلك مضاف وقوله « أَبَا عَصَامَ » مركب إضافي أضيف
إليه بِرْذُونَ على حِسْد قوله « إِنْ أَبَاها وَأَبَا أَبَاها » ويكون قوله « زَيْدَ » بالجلبر
بدلاً من أبي عاصم ، ولا شاهد في البيت حينئذ ، ذكر ذلك ابن هشام مؤلف هذا
الكتاب ، ونقله عنه الشيخ يس الطيبي في حواشيه على التصريح ، وهذا الوجه غير
الظاهر من البيت ، وإن خرج بالبيت عن شذوذ النصل بين المضاف وللضاف إليه .

(١) للرَّاد آخر المضاف إلى ياء للتَّكَلْمَ ، سواء أكان مجيئها كفلام وكتاب أم
كان شبهاً بالصحيح وهو ما آخره واو أو ياء قبلها حرف ماقن نحو دلو وجرو ،
ونحو ظبي وندى .

(٢) والإسكان هو الأصل الأول ، لأن الأصل في كل مبني أن يكون بناؤه على
السكون ، والفتح هو الأصل الثاني ، لأن الأصل في المبني الذي وضع على حرف واحد
أن يكون متعركاً ، والفتحة أخف الحركات ، ومع جواز الإسكان والفتح في ياء للتَّكَلْم
فالإسكان أكثر وأشهر .

(٣) إنما وجب سكون هذه الأربعة لأن آخرها لا يقبل الحركة ، الآتي أن آخر
المقصور وللنفي المرفوع ألف ، والألف لا تقبل الحركة بحال ، وآخر للمنقوص وللنفي
المجرور وللنصول وجع للذكر السالم ياء واجبة الإدغام في ياء للتَّكَلْم والحرف الدغم
في مثله لا يقبل الحركة ؟

إسكنهاً بعد الألف في قراءة نافع (وَخَيْأِيْ) ^(١)، وَكَسْرُهَا بعدها في قراءة الأعش وَالحسن (هِيَ عَصَائِيْ) ^(٢)، وهو مطرد في لغة بنى يربوع في الياء للضاف إليها جمع المذكر السالم ، وعليه قراءة حزنة (بِمُصْرِحِيْ إِنِيْ) ^(٣) .

وَتُذَعَّمُ ياء النقوص والثنى والجمع في ياء الإضافة كفاضي ، ورأيت ابنَيْ زَيْنِيْ ، وَتُقْلَبُ واو الجم ياء ثم تذغم ^(٤) ، كقوله :
 أَوْدَى بَنِيْ وَأَعْقَبُونِي حَسْنَةَ * ٣٦٣ .

(١) من الآية ١٦٢ من سورة الأنعام .

(٢) من الآية ١٨ من سورة طه .

(٣) من الآية ٢٢ من سورة إبراهيم ، وهي أيضا قراءة الأعش ويعني بن وثاب ، وقد حكى هذه اللغة القراء وفطرب ، وأجازها أبو عمرو بن العلاء ، ووجهها أن أصل ياء التكلم السكون ، فكسرت للتخلص من التقاء الساكنين .

(٤) تقول : جاء زيدى - بكس الراء وتشديد الياء - وتقول : جاء مسلمي - بكسر اليم وتشديد الياء - والأصل الأصيل فيما : جاء زيدون لي ومسلمون لي ، فلما أردت الإضافة حذفت اللام والنون فصارا : زيدوى ومسلموى ، فاجتمعت الواو والياء في كلة واحدة وسبقت إحداها بالسكون ، فوجب قلب الواو ياء وإذعام الياء المنقلبة عن الواو في ياء التكلم ، ثم تقلب الضمة التي كانت على الحرف الذى قبل الواو كسرة لأجل مناسبة الياء .

٣٦٣ - هذا الشاهد من كلام أبي ذؤيب المدى - واسمه خويلد بن خالد بن عرث - وكان له أبناء خمسة هلكوا جميعا بالطاعون في عام واحد ، فقال لهم مرئية يدها بعض العلماء في الدرورة الطيامن شعر الرثاء ، وما ذكره المؤلف صدر بيت منها ، وعجزه قوله :

* عِنْدَ الرَّفَادِ وَعَبْرَةَ لَا تُقْلِبُ *

والشاهد الآتي بعد هذا (رقم ٣٦٤) أحد أبنائهما أيضا .

اللغة : « أودى » هلك « بنى » أصله بعد الإضافة « بنوى » فاجتمعت الواو =

وإن كان قبلها ضمة قلبت كسرة ، كما في **بَنِي مُسْلِمٍ** ، أو فتحة أبقيت كضفاف ، و**نَسْلَمَ أَلْفُ التَّنْتِيَةِ كَمُسْلِمَىَ** ، وأجازت هذيل في ألف المصور قدبهم ياء ، كقوله :

— والياء وسبقت إحداها بالسكون قلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء تم كسرت النون لمناسبة الياء « وأعقبوني » خلفوا لي وأورثوني « حسرة » حزناً في ألم ، ويروى في مكانه « غصة » وهي بضم الغين المعمقة — الشجا وما اعترض في الخلق فأشرق ، وقالوا : غص فلان بالحزن ، وبالنيط ، على التشبيه ، « الرقاد » النوم ، وإنما خص الحسرة أو الفضة بوقت الرقاد وهو الليل لأنه عندم مثار المهموم والأشجان انظر إلى قول الشاعر :

نَهَارِيْ نَهَارُ النَّاسِ ، حَقَّىْ إِذَا بَدَا لِيَ اللَّيْلُ هَرَّنِي إِلَيْكَ الْأَضَاحِيْمُ
لأن الإنسان يخلو بنفسه ولا يجد له مؤنسا ، وحيثند تثور أفكاره ، وتعود إليهأشجانه ،
« عبرة » دمعة « لاتقلع » لاتقطع .

الإعراب : « أودى » فعل ماض مبني على فتح مقدر على الألف منع من ظهوره التعذر « بـ » فاعل مرفوع بالواو المنقلبة ياء المدغمة في ياء المتكلّم **بِنِيَّةً** عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم ، وياء المتكلّم مضاف إليه مبني على الفتح في محل جر « وأعقبوني » الواو حرف عطف ، أعقب : فعل ماض ، وواو الجماعة فاعله ، والنون للواقية ، وياء المتكلّم مفعول به ، مبني على السكون في محل نصب « حسرة » مفعول ثان لأعقب منصوب بالفتحة الظاهرة « عند » ظرف متعلق بأعقب منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضارع و « الرقاد » مضارع إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « وعبرة » الواو حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، عبرة : معطوف على حسرة منصوب بالفتحة الظاهرة « لا » حرف ترقى مبني على السكون لا محل له من الإعراب « تقلع » فعل مضارع مرفوع لتعبرده من الناصب والجاذم وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود إلى عبرة ، والجملة في محل نصب صفة لعبرة .

الشاهد فيه : قوله « بـ » حيث قلبت الواو الجمجم ياء عند إضافة هذا الجمجم لـ **ياء المتكلّم** ، للأسباب التي ذكرناها في بيان لغة البيت .

• سَبُّوْ هَوَىْ وَأَعْنَقُوا لِهَوَامْ • ٣٦٨ -

٣٦٤ - وهذا الشاهد أيضاً من كلام أبي ذؤيب المذلى في مصرع أبنائه ، وهو من آيات قصيدة الشاهد السابق على هذا (رقم ٣٦٣) وهذا الذي ذكره المؤلف هنا صدر البيت ، وعجزه قوله :

• فَتَخْرُّمُوا ، وَلِكُلْ جَنْبٍ مَصْرَعٌ •

اللغة : « سبوا هوى » معنى هذه العبارة أنهم ماتوا قبل ، وقد كنت أحب أن أموت قبلهم : أي سبوا وتقديموا ما كنت أشتته وأهواه ، وهو - بتشديد الياء - هواي بلغة هذيل ، قوله « أعنقا » أي ساروا السير الضيق ، وهو سير سريع ، وأراد أنهم قد تبع بضمهم بحضا « تخربوا » - بالبناء للمجهول - أي : انتصروا للينة واستأصلتهم .

الإعراب : « سبوا » سبق : فعل ماض ، وواو الجماعة فاعله « هوى » مفعول به لسبوا منصوب بفتحة مقدرة على الألف للتنقلة ياء لإدغامها في ياء التسلكم على لغة هذيل منع من ظهورها التذر ، وياء التسلكم مضاف إليه مبني على الفتح في محل جر « وأعنقا » الواو حرف عطف ، أعنق : فعل ماض ، وواو الجماعة فاعله « لهوام » اللام حرف جر مبني على السكسر لا محل له من الإعراب ، هوى : مجرور باللام وعلامة جره كسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التذر ، والجار والمجرور متعلق بأعنق وهو مضارف وضمير الغائبين العائد إلى البنين مضارف إليه مبني على الفيم في محل جر « فخرموا » الواو حرف عطف ، تخرم : فعل ماض مبني للسجهول ، وواو الجماعة نائب فاعل « ولكل » الواو واو الحال ، لكل : جار ومجرور متعلق بمخدوف خبر مقدم ، وكل مضارف و « جنب » مضارف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « مصرع » مبتدأ مؤخر ، والجملة من المبتدأ وخبره في محل نصب حال .

الشاهد فيه : قوله « هوى » وأصله « هواي » الألف المقصورة ، والياء ياء التسلكم ، والعرب كافة إذا أضافوا المقصورة إلى ياء التسلكم يبقون ألفه على حالمانيقولون : فتاي ، وعصاي ، ورحاي ، وهواي ، قال شاعر الحماسة :

هَوَائِيَ مَعَ الرَّكْبِ الْبَانِينَ مُضْعِدٌ جَنِيبٌ ، وَجُشَانِي بِكَلَّهُ مُوقِنٌ =

وانفق الجميع على ذلك في حَلَّ وَلَدَىٰ ، ولا يختص بِياء المتكلم ، بل هو عامٌ في كل ضمير ، نحو : عَلَيْهِ وَلَدَيْهِ ، وَعَلَيْنَا وَلَدَيْنَا ، وكذا الحُكْمُ فِي هَذِهِ .

هذا باب إعمال المصدر ، واسمها
الاسمُ الدالُ^(١) على مجرَّد الحَدَثِ إِنْ كَانَ عَلَمًا ، كـ «فَجَارٍ» وـ «حَمَادٍ»

= إلا هذيلا ؛ فإنه يقلبون الألف ياء ويدغمونها في ياء المتكلم ، فيقولون فق ، وعصى ، ورحي ، وهوى ، وعلى ذلك قول أبي ذؤيب الذي أنسده المؤلف ، وحقق قوم هذه الفحة عن طيء ، وحکاها آخرون عن قريش ، وبها قرأ الجحدري في قوله تعالى : (فَمَنْ اتَّبَعَ هَدَىٰ) وهذا القلب عند من ذكر جائز .
ومما جاء على هذا القلب قول أبي الأسود الدؤلي . في أهل بيته رسول الله (عَنْ تَحْصِيرِ دِمْشَقِهِ ٧ / ١٠٨) :

أَحَبُّهُمْ لِحُبِّ الْفِرْ، حَتَّىٰ أَحَبِّي - إِذَا بُعْثِتَ - حَلَّ هَوَيْنَا

* * *

(١) خلاصة ما ذكره المؤلف هنا أن الاسم الدال على مجرد الحَدَثِ أربعة أنواع ثلاثة منها تسمى اسم مصدر ، وواحد يسمى مصدرًا ، أما الثلاثة التي تسمى اسم مصدر فأولها: ما كان علماً كفجاري وحمادي وبرة وسبحان، وثانيها: ما كان مبذواً بعزم زائدة لغير المفاعة كضربي ومقتل . أما المبذوب باليم الدالة على المفاعة فهو مصدر نحو للضاربة والمفادة والمشاركة فإنها مصادر قياسية لضاربة وقاتل وشاركة . وثالثها: ما كان بزنة اسم حَدَثٌ الثلائِي مع أن فعله زائد على الثلاثة مثل كلام وسلام وفطهما كلام وسلم بتشديد العين فهما ، ومثل عطا وجواب وفضلهما أعطى وأجاب ، وهذا أشهرها .
وفي هذا الكلام نظر من وجهين :

الأول : أنه جعل اسم المصدر يدل على مجرد الحَدَثِ ، وأكثر النعامة يقررون أن الدال على الحَدَثِ هو المصدر ، وأما اسم المصدر فإنه يدل على لفظ المصدر ، فالكلام =

للفجرة والمحمدة ، أو مبدواً بعيم زائدة لغير المفاعةلة ، كـ « مضرب » و « مقتل » أو متتجاوزاً فعلاً الثالثة ، وهو بزنة اسم حدث الثالثي ، كـ « غسلٌ » و « وضوء » في قوله « اغتسلي غسلاً » و « توّضاً ووضوءاً » فإنها بزنة القرب والدخول في « قربَ قرباً » و « دخلَ دخولاً » ؟ فهو اسم مصدر ، وإلا فالمصدر^(١) .

ويَفْعَلُ المصدرُ عَمَلَ فِيهِ ، إِنْ كَانَ يَحْلِيْ مَحْلَهْ فَعْلٌ^(٢) ، إما مع « أَنْ » ،

يدل على التكاليم وهو يدل على الحدث ، ويمكن أن يجحب عن هذا بأحد جوابين ، الأول أن اسم المصدر يدل على الحدث بواسطة دلاته على لفظ المصدر ، فالمراد من قوله « الاسم الدال على مجرد الحدث » ما هو أعم من أن يدل بنفسه أو بواسطة ، والثاني أن المسألة خلافية ، ومن النحاة من يرى اسم المصدر دالاً على الحدث بدون بواسطة كما نقرره لك بعد ، وقد جرى المؤلف هنا على هذا .

الثاني : أنه جعل الاسم المبدوء بعيم زائدة لغير المفاعةلة اسم مصدر ، مع أن النحاة يجعلونه مصدراً ، ويسمونه المصدر اليعي ، والمؤلف هنا تابع لابن الناظم .

(١) اختلف العلماء في مدلول كل من المصدر واسم المصدر ؟ فقال قوم : مدلول المصدر نفس الحدث الواقع من الفاعل ، ومدلول اسم المصدر هو لفظ المصدر ؟ فالغالب يدل على لفظ الاغتسال الدال على الفعل الحاصل من الغتسيل ، والوضوء يدل على لفظ التوضئ الدال على الفعل الحاصل من للتوضئ . وقال قوم : كل من المصدر وأسم المصدر يدل على الحدث الذي هو الفعل الحاصل من الفاعل ، وعبارة المؤلف تجري على هذا القول ، إلا أن تكشف التأويل الذى ذكرناه لك قريباً .

(٢) هنا ثلاثة أمور أرى الحاجة ماسة إلى إياضحها لك لكي تفهم كلام المؤلف على وجهه تماماً صحيحاً .

الأمر الأول : أنك حين تستعمل المصدر في كلامك إما أن تريده به ثبوت ما يدل عليه من الحدث ، وإما أن تريده به حدوث ما يدل عليه من الحدث في أحد الأزمنة الثلاثة الماضى وال الحال والمستقبل :

فإن أردت بال المصدر الدلالة على ثبوت ما يدل عليه من الحدث فإنه حينئذ لا يصلح لأن يحمل محله فعل لا معن مع أن ، لأن طبيعة الفعل دالة على الحدوث وأنت لم ترده =

= وإن أردت بالمصدر الدلالة على حدوث ما يدل عليه من الحدث في الزمن الحاضر كان عليك أن تقدرها بما المصدريّة وتقدر معها الفعل المضارع ، أما تقديرها بما المصدريّة حينئذ فلأنّ المصدريّة لا تصلح لهذا الموضع لأنّها مع الفعل الماضي تبقّي على حاله وهو الدلالة على حدوث الحدث في الزمن الماضي ومع الفعل المضارع تخلصه للدلالة على الاستقبال ، فلما لم يكنك أن تقدر المصدر بأنّ في هذه الحالة تزكيك أن تقدرها بما ؛ لأنّها صالحة للاستعمال في الأحوال كلّها .

وإن أردت بالمصدر الدلالة على حدوث الحدث في الزمن الماضي أو في الزمن المستقبل فإنه يلزمك أن تقدرها بأن المصدريّة ، وتقدر مع أن حين تزيد الزمن الماضي الفعل الماضي لأنّه هو الذي يدل على هذا الزمن ، وتقدر معها حين تزيد الزمن المستقبل الفعل المضارع لأنّه هو الصالح للدلالة على هذا الزمن .

فإن قلت : وإذا كانت « ما » المصدريّة صالحة للدلالة على الأزمنة الثلاثة كما تقول ، فلماذا لا تقدرها داعما ، وألزمني أن أقدر في بعض الأحوال « ما » وفي بعضها الآخر « أن » ؟

قلت : الأصل في الحروف المصدريّة هو « أن » ومن أجل ذلك يسمونها أم الباب ، فهم يقدرونها لهذا السبب ، ولم يعدلوا عن تقديرها إلا في الحالة التي يكون تقديرها غير ممكن ، وهي حالة ما إذا أريد بالمصدر الدلالة على الحدوث في الزمن الحاضر ، وشيء آخر وهو أنك إذا التزمت تقدير المصدر بما يتبيّن على من يسمعك الأمر في بعض الصور ، وهي الصورة التي تقدر فيها المصدر بما والفعل المضارع ، فإن السامع الذي يعلم صلاحية المضارع للحال والاستقبال لا يدرى أيهما أردت حينئذ ، لكنّهم لما تزكيك أن تقدر ما حين تزيد الحال وأن تقدر أن حين تزيد الاستقبال كان الأمر جليا لا التباس فيه .

الأمر الثاني : أن اشتراط هذا الشرط الذي هو صلاحية المصدر لأن يحمل حمله الفعل مع أن أو مع ما إنما هو شرط في عمله في غير الظرف أو الجار والمحروم ، أما عمله فيما فلا يشترط فيه شيء ، لأنّهما يكتفيان برائحة الفعل .

الأمر الثالث : اتفق النحاة على أن المصدر المؤكّد لفعله نحو قوله **« ضربت =**

ك « مَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِكَ زَيْدًا أَمْسِ » و « يُمْجِبُنِي ضَرْبُكَ زَيْدًا أَغَدًا » أي : أن ضربته وأن تضربه ، وإنما مع « ما » ك « يُمْجِبُنِي ضَرْبُكَ زَيْدًا الآنَ » أي : ما تضربه ، ولا يجوز في نحو « ضَرَبْتُ ضَرَبًا زَيْدًا » كون « زَيْدًا » منصوباً بال المصدر ، لاتفاقه هذا الشرط^(١) .

« ضرباً » لا يعمل ، فلا يحمل محله فعل لا مع ما ولا مع أن ، فإذا قلت « ضربت ضرباً زيداً » فإن زيداً مفعول به الفعل الذي هو ضربت لا لل مصدر ، وقد اختلفوا في المصدر النائب عن فعله ، فذهب ابن مالك في التسبيب إلى أنه يعمل ، وذكر ابن هشام في القطر إلى أنه لا يعمل ، فإذا قلت « ضرباً زيداً » فإن زيداً منصوب بال مصدر عند ابن مالك ومنصوب بالفعل القدر عند ابن هشام ، وفي هذا القدر من البيان والإيضاح كفاية ومفعلن .

(١) السر في عمل المصدر هو شبهه للفعل ، ووجه الشبه بينهما دلالة كل منهما على الحدث الذي يقتضي فاعلاً دائماً ويقتضي مفعولاً به إن كان واقعاً ، وللهذا العمل شروط تتحقق بها هذه الشاهبة ، وبعض هذه الشروط وجودي ، وبعضاً الآخر عدمي فأما الشرط الوجودي فهو أن يحمل محل المصدر الفعل مع أن أو مع ما ، وقد ذكر المؤلف هذا الشرط وبيناً ذلك في مقالنا السابق بمعنى تقدره حالاً محل الفعل مع أن ، ومتى تقدره حالاً محل الفعل مع ما ، كما بينا ذلك السر في ذلك .

وأما الشرط العدمية فلم يتعرض المؤلف لذكرها هنا ، وقد ذكرها في غير هذا الكتاب ، وهي ثمانية شروط :

الأول : إلا يكون المصدر مصغراً ، فلا يجوز لك أن تقول : يعجبني ضربك زيداً على أن يكون « زيداً » منصوباً بال مصدر المصغر ، وذلك لأن التصغير من خصائص الأسماء ، فتصغير المصدر يبعده من مشابهة الفعل .

الثاني : إلا يكون مضمراً ، فلو قلت « ضربك زيداً حسن وهو عمرًا قبيح » لم يجز لك أن تجعل عمرًا منصوباً به ، وإن كان هذا الضمير عائداً على الضرب ، وخالف في هذا الشرط الكوفيون ، فزعموا أن ضمير المصدر كال مصدر ، واستدلوا بورود ذلك في قول زهير بن أبي سلى :

= وَمَا اخْرَبَ إِلَّا مَا قَدْ عَلِمْتُمْ وَذَقْتُمْ وَمَا هُوَ عَنْهَا بِالْحَدِيثِ الْمَرْجِمِ
زعموا أن « عنها » متعلق بالضمير ، ورد البصريون هذا الاستدلال بانكار أن
يكون عنها متعلقا بالضمير ، وادعوا أنه متعلق بفعل معدوف ، أو متعلق بالمرجع في آخر
البيت وتقدم عليه ضرورة ، أو متعلق بمعدوف يدل عليه المرجع ، أى وما هو مرجم
عنها بالحديث المرجع .

الشرط الثالث : ألا يكون عدودا ، أى مقتنا بالثاء التي تدل على الوحدة ،
فلا يجوز أن تقول « غضبت من ضربتك زيدا » وأما قول الشاعر :
يُحَمِّي بِالْجَلْدِ الَّذِي هُوَ حَازِمٌ يُفْسِرُ بَةً كَفِيهِ الْمَلَأُ نَفْسَ رَاكِبٍ
حيث أضاف ضربة إلى كفيه على أنه فاعله ثم نصب الملا بضربه على أنه مفعوله
هذا شاذ ، لأنه بيت لا يعرف قائله ولم يعرف له نظير .
فإن كانت الثاء مما وضع المصدر عليها لم تمنع عمله ، نحو قول الشاعر :

فَلَوْلَا رَجَاءَ النَّصْرِ مِنْكَ وَرَهْبَةً عِقَابَكَ قَدْ كَانُوا لَنَا كَالْمَوَارِدِ
فقد نسب قوله « عقابك » برهبة ، لأن الثاء في رهبة قد بي على المصدر كرحة
ورغبة ، وليست ما زيد على المصدر للدلالة على الوحدة ، والمصدر الموضع بالثاء
كمفرد منها ، ولهذا يدل على الوحدة منه بالوصف فيقال : رهبة واحدة ، ورغبة
واحدة ، ورغبة واحدة ، وهلم جرا .

الشرط الرابع : ألا يكون موصفا قبل العمل ، فاما قول الحطيئة :
أَرْمَقْتُ يَائِسًا مُبِينًا مِنْ نَوَالِكُمْ وَلَا يُرَى طَارِدًا لِلْحُرُّ كَالْيَاسِ .
فإن ظاهره أن قوله « من نوالكم » متعلق بياس الذي هو مصدر يش يائس -
من باب علم يعلم - مع أن هذا المصدر موصوف بقوله « مبينا » وقد وقع هذا الوصف
قبل المعمول ، فإن هذا الظاهر غير لازم ، لجواز أن يكون الجار والمحرر متعلقا
بفعل معدوف يدل عليه هذا المصدر .

فإن كان النتت واقعا في الكلام بعد المعمول فلا غبار عليه ، ومن ذلك قول
الشاعر :

و عمل المصدر مضافاً أكثراً ، نحو (وَلَوْلَا دَفَعَ اللَّهُ النَّاسَ)^(١) ، و مُنَوِّنَا
أَقْيَسُ ، نحو (أَوْ إِطْمَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ يَتَبَاهَى)^(٢) ، وبأن قليل^(٣)
ضعيف ، كقوله :

= إِنَّ وَجْدِي بِكَ الشَّدِيدَ أَرَانِي عَذِيرًا فِيكَ مَنْ عَهِدْتُ عَذْلًا
ويلحق بالنتت بقية التوابع كالتوكيـد والـعطف ، فلا يـعمل المصدر إذا أتبـع بـتابع
أـنـ تـابـع قـبـلـ الـعـمل .

الشرط الخامس : ألا يـفصل بينـه وبينـ مـعـولـه ، فـنـحـوـ قوله تعالى (إـنـهـ علىـ رـجـمهـ
لـقـادـرـ يـومـ تـبـلـ السـرـائرـ) لـا يـجـوزـ لـكـ أـنـ تـجـمـلـ يـومـ تـبـلـ مـتـعلـقاـ بـرـجـمهـ لـكـونـهـ قدـ فـصلـ
بـيـنـهـماـ بـخـبرـ إـنـ ، كـمـاـ لـاـ يـجـوزـ أـنـ تـجـمـلـ هـذـاـ الـظـرفـ مـتـعلـقاـ بـقـادـرـ ، وـذـكـرـ لـأـنـ المـعـنـيـ عـلـيـهـ
أـنـ قـدرـتـهـ عـلـيـ رـجـمهـ خـاصـةـ بـهـذـاـ يـوـمـ ، وـهـوـ مـعـنـيـ غـيرـ صـحـيـحـ ، وـإـنـماـ يـتـعلـقـ هـذـاـ
الـظـرفـ بـعـذـوفـ يـقـدـرـ بـجـهـ الـظـرفـ مـتـقدـمـاـ عـلـيـهـ ، وـالتـقـدـيرـ : إـنـهـ عـلـيـ رـجـمهـ لـقـادـرـ
رـجـمهـ يـوـمـ تـبـلـ ، وـالـسـرـ فيـ اـشـتـراـطـ هـذـاـ الشـرـطـ أـنـ عـلـمـ الـمـصـدـرـ بـأـجـلـ عـلـىـ الـفـعـلـ فـهـوـ
فرـعـ فـيـ الـعـملـ ، وـالـفـرعـ يـقـصـرـ عـنـ الـعـملـ مـعـ الفـصـلـ بـيـنـهـ وـبـيـنـ الـمـعـولـ .

الشرط السادس : ألا يتـقدمـ عـلـىـ مـعـولـهـ ، فـلـيـسـ لـكـ أـنـ تـقـولـ «ـأـعـجـيـفـ زـيـداـ
ضـربـكـ»ـ وـذـكـرـنـاـ مـنـ آـنـهـ فـرـعـ .

الشرط السابع : ألا يكون عـذـوفـاـ ، وـمـعـنـيـ هـذـاـ أـنـكـ إـذـ اـحـجـتـ إـلـىـ تـقـدـيرـ عـامـلـ
لـمـ يـجـزـ لـكـ أـنـ تـقـدـرـهـ مـصـدـرـاـ ، وـلـمـذـاـ أـنـكـ الـمـقـتـونـ عـلـىـ مـنـ زـعـمـ أـنـ الـبـاءـ فـيـ الـبـسـمـةـ
مـتـعلـقاـ بـعـذـوفـ تـقـدـيرـهـ اـبـتـدـائـيـ .

الشرط الثامن : ألا يكون مـجـمـوعـاـ ، وـخـالـفـ فـيـ هـذـاـ الشـرـطـ اـبـنـ عـصـمـورـ ، وـابـنـ
ماـكـ ، وـاحـجـجاـ بـقـرـلـ الشـاعـرـ :

قَدْ جَرَّ بُوهُ فَمَا زَادَتْ تَجَارِبُهُمْ أَبَا قُدَّامَةَ إِلَّاَ الْمَجْدُ وَالْفَنَّمَا
فـإـنـ قـوـلـهـ «ـتـجـارـبـهـ»ـ جـمـعـ تـجـربـةـ وـهـيـ مـصـدـرـ جـرـبــ بـالـضـعـيفـ وـقـدـ نـصـبـهـ قـوـلـهـ «ـأـبـاـ»ـ
(١)ـ مـنـ الـآـيـةـ ٢٥١ـ مـنـ سـوـرـةـ الـبـقـرـةـ .ـ (٢)ـ مـنـ الـآـيـةـ ١٤ـ مـنـ سـوـرـةـ الـبـلـدـ .
(٣)ـ قـدـ ذـكـرـ الـمـؤـلـفـ أـنـ الـمـصـدـرـ عـلـىـ ثـلـاثـةـ أـنـوـاعـ :ـ مـضـافـ ،ـ وـمـعـرـدـ مـنـ أـلـ وـمـنـ
الـإـضـافـةـ ،ـ وـمـقـرـونـ بـأـلـ .

= فاما المضاف فذكر أن إعماله عمل الفعل أكثراً من إعمال النوعين الآخرين ، والمراد أن إعماله في هذه الحالة أكثراً وروضاً في كلام من يحتج بكلامه ، ولا خلاف بين التحويتين في جواز إعمال هذا النوع من المصدر ، وربما أشر كلام بعض المؤلفين بأن فيه خلافاً ، وهو غير مستقيم ، ثم إنه المؤلف ذكر فيما يلي بأنه قد يضاف إلى فاعله ، وقد يضاف إلى مفعوله ، ولم يذكر أنه قد يضاف إلى الظرف . فإن أضيف إلى الفاعل فقد يذكر المفعول بعده ، نحو قوله تعالى (ولولا دفع الله الناس بعضهم بعض) ونحو قول روبة بن الصياج :

وَرَأَى عَيْنَيِّ الْفَتَّى أَبَا كَانَ يُمْطِي الْجَزِيلَ ، قَعْلَيْكَ ذَاكَ
وقد يحذف المفعول لكونه فصلة ، ومن ذلك قول الله تعالى (وما كان استفار إبراهيم لأبيه) وقوله سبحانه (ربنا وتقبل دعائنا) .

وإن أضيف إلى المفعول فقد يذكر الفاعل بعد ذلك كقول الشاعر :

تَنْفِي يَدَاهَا الْحَمْىٰ فِي كُلِّ هَاجِرَةٍ تَنْفِي الدَّرَاهِيمَ تَنْقَادُ الصَّيَارِيفَ
ومن ذلك قول الآخر :

أَفْنَى تِلَادِي وَمَا جَعَلَتْ مِنْ نَشْبٍ قَرَعَ الْقَوَاقِيزَ أَفْوَاهَ الْأَبَارِيقِ
ومن النحو من يحمل إضافة المصدر إلى المفعول ثم ذكر الفاعل خاصاً بضرورة الشعر ، وهو رأى ضعيف ، لوروده في قوله عليه الصلاة والسلام « وحج البيت من استطاع إليه سبيلاً » ويحتمل ذلك قوله تعالى (وله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً) .

وقد يضاف إلى مفعوله ويحذف فاعله ، ومنه قوله تعالى (لا يأس الإنسان من دعاء الخير) وحذف فاعل المصدر جائز لا غبار عليه ، وهو مما يفارق فيه المصدر الفعل . وقد تبين لك أن هذه الصور الأربع بجازة في حال السعة : ثلاثة منها باتفاق ، واحدة على الراجح .

وإن أضيف إلى الظرف آتي بعد ذلك بمفعوله ، نحو قوله « مثائق قتال يوم الجمعة زيداً عمراً » وقد يفصل بين المصدر ومفعوله بالجار والمحرر المتعلق به ، ومن هذا قول الشاعر :

= بِضَرْبِ يَالِيُّوفِ رُؤُوسَ قَوْمٍ أَزَلَنَا هَامِنٌ عَنِ الْمَقِيلِ
 وأما المصدر المنون فذكر المؤلف أن عمله أفيض ، وذلك لأنه حينئذ أقرب شبيها
 بالفعل من المضاف والمقوون بأي ، بسبب أن الفعل في حكم النكرة ، وأن الإضافة
 والاقتران بأي من خصائص الأسماء ، وما تهمك إليه أن تجويز إعمال المصدر المskر
 عمل الفعل هو مذهب جمور البصريين وأكثر النحاة، ودليلهم على ذلك وروده في
 أصح كلام نحو قوله تعالى (أو إطعام في يوم ذى مسفة يقينا) وذهب الكوفيون
 إلى أنه لا يجوز إعمال المصدر المskر ، وعلى ذلك يقولون : إن ورد بعد المصدر
 المskر اسم مرفوع أو اسم منصوب فليس العامل هو المصدر ، ولكن العامل فعل
 يدل عليه المصدر ، وهو تكاليف .

وما ورد من إعمال المصدر المskر عمل الفعل قول الشاعر ، وهو البيت الذي
 أنسدناه قريباً عند الكلام على إعمال المصدر الموضوع على الاقتران بالثاء ، وهو قوله:
فَلَوْلَا رَجَاهُ النَّعْصَرِ مِنْكَ وَرَهْبَةً عَقَابَكَ قَدْ صَارُوا لَنَا كَالْمَوَارِدِ
 فقد نصب قوله « عقابك » بقوله « رهبة » وهو مصدر منون منكر ، ومثله
 قول الآخر :

أَخَدْتُ بِسَجْلِهِمْ فَنَفَحَتْ فِيهِ مُخَافَظَةً لَهُنَّ إِخَاءُ الدَّمَامِ
 وقد نصب قوله « إخاء الدمام » بقوله « مخافطة » وهو مصدر منون منكر .
 وأما المصدر المقوون بأي فقد اختلف النحاة في جواز إعماله ، ولم يلم في ذلك

أربعة آقوال :

الأول : أنه يجوز إعماله مطلقاً ، وإن كانت أى تبعد شبهه من الفعل لكون أى
 من خصائص الأسماء ، واعتبره هؤلاء في الاستدلال على جواز إعمال هذا النوع من
 المصدر هو وروده في كلام العرب كما في البيت رقم ٣٦٥ الذي أنشده المؤلف ، وكما
 في قول الآخر ، وهو المراز الأسدي .

**لَقَدْ عَلِمْتُ أُولَى الْمُغَيْرَةِ أَنِّي
 كَرَزْتُ فَلَمْ أَنْكُلْنَ عَنِ الضَّرْبِ مِسْمَعًا =**

* ضعيف النكایة أعداء *

= فقد نصب قوله « مسمعاً » بقوله « الضرب » وهو مصدر مقوون بـأَلْ ، ومثله قول الآخر :

فِيْنَكَ وَالثَّائِبِينَ عُرُوْتَةَ بَغْدَادَةَ دَعَاكَ وَأَبْدِينَا إِلَيْهِ شَوَارِعُ
الْكَالَّهُ جُلُّ الْخَادِي وَقَدْ تَلَمَّ الصُّحْنِي وَطَيْرُ الْمَنَايَا فَوْقَمُنْ أَوَاقِعُ

فقد نصب قوله « عروة » بقوله « الثائبين » وهو مصدر مقوون بـأَلْ ، والقول بجواز إعمال المصدر المقوون بـأَلْ مطلقاً ينسبة العلماء إلى سيبويه .

القول الثاني : لا يجوز إعمال المصدر المقوون بـأَلْ مطلقاً ، وهذا قول البغداديين من النعامة وجماعة من البصريين ، ووجهة نظرهم أن المصدر إنما عمل لشبيه بالفعل ، وأَلْ المفترض به تبعد شبيه بالفعل لكونها من خصائص الأسماء ، والقائلون بجواز إعماله يرجعون إلى ورود عمله في كلام العرب ، ويجعلون هذه العلة مقتضية لضعف حمله حينئذ ،

القول الثالث : أنه يجوز إعماله مع قبح هذا العمل ، وهو قول أبي علي الفارسي ، وهو القول الثاني إلا أنه وضع فيه كلمة القبح في مكان كلمة الضعف .

القول الرابع : أنه يجوز إعماله إذا كانت أَلْ فيه معاقبة للتنون كما في الشواهد التي سمعناها ، وهذا رأى ابن طلحة ، ووافقه عليه أبو حيان ، ويمكن أن يكون هذا رأى سيبويه لأنّه يقول « وتقول : عجبت من الضرب زيداً ، كما قلت : عجبت من الضارب زيداً ، ف تكون الألف واللام بمنزلة التنون » اه :

٣٦٥ - هذا الشاهد من أبيات سيبويه (٩٩/١) التي لم يعرفوا لها قاتلاً معيناً ، وما ذكره المؤلف هنا صدر بيت المتقارب ، وعجزه قوله :

* يَخَالُ الْفِرَارَ يُرَاهِي الْأَجَلَ *

اللغة : « النكایة » مصدر نكست العدو ، أي أثرت فيه ونلت منه « يخال » يظن « يراخي » يؤخر .

الإعراب : « ضعيف » خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : هو ضعيف ، وضعيف مضاف و « النكایة » مضاف إليه « أعداء » أعداء : مفعول به للنكایة منصوب =

واسم المصدر إن كان عَلَمًا لم يعمل^(١) اتفاقاً، وإن كان مِيمِيَا فـكـالـصـدـر^(٢) اتفاقاً، كـقولـهـ :

= بالفتحة الظاهرة، وأعداء مضافو ضمير القاتب مضاف إليه بمعنى على الضم في محل جر «مخال» فعل مضارع مرفوع لتعبرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو «الفرار» مفعول أول ليحال منصوب بالفتحة الظاهرة «يراهي» فعل مضارع مرفوع بضمته مقدرة على الياء منع من ظهورها بالثقل، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الفرار «الأجل» مفعول به ليراهي منصوب بالفتحة الظاهرة، وسكن لأجل الوقف، وجملة يراحي وفاعله ومفعوله في محل نصب مفعول ثان ليحال .

الشاهد فيه : قوله «النـكـاـيـةـ أـعـدـاءـ» حيث أعمل المصدر المقتن بأـلـ ، وهو قوله «النـكـاـيـةـ» فنصب به المفعول وهو قوله «أـعـدـاءـ» . ونظيره قول الآخر :
 لقد عـلـمـتـ أـلـيـ المـفـيـرـةـ أـنـيـ كـرـزـتـ قـلـمـ أـنـكـلـ عـنـ الضـرـبـ مـسـمـعـاـ
 ودعوى أن ناصب المفعول في هذه الحالة هو المصدر المقتن بأـلـ قول سيبويه والخليل
 رحـمـهـ اللـهـ تـعـالـىـ ، وذهب أبو العباس البرد إلى أن ناصب المفعول حينـذـ هو مصدر
 آخر مخدوف يدل عليه المصدر المذكور ، وهذا المصدر المخدوف منكر ؟ فالتفدير عنده:
 ضعيف النـكـاـيـةـ أـعـدـاءـ ، وذهب أبو سعيد السيرافي إلى أن أـعـدـاءـ ونحوه
 منصوب على نزع الخافض ، والأصل عنده : ضعيف النـكـاـيـةـ في أـعـدـاءـ ، ثم حذف
 حرف الجر فانتصب الاسم .

(١) إنما لم يعمل اسم المصدر إذا كان علما لأن الأعلام كـمحمدـ وـسـعـيدـ - عـلـمـينـ - لا تـعـلـمـ في فـاعـلـ أو مـفـعـولـ ، إذـ لا دـلـلـ لهاـ عـلـىـ الأـحـدـاثـ الـقـيـمـيـاتـ . هذا النوع من المـعـوـلـاتـ .

(٢) إنما أعمل المصدر البدوه باليم الزائدة لغير الدلالة على المـفـاعـلـةـ لأنـهـ مصدرـ فيـ الحـقـيـقـةـ عـنـ جـمـهـرـةـ النـحـاةـ عـلـىـ ماـ ذـكـرـناـ آـنـاـ ، وظـاهـرـ قولـ المؤـلـفـ «ـفـكـالـصـدـرـ اـتـفـاقـاـ»ـ أنهـ قدـ يـكـونـ مـضـافـاـ وقدـ يـكـونـ مـقـرـونـ بأـلـ وقدـ يـكـونـ مجرـداـ ، لـكـنـ الـأـبـيـاتـ منـ الـعـلـمـاءـ لمـ يـحـفـظـواـ لهـ شـاهـداـ إـلـاـ فيـ حـالـةـ الإـضـافـةـ كالـبـيـتـ رقمـ ٣٦٦ـ ، كـذاـ قـيلـ ، وـأـنـتـ تـغـدـ فيـ الشـاهـدـ رقمـ ٣٦٧ـ وـمـاـ ذـكـرـناـ معـهـ مـعـمـنـ الشـاهـدـ اـسـمـ الصـدـرـ غـيـرـ للـبـدـوهـ بـالـيـمـ مـضـافـاـ لـفـاعـلـهـ .

(١١) — أوسـعـ السـاكـ (٢)

* أَظْلَمُ إِنْ مُصَابَكُمْ رَجُلًا *

٣٦٦ - نسب جماعة منهم المؤلف في المفهـى بـأـلـعـرـيـرـىـ فى درة الفواصـ هذا الشاـهدـ إـلـىـ الـعـرـجـىـ ، وـنـسـبـهـ آـخـرـونـ إـلـىـ الـحـارـثـ بنـ خـالـدـ الـخـزـوـىـ ، وـهـذـاـ هوـ الصـوابـ وـمـاـ ذـكـرـهـ لـلـؤـلـفـ هـنـاـ صـدـرـ بـيـتـ مـنـ الـكـامـلـ ، وـعـجـزـهـ قـوـلـهـ :

* أَهَدَى السَّلَامَ تَحْيِيَةً ظَلْمًـ *

وبعد هذا، بيت قوله :

أَفْصَيْنِيهِ وَأَرَادَ سِنْكُمْ فَلَيْهِنِيهِ إِذْ جَاءَكُمُ السَّلَامُ

اللغـةـ : «ـ ظـلـمـ »ـ وـصـفـ منـ الـظـلـمـ لـقـبـ بـهـ حـبـيـتـهـ ، وـبـرـوـىـ «ـ أـلـظـلـمـ »ـ عـلـىـ أـنـهـ تـصـغـيرـ اـعـمـاـلـهـ تـصـغـيرـ التـرـحـيمـ لـالـتـمـلـيـعـ ، وـالـمـهـمـةـ السـابـقـةـ عـلـيـهـ هـمـزـةـ النـدـاءـ ، وـ«ـ مـصـابـكـ »ـ مـصـدرـ مـيـعـىـ بـمـعـنىـ الإـصـابـةـ ، وـزـعـمـ الـيـزـيدـىـ أـنـهـ اـسـمـ مـفـعـولـ ، وـكـانـ يـوـجـبـ بـنـاءـ عـلـىـ هـذـاـ رـفـعـ «ـ رـجـلـ »ـ وـسـتـعـرـفـ ذـلـكـ بـوـضـوحـ فـيـ بـيـانـ الـاسـتـشـاهـدـ بـالـبـيـتـ .

الإـعـرـابـ : «ـ أـلـظـلـمـ »ـ الـهـمـزـةـ حـرـفـ لـنـدـاءـ الـقـرـيبـ أـوـ مـاـ هـوـ بـعـزـلـتـهـ مـبـيـفـ عـلـىـ الـفـتـحـ لـأـعـلـلـ لـهـ مـنـ الإـعـرـابـ ، طـلـومـ : مـنـادـىـ مـبـيـفـ عـلـىـ الضـمـ فـيـ مـحـلـ نـصـبـ «ـ إـنـ »ـ حـرـفـ تـوـكـيدـ وـنـصـبـ يـنـصـبـ الـاسـمـ وـرـفـعـ الـخـبـرـ مـبـيـفـ عـلـىـ الـفـتـحـ لـأـعـلـلـ لـهـ مـنـ الإـعـرـابـ «ـ مـصـابـكـ »ـ مـصـابـ : اـسـمـ إـنـ مـنـصـوبـ بـالـفـتـحـةـ الـظـاهـرـةـ ، وـهـوـ مـضـافـ وـضـمـيرـ الـخـاطـبـينـ مـضـافـ إـلـيـهـ مـبـيـفـ عـلـىـ الضـمـ فـيـ مـحـلـ جـرـ ، وـهـوـ مـنـ إـضـافـةـ الـمـصـدرـ الـمـيـعـىـ إـلـىـ فـاعـلـهـ «ـ رـجـلـ »ـ مـفـعـولـ بـهـ لـهـصـدرـ مـنـصـوبـ بـالـفـتـحـةـ الـظـاهـرـةـ «ـ أـهـدـىـ »ـ فـعـلـ مـاضـ مـبـيـفـ عـلـىـ الـفـتـحـ الـمـقـدـرـ عـلـىـ الـأـلـفـ مـنـعـ مـنـ ظـهـورـهـ التـعـذـرـ ، وـفـاعـلـهـ ضـمـيرـ مـسـتـرـ فـيـ جـوـازـاـ تـقـدـيرـهـ هـوـ يـعـودـ إـلـىـ رـجـلـ «ـ السـلـامـ »ـ مـفـعـولـ بـهـ لـأـهـدـىـ مـنـصـوبـ بـالـفـتـحـةـ الـظـاهـرـةـ ، وـاجـمـلـةـ مـنـ الـفـعـلـ الـمـاضـىـ الـذـىـ هـوـ أـهـدـىـ وـفـاعـلـهـ الـمـسـتـرـ فـيـ مـحـلـ نـصـبـ صـفـةـ لـرـجـلـ «ـ تـحـيـيـةـ »ـ مـفـعـولـ لـأـجـلـهـ عـالـمـهـ أـهـدـىـ مـنـصـوبـ بـالـفـتـحـةـ الـظـاهـرـةـ «ـ ظـلـمـ »ـ خـبـرـ إـنـ مـرـفـوعـ بـهـ وـعـلـامـةـ رـفـعـهـ الـضـمـةـ الـظـاهـرـةـ .

الـشاـهدـ فـيـهـ : قـوـلـهـ «ـ مـصـابـكـ رـجـلـ »ـ حيثـ أـعـمـلـ الـاسـمـ الدـالـ عـلـىـ الـمـصـدرـ عـمـلـ الـمـصـدرـ لـكـوـنـهـ مـيـعـىـ ، وـهـوـ قـوـلـهـ «ـ مـصـابـ »ـ بـضمـ الـيـمـ - فـإـنـهـ مـصـدرـ مـيـعـىـ الـفـعـلـ أـصـابـ ، وـقـدـ أـضـافـهـ إـلـىـ فـاعـلـهـ وـهـوـ كـافـ الـخـاطـبـ ، ثـمـ نـصـبـ بـهـ مـفـعـولـهـ وـهـوـ قـوـلـهـ =

وإن كان غيرَهَا لم يعمل عند البصريين ، وي العمل عند الكوفيين والبغداديين ، وعليه قوله :

* وَبَعْدَ عَطَائِكَ الْمِائَةَ الرُّتَاعَ * - ٣٦٧

= « رجلاً » وكأنه قد قال : إن إصابتكم رجالاً ، وخبر إن هو قوله « ظلم » في آخر البيت .

وكان الإيزيدى يزعم أن « مصابكم » اسم مفعول من الإصابة وهو اسم إن ، وخبرها هو قوله « رجل » وأن قوله « ظلم » خبر مبتدأ مذوف ، وكأنه قد قال : إن الذى أصبتموه رجل موصوف بأنه أهدى التحية وذلك ظلم منكم ، وهو تكاليف غير مرضى النبي ولا المف ، وللبيت قصة عند أهل الأدب .

٣٦٧ - هذا الشاهد من كلام القطانى ، وامنه عمير بن شيم - بزنة التصغير فيما - من كلة يدح فيها زفر بن الحارث الكلابي ، وما ذكره المؤلف هنا عجز بيت من الوافر ، وصدره قوله :

* أَكُفَّرًا بَعْدَ رَدَّ الْمَوْتِ عَنِّي ؟ *

اللغة : « أَكُفَّرًا » الكفر - بضم الكاف - جحد النعمة التي أسدت إليك وإنكارها على مسديها ، إما بالقول وإما بالعمل على غير ما يوجه الشك ، وكان القطانى قد أسر في حرب فأطلقه زفر بن الحارث ووهب له مائة من الإبل ؛ ففي ذلك يقول القصيدة التي منها بيت الشاهد « الرتاعا » بكسر الراء ، بزنة الكتاب - وهي التي تستانم وترتعى من غير أن يردها أحد . وذلك مما يورثها منها ، ويروى « الرباعا » بالياء المودحة ، وهي التي تلتقط زمن الريبع .

المعنى : يقول : أأجزيك جحداً لنعمتك ونسرك أنا بجييك وأنت الذى مننت على بالحياة ووهبتني العمر بعد ما كاد ينقضى ، ولم تكتف بذلك وإنما زدت تقضلاً وأربكت في اللنة على ، وذلك غاية ما يرجى من الكرم ؟

الإعراب : « أَكُفَّرًا » المهمزة للاستفهام الإنكارى ، كفراً : مفعول مطلق لفعل مذوف ، والتقدير : أأكرف كفراً « بعد » ظرف زمان منصوب بالفعل المذوف الذى عمل فى المصدر ، وبعد مضaf و « رد » مضaf إليه ، ورد مضاف و « الموت » =

ويكثُر أن يضاف المصدر إلى فاعله ، ثم يأتي مفعوله ، نحو (ولَوْلَا دَفْعَةً
أَفَهُ النَّاسُ)^(١) ، ويقل عكسه ، كقوله :

* قرعُ القوَاقِيْزِ أَفْوَاهُ الْأَبَارِيقِ *

مضاف إليه من إضافة المصدر إلى مفعوله « عن » جار و مجرور متعلق بقوله رد
« وبعد » الواو حرف عطف ، بعد : ظرف زمان معطوف بالواو على ظرف الزمان
السابق ، وبعد مضاف وعطا من « عطائك » مضاف إلى جرور بالسکرة الظاهرة ،
وعطا مضاف وضير المخاطب مضاف إلى من إضافة اسم المصدر إلى فاعله مبني على
الفتح في محل جر ، وله محل آخر وهو الرفع على الفاعلة « المائة » مفعول به لعله منصوب
بالفتحة الظاهرة « الرتاعا » نعت المائة منصوب بالفتحة الظاهرة ، والألف للطلاق .
الشاهد فيه : قوله « عطائك المائة » حيث أعمل اسم المصدر ، وهو قوله « عطا »
إعمال المصدر ؟ فأضافه إلى فاعله وهو كاف المخاطب ، ثم نصب به المفعول وهو قوله
« المائة » .

ونظير هذا الشاهد قول الآخر :

قَالُوا: كَلَامُكَ هِنْدَاؤْهِيْ مُصْنِعِيْةُ يَشْفِيكَ؟ قُلْتُ: حَمِيعُ ذَلِكَ لَوْكَانَا
فإن قوله « كلام » اسم مصدر فعله كلام - بتضييف اللام - والمصدر هو التكليم ،
وقد أعمل هذا الشاعر اسم المصدر عمل المصدر ، فأضافه إلى فاعله وهو كاف المخاطب ،
ثم نصب به المفعول وهو قوله « هندا » .

ومن شواهد ذلك قول الشاعر :

بِعِشْرِتِكَ الْكِرَامَ تُنَدِّدُ مِنْهُمْ فَلَا تَرَىْنَ لِشَيْرِهِمُ الْوَقَاءَ
فإن قوله عشرة اسم معه فاعله عاشره يعاشره ، ومصدره العاشرة ، وقد أعمل اسم
المصدر هذا عمل المصدر ، فأضافه إلى فاعله وهو ضمير المخاطب ، ثم نصب به مفعوله وهو
قوله « الكرام » .

وعمدة الاستشهاد بهذه المسألة قوله عليه الصلاة والسلام « من قبلة الرجل زوجته الوضوء » .

(١) من الآية ٢٥١ من سورة البقرة ، ومن الآية ٤٠ من سورة الحجج .

٣٦٨ - هذا الشاهد من كلام الأقىشر الأسدى ، وأسمه المغيرة بن عبد الله ، وما

ذكره المؤلف صعب بيت من البسيط ، وصدره قوله :

=

* أَفْتَنِي تِلَادِي وَمَا جَعَنْتُ مِنْ نَسْبٍ *

اللة : « تلادي » التلاد من لال كالال والتلبد ، وهو لال القديم « نسب » النسب - بالمعنى مجمة - مala يستطع الإنسان حله من أمواله كالدور والشياع ونحوها « قرع التواقيز » القرع : مصدر قولك « قرعت الشيء أقرعه قرعاً » - من باب فتح يفتح - إذا ضربته ، ولا يستعمل إلا في ضرب شيء يابس صلب بأخر منه ، والدواقيز : جمع قاقوزة - بقايين وزاى - وهي الدفع الذي يضرب فيه المطر ، ويروى القوارير - بقاف وراءين مهملتين - جمع قارورة وهي الزجاجة « أفواه الأباريق » الأباريق : جمع إبريق ، وهو ما كان له عروة ، فإن لم يكن عروة فهو كوز .

الإعراب : « أَفْتَنِي » فعل ماض مبني على الفتح للقدر على الألف من ظهوره التذر لا محل له من الإعراب « تلادي » تلاد : مفعول به لأفني منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياه التكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسب ، وياه المتكلم معطوف على تلادي مبني على السكون في محل جر « وما » الواو حرف عطف ، ما : اسم موصول مضار إليه مبني على السكون في محل نصب « جمت » فعل ماض وفاعله ، والجملة لا محل لها صلة ما الموصولة ، والعائد ضمير منصوب بجمع حذف ، والتقدير : والذي جمعته « من نسب » جار و مجرور متعلق بمخدوف حال من ما الموصولة « قرع » فاعل أفني مرفوع بالضمة الظاهرة ، وقرع مضارب و « التواقيز » مضار إلى من إضافة المصدر إلى مفعوله ، مجرور بالكسرة الظاهرة « أفواه » فاعل للمصدر مرفوع بالضمة الظاهرة ، وأفواه مضارب و « الأباريق » مضار إلى مجرور بالكسرة الظاهرة . الشاهد فيه : قوله « قرع التواقيز أفواه » حيث أضاف المصدر وهو قوله « قرع » إلى مفعوله وهو قوله « التواقيز » ثم أتى بفاعله وهو قوله « أفواه » بعد ذلك .

ونظير هذا البيت قول الفرزدق يصف ناقة بالسرعة والقوية :

تَنْفِي يَدَاهَا الْحَصَى فِي كُلِّ هَاجِرَةٍ تَنْفِي الدَّرَاهِيمَ تَنْفَادُ الصَّيَارِيفِ
وَالظَّاهِرُ أَنَّ مِنْ هَذَا النَّوْعِ قَوْلَ عَبْدِ يَغْوِثَ بْنَ وَقَاصِ الْحَارَقِ :
وَكَنْتُ إِذَا مَا اخْتَلَى كَشَسَهَا الْقَنَاءَ لَبِيقًا يَتَعَصَّرُ بِفِي الْقَنَاءِ بَنَانِيَا
فَإِنْ « تَصْرِيفَ » : مصدر صرف بالتضعيف ، وقد أضافه لمفعوله وهو القناة ، ثم أتى بالفاعل وهو بناني .

وقيل : يختص بالشعر ، ورُد بالحديث « وَجَحْ الْبَيْتِ مَنْ أَسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا » أى : وأن يَحْجَ الْبَيْتَ مَا سُمِّيَّ ، وأما إضافته إلى الفاعل ثم لا يذكر المفعول والمكس فكثير ، نحو (رَبَّنَا وَنَقْبَلْ دُعَاء)^(١) ، ونحو (لَا يَسْأَمُ الْإِنْسَانُ مِنْ دُعَاءِ الْخَيْر)^(٢) ، ولو ذِكرَ القيل : دعائِ إِلَيْكَ ، ومن دعائِهِ الْخَيْرَ .

وابن الجحور يُجرِّ على اللفظ ، أو يُحملُ على المثل^(٣) ؛ فيرفع كقوله :

* طَلَبَ الْمَعْقَبَ حَقَّهُ الْمَظْلُومُ *

(١) من الآية ٤٠ من سورة إبراهيم . (٢) من الآية ٤٩ من سورة فصلت .

(٣) هذا الذي ذهب إليه المؤلف بـ ابن مالك - من جواز الإتباع على المثل - هو ما ذهب إليه الكوفيون وبعض البصريين ، وذهب سيبويه وجمهور البصريين إلى أنه لا يجوز الإتباع على المثل ، وزعم هؤلاء أن ما ورد ما ظاهره الإتباع على المثل كالبيت رقم ٣٦٩ والبيت رقم ٣٧٠ فهو مؤول بتقدير رافع للمرفوع وناصب للمنصوب ، وكثرة الشواهد الواردة مما يدل على صحة الإتباع على المثل تمنع من الأخذ بهذا الرأى ، لأن التأويل خلاف الظاهر .

٣٦٩ - هذا الشاهد من كلام لبيد بن ربيعة العامري ، يصف حماراً وحشياً وأنته ، وما ذكره المؤلف هنا عجز بيت من الكامل ، وصدره قوله :

* حَتَّى تَهْجَرَ فِي الرَّوَاحِ وَهَاجَهَا *

اللغة : « تهجر » سار في الهاجرة ، وهي نصف النهار عند اشتداد الحر « الرواح » الوقت من زوال الشمس إلى الميل « وهاجها » أزعجهما ، و « طلب المعقب » مصدر تشبيهي منصوب على أنه مفعول مطلق ، وأصل الكلام : وهاجها طالباً إياها طبامثل طلب المعقب - إلخ ، والمعقب : الذي يطلب حقه المرة بعد المرة .

الإعراب : « حق » حرف غایة وجر مبني على السكون لا محل له من الإعراب « تهجر » فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى حمار الوحش « في الرواح » جار و مجرور متعلق بهجر =

أو يُنْصَبُ كقوله :

* مخافة الأفلاس واليائنا *

= «وهاجا» الواو حرف عطف ، هاج : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا
تقديره هو يعود إلى حمار الوحش ، وضمير النائب العائد إلى الأقن مفعول به هاج مبني
على السكون في محل نصب «طلب» مفعول مطلق منصوب بعادل الكلام عليه ، وكأنه
قال : ولازمه ملازمته المقرب إلـىـه ، وهو مضاف و «اللقب» مضاف إليه
من إضافة المصدر إلى فاعله مجرور بالكسرة الظاهرة «حق» حق : مفعول به
للمصدر الذي هو طلب ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وحق مضاف وضمير النائب العائد
إلى المقرب مضاف إليه مبني على الضم في محل جر «المظلوم» بالرفع : نـتـ المـعـقـبـ
باعتبار حله الذي هو رفع على أنه فاعل بال مصدر ، ونت المرفوع مرفع ، وعلامة
رفـهـ الضـمةـ الـظـاهـرـةـ .

الشاهد فيه : قوله «المظلوم» وهو نـتـ لـقولـهـ المـعـقـبـ الذيـ هوـ مجرـرـ لـهـ ظـاهـرـ
بـإـضـافـةـ المـصـدـرـ الـذـيـ هوـ قـوـلـهـ «ـطـلـبـ»ـ إـلـيـهـ ،ـ لـكـنـهـ لـمـ كـانـ فـاعـلـاـ لـهـ هـذـاـ المـصـدـرـ كـانـ
مـرـفـوـعـ فـيـ الـمـعـنـىـ وـالـمـحـلـ فـأـتـيـعـ إـيـاهـ نـظـرـاـ إـلـىـ حـلـهـ .

ومثل هذا البيت قول التخلل المذلى من تصييد برق فيها ابنه أنيمة :

السـالـاتـ الشـفـرـةـ الـيـقـظـانـ سـالـكـهـاـ مـشـنـيـ الـمـلـوكـ عـلـيـهـاـ اـلـخـيـعـلـ الفـضـلـ
فـالـمـصـدـرـ هـنـاـ - وـهـوـ قـوـلـهـ «ـمـشـنـ»ـ - مـضـافـ إـلـيـ فـاعـلـهـ ،ـ وـهـوـ قـوـلـهـ «ـالـمـلـوكـ»ـ
وـقـدـ نـتـ فـاعـلـ المـصـدـرـ بـقـوـلـهـ «ـالـفـضـلـ»ـ ،ـ وـرـفـهـ تـبـعـاـ لـمـوضـهـ ،ـ وـالـفـضـلـ :ـ هـىـ الـقـىـنـمـلـعـ
بـيـاـبـهاـ كـلـهـ إـلـاـ قـيـصـاـ وـاحـداـ .

٣٧٠ - نسبوا هذا الشاهد في كتاب سيبويه (ج ١ ص ٩٨) إلى روبة بن
الجاج ، وقيل : ليست هذه النسبة بصحيحة ، وإنما هو لزيادة العبرى ، وما ذكره
المؤلف بيت من الرجز المشطور ، وقبله قوله :

* قدْ كُنْتْ دَائِنْتْ بِهَا حَسَاناً *

اللفة : «دائـنـتـ بـهـاـ»ـ أـخـذـتـهاـ بدـلاـ مـنـ دـيـنـ لـيـ عـنـهـ «ـالـبـيـانـ»ـ بـتـشـدـيدـ الـيـاءـ وـالـلامـ =

هذا باب إعمال اسم الفاعل

وهو : ما دلّ على الحدث والحدث وفاعله .

نخرج بالحدث نحو « أفضَل » و « حَسَن » فإنما إنما يدلُّانِ على الثبوت ، وخرج يذكر فاعله نحو « مَضْرُوب » و « قَامَ^(١) » .

مفتتحة - المطل ، وتقول : لو يتفلانا بيديه أوليه - على مثال رميته أرميه - لينا وليانا ، وذلك إذا مطلته وسوفت في قصائده .

الإعراب : « قد » حرف تحقيق مبني على السكون لا محل له من الإعراب « كنت » كان : فعل ماض ناسخ يرفع الاسم وينصب الخبر ، وتأم المتكلّم اسمه مبني على الضم في محل رفع « داينت » فعل ماض وفاعله ، والجملة في محل نصب خبر كان « بها » جار و مجرور متعلق بداعين « حسانا » مفعول به لداعين « مخافه » مفعول لأجله عامله داين أيضاً ، وهو مضارف قوله « الإفلاس » مضارف إليه ، من إضافة المصدر إلى مفعوله مجرور بالكسرة الظاهرة « والليانا » الواو حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، الليانا : معطوف على الإفلاس باعتبار محله الذي هو نصب لكونه مفعولاً للمصدر الذي هو مخافه ، والمطرد على المتصوب منصوب ، وعلامة نصبه الفتحمة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « والليانا » فإنه منصوب ، وهو معطوف على « الإفلاس » الذي هو مجرور اللفظ بإضافة المصدر الذي هو قوله « مخافه » إليه ، لكنه لما كان مفعولاً به لذلك المصدر كان في المعنى وال محل منصوباً ، فلما أراد العطف عليه لاحظ ذلك المحل فنصب المعطوف مراعاة له .

* * *

(١) اسم المفعول الذي أشار إليه بقوله « نحو مضروب » يدل على المفعول لا على الفاعل ، والفعل الذي أشار إليه بنحو قام يدل دلالة وضعية على الحدث والزمان ، ولا يدل بالوضع على الفاعل ، وإنما يدل على الفاعل باللازم العقلي ، ضرورة علم كل أحد بأنه ما من فعل إلا له فاعل ، فالمراد بنفي دلالته على الفاعل نفي الدلالة الوضعية .

فإن كان صلة لأجل عمل مطلقاً^(١)، وإن لم يكن عمل بشرطين^(٢) :
أحدهما : كونه الحال أو الاستقبال^(٣)، لا الماضي ، خلافاً للكسائي ،
ولا حجّة له في (بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ)^(٤) ، لأنّه على حكاية الحال ، والمعنى :
بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ ، بدليل (وَقُلْبَنَا هُمْ) ولم يقل وَقُلْبَنَا هُمْ .

والثاني : اعتماده على استفهام أو نفي أو تخيير عنه أو موصوف ، نحو
«أضارب زيد عمراً» ، و «ما ضارب زيد عمراً» ، و «زيد ضارب
أبواه عمراً» ، و «مررت برجل ضارب أبواه عمراً» .

والاعتماد على المقدار كالاعتماد على الملفوظ به ، نحو «مهين زيد عمراً
أم مكرمه؟» أي : أمّهين ، و نحو (مُخْتَلِفُ الْوَانِهِ)^(٥) ، أي : صنف
مُخْتَلِفُ الْوَانِهِ ، قوله :

(١) المراد بالإطلاق أنه يعمل ، سواء كان بمعنى الماضي أم بمعنى غيره ، وسواء
أكان معتمداً على شيء ما سينذكره في النوع الثاني أم لم يكن معتمداً على شيء منها .

(٢) بق شرطان آخران ؟ وهما : ألا يكون مصغراً ، وألا يكون موصفاً ، وخالف
الكسائي فيما جبعياً .

(٣) السر في اشتراط هذا الشرط هو أن اسم الفاعل إنما عمل بالحمل على الفعل
المضارع ، والفعل المضارع المحمول عليه إنما يدل على الزمان الحاضر أو الزمان
المستقبل ، فإذا أريد باسم الفاعل zaman الماضي فقد زال شبهه بالفعل المضارع ؟ فلم
يبق وجه لعمله .

(٤) من الآية ١٨ من سورة الكهف ، وقد ظن الكسائي ومن وافقه كهشام
وابي جعفر أن قوله سيعانه (باستط) بمعنى الماضي ، ولكن الجمهور ردوا ذلك وقالوا :
إن هذه القصة حكاية حال ، ومعنى ذلك أن يفرض المتكلم حين كلامه أن القصة
واقعة الآن فهو يصفها ، وعلى هذا لا يكون (باستط) ماضيا ، ولكنه حاضر .

(٥) من الآية ٦٩ من سورة النحل ، والتحليل بالآية الكريمة في هذا الموضع إما
سيهو وإما مبني على رأى ضعيف ، وبيان ذلك أن عمل اسم الفاعل الذي يشترط له =

* كَنَاطِحٍ صَخْرَةً يَوْمًا لَيُوهِنَّا *

الاعتماد على شيء مما ذكر إنما هو نسبة للمفعول به ، أما رفعه للفاعل مطلقا فلا يشترط له شيء مما ذكر ، وهذا هو الصحيح المعتمد عند النحاة ، وليس في الآية مفعول بـ « حق » نلتسم لاسم الفاعل الذي هو (مختلف) شيئا يعتمد عليه ، فاعرف ذلك ولكن به حفياً والرأى الضعيف الذي أشرنا إليه هو أن الاعتماد على شيء مما ذكر شرط في رفعه للفاعل الظاهر كما أنه شرط في نسبة المفعول به ، فأما رفعه الضمير المستتر فهو الذي لا يشترط له الاعتماد ، وفي الآية التي تلاها المؤلف رفع اسم الفاعل الذي هو مختلف فاعلاه هو اسم ظاهر وهو ألوانه ، فكان لا بد له – على هذا القول – من الاعتماد ، فلهذا قدرنا الموصوف بمختلف ليكون معتمدا عليه .

٣٧١ – هذا الشاهد من كلام الأشعى ميمون بن قيس ، وما ذكره المؤلف هنا صدر بيت من البسيط ، واعجزه قوله :

* فَمَّا يَضِرُّهَا وَأَوْهَى قَرْنَةُ الْوَعْلُ *

اللغة : « ناطح » تقول : نطح الثور أو السكين أو نحوها ، تريد أنه ضرب بقرنه « لم يضرها » تقول : ضاره يضره ضيراً ، ومعنى ضره أو نقصه « أو هي » أضعف « الوعل » بفتح الواو وكسر العين ، وفيه لغة أخرى حكاهما الـ بضم الواو وكسر العين ، على الوزن النادر أو المهمل – هو تيس الجبل ، وأكثر أهل اللغة على أن الأنثى تسمى أروية ، وحکى في اللسان أنه يقال للأُنثى : وعلة ، ويجمع الوعل على أوعال ووعول ووعول ، بضم فسكون في الأخير .

المعنى : يقول : إنك تكافف نفسك ما لا قبل لك به ، وتجشمها ما يضعفك هوله ولا تزال منه متلا ، ولا يعود ضرره إلا عليك ، وإنما مثلت فيها تصنع مثل تيس جبل يضرب صخرة بقرنه يظن أنه يفلقها فلا يبال منها وينكسر قرنه .

إعراب : « كناطح » الكاف حرف جر مبني على الفتح لا محل له من الإعراب وناطح : مجرور بالكاف ، وأصله صفة لموصوف معدوف ، وتقدير الكلام : كوعل ناطح ، والجبار والجبرور متعلق بمعدوف خبر مبتدأ معدوف ، والتقدير : أنت كناطح وفي ناطح ضمير مستتر تقديره هو ، وهو فاعله ؟ لأنه اسم فاعل يعمل عمل الفعل ، =

أى : كَوَّعِلَ نَاطِحٌ ، ومنه « يَا طَالِعًا جَبَلًا » أى : يا رجلاً طالما ،
وقولُ ابن مالك « إِنَّهُ اعْتَمَدَ عَلَى حُرْفِ النَّدَاءِ » سَهْنُونْ ؟ لأنَّه مُخْتَصٌ بِالْاسْمِ ؟
فَكَيْفَ يَكُونُ مُقْرَبًا مِنَ الْفَعْلِ ؟

* * *

فصل : تحوَّل^(١) صيغة فاعلٍ للمبالغة والتکثير إلى : فعَالٌ ، أو فَعَوْلٌ ،
أو مِفْعَالٌ — بكثرة ، وإلى فَعِيلٌ أو فَعِيلٌ بِقَلَةٍ ، فيعمل عمله بشروطه ، قال :
= فيرفع الفاعل دائمًا ، وينصب المفعول إن كان فعله متعدياً واستشكل ما ذكره المؤلف
من الشروط « صخرة » مفعول به لناطح منصوب بالفتحة الظاهرة « ليوهنها » اللام
لام كي مبني على السكسر لاحعل له من الإعراب ، يوهن : فعل مضارع منصوب بأن
المضمرة بعد لام التعليل ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الناطح ،
وضمير الغائبة العائد إلى الصخرة مفعول به ، وأن المصدرية مع ما دخلت عليه في تأويل
مصدر مجرور بلام التعليل ، والجار والمجرور متعلق بناطح « فلم » الغاء حرف عطف
لم : حرف نفي وجذم وقلب « يصرها » يضر : فعل مضارع مجروم بل وعلامة جزمه
السكون ، وفاعله ضمير الناطح مستترًا فيه جوازاً ، وضمير الغائبة العائد إلى الصخرة
مفועל به « وأوهي » الواو حرف عطف ، أو هي : فعل ماض مبني على فتح مقدر
على الألف منع من ظهوره التعدد « قرنده » قرن : مفعول به لأوهي ، وقرن مضارع
وضمير الغائب مضارع إليه « الوعل » فاعل أو هي مرفوع بالفتحة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « ناطح صخرة » حيث أعمل اسم الفاعل وهو قوله « ناطح »
إعمال فعله ؟ فنصب به المفعول به وهو « صخرة » مع أنه غير معتمد في الظاهر على
شيء ، لكنه لما كان في المعنى معتمداً؛ لكون ناطح صفة لموصوف عذوف ، والأصل
« كَوَّعِلَ نَاطِحٌ » راعى ذلك المعنى واعتبره معتمداً فأعمله .

(١) ذكر أبو حيان أن هذه الصيغة الحسنة يتقاربها من مصدر كل فعل
ثلاثي متعد ، نحو ضرب ، يجوز لك أن تقول : ضراب ، ومضراب ، وضراب ،
وضريب ، وضرب .

وقد وردت ألفاظ على إحدى هذه الصيغ مع أن الفعل المستعمل مزيد على الثلاثي ،
نحو دراك ، ومعوان ، ويهوان ، ومعطاء ، ونذر ، وزهوق .

• أَخَا الْحَرْبِ لِبَاسًا إِلَيْهَا جَلَّالَهَا •

٣٧٢ — هذا الشاهد من كلام الفلاخ - بضم الفاف وآخره خاء معجمة - بن حزن بن جناب ، الذي يقول عن نفسه :

أَنَا الْفَلَاخُ بْنُ جَنَابٍ بْنِ جَلَّا أَخُو خَنَانِيرَ أَقْوَدُ الْجَمَلَةَ

وما ذكره المؤلف هنا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

• وَلَيْسَ بِوَلَاجِ الْخَوَالِفِ أَعْقَلًا •

اللغة : « أخا الحرب » أي معايلها الذي يلازمها ولا يفر منها ، وذلك كما تقول :
فلان أخو البر ، وأخو الإحسان ، وأخو العرب « جلالها » الجلال - بكسر الجيم - جمع
جل ، بالضم ، وأراد به ما يلبس في الحرب من الدروع ونحوها ، « ولاج » كثير الولوج ،
أي : الدخول « الخوالف » جمع خالفة ، وهي في الأصل عمود الخيمة ، وللراد منه
هنا نفس الخيمة ، من إطلاق اسم الجزء وإرادة الكل « الأعقل » هو الذي تصطلك
ركبتاه من الفزع .

الإعراب : « أخا » حال من ضمير متسلك واقع في بيت سابق على بيت الشاهد ،
وهو قوله :

فَإِنْ تَكُ فَاتَّكَ السَّمَاءُ فَإِنِّي بِأَرْفَعِ مَا حَوَلَى مِنَ الْأَرْضِ أَطْلُوْلَا
منصوب بالألف نياية عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة ، وأخا مضاف و « الحرب »
مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « لباساً » حال ثانية من ضمير التسلك الذي
ذكر ناه منصوب بالفتحة الظاهرة ، وفيه ضمير مستتر تقديره هو ، وهو فاعله « إليها »
جار و مجرور متعلق بلياس « جلالها » جلال : مفعول به بلياس منصوب بالفتحة
الظاهرة ، ولباس مضاف و ضمير الفاعلة العائد إلى الحرب مضاف إليه مبني على التكون
في محل جر « وليس » الواو حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ،
ليس : فعل ماض ثاقب مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، وأمه ضمير مستتر فيه
جوازا تقديره هو يعود إلى أخي الحرب « ولاج » الباء حرف جر زائد مبني على
الكسر لا محل له من الإعراب ، ولاج : خبر ليس منصوب بفتحة مقدرة على آخره
منع ظهورها اشتغال محل مجرورة حرف الجر الزائد ، ولاج مضاف و « الخوالف »
مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « أَعْقَلًا » يجوز أن يكون حالا من اسم ليس =

وقال :

* ضَرُوبٌ يَنْصُلُ السَّيْفِ سُوقَ مِمَانِهَا *

= فهو منصوب بالفتحة الظاهرة ، ويجوز أن يكون خبراً ثانياًليس ، فهو أيضاً منصوب بالفتحة الظاهرة ، ويجوز أن يكون نتاً لواج أو معطوفاً عليه بحرف عطف مقدر ، فهو عبور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنَّه لا ينصرف لاإوصية وزن الفعل ، أو هو منصوب بالفتحة الظاهرة لأنَّ تابع خبر ليس المبرور بالباء الزائدة يجوز فيه الجر بما لفظ الخبر ، ويجوز فيه التصب بما لموضعه كافي قول الشاعر :

* فَلَسْنَا بِالْجَبَالِ وَلَا أَخْدِيدَا *

الشاهد فيه : قوله « لِاسا جَلَّاها » حيث أعمل صيغة المبالغة ، وهي قوله « لِاسا » إعمال الفعل واسم الفاعل ؟ فنصب به المفعول به ، وهو قوله « جَلَّاها » لاعتاده على موصوف مذكور هو قوله أخا الحرب ، ومثله قول شاعر الحسنة :

فِيَ لَرِزَامِ رَشَحُوا بِي مُقدَّماً إِلَى الْخَرْبِ خَوَاضًا إِلَيْهَا السَّكَنَائِيَا
خواض : صيغة مبالغة لخائن ، وفيه ضمير مستتر يعود إلى مقدم ، والكتائب مفعول به لخواض بسبب كونه معتمد على موصوف وهو قوله « مقدماً » .

٣٧٣ - هذا الشاهد من كلام أبي طالب بن عبد للطلب عم النبي صلى الله عليه وسلم ، من كلة رثى فيها أبا أمية بن للمغيرة المخزومي ، وهو زوج أخته عاتكة بنت عبد للطلب ، والتي ذكره المؤلف صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* إِذَا عَدِمُوا زَادَ فَإِنَّكَ عَاقِرُ *

اللغة : « ضروب » صيغة مبالغة لضارب « نصل السيف » حده وشرطته ، وقد يطلق النصل على السيف كله ، ولكنه لا يراد هنا ؛ ثلاثة تلازم إضافة الشيء إلى نفسه « سوق » جمع ساق « ممانها » جمع مبينة ضد المزيلة ، والضمير البارز يعود إلى الإبل « عاقر » اسم فاعل من العقر ، وهو الدبع ، ويطلق على من يقطع قوائم البعير ليتمكن من ذبحه .

العن : يصف أبا أمية الذي يرثيه بالجود والكرم في وقت الصورة الذي تبين فيه الأنانية في أكثر النقوص فتمسك عن معونة المحتاجين ، وتجمد الأيدي فلا تبض بقطرة ، وذكر أنه لا يكتفي بالقليل من الجود ، ولكنه يبذل بأوسع معانى البذل .

وحكى سيمونيه « إِنَّهُ لِمُنْحَارٍ بَوَائِسْكَهَا » وقال :
 ٣٧٤ — فَتَاتَانِ أَمَّا مِنْهُمَا فَشَبَيْهَةٌ هَلَالًا

= الإعراب : « ضروب » خبر مبتدأ معدوف . والتقدير : أنت ضروب ، أو هو ضروب مرفوع بالضمة الظاهرة « بنصل » جار ومحرر متصل بضروب ، ونصل مضاف و « السيف » مضاف إليه محرر بالكسرة الظاهرة « سوق » مفعول به لضروب منصوب بالفتحة الظاهرة ، وسوق مضاف وسمان من « سمانها » مضاف إليه محرر بالكسرة الظاهرة ، وسمان مضاف وضمير الغائية العائد إلى الإبل مضاف إليه مبني على السكون في محل جر « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بمحواه مبني على السكون في محل نصب « عدموا » عدم : فعل ماض ، وواو الجماعة فاعله « زادا » مفعول به لعدم منصوب بالفتحة الظاهرة ، وجملة الفعل الماضى وفاعله ومنعوله في محل جر بإضافة إذا إليها « فإنك » الفاء واقعة في جواب إذا ، إن : حرف توكيد ونصب ينصب الاسم ويرفع الخبر مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، وكاف المخاطب اسمه مبني على الفتح في محل نصب « عاشر » خبر إن مرفوع بالضمة الظاهرة ، والجملة من إن واسمه وخبره لا محل لها من الإعراب جواب إذا .

الشاهد فيه : قوله « ضروب سوق سمانها » حيث أحمل صيغة المبالغة ، وهي قوله « ضروب » إعمال الفعل واسم الفاعل ؛ فتنصب بها المفعول به وهو قوله « سوق سمانها » واسم المبالغة هنا معتمد على مخبر عنه معدوف ؛ فإنه خبر مبتدأ معدوف تقديره هو ضروب ، أو نحوه .

٣٧٤ — هذا الشاهد من كلام عبد الله بن قيس الرقيات ، وما ذكره المؤلف قطعة من بيت من الطويل ، والعلماء يروون البيت بتامه هكذا :
 فَتَاتَانِ أَمَّا مِنْهُمَا فَشَبَيْهَةٌ هَلَالًا ، وَأُخْرَى مِنْهُمَا تُشَبِّهُ الْبَدْرًا
 وقد وجدت في شعر عبد الله بن قيس الرقيات هذا البيت بروي آخر ، وأنا أسوقه
 إليك مع بيت آخر لتدرك أن النحوة غيرها فيه بعض التغيير :
 فَتَاتَانِ أَمَّا مِنْهُمَا فَشَبَيْهَةٌ هَلَالًا ، وَأُخْرَى مِنْهُمَا تُشَبِّهُ الشَّمْسًا
 فَتَاتَانِ فِي سَعْدِ السَّعْدِ وَلَدَتْمًا وَلَمْ تَنْقِيَ يَوْمًا هُوَ آنًا وَلَا نَخْسَاء

= اللغة : « فتاتان » ثنائية فتاة ، وهي الجارية الحديثة السن ، والكلام فقى ، وتصغر الفتاة على فتية ، ويصغر الفق على فقى ، وتجمع الفتاة على فتيات ، ويجمع الفق على فتيان ، ومن العرب من يقول : فتوان ، والأصل في هذه الماداة قتاء السن ، وهو الشاب ، يقال : قد فتى يفتقى - مثل رضى يرضى - فهو فتى السن بين الفتاء - بالفتح والمد - « هلالا » الملال : اسم للفجر في ليتين من أول الشهر أو ثلات أيام ، سمه بذلك لأن الناس يهالون عند رؤيته : أى يرثون أصواتهم بالدعاء « البدر » هو القمر ليلة تمىء وكلام .

الإعراب : « فتاتان » خبر مبتدأ مخذوف ، والتقدير : ها فتاتان ، أو أنتا فتاتان ، مرفوع بالألف نيابة عن الضمة لأنه مشى ، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد « أما » حرف شرط وتفصيل مبني على السكون لا محل له من الإعراب « منها » جار ومحرر متعلق بمخدوف يقع صفة لموضوع مخدوف يقع مبتدأ ، وتقدير الكلام : أما واحدة كانت منها « فتشيبة » الفاء زائدة وجوباً في خبر المبتدأ ، شبيهة : خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفيه ضمير مستتر تقدرته هي ، وهو فاعله « هلالا » مفعول به لتشيبة منصوب بالفتحة الظاهرة « وأخرى » الواو حرف عطف ، أخرى : صفة لموضوع مخدوف يقع مبتدأ مرفوع بضم مقدرة على الألف منع من ظهورها التعدد « منها » جار ومحرر متعلق بمخدوف صفة لأخرى « تشيبة » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي « البدرًا » مفعول به لتشيبة منصوب بالفتحة الظاهرة ، والألف للاطلاق ، وجملة تشيبة وفاعله المستتر فيه ومفعوله في محل رفع خبر للمبتدأ الذي هو موصف أخرى ، وتقدير الكلام : وواحدة أخرى منها تشيبة البدر .

الشاهد فيه : قوله « فتشيبة هلالا » حيث أعمل صيغة المبالغة وهي قوله « شبيهة » إعمال الفعل واسم الفاعل ؟ فنصب بها المفعول به ، وهو قوله « هلالا » ، واسم المبالغة هنا معتمد على خبر عنه مخدوف ، والتقدير : أما فتاة منها فهي شبيهة هلالا .

وقد أنشد سيبويه في هذا الموضع قول الشاعر :

حَتَّى شَاهَا كَلِيلٌ مَوْهِنًا عَمِيلٌ بَاتَتْ طِرَابًا وَبَاتَ اللَّئِيلَ لَمَّا يَنْمِ
جعل قوله « كليل » صيغة مبالغة ، وقوله « موهنا » منصوباً بكليل ، واعتراضه
قوم بأن الوهن ظرف زمان ، وادعى ابن هشام لتصحيح كلام سيبويه - مع تسليمه
بأنه ظرف زمان - أنه مفعول به على حد قوله « أتعبت يومك » .

وقال :

* أَتَانِي أَهْمُمْ مَزِقُونَ عِرْيَ - ٣٧٥ *

* *

٣٧٥ - هذا الشاهد من كلام زيد الخيل ، وهو الذي سماه النبي صلى الله عليه وسلم زيد الحير ، وما ذكره المؤلف صدر بيت من الوافر ، وعذبه قوله :

* جِحَاشُ الْكَرْمَلِينَ لَمَّا فَدَيْدُ *

اللغة : « مزقون » جمع مزق - بفتح فكسر - وهو صيغة المبالغة لساقى الذى هو اسم فاعل من المزق ، وأصله شق الثوب ونحوه ، ويستعمل فى مزق العرض على الهجاز « الجحاش » جمع جحش « الكرملين » ثانية كرهـل - بكسرتين بينهما سكون - وهو ماء بمحبـل من جبلى طـيـه « الفديـد » الصوت .

المفـى : يقول عن قوم توعدو بالشر : بلغـى أهـمـهم يـثـيـونـى وـيـنـالـونـمـى ، ويـقطـعـونـ عـرـضـىـ شـتـاـ وـسـبـاـ ، ثمـ أـخـبـرـ عـنـهـمـ أـهـمـهـمـعـنـهـ بـمـزـلـهـ حـيـرـ مـوـضـعـ بـعـيـنـهـ سـيـاـنـ الـكـرـمـلـيـنـ ، وـأـنـ حـيـثـمـعـنـهـ يـشـبـهـ مـاـ تـحـدـثـهـ هـذـهـ حـيـرـ مـنـ الصـيـاحـ وـالـجـلـبـةـ عـنـ دـرـودـ المـاءـ .

الإعراب : « أناي » أنا : فعل ماض مبني على فتح مقدر على الألف منع من ظهوره التعدد ، والنون للوقاية ، وباء المتكلـم مفعول به مبني على السـكـونـ في محل نصب « أهـمـ » أـنـ : حـرـفـ توـكـيدـ وـنصـبـ مـبـنـىـ عـلـىـ الفـتـحـ لاـ عـلـلـ لـهـ مـنـ الإـعـرـابـ ، وـضـمـيرـ الغـائـبـينـ اـسـمـهـ مـبـنـىـ عـلـىـ السـكـونـ فـيـ محلـ نـصـبـ « مـزـقـونـ » خـبرـأـنـ مـرـفـوعـ بـالـوـاـوـ بـفـتـحةـ مـقـدـرـةـ عـلـىـ مـاـ قـبـلـ يـاءـ المـتـكـلـمـ مـنـ ظـهـورـهـاـ اـشـتـعـالـ الـحـلـ بـحـرـكـةـ النـاسـبـةـ ، وـهـوـ مـضـافـ وـيـاءـ المـتـكـلـمـ مـضـافـ إـلـيـهـ مـبـنـىـ عـلـىـ السـكـونـ فـيـ محلـ جـرـ ، وـأـنـ وـمـاـ دـخـلتـ عـلـيـهـ فـيـ تـأـوـيـلـ مـصـدـرـ مـرـفـوعـ فـاعـلـ أـنـيـ « جـحـاشـ » خـبرـ مـبـتـداـ عـذـوفـ ، وـالتـقـدـيرـ : هـمـ جـحـاشـ ، مـرـفـوعـ بـالـضـمـةـ الـظـاهـرـةـ ، وـجـحـاشـ مـضـافـ وـ« الـكـرـمـلـيـنـ » مـضـافـ إـلـيـهـ مـجـرـورـ بـالـيـاءـ نـيـاـةـ عـنـ الـكـسـرـةـ لـأـنـهـ مـثـنـىـ « لـهـ » جـارـ وـمـجـرـورـ مـتـعـلـقـ بـمـحـذـوفـ خـبرـ مـقـدـمـ « فـدـيـدـ » مـبـتـداـ مـؤـخرـ مـرـفـوعـ بـالـضـمـةـ الـظـاهـرـةـ ، وـجـلـةـ الـمـبـتـداـ الـمـؤـخرـ وـخـبرـهـ الـقـدـمـ عـلـيـهـ فـيـ محلـ نـصـبـ حـالـ مـنـ جـحـاشـ الـكـرـمـلـيـنـ ، وـتـقـدـيرـ الـكـلـامـ : أـنـاـيـ كـوـنـهـمـ مـزـقـيـنـ عـرـضـىـ ، هـمـ جـحـاشـ الـكـرـمـلـيـنـ حـالـ كـوـنـهـاـ ذـاتـ فـدـيـدـ : أـيـ صـوتـ وـصـيـاحـ وـجـلـبـةـ . =

فصل : تثنيةُ اسْمِ الفاعلِ وجَمِعُهُ وتثنيةُ أُمْثَلَةِ المبالغةِ وجَمِعُهَا كَمْفُرَدَهُنَّ فِي الْعَمَلِ وَالشَّرُوطِ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : (وَالَّذِي أَكْرَبَنَ اللَّهَ كَثِيرًا)^(١) ، وَقَالَ تَعَالَى : (هَلْ هُنَّ كَاشِفَاتُ ضُرَّةٍ)^(٢) ، وَقَالَ : (خُشَّعًا أَبْصَارُهُمْ)^(٣) ، وَقَالَ الشَّاعِرُ :

* وَالنَّادِرَينِ إِذَا لَمْ أَقْهِمَا دَمِي * - ٣٧٦

الشاهد فيه : قوله « مزقون عرضى » حيث أعمل جمع صيغة المبالغة وهو قوله « مزقون » فإنه جمع ممزق - بفتح فكسر - ومزق هذا مبالغة اسم الفاعل، وقد أعمل هذا الجمجم إعمال مفردته - وبالتالي إعمال الفعل واسم الفاعل ؛ فنصب به المفعول ، وهو قوله « عرضى » واسم المبالغة هنا معتمد على مخبر عنه وهو اسم إن . ومن إعمال فعل - بفتح فكسر - قول ليد بن ربيعة العامري ، وهو من شواهد سيبويه (٥٧ / ١) :

أَوْ مِسْحَلٌ شَنْجٌ عَضَادَةَ سَمَحَاجٌ بِسَرَّاَتِهِ نَدَبٌ هَمَا وَكَلُومُ
فقد نصب قوله « عضادة سمحاج » بقوله « شنج » الذي هو صيغة مبالغة .

ومن ذلك قول الآخر :

حَذِيرٌ أُمُورًا لَا تَصِيرُ وَآمِنٌ مَا لَيْسَ مُنْجِيًّا مِنَ الْقَدَارِ
ومن تعدد الشواهد الدالة على إعمال « فعل » بفتح فكسر - عمل الفعل تعلم أنه لا يضر سيبويه أن يكون قد استشهد على هذا الإعمال - أو مثل له - بالبيت الأخير ، وأنه قيل عن هذا البيت إنه مصنوع ، فقد ذكر معه من الشواهد ما يؤيد رأيه .
(١) من الآية ٣٥ من سورة الأحزاب . (٢) من الآية ٣٨ من سورة الزمر .
(٣) من الآية ٧ من سورة القمر .

٣٧٦ - هذا الشاهد من كلام عنترة بن شداد العبسي ، من معلقاته المشهورة ، وما ذكره المؤلف عجز بيت من الكامل ، وصدره قوله :

* الشَّانِئُ عِرْضِي وَلَمْ أَشْتَهِمْهَا *

اللغة : « الشانئ عرضي » الشانئ : مثق شاتم ، وشاتم : اسم فاعل فعله = (١٥ - أوضح للساك)

= «شَمْ يَشْتَمِ شَمًا» من باب نصر، والشم: الرمي بالـكروهـ من القول، والعرضـ بالـكسرـ ما يصونه المرء عن أن تتناوله الألسـ «وـالنـاذـرـينـ» أـى الـذـينـ أوـجـاعـ علىـ أـنـفـسـهـماـ، يـريدـ أـهـمـاـ يـتوـعدـانـهـ حينـ يـغـيـبـ عنـ وـجـوهـهـماـ، فـأـمـاـ إـذـاـ حـضـرـ فـلاـ جـراـةـ لـهـاـ عـلـىـ ذـلـكـ .
الإعراب : « الشاعي » نعت لابن ضممض المذكور في بيت متقدم على بيت الشاهد وهو قوله :

وَلَقَدْ خَشِيدُ بَأْنَامُوتَ وَلَمْ تَدْرُ لِلْحَرْبِ دَائِرَةً هَلَّ أَبْنَى ضَمَّضَمْ
محرر بالباء نيابة عن الكسرة لأنها مثني ، والشاعي مضاف وعرض من « عرضي »
مضاف إليه محرر وبكسرة مقدرة على ما قبل باء المتكلم منع من ظهورها اشتغال الحل
بحركة المناسبة ، وعرض مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبني على السكون في محل جر
« ولم » الواو و او الحال ، لم : حرف نفي وجسم وقلب « أشتمهما » أشتم : فعل
مضارع مجزوم بل وعلامة جزمه السكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ،
وضمير الغائبين العائد إلى أبي ضممض مفعول به مبني على السكون في محل نصب ، والجملة
من الفعل المضارع وفاعله ومفعوله في محل نصب حال « والنـاذـرـينـ » الواو حرف
عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، النـاذـرـينـ : معطوف على الشاعي ،
محرر بالباء نيابة عن الكسرة لأنها مثني ، والنـونـ عوض عن التـنوـنـ في الـاسمـ الفـردـ
« إذا » ظرف تضمن معنى الشرط مبني على السكون في محل نصب « لم » حرف نفي
وجسم وقلب « أـقـهـماـ » أـقـ : فعل مضارع مجزوم بل وعلامة جزمه حذف الألفـ
والفتحـ قبلـهاـ دـلـيلـ عـلـيـهاـ ، وـفـاعـلـهـ ضـمـيرـ مـسـتـرـ فـيـهـ وجـوبـاـ تـقـدـيرـهـ أناـ ، وـضـمـيرـ الغـائبـينـ
المـائـدـ إـلـىـ أـبـيـ ضـمـضـ مـفـعـولـ بـهـ مـبـنـيـ عـلـىـ السـكـونـ فـيـ مـحـلـ نـصـبـ ، وـجـوابـ إـذـاـ عـلـىـ هـذـاـ
محـذـفـ ، وـالـأـحـسـنـ أـنـ تـجـعـلـهـ ظـرـفـيـةـ لـاـ غـيرـ ، فـلـاجـوابـ لـهـ « دـمـ » دـمـ : مـفـعـولـ
بـهـ للـاذـرـينـ مـنـصـوـبـ بـفـتـحةـ مـقـدـرـةـ عـلـىـ مـاـ قـبـلـ بـيـهـ المـتكلـمـ منـعـ منـ ظـهـورـهـاـ اـشـتـغالـ الحـلـ
بـحـكـةـ الـمـاسـبـةـ ، وـدـمـ مـضـافـ ويـاءـ المـتكلـمـ مـضـافـ إـلـيـهـ مـبـنـيـ عـلـىـ السـكـونـ فـيـ مـحـلـ جـرـ .
الـشـاهـدـ فـيـهـ : قـولـهـ « وـالـاذـرـينـ دـمـ » حـيـثـ أـعـمـلـ مـثـنيـ اـسـمـ الـفـاعـلـ - وـهـوـ قـولـهـ
« النـاذـرـينـ » - عـمـلـ الـفـردـ ؛ فـنـصـبـ بـهـ المـفـعـولـ ، وـهـوـ قـولـهـ « دـمـ » وـهـذـاـ المـثـنيـ
مـقـتـنـ بـأـلـ فـلـاحـاجـةـ بـهـ إـلـىـ الـاعـتـهـادـ عـلـىـ شـئـ ، مـاـ ذـكـرـهـ الـمـؤـلـفـ وـأـوـضـعـنـاهـ فـيـ شـرـحـ
الـشـاهـدـ السـابـقـةـ .

وقال :

• غَفُرُ ذَنْبِهِمْ غَيْرُ فَخْرٍ • ٣٧٧

٣٧٧ — هذا الشاهد من كلام طرفة بن العبد البكري ، وما أنشده للمؤلف عزيز بيت من الرمل ، وصدره قوله :

• ثُمَّ زَادُوا أَنْتُمْ فِي قَوْمِهِمْ •

اللغة : « ثم زادوا - البيت » وصف قوله قبل هذا البيت بالإقدام والجراة والصبر على قتال الأعداء ، وغير ذلك من أفعال الشجاعة ، ثم يبين أن لهم مزيداً على ذلك من خلال المروءة ، وذلك أنهم يأخذون بالغفو عن الزلات والصفح عن التذوب ، وأنهم - مع ما لهم من خصال الشرف - لا يفخرون ؟ لأن الفخر إعجاب وخفة ، وغفر - حضتين - جمع غفور الذي هو مبالغة غافر ، وغفر - بضمتين أيضاً - جمع غور الذي هو مبالغة فاخر ، ويروى « غير فخر » بضم الفاء والجيم - من الفجور ، والتجبور : الكذب ، أو هو اسم جامع لكل خصلة من خصال الشر ، والرواية الأولى أشهر وأعرف ، وإضافة الذنب إلى ضميره من الإضافة لأدنى ملابة ؟ لأنهم إنما يغفرون ذنب من يذنب إليهم ، أو هو على تقدير مضاد بين المتضادين : أي غفر ذنب قومهم .

الإعراب : « ثم » حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب « زادوا » زاد : فعل ماض ، وواو الجماعة فاعله « أنهم » أن : حرف توكيـد ونصـب ، وضـمير الثنـائـين اسمـه مبنيـ علىـ السـكـونـ فيـ محلـ نـصـبـ « فـ » حـرـفـ جـرـ « قـوـمـهـ » قـوـمـ : مجرور بـنـيـ وـعـلـمـةـ جـرـهـ الـسـكـرـةـ الـظـاهـرـةـ ، وـقـوـمـ مـضـافـ وـضـميرـ الثـنـائـينـ مـضـافـ إـلـيـهـ مـبنيـ علىـ السـكـونـ فيـ محلـ جـرـ ، وـالـجـارـ وـالـمـجـرـورـ مـتـعلـقـ بـمـحـذـوـفـ حـالـ مـنـ اـسـمـ إـنـ ، وـابـنـ هـشـامـ الـعـمـيـ جـعـلـ الـجـارـ وـالـمـجـرـورـ مـتـعلـقاـ بـزـادـواـ ، بـنـاءـ عـلـىـ مـاـ ذـهـبـ إـلـيـهـ مـنـ أـنـ « فـ » الـجـارـةـ هـنـاـ يـعـنـيـ عـنـدـ « غـفـرـ » خـبـرـ أـنـ مـرـفـوعـ بـالـضـمـةـ الـظـاهـرـةـ « ذـنـبـهـ » ذـنـبـ : مـقـعـولـ بـهـ لـغـرـ مـنـصـوبـ بـالـفـتـحـةـ الـظـاهـرـةـ ، وـهـوـ مـضـافـ وـضـميرـ الثـنـائـينـ مـضـافـ إـلـيـهـ « غـيـرـ » خـبـرـ ثـانـ لـأـنـ مـرـفـوعـ بـالـضـمـةـ الـظـاهـرـةـ ، وـغـيـرـ مـضـافـ وـ« غـفـرـ » مـضـافـ إـلـيـهـ مجرورـ بـالـسـكـرـةـ الـظـاهـرـةـ ، وـسـكـنـهـ لـأـجـلـ الـوـقـفـ .

الشاهد فيه : قوله «غفر ذنهم» حيث أعمل جمع صيغة المبالغة وهو قوله «غفر» فإنه جمع غفور ، وغفور مبالغة عاشر ، وقد أعمل هذا الجمع إعمالاً مفرداً ، وبالتالي إعمال الفعل وأسم الفاعل ، فنصب به المفعول وهو قوله «ذنهم» وصيغة المبالغة هنا معتمدة على خبر عنه مذكور وهو اسم أن .

واعلم أنه لا فرق بين أن يكون الجمع جمع مذكر سالماً أو جمع مؤنث سالماً وأن يكون جمع تكسير ؛ فمن جمع اسم الفاعل جمع التكسير قوله أبي كبير المذلى :

إِمَّنْ حَمْلَنْ بِهِ وَهُنْ عَوَادِدْ حُبُكَ النَّطَاقْ فَشَبَّ غَيْرَ مُهَبِّلْ

الشاهد في قوله «عواقد حبك النطاق» فإن عواقد جمع تكسير مفرده عاقدة وقد نصب بهذا الجمع قوله «حبك النطاق» ومن إعمال جمه جمع المذكر السالم قوله تعالى : (والذى كرّين الله كثيراً) ومن إعمال جمه جمع المؤنث السالم قوله تعالى : كثته : (هل هن كاشفات ضره) فإن كاشفات جمع كاشفة جمع مؤنث سالم وقد نصب به ضره ، وقد اجتمع إعمال جمع المؤنث السالم وجع التكسير في قول العجاج بن رؤبة :

وَرَبُّ هَذَا الْبَلْدَ الْمَحْرَمُ وَالقَاطِنَاتِ الْبَيْتَ غَيْرِ الرَّئِيمِ

*** أَوَالِفًا مَكَّةَ مِنْ وَرْقِ الْحَمِيِّ ***

القطنات : جمع قاطنة جمع المؤنث السالم ، وقد نصب به البيت ، وأوالف : جمع آلة جمع التكسير ، وقد نصب به مكة .

وأنت تعلم أن الثنية والجمع بأنواعه - نعني سواءً كان جمع تكسير أم كان جمع مذكر سالماً أم كان جمع مؤنث سالماً - من خصائص الأسماء ، فسكان من حق الثنوية والمجموع من أسماء الفاعلين لا يعمل ، لأنها بالثنوية والجمع بعد شبهه بالفعل ، لكننا لاتعلم خلافاً بين النحاة في جواز إعمال الثنوية والمجموع من أسماء الفاعلين ، وكيف يختلفون في جواز إعماله مع أن إعماله قد ورد صريحاً في أفسح كلام وهو القرآن الكريم ، كما ورد فيها لا يحصى من الآيات المعروفة قائلوها .

ونحن نستدل بجواز إعمال الثنوية والمجموع من أسماء الفاعلين على أن شبه الفعل الذي عمل بسيبه هو شبهه به في المعنى وهو الدليل على الحديث - وليس شبهه هو عينه في الغالب على زنة المضارع ، ووجه الاستدلال بذلك على ما اخترناه هو أن الثنوية =

= والجمع - وخصوصاً جمع التكسير - يعدهان موازته للمضارع ، فلو كانت موازته للمضارع هي المعتبرة في وجه الشبه لكانـت الثانية والجمع سبيلاً واضحاً للقول بعدم جواز الإعمال ، لكنـه لم يذهب إلى ذلك أحد ، وما يؤكـد ما اخترناه من وجهـ الشـبهـ أنـ مـثلـةـ المـبالغـةـ عملـتـ حـلاـ علىـ اسمـ الفـاعـلـ معـ بـعـدـ زـنـتهاـ عنـ زـنـةـ المـضـارـعـ .^١ . ونـريدـ أنـ تـوـصـلـ مـنـ هـذـاـ الـكـلامـ إـلـىـ القـولـ بـعـدـ صـحـةـ اـشـتـرـاطـ لـعـملـ اـسـمـ الفـاعـلـ أـلـاـ يـكـونـ مـصـرـاـ ،ـ وـأـلـاـ يـكـونـ مـوـصـفـاـ ،ـ بـحـجـةـ أـنـ ذـلـكـ يـعـدـ شـبـهـ بـالـفـعـلـ ،ـ لـأـنـ التـصـغـيرـ وـالـوـصـفـ لـمـ يـزـيلـ دـلـالـتـهـ عـلـىـ الـحـدـثـ .

وـ خـلاـصـةـ القـولـ فـيـ اـسـمـ الفـاعـلـ المـصـرـ فـيـ اـنـ لـنـحـاهـ فـيـ جـواـزـ إـعـمالـهـ ثـلـاثـةـ مـذاـهـبـ :ـ الأولـ -ـ وـهـوـ رـأـيـ جـمـهـورـ الـبـصـريـينـ .ـ آـنـهـ لـيـجـوزـ إـعـمالـهـ مـطـلـقاـ ،ـ نـعـفـ سـوـاءـ أـكـانـ مـكـبـرـهـ قـدـ وـرـدـ عـنـ الـعـربـ أـمـ لـيـكـنـ مـكـبـرـهـ وـارـداـ ،ـ مـثـلـ كـمـيـتـ الـذـىـ هـوـ مـنـ جـهـةـ الـقـيـاسـ تـصـغـيرـ أـكـمـتـ أـوـ كـنـاءـ تـصـغـيرـ تـرـخيـمـ ،ـ وـلـمـ يـسـمـعـ أـكـمـتـ وـلـاـ الـكـنـاءـ .ـ والـقـولـ الثـانـيـ .ـ يـجـوزـ إـعـمالـ المـصـرـ مـطـلـقاـ ،ـ وـيـنـسـبـ إـلـىـ الـكـسـاسـيـ ،ـ وـيـنـسـبـ إـلـىـ جـمـهـورـ الـكـوـفـيـينـ إـلـاـ الـفـرـاءـ وـقـالـ بـهـ النـحـاسـ إـيـضاـ .ـ وـتـمـسـكـ الـكـوـفـيـونـ بـأـنـ السـبـبـ الـذـىـ مـنـ أـجـلـهـ عـمـلـ اـسـمـ الفـاعـلـ هـوـ دـلـالـتـهـ عـلـىـ الـحـدـثـ ،ـ وـالـتـصـغـيرـ لـمـ يـذـهـبـ إـلـىـ الـدـلـالـةـ ،ـ وـتـمـسـكـ الـنـحـاسـ بـقـيـاسـ المـصـرـ عـلـىـ الـجـمـعـ ،ـ وـإـذـاـ كـنـاـ جـمـيعـاـ نـجـيـزـ عـمـلـ الـجـمـعـ وـالـمـثـقـىـ مـعـ قـيـامـ مـاـ هـوـ مـنـ خـصـائـصـ الـأـمـمـ فـيـمـاـ وـجـبـ أـلـاـ تـنـكـرـ عـمـلـ المـصـرـ .ـ والـثـالـثـ -ـ وـيـنـسـبـ إـلـىـ الـتـأـخـرـينـ .ـ التـفصـيلـ ،ـ فـإـنـ كـانـ المـصـرـ لـمـ يـسـتـعـملـ مـكـبـرـهـ عـمـلـ ،ـ وـإـنـ سـعـيـ مـكـبـرـهـ كـضـوـرـبـ وـقـوـيـتـلـ وـسـوـيرـ -ـ تـصـغـيرـ ضـارـبـ وـقـاتـلـ وـسـأـرـ -ـ لـمـ يـعـمـلـ .ـ

وـ خـلاـصـةـ القـولـ فـيـ عـمـلـ اـسـمـ الفـاعـلـ المـوـصـفـ أـنـ لـنـحـاهـ فـيـ جـواـزـ إـعـمالـ ثـلـاثـةـ مـذاـهـبـ أـيـضاـ :

المـذـهـبـ الـأـوـلـ .ـ وـهـوـ مـاـرـآهـ جـمـهـورـ الـبـصـريـينـ مـنـ النـحـاهـ .ـ أـنـ اـسـمـ الفـاعـلـ المـوـصـفـ لـاـ يـعـمـلـ مـطـلـقاـ .ـ نـعـفـ سـوـاءـ أـذـكـرـ الـعـمـولـ فـيـ الـكـلامـ بـعـدـ اـسـمـ الفـاعـلـ وـقـبـلـ الـوـصـفـ ،ـ وـحـاـصـلـهـ أـنـ يـتوـسـطـ الـعـمـولـ بـيـنـ اـسـمـ الفـاعـلـ وـوـصـفـهـ .ـ أـمـ ذـكـرـ الـعـمـولـ بـعـدـهـاـجـيـعاـ ،ـ أـمـ ذـكـرـ الـعـمـولـ قـبـلـهـاـجـيـعاـ .ـ وـهـمـ يـؤـوـلـونـ مـاـ وـرـدـ مـنـ كـلـامـ الـعـربـ عـلـىـهـاـلـذـكـرـ بـتـقـديرـ فعلـ يـعـمـلـ فـيـماـ يـظـنـ أـنـ مـعـمـولـ لـاـسـمـ الفـاعـلـ ،ـ وـذـكـرـ تـكـلـفـ لـاـ دـاعـيـ لـهـ .ـ =

غُفْرٌ : جمع غفور ، وذنْبَهُمْ : مفعوله .

فصل : يجوز في الاسم الفضلي الذي ينتهي الوصف العامل أن ينصب به ، وأن ينفصل بإضافته ، وقد قرئ (إِنَّ اللَّهَ بِالْيَمِنِ أَمْزِرْ)^(١) ، و (هَلْ هُنَّ كَاشِفَاتُ ضُرُّ)^(٢) بالوجهين ، وأما ما عدا للتالي^(٣) فيجب نصبه نحو

= والمذهب الثاني - وينسب إلى السكاني وحده أحياناً ، وينسب إليه وإلى سائر الكوفيين أحياناً أخرى - وخلاصته أن اسم الفاعل الموصوف يعمل مطلقاً - سواء أتقى المعمول أم تأخر أم توسط -

والقول الثالث - ونسبة ابن مالك بقوله « وذهب بعض أصحابنا » ولم يعينه - وخلاصته أنه يجوز إعمال اسم الفاعل الموصوف إذا تقدم المعمول على الوصف ، ولا يجوز إذا تقدم الوصف على المعمول ، وفي القرآن الكريم (ولا آمين الْبَيْتُ الْحَرَامُ يَنْتَفُونَ فَضْلًا) وآمين : جمع آم - بتشدد الميم - اسم فاعل فعل « أَمْ يَوْمٌ » بمعنى قصد ، والبيت الحرام : مفعول به لآمين ، وجملة ينتفون فضلاً ثبت لآمين ، فقد عمل جمع اسم الفاعل الموصوف في المفعول به السابق على الوصف ، وادعاء أن لهذا المعمول عاملان عدو فايفسره آمين تكشف لا داعي له .

(١) من الآية ٣ من سورة الطلاق ، وقد قرئ في هذه الآية الكريمة بفتح (بالغ) من غير تنوين وإضافته إلى (أمره) كما قرئ بفتح (بالغ) منوناً ونصب (أمره) على أنه مفعول به للبالغ ، كما نص عليه للؤلوف ، وبالغ : اسم فاعل مجرد من الـ وهو معتمد على المبتدأ الذي هو اسم إن .

(٢) من الآية ٣٨ من سورة الزمر ، وقد قرئ في هذه الآية الكريمة بفتح كاشفات من غير تنوين وإضافته إلى ضره ، كما قرئ بفتح كاشفات منوناً ونصب ضره على أنه مفعول به ل Kashafat ، وكاشفات : جمع كاشفة الذي هو اسم فاعل مؤنث ، وهو مجرد من الـ ، وقد اعتمد على المبتدأ الذي هو قوله سبحانه هن .

(٣) غير التالي : يشمل شيئاً ، أو لها المعمول النصوص من اسم الفاعل بالظرف أو الجار والمحروم ؛ فانظر نحو قوله « زَيْدٌ ضَارِبُ الْيَوْمِ بَكْرًا » والجار والمحروم =

(خَلِيفَةً) من قوله تعالى : (إِنَّ جَائِلَ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً^(١) .
وإذا أثبَعَ الْجُرُورَ فَأَوْجَهَ جَرَّ التَّابِعِ عَلَى اللفظ ؛ فتقول «هَذَا ضَارِبُ زَبَدٍ وَعَزِيزٍ» ويجوز نصبه بإضمار وصف منون أو فعل اتفاقاً ، وبالمعنى على المثل عند بعضهم^(٢) ، وَيَقْعِينُ إِضْمَارُ الْفَعْلِ إِنْ كَانَ الْوَصْفُ غَيْرَ عَالِمٌ ؛
فَضْبُ (الشَّمْسِ) فـ (وَجَاءَ عَلَيْهِ اللَّيْلُ سَكَنَاهَا وَالشَّمْسَ)^(٣) بإضمار جَمِيلَ لا غير ، إلا إنْ قَدْرَ (جَاعِلٍ) عَلَى حَكَاهِةِ الْحَالِ .

* * *

= نحو قوله تعالى (إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً) ، وَأَنِّيهُما المفعول الثاني والثالث إذا كان فعل اسم الفاعل بتصبب مفعولين أو ثلاثة وأصنفته إلى الأول منها ، نحو قوله «هُوَ ظَانٌ زَيْدَ قَاتِلًا» وـ «هَذَا مَعْطِيٌ زَيْدٌ دَرَاهَا» وـ «هَذَا مَلِمٌ زَيْدٌ بَكْرًا قَاتِلًا» وقد اختلف النحاة في ناصب هذا التصوب ، فذهب الجمورو إلى أن ناصبه فعل مضمر يفسره اسم الفاعل ، وذهب أبو سعيد السيرافي إلى أن ناصبه اسم الفاعل نفسه ، وهذا هو الذي يدل عليه ظاهر قول ابن مالك * وهو لنصب ما سواه مقتضى * كما اختلفوا في الوجه الأحسن بالنسبة للمفعول الثاني للعامل ، فهو الجر بالإضافة أم هو النصب ؟ فظاهر كلام مسيوبيه أن النصب أعلى ، وذهب الكسائي إلى النصب والجر سواء ، وقيل : الجر أولى لأنَّه أخفَ .

(١) من الآية ٣٠ من سورة البقرة ، وقد تقدم بيان هذه الآية الكريمة في الكلمة السابقة .

(٢) من جمِيءِ التَّابِعِ مَنْصُوباً قَوْلَ رَجُلٍ مِنْ عِبْدِ الْقِبَسِ وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ مِسِيبِيَّهِ :
قَبَيْنَا نَحْنُ نَرْقِبُهُ أَنَانَا مُمْتَاقٌ وَفَضْنَةٌ وَزِنَادٌ رَاعِي
فقد نصب « زِنَاد رَاعِي » وهو معطوف على « فَضْنَةٌ » الجر بـ الإضافة « معلقاً » إليه
ونظيره قوله الآخر :

هَلْ أَنْتَ بَاعِثُ دِينَارٍ لِحَاجَتِنَا أَوْ بَعْدَ عَزِيزٍ وَأَخَا عَوْنَى بْنِ مُخْرَافَ
(٣) من الآية ٩٦ من سورة الأنعام .

هذا باب إعمال اسم المفعول

وهو : ما دلّ على حدثٍ ومفعوله ، كـ « مضرُوبٍ » و « مُسْكَرَمٍ »^(١).

ويعمل عَمَلَ فعل المفعول ، وهو كاسم الفاعل ؛ في أنه إن كان بأن عمل مطلقاً^(٢) ، وإن كان مجرّداً عِمَلَ بشرط الاعتماد وَكُونِه لحال أو الاستقبال .
تقول « زَيْدٌ مُعْطَى أَبُوهُ دِرْنَاهَا ، الآنَ أَوْ غَدَأً » كـ تقول « زَيْدٌ يُعْطَى أَبُوهُ دِرْنَاهَا » وتقول « الْمُعْطَى كَفَافًا يَكْتَفِي »^(٣) ، كـ تقول « الَّذِي يُعْطَى أَوْ أُعْطَى » فالمعطى : مبتدأ ، ومفعوله الأول مستتر عائد إلى أَلَّا ، وكفافاً : مفعول ثان ، ويكتفى : خبر .

ويفرد اسم المفعول^(٤) عن اسم الفاعل بجواز إضافته إلى ما هو مرفوع به

(١) إنما مثل هنا بمتاليف ليشير إلى أنه لا فرق بين أن يكون مأخوذاً من الثلاثي على زنة مفعول وأن يكون مأخوذاً من غير الثلاثي المجرد على زنة مضارعه بإبدال أوله بما مضومة وفتح ما قبل آخره .

(٢) انظر في اللراد بالإطلاق هنا ماذكرناه في مطلع باب إعمال اسم الفاعل .

(٣) هذا من أمثلة ابن مالك في الأنفية .

(٤) في هذه للسؤال تفصيل ، وحاصله أن اسم الفاعل إنما أن يكون مأخوذاً من مصدر فعل لازم ، وإنما أن يكون مأخوذاً من مصدر فعل متعد لواحد ، وإنما أن يكون مأخوذاً من مصدر فعل متعد لأكثر من واحد .

فإن كان مأخوذاً من مصدر فعل لازم كـ قائمٌ وقاعدٌ وجالسٌ ونافذٌ – فإنه يجوز أن يضاف إلى مرفوعه غير خلاف ، تقول « محمدٌ قائمٌ الأبُ ، ونافذٌ القول » .

وإن كان مأخوذاً من مصدر فعل متعد لأكثر من مصدر فعل واحد فإنه تمنع إضافته إلى مرفوعه ، وقد قيل : إن هذا النعْجَم عليه بين النحاة ، وفي كلام الشاطبي ما يفيد أن فيه خلافاً .

وإن كان اسم الفاعل مأخوذاً من مصدر فعل يتعدى لمعنى المفعول واحد كضارب وظالم ؛ فقد اختلف النحاة في جواز إضافته إلى مرفوعه ، فجمهورهم على أنه لا يجوز فيه =

فـالمعنى ، وذلك بعد تحويل الإسناد عنه إلى ضمير راجع للموصوف ، ونـصب الاسم على التـشبـيه .

تـقول « الورع تـحـمـودـة مـقـاصـدـه » ، ثم تـقول « الورع تـحـمـودـ المـقـاصـدـ » بالـنصـب ، ثم تـقول « الورع تـحـمـودـ المـقـاصـدـ » بالـجر .

هـذا بـاب آبـانـية مـصـادـرـ التـلـاثـيـ

اعلم أن لـلـفـعـلـ التـلـاثـيـ تـلـاثـةـ أـوـزـانـ : فـعـلـ - بـالـفـتحـ - وـيـكـونـ مـتـعـدـيـاـ ، كـ« ضـرـبـةـ » وـقـاصـراـ ، كـ« بـقـعـدـةـ » ، وـفـعـلـ - بـالـكـسـرـ - وـيـكـونـ قـاصـراـ ، كـ« سـلـمـ » وـمـتـعـدـيـاـ ، كـ« مـلـمـةـ » ، وـفـعـلـ - بـالـضـمـ - وـلـاـ يـكـونـ إـلاـ قـاصـراـ ، كـ« ظـرـفـ » .

فـأـمـاـ فـعـلـ وـفـيـلـ المـتـعـدـيـانـ فـقـيـاسـ مـصـدرـهـ (١)ـ الـفـعـلـ ؛ فـالـأـوـلـ كـالـأـكـلـ وـالـفـرـبـ وـالـرـدـ ، وـالـثـانـيـ كـالـقـهـمـ وـالـأـنـمـ وـالـأـمـنـ .

ـذلك مـطـلـقاـ ، نـفـيـ سـوـاءـ أحـذـفـ مـفـعـولـهـ أـمـ ذـكـرـ ، وـسـوـاءـ أـمـ اللـبسـ أـمـ يـؤـمنـ ، وـاخـتـارـ اـبـنـ مـالـكـ وـفـاقـاـ لـأـبـيـ عـلـيـ الـفـارـسـيـ أـنـ تـجـبـزـ إـضـافـةـ لـمـرـفـوعـهـ بـشـرـطـ أـمـ اللـبسـ ، سـوـاءـ ذـكـرـ مـنـصـوبـهـ بـعـدـ إـضـافـةـ أـمـ حـذـفـ ، وـاخـتـارـ اـبـنـ عـصـفـورـ وـابـنـ أـبـيـ الرـيـبعـ أـنـ تـجـبـزـ إـضـافـةـ إـلـىـ مـرـفـوعـهـ بـشـرـطـ أـنـ يـحـذـفـ مـنـصـوبـهـ وـلـاـ يـذـكـرـ فـيـ الـكـلـامـ :

وـيـدـلـ لـصـحةـ إـضـافـةـ إـلـىـ مـرـفـوعـهـ وـهـوـ مـأـخـوذـ مـنـ مـصـدرـ فـعـلـ يـتـعـدـيـ لـوـاحـدـقـولـ الشـاعـرـ :

مـاـ الرـاهـيمـ الـقـلـبـ ظـلـاماـ وـإـنـ ظـلـماـ وـلـاـ الـكـرـيمـ يـمـنـاعـ وـإـنـ حـرـماـ

وـهـذـاـ بـيـتـ يـصلـحـ دـلـيـلـاـ لـمـذـهـبـ اـبـنـ مـالـكـ وـلـمـذـهـبـ اـبـنـ عـصـفـورـ .

(١) يـشـرـطـ فـيـ صـحـةـ إـضـافـةـ اـسـمـ الـمـفـعـولـ إـلـىـ مـرـفـوعـهـ أـنـ يـكـونـ عـلـىـ وزـنـهـ الـأـصـلـىـ - وـدـلـكـ بـأـنـ يـكـونـ عـلـىـ زـنـةـ مـفـعـولـ إـذـاـ كـانـ فـعـلـهـ تـلـاثـيـاـ ، وـيـكـونـ عـلـىـ زـنـةـ مـضـارـعـهـ مـعـ إـيدـالـ أـوـلـهـ مـاـ مـضـمـوـنةـ - فـإـنـ كـانـ عـلـىـ غـيرـ ذـلـكـ - بـأـنـ كـانـ عـلـىـ زـنـةـ فـعـيلـ ، مـثـلاـ -

لـمـ يـجـزـ عـنـ الـجـمـهـورـ إـضـافـةـ إـلـىـ مـرـفـوعـهـ

(٢) أـرـيدـ أـنـ أـنـبـهـ هـنـاـ إـلـىـ تـلـاثـةـ أـشـيـاءـ :

=

= الأول : أن مراد التحويين من قوله « قياس مصدر الثلاثي المتعدى أن يكون على وزن فعل - بفتح أوله وسكون ثانيه » أنك إذا وجدت فعلًا على هذا الوزن ، ولم تجد له مصدراً مسماً عن العرب فإنك ثالثي بمصدره على هذا الوزن ، فاما إذا سمعت الفعل ، وسمعت - مع ذلك - مصدره ، وكان هذا المصدر الذي سمعته على غير هذا الوزن ، فليس لك أن تعدل عن هذا المصدر المسماً ونحوه بالصدر على الوزن القياسي ، قال ذلك شيخ النعجة سيبويه ، وقاله الأخفش ، وارتضى جمهور النعجة هذا القول فأفروه .

والفعل الثلاثي إما مفتوح العين ، وإما مكسورها ، وإما مضمومها ، فأما المضموم فليس لنا به شأن الآن لأنه لا يكون متعدياً قط ، وأما مفتوح العين ومكسورها فهذا خمسة أبواب ، وإن نلق بالنا إلا إلى أربعة من هذه الأبواب ، وهي باب نصر ، وباب ضرب ، وباب فتح - وثلاثتها مفتوحة العين ، وباب علم ، وهو أحد بابين لـ مكسور العين ، وسترك باب حسب لأن الأفعال التي وردت عليه قليلة لاتتحمل التفصيات التي سنشير إليها .

الثاني : أن مراد المؤلف بقوله هنا « الثلاثي المفتوح العين » وقوله « الثلاثي المكسور العين » ما يشمل جميع أنواع الفعل ، وهي السالم ، والمهموز ، والضعف ، والمثال ، والأجوف ، والناقص .

مثال المتعدى من مفتوح العين - وهو يشمل ثلاثة أبواب كما علمت - أما من السالم فضرب يضرب ضربا ، ونصر ينصر نصرًا ، وفتح يفتح فتحا ، وأما من المهموز فأكل ، يا كل أكلا ، وأمر يأمر أمرا ، وأخذ يأخذ أخذًا ، وكذلك أبر التخلة يأبرها أبرا ، وكذلك بدأ يبدأ بدءا ، وكفأ يكتفه كفتا ، ومثال للضعف منه شده يشده شدا ومحنه يمحنه حلا ، ومثال المثال منه وعده يعده وعدا ووصفه يصفه وصفا ووزنه يزن وزنا ، وكذلك وضعه يضعه وضعًا ووجهه يجهوه وجها ، ومثال الأجوف منه قاله يقوله قولًا وصام رمضان يصومه صوما وسامه يسموه سوما ، وكذلك باعه بيعه يبعا وكاله يكتبه كيلا . ومثال الناقص منه حنا التراب يحتشو حنوا ودحا الأرض بدخولها دحوا ، وكذلك رماه يرميه رميًا وسقاه يسقيه سقيا ، وكذلك نعى الميت ينعا نعيا ورعاه يرعاه رعيا .

=

الثالث : قد جاء مصدر الفعل الثلاثي للتعدي على أوزان كثيرة جداً غير فعل بفتح اوله وسكون ثانية - وقد يكون في إحساسها لك في هذا الموضع عسر ، فوق أنف هذا تطويلاً قد يشق عليك ، وهذا لا يمنع من أن يجيء لك بأمثلة من أشهر هذه الأوزان ، وقبل أن نسرد عليك هذه الأوزان وأمثلتها تتيشك إلى أنه ربما جاء الوزن الذي ذكره مع جيء الوزن القياسي أيضاً ، وربما جاء الوزن وحده من غير أن يجيء الوزن القياسي فاما الفعل الثلاثي للتعدي الذي على وزن فعل - بفتح فاته وعنه معاً - فقد جاء مصدره على أوزان كثيرة ، منها ما نذكره لك :

(١) جاء على وزن فعل - بضم الماء وسكون العين - نحو كفر الصنعة كفرا ،
وشكرا شكرا ، وذخر ماله ذخرا ، وحزنه يحزنه - من باب نصر - حزنا .
وعذرها عذرها .

(٢) وجاء على وزن فعل - بفتح أوله وتأنيه - نحو طلبه طلباً وسرقه سرقاً .
 (٣) وجاء على وزن فصلان - بضم فسكون مع زيادة ألف وفون في آخره - نحو غفرانًا ، وشکرانًا ، وسلام سلوانا ، وكفر صنيعه كفرانا .

(٤) وجاء على وزن فلان - يكسر ف تكون مع زيادة ألف وفون في آخره - نحو
حرمه حرمانا ، وعصاه عصانا ، وهببه هببا .

(٥) وجاء على وزن فلان - بفتح فسكون مع زيادة ألف ونون في آخره - نحو
لواه لانا .

(٦) وجاء على فحالة - بكسير الناء - نحو قرأ قراءة ، وحرسه حراسة ، وكلأه
كلأة ، ورعاه رعاه رعامة .

= (٧) وجاء على فحالة - بضم أوله - نحو فجأة فجاءة .

وَأَمَا فَعْلُ الْقَاصِرِ فَقِيَاسُ مُصْدَرِهِ الْفَعْلُ ، كَالْفَرَحُ وَالْأَشْرُ وَالْجَوَى
وَالشَّلَلُ ، إِلَّا إِنْ دَلَّ عَلَى حِرْفَةٍ أَوْ لِآيَةٍ فَقِيَاسُهُ الْفِعَالَةُ ، كَوَلَى
عَلَيْهِمْ وَلِآيَةٍ^(۱) .

وأما فَعْلَ القاصِرِ فقياسُ مصدره الفَعُولُ ، كالمُقْمودُ والجُلُوسُ والخُرُوجُ ،
إلا إن (٢) دَلَّ على امتداع فقياسُ مصدره الفَعَالُ كالأبَاءُ والنَّفَارِ والجِمَاحُ
والإبَاقِ ، أو على تقلُّب فقياسُ مصدره الفَعَلانُ كاجْتِلَانُ لَأَنِّي والغَلَيَانُ ،

(٨) وجاء على فعال - بفتح أوله - نحو بلا الرجل يبلوه بلاه ، وقضى حقه قضاء .
 (٩) وجاء على فعل - بضم أوله وثانية - نحو جمده جمودا ، ودحره دحورا ،
 وعلاه علوا .

وأما الفعل الثلاثي المتعدد الذى على وزن فعل - بفتح الفاء وكسر الميم - فقد جاء مصدره على أوزان كثيرة نذكر لك منها ما يلى :

(١) جاء على فعل - بكسر فسكون - نحو علمه علما وحفظه حفظا .

(٢) وجاء على فعول - بضم أوله وثانيةه - نحو ركب الدابة ركوبا .

(٣) وجاه على فعلان - بكسر أوله وسكون ثانية - نحو نسيمه نسيانا .

(٤) وجاء على فعل - بضم فسكون - نحو رهبه رهبا ، وشرب الماء شربا .

(٥) وجاء على فعالية - بفتح أوله - نحو كرهه كراهية .

(٢) وقد جاء مصدر فعل - بفتح العين - اللازم على غير الفعل كثيرا : من ذلك قام قياما ، وطفي طفiana ، ولما لموا ، وفسد فسادا ، وصلح صلاحا ، وبغى عليهم يبغى =

أو على داء فقياسه الفَعَالُ كمشى بِطْنَهُ مُشَاء ، أو على يَسِيرٍ فقياسه الفَعِيلُ
كالرَّحِيلُ وَالدَّمِيلُ ، أو على صَوْتٍ فقياسه الفَعَالُ أو الفَعِيلُ كالصَّرَاخُ
وَالْمُوَاء وَالصَّمِيلُ وَالنَّهِيقُ وَلَزَقِيرُ ، أو على حِرْفَةٍ أو لِآية فقياسه الفَعَالَةُ
كَتَجَرَ تِحَارَةً ، وَخَاطَ خِيَاطَةً ، وَسَفَرَ بَيْنَهُمْ سِفَارَةً ، إِذَا أَضْلَعَ .
وَأَمَا قَلَ — بالضم — فقياس مصدره الفَعُولَةُ كَالصَّعُوبَةُ وَالشَّهُولَةُ
وَالْمَذُوبَةُ وَالْمُلُوَّةُ ، وَالْفَعَالَةُ كَالبِلَاغَةُ وَالْفَصَاحَةُ وَالصَّرَاحَةُ .
وَمَا جَاء مُخالِفًا لِمَا ذَكَرْنَاهُ فِيهِ النَّفْلُ .

كَتَوْلُمْ فِي فَقْلِ الْمُتَعَدِّي : جَحَدَهُ جُحُودًا ، وَشَكَرَهُ شُكُورًا
وَشَكَرَانًا ، وَقَالُوا « جَحْدًا » عَلَى القياس .
وَفِي فَقْلِ الْقَاصِرِ : مَاتَ مَوْتًا ، وَفَازَ فَوزًا ، وَحَكَمَ حُكْمًا ، وَشَاحَ
شَيْخُوخَةً ، وَنَمَ نَمِيَّةً ، وَذَهَبَ ذَهَابًا .
وَفِي فَقْلِ الْقَاصِرِ : رَغَبَ رُغْبَةً ، وَرَضَى رِضًا ، وَبَخَلَ بَخْلًا ، وَسَخِطَ
سُخْطًا — بضم أولها وسكون ثانيةهما — وَأَمَا الْبَخْلُ وَالسُّخْطُ — بفتحتين —
فَعَلِي القياس كَالرَّغْبِ .

وَفِي فَقْلِ نَحْوِ حَسْنٍ حُسْنًا ، وَقَبْحٍ قُبْحًا .
وَذَكَرَ الزَّاجِجِيُّ وَابْنُ عَصْفُورَ أَنَّ الْفَقْلَ^(١) قِيَاسٌ فِي مُصْدِرِ قَلَ ، وَهُوَ
خِلَافٌ مَا قَالَهُ سِيبُوِيَّهُ .

— بِنِيا ، وَمَاجَ الْبَعْرِ يَمْوِجْ موجاً وَموجاناً ، وَرَجَحَ الشَّى يَرْجِعْ . بِتَثْلِيثِ عَيْنِ مَضَارِعِهِ
— رَجُوحاً وَرَجْحَانَا وَرَجْحَا — بضم أوله — وَرَزَحَ الرَّجْلُ رَزَحَا وَرَزَحَا وَرَزَوْحَا :
إِذَا سَقَطَ مِنَ الْإِعْيَاءِ ، وَرَشَحَ عَرْقَهُ يَرْشَحَا وَرَشَحَانَا : نَدَى ، وَفَاحَتْ رِيمَهُ
تَفْوحٌ وَتَفْيَحٌ فَوْحَا وَفَيْحَا وَفَوْحَانَا وَفَوْحَانَا : تَضَوَّعَتْ .

(١) وَقَعَ فِي نَسْخَةِ هَذَا الْمَنْزِنِ وَفِي نَسْخَةِ التَّعْرِيفِ لِلْمُطَبَّوَعَةِ كُلَّهَا « أَنَّ الْفَعْلَةَ » وَهُوَ =

هذا باب مُصادر غَيْرِ التَّلَافِ

لَا بدَّ لِكُلِّ قُتْلٍ غَيْرِ تَلَافٍ مِنْ مُصْدَرٍ مَقِيسٍ .

فَقِيَاسُ قَتْلٍ - بِالْتَّشْدِيدِ - إِذَا كَانَ حَسِيقُ الْأَمْ لِلتَّفْعِيلِ كَالتَّسْلِيمُ وَالْكَلِيمُ وَالْتَّعَاهِيرُ ، وَمُفْتَلُهَا كَذَلِكُ ، وَلَكِنْ تُحَذَّفُ يَا التَّفْعِيلُ وَتُوَضَّعُ مِنْهَا التَّاءُ ؛ فَيُصِيرُ وَزْنَهُ تَفْعِيلَةً كَالتَّوْصِيَةِ وَالتَّسْبِيَةِ وَالتَّزْكِيَةِ .

وَقِيَاسُ أَفْتَلٍ إِذَا كَانَ حَسِيقُ الْعَيْنِ الإِفْعَالُ كَالْإِكْرَامُ وَالْإِحْسَانُ ، وَمُفْتَلُهَا كَذَلِكُ ، وَلَكِنْ تُنْقَلُ حَرْكَتُهَا إِلَى الْفَاءِ ، فَتُقْلَبُ الْفَاءُ ، ثُمَّ تُحَذَّفُ الْأَلْفُ التَّانِيَةُ وَتُوَضَّعُ عَنْهَا التَّاءُ ، كَأَقْأَمَ إِقْامَةً ، وَأَعْمَانَ إِعَانَةً ، وَقَدْ تُحَذَّفُ التَّاءُ نَحْوَ (وَإِقْامَ الصَّلَاةِ) ^(١) .

وَقِيَاسُ مَا أَوْلَهُ هَمْزَةً وَصَلَّى أَنْ تَكْسِيرَ تَالِيَّةَ وَتَرْبِيدَ قَبْلِ آخِرِهِ الْفَاءَ ، فَيُنْقَلِّبُ مُصْدَرًا ^(٢) ، نَحْوَ : افْتَدَرَ افْتِدَارًا ، وَاضْطَقَ اضْطِيقَاءً ، وَانْطَلَقَ

= تحريف ، وقد نقل الأشموني هذه العبارة في تبيينه كعادته ، وقال فيها «أن الفعل كالحسن إلخ» فارجع إليها إن شئت ، ثم تقول : قد جاء الفعل - بضم الفاء وسكون العين - مصدرًا لفعل - بضم العين - كثيرة ، من ذلك حسن حستا ، وقبح قبها ، وبعد - بضم العين ، إحدى لفتيين في هذا الفعل - جدا ، وقرب قربا ، وعنف عننا ، وخرق خرقا ، وحق حقا :

(١) من الآية ٦٣ من سورة الأنبياء ، ومن الآية ٢٧ من سورة النور ، وحذف التاء على ضربين : كثير فصيح ، وقليل غير فصيح ؛ فاما الكثير الفصيح ففيما إذا أضيف الصدر ؛ لأن الصاف إليه يقوم مقام التاء ، وذلك كما في الآية الـ ١٠٤ التي تلاها المؤلف ، وكما في الحديث «كاستنار البدر» والأصل وإقامة الصلاة وكاستنار البدر ، وأما القليل غير الفصيح ففيما إذا لم يضف الصدر ، وذلك كما حکاه الأخشن من قولهم : أجب إجابا .

(٢) بشرط ألا يكون أصله تفاعل نحو طاير ولا فعل نحو تطير ، فإذا كان أصله أحدهما وأدغمت التاء فيما يليها ؛ واجتلت همزة وصل للوصول إلى النطق بالساكن =

انطلاقاً ، واستئْخَرَجَ استِخْرَاجاً ، فإن كان استفعل مُفْتَلَ العين عُلِّـلـ فيـ ما عـلـ فيـ مصدر أفعـلـ المـعـتـلـ الـمـيـنـ ؟ فـتـقـولـ : استـقـامـ استـقـامـةـ ، وـاستـعـادـةـ استـعـادـةـ^(١) .

وـقـيـاسـ تـفـعـلـ وـماـ كـانـ عـلـىـ وـزـنـهـ أـنـ يـقـمـ رـابـعـهـ ؛ فـيـصـيرـ مـصـدـراـ ، كـتـدـخـرـجـ تـدـخـرـجـاـ ، وـتـجـمـلـ تـجـمـلـاـ ، وـتـشـيـطـنـ تـشـيـطـنـاـ ، وـتـمـسـكـنـ تـمـسـكـنـاـ ، وـيـحـبـ إـبـدـالـ الصـمـةـ كـسـرـةـ إـنـ كـانـتـ الـلامـ يـاهـ ، نـحـوـ التـوـانـيـ وـالتـدـانـيـ^(٢) .

وـقـيـاسـ قـعـلـ وـمـاـ أـلـقـ بـهـ فـعـلـةـ كـدـخـرـجـ دـخـرـجـةـ ، وـزـلـلـ زـلـزـلـةـ ، وـبـيـطـرـ بـيـطـرـةـ ، وـحـوـقـلـ حـوـقـلـةـ ، وـفـيـعـلـلـ بـالـكـسـرـ — إـنـ كـانـ مـضـاعـفـاـ كـنـزـلـزـالـ وـوـسـوـاسـ ، وـمـوـفـ غـيرـ الضـاعـفـ سـمـاعـيـ ، كـسـرـهـفـ سـرـهـافـاـ ، وـيـحـوـزـ فـتـحـ أـوـلـ الضـاعـفـ ، وـالـأـكـثـرـ أـنـ يـغـنـيـ بالـفـتوـحـ اـسـمـ الـفـاعـلـ ، نـحـوـ (ـمـنـ شـرـ الـوـسـوـاسـ)^(٣) ، أـيـ : الـمـوـسـوسـ .

ـفـإـنـكـ لـأـزـيدـ أـلـفـاـ قـبـلـ آخـرـهـ وـلـاـ تـكـسـرـ ثـالـثـهـ ؟ فـتـقـولـ فـيـ تـطـيـرـ : طـاـيـرـ طـاـيـرـ طـاـيـرـاـ وـتـقـولـ فـيـ تـطـيـرـ : طـيـرـ طـيـرـ طـيـرـاـ . هـذـاـ ، وـلـاـ يـكـونـ الـبـدوـ بـهـمـ الـوـصـلـ إـلـاـخـاسـيـاـ ، مـثـلـ : اـنـكـسـرـ وـاجـتمـعـ ، أـوـ سـدـاسـيـاـ ، مـثـلـ : اـسـتـغـفـرـ وـاحـلـوـلـ ، وـجـلـةـ مـاـ يـرـدـ عـلـيـهـ مـنـ الـأـوـزـانـ خـسـةـ وـعـشـرـونـ وـزـنـاـ .

(١) وقد جاء في كلامات على زنة مصدر الصحيح تبيها على الأصل ، مثل قوله : أغيـمتـ السـيـاهـ إـغـيـاماـ ، وـاستـحـوذـ عـلـيـمـ الشـيـطـانـ اـسـتـحـوـاـذاـ .

(٢) إنـماـ قـلـبـتـ الصـمـةـ كـسـرـةـ للـمـعـاـفـةـ عـلـىـ سـلـامـ الـيـاهـ ، وـيـقـأـهـ بـدـونـ قـلـبـ ؟ لأنـهـ لـوـ لمـ يـفـعـلـواـ ذـلـكـ لـوـ جـبـ قـلـبـ الـيـاهـ وـأـوـاـ لـنـاسـيـةـ الصـمـةـ ، وـلـمـ يـرـضـواـ هـذـاـ لـأـنـهـ يـؤـدـيـ إـلـىـ وجودـ مـاـ لـأـنـظـيرـ لـهـ فـيـ كـلـامـهـ ، وـهـوـ أـنـ تـقـعـ وـاـوـ مـضـمـومـ مـاقـبـلـهـ فـيـ آخـرـ الـأـسـمـ لـلـعـربـ .

(٣) من الآية ٤ من سورة الناس ، ومن معنى المفتح مصدرأً قول الأعنى ميمون بن قيس :

تـسـمـعـ لـلـحـنـيـ وـشـوـاسـاـ إـذـاـ اـنـصـرـتـ
كـمـ اـسـتـعـانـ بـرـيـحـ عـشـرـقـ زـجـلـ

وَقِيَاسُ فَاعِلٍ كَضَارِبٍ وَخَاصَّمَ وَفَاتَلَ الْفِعَالُ وَالْمُفَاعَلَةُ ، وَيَقْنَعُ الْفِعَالَ
فِيهَا فَاؤه ياه ، نحو يأسـرـ ويامـنـ ، وشـذـ ياوـمـ يـوـاـمـ .

وَمَا خَرَجَ عَمَادُ كَرْنَاهُ فَشَازَ ، تَقْوِلُمْ : كَذَبَ كَذَبَأـاـ ، وَقُولَهُ :

* فَهَنِيَ تُنَزِّي دَلَوَهَا تَنْزِيـاـ *

٣٧٨ — لَمْ أَقْفَ لَهُذَا الشَّاهِدَ عَلَى نَسْبَةٍ إِلَى قَاتِلِ مَعِينٍ ، وَقَدْ اسْتَشَهَدَ بِهِ كَثِيرٌ مِنْ
النَّحَاةِ وَلَمْ يَنْسِبُوهُ ، وَهُوَ فِي الْلِسَانِ (مَادَةُ نَزَا) غَيْرُ مَنْسُوبٍ أَيْضًا ، وَمَا ذَكَرَهُ الْمُؤْلِفُ
هُنَّا إِحْدَى الرَّوَايَاتِ فِي بَيْتٍ مِنْ مَشْطُورِ الرِّجْزِ ، وَبَعْدَهُ قُولَهُ :

* كَمَا تُنَزِّي شَهْلَةً صَبِيَّاً *

الْفَةُ : « تُنَزِّي » - بضم حرف المضارعة وتشديد الزاي - أى : تحرـكـ « شـهـلـةـ »
الـشـهـلـةـ : العـبـورـ .

المعنى : وصف الـراـجـزـ اـصـرـأـةـ بـأـنـهـ تـحـرـكـ دـلـوـهـاـ عـنـدـ الـاستـقاءـ لـيـتـلـيـ مـاءـ حـرـكـةـ
ضعـيفـةـ قـرـفـعـهـ وـتـخـفـضـهـ ، تـحـرـيـكـ كـمـاـثـلـاـ لـتـحـرـيـكـ الـرـأـةـ الـعـجـوزـ صـبـيـهـاـ عـنـدـ تـرـيقـصـهاـ إـيـاهـ .

الإعراب : « هـيـ » ضمير منفصل مبتدأ مبني على الفتح في محل رفع « تـنـزـيـ »
فعل مضارع مرفوع بضممة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل ، وفاعله ضمير مستتر
فيه جوازاً تقديره هي ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ « دـلـوـهـاـ » دـلـوـ : مفعول به
لنـزـيـ منـصـوبـ بـالـفـتـحـةـ الـظـاهـرـةـ ، وـدـلـوـ مـضـافـ وـضـمـيرـ الـفـائـةـ مـضـافـ إـلـيـهـ مـبـنيـ عـلـىـ السـكـونـ
في محل جر « تـنـزـيـاـ » مـفـعـولـ مـطـلـقـ عـامـلـهـ تـنـزـيـ مـنـصـوبـ بـالـفـتـحـةـ الـظـاهـرـةـ « كـمـاـ » الـكـافـ
حـرـفـ جـرـ ، وـمـاـ : مصدرية « تـنـزـيـ » فعل مضارع مرفوع بضممة مقدرة على الياء منع
من ظهورها الثقل « شـهـلـةـ » فـاعـلـ تـنـزـيـ مـرـفـوعـ بـالـضـمـمـةـ الـظـاهـرـةـ « صـبـيـاـ » مـفـعـولـ بهـ
لنـزـيـ منـصـوبـ بـالـفـتـحـةـ الـظـاهـرـةـ ، وـمـاـ الـمـصـدـرـيـ معـ ماـ دـخـلـتـ عـلـيـهـ فـيـ تـأـوـيلـ مـصـدـرـ
مـجـرـورـ بـالـكـافـ ، وـالـجـارـ وـالـمـجـرـورـ مـتـلـقـ بـعـمـلـوـفـ صـفـةـ لنـزـيـاـ الـذـيـ هوـ مـصـدـرـ ، وـتـقـدـيرـ
الـكـلـامـ : تـنـزـيـ دـلـوـهـاـ تـنـزـيـاـ مـشـابـهـاـ لـتـنـزـيـةـ شـهـلـةـ صـبـيـاـ .

الـشـاهـدـ فـيـهـ : قـولـهـ « تـنـزـيـاـ » حـيـثـ وـرـدـ مـصـدـرـ الـفـعـلـ الـذـيـ بـوـزـانـ فـعـلـ - بـتـضـعـيفـ
الـعـيـنـ - مـنـ مـعـنـلـ الـلـامـ ، عـلـىـ مـثـالـ الـتـفـعـيلـ ، كـمـاـ يـجـيـعـهـ مـنـ الصـحـيـحـ الـلـامـ ، وـذـكـرـ
شـازـ ، إـنـماـ قـيـاسـهـ أـنـ يـجـيـعـهـ عـلـىـ تـقـلـةـ ؟ فـيـقـالـ تـنـزـيـةـ كـمـاـ يـقـالـ التـزـكـةـ وـالتـوـصـيـةـ
وـالتـسـمـيـةـ وـالتـعـمـيـةـ وـالتـرـضـيـةـ وـالتـعـدـيـةـ .

وقولهم : تَحَمَّلَ تَحْمِلاً ، وَتَرَامَى الْقَوْمُ رَمِيًّا ، وَحَوَّلَ حِيقَالًا ،
وَأَشْعَرَ قُشْغَرِيرَةً ، وَالْقِيَاسُ تَكْذِيَّا ، وَتَنْزِيَّةً ، وَتَحَمَّلًا ، وَتَرَامَيَا ،
وَحَوَّفَلَةً ، وَأَشْعَرَارًا .

فصل : ويُدَلِّلُ على المرة من مصدر الفعل الثلاثي بِفَعْلَةٍ — بالفتح — كجَسَّاسَ
جَلْسَةً ، ولَبِسَ لَبْسَةً^(١) ، إلا إن كان بناء المصدر العام عليها ؛ فيدل على المرة
منه بالوصف كِرَحِمَ رَحْمَةً واحدةً .

ويُدَلِّلُ على الهيئة بِفَعْلَةٍ — بالكسر — كِلْمَسَةً وَالرُّكْبَةَ وَالْقِتْلَةَ ، إلا إن
كان بناء المصدر العام عليهما ؛ فيدل على الهيئة بالصفة ونحوها ، كِنْشَدَ الضَّالَّةَ
نِشْدَةً عَظِيمَةً^(٢) .

(١) وشد من ذلك ما حکاه سيبويه من قوله : أتيته إيتانة ، ولقيته لقاء .

(٢) اعلم أولاً أن اسم المرة لا يشتق من كل مصدر ، بل يشتق من مصادر
الأفعال الدالة على عمل من أعمال الجوارح الظاهرة كالثني والجلوس والقيام والوقف
أما الأفعال التي تدل على عمل من أعمال الجوارح الباطنة كالعلم والجهل ، أو التي تدل
على أوصاف جيلية ثابتة كالحسن والظرف والجبن والبخل والكرم فلا يشتق من
مصادرها اسم المرة .

ثم اعلم ثانياً أنه لا فرق في المصدر الذي تأخذ منه اسم المرة أو اسم الهيئة بين
المصدر الحالى من الزيادة كالضرب والفتح والمصدر المشتمل على حرف من حروف
الزيادة كالجلوس والقعود واللقاء والزفير ، بل تأخذها من المصدر الحالى من الزيادة بفتح
أوله وزيادة تاء في آخره حين تردد المرة ، وبكسر أوله وزيادة التاء في آخر حين تريد
الم الهيئة ، وتأخذها من المصدر المشتمل على زيادة بطرح الزيادة أولًا ثم بفتح أول الحروف
الأصلية وزيادة التاء عند إرادة المرة ، وبطرح الزيادة وكسر أول الحروف الأصلية
وزيادة التاء عند إرادة الهيئة .

والمرة من غير الثلاثي بزيادة التاء على مصدره القياسي كأنطلاقٍ واستئنافاً ، فإنَّ كان بناء المصدر العام على التاء دُلِّ على المرة منه بالوصف ، كإقامةٍ وآحدةٍ واستيقامَةٍ وآحدَةٍ .

ولا يُبديَ من غير الثلاثي مصدرَ لهيئة ، إلا ما شدَّ من قوله : اختَرَتْ خُرَّةً ، وانْتَهَى بِنَفْتَةً ، وَتَعَمَّمَ عَمَّةً ، وَتَقْمَصَ قِمْصَةً^(١) .

= ثم أعلم ثالثاً أنه إذا كان ل فعل واحد مصدران أحدهما قياسي والآخر مماعي مثل أمره بأمره أمراً وإمارة فإنَّ المعتبر هو المصدر القياسي دون المماعي ، وكذلك إن كان له مصدران قياسيان أحدهما غالب والآخر قليل أو كان له مصدران مماعيان فإنَّ المعتبر هو الغالب منهما .

ثم أعلم أنه إذا كان المصدر المسموع مبنياً من أول الأمر على التاء فإنَّ كان أوله مفتوحاً كرحة ورأفة وخشية ذلت على المرة بالوصف وعلى الهيئة بكسر أوله ، وإن كان أوله مكسوراً كذرية - وهي الحذق - وكنشدة ذلت على المرة بفتح أوله وعلى الهيئة بالوصف ، وإن كان أوله مضموماً نحو الكدرة والمرة فتحت أوله عند إرادة المرة وكسرته عند إرادة الهيئة ، وهذا هو الصواب في هذه المسألة .

(١) معنى اختَرَتْ غطت رأسها بالثمار - بكسر الحاء المعجمة - ومعنى انتَهَى غطت وجهها بالنقاب - بكسر النون - وإنما لم يؤخذ من مصدر غير الثلاثي اسمَ الهيئة لأنَّه يتربَّ على ذلك هدم بنية الكلمة بمدفَع ما قصد إلى إثباته فيها ، إلا ترى أنَّ في مصدر غير الثلاثي زيادة كالألف والنون في الاتفعال والألف والتاء في الاتفعال والألف والسين والتاء في الاتفعال ، وأنَّ هذه الزيادات قد قصدوا إلى زيادة لها لأغراض معنية ؛ فإذا أردت أن تبني زنة الهيئة كما فعلت في الثلاثي كان مما لا بد منه أن تمحض هذه الزيادات فتخدم البناء الذي أنسى على غرض ، ومن أجل هذا اجتنبوا القصد إلى بناء خاص بالهيئة من غير الثلاثي ، واكتفوا بنفس المصدر الأصلي مع الوصف إن دعت الحال إليه .

هذا باب أبنية أسماء الفاعلين

والصفات المشبهات بها

يأتي وصفُ الفاعل من الفعل الثلاثي المجرد على فاعِلٍ بكثرة في فعل — بالفتح — متعدياً كان كفَرَ به وقتلَه ، أو لازماً كذَبَ وغَداً — بالغين والذال المعجمتين — بمعنى سال^(١) ، وفي فعل بالكسر متعدياً كأميَّة وشَرِّبهُ ورَكْبَهُ ، ويقلُّ في القاصر كسلَّم ، وفي فعل بالضم كفَرَهُ .

ولإنما قياس الوصف من فعل اللازم: فَعِلٌ في الأعْراضِ كفَرِحٌ وأشِرٌ^(٢) ، وأفْعِلٌ في الألوان والخلائق ، كاخْضَرَ وأسْوَدَ وأكْحَلَ^(٣) وألْمَى^(٤) وأعْوَرَ وأعْنَى ، وفَقْلَانُ فيما دَلَّ على الامتناء وحرَارة الباطن كشَبَعَانَ ورَيَانَ وعَطَشَانَ^(٥) .

وقياسُ الوصف من فعل — بالضم — فَعِيلٌ كظرِيفٌ وشَرِيفٌ ، ودونه

(١) إنما نص المؤلف في هذا الفعل على معناه لأنَّه يأتي لازماً ويأتي متعدياً ، تقول «غذا الماء» أي سال ، و«غذا العرق» أي سال دماً ، و«غذا البول» أي اقطع ، و«غذا الشيب» أي أسرع ، وهو في كل هذه المعاني لازم ، وتقول «غذا الطعام الصبي» كما تقول «غذوت الصبي بالبن» فيكون متعدياً ، واسم الفاعل منه في الحالين «غاذ» على زنة فاعل ، فنص المؤلف على المعنى ليجعله من قسم اللازم الذي الكلام فيه .

(٢) الأشر — بفتح المهمزة وكسر الشين — الذي لا يحمد النعمة والعافية .

(٣) الأكل : أسود العينين من غير اكتفال .

(٤) الألى : أسود حرة الشفتين .

(٥) الأول والثاني من هذه الأوصاف يدلان على الامتناء ، والثالث يدل على حرارة الباطن ، ومثله ظمآن وصديان .

فَقُلْ كَشْهِمٌ وَضَخْمٌ ، وَدُونَهُمَا أَفْعَلٌ كَأَخْطَبٌ^(١) إِذَا كَانَ أَحَرُّ إِلَى
السُّكْدَرَةِ ، وَقَلْ كَبَطَلٌ وَحَسَنٌ ، وَفَعَالٌ — بِالْفَتْحِ — كَجَبَانٌ ، وَفَعَالٌ
— بِالضِّمْنِ — كَشْجَاعٌ ، وَفَعَلٌ كَجَنْبٌ ، وَفَعَلٌ كَعِفَرٌ : أَيْ شُجَاعٌ مَا كَرَ .
وَقَدْ يَسْقُفُنَّ عَنْ صِيفَةِ فَاعِلٍ مِنْ فَقْلٍ — بِالْفَتْحِ — بِغَيْرِهَا كَشَيْخٌ
وَأَشَيْبٌ وَطَيْبٌ وَعَفِيفٌ^(٢) .

تَنبِيهٌ^(٣) : جَمِيعُ هَذِهِ الصِّفَاتِ صِفَاتٌ مُشَبَّهَةٌ ؛ إِلَّا فَاعِلًا كَضَارِبٍ وَقَائِمٍ ،

(١) قال الشيخ خالد في التصريح: إنه بالحاء والظاء المعجمتين ، ولم أجدهما بين يدي من معاجم اللغة - ومنها الصحاح والقاموس والأساس والسان والنهاية - هذه الماده مطلقاً ، ووُجِدَتْ فِي الْلَّاْسَانِ : « الخطة » - بالحاء المعجمة والظاء المهملة - الحضرة ، وقيل: غبرة ترهقها حضرة ، والفعل من ذلك كله خطب خطباً - مثل فرح فرحاً - فهو أخطب ، وقيل: الأخطب الأخضر يخالطه سواد » اه؟ فعل ما في التصريح سبق قلم .

(٢) تفصيل هذه المسألة أنهم قد يحيثون بصيغة فاعل ولا يحيثون بصيغة أخرى كضارب وقاتل ، وقد يحملون صيغة فاعل ويحيثون بغيرها كالأمثلة الأربعه التي ذكرها المؤلف فإنهم لم يقولوا شائعاً ولا شائب ولا طايب ولا عاف ، وقد يحيثون بصيغة فاعل وغيرها أيضاً كما قالوا: مال يميل فهو مائل وأميل ، وهذه ثلاثة أحوال .

(٣) هنا ثلاثة أمور يجب أن تنبهك إليها:

الأول: أن الأصل في صيغة فاعل أن تكون اسم فاعل ، وأن تكون دالة على المحدث ، والأصل فيها عدتها من الصيغ المذكورة أن تكون صفة مشبهة ، وأن تكون دالة على الثبوت ، وقد يقصد من اسم الفاعل الدلالة على الثبوت كالصفة المشبهة وحينئذ يأخذ حكم الصفة للشبيهة ؛ فيضاف إلى مرفوعه كطاهر القلب وشاطط الدار ، والأصل ظاهر قلبه وشاططه داره ، وقد يقصد من الصفة المشبهة الدلالة على المحدث كاسم الفاعل ، وحينئذ تكون اسم فاعل .

الأمر الثاني: هل يختص وزن فاعل من بين أسماء الفاعلين بمحواز قصد الثبوت منه ؟ على، يعني أن ذلك لا يتأتى في أسماء الفاعلين من غير الثلاثي كما هو ظاهر عباره =

فإنه اسمُ فاعِلٍ ، إِلَّا إِذَا أُضِيفَ إِلَى مَرْفُوعٍ ، وَذَلِكَ فِيمَا دَلَّ عَلَى الثَّبُوتِ — كَـ « طَاهِيرُ الْقَلْبِ » ، وَ « شَاهِيْرُ الدَّارِ » أَيْ : بَعْدِهَا — فَصِفَةً مشبهةً أَيْضًا .

فصل : ويأتي وصفُ الفاعل من غيرِ الْلَّاْنِي المجرد بـ ظـ مضارعه ، شـ رـ طـ الإـتـيـانـ بـ يـمـ مـضـمـوـمـةـ مـكـانـ حـرـفـ الـضـارـعـةـ ، وـ كـسـرـ ماـ قـبـلـ الـآـخـرـ مـطـلـقاـ ، سـوـاءـ كـانـ مـكـسـوـرـاـ فـيـ الـضـارـعـ ، كـ « مـفـطـلـقـ » وـ « مـفـتـخـرـجـ » أـوـ مـفـتوـحـاـ كـ « مـفـتـعـلـ » وـ « مـفـتـخـرـجـ » .

هذا باب أبنية أسماء المفعولين

يأتي وصفُ المفعول من الثلـاثـي المجرـدـ عـلـىـ زـنـةـ مـفـعـولـ ، كـ « مـضـرـوبـ »

ـ المؤـلفـ ؛ والـجـوابـ عـنـ ذـلـكـ أـنـ قـصـدـ الثـبـوتـ لـاـ يـخـتـصـ بـماـ كـانـ عـلـىـ زـنـةـ فـاعـلـ مـنـ أـسـمـاءـ الـفـاعـلـيـنـ ، بلـ يـجـرـىـ فـيـ أـسـمـاءـ الـفـاعـلـيـنـ مـنـ غـيرـ الـلـاـنـيـ ، وـمـاـ يـدـلـ عـلـىـ ذـلـكـ أـنـ المؤـلفـ نـفـسـهـ قـدـ مـثـلـ لـلـصـفـةـ المشـبـهـةـ (صـ ٢٤٨ـ) بـعـسـتـقـيمـ الرـأـيـ وـمـعـتـدـلـ الـقـامـةـ ، وـذـلـكـ صـرـيـعـ فـأـنـ زـنـةـ اـسـمـ الـفـاعـلـ مـنـ غـيرـ الـلـاـنـيـ تـكـوـنـ أـحـيـاـنـاـ صـفـةـ مشـبـهـةـ .

الأمر الثالث : إذا قـصـدـ مـنـ الصـفـةـ المشـبـهـةـ الدـلـالـةـ عـلـىـ الـحـدـوـثـ كـاسـمـ الـفـاعـلـ ، هـلـ يـجـبـ أـنـ تـحـوـلـ إـلـىـ صـيـفـةـ فـاعـلـ أـمـ يـجـوزـ بـقـاءـ زـنـتهاـ مـعـ ذـلـكـ القـصـدـ ؟ والـجـوابـ عـنـ هـذـاـ أـنـ تـبـيـئـ أـنـ تـبـيـئـ لـنـاـ بـعـدـ طـوـيلـ الـبـحـثـ أـنـ لـاـ يـجـبـ عـلـيـكـ إـذـاـ قـصـدـتـ بـجـرـدـ الدـلـالـةـ عـلـىـ هـذـاـ الـحـدـوـثـ أـنـ تـحـوـلـمـاـ إـلـىـ صـيـفـةـ فـاعـلـ ، أـمـاـ إـذـاـ قـصـدـتـ - مـعـ ذـلـكـ - التـنصـيـصـ عـلـىـ هـذـاـ القـصـدـ فـإـنـ يـجـبـ عـلـيـكـ أـنـ تـحـوـلـهـ إـلـىـ صـيـفـةـ فـاعـلـ ، وـذـلـكـ يـفـهـمـ مـنـ قـوـلـ الرـضـىـ : « وـلـهـذـاـ اـطـرـدـ تـحـوـيلـ الـصـفـةـ المشـبـهـةـ إـلـىـ فـاعـلـ كـحـاسـنـ وـضـائـقـ عـنـ قـصـدـ النـصـ عـلـىـ الـحـدـوـثـ » اـهـ كـلامـهـ .

و « مَفْصُود » و « مَمْرُور بِهٖ ^(١) » ، و مِنْهُ مَبِيع ، و مَقْوُل ، و مَرْفُمٌ ،
إلا أنها نثرت ^(٢) .

ومن غيره بالفظِ مُضارعه ، بشرط الإتيان بهم مضمومة مكان حرف
المضارعة ، وإن شئت فقل : بالفظ اسم فاعله بشرط فتح ما قبل الآخر ، نحو
المال مُسْتَخْرَج ، وزَيْدٌ مُنْطَلِقٌ بِهٖ .

وقد ينوب فَعِيلٌ عن مفعول ، كـ « دَهِينٍ » و « كَجِيلٍ » و « جَرِيجٍ »
و « طَرِيجٍ » ، و مَرْجِحَةٌ إلى السماع ، وقيل : ينقاص فيما ليس له فَعِيلٌ بمعنى
فاعل ، نحو : قَدَرَ و رَحِيمٌ ؛ لقولهم : قَدِيرٌ و رَحِيمٌ ^(٣) .

* * *

(١) لما كان اسم المفعول يؤخذ من الفعل المتعدي بغير حاجة إلى ظرف أو جار
و مجرور ، ولا يؤخذ من الفعل اللازم إلا مع الظرف أو الجار والمجرور ، جاء المؤلف
بالضروب والمقصود من غير أن يذكر معهما الجار والمجرور ، لأن فعلهما متعديان ،
وجاء بالمرور مع الجار والمجرور لأن فعله لازم .

(٢) أصل مبيع مبيع - على زنة مفعول - فقلت الضمة من الياء إلى الساكن
الصحيح قبلها وهو الياء ، فالتف ساكسن الياء والواو ، فخذلت الواو للتخلص من
التقاء الساكنين ، ثم قلبت ضمة الياء كسرة لتصبح الياء . وأصل مقول مقوول -
على زنة مفعول - فقلت ضمة الواو إلى الساكن الصحيح قبلها ، فالتف ساكسن ،
فخذلت الواو الزائدة ، على ما نرجحه ، للتخلص من التقاء الساكدين ، وسيأتي في
باب الإبدال تتمة لهذا البحث . وأصل مرمي مرموى ، فلما اجتمعت الواو والياء
وسبقت إحداهما بالسكون قلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء ، ثم قلبت ضمة الميم
كسرة لمناسبة الياء .

(٣) هذا ثليل للمنفي ، وأما ما ليس له فعيل بمعنى فاعل فـ كـ جـريـجـ وـ قـتـيلـ .

هذا باب إعمال الصفة المشبهة
باسم الفاعل المتعدي إلى واحد

وهي : الصفةُ التي أَسْتَحْسِنَـ فِيهَا أَنْ تُضَافَ لِـا هُوَ فَاعِلٌ فِي الْمَعْنَى ، كَـ « حَسَنٌ الْوَجْهٌ » وَ « نَقْيُ الْفَنْرٌ » وَ « طَاهِيرٌ الْعِرْضٌ » .
فخرج نحو « زَيْدٌ ضَارِبٌ أُوْهُ » فإن إضافة الوصف فيه إلى الفاعل ممتنعة ؟
لثلا ثُوَّهِم الإضافة إلى المفعول ، ومحو « زَيْدٌ كَاتِبٌ أُوْهُ » فإن إضافة الوصف
فيه وإن كانت لا تتحقق بعدم اللبسِ لكنها لا تحسن ؛ لأن الصفة لا تضاف
لمرفوعها حتى يُقدَّرَ تحويلُ إسنادِها عنه إلى ضمير موصوفها ، بدليلين :
أحدُها : أنه لو لم يقدر كذلك لزم إضافة الشيء إلى نفسه . والثاني : أنهم
يُؤْنَثُونَ الصفة في نحو « هِنْدٌ حَسَنَةُ الْوَجْهٌ » ؛ فلهذا حسن أن يقال : « زَيْدٌ
حَسَنَ الْوَجْهٌ » ؛ لأنَّ مَنْ حَسَنَ وَجْهَهُ حَسَنَ أَنْ يُسْنَدَ « الْحَسْنَةُ » إِلَى جملته
مجازاً ، وَقَبِحَ أَنْ يقال « زَيْدٌ كَاتِبُ الْأَبِ » ؛ لأنَّ مَنْ كَتَبَ أُوْهَ لَا يَحْسِن
أَنْ يُسْنَدَ الْكَاتِبَةُ إِلَيْهِ إِلَّا بِمجازٍ بعيدٍ .

وقد تبين أنَّ الْمَلْ بِحَسَنِ الإضافة موقوفٌ على النظر في معناها ، لا على
معرفة كونها صفةٌ مشبهةٌ ، وحيثُنَّـ فلا دَوْزَـ في التعرِيف المذكور كما تَوَهَّـهُـ
ابنُ الناظمِ .

فصل : وَتَخْتَصُّـ هَذِهِ الصَّفَةُـ عَنِ اسْمِ الفَاعِلِـ بِنَخْسَـةٍـ أَمْوَرٌـ :
أَحَدُهَاـ : أَنَّهَا تُصَاغُـ مِنَ الْلَّازِمِـ دُونَـ الْمَتَعْدِيِـ ، كَـ « حَسَنٌ » وَ « جَمِيلٌ » .
وَهُوَ يُصَاغُـ مِنْهُـماـ ، كَـ قَائِمٌ وَضَارِبٌـ .

الثاني : أنها لِلْزَمِنِ الْحَاضِرِ الدَّائِمِ ، دُونَ الْمَاضِ الْمُنْقَطِعِ وَالْمُسْتَقْبِلِ ، وَهُوَ يَكُونُ لِأَحَدِ الْأَزْمَنَةِ الْثَّلَاثَةِ .

الثالث : أَهَا تَكُونُ مُجَارِيَةً لِلْمَصَارِعِ فِي تَحْرِكِهِ وَسُكُونِهِ ، كَـ « طَاهِرِ الْقَلْبِ » وَ « ضَامِرِ الْبَطْنِ » وَ « مُسْتَقِيمِ الرَّأْيِ » وَ « مُعْتَدِلِ الْقَاتِمَةِ » وَغَيْرَ مُجَارِيَةِ لَهُ ، وَهُوَ الْفَالِبُ فِي الْمَبْنِيَةِ مِنَ الْثَّلَاثَى كَـ « حَسَنٌ » ، وَ « جَيْلٌ » ، وَ « ضَحْمٌ » ، وَ « مَلَانٌ » وَلَا يَكُونُ اسْمُ الْفَاعِلِ إِلَّا مُجَارِيَّا لَهُ .

الرابع : أَنْ مَنْصُوبَهَا لَا يَتَقَدَّمُ عَلَيْهَا ، بِخَلْفِ مَنْصُوبِهِ ، وَمِنْ ثَمَّ صَحَّ الْنَّصْبُ فِي نَحْوِ « زَيْدًا أَنَا ضَارِبُهُ » وَامْتَنَعَ فِي نَحْوِ « زَيْدًا أَبُوهُ حَسَنٌ وَجْهُهُ » .

الخامس : أَنَّهُ يَلْزَمُ كَوْنَ مَعْمُولِهَا سَبَبِيًّا ، أَىٰ : مَتَصَلًا بِضَمِيرِ مَوْصُوفِهَا ، إِمَّا لِفَظًا نَحْوِ « زَيْدٌ حَسَنٌ وَجْهُهُ » ، وَإِمَّا مَفْعَلًا نَحْوِ « زَيْدٌ حَسَنٌ الْوَاجْهَةُ » ، أَىٰ : مِنْهُ ، وَقَبِيلٍ : إِنْ « أَلْ » خَلَفٌ عَنِ الْمَضَافِ إِلَيْهِ ، وَقَوْلُ ابْنِ النَّاظِمِ : « إِنْ جَوَازٌ^(١) نَحْوِ « زَيْدٌ يَلْكَ فَرِحٌ » مُبْطِلٌ لِعِلْمِ قَوْلِهِ إِنْ مَعْمُولٌ لَا يَكُونُ

(١) قد صَحَّ عَنِ الْعَرَبِ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ نَحْوِ « زَيْدٌ يَلْكَ فَرِحٌ » وَزَيْدٌ فِي هَذَا الْمَثَالِ مُبْتَدِأ بِخَرْبِهِ قَوْلُكَ فَرِحٌ ، وَبِكَ : جَارٌ وَمُجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِفَرِحٍ ، وَبِالتَّأْمِلِ فِي هَذَا الْمَثَالِ نَجِدُ أَنْ قَوْلَهُمْ « فَرِحٌ » صَفَةٌ مُشَبَّهَةٌ ، وَأَنْ « بِكَ » مَعْمُولُهَا ، وَأَنَّهُ غَيْرُ سَبِيٍّ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ اسْمًا ظَاهِرًا مُضَافًا إِلَى ضَمِيرٍ يَعُودُ إِلَى الْمَوْصُوفِ الَّذِي هُوَ زَيْدٌ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ عَلَى الصَّفَةِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ ، وَقَدْ فَهَمَ ابْنُ النَّاظِمَ أَنْ قَوْلَ وَالدَّهِ وَالنَّحَّا مِنْ قَبْلِهِ إِنْ مَعْمُولَ الصَّفَةِ المُشَبَّهَةِ لَا يَكُونُ إِلَّا سَبَبِيًّا ، وَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَتَقَدَّمَ عَلَيْهَا - جَارٌ عَلَى عَمُومِهِ ، وَأَنْ كُلُّ مَعْمُولٍ هَذَا يَنْبَغِي فِيهِ هَذَا الْأَمْرُ ، وَعَلَى هَذَا اعْتَرَضَ عَلَى النَّحَّا بِالْمَثَالِ الْمُذَكُورِ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَتَقَنِ فِي هَذَا الْأَمْرِ ، وَقَدْ أَجَابَ الْمُؤْلِفُ وَغَيْرُهُ عَلَى ابْنِ النَّاظِمِ بِأَنَّ قَوْلَ وَالدَّهِ وَالنَّحَّا لَيْسَ جَارِيًّا عَلَى عَمُومِهِ ، بلْ الْمَرَادُ مَعْمُولٌ خَاصٌ ، وَهُوَ الْمَعْمُولُ الَّذِي تَعْمَلُ فِيهِ الصَّفَةُ المُشَبَّهَةُ بِسَبِبِ مَشَابِهِتِهَا لِاسْمِ الْفَاعِلِ الَّذِي يَعْلَمُ بِالْحَلْلِ عَلَى الْفَعْلِ الْمَصَارِعِ - وَهُوَ الْفَاعِلُ وَالْمَفْعُولُ - فَأَمَّا غَيْرُ ذَلِكَ مِنَ الْمَعْمُولَاتِ - وَمِنْهَا الْجَارُ وَالْمُجْرُورُ - فَإِنَّهَا تَعْمَلُ -

إلا سببيّاً مؤخراً» مردود؛ لأن المراد بالمعنى ما عملها فيه لحق الشّيء، وإنما عملها في الظرف بما فيها من معنى الفعل، وكذا عملها في الحال، وفي التمييز، ونحو ذلك.

فضل : لمعنى هذه الصفة ثلاثة حالات : الرفع على الفاعلية ، وقال الفارسي : أو على الإيدال من ضمير مستتر في الصفة ، والخفض بالإضافة ، والنصب على التشبيه بالمعنى به إن كان معرفة ، وعلى التمييز إن كان نكرة ، والصفة مع كل من الثلاثة : إما نكرة ، أو معرفة ، وكل من هذه الستة للمعنى معه ستة حالات ؟ لأنه إما بـأـلـ، كـ«ـالـوـجـهـ»ـ ، أو مضاف لما فيه أـلـ كـ«ـوـجـهـ الـأـبـ»ـ ، أو مضاف للضمير كـ«ـوـجـهـ»ـ ، أو مضاف لمضاف للضمير كـ«ـوـجـهـ أـبـ»ـ ، أو مجرد كـ«ـوـجـهـ»ـ ، أو مضاف إلى المجرد كـ«ـوـجـهـ أـبـ»ـ ؟ فالصور ستة وثلاثون ، والممتنع منها أربعة ، وهي : أن تكون الصفة بـأـلـ والمعنى مجرد منها ومن الإضافة إلى تاليها ، وهو مخوض ، كـ«ـالـحـسـنـ وـجـهـ»ـ أو «ـوـجـهـ أـبـ»ـ أو «ـوـجـهـ»ـ أو «ـوـجـهـ أـبـ»ـ .

فيه بما تتضمنه من معنى الفعل، وذلك لا يشترط فيه أن يكون سبيباً، ولا يلزم فيه أن يتآخر عنها ؟ لأنّه يكتفى بأدنى رائحة الفعل ، حتى إنه ليعمل بالجامد والتصريف وبالمعنى والقادر من الأفعال ويتعلق بالحرروف المشبهة بالفعل في المعنى مثل «ـكـانـ»ـ الدال على معنى أشيء ومثل «ـمـاـ»ـ الدال على معنى أني ، فـلـآنـ يتعلق بالصفة المشبهةـ مع أنها كال فعل في الأخذ من مصدره - أحق وأولـ .

هذا باب التَّعْجِبُ (١)

والمُبَوَّبُ له منها في النحو اثنان :

لأحداها: ما أَفْسَلَهُ، نحو «ما أَخْسَنَ زَيْدًا».

(١) لم يذكر المؤلف تعريف التعجب ، وقد عرفه بعضهم بأنه « افعال يحدث في النفس عند الشعور بأمر خفي سببه » ولعل هذا معناه اللغوي ، أما معناه الاصطلاحي فهو ما ينسب إلى ابن عصفور من أن التعجب هو « استظام زيادة في وصف الماعول خفي سببها وخرج بها المتعجب منه عن أمثاله أو قل نظيره فيها » قوله « استظام زيادة » كالجنس في التعريف ، وقولنا « في وصف الماعول » قيد يخرج به الزيادة في وصف المفعول ، فلا يتأنى التعجب منها بـ « هاتين الصيغتين » ، فلا يقال « ما أضرب زيداً » استظاماً لضرب وقع على زيد ، ولهذا اشترطوا أن يكون الفعل الذي يؤخذ من مصدره صيغة التعجب أن يكون مبنياً للمعلوم ، وقولنا في التعريف « خفي سببها » قيد ثان يخرج به ما ظهر سببها ، ولهذا نسمع الناس يقولون : إذا ظهر السبب بطل العجب وقولنا « وخرج بها المتعجب عن نظائره أو قل نظيره » قيد ثالث يخرج به ما يكثر وجود أمثاله فإنه لا يتعجب منه ، وهذه العبارة تدل على أن الحامل على التعجب أحد أمرin ، الأول انفراد المتعجب منه بالوصف ، والثاني أن يكون له أمثال قلائل لا يكادون يعرفون ، ولا شك أن المراد بهذا الكلام ما يشمل الحقيقة والادعائى ، ينافي أن المتكلم بعبارة التعجب إما أن يكون في حقيقة الأمر وواقعه عالمًا أن المتعجب منه متفرد بالوصف أو قليل النظائر والأمثال ، وإما أن يكون قد نزل المتعجب منه هذه المزلة ؛ لأن ما ثبت له من الوصف بالـ « التهاب » بحيث لا يدركها أحد في اعتقاده.

(٢) من الآية ٢٨ من سورة البقرة .

فَمَا « ما » فَجُمِعوا عَلَى اسْمِيهَا ؟ لَأَنْ فِي « أَحْسَنَ » ضَمِيرًا يَعُودُ^(١) عَلَيْهَا ، وَأَجْمَعُوا عَلَى أَنَّهَا مُحَرَّدَةٌ لِلإِسْنَادِ إِلَيْهَا^(٢) ، ثُمَّ قَالَ سِيبُوِيْهُ : هِي نَكْرَةٌ تَامَّةٌ بِعْنَى شَيْءٍ ، وَابْتَدَىءَ بِهَا اتِّضَامُهَا مَعْنَى التَّعْجِبِ ، وَمَا بَعْدَهَا خَبْرٌ فَوْضُعُهُ رَفْعٌ ، وَقَالَ الْأَخْفَشُ : هِي مَعْرِفَةٌ نَاقِصَةٌ بِعْنَى الذَّي ، وَمَا بَعْدَهَا صِلَةٌ فَلَا مَوْضِعٌ لَهُ ، أَوْ نَكْرَةٌ نَاقِصَةٌ وَمَا بَعْدَهَا صَفَةٌ فَجَلَهُ رَفْعٌ ، وَعَلَيْهَا فَالْخَبْرُ مَحْذُوفٌ وَجُوبًا ، أَى : شَيْءٌ عَظِيمٌ^(٣) .

(١) قَالَ الشَّيْخُ يَسُ : « الظَّاهِرُ أَنَّ السَّكَوَفِينَ لَا يَقُولُونَ بِأَنَّ فِي أَحْسَنٍ ضَمِيرًا كَمَا يَعْلَمُ مِنْ كَلَامِهِمُ الْآتَى فِي أَحْسَنٍ » اهـ . وَمَعَ أَنَّ الْعَصَرَيْنَ يَقُولُونَ صِرَاطَةً بِأَنَّ فِي « أَحْسَنَ » ضَمِيرًا يَعُودُ إِلَيْهِ ، وَهُوَ فَاعِلٌ أَحْسَنٌ ، فَإِنْ بَيْنَ هَذَا الضَّمِيرِ وَغَيْرِهِ مِنَ الضَّمِيرِ الْمُسْتَرِ الْمَرْفُوعَةِ فَرْقًا مِنْ ثَلَاثَةِ أُوْجَهٍ ؛ الْأُولُّ : أَنَّ الضَّمِيرَ الْمَرْفُوعَ الْمُسْتَرُ فِي الْفَعْلِ مُثَلًا يَجُوزُ الْعَطْفُ عَلَيْهِ بِعْدِ الْفَصْلِ بِالضَّمِيرِ الْمَرْفُوعِ الْبَارِزِ أَوْ فَاصِلَةِ مَا ، وَهُنَّا لَا يَجُوزُ فِي الضَّمِيرِ الْمُسْتَرِ فِي أَحْسَنٍ ذَلِكُ ؛ وَالثَّانِي : أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَدْلِلَ مِنْ الضَّمِيرِ الْمُسْتَرِ فِي أَحْسَنٍ ، وَالثَّالِثُ : أَنَّهُ لَا يَجُوزُ فِي بَابِ التَّدْرِيبِ أَنْ يَخْبُرَ عَنِ هَذَا الضَّمِيرِ الْمُسْتَرِ فِي « أَحْسَنَ » فَأَعْرَفُ ذَلِكَ .

(٢) رُوِيَ عَنِ السَّكَسَائِيِّ أَنَّهُ يَقُولُ : إِنَّ « ما » لَا مَوْضِعَ لَهَا مِنِ الإِعْرَابِ ؟ فَهُوَ عَلَى هَذَا لَا يَكُونُ مَعَ النَّحَاةِ فِي أَنَّهَا مُبْتَدَأ ، قَالُوا : وَهَذَا قَوْلٌ شَاذٌ لَا يَقْدِحُ فِي الإِجْمَاعِ ، وَفِيهِ نَظَرٌ ؛ لَأَنَّهُ لَا يَصْحُ أَنْ يَقُولَ عَنِ السَّكَسَائِيِّ قَرْيَعَ سِيبُوِيْهُ وَنَدِيدَهُ : إِنَّ خَلَافَهُ لَا يَجِدُ بِهِ ، وَإِنَّهُ لَا يَحْتَاجُ إِلَى مَثَلِهِ فِي إِدَعَاءِ الإِجْمَاعِ ، ثُمَّ مَقْعُدٌ مِنَ النَّحَاةِ الإِجْمَاعِ حَقٌّ يَقُولُ فِيهِ ذَلِكَ ؟

(٣) وَيُرَوَى عَنِ الْأَخْفَشِ قَوْلَ ثَالِثٍ غَيْرِ هَذِينَ الْقَوْلَيْنِ الَّذِينَ ذَكَرَهَا الْمُؤْلِفُ ، وَهُوَ أَنَّ « ما » نَكْرَةٌ تَامَّةٌ لَا تَحْتَاجُ إِلَى وَصْفٍ ، فَيَكُونُ فِي هَذَا الْقَوْلِ مَوْافِقاً لِسِيبُوِيْهِ وَالْجَمِيعِ .

وَيَرِدُ عَلَى الْقَوْلَيْنِ الَّذِينَ ذَكَرَهَا الْمُؤْلِفُ مَنْسُوبَيْنِ إِلَى الْأَخْفَشِ أَنَّهُ التَّزَمَ حَذْفَ خَبْرِ الْمُبْتَدَأِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَقُولَ مَقَامَهُ شَيْءٌ ، وَالَّذِي عَرَفَتْهُ فِي بَابِ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبْرِ أَنَّهُ لَابْدَ حَذْفُ الْخَبْرِ وَجُوبًا مِنْ وُجُودِ أَمْرَيْنِ : أَحَدُهُمَا أَنْ يَدْلِلَ عَلَيْهِ دَلِيلٌ ، وَالثَّانِي أَنْ يَقُولَ =

وأما «أفضل» كأحسن فقال البصريون والكسائي : فضل ؟ لزومه مع ياء التكلم نون الواقية ، نحو «ما أفتر في إلى رحمة الله تعالى» ففتحته بناء كالفتحة في ضرب من «زيد ضرب غررا» وما بعده معمول به ، وقال بقية الكوفيين : اسم ؟ لنولهم «ما أحيسته»^(١) ، ففتحته إعراب كالفتحة في «زيد عندك» وذلك لأن خالفة الخبر المبتدأ تقتضي عدم نصبه ، و«أحسن» إنما هو في المعنى وصف زيد ، لا اضمير «ما» ، و«زيد» عدم مشبه بالمعمول به^(٢) .

= مقامه في الكلام شيء ، إلا ترى أن جواب لولا والحال التي لا تصلح أن تكون خبرا وجواب القسم قد قام كل واحد منها مقام الخبر المذوف ، وه هنا لم يتم شيء في مقام الخبر المذوف وجوبا ، خالفة نظائره التي حذف فيها الخبر وجوبا .

وبق قول لم يذكره المؤلف أيضا - وهو قول الفراء وابن درستويه ، ونسبة قوم إلى الكوفيين - وحاصله أن «ما» اسم استفهام مشرب بمعنى التعجب مبتدأ بمعنى على السكون في محل رفع ، فأما الكوفيون فنعدم أن «أحسن» اسم مرفوع خبر للمبتدأ ، وأما الفراء وابن درستويه فإن قالا إن «أحسن» اسم ووافقا الكوفيين استقام لها القول على ما فيه ، وإن قالا إن «أحسن» فعل ماض تقع جملته خبرا كما يقول البصريون في «أحسن» ورد عليهمما أحدهما جملة خبر اسم الاستفهام للشرب بالتعجب جملة فعلية ، وهو خلاف الأصل ، فإن الأصل أن يكون خبره اسم مفرد نحو قوله تعالى (الحالة ما الحالة) (القارعة ما القارعة) (وأصحاب اليمين ما أصحاب اليمين) .

(١) واستدلوا بذلك بقول الشاعر :

يَا مَا أَمْتِلُحْ غِزْلَانَ شَدَنْ لَنَّا
مِنْ هُولَيَّا إِنْ كَنْ الصَّالِ وَالسَّمْرِ
زَعْمُوا أَنَ التَّصْغِيرَ مِنْ خَصَائِصِ الْأَمْمَاءِ فَيَكُونُ تَصْغِيرَ أَمْلَحَ دَالًا عَلَى أَنَّهُ اسْمٌ ،
وَالْجَوَابُ أَنَّهُ بَيْتٌ مَفْرَدٌ شَاذٌ .

(٢) الخبر إما أن يكون هو المبتدأ في المعنى نحو «الله ربنا» و«محمد نبينا» وإما أن يكون المبتدأ مشبها بالخبر نحو «زيد أسد» ونحو قوله تعالى (أزواده أمهاهم) ولا خلاف بين أحد من النحاة بصربيهم وكوفيهم في أن الخبر في هذين النوعين مرفوع ، =

الصيغة الثانية : أَفْعِلْ بِهِ ، نحو « أَخْتِنْ بِرَبَّنِي ». .

وأجمعوا على فعلية أَفْعِلْ^(١) ثم قال البصريون : لَقَطَهُ افْظُ الأَمْرِ وَمِنَهُ الْخَبَرُ ، وهو في الأصل فعلٌ ماضٌ على صيغة أَفْعِلْ بِهِنِي صار ذا كذا كذا أَغَدَ الْبَمِيرُ » أي : صار ذا غُدَّةٍ ، ثُمَّ غَيَّرَتِ الصيغة ، فَقَبَعَ إِسْنَادُ صيغة الأمر إلى الاسم الظاهر ، فزيادة الباء في الفاعل ؟ ليصير على صورة المفعول به ، كـ « سَامِرُ زَبَّانِي » ولذلك التزَّمَتْ بمخلافها في (وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا)^(٢) ، فيجوز تركُها ، كقوله :

* كَفَى الشَّيْبُ وَإِلَّا سَلَامُ لِلْمَرْءِ نَاهِيَا *

= وإنما أن يكون الخبر وصفاً لغير المبتدأ في الحقيقة نحو قوله « زيد أَكْرَمَ النَّاسَ أَبَاهُ فَإِنَّ الْأَكْرَمَيْةَ وَقَتَتْ خَبْرًا عَنْ زَيْدٍ وَهِيَ عِنْدَ التَّحْقِيقِ وَصَفَ لِلْأَبِ » ، وصف الإخبار بها عن زيد للملابسة ، ومن ذلك قوله « مَا أَحْسَنْ زَيْدًا » فإن ما مبتدأ غير عنه بأحسن ، والحسن ليس من صفات الشيء العظيم الذي تعبر عنه ما ، وإنما هو من وصف زيد ، وهذا النوع من الخبر يختلف النعمة فيه ، فذهب البصريون إلى أنه مرفاع كالمواعين السابقين ، وذهب الكوفيون إلى أنه منصوب ، وأن ناصبه معنوي ، وهو الخلاف بينه وبين المبتدأ ، ويكون انتساب « زيدًا » على أنه مشبه بالفعل به ، على هذا للذهب ، وهذا كلام تعلوه عملاً فلا ترکن إليه .

(١) قال الشيخ خالد : « وفي كلام ابن الأبارى ما يدل على أن أفعال اسم ، قال المرادي : ولا وجه له » اهـ . وإنما قال النعمة أن أفعال فعل لأنها قد جاء على صيغة لا يكون عليها إلا الفعل ، وأما أصبح - بفتح الممزة وكسر الباء - فنادر لا يجعل أصلًا .

(٢) من الآية ٢٨ من سورة الفتح .

٢٧٩ - هذا الشاهد من كلام سعيم - بضم السين وفتح الماء للممتدين - ويقال حبة - وهو عبد بن الحسّان ، بمحامي وسبعين مهملات على زنة خلخال ، وما ذكره المؤلف عجز بيت من الطويل ، وهو مطلع قصيدة مشهورة له ، وصدره مع بيت يأتي بعد قوله :

حَمَّيْرَةَ وَدَعْ إِنْ تَجَهَّزْتَ غَادِيَا كَفَى الشَّيْبُ =

= جُنُونًا بها فِيهَا أَعْتَرْتُنَا عَلَاقَةً عَلَاقَةً حُبَّ مُسْتَسِرًا وَبَادِيَا
اللغة : « عميرة » تصفير عمرة ، وقد سموا بالكبير وبالصغر ، فأما شاهد تسميتهم
بالكبير فقول لقيط الإيادى :

يَا دَارَّ عَمَرَةَ مِنْ مُخْتَلِفِهَا الْجُنُونَ هَاجَتْ لِيَ الْهَمَّ وَالْأَحْزَانَ وَالْوَجَمَانَ
وأما شاهد تسميتهم بالصغر فيبيت الشاهد « تجهزت » أى اخترت جهاز سفرك
وأعددته وهياه ، وأصل هذه المادة قولهم « تجهزت العروس تجهيزاً » و « تجهزت
الجيش » ، وقالوا « تجهزت فلاناً » إذا كنت قد هيأت له ما يلزمه في سفره ، وقالوا
« تجهزت للأمر » يعني أعددت له عدته « غاديماً » اسم فاعل من غدا ، والأصل فيه
العدوة - بضم فسكون - والعداة - بالفتح - وهي الوقت ما بين الفجر وطلع الشمس ،
ويروى « غازياً » وليس بشيء « كفى الشيب والإسلام للمرء ناهياً » يروى أن عمر
ابن الخطاب رضي الله عنه سمعه ينشد هذا البيت فقال : لو قدمت الإسلام على الشيب
لأجزتك ، ويروى أنه قال له : لو قلت شعرك كله مثل هذا لأعطيتك عليه .

الإعراب : « عميرة » مفعول مقدم لقوله ودع الآى منصوب بالفتحة الظاهرة
« ودع » فعل أمر مبني على السكون لا محل له من الإعراب ؛ وفاعله ضمير مستتر فيه
وجوبا تقديره أنت « إن » حرف شرط جازم مبني على السكون لا محل له من الإعراب
« تجهزت » تجهز : فعل ماض فعل الشرط مبني على فتح مقدر على آخره في محل
جزم ، وفاء المخاطب فاعله مبني على الفتح في محل رفع « غاديماً » حال من تاء المخاطب
منصوب بالفتحة الظاهرة « كفى » فعل ماض مبني على فتح مقدر على الألف منع
من ظهوره التعذر « الشيب » فاعل كفى مرفوع بالضمة الظاهرة « والإسلام »
الواو حرف عطف ، الإسلام . معطوف على الشيب مرفوع بالضمة الظاهرة « للمرء »
جار و مجرور متعلق بقوله ناهيا الآى « ناهياً » حال من الشيب ، ويجوز أن يكون
تمييزا مبينا لنسبة الكفاية إليه ، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « كفى الشيب » حيث أسقط الباء من فاعل « كفى » فدل
على أن هذه الباء ليست واجبة الدخول على فاعل هذا الفعل ، بخلاف دخولها على
فاعل فعل التعجب الذي على صورة الأمر ؛ فإن اقتراه ، بالباء لازم لا يجوز غيره .

وقال الفراء والزجاج والمخشري وابن كيسان وابن خروف : لفظه ومعناه الأمر ، وفيه ضمير ، والباء للتعديـة ، ثم قال ابن كيسان : الضمير للحسنـ ، وقال غيره : المخاطبـ ، وإنما التزم إفراده لأنـه كلام جـري تجـريـ المثل^(١) .

* * *

(١) خلاصة الخلاف في هذه المسألة أن النحوين - بعد اتفاقهم على أن « أ فعل » بقطع الممزة مفتوحة وكسر العين فعل - اختلفوا فيما وراء ذلك ، فذهب جمهور البصريين إلى أنه فعل ماض دال على الخبر ، وأن أصله أ فعل بفتح العين مثل أ كرم ، وهذه الممزة التي في أوله للدلالة على الصيغة ، فمعنى أحسن في قوله « أحسن بزيد » صار صاحب حسن ، ونظيره في ذلك « أخذ البعير » أى صار صاحب غدة ، وقولك « أورق الشجر » أى صار صاحب ورق ، وقولك « أبقلت الأرض » أى صارت ذات بقل ، ثم غيرت صورة الفعل ، فلما صار على صورة فعل الأمر قبح إسناده إلى الاسم الظاهر لأنـ الأمر الحقيق لا يرفع إلا الضمير المستتر ، فزادوا الباء في الفاعل ليكون على صورة المفعول به المجرى بباء التعديـة كما في قوله « أمر بـزيد » فزيادة الباء لرفع القبح ، ولهذا لزـمت زيـادتها .

وقال الفراء والزجاج والمخشري وابن كيسان وابن خروف : هذا الفعل أمر لفظاً ومعنى ، وفيه ضمير مستتر وجوباً على أنه فاعل بكمـيع أفعالـ الأمر ، والباء داخلة على المفعول به فـهي للدلالة على التعديـة ، وـ محلـ الجارـ والمـجرورـ نـصبـ علىـ المـفعوليـة ، واختلف هؤـلاءـ في مـرجعـ الضـميرـ المستـترـ وجـوباـ فيـ أـفـعلـ عـلـىـ أـنـهـ فـاعـلـ ، فـذهبـ ابنـ كـيسـانـ - وـهـوـ مـنـ نـحـاءـ الـكـوـفـيـةـ - إـلـىـ أـنـ الضـميرـ يـعـودـ إـلـىـ مـصـدـرـ الفـعـلـ ، وـكـانـ الـذـيـ يـقـولـ « أـحسـنـ بـزيدـ » قدـ قالـ : أـحسـنـ يـأـيـهاـ الـحـسـنـ بـزيدـ ، وـلـكـونـ هـذـاـ الضـميرـ عـائـداـ عـلـىـ الـمـصـدـرـ لـمـ يـقـعـ مـنـيـ وـلـاـ مـجـمـوعـاـ لـأـنـ الـمـصـدـرـ لـاـ يـشـئـ وـلـاـ يـجـمـعـ ، وـقـالـ بـقـيـةـ الـقـومـ : الضـميرـ للمـخـاطـبـ الـذـيـ يـوـجـهـ إـلـيـ الـكـلـامـ لـاستـدـعـاءـ التـعـجـبـ مـنـهـ ، وـاعـتـدـرـواـ عـنـ التـزـامـ إـفـرادـ الضـميرـ مـعـ أـنـ المـخـاطـبـ قدـ يـكـونـ مـؤـثـراـ وـقـدـ يـكـونـ مـنـيـ أـوـ مـجـمـوعـاـ - بـأنـهـ كـلـامـ جـريـ المـثـلـ ، وـقـدـ عـرـفـ أـنـ الـأـمـالـ لـاـ تـنـيـرـ ، وـقـدـ اـسـتـعـسـنـ ابنـ طـلـحةـ مـنـ هـذـهـ الـأـقـوالـ قولـ ابنـ كـيسـانـ ، وـرـجـعـ قـوـمـ مـنـ الـعـلـمـاءـ مـذـهـبـ الـبـصـرـيـينـ ، وـرـجـعـ قـوـمـ مـذـهـبـ الـكـوـفـيـينـ .

فاما الذين رجعوا مذهب البصريين فنهم ابن مالك ، وقد رجعه بإبطال مذهب الفراء - وهو من نحاة الكوفة - ومن واقعه على أن أقول في نحو قوله « أحسن بزيد » فعل أمر ، وخلاصة ما ذكره ابن مالك وغيره من وجوده إبطال هذا الذهب أنه يلزم عليه محظوظ من خسنه وجوه :

الأول : أنه لو كان فعل أمر حقيقة كما يقولون لوجب فيه ما يجب في جميع أفعال الأمر ، من استثار فاعله وجوباً إذا كان مفرداً مذكراً وبروزه فيها عدا ذلك ، أفلست ترى أنا نقول : اضرب يا زيد ، فيكون فاعل اضرب ضميراً مستتراً وجوباً لأنَّه مفرد مذكر ، فإذا أمرنا المفردة قلنا اضرب ، وإذا أمرنا اثنين قلنا اضرباً ، وإذا أمرنا جماعة قلنا أضربوا ، أو اضربن . فييز الضمير في كل هذه الصور ، وفعل التعجب هذا لا ييز معه ضمير أصلاً ، فلا يكون جاريًا على منهج الأمر .

الثاني : أنه لو كان فعل أمر لم يكن التسلُّم به متعجباً ، بل يكون أمراً غيره بالتعجب كما أنَّ الذي يأمر غيره بالخلاف فيقول له اختلف لا يكون حالنا ، وقد انعقد الإجماع على أن التسلُّم بهذا الفعل يكون متعجباً ، فلا يكون هـذا الفعل فعل أمر لأنَّه على خلاف مدلول فعل الأمر .

الثالث : أنه لو كان فعل أمر لجاز أن يقع جوابه مقترباً بالفاء كما يجوز ذلك في قوله اصبر فتدرك مرادك ، وقد صرحو بأنه لا يجوز ذلك أن تقول : أحسن بزيد فيحسن إليك ، وأنت تريد بصدق كلامك التعجب .

الرابع : أنه لو كان فعل أمر لما جاز أن يتصل بياء التعدية الواقعة بعده ضمير المخاطب ، فلا يجوز أن تقول : أحسن يك ، ولا أخلق بك أن تدرك مآربك ، لما قد تقرر من أنه لا يجوز أن يرفع فعل ضميراً متصلًا ثم ينصب ضميراً متصلًا معناه هو معنى الضمير المرفوع ، فلا يقال ضربتي - بتاء المتكلِّم - ولا يقال ضربتك - بتاء المخاطب ، إلا في باب ظن وأخواتها فإن ذلك جائز واقع فيها في كلام العرب نحو قول الشاعر :

دَعَاَنِي الْوَانِي عَمَّنْ، وَخَلَقْتِنِي لِي اسْمٌ فَلَا أَدْعَى بِهِ وَهُوَ أَوَّلُ

الخامس : أنه لو كان أمراً على الحقيقة لوجب إعلال الأجواف منه بمذف عنه ، ألا

مسألة : ويجوز حذف المتعجب منه ، في مثل « ما أحسنَه » إن دلّ عليه دليل^(١) ، كقوله :

تُرى أنك تقول في الأمر من أقام وأبان وأعن : أقم ، وأبن ، وأعن ، لكنك تقول في التعجب : أقام بزيد ، وأبن به ، فتبقي الياء والواو .

وأما الذين رجحوا مذهب السكوفين فقد سلكوا هذا المسلك ، فأبطلوا مذهب البصريين من ثلاثة أوجه :

الأول : أنه يلزم على قوله استعمال صيغة الأمر في الدلالة على الماضي ، ولا عهد لنا بذلك ، بل المعمود عكسه ، وهو استعمال صيغة الماضي في الدلالة على الأمر ، نحو قوله انق الله أمره فعل خيراً يتب عليه ، أى ليتق الله وليفعل خيراً ، بدليل جزم الجواب .

والثاني : أنه لزم على قوله ادعاء أن المهمزة في « أحسن بزيد » دالة على الصيغة

ودلالة المهمزة على الصيغة قليل ، فالتأمل عليه حمل على القليل .

والثالث : أنه لزم على قوله ادعاء أن الباء قد زيدت في الفاعل لزوماً ،

وزيادتها في الفاعل ولزوم زيادتها كلاماً خلاف الأصل .

والحق أن هذا الفعل ليس كسائر الأفعال في الصحة والإعلال بجوده ولأنه أشبه

الاسم ، ولا في اقترانه بالضمة لأنه جرى مجرى الأمثال .

(١) مما يجب أن تتبه له أن التعجب منه محكوم عليه في المعنى ، فهو من أجل ذلك شيء بالببدأ ، فيجب له ما يجب للمببدأ ، وذلك بأن يكون معرفة أو نكرة تشبه المعرفة لكونها مخصوصة بنوع من التخصيص ، فاما المعرفة فنحو « ما أحسن زيداً »

ونحو « ما أكرم خلق على » وأما النكرة المخصوصة فنحو « ما أونق رجلاً يقر بالحق لدى الحق » ونحو « ما أسعد رجلاً اتق رباه » فإن كانت النكرة محضة لم يجز أن تقع متوجعاً منه ، وكذلك إن كان نعتها غير مقييد للتخصيص ، فلا يجوز أن تقول « ما أحسن رجلاً » ولا أن تقول « ما أحسن رجلاً من الناس » .

وبعد فاعلم أن لحذف المتعجب منه في الصيغتين جميعاً شرطاً يعمهما ، وهو: أن يدل عليه دليل ، بل هذا شرط عام في كل ما جاز حذفه من مببدأ أو نكرة أو نعت أو منعوت أو غيرهن ، ويشترط في حذف المتعجب منه في الصيغة الأولى - زيادة على ذلك -

أن يكون ضميراً كا في بيت الشاهد رقم ٣٨٠ والبيت الذي أنسدناه معه ، وكما في قول أمير القيس بن حجر الكلبي :

أَرَى أُمَّ عَمْرٍ وَ دَمْهَا قَدْ تَحَدَّرَا بُكَاءَ قَلَّ عَزِيزٍ ، وَمَا كَانَ أَصْبَرَا^١

يريد « وما كان أصبرها » ويشرط في حذف التعجب منه في الصيغة الثانية - زيادة على الشرط العام - ما ذكره المؤلف من « أن يكون أفعى المكسور العين معطوفاً على آخر مذكور معه مثل ذلك المذوق » .

فإن قلت : أفلéis علماء البصرة - وهم الذين تؤيدون مذهبهم دائماً أو غالباً - قد ذهبوا إلى أن للتعجب منه وهو مدخل الباء في الصيغة الثانية - فاعل، فكيف استساغوا حذفه مع قولهم : إن الفاعل لا يجوز حذفه إلا في مسائل محددة ليس هذا الموضع منها ؟ فالجواب على ذلك أن الذي سهل حذف الفاعل في هذا الباب شيئاً :

أولهما : أن الدليل الدال عليه قائم ، فهو لم يستغن عنه استغناء كاملاً ، بل حذف من الألفاظ وهو مقصود ملتفت إليه .

وثانيهما : أن وروده على صورة الفضلة ولزوم ذلك فيه مع كون الفعل الذي قبله في صورة ما فاعله مستتر وجوباً لأنه بصورة الأمر ، كل ذلك هون من أمره وجوه حذفه . وهذا الذي قررناه لات موضحاً جار على مذهب جمهور النحويين من البصريين ، وأما علماء السکوفة فلا يرد عليهم السؤال المذكور لقولهم إن « أفعى » فعل أمر فاعله عندهم ضمير مستتر وجوباً كما هو الشأن في فعل الأمر .

وذهب أبو علي الفارسي - وهو على مذهب البصريين من أن « أفعى » فعل ماض جاء على صورة الأمر - إلى أن الضمير الذي كان مدخل الباء لم يحذف كما يقول جمهور البصريين ، لسكن الباء هي التي حذفت ، فلما حذفت الباء استتر الضمير في أفعى . ولم يرتفع ابن مالك هذا الذي ذهب إليه أبو علي ، ورده بوجهين ، أولهما أن من الضمار ما لا يصح استثاره كا في نحو « أَ كَرِمَ بَنَا » ونظيره البيت الذي أنسدناه مع الشاهد رقم ٣٨١ وهو * أَعْزَزَ بَنَا وَ أَكْفَ * وثانيهما أنه لو كان قد استثر في الفعل بعد حذف الباء لوجب إبرازه لو كان مبنياً أو جمعاً أو كان مفردة مؤنثة ، لكنه لم يبرز في شيء من ذلك .

* رَبِيْمَةَ خَيْرًا مَا أَعْفَ وَأَكْرَمًا *

٣٨٠ — ينسب هذا الشاهد إلى أمير المؤمنين أبي الحسنين علي بن أبي طالب كرم الله وجهه اقوله من كلة يدح فيها ربيعة على ما أبلت معه يوم صفين ، وما ذكره المؤلف عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* جَزَى اللَّهُ عَنِ الْجُزَاءِ بِفَضْلِهِ *

الفقة : « جزى » تقول : جزيت فلانا بما صنع أجزيه - من باب ضرب - جزاء - وجازيته بجازة ، إذا كافأته ، وقد تذكر الجزء به فيتعذر إليه الفعل بنفسه أيضاً ، تقول : جزيت فلانا خيراً ، وما في بيت الشاهد من هذا القبيل « والجزاء بفضله » الجزاء : المكافأة ، والنصل : الإحسان « ما أعنف » تعجب من شدة عقفهم عن الدنيا ، وهو يريد عقفهم عن المفاسد وأسلاب القتل ، وهو من أعظم ما يتمدح به ، انظر إلى قول عنترة بن شداد العبسي :

يُذَبِّثُكِ مَنْ شَهِدَ الْوَقِيمَةَ أَنْتِي أَغْشَى الْوَغْنَى وَأَعِفُ عِنْدَ الْمَغْنِمِ

الإعراب : « جزى » فعل ماض مبني على فتح مقدر على الألف من ظهوره التعد « الله » فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة « عن » جار و مجرور متعلق بجزى « والجزاء » الواو واو الحال ، الجزاء : مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة « بفضله » الجار والمجرور متعلق بمخدوف خبر للبتدأ ، وفضل مضارف والضمير مضارف إليه مبني على الكسر في محل جر ، وجملة للبتدأ وخبره في محل نصب حال « ربيعة » مفعول أول جزء منصوب بالفتحة الظاهرة « خيراً » مفعول ثان جزء منصوب بالفتحة الظاهرة « ما » نعيية مبتدأ مبني على السكون في محل رفع « أعنف » فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره هو يعود إلى ما التعجبية ، وله مفعول مخدوف ، وتقديره : ما أعنهم وأكرمهم ، وجملة فعل التعجب وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو ما التعجبية « وأكرماً » الواو حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، أكرم : معطوف على أعنف السابق ، والألف للتصلة به ألف الإطلاق .

الشاهد فيه : قوله « ما أعنف وأكرماً » حيث حذف مفعول فعل التعجب لأنه =

وفي «أَفْعِلْ بِهِ» إن كان أَفْعِلْ معطوفاً على آخر مذكور معه مثل ذلك المذوق، نحو (أَتَيْسَعْ بِهِمْ وَأَبْغِرْ) (١)، وأما قوله :

* حَيْدَأْ، وَإِنْ يَسْتَقْنِ يَوْمًا فَاجْدِرْ *

أى : به — فشاذ .

= ضمير يدل عليه سياق الكلام ، والتقدير « ما أعنها وأكر لها » . وقد سمي للمؤلف تبعاً لابن مالك في النظم هذا المفعول متوجباً منه ، إلا ترى إلى المؤلف يقول « ويجوز حذف التعجب منه في مثل ما أحسنه إلخ » وأن ابن مالك يقول : * وَحَذَفَ مَا مِنْهُ تَعَجَّبْتَ اسْتَبِحْ *

والحقيقة أن للتعجب منه هو حسن زيد في نحو « ما أحسن زيداً » ، وهو علة ربيعة وكرهم في بيت الشاهد ؟ ففي الكلام تجزئ .

ونظير البيت للستشهد بجزءه في حذف التعجب منه مع « أَفْلَ » الماضي للفظاً ومعنى بيت أمرىء القيس الذي أنسدناه من قبل ، قوله شقران مولى بن سلامان بن سعد بن هذيم وهو من شعر « الحماسة » :

أُولَئِكَ قَوْمٌ بَارَكَ اللَّهُ فِيهِمْ طَلَّ كُلُّ حَالٍ، مَا أَعْفَ وَأَكْرَمَا

(١) من الآية ٣٨ من سورة مریم .

٣٨١ — هذا الشاهد من كلام عروة بن الورد ، وهو المعروف بعروفة الصعاليك ؛ لأنّه كان بهم حمياً : يرحمهم ، ويقوم بشأنهم ، والذى ذكره المؤلف هنا عجز بيت من الطويل ، وصدره مع بيت سابق عليه قوله :

فَإِنْ بَمْدُوا لَا يَأْمُنُونَ اقْتِرَابَهُ تَشَوَّفَ أَهْلِ الْفَائِبِ الْتَّنَتَّهِرِ
فَذَلِكَ إِنْ يَلْقَى الْمَنِيَّةَ يَلْقَمَ حَيْدَأْ

وهذا البيتان من كلاه له عدتها سبعة وعشرون بيتاً ، وهي موجودة في ديوانه للطبع في مطبعة (جول كربوبل) (ص ٦٣ - ٨٧) وقد اختار أبو تمام بعض آياتها — ومنها بيت الشاهد — في كتابه « الحماسة » .

=

اللغة : « فإن بعدوا لا يأمونون - إلخ » يقول : إن بعد أعدام هذا الرجل الذي يصفه ، وصارت أما كنهم ناثية عنه لا يأمونون أن يذهب إليهم ليفزومه ؟ لما عرفوه من بعد همته ، فهم ينتظرون في كل ساعة كما ينتظر أهل القاتل غائبهم ، وقوله « فذلك إن يلق الميتة - إلخ » اسم الإشارة يعود إلى الصعلوك الذي وصفه بكثير من الصفات في آيات سابقة على بيت الشاهد ، وقد ضبطت كاف الخطاب الملحقة باسم الإشارة هذا بالفتح في عدة أصول منها كامل أبي العباس المبرد ، وقد تعقبه أبو الحسن الأخفش ، فاستصوب كسر كاف الخطاب لأن الخطاب مع امرأة ، والميتة : الموت ، وحيداً : محموداً ، فعيل من الحمد بمعنى مفعول ، أى يحمد له الناس ما كان عليه من صفات ، وينذكرونها بالخير ، و« أجدر » هو كما تقول : ما أجدره وما أحقه وما أفقه وما أخلفه ، كل ذلك بمعنى واحد ، وأصله « فأجدر به » وستينه عند ذكر الاستشهاد بالبيت .

المعنى : وصف رجلاً قيراً ولكن بعده الممدة ساع في معالى الأمور لا يكل أمر نفسه إلى غيره ، ولا يقدر ليسعي له سواه ، ثم بيان أن هذا الصعلوك الموصوف بهذه الصفات : إن مات في سبيل مطالبه ولقي الحتف في الطريق الذي رسمه لنفسه لم يزره به ذلك ولم ينزل من سماعته ؟ لأن الناس سينذكرونها بالخير ويثنون عليه الثناء الحسن . وإن عاش فاستعن بيده وسعيه ، ونال ما كان يعمل جهده لإدراكه والحصول عليه ، فهو مستحق لذلك مستأهل له .

الإعراب : « فذلك » ذا : اسم إشارة مبتدأ مبني على السكون في محل رفع ، واللام حرف دال على بعد مبني على السكت لاحمل له من الإعراب ، والكاف حرف دال على الخطاب ، مبني على الفتح أو على السكت كذا ذكر أبو الحسن الأخفش لاحمل له من الإعراب « إن » حرف شرط يجزم فعلين الأول فعل الشرط والثاني جوابه وجراوئه مبني على السكون لاحمل له من الإعراب « يلق » فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بمذف الأنف والفتحة قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم الإشارة « الميتة » مفعول به يليق منصوب بالفتحة الظاهرة « يلقها » يلق : فعل مضارع جواب الشرط ، مجزوم بمذف الأنف والفتحة قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو ، وضمير الغائبة العائد إلى الميتة مفعول به مبني =

مسألة : وكلّ من هذين الفعلين ممنوع التصرّف ؛ فالأول نظير تبارك ، وعسى ، وليس ، والثاني نظير هب بمعنى اعتقد ، وتعلم بمعنى أعلم ، وعلمه جودهما تضمّنها بمعنى حرف التمجّب الذي كان يستحق الواضـ(١) .

• • •

= على السكون في محل نصب «جيداً» حال من فاعل يلق الذى هو جواب الشرط،
وجملة الشرط وجوابه في محل رفع خبر للبتدأ «وإن» الواوحرف عطف مبني على الفتح
لا محل له الإعراب، إن : حرف شرط حازم مبني على السكون لا محل له من الإعراب
«يستغن» فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بمحذف الياء والكسرة قباهما دليل عليها ،
وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى اسم الإشارة أيضاً «يوماً» ظرف
زمان متعلق بيستغنى منصوب بالفتحة الظاهرة «فأجدر» الفاء واقعة في جواب الشرط ،
أجدر : فعل ماض جيء به على صورة الأمر ، مبني على فتح مقدر على آخره معن من
ظاهره مجىئه على صورة الأمر ، وقد حذف فاعله وبالباء الجارة له ، وأصل العبارة
فأجدر به ، وجملة فعل التعبّد وفاعله في محل جزم جواب الشرط ، وجملة الشرط
والجواب في محل رفع معطوفة بالواو على جملتي الشرط والجواب السابقتين .

الشاهد فيه : قوله « فأَجْدَر » حيث حذف التعجب منه مع حرف الجر ، من غير أن تكون صيغة التعجب المذووف معمولها معطوفة على أخرى معها معمولها الشابه للمذووف على حد قوله تعالى (أسمع بهم وأبصر) ونحو قول الشاعر :

أَعْزَزْ بِنَا وَأَكْفَرْ إِنْ دُعِيْنَا يَوْمًا إِلَى نُصْرَةٍ مَّنْ يَأْلِمُنَا
المراد أعزز بنا وأكف بنا ، خذف من الثاني لدلالة الأول عليه كما في الآية
السکریعة ، والخذف في مثل هذه الحالة التي في بعث الشاهد شاذ لاقتس ، عليه .

(١) علل جماعة من التحويين - ومنهم المؤلف هنا - جمود فعل التعجب بأنهما دلا على معنى الحرف ، غاية ما في الباب أن العرب لم تضع للدلالة على التعجب حرفا ، فهو نظير قولهم في شبه الاسم للحرف في المعنى : إن صابط ذلك أن يدل الاسم على معنى الحرف سواء أوضعوا لهذا المعنى حرفا كالاستفهام الذى وضعوا له المهمزة وهل أم لم يضعوا له حرفا كالأشارة ، فهذا هو الذى يشير إليه قول المؤلف «تضمنهما معنى حرف التعجب الذى كان يستحق الوضع» على أن للمؤلف قد ذكر في باب حروف =

مسألة : ولعدم تصرف هذين الفعلين امتنع أن يقدّمَ عليهما معمولهما ، وأن يفصل بينهما بغير ظرف ومحرر ؛ لا تقول : « مَا زَيْدًا أَحْسَنَ » ، ولا « بِزَيْدٍ أَحْسَنَ » ، وإن قيل إن « بزيد » مفعول ، وكذلك لا تقول : « مَا أَحْسَنَ يَا عَبْدَ اللَّهِ زَيْدًا » ولا « أَحْسَنَ لَوْلَا بُخْلَهُ بِزَيْدٍ » . واختلفوا في الفصل بظرف أو محرر متعلقين بالفعل ، وال الصحيح الجواز ، كقولهم « مَا أَحْسَنَ بِالرَّجُلِ أَنْ يَصُدُّقَ ، وَمَا أَقْبَحَ بِأَنْ يَكْذِبَ » ، قوله :

* وأخر إذا حاتَ بأنْ انْتَهَوا * ٣٨٢

= الجر (ص ٣٢ من هذا الجزء) أن من معانى اللام الجارة التعجب ، فعلى هذا يكون المعنى قد وضع له العرب حرفا ، ولكننا نذكره لأننا لم نرتضي ذلك فيما قررناه في باب حروف الجر .

وقد علل قوم آخرون جمود فعل التعجب بأنهما أشباهها أفعال التفضيل شبهًا قديمان ثلاثة أوجه ، أولها الأصل الذى يصاغ منه كلا التوين ، وثانية وزن كل منها ، وثالثها دلالة كل منهما على زيادة الحدث فإنك لا تعجب إلا من فاق نظراءه في حدث ما فلما قويت المشابهة بين فعل التعجب واسم التفضيل حمل عليه فأخذها كثيرا من أحكامه منها الجمود وزرمه صيغة واحدة ، ومنها تصحيح عين الأجوزف منها ، فكما تقول « محمد أقوم كلاما من فلان ، وأبين عباره منه » تقول : ما أقوم كلام فلان ، وأفون بكلامه ، وما أبين عباره فلان ، وأبين بعبارته ، وثالثها أنهم قد صغروا فعل التعجب فقالوا « ما أميلح غزلانا شدت لنا » حمل على ما هو جائز بغير نكير في اسم التفضيل .

٣٨٢ - هذا الشاهد من كلام أوس بن حمير - بفتح الحاء والجيم جميعا ، وما ذكره المؤلف هنا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* أَقِيمْ بِدَارِ الْحَزْمِ مَا دَامَ حَزْمَهَا *

اللغة : « دار الحزم » أراد المكان الذى تعتبر الإقامة فيه حزما « مادام حزمهما » أراد مدة دوام الحزم فى الإقامة بها « آخر » تقول . آخر بفلان أن يفعل كذا ،

= وأحتج به ، وأقتن به ، وأخلق به ، وما أحراه أن يفعل ، وما أقته ، وما أحجاه ، وما أخلقه ، كل ذلك بمعنى واحد ، وهو الدلالة على التعجب من أحقيته بفعل ذلك الأمر « حالت » تغيرت ، يريد إذا صارت الإقامة فيها ليست من الحزم « أتحول » أنتقل عنها إلى غيرها .

للعنف : يقول : إنه يقيم في المكان متى كانت الإقامة فيه مما يراه ذروة الحزم ، فإذا تغير الحال وصارت النقلة عنه خيراً في عقبها من الإقامة فإنه يتحول وينتقل إلى غير ذلك المكان .

الإعراب : « أقيم » فعل مضارع مرفوع لتجدره من الناصب والجائز ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا « بدار » جار ومحرور متعلق بأقيم ، ودار مضارف و « الحزم » مضارف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « ما » مصدرية ظرفية حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب « دام » فعل ماض تام مبني على الفتح لا محل له من الإعراب « حزمها » حزم : فاعل دام التامة مرفوع بالضمة الظاهرة ، وضمير الغائب العائد إلى دار الحزم مضارف إليه مبني على السكون في محل جر ، وما المصدرية مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بإضافة اسم زمان ينتصب بأقيم ، وتقدير الكلام : أقيم بدار الحزم مدة دوام حزمها ، فإن جعلت دام ناقصة كان « حزمها » اسمها ومضافاً إليه ، وكان خبرها معنوفاً ، والتقدير : ما دام حزمها موجوداً « وأخر » الواو حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، آخر : فعل ماض جيء به على صورة فعل الأمر « إذا » ظرف زمان متعلق بأخر ، مبني على السكون في محل نصب « حالت » حال : فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، والتاء حرف دال على تأنيث المسند إليه ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى دار الحزم ، والجملة من الفعل الماضي وفاعله في محل جر بإضافة إذا إليها « بأن » الباء حرف جر زائد مبني على الكسر لا محل له من الإعراب ، وأن : حرف مصدرى ونصب مبني على السكون لا محل له من الإعراب « أتحولاً » فعل مضارع منصوب بأن المصدرية وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، والألف للاطلاق ، وفاعلة ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، وأن المصدرية مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور لفظاً بالباء ، وهو في التقدير مرفوع على أنه فاعل بفعل التعجب الذي هو أخر .

ولو تعلق الظرف والجار والجور بعمول فعل التعجب لم يجز الفصل به اتفاقاً ، نحو « ما أحسن مُتَكَبِّفاً في المسجد » ، و « أحسن مجالسِ عندك ». *

فصل : وإنما يبني هذه الفعلان بما اجتمت فيه ثمانية شروط :

أحدها : أى يكون فعلا ؟ فلا يبنيان من الجلف والجار ، فلا يقال « ما أجلفه » ، ولا « ما أحمره »^(١) ، وشد « ما أذرع المرأة » أى :

الشاهد فيه : أنه فصل بالظرف وهو قوله « إذا حالت » بين فعل التعجب الذي هو قوله « آخر » وبين معهله الذي هو قوله « بأن أحولا » .

وقد استشهدوا على ذلك أيضاً بقول الشاعر :

خليلَ ما أخرَى يذِي اللَّبْ أَنْ يُرَى

صَبُورَاً، وَلَكِنْ لَا سَبِيلَ إِلَى الصَّبَرِ

فقد فصل بالجار والجور الذي هو قوله « يذى اللب » بين فعل التعجب الذي هو قوله « أخرى » ومعهله الذي هو قوله « أن يرى صبورا » ، وذكر الشيخ يس أنه يجوز في هذا البيت أن يكون من باب القلب ، وللمعنى : ما أخرى ذا العقل بأن يكون صبورا ، وعلى هذا تكون الباء في غير موضعها ويكون للتعجب منه هو ذا اللب نفسه ، لا رؤيته صبورا ، وهو تكلف لا داعى له .

(١) الجلف - يكسر الجيم وسكون اللام - أصله الدن التارغ ، وقد قالوا للرجل الجاف الغليظ « جلف » وقد حكى صاحب القاموس أن له فعلا ، قال : « وقد جلف جلفا - كفرح فرحا - وجلافة » وعلى هذا يكون قوله « ما أجلفه » قياسيا ، وأما الجار فهو الحيون للعرف ، وقد ضرب مثلا في البلادة ، ولا فعل له ، فإذا قالوا « ما أحمره » فإنهما يعنيون ما أبلده ، وهو شاذ حينئذ غير تردد .

ما أخفَّ يَدَهَا في الغزل ، بِنَوْهَ من قولهم : امرأة ذَرَاعَ^(١) ، ومثله « ما أَفْتَنَهَا » و « ما أَجْدَرَهُ بِكَذَا »^(٢) .

الثاني : أن يكون ثلثيًّا ؛ فلا يبنيان من دَخْرَاجَ وضَارَبَ واسْتَخْرَاجَ^(٣) ، إلا أفعَلَ ، فقيل : يجوز مطلقاً ، وقيل : يمتنع مطلقاً ، وقيل : يجوز إن كانت الممزدة لغير النَّفْل ، نحو « ما أَظْلَمَ الْتَّلِيلَ » و « ما أَفْرَطَ هَذَا السَّكَانَ » ، وَشَدَّ عَلَى هذين القولين « ما أَعْطَاهُ الدَّرَاهِمُ » و « ما أَوْلَاهُ الْمَعْرُوفُ » ، وعلى كل قول « ما أَنْقَاهُ » و « ما أَمْلَأَ الْقِرْبَةَ » لأنهما من اتفى وامتلأت ، و « ما أَخْصَرَهُ » لأنَّه من اختَصِرَ ، وفيه شذوذ آخر ، وسيأتي^(٤) .

(١) في القاموس : « الدراع كسحاب الحقيقة اليدين في العزل » اه . وفي كتاب الأفعال لابن القطاع : « ذرعت المرأة : خفت يدها في العمل فهى دراع » وعلى هذا الذى قاله ابن القطاع لا يكون في قولهم « ما أذرع هذه المرأة » بمعنى ما أخف يدها في العمل ، شذوذ .

(٢) بنوا قولهم « ما أجدره » من قولهم : فلان جدير بـكذا ، بمعنى حقيق به . وبينوا قولهم « ما أقنه بـكذا » من قولهم : هو قين به ، بمعنى جدير وخلق وحقيق ، ولا أقل لهذين الوصفين .

(٣) مثل المؤلف لما لايبي منه فعل التعجب بالفعل الرباعي الأصول كـ درج ، والثلاثي المزید فيه حرف واحد نحو ضارب والمزيد فيه ثلاثة أحرف نحو استخرج ، والمراد على كل حال كل ماليـس ثلثـا مجردا من الرباعـي الأصول والمزيد فيه منه ومن الثلاثي المـزيد بـواحد أو اثنـيـن أو ثلـاثـة ، وإنـما لمـ بينـ فعلـ التعـجبـ منـ كلـ أوـلـيـكـ لأنـ بنـاءـهـ منهاـ يـفوـتـ المعـنىـ المـقصـودـ منـ التعـجبـ ، أماـ بـنـاؤـهـ منـ الـربـاعـيـ فـقـيرـ يمكنـ إـلاـ بـمحـذـفـ حـرـفـ منـ أـصـولـهـ ، ولاـ يـخـفـىـ عـلـيـكـ أـنـكـ لـوـحـذـفـتـ حـرـفـاـ منـ حـرـوفـ دـحـرـجـ قـفـاتـ « ماـ أـدـحـرـهـ » مـثـلـاـ لـفـاتـ معـنـىـ الـفـعلـ بـتـةـ ، ولاـ يـكـنـ بـنـاؤـهـ منـ الـثـلـاثـيـ المـزـيدـ فيهـ إـلاـ بـمحـذـفـ ماـ فيـهـ منـ حـرـوفـ الزـيـادـةـ فـتـقـولـ فـتـقـولـ فـتـقـولـ « ماـ أـغـفـرـهـ » فـيـضـيـعـ معـنـىـ الـطـلـابـ الـذـيـ تـدـلـ عـلـيـهـ حـرـوفـ الـزـيـادـةـ .

(٤) القول بـجـواـزـ بـنـاءـ فعلـ التعـجبـ منـ أـفعـلـ مـطـلقـاـ هوـ قـولـ سـيـبوـيـهـ وـالـحـقـيقـينـ منـ أـحـبـابـهـ ، وـاخـتـارـهـ اـبـنـ مـالـكـ فـيـ التـسـهـيلـ وـشـرـحـهـ ، وـالـقـولـ بـعـدـ جـواـزـهـ مـطـلقـاـ هوـ قـولـ =

الثالث : أن يكون متصرفاً ؛ فلا يُبَيْنِيَّاَنِ من نحو نِفَمْ و بِشْ .^(١)
 الرابع : أن يكون معناه قابلاً لاتفاق ، فلا يُبَيْنِيَّاَنِ من نحو فَنِيَ و مَاتَ .
 الخامس : أن لا يكون مبنياً المعمول ؛ فلا يُبَيْنِيَّاَنِ من نحو « ضُرِبَ » ،
 وَشَدَ « مَا أَخْصَرَهُ » من وجهين ، وبعدهم يستثنى ما كان ملزماً لصيغة
 فعل نحو « عَيْتَ بِحاجَتِكَ » و « زُهْيَ عَلَيْنَا » فيجيز « مَا أَعْنَاهُ بِحاجَتِكَ »
 و « مَا أَزْهَاهُ عَلَيْنَا »^(٢) .

المازن والأخفش والبرد وابن السراج والفارسي ، والقول بالتفصيل فيمتنع إن كانت
 الممزدة للنقل نحو أذهب فلا يقال « ما أذهب نور الليل » ويجوز إن كانت الممزدة
 لغير النقل نحو أظلم الليل وأقفر المكان فتقول « ما أظلم الليل » ، وما أقفر هذا المكان
 هو قول ابن عصفور ، ورد هذا الرأي الشاطبي .

وكان اختلف النحاة في بناء فعل التعجب من أفعال اختلوا في بنائه من كل ثلاثة
 مزيداً إذا كان يجري مجرى الثلاثي المجرد نحو اتق واقترا وامتلاً واستغنى ، فذهب
 ابن عصفور إلى اللعن ، وهو عجيب منه مع قوله في بنائه من أفعال التفصيل السابق ،
 وذهب ابن السراج وطائفة إلى الجواز .

(١) عدم التصرف في الفعل على نوعين ، الأول أن يكون الفعل قد خرج عن
 طريقة الأفعال وذلك كنعم وبش وعسى وليس ، والثاني أن ترك بعض صيغ الفعل
 استغناء عنها بأخرى من معناه نحو يدع ويدر ، فإنهم لم يجعلوا لهذين الفعلين بصيغة
 اللاضي استغناء بترك ، وها باقيان على دلالتهما على الحدث والزمان .

(٢) أنت تعرف أن الفعل للمبني للجهول إما أن يكون له فعل مبني للمعلوم كما هو
 القابل في الأفعال نحو ضرب وقتل ونصر وفتح ، وإما إلا يكون له فعل مبني للمعلوم
 بل يكون المستعمل منه هو صيغة المبني للجهول ، نحو قوله : عن فلان بحاجة ،
 وزهى علينا فلان .

واعلم الآن أن النحاة متتفقون على أن الفعل المبني للجهول إذا كان له فعل مبني
 للمعلوم لم بين منه فعل التعجب ، فلا تقول « ما أضرب فلاناً » وأنت تريد التعجب
 من ضرب وقع عليه ، لا من فعل أوقعه هو ، والسر في ذلك للنعت - عند التحقيق - =

السادس : أن يكون تاماً ؛ فلا يُبَيِّنَيَا مِنْ نَحْوِ كَانَ، وَظَلَّ، وَبَاتَ، وَصَارَ، وَكَادَ^(١) .

السابع : أن يكون مثبتاً ؛ فلا يُبَيِّنَيَا مِنْ مَنْفِي ، سواء كان ملزماً للمنفي ، نحو « مَا عَاجَ بِالدَّوَاء » أى : ما انتفع به^(٢) ، أم غير ملزوم كـ « مَا قَامَ زِيدٌ ».

هو أنك لو قلت ذلك لأوقعت مخاطبك في لبس ، ولتتadir إلى ذهنه أنك تريد التعجب من ضرب أوقعه هو ، بسبب أن الأصل هو الفعل المبني للمعلوم ، ولم يخطر بباله أنك تريد التعجب من ضرب وقع على زيد ، فلا يكون كلامك دالاً على المعنى الذي تريده ، فهذا سر اتفاق النهاية في هذا الموضع .

فأما الفعل الذي لم يرد إلا بصيغة المبني المجهول فإن النهاية مختلفون في جواز بناء فعل التعجب منه ، فذهب ابن مالك إلى جواز بناء فعل التعجب منه ، فقول « ما أعني فلاناً بمحاجق ، وما أزهى فلاناً على أفرانه » وذلك لأنه لا يتصور للبس في مثل هذه الحال ، إذ المفروض أنه لم يرد فعل مبني للمعلوم لهذا الفعل ، وقد يستأنس لما ذهب إليه ابن مالك بأنه قد ورد في أمثلهم « هو أزهى من ديك » و « أزهى من غراب » و « أزهى من وعل » و « أزهى من طاووس » وقد علم أن التفصيل أحوا التعجب وأن ما يشترط في اشتقاء صيغة التفصيل هو بعينه المشروط في اشتقاء صيغة التعجب ، فيكون جميـعـاً صيغة التفصيل من هذا النوع مؤذناً بجواز جميـعـاً صيغة التعجب منه ، فيكون قوله مؤيداً بالسباع وبالقياس .

(١) وذهب الكوفيون إلى جواز التعجب من الفعل الناقص ، ولكن هذا القول لم يؤيده سباع .

(٢) أما عاج بمعنى مال فقد استعمل مثبتاً فقالوا « عاج نلان بمكان كذا يعوج » أى مال إليه ، كما ورد منفياً ، وقال جرير :

تَمُرُّونَ الدِّيَارَ وَلَمَّا تَمُوْجُوا كَلَامُكُمْ عَلَى إِذَا حَرَامُ

والسر في عدم صحة التعجب من الفعل المنفي هو خوف البس ؟ فلو قلت « ما أضر به » تبادر إلى ذهن المخاطب أنك تريد التعجب من فعل وقع ، ويمكن أن يجرى الخلاف في الفعل الملزوم للمنفي فيجوز لامتناع البس كما قيل في الملزوم للبناء للمجهول ، لكننا لم نطلع في هذا الموضع على خلاف .

الثامن : أن لا يكون اسم فاعله على أفعاله^(١) فقلاء ؛ فلا يُينِيَان من نحو « عَرِجَ ، وَشَهِلَ ، وَخَضِرَ الزَّرْعَ » .

فصل : وَيُتوَصَّلُ إِلَى التَّعْجِبِ مِنَ الزَّائِدِ عَلَى تِلَاثَةِ ، وَمَا وَصْفُهُ عَلَى أَفْعَلٍ فَقلاء بـ « حَمَأَشَدَّ » وَنَحْوِهِ ، وَيَنْصُبُ مَصْدِرَهَا بَعْدَهُ ، أَوْ بـ « أَشَدِّهِ » وَنَحْوِهِ ، وَيُجْرِي مَصْدِرَهَا بَعْدَهُ بِالْبَاءِ ؛ فَتَقُولُ « مَا أَشَدَّ - أَوْ أَعْظَمَ - دَخْرَ جَهَنَّمَ ، أَوْ انطِلاقَهُ أَوْ سُخْرَتَهُ » وَ« أَشَدِّهِ - أَوْ أَعْظَمِهِ - بِهَا » .

وكذا المنفي والمبني المعمول ، إلا أن مصدراها يكون مُؤَوِّلاً ، لا صريحاً ، نحو « مَا أَكْثَرَ أَنْ لَا يَقُومَ » و « مَا أَعْظَمَ مَا ضَرَبَ » و « أَشَدِّهِ بِهَا » . وأما الفعل الناقص ؛ فإن قلنا له مصدر فمن النوع الأول ، وإلا فمن الثاني ،

(١) اختلاف النعاه في السر الذي من أجله قالوا إن فعل التعجب لا يبني من فعل اسم فاعله على وزن أفعل هذا . وذلك في مادل على لون نحو خضر الزرع فهو أخضر أو دل على عيب نحو عرج فهو أعرج ، أو دل على حسن نحو شهيل فهو أشهيل ، أو دل على حلية نحو لمي فهو لمي . ولم في ذلك ثلاثة تعليلات :

الأول : أن أصل الفعل الدال على هذه المعانٰ هو أفعل نحو أحمر وأخضر أو أفعال نحو أحصار واحمار ، والفعل الثلاثي مقتطع من هاتين الصيغتين ، فنظر في منع جواز التعجب إلى الأصل وهو زائد على الثلاثة فمنع من أجل ذلك .

الثاني : أن هذه المعانٰ تشبه الحلة الثابتة وهي لا تزيد ولا تنقص ، فلا يكون الفعل دالاً على التفاوت .

الثالث : أنه لما كان اسم الفاعل الذي يدل على الوصف من هذه الأفعال وما أشبهها على وزن أفعل نحو أسود وأخضر وألمي وأعرج ، امتنعوا من اشتغال أصل التفضيل منها لأنهم خافوا الالتباس ، وحملوا فعل التعجب على أفعل التفضيل .

* * *

تقول : « مَا أَشَدَّ كُوْنَةً بَجِيلًا » أو « مَا أَكْثَرَ مَا كَانَ مُخْسِنًا » ، و « أَشَدِّهِ - أو أَكْثِرِهِ - بِذَلِكَ » .

وأما الجامدُ والذى لا يتفاوت معناه فلا يتعجب منها البتة .

هذا باب نعم وبئس

وهما فلان عند البصريين والكسائي ؛ بدليل « فَيْهَا وَنَعْمَتْ^(١) » ، وأسمان عند باق السكوفين ؛ بدليل^(٢) « مَا هِيَ بِنِعْمَةِ الْوَلَدِ^(٣) » ، جامدان ،

(١) هذه قطعة من حديث شريف رواه أبو داود والترمذى والنمسائى وأحمد وهو بتمامه : « من توطن يوم الجمعة بها ونعت ، ومن اغسل فالغسل أفضل » وأكثر أهل الحديث يروونه « فناء ونعمة » والباء - بفتح الباء مدودا - بمعنى الحسن ، وتقدير الكلام : من توطن يوم الجمعة فله باء - أى حسن - ونعمة .

(٢) هذه كلمة لأعرابي يقولها وقد أخبر بأن امرأته ولدت له بنتا ، ويروى أنه قال : « والله ما هي بنعمة الولد ، نصرها بباء ، وبه سرقة » .

(٣) هذا الذى ذكره المؤلف من الخلاف على الصورة التي شرحها هو إحدى طرقين للنحوة ، وهى التي يصرح بها ابن مالك في قوله : * فلان غير متصرفين * نعم وبئس ، إلخ ، وهي المشهورة في كتب النحو ، وذكر ابن عصفور طريقة أخرى لتحرير الخلاف بين العلماء ، فقال : لم يختلف أحد من البصريين والسكوفين في أن نعم وبئس فلان ، وإنما الخلاف بين البصريين والسكوفين فيما بعد إسنادها إلى الفاعل ، فذهب البصريون إلى أنها فلان كما كانا قبل الإسناد ، والاسم الملى بالأول للضaf إلى الملى بال الواقع بعد أحدهما فاعل ، فنعت الرجل : جملة ضلية ، وكذلك : بئس الرجل . وذهب الكسائي إلى أن قوله « نعم الرجل » ، ومثله قوله « بئس الرجل » اسمان حكميان صارا اسماء واحدا بمفردة قوله « تأبطر شرا » وقولك « ذرى حبا » وقولك « شاب قرنها » قوله « نعم الرجل » قد صار اسم جنس واحد في قوة قوله المدوح ، وقولك « بئس الرجل » قد صار اسم جنس =

رافعان لفاعلينِ مُرَأَتِينِ بِالجنسية ، نحو (نِمَّمَ الْقَبْدُ)^(١) ، و (بِنَسَ الشَّرَابَ)^(٢) ، أو بالإضافة إلى ما قارنَهَا ، نحو (وَلَنِعْمَ دَارُ الْمُغَيْبِينَ)^(٣) ، (فَلَمِّا شَرَبَتْ مَنْوَى الْكَبَّرِينَ)^(٤) ، أو إلى مُضَافٍ لما قارنَهَا ، كقوله :

= واحدا بمنزلة قوله للذموم ، ونظير ذلك ما قاله بعض النحوين من أن « جبذا » قد ركب صدره وهو حب مع عجزه وهو ذا ، وصار مجموعهما اسما واحدا بمعنى للمدح ، وذهب الفراء إلى أن الأصل في قوله « نعم الرجل زيد » : رجل نعم الرجل زيد ، والأصل في قوله « بشن الرجل عمرو » رجل بشن الرجل عمرو ، وحذف الموصوف - وهو رجل - وأقيمت الصفة مقامه وهي جملة « نعم الرجل » أو جهة « بشن الرجل » فأخذت الصفة مقام الموصوف وأعربت الإعراب الذي كان للموصوف ، فنعم الرجل : مبتدأ ، وزيد : خبر هذا المبتدأ ، وذهب الفراء هذا قريب من مذهب السكسي الذي تقدم ، لأن كلا منهما جملة - وهو نعم وفاعله أو بشن وفاعله - اسما واحدا .

ويرد مذهب السكسي والفراء جميعا أنه لو صاح ما ذهبوا إليه من التركيب لجاز أن يقع هذا المركب موقع للمبتدأ وأن يعبر عنه بما تشاء من الأخبار فتقول : « نعم الرجل قائم » أو « نعم الرجل مسافر » مثلا ، ولكن يصح أن يقع اسماً التواسخ فتقول « كان نعم الرجل غائباً » أو تقول « ظنت نعم الرجل حاضراً » كما هو شأن كل مبتدأ ، لكننا وجدناهم يتلزمون صورة واحدة من الكلام فيقولون « نعم الرجل زيد » ويقولون « بشن الرجل عمرو » فدل ذلك على أنهم لم يجعلوا هذا المركب اسماً واحدا هو مبتدأ ، والطريقة الأولى هي المشهورة ، وأصح المذاهب أن نعم وبش فملان » أه يايضاح .

(١) من الآية ٣٠ من سورة ص .

(٢) من الآية ٢٩ من سورة الكهف .

(٣) من الآية ٣٠ من سورة التحل .

(٤) من الآية ٢٩ من سورة التحل .

* فَنَمْ ابْنُ أخْتِ الْقَوْمِ غَيْرَ مُكَذِّبٍ *

٣٨٣ - هذا الشاهد من كلام أبي طالب عم النبي صلى الله عليه وسلم ، من كلة يدح فيها الرسول ويحاتب قريشا على ما كان منها ، وما ذكره المؤلف هنا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* زَهِيرٌ حُسَامًا مُفَرَّداً مِنْ حَائِلٍ *

وهذا البيت في ذكر زهير بن أبي أمية ، وهو ابن اخت أبي طالب ؛ لأن أمه عاتكة بنت عبد المطلب ، وكان زهير أحد الذين نقضوا الصحيفة التي كتبتها قريش لمقاطع آل النبي في حديث معروف .

اللهة : « غير مكذب » يريد أنه لا ينسب أحد إلى الكذب ، وإنما يصدقه الناس جميعا في كل ما يقوله « زهير » أراد به زهير بن أبي أمية ، وقد ذكرنا ذلك أنه ابن عاتكة بنت عبد المطلب بن هاشم اخت أبي طالب وعمة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهو أحد رجال خمسة اتفقوا على نقض الصحيفة التي تعاهدت فيها قريش على مقاطعة بن هاشم وعلقوها في الكعبة ، يريدون بذلك أن يلجموا بن هاشم إلى حل النبي صلوات الله وسلامه عليه على ترك الدعوة إلى الإسلام ، والله يؤيد رسالته وبثته « حساماً » أصل الحسام - بضم الحاء - السيف ، سمى بذلك لأنه يمحض الخلاف ويقطع التشارن « حائل » جمع حالة ، وهي علاقة السيف ، وكان الأصحابي يزعم أن حائل السيف لا واحد لها من لفظها ، وإنما واحدها عمل ، قاله الجوهري .

الإعراب : « نعم » فعل ماض دال على إنشاء للدح بمعنى على الفتح لا محل له من الإعراب « ابن » فاعل نعم مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضارف و « اخت » مضارف إليه ، وأخت مضارف و « القوم » مضارف إليه عبرور بالكسرة الظاهرة « غير » حال من فاعل نعم منصوب بالفتحة الظاهرة ، وغير مضارف و « مكذب » مضارف إليه ، والجملة من نعم وفاعله في محل رفع خبر مقدم « زهير » مبتدأ مؤخر ، ويجوز أن يكون زهير خبراً لمبدأ معنوف وجوبا ، وتقديره : هو زهير ، ويجوز أن يكون مبتدأ خبره معنوف ، وتقدير الكلام على هذا : المدحوج زهير « حساماً » الرواية الصحيحة في هذه الكلمة بالنصب ، وهي حال من زهير منصوب بالفتحة الظاهرة ، وقد رواها =

أو مُضْمَرِينِ مُسْتَقْرِينِ مُفَسَّرِينِ بِتَمْيِيزٍ^(١) ، نحو (يَئِسَ لِلظَّالِمِينَ

= العين بالرفع نعم أعرّ بها صفة لزهير ؟ ففيه خطأ من وجهين ؛ الأول : مخالفة الرواية الثابتة عن الرواية الأثبات في شعر أبي طالب وفي شواهد النحو ، والثاني : أنه إن صحت الرواية لم يصح الإعراب ؛ لأن زهيراً عالم فهو معرفة وحساماً نكرة ، والمعرفة لا توصف بالنكرة ، فاعرف ذلك ، فإن صحت روايته حسام : خبر مبتدأ عنوف مرفوع بالضمة الظاهرة ، والتقدير : هو حسام « مفرداً » صفة لحسام « من » حرف جر مبني على السكون لا محل له « حائل » مجرور بمن وعلامة جره السكراة الظاهرة ، وكان عليه أن يجره بالفتحة لأنه منوع من الصرف لكونه على صيغة منتهي الجموع ، ولكنه اضطرر فجره بالسکرة ، والجار والمجرور متعلق بمفرد .

الشاهد فيه : قوله « فَعَمَ ابْنَ أَخْتِ الْقَوْمِ » حيث أني بفاعل نعم اسماً مضافاً إلى اسم مضاف إلى مقترب بالـ .

(١) لهذه الحالة أحكام بعضها يختص بالفاعل ، وببعضها يختص بالتمييز . ونعني بين لك ذلك تعصيلاً .

أما الأحكام التي تختص بالفاعل فأربعة أحكام :

الأول : أن يكون هذا الفاعل ضميراً ، وهذا واجب عند جمهور النحوين ، وهو غالب لا لازم عند الكسائي والفراء ، وعندما قد يكون الفاعل علماً نحو « نعم رجل زيد » و « نعم امراً هرم » و « نعم فتاة هند » وقد يكون مضافاً إلى علم نحو « نعم فتى غلام زيد » جلا الاسم المرفوع بعد النكرة في هذه الأمثلة ونحوها فاعل نعم، وجملة الكسائي الاسم النكرة للتصوب حالاً، وجملة الفراء تمييزاً . وأهم جمهور جمهلون فاعل نعم ضميراً مستتراً ، والاسم للنكرة للتصوب تمييزاً مفسراً لفاعلاً ، والاسم المرفوع هو المخصوص بالمدح ، وكأن الذي حمل الكسائي والفراء على ما ذهبنا إليه قرارهما من عود الضمير للسترة في نعم - في قول الجمهور - على منآخر لفطا ورتبة

الثاني : أن يكون هذا الضمير واجب الاستثار مطلقاً ، نعم أنه لا فرق بين للفرد وللثنى والجمع ، وهذا مذهب الجمهور أيضاً ، وعلوه بأن العرب اكتفت بتثنية التمييز وجعله عن إظهار الفاعل ، وذهب الكوفيون إلى أنه يجوز إظهار ضمير الثنوية والجمع ، وذكر الكسائي أنه قد ورد عن العرب نحو « مررت بقوم نعموا قوماً » وهذا عند الجمهور شاذ .

= اثبات : أن هذا الفاعل لا يجوز أن يتبع بشيء من أنواع التوابع ، وذلك لقوة شبه هذا الضمير بالحرف ، وذلك لأن فهمه افظاً ومعنى متوقف على المميز الواقع بهذه ، وقد مع « نعم م قيمها » وخرجوه على أن فاعل نعم ضمير مستتر ، و « م » توكيد للفاعل ، وهذا شاذ عند الهمور .

الرابع : أن هذا الضمير إذا كان مفسره مؤنثاً لحقت تاء التأنيث « نعم » أو « بئس » فيقال « نعمت فتاة هند » و « بئشت امرأة حمالة الحطب » وقال ابن أبي الربيع : لا يجوز أن تلحق « نعم » و « بئس » تاء التأنيث استفنا ، بتأنيث التمييز ، وأجاز بعض النحاة الأمررين لحاق التاء و عدمه ، وقد ورد في الحديث « فبها ونعمت » وهو يرد على ابن أبي الربيع قوله بالمنع ، ويجرى مع الفولين الآخرين .
وأما الأحكام التي تختص بالتمييز فستة أحكام :

الأول : أن يكون في اللفظ مؤخراً عن الفاعل المستتر في نعم ، ومحصل هذا الشرط أنه لا يجوز تقديم التمييز على نعم ، فلا يقال « رجلاً نعم زيد ». .

الثاني : أنه يجب تقديم المخصوص بالمدح أو النم ، وهذا مذهب جمهور البصريين ، وعندهم أن قولهم «نعم زيد رجل» شاذ ، ولا نرى أن تأخذ بقولهم ، ووفد أجاز السكوفيون تقديم التمييز على المخصوص وتأخيره عنه خذلها القول .

الثالث : أن يكون مطابقاً للمخصوص في الإفراد والتثنية والجمع وفي التذكير والتأكيد ، فتقول «نعم رجلان زيد» و «نعم رجلين الزيدان» و «نعم رجالاً الزيتون» و «نعم نعمت فتاة هند» .

الرابع : أن يكون نكبة قابلة للدخول أولاً عليها ، وذلك لأن هذا التمييز خلف عن الفاعل المفرون بأول ، فيجب أن يكون قابلاً لها ، وعلى هذا لا يجوز أن يكون التمييز من الألفاظ التي لا تقبل أولاً كمثل وغير وأي وأفضل التفضيل المضاف أو المفرون بعده ، لأن هذه كلها لا تقبل أولاً ، فيصبح أن تقول « نعم صاحبا زيد » و « بئست حلية هند » لأن صاحباً وحللة يقللان أولاً .

الخامس : أن يكون نكرة عامة . ومعنى عمومها أن يكون لها في الوجود أفراد متعددة ، فلا تقول « نعم شمسا هذه الشمس » ولا « بئس قرا هذا القمر » لأن الشمس والقمر ليس لهما أفراد ، نعم لو قلت « نعم شمسا شمس هذا اليوم » صح لأنك جعلت الشمس متعددة بتعدد الأيام .

بدلاً^(١) ، قوله :

* زَعْمَ امْرًا هَرِمْ لَمْ تَعْرُ نَائِبَةً * ٣٨٤

= السادس : أنه يجب ذكره ، نص عليه سيبويه ، وهذا الشرط عند ابن مالك غالب ، لا لازم ، وهو رأى ابن عصفور أيضا ، ويشهد لصحة ما ذهبا إليه أنه قد ورد في الحديث : « من توضاً يوم الجمعة فبها ونعت » والتقدير : وبالطريقة الحمدية أخذ ونعت طريقة الوضوء .

(١) من الآية ٥ من سورة السكّهـ .

٣٨٤ - ينسب قوم هذا الشاهد إلى زهير بن أبي سلمي المزني ، مدح هرم ابن سنان ، وليس في ديوانه ، وما ذكره المؤلف صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

* إِلَّا وَكَانَ لِمُرْتَاعٍ لَهَا وَزَرًا *

اللغة : « هرم » هو بفتح الهاء وكسر الراء ، بذنة كتف ونهر ، وهو اسم رجل ، وقد سمي العرب به ، ومدحه زهير بن أبي سلمي المزني هو هرم بن سنان المزني ، وذكر هذا الاسم في البيت هو الذي غير بعض الناس فنسبوا البيت إلى زهير كما ينسبون كل بيت فيه اسم ليلي إلى قيس بن الملوح المشهور بمجنون ليلى ، وقد راجحت جميع نسخ ديوان زهير المطبوعة في مصر وفي أوروبا فلم أجده هذا البيت في واحدة منها ، بل لم أجده لرهير شعراً على هذا الروى « لم تعر » أي لم تنزل ، تقول : عرا الأمر يعرو ، إذا نزل « نائبة » أصلها اسم فاعل مؤنث فعله ناب ينوب ، ومعناه نزل ، ثم أطلقت النائبة على الحادمة من حوادث الدهر ، والكارثة من كوارثه « لمرتاع » اسم فاعل فعله ارتاع ، وأصله الروع - بفتح الراء وسكون الواو - وهو الخوف والفزع ، وتقول : راعى الشيء يروعنى ، مثل نابى ينوبى ، وروعنى - بتشدید الواو - وقد ارتعت به ، وله « وزر » ملجاً ومعين المعنى : مدح هرم بأنه لم تنزل بأحد كارثة من كوارث الدهر تحتاج إلى النجدة والنصرة والمعونة إلا كان هذا المدح معيناً لمن نزلت به ، ناصراً له ، آخذًا يده حق يصير في بمحبحة من دهره .

= الإعراب : « نعم » فعل ماض دال على إنشاء المدح مبني على الفتح لا محل له من الإعراب . وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره هو « امرأ » تمييز لفاعل نعم منصوب بالفتحة الظاهرة ، وجملة نعم وفاعله في محل رفع خبر مقدم « هرم » مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة الظاهرة ، وزعم السكائني أن الاسم ظاهر المرفوع هو فاعل نعم في مثل هذه العبارة ، وعنه - على هذا - أن الاسم السكرة المنصوب حال ، وواوقة الفراء في أن الاسم العلم المرفوع فاعل نعم ، ولكنه جعل الاسم المنصوب تمييزاً « لم » حرف نفي وجزم وقلب « تعر » فعل مضارع مجزوم بـ لم وعلامة حذف الواو والضمة قبلها دليل عليها « نافية » فاعل تعرو مرفوع بالضمة الظاهرة « إلا » أداة استثناء حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب « وكان » الواو وأو الحال ، كان : فعل ماض يرفع الاسم وينصب الخبر ، وامنه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى « هرم » « لمرتاع » جار و مجرور متعلق بوزر الآنى « بها » جار و مجرور متعلق بمرتاع « وزيراً » خبر كان الناقصة منصوب بالفتحة الظاهرة ، وجملة كان واسمه وخبره في محل نصب حال ، وهذه الحال مستثنية من عموم الأحوال ، وكأنه قال : لم تعر نافية في حال من الأحوال إلا في الحال التي يكون فيها هرم وزراً لمن يرتاع لها .

الشاهد فيه : قوله « نعم امرا هرم » فإن في نعم عند الجمهور ضميرا مستترا هو فاعلها ، وقد فسر هذا الضمير لإيهامه بالتغيير الذي هو قوله « امرا ». .

ونظير هذا البيت قول الآخر :

نِعَمْ امْرَأَيْنِ حَاتِمْ وَكَبْ كِلَّاهَا غَيْثْ وَسَيْفْ عَصْبْ
وَمِنْهُمَا قَوْلُ الْآخِرْ :

لِفَعْمَ مَوْنَادَ الْمَوْلَى إِذَا حُذِرَتْ بِأَسَاهِذِي الْبَعْنَى وَاسْتِيلَادِي الْأَخْنَى
وَمِثْلَهَا قُولُ الدَّاهْنَى

تُقولُ عَرَبِيَّ وَهِيَ لِي فِي عَوْمَرَةٍ بِثَسَ امْرًا ، وَإِنَّمَا يَثْسَ الْمَرْأَةَ
وَفِي عَجَزِ الْبَيْتِ الَّذِي نَشَرَهُ شَاهِدٌ أَخْرَى لِلنَّعَّاهَ ، وَذَلِكَ فِي قَوْلِهِ « إِلَّا وَكَانَ »
حِيثُ جَاءَ بِهِ الْحَالُ قَبْلَ الْفَعْلِ الْمَاضِ الْوَاقِعِ بَعْدَ إِلَّا ، وَهَذَا شَاذٌ ، وَالْفَصْيَحُ تَجْبَرُهُ
هَذِهِ الْجَمَةُ مِنَ الْوَاوِ ، كَافِ قَوْلُهُ تَعَالَى : (إِلَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزَئُونَ) .

وأجاز المبرد وابن السراج والفارسي أن يُجمِّعَ بين التمييز والفاعل الظاهر ،
كقوله :
• نِعْمَ الْفَتَاهُ فَتَاهَ هِنْدُ لَوْ بَذَلتُ • ٣٨٥

٣٨٥ - هذا الشاهد مما لم يتيسر لي الإطلاع على نسبته إلى قائل معين ، والذى ذكره المؤلف هنا صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :
اللغة : « الفتاه » المرأة الشابة الحديثة السن ، وهى مؤنث الفق ، قال الشاعر :
وَلَقَدْ دَخَلْتُ فَلَى الْفَتَاهَ قِيَ الخَدْرَ فِي الْيَوْمِ الْمَطِيرِ
وقال الآخر ، وستنشده مرة أخرى (ص ٣٧٩) :
وَقَائِلَتْ نِعْمَ الْفَتَاهُ أَنْتَ مِنْ فَتَاهِ إِذَا الْمُرْضِعُ الْعَوْجَاءَ جَالَ بِرَيْمَهَا
« هند » اسم امرأة « بذلت » أعطت « الإيماء » مصدر أوّما إلى الشيء ،
إذا أشار .

الإعراب : « نعم » فعل ، ماض دال على إنشاء المدح مبني على الفتح لا محل له من الإعراب
« الفتاه » فاعل نعم مرفوع بالضمة الظاهرة « فتاه » يعرّبه المبرد والفارسي وابن
السراج وجاءة من التأخرتين تمييزا لفاعل نعم ؛ فيكون تمييزاً مؤكدا لعامله وهو
منصوب بالفتحة الظاهرة ، ويعربه أنصار سيفويه حالا من فاعل نعم ؛ فيكون حالا
مؤكدا لصاحبيها ، وجملة نعم وفاعلها في محل رفع خبر مقدم « هند » مبتدأ مؤخر
مرفوع بالضمة الظاهرة « لو » يجوز أن يكون حرف دالا على الترقى ، ويجوز أن يكون
حرف شرط غير جازم ، وهو على كل حال مبني على السكون لا محل له من الإعراب ، والتاء حرف
« بذلت » بذل : فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، والتاء حرف
دال على تأنيث المسند إليه ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود إلى هند
« رد » مفعول به بذلت منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضارف و « التسمية » مضارف
إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، فإن جعلت « نو » حرف تمن فلا جواب لها ، وإن
جعلتها حرف شرط فجملة بذلت لا محل لها شرط لو ، وجوابها معدوف ، وتقدير الكلام
على هذا : لو بذلت رد التسمية لنعمنا بردتها ؟ مثلا « نطفاً » الأحسن في هذه السکامة =

ومنه سيبويه والسيّر أفي مطلقاً، وقيل: إن أفاد معنى زائداً جاز،
وإلا فلا، كقوله:

* فَنِعْمَ الرَّوْءُ مِنْ رَجُلٍ تَهَامِي^(١) * [٢٨٥]

— أن ترب منصوباً على نوع الخافض وإن كان النصب على نوع الخافض بباب مسامعاً، وإنما اعتبرنا ذلك أحسن لترجمة في مقابلة بحرف الخفض وذلك قوله «أو ياء» وقد ذكر العيني أن «نطقاً» تميز «ياء» جار وعبرور معطوف على ما قبله بأو.

الشاهد فيه: قوله «نعم الفتاة فتاة» حيث جمع بين فاعل نعم الظاهر وهو قوله «الفتاة» وبين تميزها وهو قوله «فتاة»؛ وليس في التمييز معنى زائد على ما يدل عليه الفاعل.

ومثل هذا البيت قول جرير:

وَالْقَنْلَبِيُونَ بِئْسَ الْفَحْلُ فَخَلُمُونَ فَحَلَّاً، وَأَمْمُمْ زَلَّاً مِنْطِيقُ
ومثله أيضاً قوله:

تَزَوَّدُ مِثْلَ زَادِ أَبِيكَ فِينَا فَنِعْمَ الرَّادُ زَادُ أَبِيكَ زَادَا
وفي هذين البيتين تقدم المخصوص - وهو «فالم» في الأول و «زاد أبيك» في الثاني - على التمييز.

وقد ورد في النثر الذي لا ضرورة فيه، ومن ذلك قول الحارث بن عباد فارس النعامة وقد بلغه أن ابنه بحيرا قد قتل في يوم من أيام حرب البوسوس، فقال «نعم القتيل قيلاً أصلح بين بكر وتغلب».

(١) هذا الشاهد من كلام أبي بكر الأسود بن شعوب الليقي، وقيل: لبحير بن عبد الله ابن سلمة الخبر بن قشير، والذى ذكره المؤلف هنا عجز بيت من الواffer، وصدره قوله:

* تَخَيِّرْهُ فَلَمْ يَعْدِلْ سِوَاهُ *

وقد سبق ذكر هذا الشاهد في باب التمييز من هذا الكتاب شاهداً على ظهور «من» مع التمييز، وهو الشاهد (رقم ٢٨٥).

وحل الشاهد هنا قوله: «نعم المرء من رجل» حيث جمع بين فاعل نعم الظاهر وهو قوله «للمرء» وبين التمييز، وهو قوله «من رجل»، وهذا التمييز قد أفاد معنى لم يفده الفاعل بواسطة نعته بكونه منسوباً إلى تهامة، وتهامة: اسم ما نزل عن نجد من بلاد الحجاز.

وَاخْتَلَفَ فِي كَلِهِ «مَا»^(١) بَعْدَ نِعْمَةَ وَبَشْسَ ؛ فَقَيْلٌ : فَاعِلٌ ؟ فَهِيَ مَعْرِفَةٌ

وَنظِيرِهِ هَذَا الْبَيْتُ فِي ذَلَّةِ التَّحِيزِ عَلَى مَعْنَى زَانِدَ عَمَّا يَدْلِي عَلَيْهِ الْفَاعِلُ - أَنْ تَقُولَ «نِعْمَ الصَّدِيقِ صَدِيقًا وَفِيهَا» وَ«نِعْمَ الْجَارِ جَارًا أَمْيَنًا عَلَى الْحَرَمِ» وَ«نِعْمَ الْأَخْرَى إِنْ كَانَ إِلَيْهِ فِي الشَّدَّةِ» وَمَا أَشْبَهُ ذَلِكَ .

وَنظِيرِهِ قَوْلُ الْكَرْوُسِ بْنِ زَيْدِ أَحَدِ شُعْرَاءِ طَبِّيِّ ، وَقَدْ سَبَقَ إِنْشَادَهُ (ص ٣٧٧) :

وَقَائِلَةٌ نِعْمَةُ الْفَتَى أَنْتَ مِنْ فَتَى إِذَا الْمُرْضِعُ الْمَوْجَاهُ جَاهَ بَرَيْهُمَا

(١) أَعْلَمُ أَنْ «مَا» الْوَاقِعَةُ بَعْدَ نِعْمَةَ وَبَشْسٍ عَلَى ثَلَاثَةِ أَضْرَبٍ ، وَذَلِكَ لِأَنَّهَا إِمَّا أَلَا يَقُولَ بَعْدَهَا شَيْءٌ أَصْلًا ، وَإِمَّا أَنْ يَقُولَ بَعْدَهَا اسْمًا مُفَرِّدًا : أَى لَيْسَ جَمْلَةً وَلَا شَيْءَ جَمْلَةً ، وَإِمَّا أَنْ يَقُولَ بَعْدَهَا جَمْلَةً فَعْلِيَّةً .

إِنْ كَانَتْ «مَا» لَمْ يَقُولَ بَعْدَهَا شَيْءًا نَحْوَ أَنْ تَقُولَ «صَادَقْتُ عَلَيْهِ فَعَمَّا» أَوْ تَقُولَ «اخْتَيَرْتَ خَالِدًا فِيْسَمَا» فَلِلنِّسَاجَةِ فِيهَا قَوْلَانِ : أَحَدُهُمَا أَنْ «مَا» هَذِهِ مَعْرِفَةٌ ثَانِيَةٌ فَهِيَ فَاعِلٌ ، كَأَنَّكَ قَلْتَ : صَادَقْتُ عَلَيْهِ فَعَمَّا صَدِيقٌ وَاخْتَيَرْتَ خَالِدًا فِيْسَمَا الْخَبَرُ ، وَالْقَوْلُ الثَّالِثُ أَنْ «مَا» نَسْكَرَةٌ تَامَّةٌ فَهِيَ تَحِيزٌ ، وَكَأَنَّكَ قَلْتَ : صَادَقْتُ عَلَيْهِ فَعَمَّا صَدِيقٌ وَاخْتَيَرْتَ خَالِدًا فِيْسَمَا مُخْتَبِرًا .

وَإِنْ وَقَعَ بَعْدَمَا اسْمًا مُفَرِّدًا ، نَحْوَ قَوْلُكَ «صَادَقْتُ عَلَيْهِ فَعَمَّا هُوَ» وَمِنْهُ الْآيَةُ الْكَرِيمَةُ «إِنْ تَبَدُوا الصَّدَقَاتِ فَنَعْمَاهُ» وَنَحْوَ قَوْلُكَ «بِئْسَمَا عَمَلَ بِغَيْرِ نِيَّةٍ» فَلِلنِّسَاجَةِ فِيهَا فِي هَذِهِ الْحَالَةِ ثَلَاثَةُ أَقْوَالٍ ، الْأُولُّ أَنَّهَا مَعْرِفَةٌ تَامَّةٌ فَهِيَ فَاعِلٌ ، وَالثَّانِي أَنَّهَا نَسْكَرَةٌ تَامَّةٌ فَهِيَ تَحِيزٌ ، وَالاسْمُ الَّذِي بَعْدَهَا - عَلَى هَذِينِ الْمَوْلِينِ - هُوَ الْمُخْصُوصُ بِالْمَدْحُ أوَ النِّدَمُ ، وَالْقَوْلُ الثَّالِثُ - وَهُوَ قَوْلُ الْفَرَاءِ - أَنْ «مَا» قَدْ رَكِبَتْ عَنْ نِعْمَةِ أَوْ بَشْسٍ فَصَارَ الْجَمِيعُ كَلَهُ وَاحِدَةٌ هِيَ فَعْلٌ ماضٌ لِإِنْشَاءِ الْمَدْحُ أوَ النِّدَمُ ، وَالاسْمُ الَّذِي بَلِيهَا فَاعِلٌ .

وَإِنْ وَقَعَ بَعْدَ «مَا» جَمْلَةً فَعْلِيَّةً نَحْوَ قَوْلِهِ تَعَالَى «نَعِيْمَكُمْ بِهِ» وَقَوْلِهِ سَبْحَانَهُ «بِئْسَمَا اشْتَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ» فَلِلنِّسَاجَةِ فِيهَا حِينَئِذٍ أَفْوَالٌ أَرْبَعَةٌ ، الْأُولُّ : أَنَّهَا وَصْرَةٌ مَعْرِفَةٌ فِي مَوْضِعٍ رَفِيعٍ عَلَى ، الْفَاعِلِيَّةُ وَالْجَمْلَةُ بَعْدَهَا لَا عُلُّ لَهَا صَلَةٌ ، وَالثَّانِي أَنَّهَا نَسْكَرَةٌ فِي مَوْضِعٍ نَصْبٍ عَلَى التَّحِيزِ ، وَالْجَمْلَةُ بَعْدَهَا صَفَةٌ لَهَا وَذَلِكَ رَأْيُ الْأَخْفَشِ وَالْزَّجَاجِ وَالْفَارَسِيِّ أوَ الْجَمْلَةُ صَفَةٌ لِلْمُخْصُوصِ بِالْمَدْحُ أوَ النِّدَمِ مَحْذُوفٌ ، وَالْقَوْلُ الثَّالِثُ : أَنْ «مَا» هَذِهِ هِيَ الْمُخْصُوصُ بِالْمَدْحُ أوَ النِّدَمِ وَهِيَ اسْمٌ مَوْصُولٌ ، وَالْفَاعِلُ ضَمِيرٌ =

فاوصلة - أى : موصولة - ف نحو (نِعْمَاً يَعْيَظُكُمْ بِهِ) ^(١) أى : نعم الذى يعظكم به ، ومعرفة تامة فى نحو (فَنِعْمَمَا هِيَ) ^(٢) أى : فنعم الشيء هي ، وقيل : تميز ؟ فهى نكرة موصولة فى الأول وتامة فى الثاني .

فصل : وَيَذْكُرُ الْخُصُوصُ بالدح أو الدم بعد فاعل نِعْمَ وَبِئْسَ ؛
فيقال «نِعْمَ الرَّجُلُ أَبُو بَكْرٍ» و «بِئْسَ الرَّجُلُ أَبُو لَهَبٍ» وهو مبتدأ ،
والجملة قبله خبره ، ويجوز أن يكون خبراً لمبتدأ واجب الحذف ، أى : للمدح
أَبُو بَكْرٍ ، والمذموم أَبُو لَهَبٍ .

وقد يتقدم المخصوص ؟ فيتعين كونه مبتدأ ، نحو «زَيْدٌ نِعْمَ الرَّجُلُ» .
وقد يتقدم ما يُشعر به فيحذف ، نحو (إِنَّا وَجَدْنَاهُ صَابِرًا نِعْمَ الْتَّبَدِّدُ)^(٣)
أى : هو ، وليس منه «الْعِلْمُ نِعْمَ الْمُقْتَنَى» ^(٤) ، وإنما ذلك من التقدم .

فصل : وكل فعل ثالث صالح للتجهيز منه ؟ فإنه يجوز استعماله على فعل
- بضم العين - إما بالأصللة كـ «ظَرْفٌ» و «شَرْفٌ» أو بالتحويل كـ «ضَرْبٌ»
و «فَهُمْ» ثم يجرى حينئذ مجرى نِعْمَ وَبِئْسَ : في إفادة الدح والدم ،

مستر فيه ، وهذا قول السكسي ، ونقل عن الفراء أيضا ، الرابع أن «ما» هذه
كافة نعم أو بئس عن العمل فلا فاعل لواحد منها ، وفي هذا الموضع تفصيلات أخرى
لم نذكرها تماشيا للإطالة .

(١) من الآية ٥٨ من سورة النساء .

(٢) من الآية ٢٧١ من سورة البقرة .

(٣) من الآية ٤٤ من سورة ص .

(٤) هذا من أمثلة ابن مالك في الألفية .

وفي حكم الفاعل، وحكم المخصوص، تقول في المذبح «فَهُمُ الْرَّجُلُونَ زَيْدٌ»، وفي القلم «خَبِيثُ الرَّجُلُونَ عَمْرُو».

ومن أمثلته «سأء» فإنه في الأصل سواً بالفتح؛ خول إلى فعلـ بالضمـ فصار فاصلـاً، ثم صُمِّنَ معنى بشـ نصارـ جامداً، قاصراً، مـ حـ كـ مـ اـ لـهـ وـ لـ فـاعـ لـهـ بما ذـ كـ رـ نـاـ ، تـ قولـ «سـأـءـ الرـجـلـ أـبـوـ جـهـلـ» وـ «سـأـءـ حـطـبـ التـارـ أـبـوـ لـهـبـ» وـ فيـ التـنزـيلـ (وـسـأـءـتـ مـرـئـفـقاـ) (١) وـ (سـأـءـ مـاـ يـكـمـونـ) (٢) .

ولك في فاعل فعل المذكور أن تأتي به أنساً ظاهراً مجرداً من الـ، وأن
تجهزة بالباء، وأن تأتي به ضميراً مطابقاً، نحو «فَهُمْ زَيْدٌ»^(٣)، وسيتم
«تَرَكَتْ بَأْيَاتٍ جَادَ هِنَّ أَبْيَاتٍ» و«جُذْنَ أَبْيَاتٍ»، وقال:

— ٣٨٦ — * حُبَّ بِالْأَوْرَادِ الَّذِي لَا يُرَى *

(١) من الآية ٢٩ من سورة السكّهـ ،

(٢) من الآية ٤ من سورة العنكبوت ، واعلم أن « ما » للتصلة يساى ونحوها يجري فيها الخلاف التي ذكره المؤلف وذكرنا بعض تفصيله في « نعا » و « بشما » فإن جعلت « ما » في الآية السكريمة فاعلاً فهى اسم موصول ، وأجلالة بعدها لا محل لها صلة ، وإن جعلت « ما » تمييزاً فهى نكرة ، وأجلالة بعدها في محل نصب نعت ، والخصوص بالدم - أو للدم - مخدوف على القولين جيئاً .

(٣) بهذا خالق الفعل المحول إلى فعل بضم العين نعم وبئس ، فقد علمت أن فاعل نعم وبئس لا يكون إلا مقتناً بأأن أو مضافاً لما قارنها أو إلى مضاف إلى ما يقارنها ومن المحول إلى فعل بضم « حب » إذا لم يكن معها « ذا » . وهذا الذي ذكره المؤلف من حكم هذه الأفعال هو في أصله رأي الأخفش والمبرد ، وهو للشهر عن العلامة ، ولكن الدمامي قد بحث أنه يلزم في فاعل ساء ما يتزمن في فاعل بئس ، وجزم الشاطبي بأن فاعل حب إذا لم يكن معه ذا يلزم فيه مالزم في فاعل نعم .

٣٨٦ - هذا الشاهد من كلام الطرماني بن حكيم ، وما ذكره المؤلف هنا صدر

بَيْتُ مِنَ الْمَدِيدِ، وَعَجْزَهُ قَوْلَهُ :

* مِنْهُ إِلَّا صَفْحَةُ أَوْ لِمَامُ *

اللغة : « الزور » - بفتح فسكون - هو الزائر ، وأصله مصدر ، فأطلق على اسم الفاعل « الصفحة » - بفتح الصاد وسكون الفاء - أراد بها صفحة الوجه ، وهي جانبية « لام » جمع لة ، وهي الشعر الذي يجاوز شحمة الأذن .

الإعراب : « حب » فعل ماض دال على إنشاء المدح مبني على الفتح لا محل له من الإعراب « بالزور » الباء حرف جر زائد مبني على الكسر لا محل له من الإعراب ، الزور : فاعل حب مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المثل بمحركة حرف الجير الزائد « الذى » اسم موصول نعت للزور مبني على السكون في محل رفع « لا » حرف نفي مبني على السكون لا محل له من الإعراب « يرى » فعل ضارع مبني للمجهول مرفوع لتجدره من الناصب والجازم ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعدد « منه » جار ومبرور متعلق بقوله يرى « إلا » أداة حصر لا محل لها ، حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب « صفة » نائب فاعل يرى مرفوع بالضمة الظاهرة « أو » حرف عطف مبني على السكون لا محل له من الإعراب « لاما » معطوف بأو على صفة مرفوع بالضمة الظاهرة ، وسكن لأجل الوقف ، وجملة لا يرى ونائب فاعله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول .

الشاهد فيه : قوله « حب بالزور » حيث جاء بفاعل « حب » التي تقييد معنى نعم مقترنا بالياء الزائدة ، وذلك من قبل أن المعنى قريب من معنى صيغة التعجب ؟ وقد علمت أن الباء تزداد في فاعل فعل التعجب زيادة مطردة لازمة ، فلما كان معنى ما هنا مقارباً لذلك المعنى حمل هذا الشاعر النون الدال على مراده على اللفظ الذي يدل على ذلك المعنى ؛ فزاد فيه الباء كأ تراد هناك . ولكن لا تفهم من ذلك أن حكم الزيادةين واحد ، وإنما هذا تقرير .

وذلك لأن زيادة الباء في فاعل فعل التعجب واجبة . وهي هنا ليست واجبة ؟ فأنت لا تقول إلا « أجمل بزيد وأحسن بخالد » بالياء الزائدة في الفاعل ، ولكنك تقول « حب زيد » و « حب بزيد » ولا يلزمك اختبار إحدى العبارتين . =

أصله « حَبَّبَ الزَّوْرُ » فزاد الباء وضمّ الحاء ؛ لأنَّ فعل المذكور يجوز فيه أن تسكن عينه ، وأنْ تُنْقَلَ حركتها إلى فائه ؛ فتقول : « ضربَ الرَّجُلُ » و « ضُربَ ». *

فصل : ويُقال في المدح « حَبَّذَا » وفي النم « لا حَبَّذَا » قال :

٣٨٧ - أَلَا حَبَّذَا عَاذِرِي فِي الْمَوَىٰ وَلَا حَبَّذَا ابْنَاهِلُ الْعَادِلُ

== وقد استعمل مجانون ليلي حب وأني بفاعلها غير مقررون بالباء وأنى بالتحيز
بعده فقال :

نُسَائِلُكُمْ هَلْ سَأَلْ نَعْمَانَ بَعْدَنَا وَحُبٌ إِلَيْنَا بَطْنُ نَعْمَانَ وَادِيَّا

٣٨٧ - هذا بيت من التقارب ، وهذا البيت من الشواهد التي لم أقف لها على نسبة إلى قائل معين .

الإعراب : « ألا » حرف تنبية يسترعي به انتباه الخاطب لما يأتي بعده من الكلام مبني على السكون لا محل له من الإعراب « حبذا » حب : فعل ماض دال على إنشاء المدح مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، وذا : اسم إشارة فاعل حب مبني على السكون في محل رفع ، والجملة من فعل المدح وفاعله في محل رفع خبر مقدم « عاذري » عاذر : مبتدأ ، مؤخر مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلّم منع من ظهورها اشتغال محل بحركة المناسبة ، وعاذر مضاف وياء المتكلّم مضاف إليه مبني على السكون في محل جر ، وهذا إعراب سيفويه لهذا التعبير ، وقال بعضهم : حبذا فعل ماض ، وعاذرى : فاعله مضاف لياء المتكلّم ، وقال آخرون : حبذا مبتدأ ، وعاذرى : خبره مضافاً لياء المتكلّم ، وقد ذكر المؤلف هذه الأفوال الثلاثة ، وسند ذكر ذلك وجهين رابعاً وخامساً فيما يأتي قريباً « في » حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب « الْمَوَىٰ » مجرور بق ، وعلامة جره كسرة مقدرة على الأنف منع من ظهورها التعذر ، والجار والمجرور متعلق بعاذر « ولا » الواو حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، لا : حرف نفي مبني على السكون لا محل له من الإعراب « حبذا » حب : فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، وذا : اسم إشارة فاعله مبني على ==

ومذهب سيبويه أن «حب» فعل، و«ذا» فاعل، وأنهما باقيان على أصلهما، وقيل: رُكِّبا وغلبت الفعليةُ لتقديم الفعل، فصار الجمجم فعلاً وما بعده فاعل، وقيل: رُكِّبا وغلبت الأنفعيةُ لشرف الاسم فصار الجمجم (أنسماً مبتدأً وما بعده خبراً^(١)).

=السكون في محل رفع، والجملة في محل رفع خبر مقدم «الجاهل» مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة الظاهرة «العادل» نعت لـ«الجاهل» مرفوع بالضمة الظاهرة، ويجرى في هذا الأسلوب الإعرابان الآخرين أيضاً.

الشاهد فيه: قوله «جَبْدَا عَذْرِي» وقوله «لَاحْبَدَا العَادِلَ الْجَاهِلَ» حيث استعمل «جَبْدَا» في العبارة الأولى للدلالة على المدح، واستعمل «لَاحْبَدَا» في العبارة الثانية للدلالة على النبذ، وقد جمع بينهما في بيت واحد كما ترى.

ومثل هذا البيت قول كثرة تهجومية؛ وقيل: هو لدى الرمة غيلان بن عقبة: **أَلَا حَبَّدَا أَهْلَ الْمَلَأَ ، غَيْرَ أَهْلِهِ إِذَا ذُكِرَتْ سَمِّيَ فَلَا حَبَّدَا هِيَا**
طَلَّ وَجْهُ سَمِّيَ مَسْحَةٌ مِنْ مَلَأَهُ وَتَحْتَ الشَّيَّابِ الْخَزْرِيُّ لَوْ كَانَ بَادِيَا
 وقد استعمل جبذا للمدح أيضاً ولم يذكر معها «لَاحْبَدَا» المرار بن همام الطائي في قوله:

أَلَا حَبَّدَا ، لَوْلَا أَحْمَاءَ ، وَرَبِّمَا مَفَحَّثُ الْمَوَى مِنْ لَيْسَ بِالْمَقَارِبِ
 وفي بيت المرار هذا حذف المخصوص بالمدح وحذف التمييز جميعاً كما هو ظاهر.

وقال العرجي وقد ذكر «جبذا» ثلاثة مرات:
يَا حَبَّدَا تِلْكَ الْحُمُولُ ، وَحَبَّدَا شَخْصٌ هُنَاكَ ، وَحَبَّدَا أَمْنَالُهُ
 وقال جرير بن عطية بن الخطفي، واستعمل «جبذا» ثلاثة مرات في بيتها:
يَا حَبَّدَا جَبَّلُ الرَّيَّانِ مِنْ جَبَّلٍ وَحَبَّدَا سَاكِنُ الرَّيَّانِ مِنْ كَانَا
وَحَبَّدَا نَفَحَاتٌ مِنْ يَمَانِيَّةٍ تَأْتِيكَ مِنْ قِيلِ الرَّيَّانِ أَحْيَانًا
 (١) وأجاز بعضهم أن يكون «جبذا» خبراً مقدماً والاسم بعده مبتدأ مؤخرأً، وبقى وجده، وهو أن يكون «حب» فعلاً و«ذا» لفافة، والاسم بعده فاعلاً؛ وهذا =

ولا يتغير «ذا» عن الأفراد والتذكير ، بل يقال «جَبَدَا الزَّيْدَانِ وَالْمِهْرَانِ» ، أو «الزَّيْدُونَ وَالْمِهْرَاتُ» ؛ لأن ذلك كلام جرّى مجرّى المثل ، كما في قوله «الصَّيْفَ ضَيَّقَتِ الْأَبَنَ» ، يقال لكل أحد بكسر الناء وإفرادها ، وقال ابن كيسان : لأن المشار إليه مضاف مذوف ، أى : جَبَدَا حُشْنَ هِنْدٍ^(١) .

ولا يقدّم المخصوص على «جَبَدَا» لما ذكرنا من أنه كلام جرّى مجرّى المثل ، وقال ابن باشاذ : ثلا يتمّ أن في «حب» ضيّراً ، وأن «ذا» مفعول^(٢) .

= الوجه في العمل كالوجه الأول من وجوه التركيب التي ذكرها المؤلف ، ولكنكه غيره في التقدير ؟ فاقرأهم .

والحاصل أنك إذا قلت «جَبَدَا زِيدًا» فلما في هذه العبارة خمسة أوجه من وجوه الإعراب ؛ أولها أن يكون «حب» فعلاً ماضياً و «ذا» فاعله ، والجملة خبر مقدم وزيد مبتدأ مؤخر . والثاني : أن يكون «جَبَدَا» برمتها فعلاً و «زيد» فاعله . والثالث : أن يكون «جَبَدَا» برمته مبتدأ و «زيد» خبره ، والرابع أن يكون «جَبَدَا» فعلاً وفاعلاً و «زيد» مبتدأ خبره معنوف والخامس . أن يكون «جَبَدَا» فعلاً وفاعلاً ، و «زيد» خبر لمبتدأ معنوف ،

(١) وليس ما ذكره ابن كيسان مسلماً ؛ لأنه لو كان كما ذكر اظهر هذا المقدر في بعض التراكيب ، ولم يرد عنهم تركيب فيه ذكر هذا المقدر ؟ فيكون قوله كدعوى الشيء بلا دليل عليه .

(٢) قال ابن باب شاذ : إذا قلت «زيد جَبَدَا» فقد يسبق إلى ذهنك أن يكون «زيد» مبتدأ ، و «حب» فعل ماض ، وفاعله مستتر فيه ، و «ذا» مفعول ، والجملة خبر فيكون ما أشير إليه بهذا غير زيد ، مع أنه كان نس زيد حين كان مخصوصاً مؤخراً ؛ فلدفع هذا التوهم التزم تأخيره . وهذا كلام لا حاصل له ؛ فإن هذا التوهم الذي يفتر منه لا يمتنع خطوره بالذهن بسبب التأخير ؟ إذ تفهم أن «ذا» مفعول مقدم ، و «زيد» فاعل مؤخر ، ثم إن الأصل كون المقدم الفاعل ، ولكن جواز =

تبيه : إذا قلت « حَبَ الرَّجُلُ زَيْدٌ » فحسب هذه من باب فضل المتقدم ذكره ، ويحوز في حائط الفتح والضم كما تقدم ، فإن قلت « حَبَّذَا » ففتح الحاء واجب إن جعلتهما كالمكلمة الواحدة .

* * *

هذا باب أفضل التفضيل

إنما يصاغ **أفضل التفضيل** مما يصاغ منه **فنلاً** التعجب ؟ فيقال « هو أضرَبُ » و « أعلمُ » و « أفضَلُ » كما يقال « ما أضرَبَهُ » و « أعلمَهُ » و « أفضَلهُ » وشدَّ بناؤه من وصفِ لا **فضلَ له** كـ « هُوَ أَفْنَى بِهِ » أي :

= تأخِرَهُ ما لا ينكر ، وأيضاً فإن معنى هذا التركيب قد اشتهر في معنى غير هذا المعنى الموهوم ، والاشتهر بعد سبق التدهن إلى ذلك التوهم .

واعلم أن مخصوص « **جَبَذَا** » يفارق مخصوص « **نَعَمْ وَنَئِسْ** » من أربعة أوجه :

الأول : أن مخصوص « **نَعَمْ** » يحوز تقدمه عليها نحو « **زَيْدٌ نَعَمْ الرَّجُلُ** » بخلاف مخصوص « **جَبَذَا** » وقد عرفت هذا في كلام المؤلف .

الثاني : أنه يجوز إعمال التواسع في مخصوص « **نَعَمْ** » نحو « **نَعَمْ رَجُلًا كَانَ زَيْدًا** » بخلاف مخصوص « **جَبَذَا** » فإن التواسع لاتعمل فيه .

الثالث : أنه مع اشتراكتهما في جواز إعراضهما مبتدأ خبره الجملة قبله أو خبراً مبتدأ عذوف وجوباً ، إلا أن الوجه الثاني في « **جَبَذَا** » أسهل منه في « **نَعَمْ** » من جهة أن التواسع تدخل عليه مع **نَعَمْ** ، وهي لاتتدخل إلا على المبتدأ ، فيترجح فيه الوجه الأول .

الرابع : أن تقديم التمييز على المخصوص بعد « **جَبَذَا** » وتأخير التمييز عن المخصوص سواء في القياس كثير في الاستعمال ، وإن كان تقديم التمييز أولى وأكثر ، بخلاف المخصوص **نَعَمْ** ؟ فإن تأخير التمييز عنه - عند جمهور البصريين - شاذ في غاية الندرة .

* * *

أَحْقُّ ، و « أَلْصُ مِنْ شِظَاظٍ »^(١) ، وَمَا زادَ عَلَى ثَلَاثَةَ كَـ « هَذَا الْكَلَامُ أَخْصَرُ مِنْ غَيْرِهِ » ، وَفِي أَفْعَلِ الْمَذَاهِبِ الْثَلَاثَةِ ، وَسُمِّيَّ « هُوَ أَعْطَاهُمْ لِدِرَاهِمْ » ، وَأَوْلَاهُمْ لِمَعْرُوفٍ » و « هَذَا الْمَكَانُ أَفْقَرُ مِنْ غَيْرِهِ » ، وَمِنْ فِعْلِ الْمَفْعُولِ كَـ « هُوَ أَزَهَّ مِنْ دِبِّكِ » و « أَشْقَلُ مِنْ ذَاتِ الْفَجَيْفِينَ » و « أَعْنَى بِحَاجَتِكَ ». .

وَنَمَا تُؤْصَلُ بِهِ إِلَى التَّعْجِبِ مَا لَا يَتَعْجِبُ مِنْهُ بِلِفْظِهِ يُؤْصَلُ بِهِ إِلَى التَّفْضِيلِ ، وَيُجَاهَ بَعْدَهُ بِمَصْدَرِ ذَلِكَ الْفَعْلِ تَمِيزًا ؛ فَيُقَالُ : « هُوَ أَشَدُّ اسْتِخْرَاجًا » و « مُخْرَةً » .

فصل : ولاسم التفضيل ثلاث حالات :

إِحْدَاهَا : أَنْ يَكُونَ مُجَرَّدًا مِنْ أَلْ وَالِإِضَافَةِ ، فَيُجَبُ لَهُ حَكْلَانٌ : أَحَدُهَا : أَنْ يَكُونَ مُفَرِّدًا مَذْكُورًا دَائِمًا ، نَحْوَ (لَيْمُوسْفَ وَأَخْوَهُ أَحَبُّ)^(٢) ، وَنَحْوَ (قُلْ إِنْ كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ ... الْآيَة)^(٣) ، وَمِنْ ثُمَّ قَبْلَ فِي « أَخْرَ » إِنَّهُ مَعْدُولٌ عَنْ آخَرَ ، وَفِي قَوْلِ ابْنِ هَانِي : .

* كَأَنَّ صُغْرَى وَكُبْرَى مِنْ فَقَاقِعَهَا *

(١) « شِظَاظٍ » بِكَسْرِ الشَّيْنِ الْمُجَمَّعَةِ ، بِزَنَةِ كِتَابٍ - اسْمُ رَجُلٍ مِنْ بَنِي ضَبْهَ يَضْرِبُ بِهِ الْمَثَلُ فِي الْأَصْوَاصِيَّةِ ، يُقَالُ « أَسْرَقَ مِنْ شِظَاظٍ » و « أَلْصَ مِنْ شِظَاظٍ » وَيُقَالُ أَيْضًا « أَلْصَ مِنْ سَرْحَانٍ » وَهُوَ الذَّئْبُ ، و « أَلْصَ مِنْ فَأْرَةً » (انْظُرْ الْقَامَوسَ وَالصَّاحَبَ ، ثُمَّ انْظُرْ جَمِيعَ الْأَمْثَالَ آخِرَ بَابِ الْلَّامِ) .

(٢) مِنْ الْآيَةِ ٨ مِنْ سُورَةِ يُوسُفَ .

(٣) مِنْ الْآيَةِ ٢٤ مِنْ سُورَةِ التَّوْبَةِ .

= المؤلف - من كلام أبي نواس ، وما ذكره المؤلف هنا هو صدر بيت من البسيط ،
وعجزه قوله :

* حَصْبَاءُ دُرَّةٍ عَلَى أَرْضٍ مِنَ الْذَّهَبِ *

اللغة : « فقاعتها » هكذا وردت هذه الكلمة عند المؤلف وعند الأشموني (ش ٣٧٧) وهو المطابق لما في كتب اللغة ، وهو جمع فقاعة - بضم الفاء وتشديد القاف - والمعنى : نفخات الماء ، وهو ما يرى على وجه الماء شبه حبات صغيرة منه ، وورد في كتب العجمة وفي ديوان أبي نواس في الفطحة السابعة من خريانه التي طبعت في أوروبا (ص ٦) « من فراوتها » وهي جمع فاوة ، ويراد بها نفخة الماء أيضاً ، ولكن كتب اللغة لا تثبت هذا الالتباس بهذا الوجه « حصباء » أصل الحصباء - بفتح الماء وسكون الصاد المهمليتين - دقاق الحصى : أي الحصى الصغير ، شبه بها الدر في الشكل والحجم .

الإعراب . « كان » حرف تشبيه ونصب مبني على الفتح لا محل له من الإعراب « صغرى » اسم كان منصوب بفتحة مقدرة على الألف من ظهورها التعدد « وكبرى » الواو حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، كبرى : معطوف على صغرى منصوب بفتحة مقدرة على الألف من ظهورها التعدد « من » حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب « فقاعتها » فقاعة : مجرور بمن وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، وفقاعي مضارف وضمير المؤنثة الغائية العائد إلى الخبر مضارف إليه مبني على السكون في محل جر ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لصغرى وكبرى « حصباء » خبر كان مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضارف و « در » مضارف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « على أرض » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لحصباء در « من الذهب » حار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لأرض .

المثيل به : في قوله « صغرى وكبرى » حيث جاء بأفضل التفضيل مؤثثاً مع كونه مجرد امن أو من الإضافة ، وكان حقه أن يأتي به مفرداً ومذكراً فيقول : أصغر وأكبر ، وقد اعتبر بعض العلماء عنه بأنه لم يرد التفضيل ، وإنما أراد معنى الوصف المجرد عن الزيادة ، يعني أنه صفة مشبهة لا أفضل تفضيل .

إنه لَحْنٌ ، والثاني : أن يؤتى بعده بِنْ جارةً للمفضول^(١) ، وقد تُحْدَدَ فَانِ^(٢)

(١) يجوز الفصل بين أفضل التفضيل و «من» الدالة على المفضول بأحد شبيهين ؛
الأول : معمول أفضل التفضيل ، نحو «على أحفظ للآداب من أبي بكر» والثاني «لو»
ومدخولها نحو قول الشاعر :

وَلَفُوكِ أَطِيبُ لَوْ بَذَلتِ لَنَا مِنْ مَاءِ مَوْهَبَةٍ عَلَى تَخْرِ

(٢) يختلف النجاة عند حذف «من» وعمرورها – وهو المفضل عليه – في صيغة
«أفضل» حينئذ ، أيلزم أن تكون دالة على التفضيل ، أم يجوز أن تخلو من هذه
الدالة ؟ فذهب الكسائي والفراء وهشام وتبعلما الحرقق الرضي ، إلى أن هذه الصيغة
لا تخلو قط من الدالة على التفضيل ، وبيان ذلك في جميع الأحوال أنك إن ذكرت
الصيغة وبعدها من جارة للمفضول فدلائلها على التفضيل ظاهرة ، وإن أضيئت الصيغة
فإن المضاف إليه هو المفضل عليه ، وإن افترضت بأُلْ فإن أُلْ هذه عوض من المضاف
إليه ، وإن لم تضف ولم تفترض بأُلْ ولم يذكر معها من جارة للمفضول كان الكلام على
أحد تقديرين ، الأول تقدير «من» وعمرورها ، والثاني تقدير الصيغة مضافة وقد
حذف المضاف إليه وهو منوى الثبوت .

وما ورد من ذلك قول معن بن أووس :

وَلَا يَلْعَنَ الْمُهَمُّونَ نَحْوُكَ مِذْحَةً وَلَوْ صَدَقُوا إِلَى الَّذِي فِيهِ أَفْضَلُ

فإنه يريد أن يقول : إلا الذي فيه أفضل مما قالوه فيه ووصفوكم به .

ومنه قول الفرزدق :

إِنَّ الَّذِي تَمَكَّ السَّمَاءَ بَنَى لَنَا بَيْنَ دَعَائِهِ أَعْزَزُ وَأَطْوَلُ
أراد دعائمه أعن الدعائم وأطوالها ، أو أعن من كل عنبر وأطول من كل طويل ،

ومن ذلك قول مالك بن نويرة :

فَخَرَّتْ بَنُو أَسَدٍ يَمْقَتَلُ مَالِكٌ صَدَقَتْ بَنُو أَسَدٍ ، عَقِيقَةٌ أَفْضَلُ

فإنه أراد بغير شرك : عقيبة أفضل من الذين قتلواهم جميعاً ، بدليل قوله بعد ذلك :

فَخَرُوا بِمَقْتَلِهِ وَلَا يُؤْفِي يَهُ مَنْفَي سَرَاطِهِمُ الَّذِينَ نُفَقْتُلُ =
(١٩) – أوضح الساك^(٣)

نحو (وَالآخِرَةُ خَيْرٌ وَأَبْقَى) ^(١)، وقد جاء الإثبات والمحذف في (أَنَا أَكْثَرُ
مِنْكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا) ^(٢) أي : منك .
وأَكْثَرُ ما تمحذف «مِنْ» إذا كان أَفْعَلُ خبرًا ، وَيَقِلُّ إذا كان حالاً ،
كقوله :

* دَنَوْتَ وَقَدْ خَلَنَاكِ كَالْبَدْرِ أَجْمَلًا * - ٣٨٩

= وانظر إلى قول الأحوص :

يَا دَارَ عَاتِكَةَ الَّتِي أَتَعَزَّلُ حَذَرَ الْعِدَى، وَبِكِ الْفُؤَادُ مُوَكَّلٌ
إِنِّي لَامْنَحْتُ الصُّدُودَ، وَإِنِّي قَسَمَ إِلَيْكَ مَعَ الصُّدُودِ لَامْبَلٌ
وَعَدْمَهُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ قَوْلُنَا فِي الْأَذَانِ «اللَّهُ أَكْبَرُ ، اللَّهُ أَكْبَرُ» فَإِنَّ الْمَرَادَ بِهَذِهِ
الْعِبَارَةِ : اللَّهُ أَكْبَرُ مِنْ كُلِّ كِبِيرٍ .

(١) من الآية ١٧ من سورة الأعلى .

(٢) من الآية ٣٤ من سورة السكّه .

٣٨٩ — هذا الشاهد من الشواهد التي لم نجد أحداً نسبها إلى قائل معين ، وهو
من شواهد الأشموني (رقم ٧٦٨) وابن عقيل (رقم ٢٧٥) ، وما ذكره المؤلف هنا
صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* فَظَلَّ فُؤَادِي فِي هَوَالِكِ مُضَلَّا *

اللغة : «دنوت» ماض من الدنو ، تقول : دنا يدنو دنوأ - بوزن سما يسمو
سموا - ومعناه قرب «خلناك» حسنبناك وظنناك «أجملًا» أَكْثَرُ جمالاً وباء ورواء
منظراً وحسن صورة «ظل» أراد أنه استمر «مضلاً» غير مهتدٍ إلى وجه الصواب
الإعراب : «دنوت» دنا : فعل ماض مبني على فتح مقدر على آخره ، وتاء
الخاطبة فاعله مبني على الكسر في محل رفع «وقد» الواو واو الحال حرف مبني على
الفتح لا محل له من الإعراب ، قد : حرف تحقيق مبني على السكون لا محل له من
الإعراب «خلناك» حال : فعل ماض بمعنى ظن مبني على فتح مقدر على آخره لا محل
له من الإعراب ، ونا : فاعله مبني على السكون في محل رفع ، وكاف الخاطبة مفعوله
الأول مبني على الكسر في محل نصب «كالبدر» جار و مجرور متصل بممحض =

أى : دَنَوْتِ أَجَدَّاً مِنَ الْبَدْرِ ، أَوْ صَفَةَ كَوْلَهُ :
 ٣٩٠ - * تَرَوْحَى أَجْدَرَ أَنْ تَقِيلِي *
 أى : تَرَوْحَى وَأَنْتِ مَكَانًا أَجْدَرَ مِنْ غَيْرِهِ بِأَنْ تَقِيلِي فِيهِ .

= مفعول ثانٌ خالٌ ، وجملة خالٌ وفاعله ومفعوليه في محل نصب حال «أَجَلا» حال من تاء المخاطبة التي هي فاعل دنا ، والألف للاطلاق ، وتقدير الكلام : قربت منا حال كونك أجمل من البدار وقد ظنناك كابدر «فظاً» الفاء حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، ظل : فعل ماضٍ يرفع الاسم وينصب الخبر مبني على الفتح لا محل له من الإعراب «فَوَادِي» فوادٌ : اسم ظل مرفوع بضمٍّ مقدرة على ما قبل ياء التكامل من ظهورها اشتغال المثل بحركة المناسبة ، وفواد مضافٍ وياء التكامل مضافٍ إليه مبني على السكون في محل جر «فِي» حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب «هُوَاك» هوى : مجرور بيٍّ وعلامة جره كسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، والجلار والمحروم متعلق بمضان الآتي ، وهوى مضافٍ وكافٍ المخاطبة مضافٍ إليه مبني على السكون في محل جر «مَضْلِلاً» خبر ظل منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، والألف للاطلاق .

الشاهد فيه : قوله « دَنَوْتِ كَالْبَدْرِ أَجَلاً » حيث حذف « من » التي تجر المضهول عليه مع مجرورها ، وأصل الكلام دَنَوْتِ - وقد خلناك كالبدار - أجمل منه ، وأفعل التفضيل هنا حال من الفاعل في دَنَوْتِ ، وجملة « وقد خلناك كالبدار » اعتراضية .

٣٩٠ - هذا الشاهد من كلام أحجية بن الجلاح ، وأحجية : بضم المهمزة وفتح المهملة بعدها ياء مثناة ثم حاء أخرى مهملة ، والجلال : بضم الجيم الموحدة وآخره حاء مهملة ، والدى ذكره المؤلف ههنا بيت من مشطور الرجز ، وبعده قوله :

* غَدَّا بِحَمَّبَيْ بَارِدٍ ظَلِيلٍ *

وكان أحجية مثريا ، له تخيلٌ كثيرٌ في يثرب مدينة الرسول صلى الله عليه وسلم ، وكان - مع ذلك - يبحث الناس على الجمجم والادخار ، واشتهر من كلامه « المرة إلى المرة تمر » يريد أن القليل إذا انضم إلى القليل صار ذلك القليل كثيراً ، وهو مثل قول العرب « الندوة إلى الندوة إبل » وهو يخاطب تخيله بالرجز الذي منه هذا الشاهد ، وزعم قوم أنه يخاطب به ناقته وستعرف وجهه ووجه فساده .

= اللغة : » تَرْوِحِي « اغتر قوم بظاهر هذه العبارة وفهموا أن أصلها من الرواج القابل للغدو ، فزعموا أنه يخاطب بهذا الكلام ناقه ، وفسروه بأنه أمر للناقة بالصبر على مشاق السير في وقت الرواح ، ووجه هذا الخطأ أنهم لم يقفوا على ما قبل هذا الشاهد ، وهو قوله :

تَأْبِيرٍ يَا خَيْرَةَ الْفَسِيلِ
إِذْ ضَنَّ أَهْلُ النَّخْلِ بِالْفَعُولِ
غَدًا بِجَنَبِيْ بَارِدٌ ظَلِيلٌ وَمَشْرَبٌ يَشْرَبُهَا رَسِيلٌ

ولو أنهم وقفوا على أول هذا الرجز الذي ينادي نداء صارخاً بأنه خطاب للنخل لأدركوا وجه الصواب ، ومعنى » تَرْوِحِي « على هذا ارتقى وطولي ، من قولهم » تروح البنت « إذا طال وسمى » أجدر « معناه أحق وأفن وأحرى وأخلق » تقيلي « أصله من القبولة ، وهي النوم في وقت القائلة ، والقائلة : الوقت الذي يشتدي فيه الحر في منتصف النهار ، ولكنه أراد بهذا اللفظ كونها في هذا الوقت متصفة بما يأتي بعده » بِجَنَبِيْ بَارِدٌ ظَلِيلٌ « أراد مكاناً لانقاذه يساعد على نموك وطولك » رسيل « سهل لين ، وهو وصف لشرب .

المعنى : قال الفيومي في « المصباح المنير » وقد ذكر بعض هذا الرجز (مادة : فـ حـ لـ) « ومعنى الشعر أن أهل يثرب صنوا بطلعهم على قائل هذا الشعر ، فهبت ريح الصبا وقت التأثير ، على الذكور ، واحتملت طلعها فألقته على الإناث ، فقام ذلك مقام التأثير ، فاستفني عنهم ، وذلك معروف عندهم ، أهـ إذا كانت الفحاحيل في ناحية الصبا وهبت الريح منها على الإناث وقت التأثير تأبرت برائحة الفحاحيل ، وقام مقام التأثير ، اهـ

الإعراب : » تَرْوِحِي « بعد أمر مبني على حذف النون ، وباء المؤنة الخاطبة فاعله مبني على السكون في محل رفع » أجدر « أفضل تفضيل يقع صفة لموصوف ممدود يقع هذا الموصوف معمولاً به لفعل معدوف أيضاً ، وتقدير الكلام : وحذى مكاناً أجدر من غيره » أن « حرف مصدرى ونصب مبني على السكون لا محل له من =

وينبئ تقديم « من » ومحرورها عليه إن كان المحرر استفهاماً ، نحو « أنتِ مَنْ أَفْضَلُ » أو مضافاً إلى الاستفهام « أنتَ مَنْ غَلَامٌ مَنْ أَفْضَلُ » ، وقد تقدم في غير الاستفهام ، كقوله :

* فَأَنْتَمَاكَهُ مَنْ تِلْكَ الظَّوِيمَةُ أَمْلَحُ *

وهو ضرورة .

= الإعراب « تقلي » فعل مضارع منصوب بأن المصدرية وعلامة نصبه حذف النون ، وباء المؤنة المخاطبة فاعله مبني على السكون في محل رفع ، وأن مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بحرف جر مخدوف وتقديره : أجدربقيلونك ، والجار والمجرور متعلق بأجدرب « غداً » ظرف زمان منصوب بقوله تقلي وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة « جنبي » جار ومجرور متعلق بقوله تقلي أيضاً ، وجني مضاف و « بارد » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وأصل بارد صفة مخدوف أى مكان بارد ، حذف الموصوف وأقيمت الصفة مقامه « ظليل » صفة لبارد ، وصفة المجرور مجرورة ، وعلامة جرها الكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « أجدرب أن تقلي » حيث حذف « من » الجارة المفضل عليه مع مجرورها ، وأصل الكلام « تروحي وأني مكاناً أجدرب من غيره بأن تقلي فيه » كما قاله المؤلف ، واسم التفضيل صفة لموصوف مخدوف ، و« أن » المصدرية مع معمولها في تأويل مصدر مجرور بحرف جر مخدوف ، كما بيانه في إعراب البيت .

٣٩١ - هذا الشاهد من كلام جرير بن عطية ، وما ذكره المؤلف هنا غير بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* إِذَا سَاهَرَتْ أَسْمَاءَ يَوْمًا ظَعِيمَةً *

اللغة : « ساهرت » سارت مع الظعائن « ظعينة » بفتح الظاء المعجمة - المرأة مطلقاً ، وأصلها المرأة إذا كانت في المودج على نية السفر ، وiroi « ظعائنا » ، يريد أنه كلما سارت النساء مع نساء ظهر حسنها وتفوقها في الملاحة عنمن تساهرن .

الإعراب : « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان مبني على السكون في محل نصب « ساهرت » ساهير : فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب . والتاء حرف =

الحالة الثانية : أن يكون بأل ؛ فيجب له حكمان ؛ أحدهما : أن يكون مطابقاً
لموصوفة ، نحو « زَيْدُ الْأَفْضَلُ » و « هِنْدُ الْفُضْلَى » و « الزَّيْدَانُ الْأَفْضَلَانُ »
و « الزَّيْدُونَ الْأَفْضَلُونَ » و « الْمِنَادَاتُ الْفُضْلَيَاتُ » أو « الْفُضْلُ » .

== دال على تأنيث المسند إليه « أسماء » فاعل ساير مرفوع بالضمة الظاهرة « يوماً » ظرف زمان منصوب بساير وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة « ظعينة » مفعول به لسارت منصوب بالفتحة الظاهرة ، وجملة سايرت وفاعله ومفعوله في محل جر بإضافة إذا إليها « فأسماء » الفاء واقعة في جواب إذا ، أسماء : مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة « من » حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب « تلك » في : اسم إشارة مجرور محلاً بين ، واللام حرف دال على بعد ، والكاف حرف دال على الخطاب ، والجار والمجرور متعلق بأسماء الآى « الطعينة » بدل من اسم الإشارة مجرور بالكسرة الظاهرة « أملح » خبر المبتدأ الذي هو أسماء ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، وجملة المبتدأ وخبره لا محل لها من الإعراب جواب إذا الشرطية غير الجازمة .

الشاهد فيه : قوله « من تملك الظمينة أملح » حيث قدم الجبار والمبرور وهو قوله « من تملك الظمينة » على أ فعل التفضيل وهو قوله « أملح » في غير الاستفهام ، وذلك شاذ

ومثله قول ذي الرمة :

وَلَا عَيْبَ فِيهَا عَزِيزٌ أَنَّ سَرِيعَهَا
قَطُوفُ ، وَأَنْ لَا شَيْءٌ مِنْهُ أَكْسَلُ

وكذلك قول الفرزدق في بعض تغزيل محااته :

فَقَاتَتْ لَنَا : أَهْلًا وَسَيْلًا ، وَزَوْدَتْ

جَنَى النَّحْلُ، يَا مَا زَوَّدَتْ مِنْهُ أَطْبَأَ

وكذلك قوله أعراني من طيء (زهر الآداب ٧١٨ يتحققنا) :

وَأَشْنَبَ بَرَاقُ التَّنَيَا غُرْوِيْه

مِنَ الْبَرِدِ الْوَسْمِيِّ أَضَفْ فَ وَأَزْدَ

والثاني : ألا يُؤتَى معه مِنْ^(١) ، فاما قول الأعشى :
 * وَلَسْتَ بِالْأَكْثَرِ مِنْهُمْ حَصَّى *

(١) إنما وجب في المفرد عن ألل والإضافة ذكر « من » جارة للمفضول عليه للقصد إلى علم المفضول ، ولهذا امتنع ذكرها مع الضاف ومع المقتن بالل ؛ لأن المفضول مذكور صراحة في حالة الإضافة ، وهو في حال الاقتران بالل في حكم المذكور ؛ لأن ألل إشارة إلى معين تقدم ذكره لهذا أو حكما ، وتعينه يشعر بالمفضول ، ومن هنا تعلم أن ألل الدالة على أفضل التفضيل لاتكون إلا للழد .

٣٩٤ - الأعشى هو الأعشى ميمون بن قيس ، وهذا الشاهد من كلام له يهجو فيه علامة بن علابة ويفضل عليه عامر بن الطفيلي ، وذلك في المنافرة التي وقعت بينهما ، وما ذكره المؤلف هنا عجز بيت من السريع ، وصدره قوله :

* وَإِنَّمَا الْعِزَّةُ لِلْكَافِرِ *

اللغة : « حصى » المراد به هنا العدد العديد من الأعوان والأنصار ، وإنما أطلق الحصن على العدد لأن العرب كانوا لا يعرفون الحساب بالقلم ، وإنما كانوا يعدون بالحصى ، وبه يمحضون المدود ، وقد اشتقو منه فعل لهذا المعنى فقالوا : أحصيت ، يريدون عددة « العزة » القوة والغلبة ، قال الدمامي : « فسر الجوهري العزة بالقوة والغلبة ، ولا مانع من جملها خلاف الذلة » قال أبو رجاء : وأنت لو تدبرت المعنى الذي استدرك به الدمامي واختاره للعزّة في بيت الشاهد وجدته لازما من لوازمه القوة والغلبة وليس شيئا مستقلا عنهما « للكافر » الكافر : يجوز أن يكون بمعنى الكثير ، ويجوز أن يكون اسم فاعل من « كثُرَتْ بِنِ فَلَانٍ أَكْثَرُهُمْ مِنْ بَابِ نَصْرٍ إِذَا غَلَبْتُمْ فِي الْكَثْرَةِ » قال في القاموس : وكثروهم فكثروهم غالبوهم في الكثرة قلبوهم ، وهذا المعنى أحسن من الأول .

الإعراب : « لست » ليس : فعل ماض ناقص مبني على الفتح المقدر لاعل له ، من الإعراب ، وناء المخاطب به مبني على التفتح في محل رفع « بالْأَكْثَرِ » الباء حرف جر زائد مبني على الكسر لا محل له من الإعراب ، الأكثر : خبر ليس منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المثل بحركة حرف الجر الزائد « منهم » =

فَخُرَّاجَ عَلَى زِيَادَةِ «أَلْ» أَوْ عَلَى أَنْهَا مَتَعْلِقَةٌ بِكَثْرَةِ نِسْكَرَةِ مَحْذُوفَةٍ مُبَذَّلَةٍ مِنْ أَكْثَرِ الْمَذْكُورِ.

الثالثة : أن يكون مُضافاً^(١) ، فإن كانت إضافة إلى نكرة لزمه أمران :
= جار و مجرور الظاهر أنه متصل بالأكتر الذكور ، وعليه يكون قد جمع بين الولمن
الداخلة على المفضول ، ولم يرتض ذلك جماعة من النحاة ، وخرجوه على وجوه أخرى
منشيراً إليها في بيان الاستشهاد بالبيت « حصى » تمييزاً منصوب بالفتحة المقدرة على الآلف
المذوقة للتخلص من التقاء الساكنين « وإنما » الواو عاطفة ، إنما: أداة حصر « العزة »
مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة « لا-كافر » جار و مجرور متصل بمذوف خبر المبتدأ .

الأول : أن « من » هذه ليست متعلقة بأفضل التفضيل الذي معنا ، وإنما هي متعلقة بأفضل آخر منكر عذوق ، أي : ولست بالأكثر كثراً منهم .

الثاني : أن « أك » هذه زائدة زياقتها في التمييز والحال ونحوها ، فيكون أفعى التفضيل نكرة .

الثالث: أن «من» في هذا البيت ليست متعلقة بالأـًـكثـر الــذـي هو أــفــعــلــالــتــفــضــيلــ وــتــحــتــهــ هــذــاــ قــوــلــانــ: أــحــدــهــاــ أــنــهــاــ مــعــ بــغــرــورــهــاــ مــتــعــلــقــاــنــ بــلــيــســ لــاــ فــيــهــ مــنــ مــعــنــ الفــعــلــ وــهــوــ اــتــقــىــ، ذــكــرــ ذــلــكــ أــبــنــ هــشــامــ فــيــ مــعــنــيــ اللــبــيــبــ، وــثــانــيــهــمــاــ أــمــمــاــ يــتــعــلــقــاــنــ بــمــعــذــوــفــ يــقــعــ حــالــاــ مــنــ اــســمــ لــيــســ، وــالتــقــدــيرــ: وــلــســتــ حــالــةــ كــوــنــكــ مــنــ هــؤــلــاءــ النــاســ بــالــأــكــثــرــ خــصــيــ. وــلــئــنــ ســلــمــ ظــاهــرــ هــذــاــ بــيــتــ فــإــنــهــ شــاذــ لــيــســ عــلــىــ النــهــجــ الــذــيــ يــجــرــىــ عــلــيــهــ ســاــئــرــ كــلــامــ الــعــربــ. (١) وــتــقــعــلــ بــهــذــاــ الــمــضــءــ أــنــكــ إــذــاــ أــرــدــهــ، لــتــقــعــهــ عــلــىــ التــأــفــ، إــلــاــ فــإــنــ كــانــ الــنــزــ

(١) ويصل بهذا الموضع إنك إذا أردت أن تعطض على المضاف إليه فإن كان المضاف إليه المعطض عليه نكرة لزملك شيئاً، الأول أن تأتي بأفضل المفضض للمعطض مفرداً مذكراً، والثاني أن تأتي بضمير مفرد مذكر تضييفاً فجعل إليه، فتقول «هند أفضل فتاة وأعقله، والزيدين أفضل رجلين وأعلمهم، والزيديون أفضل رجال وأشجعهم» وإن كان المضاف إليه معرفة فإنك تبني هذا الضمير وتجمعه طبقاً للمعطض عليه ، تقول « هند أفضل النساء وأعقلهن » وسيبوه يحيى هذا كما يحيى إفراد الضمير حديث .

الذكير ، والتوحيد ، كما يلزمان المجرد ؛ لاستواههما في التشكيك ، ويلزم في المضاف إليه أن يطابق ، نحو « الزَّيْدَانُ أَفْضَلُ رَجُلَيْنِ » و « الزَّيْدُونَ أَفْضَلُ رِجَالٍ » و « هِنْدٌ أَفْضَلُ امْرَأَةً » فاما (ولَا تَكُونُو أَوْلَى كَافِرٍ بِهِ) ^(١) فالقدر : أَوْلَى فِرْبِقٍ كافِرٍ .

وإن كانت الإضافة إلى معرفة ؛ فإن أَوْلَى فِعْلٍ بما لا تفضيل فيه وجبت للطابة ، كقولهم « النَّاقِصُ وَالْأَشَجُ أَعْذَلُ بَنِي مَرْوَانَ » أى : عَادِلَاهُمْ ، وإن كان على أصله من إفادة المفاضلة جازت المطابة ، كقوله تعالى : (أَكَارِرَ مُجْرِمِيهَا) ^(٢) (مُمْأَرَذِلُنَا) ^(٣) ، وتركتها كقوله تعالى : (وَلَقَدْ جَنَّهُمْ أَخْرَصَ النَّسِنَ طَلَ حَيَاءً) ^(٤) ، وهذا هو النالب ، وابن السراح يوجبه ، فإن قُدْرَ « أَكَابِرَ » مفعولاً ثانياً ، و « مجرميها » مفعولاً أول فيلزمها المطابة في المجرد .

مسألة : يرفع أَفْعَلُ التفضيل الضمير المستتر في كل لغة ، نحو « زَيْدٌ أَفْضَلُ » ، والضمير المنفصل والاسم الظاهر في لغة قليلة ، كـ « سَرَرتُ رَجُلٌ أَفْضَلُ مِنْهُ أَبُوهُ » أو « أَنْتَ » ^(٥) ، وَيَطْرُدُ ذلك إذا حلَّ محلَّ الفعل ،

(١) من الآية ٤١ من سورة البقرة .

(٢) من الآية ١٢٣ من سورة الأعام .

(٣) من الآية ٢٧ من سورة هود .

(٤) من الآية ٩٦ من سورة البقرة .

(٥) إنما يرفع اسم التفضيل الاسم الظاهر والضمير البارز باطراد - كما رفعهما اسم الفاعل في نحو : أَفْأَمْ أَبُوكَ ، وما واف بهدى أنتا - لأن شبهه اسم التفضيل باسم الفاعل ضعيف؛ الا ترى أنه في حال تحرده من أَلْ والإضافة وكذا في حال إضافته إلى =

وذلك إذا سبقه نفي ، وكان صرفه أجنبياً ، مفضلاً على نفسه باعتبارين ، نحو « مَارَأَيْتُ رَجُلًا أَحْسَنَ فِي عَيْنِيهِ الْكَحْلٍ مِنْهُ فِي عَيْنِ زَيْدٍ » ، فإنه يجوز أن يقال « مَارَأَيْتُ رَجُلًا يَحْسُنُ فِي عَيْنِهِ الْكَحْلٍ كَحْسُنَةٍ فِي عَيْنِ زَيْدٍ » ، والأصل أن يقع هذا الظاهر بين ضميرين أو ثالثهما الموصوف وثالثهما للظاهر ، كما مثلكما ، وقد يمحى الضمير الثاني ، وتدخل « مِنْ » إما على الأسم الظاهر ، أو على محله ، أو على ذي المحل ؛ فتقول : « مِنْ كَحْلٍ عَيْنِ زَيْدٍ » أو « مِنْ عَيْنِ زَيْدٍ » أو « مِنْ زَيْدٍ » ؛ فتحذف مضافاً أو مضافين ، وقد لا يوثق بعد المفوع بشيء ؛ فتقول « مَارَأَيْتُ كَعْنَيْنِ زَيْدَ أَحْسَنَ فِيهَا الْكَحْلٍ » وقالوا : « مَا أَحَدُ أَحْسَنَ بِهِ الْجَمِيلُ مِنْ زَيْدٍ » ، والأصل « مَا أَحَدُ أَحْسَنَ بِهِ الْجَمِيلُ مِنْ حُسْنِ الْجَمِيلِ بِزَيْدٍ » ثم إنهم أضافوا الجميل إلى زيد للابتها وإيهامه ، ثم حذفوا المضاف ، ومثله في المعنى :

لَنْ تَرَكَ فِي النَّاسِ مِنْ رَفِيقٍ أَوْنَى بِهِ الْفَضْلُ مِنَ الصَّدِيقِ^(١)
وَالْأَصْلُ « مِنْ وِلَايَةِ الْفَضْلِ بِالصَّدِيقِ » ثُمَّ « مِنْ فَضْلِ الصَّدِيقِ »
ثُمَّ « مِنَ الصَّدِيقِ » .

* * *

= النكرة يلزم الإفراد والتذكير ، ولا يجوز تأنيتها ولا تثنيتها أو جمعها ، وإذا صفت منزلتها عن اسم الفاعل بسبب ذلك ، ولم يوجد ما يعبر هذا النقص - لأن يسوغ حلول فعل بمعنىه في محله - فقد وجب ألا يعمل في كل ما يعمل فيه اسم الفاعل ؛ ولذا تراه لو وجد جبرا كما في مسألة الكحل عمل فهما .

(١) هذا من آيات الألئية لابن مالك .

* * *

هذا باب النعت

الأشياء التي تتبع ما قبلها^(١) في الإعراب خمسة : النعت ، والتوكيد ،
واعطف البيان ، والنَّسق^٢ ، والبدل .

(١) التابع هو : الاسم المشارك لما قبله في إعرابه الحالى والتجدد ، وليس خبراً .
ومعنى قولنا « الحالى والتجدد » أنه كلما تغير إعراب الاسم السابق بسبب تغير
التراكيب يتغير الاسم اللاحق بنفس ذلك التغير ؟ فليس من التابع خبر المبتدأ لأنه
لو تغير المبتدأ بأن دخلت عليه إن أو إحدى أخواتها لم يتغير الخبر بنفس تغيره ، وليس
منه للفعل الثاني فإنه لو تغير إعراب الفعل الأول بأن صار نائب فاعل لبناء الفعل
المجهول لم يتغير الفعل الثاني كذلك ، وليس منه الحال من للنصوب فإنه لو تغير
إعراب ذلك الاسم النصوب الذى هو صاحب الحال إلى الرفع أو الجر لم يتغير معه
إعراب الحال .

وقولنا « وليس خبراً » مخرج الخبر الثاني فيما إذا تعددت الأخبار نحو « الرمان
حلو حامض » .

ثم إن وجه انحصار التابع في هذه الأنواع الخمسة أن التابع إما أن يكون بواسطة
حرف وإما لا ، فالذى يكون بواسطة حرف هو عطف النسق ، والذى لا يكون
بواسطة حرف إما أن يكون له ألفاظ محصورة معروفة وإما لا ، فالذى لا يكون بواسطة
حرف وله ألفاظ محصورة معروفة هو التوكيد ، والذى لا يكون بواسطة حرف وليس
له ألفاظ محصورة إما أن يكون بالشتق أو ما في قوله وهو النعت ، وإما أن يكون
بالجاء وهو عطف البيان .

والعلماء حلاف في العامل في التابع ، فأما النعت والتوكيد واعطف البيان فذهب
الجمهور أن العامل في كل واحد منها هو نفس العامل في متبوئه ، وينسب هذا القول
إلى سيبويه ، وذهب الخليل والأخفش إلى أن العامل في كل واحد منها هو تبعيته لما
قبله ، وهى أمر معنوى . وأما البدل فذهب الجمهور أن العامل فيه مخذوف مماثل للعامل
في البدل منه ، وذهب للبرد إلى أن عامل البدل هو العامل في البدل منه ، وينسب هذا
إلى سيبويه ، واختاره ابن مالك وابن خروف ، وذهب ابن عصفور إلى أن العامل في =

فالنعت — عبد الناظم — هو « التابع الذي يُكَمِّلُ متبوعه » ، بدأاته على مفهَّيْ فيه ، أو فيها يَتَعَلَّقُ به ». فخرج بقيـد التكميل النسقُ والبدلُ ، وبقيـد الدلالة المذكورة البيانُ والتوكيدُ .

ول المراد بالكلـمـل المـوضـحـ للمـعـرـفـةـ ، كـ « جـاءـ زـيـدـ التـاجـرـ » أو « التـاجـرـ أـبـوهـ » والـخـصـصـ لـلـنـكـرـةـ ، كـ « جـاءـ فـيـ رـجـلـ تـاجـرـ » أو « تـاجـرـ أـبـوهـ »^(١) .

= الـبـدـلـ هوـ العـاـمـلـ فـيـ الـبـدـلـ مـنـهـ لـكـنـ عـلـىـ أـنـهـ نـاـئـبـ عـنـ آـخـرـ مـعـذـوـفـ ، لاـ عـلـىـ اـسـتـقـلاـلـ . بـذـلـكـ فـهـوـ عـاـمـلـ فـيـ الـبـدـلـ مـنـهـ اـسـتـقـلاـلـ وـفـيـ الـبـدـلـ عـلـىـ سـبـيلـ الـنـيـابـةـ ، وـأـمـاـ عـطـفـ النـسـقـ فـذـهـبـ الـجـهـوـرـ أـنـ الـعـاـمـلـ فـيـهـ هـوـ الـعـاـمـلـ فـيـ الـمـعـطـوـفـ عـلـيـهـ لـكـنـهـ عـمـلـ فـيـ الـمـعـطـوـفـ بـوـاسـطـةـ الـحـرـفـ الـعـاطـفـ ، وـقـالـ قـوـمـ : الـعـاـمـلـ فـيـ عـطـفـ النـسـقـ هـوـ حـرـفـ الـعـاطـفـ ، وـقـالـ قـوـمـ : الـعـاـمـلـ فـيـ مـعـذـوـفـ .

(١) اعلم أولاً أن الأغراض التي يتأنى لها النـعـتـ فـيـ السـكـلامـ كـثـيرـةـ ، وـأـنـ الـذـىـ يـعـيـشـنـاـ أـنـ نـذـكـرـهـ لـكـمـ هـذـهـ الأـغـرـاضـ عـمـانـيـةـ أـغـرـاضـ .

الأول : الإيضاح ، ويفسره قـوـمـ بـأـنـهـ « رـفـعـ الـاشـتـراكـ الـلفـظـيـ الـوـاقـعـ فـيـ الـعـارـفـ عـلـىـ سـبـيلـ الـاـتـفـاقـ » وـمـعـنـىـ هـذـاـ أـنـ قـدـ يـتـفـقـ أـنـ يـكـونـ لـكـ عـدـةـ أـصـدـقاءـ كـلـ وـاحـدـ مـنـهـ يـسـمـيـ خـالـداـ ، فـإـذـاـ قـالـ لـكـ قـائلـ وـ حـضـرـ خـالـدـ » لـمـ تـدـرـ أـىـ الـخـالـدـينـ ، فـيـلـزـمـهـ أـنـ يـضـيـفـ إـلـىـ اـسـمـهـ نـعـتـاـ يـوـضـعـهـ لـكـ فـيـقـولـ « حـضـرـ خـالـدـ الشـاعـرـ » مـثـلاـ ، وـفـسـرـ قـوـمـ الإـيـضـاحـ بـأـنـهـ « رـفـعـ الـاحـتـالـ فـيـ الـعـارـفـ » .

الثـانـيـ : التـخـصـيـصـ ، وـفـسـرـهـ قـوـمـ بـأـنـهـ « رـفـعـ الـاشـتـراكـ الـمـعـنـوـيـ الـوـاقـعـ فـيـ النـكـراتـ بـجـسـبـ الـوـضـعـ » وـمـعـنـىـ هـذـاـ أـنـ النـكـرـةـ مـوـضـعـةـ للـدـلـالـةـ عـلـىـ فـرـدـ مـبـهمـ مـنـ أـفـرـادـ يـصـدقـ لـفـظـ النـكـرـةـ عـلـىـ كـلـ وـاحـدـ مـنـهـ ، فـرـجلـ يـدـلـ عـلـىـ وـاحـدـ مـنـ أـفـرـادـ الـدـكـورـ الـبـالـغـيـنـ مـنـ بـنـيـ آـدـمـ ، فـإـذـاـ قـلـتـ « زـارـنـاـ رـجـلـ » لـمـ يـدـرـ السـامـعـ أـىـ أـفـرـادـ هـذـاـ الجـنسـ قـدـزـارـكـ ، لـأـنـ الـلـفـظـ بـجـسـبـ وـضـعـهـ صـالـحـ لـلـاطـلاقـ عـلـىـ كـلـ وـاحـدـ مـنـهـ ، وـإـذـاـ قـاتـ « جـاءـنـيـ رـجـلـ عـالـمـ » لـمـ يـتـضـعـهـ الـرـادـ اـنـضـاحـاـ كـامـلاـ . لـكـنـهـ تـخـصـصـ نـوـعـ تـخـصـصـ ، وـفـسـرـ قـوـمـ التـخـصـيـصـ بـأـنـهـ « تـقـلـيلـ الـاشـتـراكـ فـيـ النـكـراتـ » .

.....

- = الثالث : مجرد المدح ، نحو « الحمد لله رب العالمين » .
- الرابع : مجرد الذم ، نحو « أَعُوذ بالله مِن الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ » .
- الخامس : التعميم ، « إِنَّ اللَّهَ يَرِزُقُ عِبَادَهُ الطَّائِمِينَ وَالْمَعَاصِينَ » .
- السادس : الترحم ، نحو « اَللّٰهُمَّ إِنِّي عَبْدُكَ الْمُسْكِنُ » .
- السابع : الإبهام ، نحو « تصدق بصدقه قليلة أو كثيرة » .
- الثامن : التوكيد ، نحو قوله تعالى (إِذَا نَفَخْتُ فِي الصُّورِ نَفْخَةً وَاحِدَةً) .

ثم أعلم أن النعجة يفسرون قوله في تعريف النعت « المتعم لتبوعه » بأحد تفسيرين ، الأول أن معناه « المقيد لما يطلبه المتبع بحسب المقام » ومن اختار هذا التفسير الأشموني ، وهو تفسير شامل لـكل المعانى التي يريد لها النعت من التوضيح والتخصيص والمدح والذم والترحم والتعميم والإبهام والتوكيد والتفصيل ، فلا يرد عليه الاعتراض بأنه غير جامع ، والتفسير الثاني حاصله أن معنى المتعم لتبوعه الموضح له في المعارف والمحض له في النكارات ، وهذا تفسير قاصر؛ لأنـه لا يشمل ما يمكن النعت فيه لغير التوضيح والتخصيص من المدح والذم والترحم- إلخ ما عرفـه ، ومعنى هذا أن تعريف النعت - على تفسير التعمـ بهـذا التفسير- غير جامـ، وكل تعريف غير جامـ يكون فاسدا خروج بعض أفراد المعرف عنه ، وبهـذا اعتـرض المؤلف بعد ذكر هذا التفسير .

ويمكن أن يجـاب عن هذا الكلام بأنـ التوضـيـحـ فيـ المـعـارـفـ وـالتـخـصـيـصـ فـيـ النـكـرـاتـ هـاـ أـشـهـرـ الـأـغـرـاضـ الـقـيـ يـأـنـىـ لـهـ النـعـتـ ،ـ وـمـاـ عـدـاهـ مـنـ الـأـغـرـاضـ الـقـيـ ذـكـرـ نـاـهـاـ نـادـرـ تـدـ لـيـلـتـفـتـ لـهـ ،ـ وـلـدـلـكـ يـقـتـصـرـ كـثـيرـ مـنـ الـمـؤـلـفـ عـلـىـ هـذـيـنـ الـغـرـضـيـنـ ،ـ فـاقـتـصـارـ مـنـ عـنـاهـ الـمـؤـلـفـ عـلـىـ هـذـيـنـ الـغـرـضـيـنـ لـأـنـهـمـاـ هـاـ الـأـصـلـ فـيـماـ يـأـنـىـ لـهـ النـعـتـ مـنـ أـغـرـاضـ ،ـ وـكـلـ مـاـ عـدـاهـ فـقـرـعـ عـنـهـمـاـ ،ـ أـوـ لـأـنـهـمـاـ أـشـهـرـ الـأـغـرـاضـ وـأـعـرـفـهـاـ ،ـ وـمـاـ عـدـاهـ لـكـونـهـ نـادـرـ أـوـ عـرـيـشـهـ لـأـيـضـيـرـنـاـ أـلـاـ يـشـمـلـهـ التـعـرـيفـ ،ـ لـأـنـاـ إـنـاـ نـرـيـدـ أـنـ نـعـرـفـ النـعـتـ الـذـيـ لـأـيـحـوزـ أـنـ يـحـمـلـهـ أـحـدـ ،ـ فـهـذـاـ الـجـوابـ -ـ عـنـ التـحـقـيقـ -ـ بـيـانـ لـمـاـ يـرـادـ بـالـتـعـرـيفـ .ـ

وقد يمكن أن يقال : إن المدح والذم والترحم وما عدا هذه الثلاثة كل واحد منها يدل على التوضيح إن كان المعرفة على التخصيص إن كان المعرفة نكرة ، =

وهذا المدُّ غير شامل لأنواع النعت ؟ فإن النعت قد يكون مجرَّد المدح ، كـ (سَلَّمْتُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ) ^(١) أو مجرَّد النم ، نحو « أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ » أو للترْحِيم ، نحو « اللَّهُمَّ أَنَا عَبْدُكَ الْمُسْتَكِينُ » أو للتوكيد ، نحو (نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ) ^(٢) .

* * *

فصل : وتجب موافقة النعت لما قبله فيما هو موجود فيه من أوجه الإعراب الثلاثة ، ومن التعريف والتفكير ^(٣) .

= فالمدح لا يعارض التوضيح ولا التخصيص ، بل يجتمعهما ، وعلى ذلك تكون العبارة شاملة ، ومعنى قوله « يفيد التوضيح في المعرفة » أنه قد يفيد التوضيح وحده ، وقد يفيده مع المدح أو مع النم - إلخ ، وكذلك التخصيص في النكرة .

(١) من الآية ٢ من سورة الفاتحة .

(٢) من الآية ١٣ من سورة الحاقة .

(٣) أجاز الأخفش نعت النكرة بالمعرفة ، بشرط أن تكون النكرة مخصصة بوصف ، ومثل له بقوله تعالى : (فَآخِرَنِ يَقُولُونَ مَقَامَهُمْ مِنَ الدِّينِ اسْتَحْقَقَ عَلَيْهِمُ الْأُولَى) وجعل « الأوليان » وهو معرف بألف نفطاً لقوله « آخِرَنِ » مع أنه نكرة ، وسوغ ذلك عنده كونه موصوفاً بالجلار والمحرور .

وأجاز ابن الطراوة نعت المعرفة بالنكرة ، بشرط أن تكون النكرة مما لا ينعت بها غير هذه المعرفة ، نحو قول النابغة الذئباني :

فَبِتُّ كَائِنَ سَأَوْرَتْنِي ضَثِيلَةٌ مِنَ الرَّقْشِ فِي أَنْيَاهِ الشَّمْ نَاقِعٌ
 يجعل ناقعاً نفطاً للسم ، مع أن الأول نكرة والثانية معرفة ، من جهة أن الأول لا يوصف به إلا الثاني ؛ فيقال : سـم ناقع .

وما دهبا إليه غير مسلم لهم ، وما مثلا به لا يلزم إعرابه كما زعمـا ، بل يجوز أن يكون « الأوليان » بدلاً من « آخِرَنِ » أو خبر مبتدأ مخدوف ، أي : هـما الأوليان ، ويجوز أن يكون « ناقع » بدلاً من السم أو خبراً ثانياً له ، والجلار والمحرور خبراً أول مقدماً عليه .

=

تقول : « جاءَنِي زَيْدُ الْفَاضِلُ » و « رَأَيْتُ زَيْدًا الْفَاضِلَ » و « مَرَأَتُ بْرَزَيْدَ الْفَاضِلِ » و « جَاءَنِي رَجُلُ فَاضِلٍ » كذلك .

وأما الإفراد والثنية والجمع والتذكير والتأنيث ؟ فإن رفع الوصف ضمير الموصوف المستتر وافقه فيها ، كـ « جاءَتْنِي امْرَأَةً كَرِيمَةً » ، ورَجُلَانِي كَرِيمَانِ ، ورِجَالَ كَرَامَ » وكذلك « جاءَتْنِي امْرَأَةً كَرِيمَةً الأَبِ » أو « كَرِيمَةً أَبَّا » و « جاءَنِي رَجُلَانِي كَرِيمَا الأَبِ » أو « كَرِيمَانِي أَبَّا » و « جاءَنِي رِجَالَ كَرَامَ الأَبِ » أو « كَرَامَ أَبَّا » ؛ لأن الوصف في ذلك كله رافع ضمير الموصوف المستتر .
ولأن رفع الظاهر أو الضمير البارز أغطى حكم الفعل، ولم يعتبر حال الموصوف.

= ويستثنى - عند كثير من النحاة - الاسم الحلى بالجنسية ، فإنه لقربه من النكرة يجوز نعته بالنكرة - وسيذكر المؤلف ذلك ، ولهذا تراهم يقولون : إن جملة الفعل للضارع نعت للسعلى بأى في قول الشاعر :

وَلَقَدْ أُمِرْتُ حَلَّ اللَّيْلَ يَسْبُغِي فَمَصَبَّتُ نَمَتَ قُلْتُ لَا يَغْنِنِي
وقد عرفت أن الجملة نكرة ، ومن لا يقر ذلك يجعل جملة « يسبغي » حالا ،
لكن المعنى بأباء إلا بتكلف .

فإن قلت : فقد قال العرب « هذا جعر ضب خرب » بفتح جعر وجرب خرب مع أن الثاني نعت للأول .

فالجواب أن خربا وإن كان مجرورا في اللفظ مرفوع في التقدير، فأنـت تقول في إعرابه : مرفوع بضمـمة مقدرة على آخره منـع من ظهورها اشتغال الحال بحركة المعاورة فلا يرد هذا وما أشبهـه على ما ثبتـ من وجوب تشارـكـهما في الإعراب .
فإن قلت : فالنـعـتـ المقطـوعـ إلى الرـفعـ أو النـصـبـ لمـجرـدـ المـدـحـ أو الدـمـ لا يـشارـكـ المـنـعـوتـ في إـعـرابـهـ .

فالجواب أنه عند القطع لا يسمـى نـعـتـ في صـنـاعـةـ الإـعـرابـ إلاـ مجـازـاـ باـعـتـبارـ ماـكانـ ،
وهو الآـنـ خـبرـ مـبـداـ مـحـذـوفـ أوـ مـفـعـولـ بـهـ لـفـعـلـ مـحـذـوفـ ، وـسـيـأـتـيـ بـيـانـهـ .

تقول : « مَرَأْتُ بِرَجُلٍ قَائِمًا أَبُوهَا » و « يَا مَرْأَةَ قَائِمٍ أَبُوهَا » كما تقول « قَائِمٌ أَمْهُ » ، و « قَامَ أَبُوهَا » ، و « مَرَأْتُ بِرَجُلَيْنِ قَائِمَيْنِ أَبَوَاهُمَا » ، كما تقول « قَامَ أَبَوَاهُمَا » ومن قال « قَاماً أَبَوَاهُمَا » قال « قَائِمَيْنِ أَبَوَاهُمَا » وتقول : « مَرَأْتُ بِرِجَالٍ قَائِمٍ أَبَاؤُهُمْ » كما تقول « قَامَ آبَاؤُهُمْ » ومن قال : « قَامُوا آبَاؤُهُمْ » قال « قَائِمَيْنِ آبَاؤُهُمْ » وجُمِعَ التَّكْسِيرُ أَفْصَحُ مِنَ الْإِفْرَادِ ، كـ « بِقِيَامِ آبَاؤُهُمْ » .

* * *

فصل : والأشياء التي ينعت بها أربعة :

أحدها : الشتق^(١) ، والمراد به مادل على حدث وصاحبها ، كـ « ضارب » و « مضروب » و « حسن » و « أفضل » .

الثاني : الجامد المشبه للشتق في المعنى^(٢) ، كاسم الإشارة ، و « ذى »

(١) المراد بالشتق هنا : مادل على حدث وصاحبها من اتصف به الفعل أو قام به أو وقع - منه أو عليه ، أو ما هو بمعنى أحدهما ، فلتى اتصف بالفعل أو قام به هو اسم الفاعل من اللازم ، والذى وقع منه الفعل هو اسم الماуль من التعدى ، والذى وقع عليه الفعل هو اسم المفعول . وما كان بمعنى اسم الفاعل : أمثلة المبالغة ، والصفة المشبهة ، وأفضل التفضيل ، وما كان بمعنى اسم المفعول هو صيغة فعل بمعنى مفعول وأفضل التفضيل إذا كان فعنه مبنياً للجهول وقلنا بمحوار اشتقاء منه .

вшمل المشتق : اسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة ، وأفضل التفضيل ، وأمثلة المبالغة ، وفيلا بمعنى مفعول .

وعلى هذا لا يشمل المشتق هنا ما أخذ من المصدر للدلالة على زمان الفعل أو مكانه أو آلة - وذلك اسم الزمان واسم المكان واسم الآلة - فإن هذه الثلاثة لا ينعت بشيء منها .

(٢) ذكر للوالف من الجامد للشبة للشتق ثلاثة أشياء ، وهي على التفصيل الذي نذكره لك :

الأول : اسم الإشارة ، والمراد به هنا اسم الإشارة لغير المكان ، نحو « مررت بزيد هذا » فإنه في قوة قوله : مررت بزيد الحاضر ، أو للشار إليه ، فاسم الإشارة نفسه نعمت لزيد الذي تقدمه ، أما اسم الإشارة للمكان كهذا وعمت فإنه لا يقع بنفسه .

الثاني « ذو » يعنى صاحب ، الذى هو من الأسماء الخمسة ، نحو قوله « هذا
رجل ذو مال » ويلحق به فروعه ، وهي « ذوا » و « ذوى » في الثنى للذكر ،
و « ذوو » و « ذذوى » في جمع الذكر ، و « ذات » في المفردة المؤنثة ، و « ذاتا »
و « ذاتي » في الثنى المؤنث ، و « ذاتات » في جمع المؤنث ، وفي القرآن الكريم
(وبدلناهم بمحنتهم جتنين ذاتي اكل خط) .

الثالث : الاسم النسوب ، والرادر به ما قصد منه النسب : سواء كان بريادة الياء للشدة نحو « هذا رجل دمشقي » أم كان بمعجميه على صيغة فعل أو نحوها نحو « هذا رجل ثار ».

وقد بقى من الجامد الشيء للشتق ولم يذكره سنتة أشياء أخرى ، وهي :
الأول : « ذو » الموصولة الطائية التي يمعنى الذي ، وفروعها كذات وذوات ،
نحو قوله « جاء في الرجل ذو تحدث إليه » أي الرجل الذي تحدث إليه .
الثاني : الأسماء الموصولة للبدوأة بهمزة الوصل كالذى والتي ، أما غير البدوأة
المهمة أصلاً كـ : وما أو للبدوأة بهمزة القطع كـ ، فلا تقع فتحاً .

الثالث : أسماء الأعداد ، نحو قولك « اشتريت الأثواب الثلاثة » و نحو خطبتك في الحال المحسن خطبة بلغة د فائتها في معنى للعدودة بهذه العدة .

الرابع : لفظ « أى » بشرط أن يضاف إلى نكرة تمايل اللنبوت معنى ، نحو قوله « اخنثت صاحا أى صاح » أو « اخنثت صاحا أى صديق » .

الخامس: لفظ «رجل» بشرط أن يتضمن معنى كامل أو يضاف إلى لفظ «صدق» أو لفظ «سوء» نحو قوله «هذا رجل رجل صدق» وقولك «هذا رجل رجل سوء».

السادس : لفظ «كل» أو لفظ «جد» يكسر الجم وتشديد الدال - أو لفظ = (٤٠ - أوضاع المساك)

معنى صاحب ، وأسماء النسب ، تقول : « مَرَّتْ بِزَيْدٍ هَذَا » و « بِرَجُلٍ ذَى مَالٍ » و « بِرَجُلٍ دِمْشِقِيٌّ » لأن معناها الحاضر ، وصاحب مال ، ومنسوب إلى دمشق .

الثالث : الجلة ، ولذمت بها ثلاثة شروط : شرط في المفهوم ، وهو أن يكون ذكرة إما لفظاً ومعنى نحو (وَأَنْقُوا يَوْمًا تُرْجَمُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ) ^(١) أو معنى لا لفظاً ، وهو المعرف بأجل الجنسية ، كقوله :

* ولقد أمرت على الأشياء بِسْبَبِي * - ٣٩٣ -

= «حق» بشرط أن يضاف كل واحد منها إلى اسم جنس يمكن معنى المعرفة، نحو قولهك «هذا الرجل كل الرجل» وقولك «هذا صديق جد وف» وتولك «أنت الصديق حق الصديق» :
ومنها يتصل بهذا الموضع ما نبينه لك من أن الاسم ينقسم - من جهة وقوعه نعتاً أو منعوتاً - إلى أربعة أقسام :

الأول : ما يقع نعنا حيناً ويقع منعوتاً حيناً آخر ، وذلك اسم الإشارة ، فمثال وقوعه نعناً أن تقول «رأيت زيداً هذا» كاسبق بيانه ، ومثال وقوعه منعوتاً أن تقول «مررت بهذا ازجل» ولا ينعت اسم الإشارة إلا باسم مقترب بألف

الثاني : ما لا يقع نفتأ ولا يقع منعها أصلا ، وذلك الضمير مطلقا ، نفع سواء
كان ضمير متـكلم أم كان ضمير مخاطب أم كان ضمير غائب .

الثالث : ما يقع منعو تا أحيانا ولا يقع نعانا أصلا ، وذلك العلم ، فمثال وقوعه منعو تا

أن تقول «مررت بزيد العاقل».

الرابع : ما يقع نعتاً أحياناً ولا يقع منعوتاً أصلاً ، وذلك لفظ «أي» وقد

علمت أن منعوها يكون نكرة وأنه يجب أن تضاف إلى نكرة مماثل المفهوم معنى ، فمثال وقوعها نعتا أن نقول « لقيت رجلاً أى رجل » .

(١) من الآية ٢٨١ من سورة البقرة .

٣٩٣ - هذا صدر بيت من الكامل ، وقد نسب هذا الشاهد في كتاب سيدويه =

= إلى رجل من بنى سلول ، ولم يعينه أحد ، وقد ذكر الأصمعي في كتابه الأصنعيات خمسة أبيات لهذا صدر ثالثها ، وعجزه قوله :

* فَضَيْتُ ثُمَّ قُلْتُ لَا يَعْنِينِي *

ونسبها إلى شمير بن عمرو الحنفي (انظر الأصنعيات ص ٧٤ طبع ليسيك سنة ١٩٠٤)

اللغة : « اللثيم » هو الشجاعي الدنى ، النفس الخبيث للطبع « يعني » يقصدني ، وهو مبني للمعلوم ، بخلاف عني يعني يعني اهتم بهاته مبني للمجهول لزوما ، تقول : عني فلان بمjacق ، وهو معنى بها .

الإعراب : « لقد » اللام موطة للقسم حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، قد : حرف تمحيق مبني على السكون لا محل له من الإعراب « أمر » فعل مضارع مرفوع لغيره من الناصب والجازم ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « على » حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب « اللثيم » مجرور بعل وعلامة جره السكراة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بقوله أمر « يسبني » يسب : فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اللثيم ، والنون للوقاية ، وباء للتكلم مفعول به مبني على السكون في محل نصب ، وجملة الفعل المضارع وفاعله المستتر فيه ومفعوله في محل جر صفة للثيم « فضيـت » الفاء حرف عطف ، مضى : فعل ماض مبني على فتح مقدر على آخر لا محل له من الإعراب ، وتأء المتـكلـامـ فـاعـلهـ مـبـنيـ عـلـىـ الضـمـ فـعـلـ رـفـعـ « ثـمـ » ثـمـ : حـرـفـ عـطـفـ مـبـنيـ عـلـىـ الفـتـحـ لاـ محلـ لـهـ مـنـ الإـعـرـابـ ، وتأءـ لـتأـنـيـتـ اللـفـظـ « قـلـتـ » قـلـتـ مـاـضـ وـفـاعـلـهـ « لـاـيـعـنـيـ » لـاـ : حـرـفـ نـفـيـ مـبـنيـ عـلـىـ السـكـونـ لاـ محلـ لـهـ مـنـ الإـعـرـابـ ، يـعنـيـ : فعل مضارع مرفوع بضم مقدرة على الياء منع من ظهورها التقل ، والنون للوقاية ، وباء المتـكلـامـ مـفـعـولـ بـهـ مـبـنيـ عـلـىـ السـكـونـ في محل نصب ، وجملة من الفعل وفاعله ومفعوله في محل نصب مفعول القول .

الشاهد فيه : قوله « اللثيم يسبني » حيث وقت الجملة ، وهي يسبني ، نعتاً للمعرفة وهو قوله اللثيم ، وإنما ساع ذلك لأنه - وإن كان معرفة في اللفظ - نكرة في المعنى ؟

وشرطان في الجلة^(١)؛ أحدهما : أن تكون مشتملة على ضمير يربّ بظاهرها بالموصوف ، إما ملفوظ به كـتَقدِّم ، أو مُقدَّر كقوله تعالى : (وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا)^(٢) أي : لا تجزي فيه^(٣) ، والثاني : أن

= لأن «أَلْ» المفترضة به جنسية، وزعم ابن عتيل أنه يجوز في هذا البيت أن تكون الجملة حالاً كالأصل في الجمل الواقعه بعد المفردة، والمعنى يأتي بذلك ، فإن الشاعر لم يقصد أنه يعير به في حال كونه يسبه ، وإنما أراد أنه يعير على اللثيم الذي من دينه وشيمته وسعيته أنه يقع فيه .

وقد علمت مما ذكرناه لك من قبل أن المسألة خلافية ، وقد اختار ابن مالك في شرح التسهيل جواز أن تكون الجملة نعتاً للاسم المقتن بـأَلِ الجنسية نظراً إلى معناه وذلك لأن افظه معرفة بسبب دخول أَل عليه ، ومعناه كمعنى النكرة من قبل أنه لا يقصد به فرد معين ، واختار أبو حيان في الارتفاع أنه لا يجوز أن تكون الجملة نعتاً للاسم المقتن بـأَل وأن أن الجنسية كأَل العهدية في كون مدخل كل منها معرفة ، والحاصل أن ابن مالك نظر فيما اختاره إلى المعنى المراد بمصحوب أَل الجنسية ، وأن أبو حيان نظر فيما اختاره إلى المفهوم .

(١) بق شرط في النكارة التي توصف بالجملة لم يذكره المؤلف ، وهو أن تكون هذه النكارة المعنوية مذكورة ، فلا يجوز حذفها إلا في الحالة التي سيذكرها المؤلف في حذف المعنون . وهي أن تكون النكارة بعض اسم متقدم مجرور بمن أو بمن وزعم قوم أنه لا يشترط ذلك ، بل يجوز أن تكون النكارة مخدوعة ، واستدل بذلك الشاعر :

فَإِنْ قَوْمًا جَمَلُوا «جَلَا» جَمَلَةً صَفَةً لِمُوصَفٍ مَعْذُوفٍ . وَالْتَّقْدِيرُ: أَنَا بْنُ رَجُلٍ جَلَا، وَالْقَائِلُونَ بِالاشْتِرَاطِ يَقُولُونَ: إِنْ «جَلَا» إِيمَانًا أَنْ يَكُونَ مَصْدَرًا وَأَصْلَهُ مَمْدُودٌ فَقَصْرُهُ الشَّاعِرُ، وَكَانَهُ قَالَ: أَنَا بْنُ جَلَا وَوَضْوِحٌ، وَإِيمَانًا أَنْ يَكُونَ فَهْلًا مَاضِيًّا فِيهِ ضَمِيرٌ مُسْتَترٌ، وَقَدْ سُمِيَّ بِهِ كَمَا سُمِّوا «تَأْبِطُ شَرًا» وَلِئَنْ سُلْطَنًا مَذَكُورًا مِنْ أَنَّهُ جَمَلَةً نَعْتَهَا مَعْذُوفٌ فَهُوَ شَاذٌ . (٢) مِنَ الْآيَةِ ١٤٣ مِنْ سُورَةِ الْبَقَرَةِ .

(٣) من الجمل التي تحتاج إلى رابط يربطها بما تتصل به جملة الصلة وجملة الخبر وجملة النعت ، فمثلاً جملة الخبر فقد ذكر المؤلف في موضعه ما يربطها بالمبتدأ ، كما ذكر أنه =

ت تكون خبرية ، أى : مُحَمَّلةً للصدق والكذب ؟ فلا يجوز « مَرَزْتُ بِرَجُلٍ أُخْرِيْهُ » ولا « بَعْدَ يَقْتَلَهُ » قاصداً لإنشاء البيع ، فإن جاء ما ظاهره ذلك يُؤَوَّلُ على إضمار القول ، كقوله :

= يجوز كون الضمير الرا بط لمبتدأ بجملة الخبر معدوفاً مقدراً ، وذكر في باب الموصول ما يربط جملة الصلة بالموصول ، كما فصل القول في حذف هذا العائد منفوعاً أو منصوباً أو مجروراً ، ولم يفصل هذا التفصيل في رابط جملة النعت بالمنعوت ، واعلم أولاً أن حذف الرابط من جملة الصلة أكثر من حذف الرابط من جملة النعت ومن جملة الخبر ، وأن حذف الرابط من جملة النعت كثير في ذاته ، وحذفه من جملة الخبر قليل ، ثم اعلم بعد هذا أن رابط جملة النعت بالمنعوت قد يكون أصله - قبل الحذف - منفوعاً ، كقول الشاعر :

إِنْ يَقْتُلُوكَ فَإِنْ قَتَلَكَ لَمْ يَكُنْ عَارِضاً عَلَيْكَ ، وَرَبُّ قَتْلٍ عَارُّ

فإن قوله « قتل » المجرور لفظاً برب مبتدأ ، و « عار » خبر لمبتدأ معدوف ، والتقدير : ورب قتل هو عار ، وجملة المبتدأ المعدوف وخبره في محل رفع نعت لقتل ، وقد يكون أصل رابط جملة النعت بالمنعوت منصوباً كقول الشاعر :

أَبْحَتَ حَيَّ تِهَامَةَ بَعْدَ تَجْزِيَ وَمَا شَيْءَ حَبَّتَ يَمْسَيَاحَ

فإن جملة « حبّت » من الفعل والمفعول في محل رفع نعت لشيء ، والرابط ضمير منصوب بمحميات معدوف ، والتقدير : وما شئ حبته بمستباح ، وقد يكون أصل رابط جملة النعت بالمنعوت مجروراً بواحد من حرفين وما في ومن ، فأما الذي أصله مجرور بما في فإنهما يكون إذا كان المぬوت اسم زمان ومن أمثلته الآية الـ كـرـيـةـ الـقـيـلـةـ الـلـهـاـ المؤلف (وانتقاوا يوماً لا تجزي نفس عن نفس شيئاً) أى لا تجزي فيه ، فإن كان المぬوت غير ظرف الزمان لم يجز حذف الرابط المجرور بما في ، نحو « رأيت رجلاً رغبت فيه » وأما الرابط المجرور بين فقد يحذف والمنعوت اسم زمان نحو « هذا شهر صمت يوماً مباركاً » أى صمت يوماً منه ، وقد يحذف والمنعوت غير اسم الزمان نحو قوله « عندى بر إردد بدينارين » أى إردد منه بدينارين .

* - جاءوا بعذق هَلْ رأيَتَ الدَّهْبَ قَطْنَةً *

أي: جاءوا بلبن مخلوط بالماء مَقُول عند رؤيته هذا الكلام.

٣٩٤ - هذا الشاهد بيت من الرجز المشطور ، قيل : هو للعجاج بن رؤبة ،
وقيل : لراجز كان قد زُلّ بقوم فانتظروا عليه طويلاً حتى جاء الليل بظلماته ثم جاءوه
بلبن قليل قد خلطوا به ساء كثيراً حتى أصبح لونه يحاكي لون الذئب ، وقبل هذا
البيت قوله .

* حتى إذا جنَّ الظلامُ واقتَطَعَ *

الللة : « بذق » المدق - بفتح الميم وسكون الدال المعجمة - اللبن الخلط بالماء وهي كثرة خلط اللبن بالماء صار لونه إلى الزرقة ، والأصل أن يقال للبن : مذيق ، على فقيل بمعنى مفمول ، والكلهم وصفوه بال المصدر فقالوا « لبن مدق » ثم كثرة ذلك في كلامهم حتى حذفوا الموصوف وسموا اللبن الخلط مذقاً تسمية بال المصدر « قط » اسم معناه الزمان الماضي أو ما مضى وانقطع من العمر .

الإعراب : « جاءوا » جاء : فعل ماضٍ مبني على فتح مقدر على آخره ، و « و » الجماعة فاعله مبني على السكون في محل رفع « بمذق » الباء حرف جر ، مذق : مجرور بالباء وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجلار وال مجرور متعلق بـ « جاء » حرف استئهام مبني على السكون لا محل له من الإعراب «رأيت » رأى : فعل ماضٍ مبني على فتح مقدر على آخره ، ونـاء المخاطب فاعله مبني على الفتح في محل رفع « الذئب » مفهوم به لرأي منصوب بالفتحة الظاهرة « قـط » ظرف لما مضى من الزمان مبني على الضم في محل نصب رأى ، وسكن لأجل الوقف .

الشاهد فيه : قوله « بمذق هل رأيت الذئب » فإن ظاهره يفيد وقوع الجلة الاستهامية وهي قوله « هل رأيت الذئب » نعتاً لذكره التي هي قوله « مذق » وهذا الظاهر غير صرّاد ، بل جملة الاستهمام مفغول به قد حذف عامله ، وهذا العامل المذوف هو الذي يقع نعتاً ، وأصل الكلام : جاءوا بمذق مقول عند رؤيته هل رأيت الذئب .

وقد قدر ابن عمر بن الخطاب المذكور بقوله « جاء وامدح مثل الذئب ، هل =

= رأيت الأسد قط ، وزعم أن هذا أحسن من تقدير القول ؟ لأن هذا المقدر رد مصرحا به في نحو قولهم « صررت برجل مثل الأسد هل رأيت الأسد قط » وفي الحديث « كلاليب مثل شوك السعدان ، هل رأيتم شوك السعدان ؟ قالوا : نعم يا رسول الله ، قال : فإنها مثل شوك السعدان » .

فإن قلت : فإنني أجد النعت بشارك خبر المبتدأ في كثير من الأحكام ، وأجدد جهود النحويين يمحزون وقوع خبر المبتدأ جملة إنشائية ولا يتلزمون تقدير قول يجعلونه هو الخبر والجملة الإنسانية معمولا له ، ولم يختلف في ذلك إلا ابن الأنباري ، فأمام الجملة الواقعية ذهناً فإن الجمهور قد اشتربطا فيها أن تكون خبرية ، والتزموا - حين تقع في بعض الكلام إنشائية - تقدير قول يجعلونه هو النعت ويجعلون الجملة الإنسانية معمولة له ، فما وجه هذه التفرقة ؟ ولماذا لم يجعلوا النعت كالخبر في هذا الموضوع ؟

فالجواب عن ذلك أن تقول لك : إن النحاة لم يغب عن أذهانهم ما ذكرت ، ولذلكم رجعوا أولا إلى الاستعمال العربي فوجدوا الخبر يقع جملة إنشائية في كثير من كلامهم ، خصلة « نعم ، وبئس » تقع خبرا مقدما عن الاسم المخصوص بالمدح أو الندم ، وجملة التعجب تقع خبرا ، وكل من جملتي نعم والتعجب إنشائيان كذا هو معلوم لك ، ثم رجعوا - بعد هذا السماع للطرد - إلى السر في وقوع الخبر جملة إنشائية وفي عدم وقوع الحال جملة إنشائية ، فوجدوا في طبيعة ما يراد من الخبر وما يراد من النعت ما يؤيد ذلك ، وبيان هذا أن التكلم بجملة من مبتدأ وخبر يريد أن يفيد التكلم ثبوت شيء كان مجهولا له لشيء معلوم له . أما الشيء الذي كان مجهولا للمخاطب فهو الخبر ، وأما الشيء الذي كان متصورا للمخاطب فهو المبتدأ . وحال في مجرى العادة أن يقصد المتكلّم إفاده المخاطب ثبوت شيء معلوم له أيضا ، لأنه لفائدة في ذلك ، كما أن حالا في مجرى العادة أن يقصد المتكلّم إفاده المخاطب ثبوت شيء مجهول له لشيء مجهول له أيضا ، ومن أجل هذا كان ما لا بد منه أن يكون المبتدأ معرفة أو نكرة كالمعرفة ، وكان الخبر نكرة أو معرفة كانتكرة ، والجملة الإنسانية كالمثل الخبرية في أن كلـ منها في قوة النكرة ، أما المتكلّم بالنعت فإنه يريد توضيح المعرفة أو تخصيصه للمخاطب ، والتوضيح ومثيله التخصيص لا يكون إلا بشيء معروف للمخاطب =

الرابع : المصدر^(١) ، قالوا « هَذَا رَجُلٌ عَدْلٌ ، وَرِضاً ، وَزَوْرٌ ، وَفِطْرٌ » وذلك عند الكوفيين على التأويل بالشتق ، أى : عادل ، ورمضي ، وزاور ، وفطر ، وعند البصريين على تقدير مضاف ، أى : ذو كذا ، ولهذا التزيم

= في ذاته ، ضرورة أنه لا يمكن لك أن توضح للمخاطب شيئاً مهماً غير معلوم له بشيء ممهم مثله ، ولما كانت الجملة الإنسانية من طبيعتها أنها تكون معلومة قبل التكلم بها ، إذ أن المراد بها تحصيل شيء غير حاصل . لم تصلح أن تكون نفطاً موضعية أو مخصوصة ، أما الجملة الخبرية فلنكونها حديثاً عن شيء قد وقع وحدث قبل التكلم بها ، فكانت لذلك صالحة أن تكون معلومة ، صلحت : لوقعها نفطاً .

(١) أنت تعلم أن المصدر اسم دال على معنى هو الحدث ، ولا دلالة له على الذات ، فإذا قلت « هذا رجل عدل » مع بقاء كل من النسق والمعنى على معناه الأصلي - كنت قد وصفت الذات بالمعنى ، وهو لا يجوز ، ومن أجل هذا التزم البصريون والكوفيون جيداً للتخلص من هذا الذي لا يجوز تأويل العبارة : إما يجعل اسم المعنى في تأويل الشتق الدال على الذات ويعني قائماً بها أو واتح عليها ، وإما بتقدير مضاف يدل على الذات - وهو ذر القى بمعنى صاحب - وإذا علمت هذا فاعلم أن النحاة منعوا التعمت بال المصدر رجوعاً إلى العلة التي ذكرناها في أول هذا الكلام ، فاما الرجوع إلى السباع عن العرب فإنما نجد في كلامهم استعمال المصدر نفطاً كثيراً ، ولهذا تجد ابن مالك يقول في الأللية * ونحوها بمصدر كثيراً * وباستقراء كلام العرب تتبين لنا ظاهرتان : أما الأولى فإنما نجد لهم لم ينعتوا بال المصدر إلا إذا استكمل شروطاً ، منها أن يكون مصدراً لفعل ثلاثة أو بذاته مصدر الفعل الثلاثي فالأول كذلك ورضا وزور ، والثاني كفترر فإنه اسم مصدر فعله أفتخر ، ومنها إلا يكون لهذا المصدر مصدراً ميمياً كضرب وكنصر ، والظاهرة الثانية أنا نجدهم حين استعملوا المصدر نفطاً يلتزمون الإتيان به مفرداً مذكراً فيقولون : هذا رجل عدل ، وهذا رجلان عدل ، وهؤلاء رجال عدل ، وهذه امرأة عدل - إلخ ، والسرفي ذلك أنهم نظروا إلى لفظ المصدر ، والمصدر كما علمت لا يشتمل ولا يجمع ، ولم ينظروا إلى المعنى الذي يصح عليه الكلام ، ولهم هذا الصنيع مما يرجع تقدير علماء البصرة مضافاً مخدوفاً ؛ لأنهم لو نظروا إلى كونه في اللقى اسم فاعل أو اسم مفعول لثنوه وجمعه .

إفراده و تذکیره ، کا يلتزمان لو صرّح بذو^(۱) .

* * *

فصل : وإذا تَعَدَّدت النعمتُ ؛ فإن اتَّحَدَ معنى النعمت اسْتُغْنَى بالثنية والجمع
عن تفريقه ، نحو « جَاءَنِي رَجُلًا نِفَاضِلًا » و « رَجَالٌ فُضَّلَاءَ » وإن اختلف
وَجَبَ التفريقُ فيها بالطف بالواو ، كقوله :
* هَلَى رَبِيعَيْنِ مَسْلُوبٍ وَبَالٍ * - ٣٩٥

(١) هذان تأويلاً ، وبقي تأويلاً ثالث ، وحاصله إبقاء المصدر والمعنى على حاليهما ، وإرادة المبالغة فيزيد حتى كأنه هو نفس العدل ونفس الرضا ونفس الزيارة .

٣٩٥ - لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، وما أنشده المؤلف هنا عجز بيت من الواffer أنشأه سيربيه ، وصدره قوله :

* بَكَيْتُ وَمَا بُكَّا رَجُلٌ حَزِينٌ *

اللغة : « الربع » المزدوج « المسووب » الذي قد ذهب ولم يبق من آثاره شيء
« البالي » الذي قد ذهبت عينه وبقيت رسومه .

الإعراب : « يكثت » بمعنى : فعل ماضٍ مبنيٍ على فتحٍ مقدرٍ على آخره لا يُعمل له من الإعراب ، وناءٌ التسلّم فاعله بنيٍ على الضم في محل رفع « وما » الواو اعترافية حرفٍ مبنيٍ على الفتح لا يُعمل له من الإعراب ، ما : اسمٌ استفهامٌ مبتدأً مبنيٍ على السكون في محل رفع « بما » خبرٌ المبتدأ مرفوعٌ بضمته مقدرةٌ على الألف منع من ظهورها التغدر ، وهو مضارفٌ و « رجالاً » مضارفٌ إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « حزين » صفةٌ لرجلٍ مجرورةٌ بالكسرة الظاهرة ، وجملةٌ المبتدأ وخيره لا يُعمل لها من الإعراب معتبرةٌ بين العامل الذي هو يكثت وعموله الذي هو قوله « على ربعين » فإنه جارٌ ومجرورٌ متعلقٌ بيكثت « مسلوب » نعتٌ لربعين ، ونعتٌ المجرور مجرورٌ وعلامةٌ جره الكسرة الظاهرة ، « وبال » الواو حرفٌ عطفٌ مبنيٍ على الفتح لا يُعمل له من الإعراب ، بالٌ : معطوفٌ على مسلوب ، مجرورٌ بكسرةٍ مقدرةٌ على الياء المذوقة لا يُحلُّ التخلص ، من القاء الساكنين منمٌ من ظهورها التغلل .

الشاهد فيه : قوله « رباعين مسلوب وبال » حيث عطف ثانى التعين وهو قوله بال على أولها وهو قوله مسلوب ، ولم ينتهيما لأنهما اختلفا في المعنى .

وقولك « مَرَأْتُ بِرْ جَالِ شَاعِرٍ وَ كَاتِبٍ وَ فَقِيهٍ ». وإذا تَعَدَّدَت النَّوْعُوتُ وَ اتَّحد لفظ النَّعْتِ ؟ فإنَّ أَحَدَ مِنْهَا يَعْرُفُ الْإِتَّبَاعَ مُطْلَقاً كـ « جَاءَ زَيْدٌ وَ أَتَى عَمْرُو الظَّارِيفَانِ » و « هَذَا زَيْدٌ وَ ذَاهِدٌ عَمْرُو الْمَاقِلَانِ » و « رَأَيْتُ زَيْدًا وَ أَخْرَجْتُ خَالِدًا الشَّاعِرَ بْنَ ، وَ حَصَرَ بَعْضَهُمْ جَوَازَ الْإِتَّبَاعِ بِكُونِ الْمُتَبَعِينَ فَاعِلَّ فَعَلَّيْنَ أَوْ خَبَرَى مُبَتَدَائِينَ .

وَ إِنْ اخْتَلَفَا فِي الْمَعْنَى وَ الْعَمَلِ ، كـ « جَاءَ زَيْدٌ وَ رَأَيْتُ عَمْرًا الْفَاضِلَيْنِ » ، أو اخْتَلَفَ الْمَعْنَى فَقَطْ ، كـ « جَاءَ زَيْدٌ وَ مَضَى عَمْرُو السَّكَاتِيَّانِ » أو الْعَمَلِ فَقَطْ كـ « هَذَا مُؤْمِنٌ زَيْدٌ وَ مُوْجِعٌ عَمْرًا الشَّاعِرَانِ » وَ جَبَ الْقَطْعُ .

فَصَلٌ : وإِذَا تَكَرَّرَت النَّوْعُوتُ لواحِدٍ ؛ فإنَّ تَعْيِنَ مُسَمَّاهُ بِدُونِهَا جَازَ إِتَّبَاعُهَا ، وَ قَطْعُهَا ، وَ الْجُمْعُ بَيْنَهُمَا بِشَرْطِ تَقْدِيمِ الْمُتَبَعِ ، وَ ذَلِكَ كَمَا تَوْلِي خَرْبِقَيْنَ : ٣٩٦ - لَا يَبْعَدُنَّ قَوْمِيَّ الَّذِينَ هُمْ سُمُّ الْمُدَّاهِ وَ آفَةُ الْجُزُرِ النَّازِلُونَ يُكْلُّ مُغْتَرِكِي وَ الطَّيِّبُونَ مَعَادِدَ الْأَزْرِ

٣٩٦ - هَذَانِ بَيْتَانِ مِنَ السَّكَالِ تَقْوِلُهُمَا الْخَرْبِقَيْنَ - بَكْسِرِ الْخَاءِ وَ التُّونِ بَيْنَهُمَا رَاءُ سَاكِنَةٍ - وَ هِيَ أَخْتَ طَرْفَةَ بْنِ الْعَبْدِ الْبَكْرِيِّ الشَّاعِرِ الْمُعْرُوفِ لِأَمِهِ ، وَ هِيَ الْخَرْبِقَيْنَ بَدْرَ بْنِ هَفَانَ بْنِ مَالِكٍ بْنِ صَبِيَّةٍ ، وَ الْبَيْتَانِ ذَكْرُهَا الْمُؤْلِفُ تَقْوِلُهُمَا فِي رَثَاءِ زَوْجِهَا بَشْرٍ بْنِ عَمْرُو بْنِ مَرْئَدٍ سَيِّدِ بْنِ أَسْدٍ ، وَ كَانَ قَدْ قُتِلَ هُوَ وَ جَمَاعَتُهُ مِنْ قَوْمِهِ فِي يَوْمِ قَلَابٍ .

الْأَلْفَةُ : « لَا يَبْعَدُنَّ أَرَادَتْ لَا يَهْلِكُنَّ ، مَأْخُوذُنَّ مِنَ الْبَعْدِ بِعْنِ الْدَّهَابِ بِالْمَوْتِ وَ الْمَلَائِكَةِ وَ قَدْ جَرِيَ سُنُنُ الْعَرَبِيَّةِ عَلَى أَنْهُمْ إِذَا أَرَادُوا الدُّعَاءَ لِرَجُلٍ قَالُوا : لَا تَبْعُدُ ، أَوْ لَا يَبْعُدُ ، إِذَا أَرَادُوا الدُّعَاءَ عَلَيْهِ قَالُوا : بَعْدٌ ، أَوْ بَعْدَ لَكَ ، أَوْ بَعْدَ لَهُ ، وَ فِي الْكِتَابِ الْكَرِيمِ : (أَلَا بَعْدَ الْمَدِينَ كَمَا بَعْدَتْ نُودُ) « سُمُّ الْمُدَّاهِ » الْمُدَّاهَ - بُوزَنٌ قَضَاهَ - جَمِيعُ عَادٍ بِعْنِ الْعَدُوِّ الَّذِي هُوَ خَلَافُ الصَّدِيقِ ، وَ أَرَادَتْ بِكُونِهِمْ سُمُّ الْأَعْدَاءِ =

=أئم يقتلونهم ، فهم لهم بمنزلة السُّم «وآفة الجزر» آفة الشَّىء في الأصل : اسم لكل ما يصبه أو يهلكه ، والجزر - بضم أوله ونانيه - جمع جزور ، وهو اسم يطلق على الإبل خاصة ، وأرادت بكونهم آفة الإبل أئم يفتنونها بالدعى للضياف ، وصفتهم أولًا بالشجاعة ، ثم وصفتهم بالكرم «معترك» اسم لمكان الاعتراف ، والمراد به مكان التحام الجيوش وتزاحمهن «معاقد» جمع معقد . وهو موضع عقد الإزار «الأزر» بضم أوله ونانيه - جمع إزار ، بزنة كتاب وكتب ، والإزار : اسم لما يشهد الإنسان على وسنه ، وأرادت بكونهم طيبين معاند الأزر الكناية عن عففهم وترهم عن الفحشاء .

المعنى : دعت أولاً لقومها ألا يهلكوا ، ثم وصفتهم بالشجاعة الفائقة وأنهم ينتصرون دائمًا على عدوهم ويأتون عليه ، ثم وصفتهم بالكرم البالغ أقصى غايتها وأنهم يفتنون إياهم للضيوف ، ثم عادت إلى الشجاعة فذكرت لهم صفة أخرى من صفاتها ، وهي أنهم يخسرون كل معركة من معارك القتال ، ولا يختلفون عن ملاقاة الأبطال ، ثم وصفتهم بالعفة والطهارة والتبره عن النحساء .

الإعراب : « لا » دعائية حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب « يبعد » يبعد : فعل مضارع مبني على الفتح لا تصاله بنون التوكيد الخفيفة في محل جزم بلا الدعائية ، ونون التوكيد حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب « قوى » قوم : فاعل يبعد ، صرفه بضم مقدرة على ما قبل ياء التكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وقام مضاف وباء التكلم مضاف إليه مبني على السكون في محل جر « الذين » صفة لقوى مبني على الياء في محل جر « هم » مبتدأ « سُم » خبر المبتدأ صرفه بالفتح الظاهرة ، وسم مضاف و « المدة » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، والجملة من المبتدأ وخبره لا محل لها من الإعراب صلة الموصول « وآفة » الواو حرف عطف ، آفة : معطوف على سُم ، وآفة مضاف و « الجزر » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « النازلون » يروى بالواو ويروى بالياء ، فإن روته بالواو احتمل وجهين : أحدهما : أن يكون نعتًا لقوى المرفوع تقديرًا بالقاعدية ، وثانيهما أن يكون خبراً لمبتدأ ممحوظ وجوباً تقديره : هـ

ويمجوز فيه رفع « النازلين » و « الطيبين » على الإتباع لـ « قومي » ، أو على القطع بإضمار « مُمْ » ، ونصبُهما بإضمار « أَمْدَحْ » أو « أَذْكَرْ » ، ورفعُ الأول ونصبُ الثاني على ما ذكرنا ، وعكسه على القطع فيهما .

وإن لم يُعرف إلا بجمعهما وجَّب إِبْتَاعُهَا كلهما ، لتنزيهما منه منزلة الشيء الواحد ، وذلك كقولك : « مَرَأْتُ بِزَيْدَ التَّاجِرِ الْفَقِيهِ الْكَاتِبِ » إذا كان هذا المؤصوفُ يُشارَكَهُ في اسمه ثلاثة : أحدهم تاجر كاتب ، والآخر تاجر فقيه ، والآخر فقيه كاتب .

= النازلون ، وإن روته بالياء تعين أن يكون مفعولاً به لفعل مخدوف وجواباً ، والتقدير : أح مدح أو أعنى النازلين « بكل » جار و مجرور متعلق بالنازلين على كل وجه ، وكل مضاف و « مترک » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « والطيبون » يروى بالواو وبالباء أيضاً ، فإن روته بالواو وكانت قد رويت « النازلون » بالواو احتمل الوجهين : الرفع على أنه نعت لقومي ، والرفع على أنه خبر مبتدأ مخدوف ، وإن روته بالواو وكانت قد رويت « النازلين » بالياء تعين فيه وجه واحد وهو الرفع على أنه خبر مبتدأ مخدوف : أي هم الطيبون ، وإن روته بالياء تعين أن يكون مفعولاً به لفعل مخدوف ، إن كنت قد رويت « النازلون » بالواو ، فإن كنت رويت « النازلين » بالياء جاز في هذا أن يكون معطوفاً على « النازلين » والقاعدة التي لا يجوز ذلك البراح عنها هي أنك إذا اتبعت الأول جاز لك في التالي الإتباع والقطع بالرفع أو بالنصب ، وإن قطمت الأول بالرفع أو بالنصب لم يجز لك في التالي إلا القطع بالرفع أو بالنصب ، فإن قطمت الجميع لم يلزمك أن تجعل قطع الثاني كقطع الأول ، بل يجوز التوافق والتناقض ، وقولها « معاقد » منصوب على التشبيه بالمعنى به ؛ لأن قوله « الطيبون » صفة مشبهة ، ومعانده مضاد و « الأزر » مضاد إليه مجرور بالكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « النازلون . . . والطيبون » فإنهما كما ذكر المؤلف نعتان لا يتوقف عليهما تعين المعرفة ، ومن ثمة يجوز فيهما الإتباع ، ويجوز فيهما القطع ، ثم قطعهما إما أن يكون إلى الرفع بتقدير مبتدأ يكونان خبراً له أو إلى النصب بتقدير فعل يكونان مفعولين له ، وقد رويا بالنصب كما رويا بالرفع فدللت الروايات على جواز الإتباع والقطع على ما ذكرنا في الإعراب .

وإن تعين ببعضها جاز فيما عدا ذلك البعض الأوجعُ الثلاثة .
وإن كان المنعوت نكرة تعين في الأول من نعوته الإتباعُ ، وجاز في الباقي
القطعُ ، كقوله :

٣٩٧ — **وَيَأْوِي إِلَى نِسْوَةٍ عَطْلٍ وَشُفَّتًا مَرَاضِيعَ مِثْلَ السَّعَالِ**

٣٩٧ — هذا بيت من المقارب من قصيدة طوبية لأبي عائذ المذلى ،
يصف صياداً .

الفة : « يأوى » الأصل في هذه المسادة معنى سكن ونزل بعمله ، وتقول : أوى
فلان إلى فلان ، نربد الله سكن إليه ونزل عنده ، وقالوا : فلان مأوى الماكفين ،
يريدون أنهم يسكنون إليه ، ويجدون راحتهم عنده ، وينزلون عليه ، وقد ضمن
الشاعر هنا يأوى معنى يرجع ورؤوب ويعود كما في قول الحطينة :

أَطَوْفُ مَا أَطَوْفُ مُمْ آوَى إِلَى تَيْنَتِي فَمِدَّتْهُ أَكَاعَ

« عطل » بضم أوله وفتح ثانية مشدداً - جمع عاطل ، وهي المرأة التي لا حل لها
« شعناً » جمع شعناء ، وهي المرأة الضعيفة السيدة الحال الملبدة الشعر « مراضيع »
جمع مرضع ، وهي المرأة التي لها ولد رضعه ، وكان من حق العريبة عليه أن يقول
مراضع - بغير ياء - إلا أنه أشبع كمرة الضاد فتولدت عنها ياء ، أو ندعى أن المفرد
مراضع فهذه الياء منقلبة عن الألف التي في المفرد « السعال » جمع سعال - بكسر
السين وسكون العين - وهي الفول التي تتراءى في اللتوات لبعض الأعراب في صور
تزعمهم ، وقد جرى بينهم القول والسعلاة مجرى الثالث ، يضربونه لشكل ما به لهم
ويقطفهم .

المعنى : وصف الشاعر صياداً يسمى لتعصيل قوث عياله ؛ فذكر أنه بوغل في
ابداع الوحش حتى يغيب عن نسائه مدة طوبية ، ثم يعود إليهن فيجدهن في حالة بؤس
واحتياج وفساد حال ، وذكر أنهن لفظاعة منظرهن وفيبيع ما آلت إليه حاملن
يشبن النيلان .

الأعراب : « وَيَأْوِي » الواو حرف عطف بـ بـ على الفتح لا محل له من الإعراب ،
يأوى : فعل مضارع مرفوع بضممة مقدرة على الياء منع من ظهورها انتقال ، وفاعله =

وحقيقة القطع : أن يُجْعَل النعت خبراً لمبداً ، أو مفعولاً لفعل .

فإن كان النعت المقطوع مجرد مذبح أو ذم أو ترثيم وجَب حَذْف المبتدأ والفعل ، كقولهم : « الحمد لله الحميد » بالرفع بإضمار « هو » ، وقوله تعالى : (وَامْرَأَنَّهُ حَمَّةَ الْخَطَّابِ)^(١) بالنصب بإضمار « أَذْمَ » .

وإن كان لغير ذلك جاز ذكره ، تقول « مَرَّتْ نَزَدِ التَّاجِرُ » بالأوجه الثلاثة ، ولث أن تقول « هو التاجر » و « أعني التاجر » .

فصل : ويجوز بكثرة حذف النعوت إن عُلِمَ ، وكل النعت إما صالحًا

= ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الصياد الذي يصفه « إلى » حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب « نسوة » مجرور بالي وعلامة جره السكراة الظاهرة « وشعنا » الواو حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، شعناً : مفعول به لفعل معنوف ، وتقدير الكلام : أعني شعنا ، أو أصنف ، أو أذكر ، أو نحو ذلك « مراضي » نعت لشuttle منصوب بالفتحة الظاهرة « مثل » نعت ثان لشuttle ، ومثل مضاد و « السعالى » مضاد إليه .

الشاهد فيه : قوله « نسوة عطل وشعناً » حيث وردت الرواية فيه بمحر عطل ونصب شعناً ؛ فأما الأول وهو عطل فلم يرو فيه إلا الجر ، وأما الثاني وهو شuttle فقد روى مجروراً وهي رواية سيبويه ، وروى منصوباً أيضاً ؛ فدل ذلك على أن نعوت النكرة يجب في أولها الإتباع ويجوز فيها عدا الإتباع والقطع .

فإن قلت : فلماذا جاز فيها عدا الأول من نعوت النكرة الإتباع والقطع بدون قيد ؟ ولم يجز القطع في نعوت المعرفة إلا إذا تعيينت المعرفة بدونه ؟

فالجواب أن ذلك على أن المقصود من نعوت النكرة مجرد التخصيص ، وهو محدث بالنعت الواحد ، ولا كذلك المعرفة لأن المقصود بها التوضيح وهو قد يحتاج إلى أكثر من نعت واحد كما قد يكتفى بالواحد .

(١) من الآية ٣ من سورة المسد .

ل مباشرة الباء مل نمو (أَنِ اغْلَى سَابِقَاتٍ) ^(١) أى : دُرُوعاً سابقات ، أو بمعنى اسم مقدّمٍ مخوضٍ بين أو ف ^(٢) .

(١) من الآية ١١ من سورة سـاـ.

(٢) قد روى النعاج أبيانا من الشعر، وخرجوها على حذف المぬوت وبقاء النعت، وليس فيها أحد الشرطين ذكرهما المؤلف تبعاً لهم ، لاجرم حكوا بشذوذها ، في ذلك قول الشاعر ، وهو الكيت (ورواه ابن منظور تبعاً للجوهرى في ق ب ص) :

لَكُمْ مَسْجِدًا أَنْفُرِ الْمَزُورَانِ وَالْأَنْصَارِ

لَكُمْ قِبْصُهُ مِنْ بَيْنِ أَنْزَى وَأَفْتَرَ
قالوا : تقدير الكلام « من بين من أزرى ومن أفتر » أى من بين رجال أزرى ورجل أفتر ، حذف المぬوت في موضعين من الكلام ، وأبقى النعت فيما - وهو جملة « أزرى » وجملة « أفتر » .

ومن ذلك قول الراجز :

**مَالَكَ عِنْدِي غَيْرُ سَهْمٍ وَحَبْرٍ وَغَيْرُ كَيْدَاء شَدِيدَة الْوَتَرِ
* تَرْمِي بِكَفَّيْ كَانَ مِنْ أَرْمَى الْبَشَرِ ***

قالوا : تقدير الكلام « ترمي بكفي رجل كان من أرمى البشر » حذف المぬوت وهو رجل . وأبقى النعت وهو إما جملة كان واسمها المستتر فيها وخبرها ، وإما الجار والمحرر الذي هو « من أرمى البشر » إذا اعتبرت كان زائدة .

ومن ذلك قول النابغة الديياني :

كَانَكَ مِنْ جَمَالِ بَنِي أَقْيَشِ يُقْعَقِعُ بَيْنَ رِجْلَيْهِ بِشَنِّ
قالوا : تقدير الكلام « كانك جمل من جمال بن أقيش » حذف المぬوت وهو جمل ، وأبقى النعت وهو الجار والمحرر ، ويمكن تخريج هذا البيت على المطرد الشائع ، فيقدر الكلام : كانك من جمال بن أقيش جمل يقعق بين رجليه بشن ، ليكون المぬوت المهدوف بعض اسم مجرور بمن متقدم ، ويكون الجار والمحرر حالاً من الضمير في « يقعق » وجملة يقعق صفة جمل .

فالأول كقولهم : « مِنَا ظَمَنْ وَمِنَا أَفَامْ » أى : مِنَا فريقٌ ظَمَنْ ، وَمِنَا فريقٌ أَفَامْ .

والثاني كقوله :

٢٩٨ - لَوْ قُلْتَ مَا فِي قَوْمِهَا لَمْ تَيَشَّمْ
بَنْفَضَ لَمَّا فِي حَسْبٍ وَمِنْسَمْ

٣٩٨ - هذا بيت من الرجز أو بيان من مشطوره ، وهذا البيت قد نسبه ابن يعيش إلى الأسود الحناني - بمحاجة مهملة مكسورة وفيم مشددة - وووقع في نسخ التصریع «أبو الأسود الجمالي» وهو تحریف شذیع ، وقد نسبه سیبویہ إلى حکیم بن معیة الربیی ، وهو راجز إسلامی کان معاصرًا للعجبان وحید الأرقط .

اللغة : « لم تئم » معناه لم تقع في الإثم ، وهو الكذب هنا ، وأصل هذه الكلمة في اللغة المشهورة « تأثم » بوزن تعلم مضارع أثم - بوزن علم - فجاء بها الراجز على لغة غير أهل الحجاز بكسر حرف المضارعة فقال « تئم » ثم قلب المهمزة ياء لسكنها إثر كسرة كما قالوا ذيب ، وبيبر ، في ذهب وببر « يفضلها » يزيد عليها « حسب » الحسب - بفتح أوله وتنانيه - كل شيء يعده الإنسان من مفاخر آبائه « ميسن » بكسر اللام بعدها ياء مشادة ساكنة ثم سين مفتوحة - هي الوسامية والجمال ، والأصل « موسم » فلما وقعت الواو ساكنة إثر كسرة انقلبت ياء كاما في مزان ومقاتل ومعاد .

أصله « لو قلتَ مَا في قومها أحد يفضلُها لَمْ تَأْتِمْ » خذف الموصوف وهو « أحد »، وكسر حرف المضارعة من تأتم ، وأبدل المعنة ياء ، وقدم جواب لو فاصلة بين الخبر المقدّم ، وهو الجار وال مجرور ، والبتدأ المؤخر وهو « أحد » المذوق .

— متعلق بقوله يفضل « وميس » الواو حرف عطف ، ميس : معطوف على حسب ، مجرور بالكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « ما في قومها يفضلها » حيث حذف المعنون وأبقى النعت وهو جملة « يفضلها » وأصل الكلام : لو قلت ما في قومها أحد يفضلها ، وقد ذكر المؤلف وذكر ما في البيت من تقدير .

قال الفراء : « ومن كلام العرب أن يضمروا في مبتدأ الكلام بن ؛ فيقولون : منا يقول ذلك ومننا لا يقوله ، وذلك أن من بعض لما هي منه ؛ فذلك أدى عن المعنى المتروك » قال الله تعالى : (وما من إله إلا له مقام علوم) وقال : (وإن منكم إلا واردتها) ولا يجوز إضمار من في شيء من الصفات إلا على هذا الذي برأتك به ، وقد قالها الشاعر في ، ولست أشتتها ، قال * لو قلت ما في قومها البيت * وإنما جاز ذلك في لأنك تجد معنى من ، وأنه بعض ما أضيفت إليه ، إلا ترى أنك تقول : فيما الصالحون وفيما دون ذلك ، فكأنك قلت منها ، ولا يجوز أن تقول : في الدار يقول ذلك ، وأنت تريد : في الدار من يقول ، إنما يجوز إذا أضيفت إلى جنس المتروك » أه كلامه معمروفة .

وقال سيبويه في باب حذف المستثنى استخفافا ، مانصه « وذلك قوله : ليس غير ، وليس إلا ، كأنه قال : ليس إلا ذلك ، وليس غير ذلك ، ولكنهم حذفوا ذلك تخفيضا واكتفاء بعلم الخطاب ما يعني ، وسمعا بعض العرب الموثوق بهم يقول : ما منها مات حق رأيته في حال كذا ، وإنما يريد ما منها واحد مات ، ومثل ذلك قوله تعالى جده (وإن من أهل الكتاب إلا ليؤمن به قبل موته) ومن ذلك من الشعر * كأنك من جمال بنى أقيش * أى كأنك جل من جمال بنى أقيش ، ومن ذلك قوله أيضا * لو قلت ما في قومها لم تيم - البيت * .

ويمحو حذف النعت إن علم ، كقوله تعالى : (يأخذ كل سفينة غصباً) ^(١)
أى : كل سفينة صالحة ، وقول الشاعر :
* فلم أُعْطَ شِينَا وَلَمْ أُمْنِعْ * - ٣٩٩

(١) من الآية ٧٩ من سورة الكهف .

٣٩٩ - هذا الشاهد من كلام العباس بن مزداس السلمي، مخاطب به الله صل الله عل

عليه وسلم ، وكان عليه السلام قد وزع غنائم حنين ؟ فأعطي قوما من أشراف العرب من المؤلفة قلوبهم ، منهم أبو سفيان و معاوية ابنته ، والأقرع بن حابس و عينية بن حصن الفزارى ، وأعطى العباس دون ما أعطى الواحد منهم ، ففي ذلك يقول العباس :

أَنْجَمْلُ نَهْيٍ وَنَهْبَ الْعَبَيْمِ دِرِّ بَيْنَ عَيْدَنَةَ وَالْأَقْرَعَ
وَمَا كَانَ حِصْنٌ وَلَا حَابِسٌ يَفْوَقَانِ مِرْدَاسَ فِي تَجْمِيعِ
وَمَا ذَكَرَهُ الْمُؤْلِفُ عَجْزٌ يَبْتَ منَ النَّقَارِبِ ، وَصَدْرُهُ قَوْلُهُ :
* وَقَدْ كُنْتُ فِي الْخَرْبِ ذَا تَدْرَماً *

اللغة : « نَبِيٌّ » النَّهْب - بفتح فسْكَون - هُوَ هُنَا بمعنى المَهْوَب ، مثل الْخَلْق
يعنى المخلوق ، وأراد به الفنية « العَيْدَ » بضم العين وفتح الباء ، بزنة المصغر — اسم
فرس العباس بن مرداش ، وكان العباس يسمى فارس العَيْدَ « عَيْنَةٌ » أراد به عينه
بن حصن الفزارى « الأَفْرَعَ » أراد به الأَفْرَع بن حabis « حَصْنٌ » هو أبو عينه
« حَابِسٌ » هو أبو الأَفْرَع « مَرْدَاشٌ » هو أبو العباس ، ويفوقانه : يعنى بفضلان
عليه « فِي جَمْعٍ » أراد أنه إذا اجتمع الناس للفتاخر والتنافر فذكر كل واحد منها
ما زَرَه لم يكن لأحد هما مأثره تفوق مأثر أخيه مرداش .

المعنى : ذكر الشاعر أنه اغتم ؛ لأن رسول الله صلوات الله وسلامه عليه فرق
الفنانم فأعطى الأقرع بن حابس وعيينة بن حصن وجماعة آخرين أكثر مما أعطاه ،
وهو يدعى أن هذه الفنانم التي وزعت إنما غنمها هو وفرسه ؟ فإن كان أحد أولى
بالتفضيل فيها يعطي فهو الأحق دونهم ؟ فكأنه يقول : إنني أنا وفرسي العبيد أصحاب
هذه الفنانم التي أخذتها فرقتها بين فلان وفلان من لم يكن لهم في غنمها كبير فضل ،
فكيف أصير بهذه المزلة ، مزلة الذي لم يعط شيئاً جزيلاً ولم يمنع بالمرة ، وإذا فرمي =

ــ هذا المعنى سهل عليك أن ترد ما تجده في كلام العلیم من الاستشكال، فنقطن لذلك
وأ والله يوفقك .

الإعراب : « ما » حرف نفي مبني على السكون لا محل له من الإعراب « كان »
 فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب « حصن » اسم كان مرفوع بالضمة
 الظاهرة « ولا » الواو حرف عطف ، لا : حرف زائد لتأكيد النفي « حابس »
 معطوف على حصن مرفوع بالضمة الظاهرة « يفوقان » فعل مضارع مرفوع بثبوت
 النون ، وألف الاثنين فاعله ، والجملة في محل نصب خبر كان « مرداس » مفعول به
 ليفوقان منصوب بالفتحة الظاهرة ، وكان من حق العربية أن ينتبه لأنه مصروف لعدم
 وجود العلتين فيه ، ولسكنه منه من الصرف حين اضطر لإقامة الوزن « في جمع »
 جار وعمرور متعلق يفوقان « قد » حرف تحقيق مبني على السكون لا محل له من
 الإعراب « كنت » كان : فعل ماض ناقص ، وفاء الكلام اسمه مبني على الضم في محل
 رفع « في الحرب » جار وعمرور متعلق بكان « ذا » خبر كان منصوب بالألف نيابة
 عن الفتحة لأنه من الأيماء الستة ، وهو مضاد و « تدر ! » مضاد إليه عمرور
 بالكسرة الظاهرة « فلم » الفاء حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب
 لم : حرف نفي وج梓م وقلب « أعط » فعل مضارع مبني للمجهول مجرزوم بهt وعلامة
 جزمه حذف الألف والفتحة قبلها دليل عليها ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه وجوباً
 تقديره أنا ، وهو المفعول الأول لأعطيت « شيئاً » مفعول ثان لأعطيت شيئاً عظيماً ،
 الظاهرة ، وله صفة محددة يدل عليها الكلام ، وتقدير العبارة : فلم أعطي شيئاً عظيماً ،
 أو نحو ذلك « ولم » الواو حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ،
 لم : حرف نفي وج梓م وقلب « أمنع » فعل مضارع مبني للمجهول مجرزوم بهt وعلامة
 جزمه السكون ، وحررك بالكسر لأجل الروى ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه وجوباً
 تقديره أنا .

الشاهد فيه : قوله « فلم أعطي شيئاً » حيث ذكر المنيع وهو قوله « شيئاً »
 وحذف النعت ، وأصل الكلام : فلم أعطي شيئاً عظيماً ، أو نحو ذلك ، ولا يمكن أن
 يكون الكلام على ظاهره من غير تقدير المنيع الذي قدرناه لأمررين ؟ الأول : أنه =

يُخالف الواقع لأنَّه كان قد أعطى بالفعل عطاء رأى أنه أقلَّ مما كان يستحقه، والثاني: أنه يُخالف قوله «ولم أمنع» إذ لو كان لم يعط شيئاً مطلقاً لكان قد منع، ولو قلت: إنَّ في قوله «ولم أمنع» حذف للتعمُّت والتعمُّت جميماً لم تكن قد أبعدت، وأصل الكلام عليه: فلم يُعط شيئاً عظيماً ولم يُمنع الشيء الحقير.

ونريد أن نبهك هنا إلى أن مقدمة النهاية لم يكونوا بشرطهن - لا في حذف التعمُّت، ولا في حذف للتعمُّت - إلا أن يكون المهدوف معلوماً بدركه المخاطب من غير نص عليه، وقد أثركنا لك (في ص ٣٢١) عبارة سيبويه في حذف المعمود، وفيها يذكر أنَّ علة جواز الحذف هي التخفيف وعلم المخاطب ما يعنيه المتكلِّم، وتخمن هنا نذِكر لك عبارة جار الله الزمخشري تدرك ما أردنا تنبئك إليه، قال «وحق الصفة أن تصحب الموصوف، إلا إذا ظهر أمره ظهوراً يستغنى معه عن ذكره، فحينئذ يجوز تركه وإقامة الصفة مقامه، كقوله:

وَعَلَيْهِمَا مَسْرُدَتَانِ قَضَاهَا دَاؤُدُّ أَوْ صَنَعُ السَّوَابِغُ تُمَعِّزُ

وقوله:

رَبَّاهُ شَمَاءُ لَا يَأْوِي لِقُلْتَاهَا إِلَى السَّحَابَ وَإِلَى الْأَوْبَ وَالسَّبَلُ

وقوله عروجل (وعندهم قاصرات الطرف عين) وهذا باب واسع، ومنه قول النافية:

* كأنك من جمال بنى أبيش *

أى جمل من جمالهم، وقال: * لو قلت ما في قومها لم تيتم * بفضلها
أى ما في قومها أحد بفضلها، ومنه قوله:

* أَمَا إِنْ جَلَّ وَطَلَاعُ الشَّايَا *

أى رجل جلا، قوله:

* تَرَى بَكْنَى كَانَ مِنْ أَرْمَى الْبَشَرِ *

أى بكتفى رجل، وبجمع سيبويه بعض العرب الـلـوـتـوقـ بـهـمـ بـقـوـلـ: ما مـنـهـما مـاتـ حقـ رـأـيـتهـ فـحـالـ كـذـاـ وـكـذاـ، يـرـيدـ ماـ مـنـهـماـ وـاحـدـ مـاتـ، وـقـدـ يـلـغـ منـ الـظـهـورـ أـنـهـ يـطـرـحـونـهـ رـأـساـ، كـقـوـلـمـ: الـأـجـرـعـ، الـأـبـطـعـ، الـفـارـسـ، الـصـاحـبـ، الـراـكـ،
وـالـأـورـقـ، وـالـأـطـلسـ، اـهـ كـلـامـهـ بـحـرـوـقـةـ، وـهـ صـرـيـعـ فـأـنـ الدـارـ عـلـىـ ظـهـورـ الـعـنـ
وـإـدـرـاكـ الـمـهـدـوـفـ.

أى : شَيْنَا طَائِلًا ، وَقُولَهُ :
 ٤٠٠ - * مَهْفَةَ لَهَا فَرَعُ وَجِيدُ *

٤٠٠ - هذا الشاهد من كلام المرقشي الأكبر ، وهو عمرو بن سعد بن مالك ، أحد بنى بكر بن وائل ، وقيل : أمه عوف بن سعد بن مالك ، وما ذكره المؤلف هنا عجز بيت من الواقر ، وصدره قوله :

* وَرَبُّ أَسْيَلَةِ الْخَدِينِ يَكْرِي *

اللغة : « أَسْيَلَةُ الْخَدِينِ » هي التاعتمدما في استرسال وطول « المنهفة » الخفيفه اللحم « الفرع » الشعر « الجيد » العنق .
 للعن : وصف هذا الشاعر امرأة بأنها ناعمة الخدين في استرسال وطول ، وبأنها عذراء خفيفه اللحم مكتنزه ، وبأن لها شعرآ ساغآ أسود وعنقا طويلا ، وستعرف وجه ذلك في بيان الاستشهاد بالبيت .

الإعراب : « رب » حرف تقليل وجر شبيه بالزائد « أَسْيَلَةً » مبتدأ مرفوع بضمـة مقدرة على آخره من ظهورها اشتغال الحال بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد ، وأَسْيَلَةً مضارف و « الْخَدِينِ » مضارف إليه يعبرور بالياء نيابة عن السكراة لأنه مثني ، والتون عوض عن التنوين في الاسم للفرد « بكر » بدل أو عطف بيان من أَسْيَلَةُ الْخَدِينِ « مَهْفَةً » نعت لأَسْيَلَةُ الْخَدِينِ « لَهَا » جار و مجرور متعلق بمذدوف خبر مقدم « فرع » مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة الظاهرة « وجيد » الواو حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، جيد : معطوف على فرع مرفوع بالضمة الظاهرة ، ولكل من المطروف والمطعوف عليه نعت مذدوف يرشد إليه اللقام ، والتقدير : لها فرع فاحم وجيد طويل ، فإنه لو لم يقدر ذلك لم يكن مدحا ؛ لأن لشكل أحد شمراً وعنقا ، وجلة للبتنا وخبره في محل جر أو رفع نعت آخر لأَسْيَلَة .

الشاهد فيه : قوله « لها فرع وجيد » حيث ذكر المنسوب وحذف النعت ، وأصل الكلام : لها فرع فاحم وجيد طويل ، فأما الدليل على أصل التقدير فسنذكره بعد ، وأما الدليل على أن المقدر هو خصوص ما ذكرناه فلأنه الكثير في كلام العرب عند وصف النساء ، وذكر وجوه الحسن وللاحة فيهن ؟ فإنهم كثيراً ما يصفون الفرع بشدة السوداد ، كقول أمريء العيس :

=

أى : فَرَعْ فَاحِمْ وَجِيدْ طَوِيلْ ^(*) .

= وَفَرَعْ بَزِينْ لَلْمَنْ أَسْوَادْ فَاحِمْ أَنِيْثِ كَفِنُو الْبَخْلَةِ الْمَتَعْشِكِلْ
غَدَأِرُهُ مُسْقَشِرَاتْ إِلَى الْمَلَا تَضِلُّ الْمِقَاصُ فِي مُشْنَى وَمُرْسَلِ
وَيَصْفُونَ الْجَيْدَ بِالْطَّوْلِ ، كَقُولَ امْرَىءِ الْقَيْسِ أَيْضًا :
وَجِيدْ كَحِيدِ الرِّفْمِ لَيْسَ بِفَاحِمْ إِذَا هِيَ نَصَّةَ وَلَا يَمْعَطَلِ
وَرَعَا كَنْوَا عَنْ طَوْلِهِ كَمَا فِي قُولِ الْحَمَاسِ :
أَكْلُتُ دَمًا إِنْ لَمْ أَرْعُكْ بِضَرَّةِ بَعِيْدَةِ مَهْوَى الْقُرْطُ طَيْبَةِ النَّشْرِ
وَلَيْسَ مِنَ الْمُقْوَلَ أَنْ يَكُونَ الشَّاعِرُ قَدْ أَرَادَ فِي بَيْتِ الشَّاهِدِ مَا هُوَ ظَاهِرٌ مِنْ
غَيْرِ مَلِحَظَةٍ مَحْذُوفٍ ؟ لَأَنَّكَ لَا تَمْدُحُ إِنْسَانًا بَأْنَ لَهُ شِعْرًا وَبَأْنَ لَهُ عِنْقًا ، فَإِنَّ جِمِيعَ
النَّاسِ كَذَلِكَ ، وَلَيْسَ مَعْنَى هَذَا الظَّاهِرُ إِلَّا كَمَدْحُوْ إِنْسَانًا فَتَقُولُ عَنْهُ : إِنَّهُ إِنْسَانٌ ،
وَإِنَّهُ آدَمٌ ، فَإِنَّمَا تَرَدُّ مَعْنَى إِنْسَانٍ كَامِلٍ وَآدَمِيٍّ عَظِيمٍ لَمْ يَكُنْ لِكَلَامِكَ مَعْنَى مَقْبُولٍ .
(*) خَاتَمَةً - إِذَا تَكَرَّرَتِ النَّوْتَ لِنَوْتَ وَاحِدٍ ، فَإِنَّمَا أَنْ تَكُونَ هَذِهِ النَّوْتَ
مَفْرَدَاتٍ إِنَّمَا أَنْ تَكُونَ جَمْلَا ، وَعَلَى كُلِّ حَالٍ إِنَّمَا أَنْ تَكُونَ مُتَحَدَّةَ الْمَعْنَى إِنَّمَا أَنْ تَكُونَ
مُخْتَلَفَةَ الْمَعْنَى .

فَإِنْ كَانَتِ النَّوْتَ مُتَحَدَّةَ الْمَعْنَى لَمْ يَجُزْ عَطْفُ أَحَدِهَا عَلَى الْآخَرِ ، نَحْوُ قُولَكَ «هَذَا
زَيْدُ الشَّجَاعِ الْجَبَرِيِّ الْفَاتِكِ» وَنَحْوَ «لَقِيتِ رِجْلًا فَصِبَحَ مَفْوِهِهَا ذِرْبُ الْلَّاسَانِ»
وَذَلِكَ لِأَنَّ عَطْفَ أَحَدِهَا عَلَى الْآخَرِ مِنْ بَابِ عَطْفِ الشَّيْءِ عَلَى نَفْسِهِ ، وَهُوَ لَا يَجُوزُ؛ لِمَا
فِي أَصْلِ الْعَطْفِ مِنَ الدِّلَالَةِ عَلَى مَغَارِبِ الْمَعْطُوفِ لِلْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ .

وَإِنْ كَانَتِ النَّوْتَ مُخْتَلَفَةَ الْمَعْنَى فَإِنْ كَانَتِ مَفْرَدَاتٍ جَازَ عَطْفُ بَعْضِهَا عَلَى بَعْضٍ
بِمَا شَتَّتَ مِنْ حِرْفَ الْمَعْطُوفِ إِلَّا حِرْفَيْنِ هُمَا أَمْ وَحْقٌ ، نَحْوُ قُولَكَ «هَذَا زَيْدُ الشَّجَاعِ
وَالْفَصِبَحِ وَالْكَرِيمِ» وَنَحْوُ قُولَ الشَّاعِرِ وَقَدْ عَطْفَ بِالْفَاءِ :

يَا آتَفَ زَيَّاْبَةَ لِلْحَارِثِ الصَّابِحِ فَالْفَانِيمِ فَالْأَيْبِ
وَإِنْ كَانَتِ النَّوْتَ جَمْلًا فَلَلِنَوْتَاهَا فِيهَا اخْتِلَافٌ ، فَذَهَبَ الْجَمْهُورُ إِلَى أَنْ حَكْمَهَا جَوَازٌ =

هذا باب التوكيد

وهو ضربان : لفظي وسيائي ، ومعنوي وله سبعة ألفاظ^(١) :
الأول والثاني : **النفس والعين** ، ويُوَكِّد بهما لرفع المجاز عن الذات^(٢) ،
 = عطف بعضها على بعض كالمردات ، وحکى الواحدی عن قوم أئمہ بوجبون العطف في
 الجمل ، نحو قوله « هذا رجل يحفظ القرآن ، ويتقن الفقه ، ويشارك في علوم
 اللسان » .

وإذا تقدم النعت على المعرفة فلما أن يكونا معرفتين وإما أن يكونا معرفتين .
 فإن كانوا معرفتين وكان النعت صالحًا لمباشرة العامل صح الكلام وجعل المعرفة
 المتأخر بدلاً من النعت المتقدم ، نحو قوله « هذا العاقل زيد» ومنه قول الله تعالى
 (إلى صراط العزيز الحميد الله) فيمن قرأ بكسير لفظ الجلالة .
 وإن كانوا معرفتين وجوب نصب النعت المتقدم على أنه حال من المعرفة المتأخر ،
 ومن ذلك قول الشاعر :

لَمِيَّةً مُوحِشًا طَلَلْ يَلُوح كَانَهُ خَلَلْ

وإذا اختلفت المعرفة فكان بعضها مفردا وبعضها ظرفًا وبعضها حملة ، فالأكثر
 أن يقدم النعت المفرد على الظرف وأن يقدم النعت الظرف على الجملة ، نحو قوله
 « زارنا رجل فاضل على فرس يحمل لنا أخبارا سارة » .

(١) لما كانت ألفاظ التوكيد المعنوی محصورة لم يخرج العناء إلى تعريفه ، لكن
 يرد على هذا الحصر أنه قد يقال « زارني القوم ثلاثة » أو يقال « أما القوم فقد
 زاروني ثلاثة » برفع ثلاثة في المثالين على أنه توكيد ، ولم يذكر المؤلف ولا غيره
 من العناء - حين يمدون ألفاظ التوكيد المعنوی - لفظ « ثلاثة » وأخواته ، وعلى هذا
 يكون قول المؤلف « وله سبعة ألفاظ » غير سديد .

والجواب عن هذا أئمہ - حين يمدون ألفاظ التوكيد المعنوی - إنما يذكرون الألفاظ
 التي اشتهر استعمالها في هذا المعنى ، فلا ينافي أن هناك ألفاظاً غيرها تستعمل أحياناً في
 التوكيد المعنوی . ولكنها لم تشتهر ، ثم إن هذين اثنالين الذين ذكرتهما لا يجوز
 في كل واحد منهما نصب « ثلاثة » على أنه حال .

= (٢) الذي يدل عليه صنیع المؤلف أنه قد أراد من قوله « المجاز عن الذات »

تقول « جاءَ الْخَلِيفَةُ » فيحتمل أن الجائِي خَبِيرًا أو نَقَلَهُ ، فإذا أُكِدَت بالنفس أو بالبين أو بهما ارتفع ذلك الاحتمال .

ويحب اتصالها بضمير مُطابِق للوَكِيدِ ، وأن يكون لفظهما طِبقَة في الإفراد والجمع ، وأما في الثنائي فالأصْح جَمِيعُهَا على أَفْعُل ، ويترجّح إفرادها على تثنيتها عند الناظم ، وغيره يعكس ذلك .

والأنفاظ الباقيَة : كَلَّا وَكَلَّاتَا للثَّنَى ، وَكُلَّا وَجِيعَ وَعَامَةُ لغيره .

ويحب اتصالهن بضمير المؤكِدِ ؛ فليس منه (خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا)^(١) ، خلافًا لِمَن وَهِمْ ، ولا قراءة بعضهم : (إِنَّ كَلَّا فِيهَا)^(٢) ، خلافًا للغراء والزخرشري ، بل « جَمِيعًا » حال ، و « كَلَّا » بَدْل ، ويجوز كونه حالا من ضمير الظرف .

و يُؤْكَدُ بِهِنَّ لرفع احتمال تقدير بعض مضاف إلى متبعهن ؟ فمن ثم جاز « جاءَنِي الْزِيْدَانِ كَلَّاهَا » و « الْمَرْأَاتَانِ كَلَّاهَا » لجواز أن يكون الأصل : جاء أحد الزيدان أو إحدى المرأتين ، كما قال تعالى : (يَخْرُجُ مِنْهُمَا

— استعمال اللُّفْظ المُوضَّع للدلالة على ذات معينة في غير ما وضع له ، وذلك من جهةتين ، الأولى أنه جعل هذا غير ما ذكره في التوكيد بالألفاظ الباقيَة من أنه لرفع تقدير مضاف ، والثانية أن تقدير المضاف يلزم منه بقاء اللُّفْظ الأول على معناه الأصلي ، فلا يكون ثمة تجوُز فيه ، وتوضيح ذلك نسب أن نبيك لك أَنْكَلْو قلت « زارني الخليفة » وانت تريد أن الخليفة نفسه زارك فالكلام حقيقة واللُّفْظ مستعمل فيما وضع له ، وإن كنت إنما أردت باللُّفْظ الخليفة رسوله للملابسية بينهما فقد استعملت لفظ الخليفة في غير ما وضع له ، وإن كنت قصدت أن الكلام على حذف مضاف للفظ الخليفة باق على معناه الأصلي ولكنك ليس هو الزائر ، بل الزائر مضاف معنون ، وكأنك قلت « زارني رسول الخليفة » .

(١) من الآية ٢٩ من سورة البقرة . (٢) من الآية ٤٨ من سورة غافر .

الْأَوْلُو وَالْمَرْجَانُ^(١) بتقدير يخرج من أحدهما ، وامتنع على الأصح « اختصمَ الْزَيْدَانِ كَلَاهَا » و « الْمِنْدَانِ كَلَاهَا » لامتناع التقدير المذكور ، وجاز « جاءَ الْفَوْمُ كَلَهُمْ » و « اشْتَرَى الْعَبْدَ كَلَهُ » وامتنع « جَاءَ زَيْدَ كَلَهُ »^(٢) .

(١) من الآية ٢٢ من سورة الرحمن

(٢) إذا عطفت اسماء على اسم نحو قوله « جاءَ زَيْدَ وَخَالِدٍ » فهل يجوز توكيد العطوف أو المطوف عليه ؟ اختلف النحاة في ذلك ، فذهب هشام إلى أنه لا يجوز لك أن تؤكد أحد الاسمين ، ولا كليهما ، فلا تقول « جاءَ زَيْدَ نَفْسَهُ وَخَالِدٍ » ولا تقول « جاءَ زَيْدَ وَخَالِدَ نَفْسَهُ » ولا تقول « جاءَ زَيْدَ وَخَالِدَ أَنْفَسَهُمَا - أو نَفْسَاهُمَا » ووجه ما ذهب إليه هشام مازمته من أنك حين عطفت الاسم الثاني على الاسم الأول أثبتت عاطبك بأنك رويت في الأمر ولم تخلط في ذكر أحدهما وأن كل واحد منها مستعمل في معناه الذي وضع له ، فلم يكن ثمة مجال لذكر التوكيد ، لأنك إنما يؤتي به لدفع التجوز أو ما عسى أن يكون قد حدث من الغلط أو السهو ، واختار الحافظ رضي الدين أن التوكيد جائز مع عطف أحد الاسمين على الآخر ، ووجه ما ذهب إليه الرضي أنه لالزام بين العطف والتزوی في الكلام ، وأن احتمال السهو أو الغلط أو التجوز باق مع العطف كما كان قبله ، قال الرضي « وقال هشام : إذا عطفت على شيء لم يحتاج إلى تأكيد ، ولعله نظر إلى أن العطف عليه دال على أنك لم تخلط فيه ، والأولى الجواز ، نحو : ضرب زَيْدَ زَيْدَ وَعَمْرَو ، لأنك ربما تجوزت في نسبة الضرب إلى زَيْدَ ، أو ربما غلطت في ذكر زَيْدَ ، وأردت ضرب بَكْرَ ، وعطفت بناء على أن للذكور بَكْرَ » أهـ كلامه ، ومع تثبيله لهذه المسألة مثال من التوكيد اللغظى يجب الانتظار الحكم الذى يقرره فيها خاصا بالتأكيد اللغظى ، وآية ذلك أنه لما أراد ذكر الخلاف فى صدر كلامه قال « إذا عطفت على شيء لم يحتاج إلى تأكيد » ولم يقيده بلغظى ولا معنى ، ثم قال بعد ذلك « والأولى الجواز » أى جواز ما منعه الفائل الأول ، وهو جواز التأكيد على عمومه ، فتفطن لذلك والله يرشدك .

والتوكييد بجميل غريب، ومنه قول امرأة:

٤٠١ - فَدَاكَ حَيْ خَوْلَانْ جَحِيدُمْهُمْ وَهَنْ دَانْ

٤٠١ — هذا بيت من مجموعه الرجز ، وهذا البيت لامرأة كانت ترقض به ولدها ، وهذه قوتها :

وَكُلٌّ آلٌ وَحْتَانٌ وَالْأَكْرَمُونَ عَذْنَانٌ

اللقة : « فداك » يجوز في هذه الكلمة أن تقرأ بفتح الناء فتكون فعلًا ماضيًّا، كما تقول : فدى فلان فلانًا يفديه - مثل روى الشيء يرميه - ويجوز أن تقرأ بكسر الناء كما تقول : فدى لك نفسك ، وفدى أباك وأمك ، وقد يقال : فداء لك نفسك ، بالده ، كما قال النافع الذهبي :

تملاً بـ«فَدَاه» لـ«كَ الْأَقْوَامُ كُلُّهُمْ» . وما أَنْمَرَ مِنْ مَالٍ وَمِنْ وَلَدٍ
 «خولان» بفتح الحاء المعجمة وسكون الواو - قبيلة من قبائل اليمن «همدان»
 بفتح فسكون أيضًا - قبيلة أخرى من قبائل اليمن ، وفيها ورد قول الشاعر :
 وَلَوْ كُفْتُ بـ«وَابًا» حَلَّ بـ«بَابِ جَنَّةٍ» أَقْلَتُ لـ«مَدَانَ» ادْخُلُوا بـ«سَلَامَ»
 «خطان» بفتح فسكون - هو أبو العرب اليانية «عدنان» بفتح فسكون -
 أبو عرب المحاز ،

الإعراب : « فداك » إن قرأته بكسر الفاء فهو مبتدأ مرفوع بضماء مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وهو مضاد وكاف المخاطب مضاد إليه مبني على الفتح في محل جر ، و « حى » خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وإن قرأت « فداك » بفتح الفاء فهو فعل ماض مبني على فتح مقدر على الألف ، وكاف المخاطب مفهول به مبني على الفتح في محل نصب ، و « حى » فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة ، وعلى كل حال حى مضاد و « خolan » مضاد إليه مجرور بالفتحة نهاية عن السكراة لأنها لا ينصرف للعلمية وزيادة الألف والتون ، وسكنه لأجل الوقف « جيمهم » جميع توكيد لحى خolan مرفوع بالضمة الظاهرة ، وجميع مضاد وضمير الغائبين مضاد إليه مبني على السكون في محل جر « وهدان » الواو حرف عطف ، هدان : معطوف على حolan .

الشاهد فيه: قوله «جميعهم» حيث جاء هذا الانفظ توكيداً للفاعل أو الخبر ، والقصد به رفع احتمال التجوز بيارادة البعض وإطلاق اسم الكل عليه .

وكذلك التوكيد بعامة ، والباء فيها ينزلها في النافلة ؟ فتصلح مع اللؤلؤة والمذكر^(١) ؟ فتقول « اشتريتُ العبدَ عامتَه » كما قال الله تعالى : (وَيَنْقُوبَ نافِلَةً)^(٢) .

فصل : ويجوز - إذا أريد تقوية التوكيد - أن تُشَبِّهَ كُلَّهُ بِأَجْمَعِ ، وَكُلَّهُ بِعِمَّاءِ ، وَكُلُّهُمْ بِأَجْمَعِينَ ، وَكُلُّهُنَّ بِجُمْعِ ، قال الله تعالى : (فَسَاجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ)^(٣) .

(١) هنا شأن أحَبَّ أنْ يُنْهِكَ إِلَيْهَا :
الأول أن ابن مالك يقول في الألفية :

واستعملوا أيضًا ككل فاعله من عم في التوكيد ، مثل النافلة وقد ذكر ابنه في شرحه على الألفية أن قوله « مثل النافلة » معناه أن ذكر هذا الفظ في هذا الباب زائد على ما ذكره النحاة ، فإن أكثرهم أغلل ذكره ، فكما أن النافلة زيادة على ما فرضه الله تعالى على عباده يكون ذكر لفظ « عامَة » في الفاظ التوكيد زيادة على ما ذكره النحاة من الفاظه ، وقد ذكر ابن هشام هنا أن للرادر بهذا التشبيه أن الناء في « عامَة » مثل الناء في لفظ « نافلة » يُؤْتَى بها مع المذكر وبه اللؤلؤة ، وليس ذكره استدراراً كاً على النحاة .

الأمر الثاني : أن اعتبار لفظ « عامَة » بمعنى جميع وعيشه توكيدا هو مذهب سيبويه إمام النحاة ، وذهب أبو العباس للبرد إلى أن معنى « عامَتَه » في قوله « جاء القوم عامَتَه » هو أكثرهم ، وليس معناه جميعهم ، وعلى هذا يكون هذا الفظ بدل بعض من كل ، ويكون ذكره في الكلام لتفصيص الجائزين بكونهم أكثر القوم ، بخلافه على مذهب سيبويه فإن ذكره عنده للعميم ،

(٢) من الآية ٧٢ من سورة الأنبياء .

(٣) من الآية ٣٠ من سورة الحجـر .

وقد يُوْكَدُ بِهِنْ وَإِنْ لَمْ يَقْدِمْ كُلُّ ، نَحْوَ (الْأَغْوَيْنَهُمْ أَجْمَعِينَ)^(١) ، (الْمَوْعِدُنَهُمْ أَجْمَعِينَ)^(٢) ، وَلَا يَحْوزُ ثَنْيَةً أَجْمَعَ وَلَا جَمَاعَ اسْتَفْنَاهُ بِسَكَلًا وَكَلْتَانًا ، كَمَا اسْتَفْنَوا بِثَنْيَةِ سَوَاءٍ ، وَأَجازَ السَّكُوفِيُّونَ وَالْأَخْفَشُ ذَلِكَ ؟ فَتَقُولُ « جَاءَنِي الزَّيْدَانِ أَجْمَعِانِ » وَ« الْهِنْدَانِ جَمَاعَانِ » .

وَإِذَا لَمْ يُفِدْ تَوْكِيدُ النَّسْكَرَةَ لَمْ يَجْزُ بِالْتَّفَاقِ ، وَإِنْ أَفَادَ جَازَ عِنْدَ السَّكُوفِيِّينَ ، وَهُوَ الصَّحِيحُ ، وَتَخَصُّلُ الْفَائِدَةُ بِأَنْ يَكُونَ الْمُوْكَدُ مُحَدِّدًا وَالْتَّوْكِيدُ مِنْ الْفَاظِ الْإِحْاطَةِ ، كَـ « اعْتَكَفْتُ أَسْبُوعًا كُلَّهُ » وَقُولُهُ :

* يَا لَيْتَ عِدَةَ حَوْلٍ كُلُّهُ رَجَبُ *

٤٠٢

(١) من الآية ٨٣ من سورة ص .

(٢) من الآية ٤٣ من سورة الحجر .

٤٠٢ - هَذَا الشَّاهِدُ مِنْ كَلَامِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُسْلِمٍ بْنِ جَنْدَبٍ ، الْهَذَلِيُّ ، وَمَا ذَكَرَهُ لِلْؤْلُفِ هُنْهَا عَجَزَ بَيْتُ مِنَ الْبَسِطِ ، وَصَدَرَهُ قُولُهُ :

* لَكِنَّهُ شَاقَهُ أَنْ قِيلَ ذَارَجَبُ *

وَهَكُذَا يَرْوِي النَّحَاةُ عَجَزَ الْبَيْتِ ، وَالصَّوَابُ أَنَّهُ بَنْصَبُ « رَجَبٌ » لِأَنَّهُ مِنْ قُصْدِيَّةِ مَنْصُوبَةِ الرَّوْيِّ ، وَمَطْلَعُهَا :

يَا لَرَّ جَالِ لِيَوْمِ الْأَرْبِعَاءِ ، أَمَا يَنْفَكُثُ يَحْدِثُ لِي بَعْدَ النَّهَى طَرَبًا
اللِّفَةُ : « شَاقَهُ أَعْجَبَهُ ، أَوْ بَعْثَ الشَّوْقَ إِلَى نَفْسِهِ ، وَبَدَلَ لِلْعُنْفِيِّ الْأُولَى قَوْلُ
الشَّاعِرِ (وَهُوَ الشَّاهِدُ رَقْمُ ٣٤٢ مِنَ الْمَاضِيِّ) .

صَرِيعُ غَوَانِ شَاقَهُنَّ وَشَقَّهُنَّ لَدَنْ شَبَ حَتَّى شَابَ سُودُ الدَّوَابِ
« حَوْلٍ » بفتح الحاءِ وَسْكُونِ الواوِ - هُوَ الْعَامُ ، وَأَنْشَدَهُ ابْنُ النَّاظِمَ تَبِعًا لِوالدِهِ
« يَا لَيْتَ عَدْدَ شَهْرٍ » وَقَالَ الشَّيْخُ خَالِدٌ تَبِعًا لِلْؤْلُفِ هُنْهَا : هُوَ تَحْرِيفٌ يُفْسِدُ الْمَعْنَى ؛
لِأَنَّهُ لَا يَتَصَوَّرُ أَنْ يَتَمَكَّنَ أَنْ يَكُونَ الشَّهْرُ كَاهَ رَجَبًا ، فَإِنَّ الشَّهْرَ الْوَاحِدَ لَا يَكُونُ بَعْضَهُ
رَجَبًا وَبَعْضَهُ غَيْرَ رَجَبٍ حَتَّى يَتَمَكَّنَ أَنْ يَكُونَ كَاهَ رَجَبًا ، وَلَكِنَّ الشَّاعِرَ يَتَمَكَّنُ أَنْ
تَكُونَ شَهْوَرَهُ كُلُّهَا رَجَبًا .

=

بيه وما يسأل عنه هنا : هل « رجب » منصرف أو معنون من الصرف ؟ وقد ذكر سعد الدين الفتاواني في حاشيته على تفسير الكشاف أنه إذا أريد برجب - ومثله صرف - معين فإنهما معنوان من الصرف ، وإذا أريد بهما غير معين فهما مصروفان . ويسأل - بعد ذلك - عن علة منعهما من الصرف ، والجواب عن ذلك أن العلامة سلَّكوا في بيان العلة مسلَّكين ، أولهما أن علة منعهما من الصرف العلمية والعدل عن الرجب والصرف المترتبين بأيل ، كما أن « سعر » المراد به معين معنون من الصرف للعدل عن السعر ، والمسلك الثاني أن المانع من الصرف لرجب ولصرف هو العلمية والتأنيث المعنى لكونهما عبارة عن مدة من الزمان معينة .

الإعراب : « لكنه » لكن : حرف استدراك ونصب مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، والضمير اسمه مبني على الفهم في محل نصب « شاق » شاق : فعل ماض ، وضمير الغائب مفعول به « أن » حرف مصدرى « قيل » فعل ماض مبني للمجهول « ذا » اسم إشارة مبتدأ « رجب » خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وجملة المبتدأ وخبره في محل رفع نائب فاعل قيل ، وأن المصدرية مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مرفوع فاعل شاق ، وجملة شاق وفاعله في محل رفع خبر لكن « يا » حرف نداء والمنادى مخدوف ، أو حرف تنبية « ليت » حرف تمن ونصب « عدة » اسم ليت منصوب بالفتحة الظاهرة ، وعدة مضارف و « حول » مضارف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « كله » كل : توكيد لحول مجرور بالكسرة الظاهرة ، وكل مضارف وضمير الغائب المائد إلى الحول مضارف إليه مبني على الكسر في محل جر « رجب » خبر ليت ، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة في آخره ، هكذا يقول النحاة ، والصواب - كما قلنا في مطلع الكلام على هذا الشاهد - أنه بنصب « رجبا » فاما أن يكون الشاعر قد جرى على اللغة الضعيفة التي تتصب بليت وأخواتها الجزءين ، وإما أن يكون « رجبا » مفعولا به لفعل عذوف تقع جملته خبر ليت ، والتقدير : يا ليت عدة حول كله تشبه رجبا .

الشاهد فيه : قوله « حول كله » حيث أكَد النكرة التي هي قوله « حول » لما كانت النكرة محدودة ؛ لأن العام معلوم الأول والآخر وكان لفظ التوكيد من =

— الألفاظ الدالة على الإحاطة وهو قوله «كله» ؛ ونجوز ذلك هو منذهب الكوفيين، وهو للرضى عند ابن مالك .

وبيان ذلك أن السكرة تقسم إلى قسمين ، الأول السكرة المحدودة — وهي التي تدل على مدة معلومة للقدر — نحو أسبوع ، و يوم ، و ليلة ، و شهر ، و حول ، و الثاني ، السكرة غير المحدودة — وهي التي تصلح للقليل والكثير ، نحو زمن ، و وقت ، و حين ، و مدة ، و مهلة ، و ساعة .

فأما السكرة غير المحدودة فلا خلاف في أنه لا يجوز توكيدها ، لأنه لا فائدة في توكيدها ، الا ترى أنك لو قلت « قد انتظرتك وقت كله » لم يكن ذكر كله فائدة ، لأن الوقت يجوز أن يكون لحظة ويجوز أن يكون زمناً استطاولاً .

وأما السكرة المحدودة فقد ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز توكيدها بالفظ من الألفاظ التوكيد الدالة على الإحاطة والشمول ككل وجميع وأجمع ، وقد استدلوا على ذلك بدليلين ، أولهما وروده عن العرب المحجج بكلامهم كاليت للستشهد به ، وكقول الراجز :

* قَدْ صَرَّتِ الْبَكْرَةَ يَوْمًا أَجَمَّا *

وكقول الراجز الآخر :

* تَحْمِلُنِي الدَّلَفَاهُ حَوْلًا أَكْتَمَا *

وأنهما حصول الفائدة ، أفلست ترى أن من قال لك « قد انتظرتك يوماً » قد يعني أنه انتظرك زماناً معيناً الأول والآخر مقداره يوم ، وقد يعني أن زمن انتظاره يقارب اليوم إما نصفه وإما ثلثته وأنه تجوز في استعمال لفظ اليوم فاستعمله في أكثر ما يدل عليه من الزمن أو في أقل ما يتناوله ، فإذا قال لك « انتظرتك يوماً كله » قد أزال بالفظ « كله » الاحتياط ، وألسست ترى أن من قال « صمت شهراً » قد يريد جميع الشهر ، وقد يريد أكثره وأنه جعل أكثر الشهر شهراً لأن الأكثر يعطي حكم الجميع ؟ ففي قوله هذا احتياط لشكل واحد من هذين الوجهين ، فإذا قال لك « صمت شهراً كله » قد رفع بالفظ « كله » احتياط أنه أطلق اللفظ الدال على —

وَمَنْ أَشَدَّ «شَهْر» مَكَانَ حَوْلَ فَقَدْ حَرَفَهُ ، وَلَا يَجُوزُ «صُبْتُ زَمَنًا كُلَّهُ» وَلَا «شَهْرًا نَفْسَهُ» .

فصل : وَإِذَا أَكْدَدَ ضَيْغَرْ سَرْفَوْعَ مَتَّصِلَ ، بِالنَّفْسِ أَوْ بِالْعَيْنِ ، وَجَبَ تَوْكِيْدُهُ أَوْ لَا بِالضَّمِيرِ الْمَنْفَصِلِ ، نَحْوَ «قُومُوا أَنْتُمْ أَنْفُسُكُمْ» بِخَلَافِ «قَامَ الرَّيْدُونَ أَنْفُسُهُمْ»^(١) فِيمَنْعِنَ الضَّمِيرِ ، وَبِخَلَافِ «ضَرَبَتُهُمْ أَنْفُسُهُمْ» ، وَ «مَرَأَتْ يَهُونَ أَنْفُسِهِمْ»^(٢) ، وَ «قَامُوا كُلُّهُمْ»^(٣) ، فَالضَّمِيرُ جَائزٌ لَا وَاجِبٌ .

= السُّكُلُ وَأَرَادَ بِهِ أَكْثَرُ هَذَا السُّكُلِ ، وَصَارَ كَلَامُهُ نَصَافٍ مَقْصُودٍ غَيْرُ مَحْتَمَلٍ إِلَّا وَجْهًا وَاحِدًا ، قَالَ ابْنُ مَالِكَ فِي تَأْيِيدِ مَذَهَبِ الْكَوْفِينَ فِي هَذِهِ الْمَسَأَةِ «فَلَوْلَمْ يَنْقُلْ اسْتِعْمَالَهُ عَنِ الْعَرَبِ لَكَانَ جَدِيرًا بِأَنْ يَسْتِعْمَلَ قِيَاسًا ، فَكَيْفَ بِهِ وَاسْتِعْمَالُهُ ثَابَتْ - ثُمَّ ذَكَرَ مَا أَثْرَاهُ لِكَ أَنَّهَا مِنَ الشَّوَاهِدِ» أَهْ كَلَامُهُ .

(١) المَؤْكَدُ فِي هَذَا الْمَثَالِ اسْمُ ظَاهِرٍ ، وَهُوَ الرَّيْدُونُ ، فَلَا يُؤْكَدُ بِالضَّمِيرِ الْمَنْفَصِلِ قَبْلَ تَأْكِيدِهِ بِالنَّفْسِ أَوْ بِالْعَيْنِ ، لِأَنَّ الضَّمِيرَ لَا يُؤْكَدُ الْاسْمَ الظَّاهِرَ ، لِكَوْنِ الضَّمِيرِ أَعْرَفُ مِنِ الْاسْمِ الظَّاهِرِ .

(٢) المَؤْكَدُ فِي هَذِينِ الْمَثَالَيْنِ ضَمِيرُ غَيْرِ ضَمِيرِ الرَّفْعِ ، فَإِنَّهُ فِي أَوَّلِ الْمَثَالَيْنِ مَنْصُوبٌ عَلَى الْمَفْعُولِيَّةِ وَفِي الْمَثَالِ الثَّانِي بِعْرُورِ الْمَحْلِ بِالْبَاءِ ، وَمِنْ أَجْلِ ذَلِكَ لَا يَلْزَمُ تَوْكِيْدُهُ بِالضَّمِيرِ الْمَنْفَصِلِ قَبْلَ تَوْكِيْدِهِ بِالنَّفْسِ أَوْ بِالْعَيْنِ ، لِكَنَّهُ مَعَ ذَلِكَ لَا يَمْتَنِعُ تَوْكِيْدُهُ ، فَيَجُوزُ أَنْ تَقُولَ «ضَرَبَتُهُمْ هُمْ أَنْفُسُهُمْ» وَأَنْ تَقُولَ «مَرَأَتْ بَهُمْ هُمْ أَنْفُسُهُمْ» كَمَا قَلَتْ «ضَرَبَتُهُمْ أَنْفُسُهُمْ» ، وَمَرَأَتْ بَهُمْ أَنْفُسُهُمْ» .

(٣) التَّوْكِيدُ فِي هَذَا الْمَثَالِ بِلِفَظِ «كُلُّ» لَا بِالنَّفْسِ أَوْ بِالْعَيْنِ . فَلَا يَلْزَمُ تَوْكِيدُ الضَّمِيرِ الْمَنْفَصِلِ المَؤْكَدُ بِكُلِّ هَذِهِ بِالضَّمِيرِ الْمَنْفَصِلِ ، لِكَنَّهُ لَيْسَ يَمْتَنِعُ أَيْضًا ، فَيَجُوزُ أَنْ تَقُولَ «قَامُوا هُمْ كُلُّهُمْ» كَمَا قَلَتْ «قَامُوا كُلُّهُمْ» .

وأما التوكيد اللفظي فهو : اللفظ المكرر به ما قبله .

فإن كان جملة فالأكثر اقترانها بالعاطف^(١) ، نحو (كَلَّا سَيَعْلَمُونَ ، ثُمَّ كَلَّا سَيَعْلَمُونَ)^(٢) ، ونحو (أَوْلَى لَكَ فَأَوْلَى ، ثُمَّ أَوْلَى لَكَ فَأَوْلَى)^(٣) ، وتأنى بدونه ، نحو قوله عليه الصلاة والسلام : « وَاللَّهُ لَا يَغْزُونَ قُرْبَشَا » ثلثَ مَرَاتٍ ، ويجب الترك عند إيمام التعدد ، نحو « ضَرَبْتُ زَيْدًا ضَرَبْتُ زَيْدًا » .

ولأنَّ كان اسمًا ظاهراً أو ضميراً منفصلاً منصوباً فواضح ، نحو « فِي كَاحْمَهَا بَاطِلٌ بَاطِلٌ بَاطِلٌ » قوله :

* فِي كَاحْمَهَا بَاطِلٌ بَاطِلٌ بَاطِلٌ *

٤٠٣ - * فِي كَاحْمَهَا بَاطِلٌ بَاطِلٌ بَاطِلٌ *

(١) نص أبو حيان في الارتفاع على أن حرف العطف الذي يعطى الجملة المؤكدة على الجملة قبلها هو « ثم » ولكن لم يصرح بأنه لا يجوز العطف بغير هذا الحرف ، ولم يمثل ابن مالك في شرح التسهيل إلا بما كان العاطف فيه « ثم » لكن المحقق الرضي صرخ بأن الفاء مثل ثم في هذا الموضع .

(٢) الآياتان ٤ و ٥ من سورة النبأ .

(٣) الآياتان ٣٤ و ٣٥ من سورة القيامة ، ومن أمثلة ذلك أيضا قوله تعالى :

(وما أدراك ما يوم الدين ، ثم ما أدراك ما يوم الدين) .

٤٠٣ - نسب هذا الشاهد إلى الفضل بن عبد الرحمن القرشي ، وما ذكره المؤلف هنا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* إِلَى الشَّرِّ دَعَاءٌ وَلِلشَّرِّ جَالِبٌ *

اللغة : « المرأة » بكسر الميم ، بزنة الكتاب - هو أن تدفع الحق ولا تذعن له مع أنه واضح جلي ، وهو أيضا الجدال ، ومن أهل اللغة من يزعم أن المرأة لا يمكن إلا اعترافها ، أما الجدال فهو أعم فقد يكون ابتداء وقد يكون اعترافا « دعاء » صيغة مبالغة من قوله « دعا فلان فلانا » إذا طلب حضوره « جالب » مسبب له .

المعنى : يحذر الشاعر من المرأة ، ويبين أن المرأة تكون سبباً لحدوث الشر =

وإن كان ضميراً منفصلًا مرفوعاً جاز أن يُؤكَد به كل ضمير متصل^(١)، نحو «قُمتَ أنتَ» و «أَكْرَمْتَكَ أنتَ» و «مَرَّتْ بِكَ أنتَ».

== ووقوع الناس تحت غوايده ، وقد أظهر في مقام الإضمار في قوله «وللشـر جـالـب» مبالغة في التـغير منه بـذـكر الـلفـظ المـقوـت المـبـتشـعـ .

الإعراب : «إـيـاك» إـيـاـ : مـفعـولـ بـهـ لـفـعـلـ مـحـذـوفـ مـيـقـ علىـ السـكـونـ فـيـ مـحـلـ نـصـبـ والـكـافـ حـرـفـ خـطـابـ «إـيـاك» تـوـكـيدـ لـلـأـوـلـ «الـمـراءـ» مـنـصـوبـ عـلـىـ زـعـ الخـافـضـ عـنـدـ الـجـهـورـ ، وـتـقـدـيرـ الـكـلـامـ عـلـىـ هـذـاـ : باـعـدـ نـفـسـكـ باـعـدـ نـفـسـكـ مـنـ الـمـراءـ ، وـهـوـ مـنـصـوبـ عـلـىـ أـنـهـ مـفـعـولـ ثـانـ لـفـعـلـ الـعـاـمـلـ فـيـ «إـيـاك» عـنـ جـمـاعـةـ مـنـهـمـ اـبـنـ مـالـكـ وـتـقـدـيرـ الـكـلـامـ عـلـىـ هـذـاـ : جـنـبـ نـفـسـكـ الـمـراءـ ، مـثـلاـ «فـإـنـهـ» الفـاءـ حـرـفـ دـالـ عـلـىـ التـعـلـيلـ مـبـنـىـ عـلـىـ الـفـتـحـ لـاـعـلـ لـهـ مـنـ الـإـعـرـابـ ، إـنـ : حـرـفـ تـوـكـيدـ وـنـصـبـ ، وـضـمـيرـ الـفـائـبـ الـعـائـدـ إـلـىـ الـمـراءـ اـسـمـهـ مـبـنـىـ عـلـىـ الـضمـ فـيـ مـحـلـ نـصـبـ «إـلـىـ الشـرـ» جـارـ وـجـرـورـ مـتـقـلـقـ بـقـوـلـهـ دـعـاءـ الـآـتـيـ «دـعـاءـ» خـبـرـ إـنـ مـرـفـوعـ بـالـضـمـةـ الـظـاهـرـةـ «ولـلـشـرـ» الـأـوـاـ حـرـفـ عـطـفـ ، وـلـلـشـرـ : جـارـ وـجـرـورـ مـتـقـلـقـ بـجـالـبـ الـآـتـيـ «جـالـبـ» مـعـطـوفـ بـالـأـوـاـ عـلـىـ دـعـاءـ ، وـمـعـطـوفـ عـلـىـ الـمـرـفـوعـ مـرـفـوعـ ، وـعـلـامـةـ رـفـهـ الـضـمـةـ الـظـاهـرـةـ .

الشاهد فيه : قوله «إـيـاكـ إـيـاكـ» فإنـ المؤـلـفـ تـبعـ بـعـضـ النـحـاةـ فـذـكـرـ أـنـ هـذـ الشـاهـدـ فـيـهـ «إـيـاكـ» فـإـنـ الـمـؤـلـفـ تـبـعـ بـعـضـ النـحـاةـ حـذـكـرـ أـنـ هـذـ الـبـارـةـ مـنـ التـوـكـيدـ الـلـفـظـيـ الـوـاقـعـ فـيـ الضـمـاءـ الـمـنـفـصـلـةـ الـمـنـصـوبـةـ حـيـثـ كـرـرـ الشـاعـرـ كـلـةـ «إـيـاكـ» وـهـيـ ضـمـيرـ مـنـفـصـلـ مـخـتـصـ بـمـفـعـلـ النـصـبـ ، وـلـكـنـ الـعـلـيـمـيـ تـوـرـكـ عـلـىـ هـذـ الـكـلـامـ ، وـذـكـرـ أـنـ الضـمـيرـ الـمـنـصـوبـ يـحـتـاجـ الـبـتـةـ إـلـىـ عـاـمـلـ يـنـصـبـهـ ، وـهـذـاـ لـاـبـدـ لـهـ مـنـ فـاعـلـ ، وـكـاـنـ يـرـيدـ أـنـ يـجـعـلـهـ مـنـ تـوـكـيدـ الـجـملـةـ بـجـمـلةـ ، وـلـكـنـ غـيرـ لـازـمـ ؟ـ فـإـنـكـ قـدـ تـوـكـدـ الـجـملـةـ بـأـكـلـهـ؟ـ فـتـقـولـ : جاءـ زـيـدـ جاءـ زـيـدـ ، وـقـدـ تـوـكـدـ الـفـعـلـ وـحـدـهـ فـتـقـولـ : جاءـ جاءـ زـيـدـ ، وـقـدـ تـوـكـدـ الـفـاعـلـ وـحـدـهـ فـتـقـولـ : جاءـ زـيـدـ زـيـدـ ، وـإـنـ كـاـنـ مـعـ الـجـملـةـ مـفـعـولـ فـقـدـ تـوـكـدـ وـحـدـهـ فـتـقـولـ : ضـرـبـ عـلـىـ خـالـدـاـ خـالـدـاـ .

(١) أما في حالة الرفع نحو «قـتـ أـنتـ» فقد أـكـدـ الضـمـيرـ الـمـرـفـوعـ ضـمـيراـ آخـرـ مـرـفـوعـاـ ، وـغـايـةـ ماـ فـيـ الـبـابـ أـنـ الضـمـيرـ الـوـاقـعـ تـأـكـيدـاـ مـنـفـصـلـ ، إـذـ لـيـسـ لـهـ عـاـمـلـ مـلـفـوظـ بـهـ حـتـىـ تـمـكـنـ أـنـ يـجـيـءـ مـتـصـلـ ، وـأـمـاـ فـيـ حـالـةـ النـصـبـ نحوـ «أـكـرـمـتـكـ أـنتـ» = (٢٢) - أـوـضـعـ الـسـاـكـ (٢)

وإن كان ضميراً متصلاً وصلَ بما وصلَ به المؤكّد ، نحو « عجِبتُ مِنْكَ مِنْكَ »^(١) .

وإن كان فعلاً أو حرفاً جوابياً فواضح ، كقولك « قَامَ قَامَ زَيْدٌ » قوله :

* لَا لَا أَبُوحُ بِحُبِّ بَنْتَةِ إِنَّهَا *

= فقد وقع الضمير المنفصل الذي أصله أن يكون في محل رفع توكيداً للضمير المتصل بالنصوب ، وختار أنه يجوز في هذه الحالة أن يؤتى بالضمير المنفصل النصوب فيقال « أَكْرَمْتُكَ إِلَيْكَ ، ورَأَيْتُهُ إِلَيْاهُ » وهذا مذهب الكوفيين ، واختاره ابن مالك ، فأما البصريون فإنهم أوجبوا حين تزيد التوكيد أن تجيء بالضمير المنفصل المرفوع ، وصححوا نحو قوله « أَكْرَمْتُكَ إِلَيْكَ : وَأَكْرَمْتُهُ إِلَيْاهُ » على أن يكون الضمير المنفصل بدلاً ، لا توكيداً ، فاعرف ذلك.

(١) لم يمثل المؤلف في هذا الموضع إلا للضمير المجرور نحو « عجِبتُ مِنْكَ مِنْكَ » لأن هذا النوع هو الذي يتبع فيه أن يكون الضمير الثاني توكيداً للضمير الأول ، فأما المرفوع نحو « أَحْسَنْتُ أَحْسَنْتُ » والمنصوب نحو « أَكْرَمْتُكَ أَكْرَمْتُكَ » فإن كلاماً منها يحتمل وجهان ، أحدهما أن يكون مراد التكلم تأكيد الضمير بالضمير ، وثانيهما أن يكون مقصدته تأكيد الجملة بالجملة ، فمن أجل هذا الاحتمال ترك المؤلف التفاصيل لها ، حتى يبتعد عن الإجمال .

٤٠٤ — هذا الشاهد من كلام جميل بن عبد الله بن معمر العذري ، وما ذكره المؤلف هنا صدر بيت من الساكن ، وعجزه قوله :

* أَخَذَتْ عَلَيَّ مَوَاقِفًا وَعُهُودًا *

وقد ورد هذا العجز في كلام لـ كثير عزة ، وهكذا البيت الذي ورد فيه :

لَا تَغْدِرَنَّ يَوْضُلِي عَزَّةَ بَعْدَمَا أَخَذَتْ عَلَيْكَ مَوَاقِفًا وَعُهُودًا

اللغة : « أَبُوحُ » مضارع « باح فلان بسره » إذا أفسأه وتكلم به وأخبر عنه ، أو صنع ما يدل عليه « بنتها » بفتح الباء وسكون الثاء الثالثة - هي بنتية حبوبة جميل بن معمر العذري ، وقد تصرف في اسمها تليها « موانقاً » جمع موافق - بفتح اللام وسكون الواو وكسر الثاء الثالثة - وهو العهد ، وأراد أنها توصياً على الحافظة على الحبة =

وإنْ كَانَ غَيْرَ جَوابِيًّا وَجَبُ أَسْرَانَ : أَنْ يُفْصَلَ بَيْنَهُمَا ، وَأَنْ يُعَادَ مَعَ التوكيد ما اتصل بالمؤكَد إِنْ كَانَ مُضْمِراً ، نَحْوَ (أَيْمَدْكُمْ أَنْكُمْ إِذَا مُؤْمِنُونَ وَكُنْتُمْ تُرَبَّاً وَعِظَامًا أَنْكُمْ تُخْرَجُونَ) ^(١) ، وَأَنْ يُمَادَ هُوَ أَوْ ضَيْرُهُ

وَكَمْ مَا بَيْنَهُمَا مِنْ بِلَةٍ «عَهْوَدَاهُ» جَمْعُ عَهْدٍ بِنْتَحِ الْمَيْنَ وَسَكُونِ الْمَاءِ - وَهُوَ بِعِنْدِ الْلُّونَقِ وَالْمِيَاقِ .

الْعُنْ : يَقُولُ : إِنِّي لَا أُسْتَيْعِنُ لِنَفْسِي أَنْ أُذْيِعَ حَبِّي بِثِينَةٍ وَأَعْلَانُ مَا اسْتَرَ عَنِ النَّاسِ مِنْ عَلَاقَتِهَا ؛ لِأَنَّهُ مَرْتَبَطٌ مَعَهَا بِعِوَانَقٍ وَعَهْوَدٍ عَلَى أَلَا نَطْلَعُ أَحَدًا عَلَى شَيْءٍ مِنْ سِرِّ الْفَتَنَ ، وَقَدْ يَقُولُ : إِنْ هَذَا السَّكَلامُ نَفْسِهِ إِذَا عَاهَدَ لِمَا بَيْنَهُمَا مِنْ حَبٍّ وَعَهْوَدٍ مُوْدَةً .

الْإِعْرَابُ : «لَا» حَرْفٌ نَفِي مَبْنِي عَلَى السَّكُونِ لَا يَحْلُّ لَهُ مِنْ الْإِعْرَابِ «لَا» تُوكِيدُ لِلَا الْأُولَى «أَبُوحُ» فَعِلْ مَضَارِعٌ مَرْفُوعٌ لِتَجَرِيَدِهِ مِنِ النَّاصِبِ وَالْمَاجَازِ وَعَلَامَةُ رَفْهِهِ الصَّفَةُ الظَّاهِرَةُ ، وَفَاعْلَمُهُ ضَمِيرٌ مَسْتَرٌ فِيهِ وَجْوَابٌ تَقْدِيرِهِ أَنَا «بِحَبٍ» جَارٌ وَمَجْرُورٌ مَتَّعْلِقٌ بِقُولِهِ أَبُوحُ ، وَحْبٌ مَضَافٌ وَ«بِثِينَةٍ» مَضَافٌ إِلَيْهِ مَجْرُورٌ بِالْفَتَحَةِ نِيَابَةً عَنِ الْكَسْرَةِ لِأَنَّهُ لَا يَنْصَرِفُ لِلْعُلْمَيْهِ وَالثَّائِنَيْهِ «إِنَّهَا» إِنْ : حَرْفٌ تُوكِيدٌ وَنَصْبٌ ، وَضَمِيرُ الْفَائِتَةِ الْعَائِدُ إِلَى بِثِينَةِ اسْمِهِ «أَخَذْتُ» أَخَذْ : فَعِلْ مَاضٌ ، وَالْتَّاءُ لِلثَّائِنَيْهِ ، وَفَاعْلَمُهُ ضَمِيرُ مَسْتَرٍ فِيهِ جَوَازًا تَقْدِيرِهِ هُنْيٌ يَعُودُ إِلَى بِثِينَةٍ «عَلَى» جَارٌ وَمَجْرُورٌ مَتَّعْلِقٌ بِأَخَذْ «مَوَانِقَا» مَفْعُولٌ بِهِ لِأَخَذْ مَنْصُوبٌ بِالْفَتَحَةِ الظَّاهِرَةِ ، وَكَانَ مِنْ حَقِّهِ أَنْ يُعْنِي التَّنْوينَ ، لَكِنَّهُ لَمْ يَضْطُرْ نَوْنَهُ «عَهْوَدَا» الْوَاوُ عَاطِفَةً ، عَهْوَدَا : مَعْطُوفٌ عَلَى قُولِهِ «مَوَانِقَا» .

الشَّاهِدُ فِيهِ : قُولِهِ «لَا لَا» فَإِنَّهُ تُوكِيدٌ لِفَظِي للْحَرْفِ ، وَلَا كَانَتْ «لَا» مِنْ حَرْفِ الْجَوابِ لَمْ يَحْتَاجْ لَأَنْ يُفْصَلَ بَيْنَ الْمُؤْكَدِ وَالْمُؤْكَدِ بِشَيْءٍ مَا يُجَبُ الفَصْلُ بِهِ فِي تُوكِيدِ الْحَرْفِ غَيْرِ الْجَوَابِيَّةِ ، وَتَقُولُ : لَا ، وَنَعَمْ نَعَمْ ، وَنَعَمْ جِيرْ ؟ فَتَعِيدُ حَرْفَ الْجَوابِ بِنَفْسِهِ أَوْ بِمَرَادِهِ ، وَقَالَ الْفَسْرُسُ بْنُ رَبِيعٍ :

وَقُلْنَ عَلَى الْفَرِّ دَوْسٌ أَوَّلَ مَشَرَبٍ

أَجَلْ جِيرْ إِنْ كَانَتْ أَبِيَحَتْ دَعَاءِرَةً

(١) مِنَ الْآيَةِ ٣٠ مِنْ سُورَةِ الْمُؤْمِنِينَ ، فَإِنَّ الْفَتوْحَةَ الْمُهَزَّةَ فِي «أَنْكُمْ» مُؤْكَدَةٌ =

إِنْ كَانَ ظَاهِرًا ، نَحْوَ « إِنَّ زَيْدًا إِنَّ زَيْدًا فَاضِلٌ » أَوْ « إِنَّ زَيْدًا إِنَّهُ فَاضِلٌ » وَهُوَ الْأُولَى^(١) ، وَشَدَّ اتِّصَالُ الْحُرْفَيْنَ كَقُولَهُ :

* إِنَّ إِنَّ السَّكِيرِيمَ يَحْلِمُ مَالَمَ *

لأن المفتوحة المهمزة الأولى في « أنسكم إذاً تـم » وقد فصل بين التأكيد والمؤكـد بالظرف وما يليـه ، وقد أعيد مع « أـن » الثانية الضمير المتصل - وهو السـكاف والـيم - فتحققـ الشرطـان .

(١) إنما كان إعادة ضمير المؤكـد الأولى من إعادة لفظه لـسيـين ، الأول أنه يلزم على إعادة لفظه نحو « إن زـيداً إن زـيدـاً قـائم » السـكارـار لـفـظـاً ، وليسـ ما يستحسنـ لـغيرـ مـوجـبـ ، والـثـانـيـ أنـ إـعادـتـهـ بـلـفـظـهـ رـبـماـ أوـهـتـ أنـ الثـانـيـ غـيرـ الـأـولـ وإنـماـ وـقـعـ بـيـنـهـماـ اـشـتـراكـ ، وـالـذـىـ اـسـتـعـلـهـ الـقـرـآنـ السـكـيرـمـ هوـ إـعادـةـ صـمـيرـهـ نـحـوـ قـوـلـهـ تـعـالـىـ (فـقـرـحـةـ اللهـ هـمـ فـيـهاـ خـالـدـوـنـ) فـإـنـ « فـ » الـثـانـيـةـ فـيـ قـوـلـهـ سـبـحـانـهـ (فـيـهاـ) توـكـيدـ لـنـيـ الـأـولـىـ فـيـ قـوـلـهـ (فـيـ رـحـمـةـ اللهـ) وـلـاـ يـجـوزـ لـكـ أـنـ نـظـنـ جـمـعـ الـجـارـ وـالـمـجـرـورـ مـؤـكـدـاـ لـجـمـعـ الـجـارـ وـالـمـجـرـورـ الـتـقـدـمـ ، لـأـنـهـ يـلـزـمـ عـلـىـ ذـلـكـ أـنـ يـكـوـنـ الـجـارـ تـأـكـيدـاـ لـالـجـارـ ، وـالـمـجـرـورـ الـذـىـ هـوـ الـضـمـيرـ تـأـكـيدـاـ الـمـجـرـورـ الـذـىـ هـوـ الـاسـمـ الـظـاهـرـ ، وـذـلـكـ لـاـ يـجـوزـ ، لـأـنـ الـظـاهـرـ أـفـوـيـ مـنـ الـضـمـيرـ ، وـلـاـ يـكـوـنـ الـأـضـعـفـ توـكـيدـاـ لـلـأـقـوـىـ .

٤٠٥ - لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، وما ذكره المؤلف هنا صدر بيت من الخفيف ، وعجزه قوله :

* يَرَيْنَ مَنْ أَجَارَهُ قَدْ ضَيْغَا *

اللغة : « السـكـيرـمـ » المراد بهـ هـنـاـ الـذـىـ يـأـبـيـ الصـمـيمـ وـلـاـ يـرـضـىـ بـمـاـ يـسـ شـرـفـهـ أـوـ يـنـالـ مـنـ كـرـامـتـهـ « يـحـلـمـ » مـضـارـعـ مـنـ الـحـلـمـ ، وـهـوـ هـنـاـ الـأـنـاءـ وـالـتـعـقـلـ « أـجـارـهـ » الـذـىـ جـمـلـهـ فـيـ جـوـارـهـ وـنـصـبـ عـلـيـهـ حـمـاـيـتـهـ « ضـيـغـاـ » مـاضـ مـبـنىـ لـاـلـمـ يـسـ فـاعـلـهـ مـنـ الصـمـيمـ ، وـهـوـ بـخـسـ الـحـقـ وـالـتـعـدـىـ عـلـىـ صـاحـبـهـ ، تـقـوـلـ : ضـانـهـ يـضـيـمـهـ ضـيـغـاـ ، إـذـاـ تـقـصـهـ حـقـهـ .

المعنى : يقول : إنـ الرـجـلـ الـأـبـيـ السـكـيرـمـ النـفـسـ الطـيـبـ الـحـلـقـ لـاـيـزالـ يـسـتـعـلـ الـأـنـاءـ وـالـتـؤـدةـ فـيـ أـمـورـهـ كـلـهاـ ، حـقـ إـذـاـ رـأـيـ أـنـ الرـجـلـ الـذـىـ دـخـلـ فـيـ جـوـارـهـ وـاسـتـظـلـ بـحـمـاـيـتـهـ قـدـ بـخـسـ حـقـاـ مـنـ حـقـوقـهـ خـامـ رـدـاءـ الرـزـانـةـ وـلـبـسـ ثـوبـ الـبـطـشـ .

= الإعراب : « إن » حرف توكيد ونصب مبني على الفتح لا محل له من الإعراب « إن » توكيد لأن الأولى « الـكـرـم » اسم إن منصوب بالفتحة الظاهرة ، وأصله صفة لموصوف محذوف ، فلما حذف الموصوف أقيمت الصفة مقامة لأنها صاحبة لأن تلي العامل « يـحـلـ » فعل مضارع مرفع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الكـرـم ، والجملة من الفعل المضارع وفاعله في محل رفع خبر إن « ما » مصدرية ظرفية حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب « لم » حرف نفي وجزم وقلب مبني على السكون لا محل له من الإعراب « يـرـينـ » يرى : فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الحقيقة في محل جزم بـلـ ، ونون التوكيد حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب ، وما المصدرية مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بإضافة اسم زمان منصوب بقوله يـحـلـ ، وتقدير الكلام : يـحـلـ مدة عدم رؤيته - إلـخـ « من » اسم موصول مفعول به ليـرىـ مبني على السكون في محل نصب « أـجـارـهـ » أجـارـ : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الكـرـم ، والضمير البارز العائد إلى الاسم الموصول مفعول به لأـجـارـ مبني على الضم في محل نصب ، والجملة من الفعل الماضي وفاعله ومفعوله لا محل لها من الإعراب صلة الاسم الموصول « قد » حرف تحقيق مبني على السكون لا محل له من الإعراب « ضـيـاـ » فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الاسم الموصول ، والألف للإطلاق ، والجملة من الفعل الماضي للبي للمجهول ونائب فاعله في محل نصب حال من الاسم الموصول ، هذا إن اعتبرت يـرىـ بصرية ، فإن اعتبرتها علمية كان الاسم الموصول مفعولاً أول ليـرىـ ، وجملة « قد ضـيـمـ » في محل نصب مفعولاً ثانياً .

الشاهد فيه : قوله « إن إن » حيث أـكـدـ الشـاعـرـ « إن » الأولى توكيداً لفظياً بـيـعادـةـ لـفـظـهـ ، من غير أن يـفـصـلـ بين المؤـكـدـ والمـؤـكـدـ ، مع أن « إن » ليست من حروف الجواب ، والتوكيد على هذا الوجه شاذ وهي قوله « يـرـينـ » توكيد المضارع المنفي بـلـ كما في قول الراجز يـصـفـ وـطـبـلـنـ ، وهو الشاهد رقم ٤٧٤ الآتي .

يـخـسـبـهـ الـجـاهـلـ مـاـلـمـ يـقـلـمـ شـيـخـاـ عـلـىـ كـثـرـيـهـ مـعـمـمـاـ

وأشتغل منه قوله :

* حتى ترآها وَكَانَ وَكَانَ *

٤٠٦ — هذا بيت من الرجز المشطور ، وقد نسبوا هذا الشاهد إلى الأغلب المجل ، ومنهم من ينسبة إلى خطام الجاشعي يصف إيلًا ، وبعد هذا البيت قوله : * أعناقها مُشدّداتْ بقَرنْ *

اللغة : « ترآها » الضمير البارز المتصل يعود إلى إيل يصفها الراجز « أعناقها » الأعناق : جمع عنق - بضم أوله ونائه ، وقد يسكن ثانية تخفيفا - الرقة « قرن » بفتح أوله ونائه بفتحة جبل - جبل تربط به الإيل ويقرن بواسطته بضها إلى بعض . المعنى : وصف الراجز إيلًا ارتحلواها واست Hustوها للسير فأسرعت وجدت في السير ، وكان من أثر هذا الإسراع أن رفمت أعناقها ، وكانت كلها في قوة واحدة فتساووا وتجاوزت حق ليخلها من ينظر إليها في هذه الحال كأنما ربطت أعناقها وشدت بمجل . الإعراب : « حق » حرف غابة وجر « ترآها » ترى : فعل مضارع يقصد به هنا حكاية الحال مرفوع بضممة مقدرة على الألف ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، وضمير الإيل مفعول به « وَكَانَ » الواو واو الحال ، كأن : حرف تشبيه ونصب « وَكَانَ » توكييد للأول « أعناقها » أعناق : اسم كأن منصوب بالفتحة الظاهرة ، وأعناق مضارف وضمير الفائبة العائد إلى الإيل مضارف إليه « مُشدّداتْ » خبر كأن مرفوع بالضمة الظاهرة « بقَرنْ » الباء حرف جر مبني على الكسر لا محل له من الإعراب ، قرن : مجرور بالياء وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، وسكن لأن لأجل الوقف ، والجار والمجرور متعلق بقوله مشدّداتْ .

الشاهد فيه : قوله « وَكَانَ وَكَانَ » حيث أكده كأن التي هي حرف تشبيه ونصب توكيدا لفظيا بيعادة لفظها ، مع عدم التفصيل بين المؤكّد والمؤكّد بمثابة أوهما ، مع أن « كأن » ليس من أحرف الجواب ، والتوكيد على هذا الوجه شاذ ، ولو أنه جاء به على ما تقتضيه العربية لقال « كأن أعناقها وَكَانَها » مثلا ، ومع أن ما جاء به الراجز شاذ فإنه أخف في الشذوذ من قول الشاعر في الشاهد السابق « إن إن الكريم » لأن الراجز في هذا الشاهد قد فصل بين الحرفين بالواو ، ولم يفصل هناك شيء ، أصلا .

لأن المؤكّد حُرْفَانٌ ؟ فلم يَتَصَلَّ لفظُ بِمَثِلِهِ ، وأشَدُّ منهُ قوله :

* وَلَاَللَّهُ أَبْدَأَ دَوَاءَ * — ٤٠٧ —

لِكَوْنِ الْحُرْفِ عَلَى حُرْفٍ وَاحِدٍ .

٤٠٧ - هذا الشاهد من كلام مسلم بن معبد الواي ، قال الشيخ خالد «لرجل من بني أسد» ولم يعيشه ، ومسلم أسدى ، والبيت من قصيدة طويلة ذكرها بغدادى في شرح الشاهد (١٣٤) من الخزانة ، وما أنسده المؤلف هنا هو عجز بيت من الواfer ، وصدره قوله :

* فَلَا وَالله لَا يُلْفِي لَمَّا بَيْ

قال البغدادي : قال أبو محمد الأسود الأعرابي في ضالة الأديب : كان السبب في هذه القصيدة أن مسلماً كان غائباً فكتبت إبله للصدق - أى لعامل الزكاة - وكان رقيع ، وهو عمارة بن عبيد الوالي ، عريفاً ؟ فظن مسلم أن رقيعاً أغراه ، وكان مسلم ابن أحست رقيع وابن عممه فقال :

بَكَتْ إِبْلٍ، وَحُقًّا لَهَا الْبُكَاءُ وَالْعَدَاءُ **المَظَاهِرُ** وَفَرَقَهَا

اللغة : « يلفى » مضارع مبني للمجهول ماضيه المبني للعلوم « ألفى » ومعناه وجد « لما بي » أراد للذى بي من الموجدة والحق علىهم « لما بهم » أراد للذى بهم من الحق والضفينة وحسيكة الصدور « دواء » أصل الدواء ما يعالج به ، وأراد به هنا ما يتدارك به تفاوت الخطب ويختلف به ما بينهم حتى تمكن إزالة الأحقاد والضغائن والتراط .

المعنى : يريد أنه لا يمكن أن يحدث بينه وبين هؤلاء القوم تصف وموذة ؛ لأنه لا علاج لما امتلأ به قلوب كل فريق منهم من الأحقاد والضيائين .

الإعراب : «**فلا**» الفاء حرف عطف ، ولا : حرف نفي «**والله**» الواو حرف قسم وجر ، واسم الجلالة مبسوط به ، والجار والمحرور متعلق بفعل قسم معدوف «**لا**» نافية «يلفى» فعل مضارع مبني للمجهول «**لما بي**» اللام حرف جر ، وما : اسم موصول مبني على السكون في محل جر باللام ، والجار والمحرور متعلق بقوله «يلفى»، وبي : جار ومحرور متعلق بمعدوف صلة الموصول «**ولا**» الواو حرف عطف ، =

= لا : حرف زائد لأنَّ توكيد النفي «لما بهم» اللام الأولى حرف جر مبني على السكسر لامحل له من الإعراب ، واللام الثانية توكيده للام الأولى ، وما : اسم موصول مبني على السكون في محل جر باللام الأولى ، وبهم : جار و مجرور متعلق بمحدوف صلة ، والجار والمجرور الذي هو «الماء» ممطوف بالواو على الجار والمجرور الأول الذي هو ؛ لما بي » قوله «أبداً» ظرف زمان منصوب يلفي «دواء» نائب فاعل يلفي مرفوع بالضمة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله «لما» فإن الشاعر أكده في هذه الكلمة اللام الجارة توكيدها لفظياً بإعادتها بلفظها من غير أن يفصل بين المؤكدة والمؤكدة بفاصل ، مع أن اللام ليست من أحرف الجواب ، والتوكيد على هذا التحوشزاد ، ولو أنه جاء به على ماتقتضيه العربية لقال «لما لما بهم» وقد ذكر المؤلف هذا الشاهد ليقرر أن الشذوذ الذي فيه أقوى وأشد من الشذوذ الذي في قول الشاعر في الشاهد رقم ٤٠٥ «إن إن الكرم» وقد قرر في الشاهد السابق رقم ٤٠٦ أن قول الراجز «وكان وكان» أخف في الشذوذ مما في «إن إن» فيكون الشذوذ على ثلاثة مراتب : شذوذ خفيف وذلك في «وكان وكان» لوجود فاصل ما بين الحرفين – وهو الواو العاطفة – وإن لم يكن الفاصل هو خصوص معمول الحرف الأول، وشذوذ شديد وذلك في «إن إن الكرم» لعدم الفاصل بتة ، ولنكون الحرف على ثلاثة أحرف هجائية فهو كالتالي بنفسه ، وشذوذ أشد كما في قوله «لما بهم» فإنه لا فاصل فيه بين الحرفين ، والحرف المؤكدة موضوع على حرف هجائي واحد ؛ فهو كمن لا يقوم بنفسه ، وسيأتي في البيت الآتي نوع آخر من الشذوذ ، وهو ما نسميه أخذنا من عبارة المؤلف «الشذوذ الأخف» فتصير الأنواع أربعة : شذوذ خفيف ، وشذوذ أخف ، وشذوذ شديد ، وشذوذ أشد ؛ وأiben مالك يقرر في التسهيل – تبعاً لابن عصفور – أن التوكيد على هذا الوجه ضرورة لا تسوغ إلا للشاعر حين يلجم إلقاء ، والزمخشري يقرر في «الفصل» أنه جائز لاضرورة فيه ، حيث جعله مثل توكيده الفعل والاسم والجملة من غير تفرقه في الحكم ، فاعرف ذلك .

وأشهل منه قوله :

* فَأَصْبَحَ لَا يَسْأَلُنَّهُ عَنْ بِمَا يَرِيهِ *
لأن المؤكّد على حرفين ، ولا اختلاف الفظيين .

٤٠٨ — هذا الشاهد من كلام الأسود بن يعفر ، وما أنسده المؤلف هنا هو
صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* أَصْعَدَ فِي عُلُوِّ الْمَوَى أَمْ تَصَوَّبَا *

اللغة : « لا يسألنه عن بما به » أراد أن الغواني لما رأين رأسه قد وخطه الشيب
وأن منته قد ضفت لم يعدن يكتئن به فيسألنه عما هو فيه من وجع أو نحوه « أصلع »
أراد ارتفع « تصوبا » أراد استقل ونزل .

المعنى : وصف الشاعر نفسه بعد أن هذه السكري ، ونالت الشيخوخة منه منالها ،
ولم يعد حالياً بعوة الشباب وحياته ، فذكر أن الغواني لم يبق فيهن ميل له ، ولا صرن
يعيأن به أو ييالنه .

الإعراب : « فأصبح » الفاء عاطفة ، أصبح : فعل ماض ناقص ، واسم ضمير
مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المحدث عنه وهو إنما يتحدث عن نفسه عن طريق
الغيبة « لا » حرف نفي على السكون لا محل له من الإعراب « يسأله » يسأل :
فعل مضارع مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة ، ونون النسوة فاعله ، وضمير
الغيبة مفعوله ، وجملة المضارع وفاعله ومفعوله في محل نصب خبر أصبح « عن » حرف
جر « بما » الباء حرف جر يعنى عن ؟ فهو توكيـد لفظي لعن ، وما : اسم موصول
مبني على السكون في محل جر بعن ، والجار والمحروم متعلق بقوله يسأل « به » جار
و مجرور متعلق بمخدوف صلة الاسم الموصول .

الشاهد فيه : قوله « عن بما » حيث أكد « عن » الجارة توكيـد لفظياً بإعادته
بلغـظـ مرادـ له ، وهو الباء التي يعنـى عنـ والتـصلةـ فيـ اللـفـظـ بـ «ـ ماـ »ـ المـوصـولـ ،ـ
وـ التـوكـيدـ عـلـىـ هـذـاـ التـحـوـ شـاذـ عـنـ المؤـكـدـ تـبعـاًـ لـلـنـاظـمـ وـابـنـ عـصـفـورـ عـلـىـ ماـ يـبـنـاـ فـيـ شـرحـ
الشاهدـ السـابـقـ ؟ـ لأنـهـ لـمـ يـفـصـلـ بـيـنـ المؤـكـدـ وـالمـؤـكـدـ ،ـ معـ أـنـ الحـرـفـ المؤـكـدـ لـيـسـ =

هذا باب المطف^(١)

وهو ضربان : عَطْفُ نَسْقٍ ، وسِيَّانٍ ، وعَطْفُ بَيَانٍ^(٢) ، وهو « التَّابِعُ المُشَبِّهُ » للصفة في تَوْضِيحِ مَتَبُوعِهِ إِنْ كَانَ مَعْرِفَةً وَتَحْصِيصَهُ إِنْ كَانَ تَكْرَةً^(٣) ،

= من أحرف الجواب ، ولو أنه أتى به على ما تقتضيه العربية عند من ذكرنا لقال « عما عا » ومع أن التوكيد على هذا النحو شاذ فهو في هذا البيت الذي نحن بصد شرحه أهون من الشذوذ الذي في قول الشاعر في البيت السابق « لما بهم » ووجه كون هذا أهون في الشذوذ من ذلك من ناحيتين ؛ الأولى : أن الحرف المؤكدة في البيت السابق موضوع على حرف هجائي واحد وهو انلام ، وهو في هذا البيت موضوع على حرفين هجائيين وهو « عن » . الناحية الثانية : أن المؤكدة والمؤكدة في البيت السابق بلفظ واحد ، وهما في هذا البيت بلفظين مختلفين وإن اتفقا في المعنى .

* * *

(١) المطف في الأصل مصدر قوله « عطفت الشيء » إذا ثنيته فحملت أحد طرفيه على طرفه الآخر ، وهو أيضاً مصدر قوله « عطف الفارس على قرهنه » أي كفته ومساويه في الشجاعة - أي التفت إليه ، وفي اصطلاح النحاة ما ذكره المؤلف . وأنت خير بأن حقيقة عطف البيان تختلف حقيقة عطف النسق ، فلنذكر لم يذكر المؤلف ولا غيره من النحاة لها تعریفها واحداً يجمعهما ، لأن الحقائق المختلفة لا يجمعها تعریف واحد ، وكان لابد له من أن يبدأ بتصنيف المطف إلى القسمين ثم يذكر تعریف كل قسم منها ، وقول المناطقة « إن مرتبة التقسيم تالية لمرتبة التعریف » عمله فيما له حقيقة واحدة تجمع كل أقسامه .

(٢) إنما سمى هذا النوع « عطف بيان » لأن اللفظ الثاني تكرار للفظ الأول ، لأن الثاني يشبه أن يكون مراده للأول لأن الذات المدلول عليها باللفظين واحدة ، وإنما يؤتى بالثاني لزيادة البيان .

(٣) قوله « التابع » جنس في التعريف يشمل جميع التابع ، وقوله « المشبه للصفة » فصل أول يخرج به النعت ، وقوله « في توضيح متبعه - إلخ » فصل ثان =

والأول مُتفقٌ عليه^(١)، كقوله :

٤٠٩ - أَقْسَمَ يَا فَهْرِيْ أَبُو حَفْصٍ عَمْرٍ .

مخرج به بقية التوابع - وهي التوكيد وعطف النسق والبدل - فإنه لا يؤتى بوحد من هذه ثلاثة لقصد الإيضاح أو التخصيص استقلالاً ، فإن أفاد واحد منها شيئاً من ذلك كعطف أحد الترادفين على الآخر عطف نسق وكبدل الكل من الكل فإن هذه الفائدة ليست مقصودة .

(١) ظاهر إطلاق المؤلف أن النهاة مجمون على أن عطف البيان يجري في المعرف كلها ، ودعوى الإجماع على ذلك ليست مسلمة ، بل قيل : إنه يختص بالعلم دون سائر المعرف ، والعلم الاسم والكلمة واللقب .

٤٠٩ - هذا بيت من الرجز المشطور من قول أعرابي جاء إلى أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضى الله عنه يقول له : إني على ناقة دراء عجناه تباء ، وطلب منه أن يعطيه ناقة أخرى من إبل الصدقة يركبها ، فامتنع ، فانطلق وهو يقول ذلك ، وبعده :

مَا مَسَّهَا مِنْ نَقْبٍ وَلَا دَبَرٍ فَاغْفِرْ لَهُ اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ فَجَرَ .

اللغة : « أبو حفص » كنية لأمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه اكتنأ بها سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وحفص في الأصل : اسم من أسماء الأسد ، وكأنه لحظ شجاعته وجرأة قلبه ، وقيل : إنما كني بانته أم المؤمنين حفصة بنت عمر زوج رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ورغم بمحذف تاء حفصة في غير النداء « ما مسها » الضمير البارز يعود إلى ناقة الأعرابي « نقب » بفتح التون والقف جيما - هو الجرح يكون في ظهر البعير أو خده « فجر » مال عن الصدق .

الإعراب : « أَقْسَمَ » فعل ماض مبني على العتح لا محل له من الإعراب « بِاللهِ » جار وجرور متعلق بأقسم « أَبُو » فاعل أقسم مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه من الأسماء الستة ، وهو مضارف و « حَفْصٍ » مضارف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « عَمْرٍ » عطف بيان على قوله « أَبُو حَفْصٍ » مرفوع بالضمة ، وسكن لأجل الموقف .

والثاني أثبته الكوفيون وجماعة^(١) وجوزوا أن يكون منه (أو كفاره)
طعام متساكيٍ^(٢) فيمن نونَ كفارة ، ومحو (من ماء صدید)^(٣) ،
والباقيون^(٤) يوجبونَ في ذلك البدالية ، ويحصون عطف البيان بالعارف^(٥) .
وبُوافق متبوءة في أربعة من عشرة : أو جُه الإعراب الثلاثة والإفراد
والتدكير والتذكير وفروعهن ، وقول الزمخشري إن (مقام إبراهيم)^(٦)
عطف على (آيات بینات) مخالف لجماعهم^(٧) ، وقوله وقول الجرجاني

= الشاهد فيه : قوله «أبو حفص عمر» حيث جاء عطف البيان في المعرفة ؟ فإن
قوله «عمر» عطف بيان على قوله «أبو حفص» وهو علم ، والعلم من المعرف ،
وفيه دليل على أن الكلمة يجوز تقدمها على الاسم .

(١) منهم الفارسي وابن جني والزمخشري وابن عصفور ، ومنهم ابن
مالك وولده .

(٢) من الآية ٩٥ من سورة المائدة .

(٣) من الآية ١٦ من سورة إبراهيم .

(٤) قال ابن عصفور : إن هذا مذهب أكثر التعوين ، ونسبة الشاويين
إلى البصريين .

(٥) إنما دعاهم إلى هذا زعمهم أن النكارة مجهولة دائماً ، والمقصود بعطف البيان
الكشف والإيضاح ، وذلك لا يحصل بالجهولة ؛ إذ لا يوجد الجھول مجهولاً مثله ،
وليس الذي ذهبوا إليه جارياً على إطلاقه ، فقد علمنا أن من النكرات ما يدل على
معنى أخص مما بدل عليه نكرة أخرى ، ولا شك أن الأخص يبين الأعم .

(٦) من الآية ٩٧ من سورة آل عمران .

(٧) لا يجوز في هذه الآية أن يكون قوله تعالى (مقام إبراهيم) بياناً لقوله (آيات
بينات) لما ذكر المؤلف من أن هذا مخالف لاجماع النجاة : على وجوب التطابق بين
البيان والبين ، وفي هذه الآية مخالفة بينهما من ثلاثة أوجه ، وذلك أن (مقام إبراهيم)
معرفة بالإضافة إلى العلم ، ومذكر ، ومفرد ، وقوله (آيات بینات) نكرة ،
ومؤنث ، وجمع .

يُشترط كونه أوضح من متبوعه مخالفاً لقول سيبويه في « يا هذا ذا الجنة » إن « ذا الجنة » عطفٌ بيانٌ مع أن الإشارة أوضح من المضاف إلى ذي الأداة .

* * *

وَبَصِّرَ في عَصْفِ الْبَيْانِ أَنْ يُمْزَرَبَ^(١) بَدْلَ كُلِّيَّ ، إِلَّا إِنِّي امْتَقَنْتُ الْاسْتِفَنَاهُ

= وكذلك لا يجوز أن يكون (مقام إبراهيم) بدل كل من كل ؛ وذلك لأنهم اشترطوا إذا كان البدل منه دالا على متعدد أن يكون البدل وافيا بالعده ، و قوله (آيات بيّنات) جمع ، وأقل ما يدل عليه الجمع ثلاثة ، ولم يذكر في الآية إلا واحد ، فلم يتحقق شرط البدل ، وقيل : يجوز أن يكون (مقام إبراهيم) بدلًا ، لكنه ليس بدل كل من كل حق يلزم مذكرة المانع ، بل يجوز أن يكون بدل بعض من كل كما صرّح به البيضاوى ، ولا يلزم في بدل البعض من كل شيء مما ذكرتم ، وقيل : إنما نلتزم أن يكون بدل كل من كل ، وتناول في (مقام إبراهيم) بأنه مفرد في الفظ ، ولكن له جهات متعددة تجعله في حكم الجمع ، فإن الآيات المتعددة فيه : أثر القدم في الصخرة الصماء . وغوصه فيها إلى السكفين ، وكونها قد خصت بذلك من بين الصخور ، وبقاوئه دون آثار الأنبياء ، وحفظه .

والحاصل أن قوله تعالى (آيات بيّنات) لا يجوز أن يكون عطف بيان ، ولا يجوز أن يكون بدلًا إلا على التأويل الذي ذكره البيضاوى ؛ فيتعمّن أن يكون خبر مبتدأ عذوف ، أو مبتدأ خبره عذوف ، والتقدير : بعضها مقام إبراهيم ، أو منها مقام إبراهيم .

(١) عَصَلَ الْمَسْأَلَةَ أَنَّهُ قَدْ يَتَعَمَّمَ كُونُ التَّابِعِ بِيَانِهِ ، وَذَلِكَ فِي الصُّورَتَيْنِ الْلَّتِيْنِ ذَكَرَهَا الْمُؤْلِفُ ، وَقَدْ يَتَعَمَّمَ كُونَهُ بَدْلًا ، وَذَلِكَ فِي الْوَكَانِ لِثَانِيِّ إِعْرَابِ لِيْسَ عَلَى لَفْظِ الْأَوَّلِ وَلَا عَلَى هُوَ ، تَحْوِي « يَا عَبْدَ اللَّهِ كَرَزْ » بِضمِّ الثَّانِي ، وَكَذَا فِي إِذَا كَانَ الثَّانِي غَيْرَ مَطَابِقِ لِلْمُتَبَعِ ، مَثَلُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : (لَقَدْ كَانَ لِسَبَّا فِي مَسْكِنِهِمْ آيَةً جَنْتَانَ) وَقَوْلِهِ تَعَالَى : (إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَعِي أَنْ يُضْرِبَ مِثْلًا مَا بَعْدَهُ) . وَيَجُوزُ فِي عَدَا ذَلِكَ الْأَمْرَانِ ، لِكَنْ يَتَرَجَّعُ الْبَيْانُ عَلَى الْبَدْلِ ؛ فَتَحْصُلُ أَنَّ الْوِجْوهَ ثَلَاثَةً : وجوب الْبَيْانِ ، وَوجوب الْبَدْلِ ، وَجُوازَ الْأَمْرَيْنِ .

عنه ، نحو « هِنْدُ قَامَ زَيْدٌ أَخْوَهَا » أو إخْلَالُهُ مُحْلَّ الْأُولَ ، نحو « كَيْا زَيْدُ الْأَخَارِثُ » وقوله :

* أَيَا أَخَوِينَا عَبْدَ شَمْسٍ وَنَوْفَلًا *

٤١٠ - هذا الشاهد من كلام طالب بن أبي طالب بن عبد المطلب ، أخي أمير المؤمنين على بن أبي طالب . وابن عم النبي صلى الله عليه وسلم ، وكلته التي منها هذا الشاهد يقولها في مدح الرسول والبلاط على من قتل يوم بدر من قريش ، وقدرواها ابن هشام في السيرة (ج ٢ ص ٦٢ طبع بولاق) وما ذكره المؤلف هنا صدر بيت من الطويل ، ويروى النحاة عجزه هكذا :

* أَعِيدُ كَمَا يَا لَهُ أَنْ تُحَدِّنَا حَرْبًا *

وقد رواه في السيرة هكذا :

* فَدَى لَكُمَا لَا تَبْعَثُوا بَيْنَنَا حَرْبًا *

اللغة : « عبد شمس » فصيلة من قريش منهم بنو أمية « نوبل » فصيلة أخرى من قريش « أعيذ كـ بالله » أراد الجـ إلى الله من أجـ كـ لثـ يقع بينـ كـ من الشـاق ما لا قبلـ لنا بـدفعـهـ، أو أحـسنـ كـ بالـهـ وأـجـعلـ كـ فيـ كـنهـ وـرـعاـيـةـ عـافـةـ ذـلـكـ .

الإعراب : « أـيـاـ » حـرفـ نـداءـ مـبنيـ عـلـىـ السـكـونـ لـأـعـلـلـ لـهـ مـنـ الإـعـرـابـ « أـخـوـيـنـاـ » مـنـادـيـ مـنـصـوبـ بـالـيـاءـ المـفـتوـحـ مـاـ قـبـلـهـ تـحـقـيقـاـ الـمـكـسـورـ مـاـ بـعـدـهـ تـقـدـيرـاـ لـأـنـهـ مـثـقـىـ ، وـهـوـ مـضـافـ وـنـاـ : مـضـافـ إـلـيـهـ مـبـنـىـ عـلـىـ السـكـونـ فـيـ عـلـىـ جـرـ « عبدـ » عـطـفـ يـانـ عـلـىـ أـخـوـيـنـاـ مـنـصـوبـ بـالـقـتـحـةـ الـظـاهـرـةـ ، وـعـدـ مـضـافـ وـ « شـمـسـ » مـضـافـ إـلـيـهـ جـرـورـ بـالـكـسـرـةـ الـظـاهـرـةـ « وـنـوـفـلـ » الـوـاـوـ حـرـفـ عـطـفـ ، نـوـفـلـاـ : مـعـطـوـفـ عـلـىـ عـبـدـشـمـسـ ، وـالـعـطـوـفـ عـلـىـ الـمـصـوبـ مـنـصـوبـ وـعـلـامـةـ نـصـبـ الـقـتـحـةـ الـظـاهـرـةـ « أـعـيـذـ كـاـ » أـعـيـذـ : فـقـلـ مـضـارـعـ ، وـفـاعـلـهـ ضـمـيرـ مـسـتـقـلـ فـيـ وـجـوـبـاـ تـقـدـيرـهـ أـنـاـ ، وـضـمـيرـ الـخـاطـبـيـنـ مـفـعـولـ بـهـ « بـالـلـهـ » جـارـ وـجـرـورـ مـتـعـلـقـ بـقـوـلـهـ أـعـيـذـ « أـنـ » حـرـفـ مـصـدـرـيـ وـنـصـبـ « تـحـدـنـاـ » أـعـيـذـ : فـقـلـ مـضـارـعـ مـنـصـوبـ بـأـنـ ، وـعـلـامـةـ نـصـبـ حـذـفـ التـونـ ، وـأـلـفـ الـأـثـنـيـنـ فـاعـلـهـ « حـرـبـاـ » مـفـعـولـ بـهـ لـتـحـدـنـاـ ، وـأـنـ الـمـصـدـرـيـ مـعـ مـاـ دـخـلتـ عـلـيـهـ فـيـ تـأـوـيلـ مـصـدـرـ جـرـورـ بـحـرـفـ جـرـ عـذـوفـ ، وـالـجـارـ وـالـجـرـورـ مـتـعـلـقـ بـأـعـيـذـ ، وـتـقـدـيرـ الـكـلـامـ : أـعـيـذـ كـاـ بـالـلـهـ مـنـ إـحـدـأـكـ حـرـبـاـ .

=

وقوله :

٤١١ - * أنا ابنُ التارِكِ البَكْرِيِّ يُشَرِّي *

= الشاهد فيه : قوله « عبد شمس ونوفلا » فإنه يتبعن فيما أن يكون « عبد شمس » عطف بيان على قوله « أخوينا » ويكون « نوفلا » معطوفاً عطف نسق بالواو على عبد شمس ، ولا يجوز فيما أن يكون « عبد شمس » بدلاً ؛ إذ لو كان بدلاً والبدل على نية تكرار العامل وعطف النسق كالمطوف عليه لوجب أن يأخذ كل واحد من « عبد شمس » و « نوفل » ما يستحقه من الإعراب لو كان منادى مستقلاً ؛ ولا يتم ذلك في نوفل ؟ لأنه مفرد علم ؛ فكان يستحق البناء على الضم ، والرواية في البيت بنصبه لا غير .

وهذا يحتاج إلى بيان ييسر عليك فهم ما أقيمت إليه ، وذلك أن « أخوينا » منادى كما هو واضح ، و « عبد شمس » تابع لذلك المنادى ، و « نوفل » تابع لتابع المنادى ، وحكم تابع المنادى إذا كان عطف بيان أن يتبع بالنصب ، إما على محل المنادى أو لفظه ، وإذا كان بدلاً أن يعامل معاملة المنادى المستقل ، بسبب كون البديل على نية تكرار العامل ، فكأنه مسبوق بحرف نداء ، وأنت لو اعتربت « عبد شمس » بدلاً صحيحة نفسه ، ولكنه لم يصح في المنسوق عليه لأنه مفرد علم فكان يجب أن يضم ، وقد جاء منصوباً ، فلما لم يتم جعل « لوفلا » بدلاً التزمنا في عبد شمس الا يكون بدلاً أيضاً .

٤١١ - هذا الشاهد من كلام المرار بن سعيد بن نصلة بن الأشتري الفقهي ، من كلام يفتخر فيه بأن جده خالد بن نصلة قتل بشر بن عمرو بن مرند زوج الحزنق الحت طرفة بن عبد البكري ، وكان مقتل بشر في يوم القلاب (انظر شرح الشاهد ٣٩٦ السابق) ، وما ذكره المؤلف هنا هو صدر بيت من الوافر ، وعجزه قوله :

* عَلَيْهِ الطَّيْرُ تَرَقُّبَهُ وَقُوَّاعِهِ *

ويروى بعض العلماء « تركه » .

اللغة : « التارك » اسم فاعل من « ترك » بمعنى صير « البكري » هو المنسوب إلى بكر بن وائل ، وهي قبيلة مشهورة منها جساس بن مرة قاتل كلبي بن وائل ، وبكر ابنة عم تغلب « ترقبه » تنتظره وتترقب خروج روحه « وقوعاً » يقال : هو =

= جع واقع الذي هو اسم فاعل فعله «وقع الطائر ونحوه» إذا هبط إلى الأرض ،
ويقال : هو مصدر ذلك الفعل .

للعنف : وصف هذا الشاعر نفسه بأنه ابن رجل قتل بشر بن عمرو بن مرند
البكري زوج الحزنق اخت طرفة بن العبد البكري لأمه (انظر لمعرفة نسبها شرح
الشاهد رقم ٣٩٦) وأن جده ترك هذا البكري مجندلا في العراء وقد وقعت عليه
الطير تنتظر خروج روحه لتنهش لثمه ، يريد أنه شجاع من نسل شجعان .

الإعراب : «أنا» ضمير منفصل مبتدأ «ابن» خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة
وهو مضاف ، و «التارك» مضاف إليه ، والتارك مضاف و «البكري» مضاف
إليه ، وساقت إضافة الاسم المحلي بألف لكون هذا المضاف وصفا ، لأن توافقه اسم
فاعل ، ولكون المضاف إليه مقتنا بألف «بشر» عطف بيان على البكري مجرور
بالكسرة الظاهرة «عليه» جار و مجرور متعلق بمذوف خبر مقدم «الطير» مبتدأ
مؤخر ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب مفعول ثان للتارك ، ومفعوله الأول هو
قوله البكري الذي وقع مضافا إليه «ترقبه» ترقب : فعل مضارع مرفوع لتجربته
من الناصب والجازم ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً
تقديره هي يعود إلى الطير ، ومنمير الغائب العائد إلى البكري مفعول به لترقب مبني
على الفهم في محل نصب «وقوا» حال من الضمير المستتر في ترقب .

الشاهد فيه : قوله «البكري بشر» حيث يتبع في بشر أن يكون عطف بيان ،
ولا يجوز أن يكون بدلا ؛ لأنه لو كان بدلا والبدل على نية تكرار العامل للزم أن
يصح أن يضاف قوله التارك إلى قوله بشر ؟ فيلزم عليه إضافة الاسم المقتن بألف إلى
اسم مجرد منها ومن الإضافة إلى المقتن بها أو إلى ضميره ، وذلك لا يجوز كما تقدم في
باب الإضافة ، نعم قد جوز الفراء إضافة الوصف المقتن بألف إلى الاسم العلم ، فعلى
مذهبه يجوز أن يكون قوله «بشر» في هذا البيت بدلا ، ولكن هذا مذهب غير
مقبول ، ولذلك قال الناظم : * وليس أن يدل بالمرضى *

وتحوز الْبَرَائِيَّةُ فِي هَذَا عِنْدَ الْفَرَاءِ؛ لِإِجَازَتِهِ «الضَّارِبُ زَبْدٌ»،
وَلَيْسَ بِمَرْضِيَّ.

هذا باب عطف النسق^(١)

وهو «تابع يتَوَسَّطُ بينه وبين متبوعه أحدُ الْأَحْرُفِ الْأَتَى ذِكْرُهَا»^(٢).
وهي نوعان : ما يقتضي التَّشْرِيكَ في اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى : إِمَّا مُطْلَقاً ، وَهُوَ الْوَاوُ

(١) قد يبينا ذلك فيما مضى معنى المطف لغة ، والفرض الآن بيان معنى «النسق»
لغة ، «علم أن النسق - بفتح التون والسين جمعاً - وصف كبطول وحسن ، يقال «تشعر
نسقاً» إذا كانت أنسانه مستوية ، ويقال «خرز نسقاً» إذا كان متسطاً ، ويقال «كلام
نسقاً» إذا جاء على نظام واحد ، أما النسق - بفتح التون وسكون السين - فهو
مصدر قوله «نسقت الكلام» إذا كنت قد عطفت بعضه على بعض ، ولم يقل النعاه
في تسمية هذا النوع من التوابع إلا بفتح التون والسين جمعاً ، وكأنهم أخذوه من قوله
«كلام نسقاً» أي على نظام واحد ، والنظام الواحد - في قصدهم - هو علامات
الإعراب التي يشتراك فيها المطوف والمطوف عليه ، وسيبويه يسميه كثيراً «باب
الشركة» لذلك المعنى .

(٢) أما قوله «تابع» فهو جنس في التعريف يشمل كل أنواع التوابع ، وأما
قوله «يتَوَسَّطُ بينه وبين متبوعه» فإنه نصل إلى خرج به جميع أنواع التوابع ، وتحصيص
الأحرف بالآتي ذكرها للاحتراز عن عطف البيان حين يتَوَسَّطُ بينه وبين متبوعه
«أى» نحو قوله «لقنت الغصن أى الأسد» فإن «أى» في هذه العبارة حرف
تقدير ، وقولك «الأسد» عطف بيان بالأجل ، وهذا كله مذهب البصريين ، وليس
في العربية عندهم عطف بيان يتَوَسَّطُ بينه وبين متبوعه حرف إلا هذا النوع ، وقد
ذهب الكوفيون إلى أن «أى» حرف عطف كسائر الحروف ؟ فدخلوها
عندهم عطف نسق .

والفاء و «نُم» و «حَتِّي»^(١)، وإما مُقيداً ، وهو «أو» و «أم»^(٢)؛ فشرطهما أن لا يقتضيا إضراها ، وما يقتضى التشيريك في اللفظ دون المعنى ، إما لكونه يثبت لما بعده ما انتهى عما قبله ، وهو «بَلْ» «عند الجميع» ، و «لَكِنْ» «عند سيفويه و موافقيه»^(٣)، وإما لكونه بالعكس ، وهو «لا» عند الجميع ، و «لَيْسَ» عند البغداديين ، كقوله :

* إِنَّمَا يَجْزِي الْفَتَّى لَيْسَ الْجَمْلَ * ٤١٢

(١) خالف في «حق» الكوفيون ؟ فمذهبهم لا يكون حق حرف عطف ، بل هو حرف ابتداء دائماً ، وقدرون لما بعده عامل مثل العامل فيما قبله تم به الجملة ، فنحو «قدم الحجاج حق المشاة» تقديره عنده : قدم الحجاج حق قدم المشاة .

(٢) ذهب أبو عبيدة إلى أن «أم» حرف استههام كالممزرة ، فإذا قلت «أقادم أبوك أم أخوك» فأخوك عنده ليس معطوفا على السابق ، بل هو مبتدأ خبر محفوظ ، وتقدير الكلام عنده : أقادم أبوك أم أخوك قادم ، وتقدير في النصب والجر عامل مناسبا

(٣) ذهب يونس إلى أن «لكن» حرف استدراك ، ولا تكون حرف عطف ، وتأتي الواو قبلها عند إرادة العطف ، فتكون هذه الواو عاطفة لمفرد ، وارتضى ذلك ابن مالك في التسهيل . ثم القائلون بأنها حرف عطف اختلفوا على ثلاثة أقوال : أولها مذهب الفارسي وأكثر النحوين أنها تكون عاطفة بشرط إلا تقدمها الواو ، وثانية - وهو تصحيح ابن عصفور وعليه يحمل كلام سيفويه والأخفش - هي عاطفة ، ولذلك لا تستعمل إلا مع الواو ، وهذه الواو زائدة عند هؤلاء ، وثالثها هي عاطفة تقدمتها الواو أو لم تقدمها ، وهو مذهب ابن كيسان .

٤١٢ - هذا الشاهد من كلام لبيد بن ربيعة العامري ، وما ذكره المؤلف هنا عجز بيت من الرمل ، وصدره قوله :

* وَإِذَا أُقْرِضْتَ قَرَضاً فَاجْزِهِ *

=

اللغة : « أفرضت قرضا » يريد إذا أسلف إليك إنسان يدا أو صنع معك معروفاً أو قدم لك معونة « فاجزه » يريد كافه هذا المعروف بصنع معروف مثله أو حير منه « الفقي » أراد به الإنسان « الجمل » أراد به الحيوان المعروف ، وقد يكون أراد بالفقي الشاب الذي في طراعة الشباب وقوته ، وأراد بالجمل الرجل المهم الذي اتقدمت به السن وقعدت به عن احتمال المشاق .

الإعراب : « إذا » ظرف للزمان المستقبل مبني على السكون في محل نصب « أفرضت » أفرض : فعل ماض مبني للمجهول ، وبناء المخاطب نائب فاعله مبني على الفتح في محل رفع « قرضا » مفعول مطلق منصوب بالفتحة الظاهرة ، وجملة الفعل الماضي المبني للمجهول ونائب فاعله في محل جر بإضافة إذا إليها « فاجزه » الفاء واقعة في حواي إذا حرف مبني على الفتح لاعل له من الإعراب ، اجز : فعل أمر مبني على حذف الياء والكسرة قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، وضمير القاتب العائد إلى الفرض مفعول به ، وجملة فعل الأمر وفاعله ومفعوله لا محل لها من الإعراب حواب إذا غير الجازمة « إنما » أداة حصر حرف مبني على السكون لاعل له من الإعراب « يجوزى » فعل مضارع مرفوع بضممه مقدرة على الياء منع من ظهورها التقل « الفقي » فاعل يجوزى مرفوع بضممه مقدرة على الألف منع من ظهورها التعدد « ليس » حرف عطف ينفي عمما بعده ما ثبت لما قبله مبني على الفتح لا محل له من الإعراب « الجمل » معطوف على الفقي مرفوع بالضميمة الظاهرة ، وسكن لأجل الوقف .

الشاهد فيه : قوله « ليس الجمل » حيث أنّه ليس حرف عطف ينفي عمما بعده صنع الجزاء الذي ثبت لما قبله وهو الفقي .

والقول بأن ليس بائي حرف عطف هو قول البغداديين كما ذكره المؤلف ، تبعاً لأن عصفور ، ونقله أبو جعفر النحاس وابن باشاذ عن الكوفيين ، وجرى عليه الناظم في كتابه التسهيل .

ونظير هذا البيت قول نفیل بن حبيب الشعومي ، على ما ذكره ابن هشام

=

في السيرة :

فصل : أما الواو فلِمْ طُلَقَ الْجَمْ (١) ؛ فَتَمَطَّفَ متأخراً في الحكم ، نحو (ولقد أرسلنا نوحَا وَإِبْرَاهِيمَ) (٢) ومتقدماً ، نحو (كذلِكَ يُوحَى إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ) (٣) ومصاحباً ، نحو (فَأَنْجَيْنَاكَهُ وَأَضْحَبَ السَّفِينَةِ) (٤) . وتفرد الواو (٥) بأنها تعطف أسماء على اسم لا يكتفي الكلام به كـ « اخْتَصَمَ

= أَيْنَ الْمَفَرُّ وَالْإِلَهُ الطَّالِبُ وَالْأَشْرَمُ الْمَغْلُوبُ لَيْسَ الْفَالِبُ
وهو بيت يقوله نفيل في قصة أصحاب الفيل .

والذين منعوا مجىء « ليس » حرف عطف يخرجون بيت الشاهد على أن ليس فيه فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر ، وـ « الجل » اسمه مرفوع بالضمة الظاهرة ، وخبره معدوف ، وقدره العيف بقوله « ليس الجل مجزاً » وليس هذا التقدير بشيء ، ولعله قرأ « يجزي الفتى » بالبناء المجهول ، وقدره كذلك ، وقدر الشيخ خالد « ليس الفتى » والتحقيق أن تقدير الكلام على هذا الوجه : ليس الفتى جزباً ؟ فاعرف ذلك .

ويمكن إجراء مثله في بيت نفيل بن حبيب ، وذلك أن تجعل « الفالب » أحد معمولي ليس والآخر معدوف ، والتقدير : ليس الفالب الأشرم .

(١) خالف في ذلك بعض الكوفيين وقطرب وشلب والبرعي والفراء والسكنى وابن درستويه ؛ فذهبوا جميعاً إلى أنها للترتيب ، ثم على ما في الكتاب - وهو أنها لطلق الجمع - المتادر منها المعيية ، وبعده الترتيب .

(٢) من الآية ٢٦ من سورة الحديد ، فأبراهيم معطوف بالواو على نوح ، وقد علم أن نوحًا سابق في الإرسال على إبراهيم .

(٣) من الآية ٣ من سورة الشورى ، فالذين من قبلك : معطوف على ضمير المخاطب وهو الكاف المجرور محلاً بياني مع إعادة العامل مع المعطوف ، ولله معطوف سابق في وقت الحكم وهو الإيماء على المعطوف عليه بغير تردد .

(٤) من الآية ١٥ من سورة العنكبوت ، فأصحاب السفينة معطوف على ضمير الغائب الذي هو الماء عطف مصاحب في الإيماء على مصاحب .

(٥) وقد انفردت الواو أيضاً بواضع كثيرة نذكر لك هنا أمهما :

= الأول : عطف سببي على أجنبي في باب الاشتغال ، نحو قوله « زيد ضربت عمرا وأخاه » و نحو قوله « زيد صرت بفوك و قومه » فعمرو في الثالث الأول أجنبي من زيد لأنه غير مضاف إلى ضمیره ، و « أخاه » سببي منه لإضافةه لضمیره ، و قومك في الثالث الثاني أجنبي ، و قومه سببي لإضافةه لضمیر زيد .
 الثاني : عطف المرادف على مرادفه ، نحو قوله تعالى (شرعة ومنهاجا) في بعض التفاسير ، و نحو قول الشاعر :

وَقَدَّتِ الْأَدِيمَ لِرَاهِشَيْهِ وَالْفَيْ قَوْلَهَا كَذِبًا وَمَيْنَا
 الثالث : عطف عامل قد حذف وبقي معه ، نحو قوله تعالى (والذين تبواوا الدار والإيمان) و نحو قول الشاعر .

* عَلَفَتُهَا تِبْنَةً وَمَاءَ تَارِدًا *

وقد مضى بيان ذلك في باب المفعول معه ، وسيذكره المؤلف آخر الباب .
 الرابع : جواز الفصل بين التعاطفين بها بالظرف أو الجار والمحروم ، نحو قوله تعالى (وجعلنا من بين أيديهم سدا ومن خلقهم سدا) .
 الخامس : جوار العطف بها على الجوار في الجر خاصة ، نحو قوله تعالى (وامسحوا برسكم وأرجلكم إلى الكعبين) في قراءة جر الأرجل .
 السادس : جواز حذفها عند أمن اللبس ، نحو قول الشاعر :

كَيْفَ أَصْبَحْتَ كَيْفَ أَمْسَيْتَ مَمَّا يَغْرِسُ الْوُدُّ فِي فُؤَادِ الْكَرِيمِ
 السابع : وقوع « لا » بينها وبين المعطوف بها ، إذا عطفت مفردا على مفرد ، وذلك بعد النهي والنفي أو ما هو في تأويل النفي ، فالأول نحو قوله تعالى (لا تحلوا شعائر الله ولا الشهر الحرام ولا الحدى ولا القلائد) والثاني نحو قوله سبحانه (فلنفرض فيهن الحج فلا رفت ولا فسوق ولا جدال في الحج) والثالث نحو قوله جلت كنته (غير المغضوب عليهم ولا الضالين) .

الثامن : وقوع « إما » بينها وبين معطوفها ، إذا عطفت مفردا على مفرد أيضا ، وينقلب في هذه الحالة أن تكون مسبوقة بإما أخرى ، نحو قوله تعالى (إما العذاب وإما السعادة) و نحو قوله سبحانه (إنا هديناه السبيل إما شاكرا وإما كفورا) =

= التاسع : عطف العقد على النيف نحو قوله « أعطيته ثلاثة وعشرين قرشاً » .

العاشر : عطف النعوت للتفرقة نحو قول الشاعر :

بَكَيْتُ، وَمَا بُكِيَ رَجُلٌ حَزِينٌ هَلَّ رَبِيعَيْنِ مَسْلُوبٌ وَبَالٌ

الحادي عشر : عطف ما كان حقه أن ينتهي أو يجمع ، فمثال ما كان حقه أن ينتهي

قول الفرزدق :

إِنَّ الرَّزِيْةَ لَا رَزِيْةَ بَنِدَهَا فِقْدَانُ مِثْلِ مُحَمَّدٍ وَمُحَمَّدٍ

فقد كان من حقه أن يقول : فقدان مثل المحمدين - بالتشبيه - ومثال ما كان حقه .

الجمع قوله أبي نواس :

أَفَمِنَا بِهَا يَوْمًا وَبِيَوْمًا وَنَالَنَا وَبِيَوْمًا لَهُ يَوْمُ التَّرَخُّلِ خَامِسٌ

فقد كان الأصل أن يقول : ألقنا بها عمانية أيام .

الثاني عشر : عطف العام على الخاص ، نحو قوله تعالى (رب اغفر لي ولوالدى
ولمن دخل بيتي مؤمنا وللمؤمنين وللمؤمنات) فإن المؤمنين والمؤمنات أعم من دخل
بيته مؤمنا ، وأما عطف الخاص على العام فيجوز أن يكون بالواو ، نحو قوله تعالى
(حافظوا على الصلوات والصلة الوسطى) ونحو قوله سبحانه (وإذا أخذتم من البنين
ميشاهم ومنك ومنك نوح) ويجوز أن يكون بمحى نحو قوله « مات الناس حتى
الأنياء ». .

الثالث عشر : امتاع الحكاية مع وجودها ، فإذا قال لك قائل « رأيت زيداً »
جاز لك أن تقول « من زيداً » بالحكاية من غير الواو ، فإذا جئت بالواو لم تجز
الحكاية ووجب أن ترفع زيداً فتقول « ومن زيداً » وفي هذا الموضع نجد حاصلاً أن
الفاء تشارك الواو فيه .

الرابع عشر : المطف في باب التحذير والإغراء ، نحو قوله تعالى (ناقة الله
وسقياها) ونحو قوله « المروءة والنجدية » .

الخامس عشر : عطف « أى » على مثليها ، نحو قول الشاعر :

فَلَيْشِنْ لَقِيْتُكَ خَالِيَّيْنِ لَتَعْلَمَنْ أَيْنِ وَأَيْكَ فَارِسُ الْأَحْرَابِ

رَيْدٌ وَعَرْوٌ » و « تَضَارَبَ رَيْدٌ وَعَرْوٌ » و « اضْطَافَ رَيْدٌ وَعَرْوٌ » و « جَلَستُ بَيْنَ رَيْدٍ وَعَرْوٌ » إِذَا الاختصار والتضارب والاضطهاد والتبنيّة من المعانى النسبيّة التي لا تقوم إِلا باثنتين فصاعداً ، ومن هُنَا قال الأصحى : الصواب أن يقال :

* - * - * - * - * - * - *

٤١٣ - * بَيْنَ الدَّخُولِ وَحَوْمَلِ *

بالواو ؛ وحجّة الجماعة أن التقدير : بين أماكن الدخول فأماكن حومل ؛
 فهو بنزلة « اختصم الريدون فالمرون » .

* * *

٤١٣ - هذه كثة من بيت من الطويل لامرئ القيس بن حجر السكري هو مطلع معلقه ، وهو قوله :

فِيَا نَبَكِ مِنْ ذِكْرِي حَبِيبٍ وَمَنْزِلِ

سَقْطِ اللَّوَى بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلِ

اللفة : « فنا » هو أمر من الوقوف ، ويقال : الألف فيه ألف الآتيف ؟ لأن من عادة العرب أن يسروا في رقة أقل عددها ثلاثة ، فإذا سكلم أحدهم كان المخاطب اثنين ، وقيل : الألف منقلبة عن نون التوكيد الخفيفة والمخاطب واحد ، غير أنه عامل الكلمة في الوصل كما يعاملها في الوقف « نبك » مضارع مجروم في جواب الأمر من البكاء ، وهو إرسال الدمع ، والبكاء يدعى قصر « ذكرى » بكسر الذال وسكون السكاكــ مصدر بمعنى التذكر « حبيب » هو الحبوب ، فعل بمعنى مفعول « سقط اللوى » السقط - بتثليث السين وسكون القاف - منقطع الرمل حيث يستدق طرفه ، واللوى - بكسر أوله مقصورة - رمل يتلوى وينحنى « الدخول » بفتح الدال - اسم موضع « حومل » بزنة جوهر - اسم موضع أيضا

المعنى : خاطب رفيقه ، وطلب منها أن يقنا معه ويتلبثا ، ويسعداه بالبكاء وإرسال الدموع ، من أجل تذكر حبيب له ومن أجل تذكر منزل كان مألف هواه = ومربع لهوه يقع بين هذين الوضعين اللذين هما الدخول وحومل .

الإعراب : « قفا » فعل أص مبني على حذف التون ، وألف الاثنين فاعله « بنك » فعل مضارع مجزوم في جواب الأمر وعلامة جزمه حذف الياء والكسرة قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره بـ « من » حرف جر « ذكرى » مجرور بـ « من » ، وعلامة جره كسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التغدر ، والجار والمجرور متعلق بـ « بنك » ، وذكرى مضاف و « حبيب » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « ومنزل » الواو حرف عطف ، منزل : معظوف على حبيب « بسقط » جار ومجرور متعلق بمخدوف صفة لـ « منزل » ، وسقط مضاف و « اللوى » مضاف إليه « بين » ظرف مكان متعلق بمخدوف صفة ثانية لـ « منزل » ، وبين مضاف و « الدخول » مضاف إليه « خومل » الفاء حرف عطف ، خومل : معظوف على الدخول .

الشاهد فيه : قوله « بين الدخول خومل » ووجه الاستشهاد بهذه العبارة يستدعي أن تقرر ذلك قاعدتين : أما القاعدة الأولى فهي أن « بين » كلام واجبة الإضافة ، وهي لا تضاف إلا إلى متعدد ، سواء كان تعدده بسبب الثنائية أو الجمجمة أم كان تعدده بسبب العطف ؛ فمثال الأول « جلست بين الزيدتين » و « جلست بين الأدباء » ومثال الثاني « جلست بين زيد وبكر » وأما القاعدة الثانية فهي : أن أصل وضع الفاء العاطفة على أن تدل على الترتيب بغير مهلة ، ومعنى ذلك أن العامل في المعطوف عليه قد وقع معناه عليه أولا ، ووقع على المعطوف بعد وقوعه على المعطوف عليه ولكن من غير تراخ في الزمن ، وأن الأصل في وضع الواو العاطفة أن تبادر منها الملاحة على أن العامل قد وقع أثره على المعطوف والمعطوف عليه دفعة واحدة ، فإذا قلت « جلست بين زيد فعمرو » فمعناه أن جلوسك قد تم أولا بين زيد ، ثم وقع مرة أخرى بين عمرو ، وهذا كلام لا يتحقق فيه ما تقتضيه « بين » من الإضافة إلى متعدد ، وأما إذا قلت « جلست بين زيد وعمرو » فمعناه أن الجلوس قد تم بين الاثنين دفعة واحدة ، وهذا معنى يليق بما تقتضيه « بين » مما ذكرنا ، ولهذا كان الأصمعي يقول : أخطأ امرؤ القيس ، وكان من حق العربية عليه أن يقول « بين الدخول وحومل ». وقد عنى العلماء بتصحيح عبارة امرئ القيس ؟ فذكروا أن كلام « الدخول » لا يراد بها في هذا الموضع جزئي مشخص ، وإنما يراد بها أجزاء ذلك المكان ، فـ « كأنه =

وأما الفاء فللترتيب والتفصيـب ، نحو (أَمَانَهُ فَاقْبَرَهُ)^(١) ، وكثيراً ما تقتضى أيضاً التسبيـب إن كان المطوف جملة ، نحو (فَوَكَزَهُ مُوسَى فَقَضَى عَلَيْهِ)^(٢) ، واعتـرض على الأول بقوله تعالى : (أَهْلَكَنَا هُمْ فَجَاهَهُمْ بِأَنْسُنَاهُ)^(٣) ، نحو « تَوَضَّأَ فَسَلَّمَ وَجْهُهُ وَيَدَيْهِ » الحديث ، والجواب أن المعنى أردنا إهلاـكها وأراد الوضوء ، وعلى الثاني بقوله تعالى : (فَجَعَلَهُ غُنَاء)^(٤) ، والجواب أن التقدير: قـضـت مـدة فـعـلـهـ غـنـاءـ ، أو بأن الفاء نابت عن ثمـ كـماـ جاءـ عـكـسـهـ وـسـيـأـيـ .

وتحتـصـ الفـاءـ بـأنـهاـ تـعـطـفـ عـلـىـ الصـلـةـ مـاـ لـاـ يـصـحـ كـوـنـهـ صـلـةـ خـلـوهـ مـنـ العـائـدـ ، نحو « الـذـانـ يـقـومـانـ فـيـقـضـبـ زـيـدـ أـخـواـكـ » وـعـكـسـهـ ، نحو

قال « بين أـماـكنـ - أو أـجزـاءـ الدـخـولـ » ثم عـطـفـ عـلـيـهـ اسمـ آخرـ بالمعنىـ الـذـىـ أـرـادـهـ مـنـ الـأـسـمـ الـأـولـ ، فـكـأـنـهـ قـالـ « فـأـماـكنـ - أو أـجزـاءـ - حـوـلـ » ولا شـكـ أنـ هـذـاـ التـخـرـيجـ يـصـحـ لـكـ الـقـاعـدـيـنـ جـمـيعـاـ ، فـأـنـتـ تـرـىـ أـنـ « بـيـنـ » قدـ أـضـيـفـتـ إـلـىـ متـعـدـدـ مـنـ النـوـعـ الـأـوـلـ الـذـىـ ذـكـرـنـاهـ فـيـ نـوـعـيـ الـتـعـدـ السـابـقـيـنـ ، وـأـنـهـ لـاـ مـانـعـ جـيـشـنـدـ منـ العـطـفـ بـالـفـاءـ لـأـنـ مـعـنـاهـاـ يـتـحـقـقـ بـعـدـ هـذـاـ التـأـوـيلـ ، وـمـعـ تـصـبـحـ هـذـاـ التـخـرـيجـ لـبـارـةـ اـمـرـىـ الـقـيـسـ فـإـنـاـ نـرـاهـ تـخـرـيجـاـ لـاـ يـنـبـغـيـ أـنـ تـأـخـذـ بـهـ ، وـقـدـ تـكـورـ فـيـ شـعـرـ اـمـرـىـ الـقـيـسـ أـيـضاـ مـثـلـ ذـلـكـ ، وـمـنـ ذـلـكـ قـوـهـ :

وـمـاـ هـاجـ هـذـاـ الشـوـقـ غـيرـ مـتـازـلـ دـوـارـسـ بـيـنـ يـذـبـلـ فـرـقـانـ
وـقـدـ وـقـعـ مـثـلـ ذـلـكـ فـيـ قـوـلـ كـثـيرـ عـزـةـ :

وـرـسـوـمـ الـدـبـارـ تـعـرـفـ مـنـهـاـ بـالـمـلـاـ بـيـنـ تـغـلـيـنـ فـرـيمـ

(١) من الآية ٢١ من سورة عبس .

(٢) من الآية ١٥ من سورة القصص .

(٣) من الآية ٤ من سورة الأعراف .

(٤) من الآية ٥ من سورة الأعلى .

«الذى يَقُومُ أخواكَ فِيَّ ضَبٌ هُوَ زَيْدٌ» ، ومثل ذلك جار في الخبر
والصفة والحال ، نحو (ألمَ قرَأَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاوَاتِ مَا، فَتَضَبَّحُ الْأَرْضُ
مُخْضَرَةً) ^(١) ، وقوله :

٤١٤ - وَإِنْسَانٌ عَيْنِي يَخْسِرُ الْمَاءَ تَارَةً فَيَبْدُو

三

(١) من الآية ٦٣ من سورة الحجّ .

٤١٤ — هذا الشاهد من كلام ذي الرمة ، وهو غilan بن عقبة ، وما ذكره المؤلف هنا قطمة من بيت من الطويل ، وهو بتامه هكذا :

وَإِنْسَانٌ عَيْنِي يَخْسِرُ الْمَاءَ تَارَةً فَيَبْدُو ، وَتَارَاتٍ يَحْمِمُ فَيَغْرِقُ
اللّغة : « إِنْسَانٌ عَيْنِي » هو مثال العين ، وهي النقطة السوداء التي تبدو لامعة
وسط السواد « يَخْسِرُ » يكشف ، وبابه ضرب « فَيَبْدُو » يظهر « يَحْمِمُ » يكثر .
الإعراب : « إِنْسَانٌ » مبتدأ ، وهو مضارع وعين من « عَيْنِي » مضارع إليه ،
وعين مضارع وباء المتكلّم مضارع إليه « يَخْسِرُ » فعل مضارع « الْمَاءَ » فاعله « تَارَةً »
مفهول مطلق ، ومثله : مرة ، وطورا « فَيَبْدُو » الفاء عاطفة ، يَبْدُو : فعل مضارع ،
وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى إِنْسَانٌ عَيْنِي « وَتَارَاتٍ » الواو
عاطفة ، تارات : معطوف بالواو على تارة منصوب بالياء الكسرة نيا به عن الفتحة لأنّه جمع
مؤنث سالم « يَحْمِمُ » فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى
الْمَاءَ « فَيَغْرِقُ » الفاء عاطفة ، يغرق : فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله
ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى إِنْسَانٌ عَيْنِي .

الشاهد فيه : أنه عطف الجملة التي تصلح لأن تكون خبراً عن المبتدأ ، وهي قوله « فيديو » ; لأنها مشتملة على ضمير يعود إلى المبتدأ الذي هو قوله « إنسان عيني » عطفها على جملة لا تصلح لأن تكون خبراً بسبب خلوها من ذلك الضمير ، وهي جملة « يمسر الماء تارة » .

وأما « ثم » فللترتيب والتراخي ، نحو (فأَقْبَرَهُ ثُمَّ إِذَا شاءَ أَشْتَهَ)^(١) ، وقد تُوضَعُ موضع الفاء ، كقوله :

٤١٥ - * جَرَى فِي الْأَنَابِيبِ ثُمَّ اضطَرَبَ *

(١) من الآية ٢٢ من سورة عبس .

٤١٥ - هذا الشاهد من كلام أبي دواد ، واسمها حارثة (ويقال جارية) بن الحجاج ، الإيادي ، من كلة يصف فيها فرسه ، وما ذكره المؤلف هنا عجز بيت من التقارب ، وصدره قوله :

* كَهْزَ الرَّدِيفِيَّ تَحْتَ الْعَجَاجَ *

اللهة : « الرديفي » الرمع النسوب إلى ردينة ، قال الجوهري : هي امرأة اشتهرت بصنفها « العجاج » التراب الذي تبرأه أقدام المتحاربين أو خيولهم « الأنابيب » جمع أنبوية ، وهي ما بين كل عقدتين من القصبة .

الإعراب : « كهز » الكاف حرف جر ، وهز : مجرور بالكاف ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بمخدوف يقع صفة لمصدر مخدوف بقمع مفعولا مطلقا عامله قوله « أجعلب » في بيت قبل بيت الشاهد ، وهو قوله :

إِذَا قِيدَ قَحْمَ مَنْ قَادَهُ وَوَلَّتْ عَلَابِيَّهُ وَاجْلَعَتْ

وكأنه قال : وأجعلب أجعلب ما نالاهز الرديفي . وهز مضاف ، والرديفي مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وهو من إضافة المصدر لمفعوله « تحت » ظرف مكان منصوب بهز ، وهو مضاف و « العجاج » مضاف إليه مجرورة بالكسرة الظاهرة « جرى » فعل ماض مبني على فتح مقدر على الألف من ظهوره التذر ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى هز الرديفي « في » حرف جر « الأنابيب » مجرور بني ، والجار والمجرور متعلق بقوله جرى « ثم » حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب « اضطرب » فعل ماض مبني على الفتح لا محل له ، وسكن لأجل الوقف =

وأما « حتى » فالعطف بها قليل ، والكافيون ينكرونها ، وشروطه أربعة أمور : أحدها : كون المعطوف اسمًا^(١) .

= الشاهد فيه : قوله « ثم اضطراب » فإن الظاهر أن « ثم » في هذه العبارة قد خرجت عن أصل وضعها إلى موافقة الفاء في معناها ، إلا ترى أن اضطراب الرفع يحدث عقب اهتزاز أنيبيه من غير مهلة بين الفعلين ، ولو بقيت ثم على أصلها لدل الكلام على أن الاهتزاز يجري في أنيبي الرفع ثم تحدث فترة ثم يكون اضطراب الرفع بعد هذه الفترة ، وذلك غير مستقيم .

هذا توجيه كلام المؤلف هنا وفي « مغنى الليب » وقال الشيخ خالد : إذ المز مق جرى في أنيبي الرفع يعقبه الاضطراب ، ولم يترافق عنه ، قاله في الفن ، واعتبره قربه فقال : والظاهر أنه ليس كذلك ، بل الاضطراب والجرى في زمن واحد ، وجوابه أن الترتيب يحصل في لحظات لطيفة ، اه .

ولم يحصل اعتراف قريب للمؤلف : أن المقام لو أو العطف التي تقتضي الجم مطلقا وليس المقام للناء الق تقتضي أن يحصل المز أولا في الأنيبي ويعقبه حصول الاضطراب في الرفع .

وحصل الجواب أنا لا نسلم أن المقام لغير الفاء ؟ لأن الترتيب الشرط في الفاء يحصل في لحظات لطيفة لا يشعر بها الناظر ؟ وقد توقف الدنوشى في فهم هذا الجواب ولا محل لوقفه .

(١) هذا الذى ذكره المؤلف - من أن المعطوف بعى لا يجوز أن يكون فعلًا - هو مذهب جمهرة النحاة ، ووجه ما ذهبوا إليه أن الأصل في حق أن تكون جارة ، والعاطفة منقوله من الجارة ، وحرف الجر لا يدخل إلا على الاسم ، فبقى لحق بعد شتمها ما كان لها قبل النقل ، وخالف في هذا الشرط ابن السيد ، وكأنه نظر إلى ما طرأ عليها من النقل للعطف ، وقادها على غيرها من حروف العطف ، فإذا قلت « أكرمت زيدا بكل ما أقدر عليه حق جعلت نفسى له حارسا » أو قلت « محل على زيد بكل شئ حق منعى دانقا » جاز في هذين المثالين اعتبار حق عاطفة عند ابن السيد ، والجمهور يمنعون ذلك ، فالمثالان عندم إما خطأ ، وإما على تأويل الفعل الثاني لحق بمصدر مجرور بها .

والثاني : كونه ظاهراً ؛ فلا يجوز « قَامَ النَّاسُ حَتَّى أَنَا » ذكره
الخضراوى^(١) .

والثالث : كونه بعضاً من المعطوف عليه ، إما بالتحقيق^(٢) ، نحو « أَكْلَتُ
السمكة حَتَّى رَأَسَهَا » أو بالتأويل ، كقوله :

٤١٦ - أَلْقَى الصَّحِيفَةَ كَمْ يُحْفَفَ رَحْلَهُ

وَالزَّادَ حَتَّى تَفَلَّهَ أَلْقَاهَا

(١) قال ابن هشام المؤلف في مغنى الليب عن هذا الشرط الذي ذكره ابن هشام الخضراوى « ولم أقف عليه لغيره » والذى ذكره ابن هشام الخضراوى - من أنه يشرط في الاسم المعطوف بمعنى أن يكون ظاهراً لاصفيا - له وجه ، فقد علمت أن الأصل في حق أن تكون جارة ، وأنهم استصحبوا بعد نقلها إلى المطف حالتها قبل النقل ، وأنت تعلم أن حق الجارة لا تجبر إلا الأسماء الظاهرة ، وعلى هذا لا يجوز لك أن تقول « حضر الناس حق أنا » ولا « أَكْرَمَتِ الْقَوْمَ حَقَ إِيَّاكَ » .

(٢) يعتبر بعض أشكال واحد من ثلاثة أنواع

الأول : أن يكون جزءاً من كل نحو « أَكْلَتِ السَّمْكَهُ حَقَ رَأْسَهَا » .

الثاني : أن يكون فرداً من جمع نحو قوله « قدم الحجاج حق المشاة » .

الثالث : أن يكون نوعاً من جنس نحو « أَعْجَبَيَ التَّرَ حَقَ الْبَرْنَيِّ » .

٤١٦ - هذا بيت من الكامل ، وقد حكى الأخفش عن عيسى بن عمر ، فيما ذكره أبو علي الفارسي ، أن هذا البيت من كلام أبي مروان التنحوي . يقوله في قصة المتنفس ، وفරاره من عمرو بن هند ، في قصة معروفة ، وبعد هذا البيت قوله :

وَمَنْفَى يَظْلَمُ بَرِيدَ عَمْرَو خَلْفَهُ خَوْفَهُ ، وَفَارَقَ أَرْضَهُ وَقَلَّاهَا

اللغة : « ألقى » تقول : ألقى فلان الشيء ، تريده أنه رمى به إلى الأرض « الصحيفة » هي ما يكتب فيه سواء أكان قرطاً أم رقا « رحله » الرحيل - بفتح الراء وسكون الحاء - المتابع « والزاد » كل شيء يستصحبه المسافر معه ليبلغه مقصدته « نعله » النعل : اسم لما يلبس في الرجل .

=

== الإعراب : « ألقى » فعل ماض مبني على فتح مقدر على الألف ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المنسى المحدث عنه « الصحيفة » مفعول به لأنقى « كي » حرف تعلييل وجراً « يختفف » فعل مضارع منصوب بأن المضمرة بعد كي التعليلية ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو ، وأن المصدرية مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بـ كي ، وكـي مجرورها متعلقان بقوله ألقى ، وتقدير الكلام : ألقى الصحيفة لخفيف رحله « رحـه » رحل : مفعول به ليخفف منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضارف وضمير الغائب مضارف إليه « والزاد » الواو عاطفة ، الزاد : معطوف على رحله « حتى » حرف عطف « نـهـه » نـهـ - بالنصب - مفعول لـنـهـ مخدوف يفسره المذكور بـنهـ ، والتقدير . حتى ألقى نـهـهـ ، وـنـهـ مضاف وضمير الغائب مضارف إليه ، وعلى هذا يكون جملة « حتى ألقى نـهـهـ » معطوفة على جملة « ألقى الصحيفة والزاد » وتكون حتى قد عطفت جملة على جملة « ألقاها » ألقى : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو ، وضمير الغائب العائد إلى النـهـ مفعول به ، والجملة لا محل لها مفسرة ، ويجوز أن تكون حتى عاطفة بمعنى الواو ويكون قوله « نـهـهـ » معطوفاً على الزـادـ ، عطف مفرد على مفرد ، وتكون جملة « ألقـهاـ » توكيـداً لـقولـهـ « ألقـىـ الصحـفـةـ » ويكون الضمير البارز في « ألقـهاـ » عائداً على الصحـفـةـ ، وهذا الوجه الأخير هو الذي يظهر من كلام المؤلف أنه مقصوده بالإيتـانـ بهذاـ الـبـيـتـ هـنـاـ ، وهـدـانـ الـوـجـهـانـ منـ الإـعـرـابـ يـجـريـانـ عـلـىـ روـاـيـةـ نـصـبـ « نـهـهـ » وقد وردت الروـاـيـةـ بـجـرـ « نـهـهـ » وبرـفـهـ أـيـضاـ ، فأـمـاـ روـاـيـةـ الجـرـ فـتـخـرـجـ عـلـىـ أنـ « حتى » حـرـفـ جـرـ ، وـنـهـهـ مـجـرـورـ بـعـتـيـ وـمـضـارـفـ إـلـيـهـ ، وـالـجـارـ وـالـمـجـرـورـ مـتـعـلـقـ بـأـلـقـىـ السـابـقـ ، وـجـمـلـةـ « أـلـقـاـهـاـ » مـؤـكـدـةـ ، وأـمـاـ روـاـيـةـ الرـفـعـ فـتـخـرـجـ عـلـىـ أنـ « نـهـهـ » مـبـتـدـأـ ، وـخـبـرـهـ هوـ جـمـلـةـ « أـلـقـاـهـاـ » وـحتـىـ لـيـسـ عـاطـفـةـ ، وـإـنـماـهـ حـرـفـ اـبـتـدـاءـ ، جـمـلـةـ للـبـتـدـأـ وـالـخـبـرـ لـاـ محلـ لـهـ اـبـتـدـائـةـ .

الشاهد فيه : قوله « حتى نـهـهـ » واعلم أولاً أن هذه الكلمة - وهي « نـهـهـ » - تروي بالرفع وبالجر وبالنصب، كما ذكرنا في إعراب البيت، فأما روـاـيـةـ الرـفـعـ فـتـخـرـجـ عـلـىـ أنـ « حتى » اـبـتـدـائـةـ وـ« نـهـهـ » مـبـتـدـأـ ، وـجـمـلـةـ « أـلـقـاـهـاـ » فـعـلـ رـفـعـ خـبـرـ الـبـتـدـأـ، وأـمـاـ روـاـيـةـ الجـرـ =

فيمن نصب «نَعْلَهُ» ، فإنَّ ما قبلها في تأويل ألق ما يُنْتَقلُهُ ، أو شبيها بالبعض ، كقولك «أَعْجَبَتِنِي الْجَارِيَةُ حَتَّى كَلَامُهَا» ويقتضي «حَتَّى وَلَدَهَا» وضَاطِطُ ذلك أنه إنْ حَسْنَ الاستثناء حَسْنَ دخولٍ حتى .

والرابع : كونه غاية في زيادة حِسْيَة ، نحو «فَلَانُ يَهْبُ الْأَعْدَادَ السَّكَنِيَّةَ حَتَّى الْأَلْوَفَ» أو مَعْنَوِيَّة ، نحو «مَاتَ النَّاسُ حَتَّى الْأَنْبِيَاءُ ، أَو الْمُلُوكُ» ، أو في تَقْصِيرِ كذلك ، نحو «الْمُؤْمِنُ يُجْزَى بِالْمُسَنَّاتِ حَتَّى مِثْقَالِ الدَّرَّةِ» ، ونحو «غَلَبَكَ النَّاسُ حَتَّى الصَّبَيَّانُ ، أَو النَّسَاءُ»^(١) .

* * *

— فتخرج على أن «حتى» حرف غاية وجر ، و «نَعْلَهُ» مجرور بمحني ومضاف إليه ، وأما رواية النصب فعلى أن يكون «نَعْلَهُ» مفعولاً لفعل مخدوف يفسره المذكور ، كما قلناه في إعراب البيت .

ثم أعلم أن الاستشهاد بهذا البيت هنا إنما هو جلي رواية النصب ، والذى سوغ عطف «نَعْلَهُ» على ما قبله - مع أنه يشترط في العطف بمحني أن يكون المعطوف بعض المعطوف عليه - هو التأويل في المطرد عليه ، وهذا معنى قول المؤلف «إِنَّ مَا قَبْلَهَا فِي تَأْوِيلِ أَلْقِي مَا يُنْتَقلُهُ» ولا شك أن النعل بعض ما يُنْتَقلُهُ ويضعف حركته في الانفلات والمهرب .

(١) ملخص الكلام أنه لو لم يكن ما بعد حتى من جنس ما قبلها إما تحقيقاً وإما تأويلاً وإما تشبيهاً ، أو كان ما بعدها من جنس ما قبلها على أحد الوجوه الثلاثة ولكنه لم يكن غاية لما قبلها ، أو كان ما بعدها غاية وطرفها لما قبلها لكنه ليس دالاً على زيادة أو نقص حسينين أو معنويين ، فإنه لا يجوز أن تجعلها عاطفة ، ويتفرع على هذا أنك لو قلت «صادقت العرب حق العجم» لم يصح ، لأن المعم لم ين من جنس العرب ، ولو قلت «خرج الفرسان إلى القتال حتى بنو فلان» وكان بنو فلان هؤلاء في وسط الفرسان لم يصح ، لأن ما بعد حتى حينئذ ليس غاية لما قبلها إذ الغاية ليست إلا في الأطراف عاليها وساقها ، ولو قلت «زارني القوم حق زيد» ولم يكن زيد متميزاً بفضل أو متفرداً بخنسية لم يصح ؛ لأن ما بعد حتى حينئذ ليس ذا زيادة ولا نقص .

وأما «أم» فضر بان : مفقطة وستائي ، ومتصلة وهي المسبوقة إمّا بهمزة التسوية ، وهي الدالة على جملة في محل المصدر ، وتكون هي والمعطوفة عليها فعليتين ، نحو (سَوَاء عَلَيْهِمْ أَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ^(١)) ، أو اسميتين ، كقوله :

* أَمْوَاتِي نَاءِ أَمْ هُوَ الآنَ وَاقِعٌ * ٤١٧

(١) من الآية ٦ من سورة البقرة ، ومن الآية ١٠ من سورة يس ، ومثل هذه الآية الكريمة في وقوع الفعليتين قول الشاعر :

سَوَاء عَلَيْكَ الْيَوْمَ أَنْصَاعَتِ النَّوَى
بِخَرْقَاءِ أَمْ أَنْحَى لَكَ السَّيْفَ ذَاجِعٌ

ومثله قول الآخر :

مَا أَبَالِي أَنْبَ بِالْخَزْنِ تَجِيئُ أَمْ لَحَانِي بِظَاهِرِ غَيْبِ لَشِيمٍ
٤١٧ - لم يسم أحد منهن وفتنا على كلامه قائل هذا الشاهد ، لكن صدره الذي ستسمعه يشبه كلام بن نويرة في رثاء أخيه مالك ، وما ذكره المؤلف هنا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* وَلَسْتُ أَبَالِي بَعْدَ فَقْدِي مَالِكًا *

اللغة : «لست أبالي» يريد أنه لا يعبأ ولا يكتثر «ناء» اسم فاعل فمه نائى - من باب فتح يفتح - إذا بعد .

الإعراب : «لست» ليس : فعل ماض ناقص ، وباء التكلم اسمه «أبالي» فعل مضارع مرفوع بضممة مقدرة على الآياء . وفاعله ضمير مستتر فيه وجوب تقديره أنا ، وجملة الفعل المضارع وفاعله في محل نصب خبر ليس «بعد» ظرف زمان متصل بقوله أبالي ، وبعد مضارع وقدمنه «فقدى» مضارف إليه ، فقد مضارف وباء التكلم مضارف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله «مالكا» مفعول به للمصدر منصوب بالفتحة الظاهرة «أموي» الهمزة للاستهام حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب . موت : مبتدأ ، وباء التكلم مضارف إليه «ناء» خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب بقوله أبالي ، وقد علق هذا الفعل عن =

= العمل في اللفظ بحرف الاستفهام «أم» حرف عطف مبني على السكون «هو» ضمير منفصل مبتدأ «الآن» ظرف زمان منصوب بقوله واقع الآتي ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة «واقع» خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب «معطوفة على جملة للبتدأ والخبر السابقة .

الشاهد فيه : قوله «أموي ناء أم هو واقع» فإن أم وقعت بين جملتين ، وقد عطفت إحدى هاتين الجملتين على الأخرى ، وهاتان الجملتان اسماً مثناة كاتري ، فإن كل واحدة منها مؤلفة من مبتدأ وخبر .

ونظير هذا البيت في وقوع الاصنافتين قول الآخر ، وهو الشاهد ٤١٩ الآتي :

لَعْمُكَ مَا أَذْرِي وَإِنْ كُنْتُ دَارِيَا

شَعِيشُ ابْنُ سَهْمٍ أَمْ شَعِيشُ ابْنُ مِنْقَرٍ

شعيش : مبتدأ ، وابن سهم : خبره ، وكذلك ما بعده .

ونظيره ما أنشده الفراء :

سَوَاءٌ — إِذَا مَا أَضْلَحَ اللَّهُ أَمْرَهُمْ —

عَلَيْنَا : أَذْرَرْ مَأْلُومُمْ أَمْ أَصَادِمْ

أى : أمالهم كثير أم مالمهم أصارم .

واعلم أن همزة التسوية أكتر ما تقع بعد «سواء» كما في الآيتين السكريتين اللتين تلاهما للمؤلف ، أو بعد «ما أبالي» كما في البيت المستشهد به ، وكما في قول الآخر :

مَا أَبَالِي أَبَنَ بِالْخَزْنِ تَيْسُّ أَمْ لَحَانِ يَظْهَرِ غَيْبِ لَثِيمِ

أو بعد «ما أدرى» كما في قول زهير بن أبي سلى الزبي :

وَمَا أَدْرِي ، وَسَوْفَ إِخَالُ أَدْرِي أَقْوَمْ آلُ حِصْنِي أَمْ نِسَاءِ

وليس معنى هذا أنها لا تقع إلا بعد هذه الكلمات ، قال المؤلف في مغنى الليب (١٧/١ بتحقيقنا) : «قد تنخرج الممزة عن الاستفهام الحقيقي فترد لمحانية معان =

(٢٤) — أوضح الحالك ٣

أو مختلفتين ، نحو (سَوَاءٌ عَلَيْنَا كُمْ أَدْعَوْتُمُوهُنَّ أَمْ أَنْتُمْ صَامِطُونَ)^(١) ، وإنما بهمزة يطلب بها وبأم التمهين ، وتقع بين مفردين متواسط بينهما ملا يسأل عنه ، نحو (أَنْتُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَمِ السَّمَاءُ)^(٢) أو متاخر عنهما ، نحو (وَإِنْ أَدْرِي أَقْرِيبٌ أَمْ بَعِيدٌ مَا تُوعَدُونَ)^(٣) وبين فعليتين ، كقوله :

* فَقُلْتُ أَهْيَ سَرَّتْ أَمْ عَادَنِي حَلْمٌ *

= أحدها : التسوية ، وربما توهם أن المراد بها المهمزة الواقعة بعد كلة سواء بخصوصها ، وليس كذلك ، بل كما تقع بعدها تقع بعدهما أبالي وما أدري وليت شرقي ونحوهن « أه و ما أشار إليه بنحوهن « لا أعلم » في نحو قوله « لا أعلم أجاءك رسولي أه ضل الطريق » .

(١) من الآية ١٩٣ من سورة الأعراف .

(٢) من الآية ٢٧ من سورة النازعات ، والسؤال في هذه الآية الكريمة عن المحكوم عليه - وهو أنت والسماء - وقد توسط بينهما المحكوم به - وهو أشد خلقا - وليس السؤال عنه ، وأوقع أحد المسؤول عنهما بعد المهمزة - وهو أنت - والثاني بعد أنت - وهو السماء - ليفهم السامع من أول الأمر الشيء الذي يطلب التسلكم منه تعينيه ، وهذا هو الذي تقضيه المهمزة المعادلة ، وكان يجوز أن يقال « أنت أم السماء أشد خلقا » فتؤخر المحكوم به الذي لا يسأل عنه عن المحكوم عليه .

(٣) من الآية ١٠٩ من سورة الأنبياء ، والسؤال في هذه الآية الكريمة عن المحكوم به - وهو قريب وبعيد - وقد تأخر عنهما المحكوم عليه - وهو ما توعدون « فتقدم المحكوم به ومعادله عن المحكوم عليه . ومن هنا تفهم أن « قريب » خبر مقدم ، و « بعيد » معطوف عليه بأم ، و « ما » اسم موصول مبتدأ مؤخر ، وجملة « توعدون » لا محل لها من الإعراب صلة ، ويجوز أن يكون « قريب » مبتدأ ، و « بعيد » معطوفا عليه ، و « ما » اسم موصولا فاعلا تنازعه كل من قريب وبعيد سد مسد خبر للبتدا .

٤١٨ — هذا الشاهد من كلام زيد بن حمل ، ويقال: زيد بن منقذ ، العدوى =

= التيمى ، من كله يتذكر فيها أهله ويحن إلى وطنه ، وما ذكره المؤلف هنا عجز
بيت من البسيط ، وصدره مع بيت سابق عليه قوله :

**زَارَتْ رُقَيَّةَ شُفَّنَا بَعْدَ مَا هَجَّمُوا لَدَى نَوَاحِلَ فِي أَرْسَاغِهَا اخْلَدَمْ
فَقُنْتَ لِلطَّيْفِ مُرْتَأَعًا فَأَرْقَنِي قَلْتُ : أَهَى سَرَّتْ . . .**

الثمة : « أهى » هو هنا بسكون الماء إجراء لهزة الاستههام مجرى واو العطف
وفائه ، قال ابن جنى : سكن أول هي لاتصال حرف الاستههام به إجراء لهزة مجرى
واو العطف وفائه ولام الابداء ، غير أن الإسكان مع هزة الاستههام أضعف منه مع
هذه المروف من جهة كون الهزة يجوز قطعها عن المستهم عنه ، وليس كذلك
واو العطف وفاؤه ولام الابداء ؛ فإنهن لا يجوز أن يفصلن عمما اتصلن به
« سرت » فعل ماض متصل ببناء التأنيث ، من السرى - بضم السين - وهو
السير ليلا « عادى » أراد زارنى ، وعبر بلفظ العيادة للأشعار بما هو فيه من صرخ
المشق ؛ فإن العيادة خاصة بزيارة للريض « حلم » بضم الحاء للهملة واللام - مایراه
الإنسان في النوم .

الإعراب : « قلت » الفاء حرف عطف ، قال : فعل ماض ، وتأء المتكلّم فاعله ،
« أهى » المهزة للاستههام ، هي : فاعل لفعل مخدوف يفسره المذكور بعده « سرت »
سرى : فعل ماض ، وتأء تاء التأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره
هي ، والمحلّة لا محل لها من الإعراب مفسرة ، وتقدير الكلام : أسرت هي سرت ،
وجملة الفعل المخدوف وفاعله في محل نصب بقال « أم » حرف عطف مبني على السكون
لا محل له من الإعراب « عادى » عاد : فعل ماض ، والتون الوقاية ، وباء للتوكّم
مفهول به لعاد « حلم » فاعل عاد مرفوع بالضمة الطاهرة ، وجملة عاد وفاعله
ومفعوله في محل نصب معطوفة بأم على جملة مقول القول السابقة ، وستعرف
في بيان الاستشهاد السر في جعلنا « هي » فاعلا لفعل مخدوف يفسره المذكور
بعده حتى تصير جملة مقول القول الواقة بعد هزة الاستههام فطية ، ولماذا نجعلها
على الطاهر أية بأن نعرب « هي » مبتدأ وجملة « سرت » بعده في محل رفع
خبر للبتدا .

لأن الأرجح كون « هي » فاعلاً بفعل مذوف ، واسميتن ك قوله^(١) :

٤١٩ - * شَعِيْثُ ابْنُ سَهْمٍ أَمْ شَعِيْثُ ابْنُ مِنْقَرٍ *

= الشاهد فيه : وقوع أَمْ معادلة لهمزة الاستفهام بين جملتين فعليتين ، وذلك بسبب أن قوله « هي » فاعل لفعل مذوف يفسره المذكور بعده ، والتقدير : أسرت هي سرت أَمْ عادني ، وإنما كان قوله « هي » فاعلاً لفعل مذوف على الأرجح لكون الأصل في الاستفهام أن يكون عن أحوال الذوات لأنها تتعدد وتحصل بعد أن لم تتمكن والدال على هذه الأحوال هو الفعل ، وأما الاستفهام عن نفس الذوات التي تدل عليها الأسماء قليل ، والقليل لا يحمل عليه الكلام ما كان لاكتثير معنى صحيح .

(١) وقد تكون الجملتان مختلفتين إحداها اسمية والأخرى فعلية ، فمن جميء أولاهما اسمية والثانية فعلية قوله تعالى (قل إن أدرى أقرب ما توعدون أَمْ يجعل له ربنا أبدا) ومن جميء الأولى فعلية والثانية اسمية قوله سبحانه (أَتَنْ تَخْلُقُونَهُ أَمْ نَحْنُ أَخْلَقُونَ) لأن (أَتَنْ) فاعل بفعل مذوف يفسره المذكور لما علمنا أن همزة الاستفهام أولى بالفعل من حيث إن الأصل في الاستفهام أن يكون بما من شأنه أن يكون محل شك أو تردد – وذلك هو أحوال الذوات التي تعبر عنها الأفعال – فأما الذوات نفسها فيقل أن تكون محل تردد أو شك

٤١٩ - هذا الشاهد قد نسبه سيبويه في كتابه (ج ١ ص ٤٨٥) إلى الأسود ابن يعمر التميمي ، ونسبة جماعة منهم البرد في السالم (ج ١ ص ٣٨٤) إلى العيين المنقري وما ذكره المؤلف في هذا الموضع هو عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* لَعَمْرُكَ مَا أَدْرِي وَإِنْ كُنْتُ دَارِيَا *

اللغة : « لعمرك » تكرر القول عن هذه الكلمة ، وأن معنى عمرك حياتك « أدرى » أعلم ، والراد بقوله « وإن كنت داريَا » وإن كنت من أهل الدراسة والعلم بالأنساب « شعيث » هو بناء مثنائي في آخره ، ويقع في كثير من الأصول « شعيب » باء موحدة في آخره ، وهو تحريف ، وهو اسم حي من بني تميم ثم من بني منقر ، وسهم بفتح فسكون - اسم حي من قيس عيلان ، ومنقر - بكسر اليم وسكون النون وفتح القاف ، بزنة منبر - حي ينتهي إلى زيد مناة بن تميم =

الأصلُ «أشعَثُ» خذفت المهمزة والتثنين منها .

= الإعراب : «لمرك» اللام لام الابتداء ، عمر : مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وعمر مضار ونصير المخاطب مضار إليه ، وخبر البتداً مذوف وجوباً ، وتقدير الكلام : لمرك قسمى «ما» حرف نفي «أدرى» فعل مضارع مرفوع بضم مقدرة على الياء ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا « وإن» الواو اعتراضية ، إن : شرطية ، ويحتمل أن تكون الواو للحال فتكون إن زائدة «كنت» كان : فعل مضار ناقص ، وناء للتكلم اسمه «داريا» خبر كان منصوب بالفتحة الظاهرة ، فإن جعلت الواو للحال جملة كان وأيها وخبرها في محل نصب حال ، وإن جعلت الواو اعتراضية فهي عاطفة على مذوف هو أولى بالمعنى من المذكور ، وتقدير الكلام : أنا لا أدرى إن كنت من غير أهل الدراسة وإن كنت من أهل الدراسة ، فقدم درايته إن كان من غير أهل الدراسة أولى من عدم درايته إن كان من أهل الدراسة ، ومعمول أدرى يأتي بعد «شعث» مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة «ابن» خبر البتداً ، وهو مضار و«سهم» مضار إليه مجرور بالكسرة «أم» حرف عطف «شعث» مبتدأ «ابن» خبر البتداً ، وهو مضار و«منقر» مضار إليه ، وجملة «شعث ابن سهم» من البتداً وخبره في محل نصب مفعول به لأدرى ، وقد علق عن العمل في الفظ بمعرف استفهام مقدر . وأصل الكلام : ما أدرى أشعيث ابن سهم ، وجملة «شعث ابن منقر» من البتداً وخبره في محل نصب معطوفة على جملة البتداً والخير السابقين .

الشاهد فيه : وقوع أم المعادلة للمهمزة بين جملتين اسميتين ، وكذلك لأن قوله «شعث ابن سهم» مبتدأ وخبر . وكذلك قوله «شعث ابن منقر» ؟ فالتعدد في نسب هذا الشخص لا في ذاته ، ولذلك ثبتت همزة ابن في هذا الوضع ، ويعذر عن حذف التثنين لأن المهمزة إنما تمحذف إذا كان ابن نثناً لعلم ومضافاً إلى علم والثاني أبو الأول ، وابن هنا ليس نثناً للعلم السابق عليه ، ولكنه هنا خبر ، وكذلك التثنين إنما يمحذف بهذه الشروط ، وفي البيت شاهد آخر هو حذف المهمزة ، الدلالة أم عليها ، وهو حذف مطرد قياسي خلافاً للأعلم الذي خصه بالضرورة ، ونظيره قول الشاعر :

كَذَبَتْكَ عَيْنُكَ أَمْ رَأَيْتَ بِوَاسِطِيْ غَلَّسَ الظَّلَامَ مِنَ الرَّبَابِ خَيَالًا
يَرِيدُ كَذَبَتْكَ عَيْنُكَ أَمْ رَأَيْتَ ؟ وَلَا يَبْعِدُ فِي هَذَا الْبَيْتِ تَوْجِيهَ آخَرَ سَنْدَكَه
كَفَيْلٌ وَتَرْدَه .

= ومن ذلك قول عمر بن أبي ربيعة :

وَمِنْقَطَةٌ هِيَ الْخَالِيةُ مِنْ ذَلِكَ^(١)، وَلَا يُفَارِقُهَا مَعْنَى الإِضْرَاب^(٢)، وَقَدْ

= فَوَاللَّهِ مَا أَذْرِي وَإِنْ كُنْتُ دَارِيَا بِسَبِيعِ رَمَبِينَ الْجَمْرَ أَمْ بِشَانِ ؟
أَرَادَ « أَبْسِعِ رَمَبِينَ الْجَمْرَ أَمْ بِشَانِ » وَمِنْهُ قَوْلُ عُمَرَ أَيْضًا :
ثُمَّ قَالُوا : تَحْبِهَا ؟ قُلْتُ : بَهْرَا عَدَدَ الرَّمَبِيلِ وَالْحَصَى وَالْتَّرَابِ
أَرَادَ « ثُمَّ قَالُوا أَنْجَبَهَا » وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ السَّكِيتِ بْنِ زِيدِ الْأَسْدِيِّ :
طَرِبَتْ وَمَا شَوْقَةٌ إِلَى الْبَيْضِ أَطْرَبَ
وَلَا لَبِيَا مِنِّي ، وَذُو الشَّيْبِ يَلْعَبُ ؟
أَرَادَ « أَوْ ذُو الشَّيْبِ يَلْعَبُ » .

(١) يَرِدُ أَنْهَا هِيَ الَّتِي لَا تَتَقْدِمُ عَلَيْهَا هَمْزَةُ التَّسْوِيَةِ وَلَا الْمَهْزَةُ الَّتِي يَطْلَبُ بِهَا
وَبِأَمِ التَّعْيِينِ ، وَإِنَّمَا سَمِيتَ مِنْقَطَةً – وَالحَالَةُ هَذِهُ – لِوَقْعِهَا بَيْنَ جَلْتَيْنِ مُسْتَقْلَتَيْنِ .
(٢) هَذَا الَّذِي جَرِيَ عَلَيْهِ الْمُؤْلَفُ – مِنْ أَنْ أَمِ الْمِنْقَطَةَ دَالَّةٌ عَلَى الإِضْرَابِ دَائِمًا ،
وَأَنَّهَا قَدْ تَدْلِي ، مَعَ ذَلِكَ ، عَلَى الْاسْتِفْهَامِ الْحَقِيقِيِّ أَوِ الإِنْكَارِيِّ – هُوَ مِنْهُبُ الْكَوْفَيْنِ
فَمَا يَذَكُرُ كَثِيرٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ ، وَخَلَاصَةُ آرَاءِ النَّعَاهُ فِي هَذِهِ الْمَسَأَةِ أَنَّ لَهُمْ فِيهَا
ثَلَاثَةَ مَذَاهِبٍ :

الْمَذَهَبُ الْأَوَّلُ : مِنْهُبُ جَمِيعِ الْبَصْرَيْنِ ، وَحَاصلُهُ أَنَّ « أَمِ » الْمِنْقَطَةَ تَدْلِي عَلَى
الْإِضْرَابِ وَالْاسْتِفْهَامِ مَعَا فِي كُلِّ مَثَلٍ ، فَلَا تَكُونُ فِي مَثَلٍ مَا لِلْإِضْرَابِ وَحْدَهُ ،
وَلَا تَكُونُ فِي مَثَلٍ مَا لِلْاسْتِفْهَامِ وَحْدَهُ .

الْمَذَهَبُ الثَّانِي : مِنْهُبُ جَمِيعِ الْكَوْفَيْنِ ، وَحَاصلُهُ أَنَّهَا تَدْلِي عَلَى الإِضْرَابِ فِي
كُلِّ مَثَلٍ ، وَقَدْ تَدْلِي – مَعَ دَالَّتِهَا عَلَى الإِضْرَابِ – عَلَى الْاسْتِفْهَامِ الْحَقِيقِيِّ أَوِ الإِنْكَارِيِّ ،
وَقَدْ لَا تَدْلِي عَلَى الْاسْتِفْهَامِ أَصْلًا ، وَلَا تَأْتِي لِلْدَّالَّةِ عَلَى الْاسْتِفْهَامِ وَحْدَهُ فِي مَثَلٍ مَا .

الْمَذَهَبُ الثَّالِثُ : مِنْهُبُ أَبِي عِيَّدَةَ ، وَحَاصلُهُ أَنَّ « أَمِ » الْمِنْقَطَةَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَوْجَهٍ ،
أَوْلَاهَا الدَّالَّةُ عَلَى الإِضْرَابِ وَحْدَهُ ، وَثَانِيَاهَا الدَّالَّةُ عَلَى الْاسْتِفْهَامِ وَحْدَهُ ، وَثَالِثَاهَا الدَّالَّةُ
عَلَى الإِضْرَابِ وَالْاسْتِفْهَامِ مَعًا ، وَسَعَدَدُ إِلَى السَّكَلَامَ عَلَى هَذَا الْمَوْضِعَ مَرَّةً أُخْرَى قَرِيبًا
وَيَذَكُرُ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ أَنَّهُ لَا خَلَافٌ بَيْنَ الْكَوْفَيْنِ وَالْبَصْرَيْنِ فِي عَجَّيِهِ أَمِ لِلْدَّالَّةِ
عَلَى الإِضْرَابِ وَحْدَهُ ، وَإِنَّمَا الْخَلَافُ فِي تَسْمِيَتِهَا ، هَلْ تَسْمَى مِنْقَطَةً أَوْ لَهَا ؟

تفتضي مع ذلك استفهاماً : حقيقةً نحو « إنَّهَا لِإِبْلٍ أُمٌ شَاءَ »^(١) أي : بل أهيَ شاءَ ، وإنما قَدَرْنَا بعدها مبتدأ لأنها لا تدخل على المفرد ، أو إنكارياً ، كقوله تعالى : « أُمٌ لَهُ الْبَنَاتُ »^(٢) أي : أَللَّهُ الْبَنَاتُ ، وقد لا تقتضيه البة ، نحو (أُمٌ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ)^(٣) أي : بل هل تستوى ؟ فإذا يدخل استفهام على استفهام^(٤) ، وكقول الشاعر :

(١) يتبعين عليك أن تعرّب قولهم « شاء » خبراً المبتدأ مذوف ، لما قد علمت من أن « أُمٌ » المنقطعة لاتفع إلا بين جملتين ، وهذا الذي ذكرناه هو مذهب جمهور النحاة ، وذهب ابن مالك رحمه الله إلى أنه يجوز أن يقع بعد « أُمٌ » المفرد ، واستدل على ذلك بأنه قد مع من كلامهم « وإن هناك لإبلًا أُم شاء » فإن الظاهر أن ما بعد أُم في هذه العبارة اسم مفرد ، وأنكر العلماء ذلك على ابن مالك من قبل أن « أُمٌ » المنقطعة يعنى بل الابتدائية ، وحرروف الابتداء لا يقع بعدها إلا الجمل ، نعم أنكروا رواية هذا المثال على الوجه الذي رواه عليه ابن مالك ، ومنهم من سلم روایته ثم أوجبه بأن « أُمٌ » محتمل أن تكون متصلة ، وعلى هذا تكون همزة الاستفهام مقدرة قبل إن ، وكأنه قيل : إن هناك لإبلًا أُم شاء ، ويحتمل أن تكون « أُمٌ » منقطعة وعلى هذا يكون قولهم « شاء » مفعولاً لفعل مذوف ، وكأنه قيل : إن هناك لإبلًا أُم أرى شاء .

(٢) من الآية ٣٩ من سورة الطور ، وقد علمت أن « أُمٌ » المنقطعة تدل على الإضراب دائماً ، فلو لم تكن في هذه الآية دالة على الاستفهام الإنكارى مع الدلالة على الإضراب ل كانت دالة على الإضراب الحض ، وهذا يستوجب الحال وهو الإخبار بنسبة البناب إليه ، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً .

(٣) من الآية ١٦ من سورة الرعد .

(٤) قد أتيتك قريباً أن مذهب جمهور البصريين أن « أُمٌ » المنقطعة تدل في كل مثال على الإضراب والاستفهام معاً ، وأن المؤلف عدل عن مذهبهم واختار مذهب جمهور السكوفيين الذين يرون أن « أُمٌ » هذه تدل على الإضراب دائماً ، وقد تدل على الاستفهام مع دلالتها على الإضراب ، وقد لا تدل على الاستفهام ، كما عدل عن مذهب أبي عبيدة الذي ذهب إلى أن « أُمٌ » هذه قد تدل على الاستفهام في بعض الأمثلة ولا تدل على الإضراب .

٤٢٠ * هُنَالِكَ أَمْ فِي جَنَّةِ أَمْ جَهَنَّمْ *

إذ لا معنى للاستفهام .

= الآية الكريمة التي تلها المؤلف - وهي قوله تعالى (أَمْ هُلْ تَسْتَوِي الظَّلَامَ وَالنُّورَ) تدل لذهب الكوفيين الذي اختاره المؤلف ، ووجه الدلالة من هذه الآية على أن «أَمْ» خالية من الدلالة على الاستفهام هو أنه قد وقع بعدها حرف الاستفهام وهو (هل) ولو كان في «أَمْ» معنى الاستفهام لكان حرف الاستفهام داخلًا على حرف استفهام آخر ، وذلك لا يجوز .

وما استدل به أبو عبيدة على أن «أَمْ» قد تدل في بعض الأمثلة على الاستفهام ولا تدل على الإضراب قول الأخطل الغلي :

كَذَبْتُكَ عَيْنُكَ أَمْ رَأَيْتَ بِوَاسِطِ

غَلَسَ الظَّلَامِ مِنَ الرَّبَابِ خَيَالًا

جمل «أَمْ» منقطعة دالة على الاستفهام ، والتقدير عنده : كذبتك عينك هل رأيت في غلس الظلام خيالاً من الباب .

وقد تقدم الاستشهاد بهذا البيت على حذف همسة الاستفهام وأن التقدير : أكذبتك عينك أم رأيت ! وأم متصلة .

وحذر بعضهم على ما قاله أبو عبيدة قوله تعالى (أَمْ تَرِيدُونَ أَنْ تَسْأَلُوا رَسُولَنَا) .

٤٢٠ - هذا الشاهد من كلام عمر بن أبي ربيعة المخزومي ، وما ذكره المؤلف

ه هنا عجز بيت من الطويل ، وصدره مع بيتهن سابقين عليه قوله :

الَاَلَيْتَ اَمَّى يَوْمَ تُقْضَى مَنِيَّتِي لَئَنْتُ اُذْنِي مَا بَيْنَ عَيْنَيْكِ وَالْفَمِ

وَلَيْتَ طَهُورِي كَانَ رِيقَكَ كَلَهُ وَلَيْتَ حَنْوَطِي مِنْ مُشَاشِكِ وَالدَّمِ

وَلَيْتَ سُلَيْمِي فِي الْنَّامِ ضَجَيْعَتِي هُنَالِكَ أَمْ فِي جَنَّةِ . . .

اللغة : «سليمى» اسم امرأة «النام» النوم «ضجيعى» مشاركتى في للضجيج ، وهو مكان الرقاد .

الإعراب : «ليت» حرف تمن ونصب «سليمى» اسم ليت منصوب بفتحة مقدرة =

وأما «أو» فإنها بعد الطلب للتخيير ، نحو « تَزَوَّجْ زَيْنَبْ أوْ أُخْتَهَا » أو للإباحة ، نحو « جَالِسِ الْعَلَمَاءِ أوِ الرَّهَادِ » والفرق بينهما امتناع الجمع بين المتعاطفين في التخيير ، وجوازه في الإباحة .

على الألف «في النام» جار ومحرر متعلق بقوله ضجيعي الآتي «ضجيعي» ضجيعي : خبر ليت ، وهو مضاف وباء المتكلم مضاف إليه « هناك » هنا : اسم إشارة لمكان النوم ، مبني على السكون في محل نصب ضجيعي ، واللام لبعد ، والكاف حرف خطاب «أم» حرف دال على الإضراب بمعنى بل مبني على السكون لا محل له الإعراب «في جنة» جار ومحرر متعلق بمخدوف يقع خبراً للبيت مخدوفة مع اسمها ، وتقدير الكلام : بل ليت سليمي ضجيعي في جنة «أم» حرف عطف دال على الإضراب «في جهنم» جار ومحرر متعلق بمخدوف يقع خبراً للبيت المخدوفة مع اسمها كالسابق ، والتقدير : بل ليت سليمي ضجيعي في جهنم . تمنى أولاً أن تكون ضجيعته في موضع رقاده ، ثم أضرب عن ذلك وتمنّى أن تكون ضجيعته في الجنة ، ثم أضرب عن ذلك وتمنّى أن تكون ضجيعته في جهنم ، وأم إذا كانت بمعنى بل لم يقع بعدها إلا الجمل ؟ فلذلك قدرنا الجمل بعد أم الأولى وبعد أم الثانية ، فاعرف ذلك وتبه له .

الشاهد فيه : أن المؤلف بهذا البيت ليدل على أن «أم» المقطعة التي بمعنى بل قد لا تدل على الاستفهام ولا تقضيه أصلاً ، ألا ترى أنه لا يريد بقوله «أم في جنة أم في جهنم» الاستفهام ؟ وإنما ساق مساق التمني على ما قررناه في أواخر إعراب البيت . قال الشيخ خالد : ونقل ابن الشجيري عن جميع البصريين أن أم أبداً بمعنى بل والممزة جيماً ، وأن الكوفيين خالفون في ذلك . وهذه الآية والبيت بشهدان للكوفيين ، فإن أم فيما بمعنى بل خاصة ، كما أنها بمعنى الاستفهام خاصة في قول الشاعر :

كَذَبْتَكَ عَيْنُكَ أَمْ رَأَيْتَ بِوَاسِطِ

غَلَسَ الظَّلَامِ مِنَ الرَّبَابِ خَيَالًا

قال أبو عبيدة : «إن العني هل رأيت» «أه كلامه محرفة ، بعد تقويم تحريفه ، وقال الدنوشري عن البيت الذي استدل به لجيء أم المقطعة للاستفهام ليس غير مانصه : «هذا قول أبي عبيدة فقط كلام في المفهوم» ، وقد ذكرنا ذلك التخرج الذي يخرجه عن الدلالة على مذهب إليه أبو عبيدة ، بل يخرج «أم» عن أن تكون منقطعة .

وبعد الخبر لالشك^(١) ، نحو (لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ)^(٢) أو للإبهام ، نحو (وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَقَعَ هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ)^(٣) وللتفصيل ، نحو (وَقَالُوا كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى)^(٤) أو للتقسيم ، نحو « الْكَلِمَةُ اسْمٌ أَوْ قُلْ أَوْ حَرْفٌ » والإضراب عند الكوفيين وأبى على^(٥) ، حكى الفراء

(١) اعلم أولاً أن بعض العلماء يذكرون التشكيك في موضع الإبهام ، فيفهم من هذا الصنيع أن التشكيك والإبهام يعني واحد ، وبعض العلماء يذكرون الشك والتشكيك والإبهام ، فذكر الثلاثة يدل على أن لكل واحد منها معنى خاصاً ، وهو الحق ، فاما الشك فهو كون المتكلم نفسه واقعاً في الشك والتردد ، وأما التشكيك فهو أن يوقع المتكلم المخاطب في الشك والتردد ، وأما الإبهام فهو أن يكون المتكلم عالماً بحقيقة الأمر غير شاك ولا متعدد فيه ، ولكنه يخرج كلامه في صورة الاحتمال ليكون المخاطب أقبل لما يلقي إليه من الكلام ، فإذا معه الكلام وفهمه ظهر له الأمر ، وانظر إلى الآية السكريةة (وإننا أو أيّاكم — الآية) تجد المتكلم عالماً علماً اليقين أن من عبد الله تعالى وأفرده بالألوهية والتوجه إليه هو الذي يكون على هدى وأن من أشرك معه غيره هو الذي يكون في ضلال مبين ، ومع ذلك لم يورد الكلام في صورة الخبر القاطع بما يعلمه ، بل أورده في صورة الاحتمال ليسترعى انتباه المخاطب ويحمله على سماع الكلام وفهمه .

(٢) من الآية ١٩ من سورة الكهف .

(٣) من الآية ٢٤ من سورة سباء .

(٤) من الآية ١٣٥ من سورة البقرة .

(٥) ومن ذهب إلى أن أو تفيد الإضراب ابن رهان وابن جنى ، وهؤلاء ذهبوا إلى أنها تفيد الإضراب مطلقاً ، نعني سواء كان المتقدم عليهما خبراً مثبتاً أو منفيأً أم كان المتقدم عليها أمراً أو نهياً ، وسواء أعيد معها العامل في الكلام المتقدم عليها أم لم يعد ، تقول « أنا مسافر اليوم » ثم ييدو لك فتقول « أو مقيم » تزيد الإضراب عن الكلام الأول وإثبات ما بعد أو ، ونسب ابن عصفور القول بإفادته « أو » للإضراب إلى سيبويه لكنه قرر أن سيبويه رحمة الله يشترط في إفادتها الإضراب شرطين : =

« اذْهَبْ إِلَى زَيْدٍ أَوْ دَعْ ذَلِكَ فَلَا تُنْجِرِ الْيَوْمَ » وبمعنى الواو عند السکوفين^(١)، وذلك عند أمن اللبس ، كقوله :
 ٤٢١ — * مَا بَيْنَ مُلْجِمٍ مُهْزِرٍ أَوْ سَافِعٍ *

= الأول : أن يتقدمها نفي أو نهي .
 الثاني : أن يعاد معها العامل ، ومثال ذلك « ما حضر على أو ما حضر خالد »
 وقولك « لا يقم بكر أو لا يقم خالد » .
 (١) ووافق السکوفين على صحة بحثي ، أو بمعنى الواو . وهو مطلق الجم - الأخفش والجرى ، بالشرط الذى ذكره المؤلف وهو أمن اللبس .
 ٤٢١ — هذا الشاهد من كلام حميد بن ثور الملالى ، وما ذكره المؤلف هنا
 عجز بيته من الكامل ، وصدره قوله :

* قَوْمٌ إِذَا سَمِعُوا الصَّرِيعَ رَأَيْتُمُوهُ *

اللغة : « الصريغ » يطلق هذا المفظ على صوت الاستفانة ، ويطلق على المستفان نفسه ، ويمكن أن يقصد كل واحد من هذين المعنين في بيت الشاهد ، ويطلق الصريغ أيضاً على المفتي ، كما في قوله تعالى : (فلا صريغ لهم) أي لا مفتي « مهره » - بضم فسكون - أصله الحصان الصغير ، وأراد هنا الحصان ، وملجمه : أي ملبسه للجام « سافع » السافع : القابض بناصية مهره ، ومن عادة العرب أن يفعلوا ذلك عند انتظار من يجيء بالجام لليمجح الحصان ؛ فهذه كناية عن التهيو والاستعداد ، والعبارة كلها كناية عن إسراعهم في إجابة الصريغ .

المعنى : وصف هؤلاء القوم بأنهم سريعون بالإجابة عندما يستصرخهم أحد الآخذ بناصيه ؛ فهو يقول عنهم : إنك لتراهم حين يسمعون صوت الاستفانة ما بين « لمجم فرسه وآخذ بناصية فرسه رينا يأتيه غلامه بالجام » .

الإعراب : « قوم » خبر مبتدأ مخدوف : أي هم قوم « إذا » ظرف تضمن معنى الشرط « سمعوا » فعل ماض وفاعله « الصريغ » مفعول به لسمعوا ، وجملة الفعل وفاعله ومفعوله في محل جر بإضافة إذا إليها « رأيتم » فعل ماض وفاعله ومفعوله ، =

وزعم أكثُر النحوين^(١) أن «إما» الثانية في الطَّلَبِ والْأَخْبَرِ - نحو

= والجملة لا محل لها من الإعراب جواب إذا «ما» زائدة «بين» ظرف متعلق برأى ، وبين مضارف ، و «ملجم» مضارف إليه ، وأصل ملجم صفة لمحض مخدوف تقديره : رجل ملجم ، فلما حذف الموصوف أقيمت الصفة مقامه ، وملجم مضارف وهو من «مهره» مضارف إليه ، وهو مضارف وضمير الغائب مضارف إليه «أو» حرف عطف سافع «مقطوف هل ملجم مهره .

الشاهد فيه : قوله « بين ملجم مهره أو سافع » فإن « أو » في هذه العبارة بمعنى الواو ، والدليل على ذلك ما ذكرناه لك فيما مضى في بيت امرئ القيس (ش ٤١٣) من أن « بين » لا تضاف إلا إلى متعدد لفظاً ومعنى ؟ فلو بقية « أو » على معناها الذي هو أحد الشيدين أو الأشياء لكان « بين » قد أضيفت إلى واحد ، وهو غير ما تقتضيه العربية .

وقال قوم : إن أو في هذا البيت على معناها الأصلي - وهو الدلالة على أحد الشيدين أو الأشياء - وتخلاصوا من تعدد ما تضاف إليه بين بأن زعموا أن تقدير الكلام ما بين فريق ملجم مهره أو فريق سافع ، وهو تكلف لا موجب له .

ومن شواهد بعji أو بمعنى الواو قول امرئ القيس :

فَظَلَ طَهَاءُ اللَّهُمَّ مَا بَيْنَ مُهْضِبِي

والكلام في بيان الشاهد في بيت امرئ القيس هذا مثل الكلام في البيت الذي أنسده المؤلف ، ونظيره قول راجز من بنى أسد :

إِنَّ بِهَا أَكْتَلَ أَوْ رِزَاماً خُوَرِبَيْنِ يَنْقُفَانِ الْهَامَا
وجه الدلالة أنه ثني « خور بين » ولو كانت أو لأحد الشيدين لقال « خور بـا » فجاء به مفردا .

(١) تلخص المباحث المتعلقة بما في خمسة مباحث ، وأنا أذكرها لك على سبيل الإيجاز والاختصار ، فأقول :

البحث الأول : لغة أكثر العرب كسر همزة « إما » ولغة تميم وقيس وأسد فتح همزتها .

=

= البحث الثاني : الغالب في «إما» هذه تكرارها ، وقد تمدفث الثانية ويؤدي في الكلام بما يقوم مقامها ، نحو «إما أن تسكلم بخير وإلا فاسكت» وقرأ أبي (وإنما أو إياكم لإما على هدى أو في ضلال بين) وقال الشاعر :

فَإِمَّا أَنْ تَكُونَ أُخْيِي بِصِدْقٍ فَأَعْرِفَ مِنْكَ غَيْرَ مِنْ سَمِيعِي
وَإِلَّا فَأَطْرَحْنِي وَاتْخِذْنِي عَدُوًا أَتَقِيكَ وَتَتَقِيَنِي
وقد تمدفث الأولى ويكتفى بالثانية ، وذلك كقول الشاعر :

تُلِمُّ يَدَارِي قَدْ تَقَادَمْ عَهْدُهَا وَإِمَّا بِأَمْوَاتِ الْمَهْ حَيَا لَهَا
المعنى : تلم إما بدار قد تقادم عهدها وإما بأموات ، والفراء يقيس على هذا ،
فيجوز عنده أن يقول : زيد يبقى وإما يسافر ، كما يقول : زيد يبقى أو يسافر .
المبحث الثالث : اتفق النحاة على أن «إما» لا تأتي بمعنى الواو ولا بمعنى بل ،
وإنما تأتي لما تأتي له أو من المعانى المشهورة المتყق عليها ، وهى التخيير والإباحة بعد
الطلب ، والشك والإبهام بعد الخبر ، وأمثلتها معروفة من أمثلة أو .

المبحث الرابع : اختلف النحاة في «إما» هذه أمر كثيرة أم بسيطة ، فذكر
سيويه أنها مركبة من إن وما ، وذهب غيره إلى أنها بسيطة وأنها وضعت هكذا
من أول الأمر ، وهذا هو الراجح ، لأن البساطة - أي عدم التركيب -
هي الأصل .

المبحث الخامس : لا خلاف بين أحد من النحاة في أن «إما» الأولى غير عاطفة ،
وذلك لأنها قد تقع بين العامل ومفعوله نحو «تزوج إما هندا وإنما أختها» ونحو
«قام إما زيد وإنما عمرو» واختلفوا في «إما» الثانية ، فذهب أكثر النحاة أنها
عاطفة والواو التي قبلها زائدة للا يلزم دخول العاطف على الماطف ، ومنذهب أبي على
الفارسي وابن كيسان وابن برهان أن العاطف هو الواو : وإنما دالة على الإباحة
أو التخيير أو الشك أو الإبهام ، فإذا مثلاً أو في الدلالة على المعنى فقط عند هؤلاء ،
وليس مثلها في عطف ما بعدها على ما قبلها ، وزعم ابن عصفور أن النحاة مجحون
على أن «إما» غير عاطفة ، وهو نقل يخالف نقل غيره من آثارات العلماء . =

« تَزَوَّجْ إِمَّا هِنْدًا وَإِمَّا أُخْتَهَا » و « جَاءَنِي إِمَّا زَيْدٌ وَإِمَّا عَمْرُو » - بمنزلة « أو » في المعطف والمعنى ، وقال أبو على : وابنا كيسان وبرهان : هي مثلما في المعنى فقط ، وَبُوئِيدَهُ قَوْلُهُمْ : إنها مجامعة للواو لزوماً ، والعاطف لا يدخل على العاطف ، وأما قوله :

* * * ٤٢٢ *

فشاذ ، وكذلك فتح همزتها وإبدال ميمها الأولى .

* * *

= وخلاصة هذا البحث أنه لما كان الاستعمال قد جرى على أن « إِمَّا » تكون مسبوقة بالواو ، وكان المقرر عند النحاة كلهم أن العاطف لا يدخل على العاطف ، كان ما لا بد منه أن نلتقي دلالة أحد اللفظين على العطف ، فاختار أكثر النحاة اعتبار الواو زائدة ، واختار أبو علي ومن معه تحرير « إِمَّا » من الدلالة على العطف .

٤٢٣ - نسب قوم هذا الشاهد إلى الأحوص ، والصواب أنه لسعد بن قرظ ، من أبيات له يهجو فيها أمه ، وكان ابنا عاقا شريراً ، وما ذكره المؤلف هنا عجز بيت من البسيط ، وصدره قوله :

* يَا لَيْتَمَا أَمْثَنَا شَالَتْ نَعَامَتْهَا *

اللغة : « شالت نعامتها » هذه كنایة من كنایات العرب معناها « ماتت » وأصل شالت بمعنى ارتفعت ، والنعامة - بفتح النون بزنة السجابة - باطن القدم ، ويقال : النعامة هي هنا العرش « أَمْعاً » بفتح المهمزة وسكون الياء هنا ، وفتح المهمزة لغة لبني تميم ومن ذكرنا معهم في « إِمَّا » .

المعنى : تمنى أن تكون أمه قد ماتت ، وذكر أنه لا يبالي ما يكون مصيرها بعد الموت ولا يعنيه أن يذهب بها إلى الجنة أو يذهب بها إلى جهنم .

الإعراب : « يَا » حرف تنبية ، أو حرف نداء والمنادى به ممحض ، وإدخال حرف النداء على « لَيْتْ » كثير في العربية وفي أحسن الكلام ، ومنه قوله تعالى : (يَا لَيْتَ قَوْمِي يَعْلَمُونَ) وقول الراجز ، وهو من شواهد هذا الكتاب :

وأيام «لَكِن»،^(١) فعطف خلافاً ليونس، وإنما تُعطف بشرط : إفرادي

= يَا لَيْتَنِي وَأَنْتِ يَا لَمِيسُ فِي بَلْدَةِ لَيْسَ بِهَا أَنِيسُ
« لَيْتَا » لَيْتٌ : حُرْفٌ تَعْنِي وَنَصْبٌ ، وَمَا : كَاتِبٌ لَهُ عَوْنَى الْمَصْبُوبُ وَالرَّفْعُ « أَمْنَا »
أَمْ - بَالرَّفْعِ - مِبْتَدَأٌ مَرْفُوعٌ وَعَلَامَةُ رَفْعِهِ الضَّمَّةُ الظَّاهِرَةُ فِي آخِرِهِ ، وَأَمْ مَضَافٌ وَضَمِيرٌ
الْمُسْكَلُومُ وَمَعَهُ غَيْرُهُ مَضَافٌ إِلَيْهِ « شَالٌ » شَالٌ : فَعْلٌ مَاضٌ ، وَالثَّانِيَةُ عَلَامَةُ التَّأْنِيَّةِ
« نَعَامَتْهَا » نَعَامَةٌ : فَاعِلٌ شَالٌ ، وَضَمِيرُ الْفَاعِلِيَّةِ الْمُائِدُ إِلَيْهِ أَمْمَهُ مَضَافٌ إِلَيْهِ ، وَجَلَّةُ
الْفَعْلِ وَفَاعِلُهُ فِي مَحْلٍ رَفْعٌ خَبْرُ الْمِبْتَدَأِ ، وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَرَوِي « أَمْنَا » بِالنَّصْبِ ،
وَعَلَيْهِ يَكُونُ « لَيْتٌ » حُرْفٌ تَعْنِي وَنَصْبٌ ، وَمَا زَانِدَهُ غَيْرُ كَافَةٍ ، وَأَمْنَا : اسْمٌ لَيْتٌ
وَمَضَافٌ إِلَيْهِ ، وَجَلَّةٌ « شَالٌ نَعَامَتْهَا » فِي مَحْلٍ رَفْعٌ خَبْرٌ لَيْتٌ « أَيْمَا » حُرْفٌ دَالٌّ
عَلَى التَّقْسِيمِ بِمَفْعُولِهِ السُّكُونِ لَا مَحْلٌ لَهُ مِنَ الإِعْرَابِ « إِلَى جَنَّةٍ » جَارٌ وَمَعْرُورٌ مَتَّعْلِقٌ
بِقَوْلِهِ شَالٌ « أَيْمَا » الثَّانِيَةُ حُرْفٌ عَطْفٌ بِمَفْعُولِهِ السُّكُونِ لَا مَحْلٌ لَهُ مِنَ الإِعْرَابِ
« إِلَى نَارٍ » جَارٌ وَمَعْرُورٌ مَعْطُوفٌ بِأَمْمَهُ عَلَى الْجَارِ وَالْمَعْرُورِ الْأَوَّلِ .

الشاهد فيه : بعjiء «أما» عاطفة غير مسبوقة بالواو ، وهذا شاذ ، وكذلك فتح همزتها مع قلب ميمها ياء كـا قاله المؤلف ، أما فتح همزتها وحده فلا شذوذ فيه ، بل ذلك لغة الجماعة من العرب منهم عمّ وقيس وأسد .

(١) اختلف النهاة في مجيء « لكن » حرف عطف ، فذهب الجمود إلى أنها تكون حرف عطف بثلاثة شروط سند كره فيما بعد ، ونذكر - مع ذلك - محترزاتها وحكم الكلام مع كل محترز منها ، وذهب يونس بن حبيب إلى أنها لا تكون حرف عطف أبداً ، وأنها تكون حرف استدراك في كل كلام وردت فيه ، فإن ذكرت معها الواو فالعاطف هو الواو ، نحو « ما قام زيد ولكن عمرو » ونحو قوله « ما صرت برجل صالح لكن طالع » بغير طالع ، وإن لم تذكر معها الواو فهي حرف دال على الاستدراك وبما بعدها معمول هدف نحو « ما قام زيد لكن عمرو » فعمرو في هذا المثال فاعل بفعل معدوف يدل عليه المذكور قبل لكن ، والتقدير: ما قام زيد لكن قام عمرو ، ونحو « ما صرت برجل صالح لكن طالع » فطالع بغيره ويرجع حرف جر معدوف دل عليه المذكور قبل لكن ، والتقدير: ما صرت برجل صالح لكن صارت بطالع لكن صارت بطالع ولكن حرف البر ويقاء عمله في هذا الكلام ، ووافق ابن مالك في كتاب التسجيل = يonus بن حبيب على أن لكن لا تكون عاطفة .

== وجملة الشروط التي اشترطها الجمهور لصحة جميء لكن حرف عطف ثلاثة شروط :

الشرط الأول : ألا تقدم عليها الواو ، فإن تقدمتها الواو نحو « ما مررت بزيد ولكن عمرو » كانت الواو هي العاطفة ، ثم إن أكثر النحاة على أن المعطوف بالواو إذا كان بفردا فإنه يجب فيه أن يشارك المعطوف عليه في الإثبات والنفي ، وعلى هذا يقدر المعطوف عامل مثبت من جنس العامل في المعطوف عليه ، وت تكون الواو قد عطفت جملة على جملة ، فنقدير المثال الذي ذكرناه : ما مررت بزيد ولكن مررت بعمرو ، ومن العلماء ومن بينهم يونس من قال : إن شرط موافقة المفرد المعطوف بالواو للمعطوف عليه إثباتا أو نفيا خاص بما إذا لم يذكر في الكلام ما يدل على المخالفة ، وفي هذه الصورة التي تتحدث عنها قد ذكر في الكلام ما يدل على المخالفة وهو لكن ، وعلى هذا الرأي يكون « عمرو » في المثال المذكور معطوفا على زيد عطف مفرد على مفرد ، وهذا الرأي الرأيان يجريان في قوله تعالى (ما كان محمد أبا أحد من رجالكم ولكن رسول الله) فإن رأيت لزوم موافقة المفرد المعطوف بالواو على المعطوف عليه لزمرك أن تجعل (رسول الله) خبرا لكان معدنة لدلالة ما قبلها عليها ، ويكون التقدير : ما كان محمد أبا أحد من رجالكم ولكن كان رسول الله ، والواو حينئذ قد عطفت جملة كان المبتدأة على جملة كان النفي ، وإن رأيت عدم التزام موافقة المفرد المعطوف بالواو للمعطوف عليه في الإثبات والنفي في مثل هذه الحالة فاجعل (رسول الله) معطوفا على (أبا أحد من رجالكم) عطف مفرد على مفرد .

الشرط الثاني : أن تسبق لكت بني أو بنى ، فمثال النفي « ما قام زيد لكن عمرو » ومثال النهي « لا يقم زيد لكن عمرو » وهذا الشرط اشترطه البصريون ، ولم يشترطه الكوفيون ، فإذا قلت « قام زيد لكن عمرو » فعمرو عند الكوفيين معطوف على زيد عطف مفرد على مفرد ، ولكن عاطفة وإن لم يتقدمها نفي ولا نهي ، وعند البصريين أن « عمرو » في هذا المثال لا يجوز أن يكون معطوفا على زيد عطف ==

٤٤٣ — إِنَّ ابْنَ وَرْقَاءَ لَا يَخْشِي بَوَادِرَهُ لَكِنَّ وَقَانِيَهُ فِي الْجَزِيرَةِ تُتَظَّلَّ

مفرد على مفرد لعدم تقدم النفي أو التهى، وإنما يجوز أن يكون «عمرو» فاعلاً ب فعل عذوف يدل عليه الفعل المتقدم على لكن ، والتقدير : قام زيد لكن لم يتم زيد ، كما يجوز أن يكون «عمرو» في للثال للذكورة مبتدأ خبره عذوف ، وتقدير الكلام : قام زيد لكن عمرو لم يتم ، ولكن على كلا التقديرتين حرف ابتداء جي به لإفاده عبرد الاستدراك ، وليس حرف عطف .

الشرط الثالث : ألا يقع بعد لكن جملة تامة ، فإن وقع بعدها جملة تامة فهى حرف ابتداء ، وليس عاطفة ، وأنت خير - بعد ما ينوه لك فى شرح الشرط الثاني - أن وقوع الجملة التامة بعد لكن إما أن يكون بذكرا جزءى الجملة جميعا كاف بيت زهير الذى أنسنه ل المؤلف (ش رقم ٤٢٣) وإما أن يكون بذكر أحد الجزئين وتقدير الآخر كالذى ذكرناه لك فى شرح للثال «قام زيد لكن عمرو» على منصب الكوفيين . ٤٢٣ - هذا الشاهد بيت من البسيط ، وهو من قصيدة زهير بن أبي سلى للزنى يدع فيها الحارث بن ورقان الصيداوى .

اللقة : « بوادره » البوادر : جمع بادرة ، وهي الأمر يدر من الإنسان عند النضب وفي ديوان زهير « لاتخنى غوائله » والغوايل : جمع غائلاً ، ولعله أنه رجل يملك نفسه حال النضب ، أو أنه لا يقدر ولا يخون « وقادمه » جمع وقعة ، وهي إرثه الشري بالأعداء « تنتظرك » تتوجه وترقب حصولها وتتخلى .

الإعراب : «إن» حرف توكيـد ونـصب «ابن» اسم إـن منـصوب بالفتحـة الـظـاهرـة
وابـن مـضـافـ إـلـيـه بـعـرـورـ بالـفتحـة نـيـاـبـة عـنـ الـكـسـرـة لـأـنـه اـسـمـ لاـيـنـصـرـفـ
لاـ خـتـامـه بـأـلـفـ التـائـيـثـ للـمـدـوـدـةـ لـاـ» حـرـفـ تـنـيـ (تـخـنـيـ) فـمـضـارـعـ مـبـقـيـ المـجـهـولـ
مـرـفـوعـ بـضـمـةـ مـقـدـرـةـ عـلـىـ الـأـلـفـ (بـوـاـدـرـ) بـوـاـدـرـ: تـائبـ قـاعـلـ تـخـنـيـ، وـبـوـاـدـرـ مـضـافـ
وـضـيـرـ التـائبـ الـعـادـدـ إـلـيـ اـبـنـ وـرـقـاءـ مـضـافـ إـلـيـ، وـجـةـ الـعـلـلـ لـلـبـنـ الـمـجـهـولـ لـمـعـ تـائبـ =
= ٢٥ - أـوـضـمـ لـلـالـكـ (٣)

أو تَأْتَ وَأَوْ ، نَحُوا (وَلِكِنْ رَسُولُ اللَّهِ) ^(١) أَيْ : وَلِكِنْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ، وَلِيُسَ الْمَصْوَبُ مَعْطُوفًا بِالْوَاءُ ؛ لَأَنَّ مُتَعَاطِفَ الْوَاءُ الْمُفَرِّدِينَ لَا يُخْتَلِفُونَ بِالسُّلْبِ وَالْإِيجَابِ ، أَوْ سَبَقَتْ بِالْإِيجَابِ ، نَحُوا « قَامَ زَيْدٌ لَكِنْ عَمِرُو لَمْ يَقُمْ » ، وَلَا يَجُوزُ « لَكِنْ عَمِرُو » عَلَى أَنَّهُ مَعْطُوفٌ ، خَلَافًا لِلْكُوفِيِّينَ .

وَأَمَّا « بَلْ » فَيُعْطَى بِهَا بِشَرْطِينِ : إِفْرَادٍ مَعْطُوفِهِ ^(٢) ، وَأَنْ تُسْبِقَ

= فَاعْلَهُ فِي مَحْلٍ رُفْعَ خَبْرِ إِنْ « لَكِنْ » حَرْفُ ابْتِدَاءٍ مَبْنِيٍ عَلَى السُّكُونِ لَا يَحْلُّ لَهُ مِنَ الْإِعْرَابِ « وَقَائِمٍ » وَقَائِمٌ : مِبْتَدَأ مَفْوَعٌ بِالضَّمْنَةِ الظَّاهِرَةِ ، وَوَقَائِمٌ مَضَافٌ وَضَمِيرُ الْغَائِبِ الْمَائِدُ إِلَيْهِ أَبْنَ وَرَقَاءُ مَضَافٍ إِلَيْهِ « فِي » حَرْفُ جَرٍ مَبْنِيٍ عَلَى السُّكُونِ لَا يَحْلُّ لَهُ مِنَ الْإِعْرَابِ « الْحَرْبُ » عَجَرُورُ بَنِي ، وَالْجَازُ وَالْمَجْرُورُ مَتَعْلِقٌ بِقَوْلِهِ تَنْتَظِرُ الْآتَى ، أَوْ بِمَحْذُوفِ حَالٍ مِنْ وَقَائِمِهِ ، أَوْ مِنْ الضَّمِيرِ الْمَسْتَرِ فِي تَنْتَظِرُ الْمَائِدِ إِلَيْهِ وَقَائِمِهِ « تَنْتَظِرُ » فَعَلَ مَضَارِعٍ مَبْنِيٍ لِلْمَجْهُولِ ، وَنَائِبُ فَاعْلَهُ ضَمِيرُ مَسْتَرٍ فِي جَوَازٍ تَقْدِيرٍ هُوَ يَعُودُ إِلَيْهِ وَقَائِمِهِ ، وَاجْلَهُ فِي مَحْلٍ رُفْعَ خَبْرِ الْمَبْتَداِ .

الشاهدُ فِيهِ : بِحُجَّيِّ « لَكِنْ » حَرْفُ ابْتِدَاءٍ لَا حَرْفٌ عَطْفٌ ؛ لِكَوْنِ الْوَاقِعِ بَعْدَهَا جَمْلَةً مِنْ مِبْتَداً وَخَبْرِ .

(١) مِنَ الآيَةِ ٤٠ مِنْ سُورَةِ الْأَحْزَابِ ، وَفَدَ تَكَلَّمَنَا عَلَيْهَا فِي صِ ٢٨٤ .

(٢) إِنْ وَقَعَ بَعْدَ « بَلْ » جَمْلَةً لَمْ تَسْكُنْ عَاطِفَةً ، وَكَانَ حِينَئِذٍ حَرْفُ ابْتِدَاءٍ دَالِّ الْهُلُّ الْإِضْرَابُ ، وَقَدْ يَكُونُ هَذَا الإِضْرَابُ إِيطَالِيًّا ، أَيْ الدَّلَالَةُ عَلَى أَنْ مَا قَبْلَهَا كَلَامٌ بَاطِلٌ ، وَذَلِكَ نَحُوا قَوْلِهِ تَعَالَى (وَقَالُوا أَخْنَذُوا الرَّحْمَنَ وَلَدَا ، سَبَحَانَهُ ، بَلْ عَبَادٌ مَكْرُمُونَ) وَنَحُوا قَوْلِهِ سَبَحَانَهُ (أَمْ يَقُولُونَ بِهِ جَنَّةٌ ، بَلْ جَاءُهُمْ بِالْحَقِّ) وَقَدْ يَكُونُ هَذَا الإِضْرَابُ اِنتِقَالِيًّا ، أَيْ لَجْرَدُ الدَّلَالَةِ عَلَى الِانتِقَالِ مِنْ غَرْضٍ إِلَى غَرْضٍ آخَرَ ، نَحُوا قَوْلِهِ تَعَالَى (قَدْ أَفْلَحَ مِنْ تَرْكِي وَذَكْرِ اسْمِ رَبِّهِ فَصَلَّى ، بَلْ تَؤْثِرُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا) وَنَحُوا قَوْلِهِ جَلْ ذَكْرُهُ (وَلَدِينَا كِتَابٌ يَنْطَقُ بِالْحَقِّ وَمَمْ لَا يَظْلَمُونَ ، بَلْ قَلُوبُهُمْ فِي غَمْرَةٍ مِنْ هَذَا) .

وَقَدْ تَزَادَ « لَا » قَبْلَ بَلْ بَعْدَ الإِيجَابِ ، لِدَلَالَةِ عَلَى تَوْكِيدِ الإِضْرَابِ ، نَحُوا قَوْلِ الشَّاعِرِ : =

بإيجاب أو سر أو نفي أو نهي ، ومعناها بعد الأوَّلَيْنِ سُلْطَنُ الحُكْمِ عما قبلها وجفُولُه لما بعدها ، كـ « قَاتَمَ زَيْدَ بْلَ عَمْرُو » و « إِيَّاهُمْ زَيْدَ بْلَ عَمْرُو » وبعد الأخيَرَيْنِ تَقْرِيرُ حُكْمِ ما قبلها وَجَفَلُ صِدْهُ لِمَا بعدها^(١) كما أنَّ لِكَنْ كَذَلِكَ ، كَقَوْلَكَ : « مَا كُنْتُ فِي مَنْزِلٍ فَبِمَنْزِلٍ بَلْ فِي أَرْضٍ لَا يَهْتَدِي إِلَيْهَا » ، و « لَا يَقُولُ زَيْدٌ بْلَ عَمْرُو » وأجاز المبرد كونَهَا ناقلةً معنى النفي والنفي لما بعدها ؟ فيجوز على قوله « مَا زَيْدٌ قَائِمًا بَلْ قَاعِدًا »^(٢) على معنى

وَجَهْكَ الْبَدْرُ، لَا، بَلِ الشَّمْسُ لَوْلَمَّا يُقْضَى لِإِشْمَسِ كَشَفَةً أَوْ أَفْوَلُ
وقد تزاد « لا » قبل « بل » بعد النفي لتقرير ما قبلها ، نحو قول الشاعر :

وَمَا هَاجَرَ تُكِّ، لَا، بَلْ زَادَنِي شَفَفَنَا هَجَرُ وَبَعْدَ تَرَاخَى لَا إِلَى أَجَلٍ

وادعى ابن درستويه أن « لا » لازداد قبل بل بعد النفي . وهو محجوج بما أنسدناه .

(١) هذا مذهب جمهور النحاة : وأجاز أبو العباس البرد هذا المعنى ، كما أجاز أن تكون « بل » بعد النفي والنفي نافلة حكم ما قبلها لما بعدها ، فإذا قلت « مازيد قائم بل عمرو » فعنده عند الجمهور انتفاء القيام عن زيد والحكم بثبوت القيام لعمرو ، ولا معنى للكلام سوى هذا عنده ، وهو عند أبي العباس البرد محتمل لمعنىين ، أحدهما هذا الذي حكيناه عن الجمهور ، والثاني أن يكون زيد المذكور قبل بل غير محكوم عليه بشيء ، لا بانتفاء القيام ولا ثبوته ، وعمرو المذكور بعد بل محكوم عليه بانتفاء القيام عنه الذي كان حكم ما قبل بل ، وقد بينه المؤلف .

(٢) أنت تعلم أن شرط عمل ماعمل ليس أن يكون النفي باقيا ، فلو أتيت قلت « مازيد قائم بل قاعد » فإن جريت في هذا الكلام على مذهب الجمهور الذي يفيد أن القعود ثابت لا منفي ، لم يجز لك أن تتصبب « قاعد » على أنه خبر ما النافية ، لفوات شرط عملها الذي ذكرناه ، وإن جريت في هذا المثال على مذهب البرد كان في أحد وجهيه مثل مذهب الجمهور ، وكان في الوجه الثاني الذي يفيد أن القيام مسكون عنه لم يحكم بثبوته ولا بنفيه وأن القعود منفي عن زيد كان لك أن تتصبب « قاعد » على أنه خبر ما النافية ؟ لأن النفي حينئذ باق ، فتقول « مازيد قائم بل قاعد » .

بل ما هو قاعداً ، ومذهب الجمهور أنها لا تفيد تقول حكم ما قبلها لما بعدها إلا بعد الإيجاب والأمر ، نحو « قام زيد قبل عمره » و « أضرب زيداً قبل عمره ». *

* * *

وأما « لا » فيعطى بها^(١) بشرط : إفراد معطوفها ، وأن تُسبّقَ بالإيجاب أو أمر اتفقاً ، كـ « هذا زيد لا عمره » ، و « أضرب زيداً لا عمرأ » ، أو نداء ، خلافاً لابن سعدان ، نحو « يا ابن أخي لا ابن عمّي » وأن لا يصدق أحد متعاطفيها على الآخر ، نص عليه السهيلي ، وهو حق ؛ فلا يجوز « جاءني رجل لا زيد » ويحوز « جاءني رجل لا أمرأ ». وقال الزجاجي : وأن لا يكون المعطوف عليه معمول فعل ماض ؛ فلا يجوز « جاءني زيد لا عمره » ويردده قوله :

٤٢٤ - * عقاب تنويف لا عقاب القواعل *

* * *

(١) بقى مما لم يذكره من شرط تكون « لا » عاطفة شرطان ، أحدهما : إلا تقرن بعاطف ، وثانيهما : إلا يكون مدخولها صفة سابق أو خيراً أو حلا . فإن افترنت « لا » بعاطف نحو قوله « جاء زيد لا بل عمره » كان هذا العاطف — وهو بل في المثال — هو الذي أدى ما أريد من العطف ، وكانت « لا » غير عاطفة ، ولذلك أفادت نقى ما قبلها .

وإن كان مدخله لاصفة سابق أو خيراً أو حلا فإن « لا » ليست عاطفة ، ووجب عينشذ تذكرها ، نحو قوله « إن هذا رجل لا صادق ولا مأمون » ونحو « حاله لاشجاع ولا كريم » ونحو « جاء زيد لا ضاحكا ولا رضي النفس ». *

٤٢٤ - هذا الشاهد من كلام لاسرى القيس بن حجر скندى ، وما ذكره المؤلف هنا عجز بيت من الطويل . وصدره قوله :

* كأن دنارا حفقت بلبنون *

فصل : يُعطَف على الظاهر والضمير المنفصل والضمير المتصَل المنصوب بلا شرط ، كـ « قَامَ زَيْدٌ وَعَمْرُو » و « إِبَاكَ وَالْأَسْدَ » و نحو (جَفَنَا كُمْ وَالْأَوَّلِينَ)^(١) .

اللغة : « دنار » بكسر الدال ، بزنة كتاب - اسم رجل كان « اعياً لا مرى » القيس ، وهو دنار بن قق酥 بن طريف ، أحد بنى أسد « حلقت » بتضييف اللام - ارتفعت ، تقول : حلق الطائر في الجو ، إذا ارتفع « لبونه » بفتح اللام - الإبل ذات البن ، « عَقَاب » بضم العين للهمزة بزنة غراب - طائر من الكواسر « تُوفِّ » هوبفتح التاء المثلثة وضم التون الموحدة خففة - اسم موضع في جبال طيء ، وكانوا قد أغروا على إبل امرئ القيس من جهةه ، ورواه أبو سعيد توفي ، بوزن رسول ، ورواه أبو عبيدة توفي - بكسر الفاء بعدها ياء ساكنه - ورواه أبو حاتم تُوفِّ - بفتح الفاء بعدها ألف مقصورة - و « الْقَوْاعِلُ » بالكاف المثلثة - وضع مما يلي تُوفِّ . المعنى : وصف هذا الشاعر راعي إبله وقد أغار أعداؤه عليها فتفرقوا وشردت فهو يقول : كان عقاباً قد طارت بهذه الإبل فصعدت بها فوق جبل تُوفِّ - وهو جبل معروف بعلوه الشاهق - فلا يقدر أحد على الوصول إليها .

الإعراب : « كأن » حرف تشبيه ونصب « دناراً » اسم كأن منصوب بالفتحة الظاهرة « حلقت » حلق : فعل ماض ، والفاء للتأنيث « لبونه » الباء حرف جر ، لبون : مجرور باليه ، وهو مضارع وضمير الغائب المائد إلى الراغي دنار مضارع إليه ، والجار والمجرور متعلق بقوله حلقت « عَقَاب » فاعل حلقت مرفوع بالضمة الظاهرة ، « عَقَاب مضاف و تُوفِّ » مضارع إليه ، وجملة حلقت وفاعله في محل رفع خبر كأن « لا » حرف عطف مبني على السكون لا محل له من الإعراب « عَقَاب » معطوف على عقاب الأول ، « عَقَاب مضاف و « الْقَوْاعِلُ » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة

الشاهد فيه : أن « لا » العاطفة قد عطفت قوله « عَقَاب الْقَوْاعِلُ » على قوله « عَقَاب تُوفِّ » وللمطرد عليه معمول الفعل ماض وهو قوله « حلقت » لأنها قاعلة ، وفيه رد على الوجاجي الذي اشترط أن يكون للمطرد عليه بلا غير معمول الفعل الساضي .
 (١) من الآية ٣٨ من سورة للرسلات .

و لا يَحْسُنُ الْعَطْفُ على الضمير المرفوع المتصل بارزاً كان أو مستتراً إلا بعد توكيده بضمير منفصل^(١)، نحو (لَقَدْ كُنْتُمْ أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمْ)^(٢)، أو وجود فاصل أيّ فاصلٍ كان بين المتبع والتابع ، نحو (يَدْخُلُونَهَا وَمَنْ صَلَحَ)^(٣)، أو فصل بـ «لا» بين العاطف والمعطوف ، نحو (مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا)^(٤)، وقد اجتمع الفضلان في نحو (مَالِمَ تَنَاهَى أَنْتُمْ وَلَا آبَاؤُكُمْ)^(٥)، ويضعف بدون ذلك ، كـ «مَرَزَتُ بِرَجُلٍ سَوَاءَ وَالْعَدَمُ» أي : مُسْتَوٌ هُوَ وَالْعَدَمُ ، وهو فاشٍ في الشعر ، كقوله :

* مَالِمَ يَكُنْ وَأَبٌ لَهُ لِيَنَالَ *

٤٢٥

(١) مثل توكيه الضمير المرفوع المتصل توكيدا لفظيا بالضمير المنفصل - توكيده توكيدا معنوياً بلفظ من الأفاظ التوكيد المعنى التي عرفتها في باب التوكيد ، ومن ذلك قول الشاعر :

ذُعْرَتُمْ أَجْمَعُونَ وَمَنْ يَلِيكُمْ بِرُؤْبَيْتَنَا وَكُنَّا الظَّافِرِينَا

الشاهد فيه : قوله «وَمَنْ يَلِيكُمْ» فإنه معطوف على تاء المخاطبين في قوله «ذُعْرَتُمْ» وهذه التاء نائب فاعل ؛ لأن هذه التاء قد أكدت بقوله «أَجْمَعُونَ» .

(٢) من الآية ٤٥ من سورة الأنبياء (٣) من الآية ٣٣ من سورة الرعد
 (٤) من الآية ١٤٨ من سورة الأعمام (٥) من الآية ٩١ من سورة الأنعام
 ٤٢٥ - هذا الشاهد من كلام جرير بن عطية ، بهجو فيه الأخطل التعلبي وقومه ، وقد استشهد به البرد لهذه المسألة في السكامل (ج ١/١٨٩ وج ٢/٣٩ طبع الحيرية) وما ذكره المؤلف عجز بيت من السكامل ، وصدره قوله :

* وَرَجَأَ الْأَخْنَيْطِلُ مِنْ سَفَاهَةِ رَأْيِهِ *

اللغة : «رجأ» تقول : رجا فلان الأمر الفلاني يرجوه رجاء ، إذا أمل حصوله «سفاهة رأيه» ضعف رأيه وفساده .

المعنى : بـها الأخطل بأنه تمنى أن يصل إلى شيء لم تغير العادة المطردة بأن ينال مثله ولا أبوه من قبله . وذلك الرجاء من فساد رأيه وضعف تفسيره .

=

= الإعراب : «رجا» فعل ماض «الأخيطل» ثاء المهمزة بالضممة الظاهرة «من» حرف جر «سفاهة» مجرور بـ«من»، وعلامة جره السكراة، ورأى مضارف وضمير الغائب مضارف إليه «ما» نكرة بمعنى شيء أو اسم وصول بمعنى الذي مفعول به لرجامبى على السكون في محل نصب «لم» حرف نفي وجزم وقلب «يُكَنْ» فعل مضارع ناقص مجزوم بل وعلامة جزمه السكون ، واسميه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الأخيطل «واب» الواو حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، وأب : معطوف على الضمير المستتر فيه يُكَنْ «له» بـ«جار» وـ«مجرور» متعلق بمخدوف صفة لأب «لينالا» اللام لام الجمود حرف مبني على السكسر لا محل له من الإعراب ، ينالا : فعل مضارع منصوب بأن المضمرة وجوباً بعد لام الجمود ، وعلامة نصبه حذف التون ، وألف الاثنين فاعل مبني على السكون في محل رفع ، وجملة الفعل المضارع وفاعله في محل نصب خبر يُكَنْ، وجملة يُكَنْ واسميه خبره في محل نصب صفة لما إذا جعلتها نكرة بمعنى شيء ، أولاً محل لها من الإعراب صلة ما إذا جعلتها اسم موصولاً بمعنى الذي ، والعائد للموصول أو الرابط بين الصفة والوصوف ضمير مخدوف منصوب بقوله ينالا ، وتقدير الكلام : رجا الأخيطل شيئاً لم يُكَنْ هو وأبوه ينالا ، أو الذي لم يُكَنْ هو وأبوه ينالا .

الشاهد فيه : قوله «لم يُكَنْ وأب» حيث عطف الاسم الظاهر المرفوع - وهو قوله «أب» - على الضمير المرفوع المستتر في «يُكَنْ» الذي هو اسم يُكَنْ ، من غير أن يؤكد ذلك الضمير بالضمير المنفصل أو يفصل بين المعطوف والممعطوف عليه بشيء .

ومثله قول عمر بن أبي ربيعة :

قُلْتُ إِذْ أَقْبَلْتُ وَزَهْرَ تَهَادَى كَفِيَاجِ الفَلَّا تَعْسَفَنَ رَمْلَا

ومثلهما قول الراعي التميري :

فَلَمَّا لَحِقْنَا وَالجِيَادُ عَشِيَّةً دَعَوْنَا يَا لَكَانِبِ وَاعْتَزَّنَا لِعَامِرِ
و محل الشاهد فيه قوله «لحقنا والجياد» حيث عطف قوله «الجياد» على الضمير المرفوع المتصل الواقع فاعلاً في قوله «لحقنا» .

وهذا كثير في الشعر دون النثر على ما قال المؤلف ، وقال أبو العباس البرد : «والشاعر إذا احتاج أجراء بلا توكيده ؛ لاحتمال الشعر مالا يحسن في الكلام ، =

ولا يكثُر العطف على الضمير المخوض إلا بإعادة الخافض ، حرفاً كان أو اسمًا ، نحو (فَقَالَ لَهَا وَلِلأَرْضِ) ^(١) (فَأُلْوَى تَعْبُدُ إِلَهَكَ وَإِلَهَ آبَائِكَ) ^(٢) وليس بالازم وفافاً ليونس والأخفش والковفين ، بدليل قراءة ابن عباس والحسن وغيرهما (تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَزْحَامِ) ^(٣) ، حكایة قطرب « مَا فِيهَا غَيْرُهُ وَفَرَسِهِ » قيل : ومنه (وَصَدَّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَكَفَرَ بِهِ وَالْمَسْجَدَ الْحَرَامَ) ^(٤)

وقال ابن مالك في شرح التسهيل « ولا يمتنع العطف (على الضمير المرفع) للتلصل) دون فصل ، كقول بعض العرب : مررت برجل سواء والعدم (برفع العدم) عطف العدم دون فصل وضرورة على الضمير للستر في سواء ، ومنه قول جريرا .

* ما لم يكن واب له ليناً *

وقال :

* قلت إِذْ أَقْبَلَتْ وَزْهَرْ تَهَادِي

و هذا قول مختار ، لا مضطرك ، إذ كان له أن ينصب أبا وزهرا على المفعول معه ، ومن ذلك قول عمر بن الخطاب حين سُئل عن قوله تعالى (وإذ أسر النبي إلى بعض أزواجه حديثا) قال : كنت وجار لي من الأنصار ، ومن ذلك قول علي بن أبي طالب : كنت وأبو بكر وعمر ، وهاتان العبارتان قد أخرجهما البخاري في صحيحه) أهـ يبعض أيضًا .

(١) من الآية ١١ من سورة البقرة . (٢) من الآية ١٣٣ من سورة فصلت .

(٣) من الآية ١ من سورة النساء .

(٤) من الآية ٢١٧ من سورة البقرة.

إذ ليس العطف على السبيل ؟ لأنَّه صلة المصدر ، وقد عُطِّف عليه (كفر) ولا يُعْطَف على المصدر حتى تكمل معمولاته^(١) .

(١) وقد استدل من أجاز العطف على الضمير المجرور بدون إعادة الجار بقول الشاعر :

فَالْيَوْمَ قَرَبْتَ تَهْجُونَا وَتَشْتَمْنَا فَأَذْهَبْ فَمَا بِكَ وَالْأَيَامُ مِنْ عَجَبِ
قد عطف «الأيام» على ضمير المخاطب المتصل في قوله «بك» من غير إعادة الجار للكاف مع المعطوف ، ولو أعاده لقال «ثُمَّ بك وبال أيام» .

ونظيره قول الراجز :

آبَكَ أَيْهَ بِي أَوْ مُصَدَّرِ مِنْ حُمُرِ الْجَلَةِ جَابَ حَشَورَ
قد عطف قوله «مصدر» على ضمير التسلك للتصل المجرور محلاً بالياء في قوله «بي» من غير أن يعيد الجار مع المعطوف ، ولو أعاده لقال «أَيْهَ بِي أَوْ بمُصَدَّرِ» .
ونظير ذلك قول الشاعر ، وينسب إلى مسكنين الداري :

نُعَلَّقُ فِي مِثْلِ السَّوَارِي سَيُوفَنَا وَمَا بَيْنَهَا وَالْكَعْبُ غُوطُ نَفَائِفُ
قد عطف قوله «الكعب» على الضمير المجرور بإضافة بين إليه ، من غير أن يعيد الجار للضمير ، ولو أعاده لقال «ثُمَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْكَعْبِ» .

ونظير هذه الشواهد قول الشاعر :

أَكْرَهَ عَلَى الْكَتَبِيَّةِ لَا أَبَلَى أَفِيهَا كَانَ حَتَّى أَمْ سِوَاهَا
قد عطف «سوئ» على الضمير المجرور بــيــنــ من غير إعادة الجار ، ولو أعاده لقال «أَفِيهَا كَانَ حَتَّى أَمْ في سِوَاهَا» .

وقد خرجوا على هذا عدة آيات من آيات القرآن الكريم ، فمن ذلك قول الله تعالى (وَصَدَ عن سَبِيلِ اللهِ وَكَفَرَ بِهِ وَلِلْسَّجْدَ الْحَرَامَ) زعموا أن (للمسجد الحرام)
معطوف على الضمير المجرور بــيــاــفــ في (ــبــ) ومن ذلك قوله الله تعالى (وَجَلَّنَا لَكُمْ
فِيهَا مَعَايِشَ وَمَنْ لَسْمَ لَهُ بِرَازِقِينَ) زعموا أن قوله سبحانه (وَمَنْ لَسْمَ) معطوف على
الضمير المجرور باللام في قوله (ــلــكــ) والأيتان تمحلان غير ما ذكره ، فلا تكون
واحدة سنتها دليلاً ، وقد منع المؤلف حــمــة حل الآية الأولى على ذلك .

ويعطف الفعل على الفعل بشرط التحدّد زمانهما ، سواء تحدّد نوعهما ، نحو (لِنُحْيِيَ بِهِ بَلْدَةَ مَيْتَانَا وَسُقْنَيْهِ) ^(١) ، نحو (وَإِنْ تُؤْمِنُوا وَتَنْقُوا بِوَتْكُمْ أُجُورَكُمْ وَلَا يَسْأَلُكُمْ أَمْوَالَكُمْ) ^(٢) أم اختلافا ، نحو (بَقْدَمُ قَوْمَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَأَوْزَدَهُمُ النَّارَ) ^(٣) ، نحو (تَبَارَكَ الدِّيْنُ إِنْ شَاءَ جَعَلَ لَكَ خَيْرًا مِنْ ذَلِكَ جَنَّاتٍ وَيَجْعَلُ لَكَ) ^(٤) الآية .

ويُعطف الفعل على الاسم المُشَبِّه له في المعنى ، نحو (فَالْمُغَيْرَاتِ صُبْحًا فَأَفَرَنَ) ^(٥) ، نحو (صَافَاتٍ وَيَقْبِضُنَ) ^(٦) ، ويجوز العكس كقوله :

* أَمْ صَبِّيَ قَدْ حَبَا أَوْ دَارِجَ *

(١) من الآية ٤٩ من سورة الفرقان (٢) من الآية ٣٦ من سورة محمد .

(٣) من الآية ٩٨ من سورة هود . (٤) من الآية ١٠ من سورة الفرقان

(٥) من الآيتين ٣، ٤ من سورة العاديات (٦) من الآية ١٩ من سورة الملك .

٤٢٦ — هذا الشاهد من كلام لراجز اسمه جذب بن عمرو يذكر فيه امرأة الشماخ ابن ضرار العطيفاني الشاعر المعروف ، وله قصة مذكورة في ديوان الشماخ (ص ١١٨-٩٨)

وبقى هذا الكلام قوله :

يَا لَيْتَنِي عَلِقْتُ غَيْرَ حَارِجٍ قَبْلَ الصَّبَاحِ ذَاتَ خَلْقٍ بَارِجٍ
اللغة : « غير حارج » أي غير آخر ولا واقع في الحرج « قد حبا » يقول : حبا
يحبوا حبوا ، وذلك إذا مثى على استه وأشارف بمعجزه « دارج » اسم الفاعل من
قولهم « درج الصبي أو الشيـخ » إذا مثى أحدهما مشيا متقارب الخطوط .

الإعراب : « أَمْ » بدل أو عطف بيان على قوله « ذات خلق بارج » الذي هو
مفهول به لقوله علقت ، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة . وأم مضارف و « صبي »
مضارف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « قد » حرف تحقيق مبني على السكون لا محل له
من الإعراب « حبا » فعل ماض مبني على فتح مقدر على الألف منع من ظهوره
التعدّر ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى صبي ، وجملة حبا وفاعله في
 محل جر صفة لصبي « أو » حرف عطف « دارج » مهظوف على حبا ، مجرور بالكسرة
الظاهرة ، لأن محل المعطوف عليه وهو حاجر لكونه كما علمت صفة لصبي . وفي هذه =

وَجَاءَ مِنْهُ النَّاظِيمُ (يُخْرِجُ الْمُؤْمَنَ مِنَ الْمَأْيَتِ وَيُخْرِجُ الْمَأْيَتَ مِنَ الْمُؤْمَنِ) ^(١)
وَقَدْرَ الزَّخْشَرِيِّ عَطْفٌ « خَرِجَ » عَلَى « فَالِّيقَ » .

فصل : تختص لفظة الواو بمحواز حذفهما مع معهومهما الدليل ، مثاله في الفاء
(أن اضرب بمقابلة التجير فانتبهت) ^(٢) أي : فضرب فانجست ، وهذا
ال فعل المدحوف معطوف على (أوحينا) ، ومناله في الواو قوله :

شيء من التساهل ؛ لأن الذي هو في محل جر إنما هو الفعل وفاعله مما ، وليس
بالفعل وهذه محل ، وقد روى الشيخ خالد قبل محل الشاهد * يارب يضاء من
المواهع * وجمل قوله « أَمْ صَوْ » بالتجير بدلا من يضاء ، وأنكر نصبه ، وإنكث
قد عرف الصواب .

الشاهد فيه : أنه عطف الاسم الذي يشبه الفعل وهو قوله « دارج » على الفعل
وهو قوله « جا » كما علمت في إعراب البيت .
ونظير هذا الشاهد قول الراجز :

بَاتَ يَعْشِيهَا يَعْضِبُ بَاتِرَ يَقْصِدُ فِي أَشْوَقِهَا وَجَائِرٍ
وَصَفَ رَجُلًا يَعْرِفُ إِبْلَهَ الْأَسْبَافِ ، وَمَحلُ الشَّاهِدِ قَوْلُهُ « وَجَائِرٌ » فَإِنَّهُ اسْمٌ فَاعِلٌ
فَهُوَ يَشْبِهُ الْفَعْلَ ، وَقَدْ عَطَفَهُ عَلَى يَقْصِدٍ ، فَإِنَّ مَحْلَ جَمَلَةٍ يَقْصِدُ جَرٌ لِأَنَّهَا نَعْتَ لِعَضْبٍ .
ونظيره قول النابغة الدياني كما أنسده النجاشي :

فَالْفَيْتُهُ يَوْمًا يُبَيِّرَ عَدُوَّهُ وَجَمِيرَ عَطَاءَ يَسْتَحِقُ الْمَاءِرَا
فَإِنَّ قَوْلَهُ « وَجَمِيرَ عَطَاءَ » مَعْطَوْفٌ عَلَى قَوْلَهُ « يُبَيِّرَ عَدُوَّهُ » وَكَانَ مِنْ حَقِّهِ أَنْ
يَقُولَ « وَجَمِيرِيَا عَطَاءَ » وَذَكَرَ لِأَنَّ قَوْلَهُ « يُبَيِّرَ عَدُوَّهُ » جَمَلَةٌ فِي مَحْلٍ نَصْبٍ مَفْعُولٍ
بِلِأَنَّهُ ، وَالْمَعْطَوْفَ يَجُبُ أَنْ يَكُونَ مِثْلَ الْمَعْطَوْفِ عَلَيْهِ فِي الإِعْرَابِ ، إِلَّا أَنَّهُ عَامِلٌ
« جَمِيرَ عَطَاءَ » فِي حَالِ النَّصْبِ كَمَا يُعَامِلُ فِي حَالِ الرُّفْعِ وَالْجَرِ ، وَلِذَلِكَ نَظَارَتِي فِي
الْعَرِيَّةِ ، وَالْأَدْبَاءِ يَرَوُونَهُ « وَجَمِيرَ عَطَاءَ يَسْتَحِقُ الْمَاءِرَا » .

(١) من الآية ٩٥ من سورة الأنعام .

(٢) من الآية ١٦٠ من سورة الأعراف .

٤٢٧ — فَمَا كَانَ بَيْنَ الْخَيْرِ لَوْ جَاءَ سَالِمًا

أَبُو حَجَّاجٍ سِرِّ إِلَى لَيَالِ قَلَائِلٍ

أَيْ : بَيْنَ الْخَيْرِ وَبَيْنِهِ ، وَقَوْلُهُمْ : « رَاكِبُ النَّافَةِ طَلِيعَانٍ » أَيْ : وَالنَّافَةُ^(١) .

٤٢٨ — هَذَا يَدِتُ مِنَ الطَّوْبِيلِ ، وَهُوَ مِنْ كَلْمَةِ الْنَّافَةِ الَّذِي يَرْفَعُ فِيهَا أَنَا حَجَرُ
الْعَمَانِ بْنُ الْحَارِثِ بْنُ أَبِي شَمْرِ الْفَسَانِ .

الإعراب : « مَا » حرف تقىٰ مبني على السكون لا محل له من الإعراب « كان » فعل ماضٌ ناقص « بين » ظرف متصل بمحذوف خبر كان تقدم على اسمه ، وبين مضاد « الخبر » مضاد إليه ، وفي الكلام معطوف حذف هو وحرف العطف ، وأصل الكلام : فما كان بين الخير وبين « لو » حرف شرط غير جازم « جاء » فعل ماضٌ « سالماً » حال من الفاعل تقدم عليه « أبو » فاعل جاء مرفوع بالواو زيارة عن الضمة لأنّه من الأسماء الستة ، وأبو مضاد و « حجر » مضاد إليه مجرور بالكسرة الظاهرة وجواب لمحذوف يدل عليه الكلام، وجملة لو وشرطها وجوابها لا محل لها من الإعراب معترضة بين حبر كان واسمها « إلا » أداة حصر حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب « ليال » اسم كان مرفوع بضمة مقدرة على الياء المخدوّفة للنّخاص من النساء كثين « قلائل » صفة للليال وصفة المرفوع مرفوعة وعلامة رفعها الضمة الظاهرة الشاهد فيه : حذف الواو والمعطوف بها ، وتقديره « بين الخير وبين » كما ذكره المؤلف ، ودليل هذا الحذف قوله « بين الخير » من قبل أن كلمة « بين » يجب أن يكون ما تضاف إليه متعددًا على ما بيناه ذلك قريباً .

ومثله المثال الذي ذكره المؤلف بما يقوله العرب ، فإن « راكب النافة » ببتدا ، وطليحان : خبر المبتدا ، ولو بقى الكلام بغير تقدير لوقع الإخبار بالمعنى عن المفرد ، وهو لا يجوز ، فلزم أن يقدر معطوف بحرف عطف محذوف ، وصار الكلام : راكب النافة والنافة طليحان ، وهذا التقدير أولى من تقدير مضاد محذوف قبل الخبر ليصير الكلام : راكب النافة أحد طليحيين ، فاعرف ذلك .

(١) وتشارك « أم » الفاء والواو في جواز حذفها مع المعطوف بها ، ومن ذلك قول أبي ذؤيب المهدى :

دَعَانِي إِلَيْهَا الْقَلْبُ إِنَّ لِأَمْزِرِهِ سَمِيعٌ ، فَمَا أَذْرِي أَرْشَدْ طِلَابَهَا =

وتحتخص الواو بجواز عَطْفِهَا عَالِمًا قد حذف وبقي معموله^(١) ، صرفوًعاً كان نحو (أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ)^(٢) أي : وليسكن زَوْجُكَ ، أو منصوباً ، نحو (وَالَّذِينَ تَبَوَّءُونَ الدَّارَ وَالإِيمَانَ)^(٣) أي : وَأَنْفَوُا الإِيمَانَ ، أو بمحوراً ، نحو « مَا كُلُّ سَوْدَاءَ تَمْرَةٌ وَلَا بَيْضَاءَ شَحْمَةٌ »^(٤) أي : ولا كل بيضاء . وإن لم يُحْمَلِ العطفُ فيهنَّ على الموجود في الكلام لئلا يلزم في الأول رفع فعل الأمر للاسم الظاهر ، وفي الثاني كون الإيمان مُتَبَوِّأً ، وإنما يُتَبَوِّأُ المنزل ، وفي الثالث المطفَّى على معموله عاملين ، ولا يجوز في الثاني أن يكون الإيمان مفعولاً معه ؟ لعدم الفائدة في تقييد المهاجرين بمصاحبة الإيمان ؟ إذ هو أمر معلوم .

ويجوز حذف المطوف عليه بالفاء والواو ؛ فالأول كقول بعضهم « وَبِكَ وَأَهْلَأَ وَسَهْلَأَ » جواباً لمن قال له : مَرْحَبًا ، والتقدير : ومرحبا بك وأهلا ، والثاني نحو (أَفَنَضَرِبُ عَنْكُمُ الذُّكْرَ صَفْحَهَا)^(٤) أي . إنهم لكم فضرب ، = وتقدير الكلام : فما أدرى أرشد طلابها أم غيره ، خذف أم ومعطوفها لاتهام ذلك من همة الاستفهام .

ونظير ذلك قول أبي ذؤيب أيضاً :

وَقَالَ صِحَّابِي : قَدْ غَيْبْتَ ، وَخَلَقْتَ
غَيْبْتَ ، فَمَا أَدْرِي أَشَكَّلْكُمْ شَكْلِي ؟

وتقدير الكلام : فما أدرى أشكلكم شكلى أم غيره .

وإنما اقتصر المؤلف هنا على ذكر الواو والفاء كما اقتصر ابن مالك في الألفية عليهما ؛ لأن حذفهما مع معطوفهما أكثر من ذلك الحذف مع غيرهما .

(١) انظر في هذا الموضوع مباحث المفعول معه .

(٢) من الآية ٣٥ من سورة البقرة .

(٣) من الآية ٩ من سورة الحشر . (٤) من الآية ٥ من سورة الزخرف .

ونحو (أَفَلَمْ يَرَوْا إِلَى مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ) ^(١) أَيْ : أَعْمَوا فِيمْ يَرَوْا ^(٢) .

(١) من الآية ٩ من سورة سبأ .

(٢) ههنا ثلاثة أمور أحب أن أبينها لك بياناً وافياً .

الأمر الأول : اقتصر المؤلف في بيان حذف المعطوف عليه على ما إذا كان المطرف معطوفاً بالواو أو بالفاء ، وذكر في مغنى المبيب ما يفهم منه أن « تم » مثل الناء والواو ، فإنه قال في قوله تعالى : (خلقكم من نفس واحدة ثم جعل منها زوجها) : إن (جعل منها) معطوف بهم على عذوف ، وتقدير الكلام : خلقكم من نفس واحدة أنشأها ثم جعل منها زوجها ، وإنما زرم هذا التقدير لدفع توهُّم أن الدرية قد وجدت قبل خلق الزوجة .

وكثير من النحاة يجعل « أَمْ » النصلة مثل الواو والفاء في جواز حذف المطروف عليه ، ومنروا بذلك بقوله تعالى (أَمْ حسبتم أن تدخلوا الجنة ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين) قالوا : إن تقدير الكلام : أعلمتم أن الجنة حتى بالمسكاره أَمْ حسبتم أن تدخلوا الجنة ؟ .

والسر في اقتصار المؤلف على ذكر الواو والفاء أن الحذف معهما أشهر وأعرف منه مع تم ومع أَمْ ، وهو مع الواو كثير ومع الفاء قليل نسبياً ، قال ابن مالك في التسهيل « وينفع عن المعطوف عليه المطرف بالواو كثيراً وبالفاء قليلاً » .

الأمر الثاني : قوله « وبك وأهلاً وسهلاً » يشتمل على ثلاث واوات ، أما الواو الأولى فهي عاطفة لمجموع كلام المتكلم على مجموع كلام المخاطب ، فهي عاطفة لمذكور ، وليس بهذه الواو محل الاستشهاد ، وأما الواو الثانية فهي عاطفة لقوله « أهلاً » على « مرحباً » المذوق من كلام المتكلم ، وكأنه قال « وبك مرحباً وأهلاً وسهلاً » فإن قدرت العامل في الجميع واحداً يعمها - وكأنه قيل : صادفت مرحباً وأهلاً وسهلاً - فهو من باب عطف مفرد على مفرد ، وإن قدرت لتكل واحد عاماً يخصه - وكأنه قيل : قابلت مرحباً - أى ترحيباً - ولقيت أهلاً ، وزلت سهلاً - فهو من باب عطف جملة على جملة .

ونظير هذه العبارة قول القائل « وعليكم السلام » جواباً لمن قال له « السلام =

هذا باب البدل^(١)

وهو^(٢): « التابع ، المقصود بالحكم ، بلا واسطة » .

عليكم ، فإن الواو في الجواب كالواو الواقع في أول العبارة السابقة ، فهى لعطف كلام المتكلم الحبيب على كلام المخاطب البادىء .

الأمر الثالث : تقدير المؤلف قوله تعالى (أنضرت عنكم الذكر صفحها) بقوله : أنهم لكم فنضرت عنكم الذكر صفحها ، هو أحد تقديرين في مثل هذه العبارة ، وهو تقدير الزمخشري وجاءة ، وحاصل المسألة أن ثلاثة من حروف العطف قد وقعت بعد همزة الاستفهام ، وهى الواو نحو (أو كلما جاءكم رسول بما لا تهوى أنفسكم) والفاء نحو (أنضرت عنكم الذكر صفحها) ونم نحو (ثم إذا ما وقع آمنتم به) . وقد اختلف النحاة في تحرير ذلك ، فقال الزمخشري : هذه الحروف عاطفة والمعطوف عليه مقدر ، ومكانه بعد همزة الاستفهام لأن همزة الاستفهام الصدارة ، وتقدير الآية الأولى : أسرتم مع شهواتكم وكلما جاءكم رسول ، وتقدير الآية الثانية : أنهم لكم فنضرت عنكم ، وتقدير الآية الثالثة : أنكرتم ما أوعدناكم به ثم إذا ما وقع آمنتم به .

وذهب سيبويه والجھور إلى أن المهمزة مقدمة عن موضعها الأصلى ، وأصل موضعها بعد حرف العطف ، وجملة الاستفهام معطوفة بالحرف على الكلام السابق ، وأصل العبارة في الآية الأولى : وأكلما جاءكم رسول ، وأصلها في الآية الثانية : وأنضرت عنكم الذكر صفحها ، وأصلها في الآية الثالثة : ثم إذا ما وقع آمنتم به .

* * *

(١) هذه هي تسمية البصريين لهذا النوع من التوابع ، فاما السكوفيون فيسمونه « الترجمة ، والتبيين » حتى ذلك الأخفش ، وحتى ابن كيسان أئمما يسمونه « التكرير » .

(٢) البدل في اللغة هو الموضع ، وهو في اصطلاح النحاة ما ذكره المؤلف ، والفرض الذى يقصده المتكلم من الإitan فى كلامه بالبدل بعد ذكره المبدل منه هو إفاده توکيد الحكم وتقريره بواسطة ذكر الاسم مقصودا بالحكم بعد أن يوطى ويهدى لذلك بالتصريح بذلك النسبة إلى ماقبله ، الاترى أنك حين تقول « سمعت أبا الأنوار =

نَفْرَجَ بِالْفَصْلِ الْأُولِ النَّعْتُ وَالْبَيْانُ وَالتَّأْكِيدُ ؛ فَإِنَّهَا مُكَمَّلَاتٌ
لِمَا يَقُولُونَ .
وَأَمَّا النَّسْقُ فَتَلَاثَةُ أَنْوَاعٍ :

أحداً : ما ليس مقصوداً بالحكم ، كـ « جاءَ زَيْدٌ لَأَعْرُو » و « مَا جَاءَ زَيْدٌ بِلَأَعْرُو » أو « لِكِنْ أَعْرُو » أما الأول فواضح^(١) ؛ لأن الحكم السابق متنقٌ عنه ، وأما الآخران فلأن الحكم السابق هو نقٌ الجني ، ولقصود به إنما هو الأول^(٢) .

النوع الثاني: ما هو مقصود بالحكم هو وما قبله فيضدُّ علىَه أنه مقصود بالحكم لا أنه المقصود^(٣)، وذلك كالمعطوف بالواو نحو « جاءَ زَيْدٌ وَعَمْرُو » و « مَا جَاءَ زَيْدٌ وَلَا عَمْرُو ». .

= «محمدًا» أو تقول «أعجيفي الأستاذ عليه» ، وقد ذكرت الاسم الثاني مقصوداً لك بنسبة الحكم إليه بعد أن ذكرت هذا الحكم مصرحاً بنسبته إلى الاسم الأول ، فكانت كمن ذكر الحكم والمحكوم عليه مرتين ؟ وهذا هو السر في قولهم «البدل في حكم تكرير العامل» .

(١) ويُبَيَّنُ ذَلِكُ أَنَّ الْحُكْمَ فِي الْتَّارِيخِ الْأَوَّلِ هُوَ إِثْبَاتٌ لِجَنِّيٍّ لَرِيدٍ، وَهَذَا الْحُكْمُ مُنْقَىٰ عَنْ عُمْرٍ وَبِوَاسْطَةِ لَا .

(٢) وذلك لأن المطوف ييل والمطوف بلـسكنـ جـدـ النـقـىـ يـثـبـتـ لـهـماـ تـقـيـضـ الحـكـمـ
الـسـابـقـ ، وأـمـاـ الحـكـمـ لـلـذـكـورـ فـالـمـقـصـودـ بـهـ هـوـ الـأـولـ ، قـوـلـكـ «ـمـاجـاءـ زـيـدـ بـلـ عـمـرـوـ»ـ
مـعـنـاهـ أـنـ دـمـ الـجـيـءـ ثـبـتـ لـزـيـدـ وـأـنـ عـمـراـ ثـبـتـ لـهـ الـجـيـءـ ، عـنـ غـيـرـ لـلـبرـدـ كـمـ عـلـتـ
كـمـ تـقـدـمـ ، وـكـذـاكـ شـأـنـ مـثـالـ لـكـنـ .

(٣) إذا قلت «هذا مقصود بالحكم» دلت هذه العبارة على أن للشار إليه مقصود بالحكم، ولم تدل على أن غير الشار إليه يمتع أن يكون مقصوداً بالحكم؛ فيجوز أن يكون هو أيضاً مقصوداً بالحكم؛ فأما إذا قلت «هذا المقصود بالحكم» فإن هذه العبارة تدل على شيئاً؛ الأول أن للشار إليه مقصود بالحكم، والثاني أن غيره يمتع أن يكون مقصوداً بالحكم.

وهذان النوعان خارجان بما خرج به النعتُ والتوكيدُ والبيانُ .

النوع الثالث : ما هو مقصود بالحكم دون ما قبله ، وهذا هو المطوف ببلـ
بعد الإثبات ، نحو « جاءَ فِي زَيْدٍ بَلْ عَرَوْ » .

وهذا النوع خارج بقولنا « بلا واسطة » . نوـسـمـ الحـدـ بـذـلـكـ لـبـدـلـ .

وإذا تأملت ما ذكرته في تفسير هذا الحد وما ذكره الناظم وابنه ومنـ
قلـهـماـ عـلـتـ أـنـهـمـ عـنـ إـصـابـةـ الغـرـضـ بـعـزـلـ .

وأقسام البدل أربعة^(١) :

الأول : بدل كل من كل ، وهو بدل الشيء مما هو طبق معناه ، نحو
(أَعْدَنَا الصَّرَاطَ لِلسَّقِيمِ صِرَاطَ الَّذِينَ)^(٢) ، وَسَمَاءُ النَّاظِمِ الْبَدَلُ الْمُطَابِقُ ؛
لوقوعه في اسم الله تعالى نحو (إِلَى صِرَاطِ التَّزِيزِ الْخَمِيدِ إِلَهٌ)^(٣) فيمن قرأ
باليـزـ ، وإنـماـ يـعـلـقـ « كـلـ » على ذـيـ أـجزـاءـ ، وذلكـ مـمـتعـنـ هناـ .

(١) زاد قوم نوعا خامسا ، وهو « بدل كل من بعض » واستدلوا له بقول
الشاعر :

رَحِيمَ اللَّهُ أَعْظَمَاً دَفَنُوهَا بِسِجِنَاتِ طَلْحَةَ الطَّلحَاتِ

فإن طلحة بدل من قوله « أعظمها » وطلحة كل ، والأعظم : جمع عظم وهو بعض
طلحة ، قال السيوطي : « وقد وجدت له شاهدا في التزيل ، وهو قوله تعالى (فأولئك
يدخلون الجنة ولا يظلمون شيئاً جنات عدن) وذلك أن (جنات عدن) بدل من
(الجنة) ولا شك أنه بدل كل من بعض ، لأن الجمـعـ كلـ ، وللفرد جـزـءـ إذـ هوـ واحدـ
منـ ، وفائدـهـ تـقـرـيرـ أـنـهاـ جـنـاتـ كـثـيرـةـ لـاجـنـةـ وـاحـدـةـ ، وـيـؤـيدـهـ ماـ روـيـ الـبـخارـيـ عنـ
أنـسـ أـنـ حـارـةـ أـصـيبـ يـوـمـ بـدرـ ، قـالـتـ أـمـهـ : إـنـ يـكـنـ فـيـ الـجـنـةـ صـبـرـتـ ، قـالـ الـبـيـ

« جـنـةـ وـاحـدـةـ ؟ إـنـهاـ جـنـاتـ كـثـيرـةـ » اـهـ .

(٢) من الآيات ٦ و ٧ من سورة فاتحة الكتاب .

(٣) من الآية ١ من سورة إبراهيم .

والثاني : بدل بعضاً من كل ، وهو بدل الجزء من كله ، قليلاً كان ذلك الجزء أو مساوياً أو أكثر ، كـ « أَكْلَمْتُ الرَّغِيفَ ثُلْثَةً » ، أو نصفه ، أو ثلثيـه » .

ولا بدّ من انصاله بضمير يرجع على المبدل منه : مذكور كالأمثلة المذكورة وكقوله تعالى : (أَنْمَّ عَمِّوا وَصَمَّوا كَثِيرٌ مِّنْهُمْ) ^(١) أو مقدر ، كقوله تعالى : (وَلَهُ عَلَى النَّاسِ حَجَّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا) ^(٢) أي : منهم . الثالث : بدل الاشتغال ، وهو بدل شيءٍ من شيءٍ يشتمل عامله ^(٣) على معناه اشتلاً بطرق الإجمال ، كـ «أَعْجَبَنِي زَيْدٌ عِلْمُهُ ، أو حُسْنُهُ» و «سُرِقَ زَيْدٌ ثَوْبَهُ ، أو فَرَسُهُ» .

(١) من الآية ٧١ من سورة المسددة، و(كثير منهم) بدل من واو الجماعة في (عموا) أما الواو في (صموا) فهي راجحة إلى كثير، إذ أصل النظم: ثم عموا كثير منهم وصموا.

(٢) من الآية ٩٧ من سورة آل عمران .

(٢) يختلف النهاة في بدل الاشتغال : هل المشتمل هو الأول الذي هو المبدل منه أو الثاني الذي هو المبدل أو العامل في المبدل منه ؟ واختار ابن مالك القول بأن المشتمل هو الأول ، وهو قول الرمانى ، وقال أبو على الفارسى : المشتمل هو الثاني ؛ واختار المؤلف هنا أن المشتمل هو العامل في المبدل منه ، وهو رأى البرد والسيرا فى ابن جى وابن البادش وابن الأبرش وابن أبي العافية وابن ملكون ، وهو الرأى الحقيق بالقبول ، ألا ترى أن الإعجاب في مثال المؤلف يشتمل على كل من المبدل والمبدل منه ، وفي المثال الثاني السرقة وافمة على المبدل منه وهو زيد بطريق التجوز وعلى ثوبه أو فرسه بطريق الحقيقة . وإنما رجحنا هذا الرأى دون الرأيين الآخرين لأنّه مطرد في كل الأمثلة ، وكل من الرأيين غير مطرد ، بل قد يكون في بعض الأمثلة ولا يكون في بعضها الآخر ، فنحو قوله « سرق زيد عبده » لا يشتمل زيد على العبد فيكون زدا للقول الأول ، ونحو « سرق زيد فرسه » لا يشتمل الفرس على زيد ، فـ تكون زدا للقول الثاني .

وأَمْرُهُ فِي الصَّمِيرِ كُلُّ بَدْلٍ بَعْضٌ : فَمَا لَكُورُ مَا تَقْدَمَ مِنَ الْأَمْتَلَةِ ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى : (يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّمْرِ الْخَرَامِ قَتَلَ فِيهِ)^(١) ، وَمِثْلُهُ أَمْقَدَرُ قَوْلُهُ تَعَالَى : (قَتَلَ أَصْحَابَ الْأَخْذُودِ التَّارِ)^(٢) أَيْ : النَّارُ فِيهِ ، وَقَوْلُهُ : الْأَصْلُ « نَارٌ » ثُمَّ نَابَتْ أَلْ عنِ الصَّمِيرِ .

وَالرَّابِعُ : الْبَدْلُ الْمُبَيَّنُ ، وَهُوَ ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ : لَأَنَّهُ لَا يَدُّعُ أَنْ يَكُونَ مَقْصُودًا كَمَا تَقْدَمَ فِي الْحَدِّ :

نَمَ الْأُولُ إِنْ لَمْ يَكُنْ مَقْصُودًا الْبَيْتَةُ ، وَلِكُنْ سَبَقَ إِلَيْهِ الْلَّاسَانُ فَهُوَ بَدْلُ الْفَلَطِ ، أَيْ : بَدْلٌ عَنِ الْفَلَطِ الَّذِي هُوَ غَلَطٌ ، لَا أَنَّ الْبَدْلَ نَفْسَهُ هُوَ الْفَلَطُ كَمَا قَدْ يَتَوَهَّمُ .

وَإِنْ كَانَ مَقْصُودًا ؛ فَإِنَّ تَبَيَّنَ بِمَذْكُورِهِ فَسَادُ قَصْدِهِ فَبَدْلُ نِسْيَانٍ ، أَيْ : بَدْلُ شَيْءٍ ذُكِرَ نِسْيَانًا .

وَقَدْ ظَهَرَ أَنَّ الْفَلَطَ مُتَعَلِّقٌ بِاللَّاسَانِ ، وَالنِّسْيَانُ مُتَعَلِّقٌ بِالجَنَانِ^(٣) ، وَالنَّاظِمُ وَكَثِيرٌ مِنَ النَّحْوَيْنِ لَمْ يُفَرِّقُوا بَيْنَهُمَا فَسَمَّوْا النَّوْعَيْنِ بَدْلًا غَلَطًا .

وَإِنْ كَانَ قَصْدُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا صَحِيحًا فَبَدْلُ الإِضْرَابِ ، وَيُسَمَّى أَيْضًا بَدْلُ الْبَدَاءِ^(٤) .

وَقَوْلُ النَّاظِمِ : « حُذْتَبَلًا مُدَى » يُحْتَمِلُ الْثَلَاثَةُ ، وَذَلِكَ بِالْخَلَافِ

(١) مِنَ الْآيَةِ ٢١٧ مِنْ سُورَةِ الْبَقْرَةِ .

(٢) مِنَ الْآيَةِ ٤ مِنْ سُورَةِ الْبَرْوَجِ .

(٣) الجَنَانُ - بفتح الجيم ، بزنة سعْيَاب - هو القلب .

(٤) الْبَدَاءُ - بفتح الباءِ وبالدالِ المهمَلةُ - هو ظَهُورُ الْأَمْرِ بَعْدِ أَنْ لَمْ يَكُنْ ظَاهِرًا ، وَالْمَرَادُ أَنْ يَظْهُرَ لَكَ الصَّوْابُ بَعْدِ خَفَاءِ حَالِكَ عَلَيْكَ .

القادير ، وذلك لأن النَّبْل اسم يجمع للسَّهْم ، والمَدْي : جمع مُذْبَّة ، وهي السَّكِين .

فإن كان المتكلّم إنما أراد الأمر بأخذ المَدْي فسمّقه لسانه إلى النَّبْل
فبدل غلط .

وإن كان أراد الأمر بأخذ النَّبْل ثم تبيّن له فساد تلك الإرادة ، وأن
الصواب الأمر بأخذ المَدْي ببدل نسيان .

وإن كان أراد الأول ثم أضرّب عنه إلى الأمر بأخذ المَدْي وجمل الأول
في حكم المتروك ببدل إضراب وبداء .

والأخْسَن فيهنَّ أن يؤْتَى بدل .

فصل : يُبَدِّلُ الظاهِرُ من الظاهر كما تقدّم .

ولا يُبَدِّلُ المضمرُ من المضمر ، ونحو « قُفتَ أنتَ » و « مَرَرتُ بِكَ
أنتَ » توكيده اتفاقاً ، وكذلك نحو « رَأَيْتُكَ إِيَّاكَ » عند الكوفيين
والناظم ^(١) .

(١) أعلم أن العرب يقولون في حال الرفع « قت أنت » ولا يقولون غير ذلك ، ويقولون في حال الصب « رأينك أنت » أحياناً ، وأحياناً أخرى يقولون « رأينك إِيَّاك » ويقولون في حالة الجر « مررت بك إِيَّاك » في بعض الأحيان ، وفي أخرى يقولون « مررت بك بك » وقد نقل سيبويه هذه الاستعمالات كلها عن العرب . ثم أعلم أن النحاة مختلفون في تخرّيج بعض هذه الاستعمالات ، ونحن نبني لك هذا الاختلاف بياناً شافياً فنقول :

اتفاق البصريون والكوفيون على تخرّيج عبارة الرفع فقالوا : الضمير الثاني توكيده للضمير الأول ، واختلفوا في عبارتي النصب وعباراتي الجر ، فذهب الكوفيون إلى أن الضمير الثاني في العبارات الأربع توكيده للضمير الأول كما كان الأمر كذلك في عبارة =

ولا يُذَلُّ مضمر من ظاهر ، ونحو « رأيْتُ زَيْدًا إِبَاهُ » من وضع التحويين ، وليس بسموع .

ويموز عكسه : مطلقاً^(١) إن كان الضمير لفائب ، نحو (وَأَتَرُوا النُّجُوَى
الَّذِينَ ظَلَمُوا)^(٢) في أحد الأوجه^(٣) ، أو كان حاضر بشرط أن يكون بدل بعض ، كـ « أَعْجَبَنَّنِي وَجْهُكَ » قوله تعالى : (أَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ
أُشْبَةٌ حَسَنَةٌ لِمَنْ كَانَ يَرْجُو اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ)^(٤) ، أو بدل اشتمال ،
كـ « أَعْجَبَنَّنِي كَلَامُكَ » قوله الشاعر :

= الرفع ، ولا فرق بين أن يكون الضمير الثاني مرفوعاً منفصلاً نحو « رأيتك أنت »
ونحو « مررت بك أنت » وأن يكون موافقاً للأول نحو « رأيتك إياك » ونحو
« مررت بك بك » وأخذ بهذا الرأي ابن مالك ، وأيده بقوله : « وقول السكوفين
عندى أصح ، لأن نسبة النصوب المتصل كنسبة المرفوع المتصل من المرفوع المنفصل ،
نحو قلت أنت ، والمرفوع توكيده بإجماع ، فليكن النصوب توكيداً ، فإن الفرق
بينهما تمحى بلا دليل » .

وذهب البصريون إلى أنه إذا جيء بالضمير الثاني منفصلاً مرفوعاً نحو « رأيتك
أنت » ونحو « مررت بك أنت » كان الثاني توكيداً للأول ، وإذا جيء بالضمير
الثاني موافقاً للأول نحو « رأيتك إياك » ونحو « مررت بك بك » كان الثاني
بدلاً من الأول .

(١) المراد بالإطلاق في هذا الموضع أن جميع أنواع البدل سواه .

(٢) من الآية ٣ من سورة الأنبياء .

(٣) وفي الآية وجهان آخران ؛ أحدهما : أن يكون (الذين) مبتدأ مؤخراً ، وجده
(أسروا التجوي) فعل وفاعل ومعنى في محل رفع خبر مقدم ، وثانية : أن يكون
(أسروا) فعلاً والواو معه علامة على جمع الفاعل ، و (الذين) فاعله ، وهي
اللفة المروفة بلغة « أ كلوني البراغيث » وارجع إلى بيان ذلك في باب الفاعل .

(٤) من الآية ٢١ من سورة الأحزاب ، وزعم الأخفش أنه بدل كل من كل . =

* بَلَغْنَا السَّمَاءَ تَجْوِذُنَا وَسَنَاؤُنَا *

= ونظير الآية السكرية في إيدال الظاهر من الضمير بدل بعض من كل قول
الراجز :

أَوْعَدَنِي بِالسَّجْنِ وَالْأَدَاهِمِ رِجْلِي ، فَرَجْلِي شَنَّةُ الْمَنَاسِمِ
فإن قوله « رجل » بدل بعض من كل ، والبدل منه هو ياء المتكلم الواقعة
مفعولا به في قوله « أوعدنى » .

٤٢٨ — هذا الشاهد من كلام لأبي ليل النابغة الجعدي ، أنشدها بين يدي
حضره النبي صلى الله عليه وسلم ، والذى أنشده المؤلف منه هو صدر بيت من الطويل
وعجزه قوله :

* وَإِنَّا لَنَرْجُو فَوْقَ ذَلِكَ مَظْهَرًا *

اللغة : « بلغنا السماء » أى وصلنا إلى السماء ، وهذه كناية عن ارتفاع القدر
وعلو المزيلة « مجدنا » الحمد — بفتح الميم وسكون الجيم — كرم الآباء « سناونا »
السناء — بفتح أوله ممدوداً — الشرف والرفعة وعلو المزيلة « نرجو » أى ترقب
ونأمل « مظهر » مصدر ميمي أو اسم مكان — ومعنى المصد .

المعنى : وصف قومه بأنهم قد بلغوا الغاية التي يأملها المؤمل من ارتفاع الأقدار
وعلو المزائل ، وأنهم قد فاتوا كل ذوى الحمد ، وأنهم — مع كل ذلك — يتربون
مزيلة أعلى من المزيلة التي بلغوها .

ويرى أن النبي صلى الله عليه وسلم حين سمع هذا البيت بدت على وجهه
الكرهية ثم قال « إلى أين يا أبا ليلى » ؟ قال : إلى الجنة بك يارسول الله ، فقال « إن
شاء الله » .

الإعراب : « بلغنا » فعل مضارع وفاعله « السماء » مفعول به « مجدنا » محمد :
بدل اشتغال من فاعل بلغ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وبعد مضارف والضمير مضارف إليه
« وسناونا » الواو حرف عطف ، سناء : معطوف على مجد مرفوع وعلامة رفعه
الضمة الظاهرة ، وسناء مضارف والضمير مضارف إليه « وإننا » الواو حرف عطف ،
إن : حرف وكيد ونصب ، والضمير ايمه مبني على السكون في محل نصب « نرجو »
اللام لام الابتداء ، نرجو : فعل مضارع مرفوع بضممة مقدرة على الواو ، وفاعله =

أو بَدَلَ كُلَّ مُفِيدٍ لِلإِحاطةِ، نَحْوَ (تَكُونُ لَنَا عِيَداً لَأُولَئِنَا وَآخِرِنَا) ^(١).
وَيَعْتَنِي إِنْ لَمْ يُفِيدْ؛ خَلَافاً لِلأَخْفَشِ؛ فَإِنَّهُ أَجازَ « رَأَيْتُكَ زَيْدًا »،
وَ« رَأَيْتَنِي عَمْرًا » ^(٢).

فصل: يُبَدِّلُ كُلَّ مِنَ الاسمِ والفعلِ والجملةِ مِنْ مُثَلِّهِ؛ فَالاسمُ كَمَا تَقْدِمُ،
وَال فعلُ كَمَا قَوْلُهُ تَعَالَى: (وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يُلْقِي أَنَّامًا بُضَاعَفٌ) ^(٣)، وَالجملةُ

= ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره نحن ، والجملة في محل رفع خبر إن « فوق » ظرف
مكان متعلق بمحذوف حال من مظاهر تقدم عليه ، وفوق مضاد واسم الإشارة في قوله
« ذلك » مضاد إليه ، واللام للبعد ، والكاف حرف خطاب « مظهراً » مفعول به
لرجو منصوب بالفتحة الظاهرة .
الشاهد فيه: قوله « بَعْدَنَا وَسَانُونَا » فإنه بدل من الضمير البارز الواقع قاعلاً في
« بلغنا » ، وهو بدل اشتثال .

(١) من الآية ١١٤ من سورة المائدة .

(٢) خرج الأخفش الثالث الأول على أن « زيداً » بدل من الكاف المضمة
المحل في « رأيتك » وخرج الثالث الثاني على أن « عمراً » بدل من الياء المضمة محل
في « رأيتني » ويويد الذي ذهب إلى الأخفش ما حكاه السكساني عن بعض العرب
أنه قال « إلى أبي عبد الله » بإبدال « أبي عبد الله » من ياء التكمل المجرورة علا
بالي في قوله « إلى » كما يويد قوله الشاعر :

بِكُمْ قَرِيشٌ كُفِينَا كُلَّ مُفْضِلَةٍ وَأَمْ هَبَّجَ الْمُهَدَّى مَنْ كَانَ خَلِيلًا
محل الاستدلال قوله « بِكُمْ قَرِيشٌ » فإن قوله « قَرِيشٌ » بالجر بدل من كاف
الخاطب في قوله « بكم » والأخفش تابع للسكوفيين فما ذهب إليه .

(٣) من الآية ٦٨ من سورة الفرقان ، وهذه الآية الكريمة مثال لإبدال الفعل
من الفعل بدل كل من كل ، ومثال بدل البعض فيه قوله « إِنْ تَصُلْ تَسْجُدَ اللَّهُ يَرْحَمُكَ »
فتسجد بدل من تصلك ، وهو بدل بعض من كل ، لأن السجود بعض الصلاة ، ومثال
بدل الاشتثال فيه قول الراجز :

كقوله تعالى : (أَمْدُكُمْ بِمَا تَعْلَمُونَ أَمْدُكُمْ بِأَنْعَامٍ وَبَنِينَ)^(١) ، وقد تبدل الجملة من المفرد ، كقوله :

٤٢٩ - إِنَّ اللَّهَ أَشْكُو بِالْمَدِينَةِ حَاجَةً
وَبِالشَّامِ أُخْرَى كَيْفَ يَلْتَقِيَانِ

أبدل «كيف يلتقيان» من «حاجة وأخرى» أى : إلى الله أشكو هاتين الحاجتين تَعَذُّر التقاءهما .

= إنَّ لَهُمُ اللَّهَ أَنْ تُبَارِيَهُمْ تُؤْخَذَ كُرْهَاهُمْ أَوْ تُجْهِيَهُمْ طَائِفَاهُمْ
فإن الأخذ كرها والتجهي طائفها من صفات المبايعة ، ومثال بدل القلط في قوله
«إن تطعم الفقير تسكسه توجر» .

(١) من الآيتين ١٣٢ و ١٣٣ من سورة الشراء ، والآية الكريمة مثال بدل البعض من السكل في الجمل ، ومثال بدل الاشتغال فيها قول الشاعر :

أَقُولُ لَهُ ارْحَلْ لَا تَقِيمَنَ عِنْدَنَا وَإِلَّا فَكُنْ فِي السَّرْ وَالْجَهَرِ مُسْلِمًا

فإن قوله «لاتقيم عندهنا» بدل من قوله ارحل ، وليس توكيدا له لأنه ليس بالفظ ولا بمعناه ، وهو بدل اشتغال لما بينهما من التلازم .

٤٢٩ - هذا بيت من الطويل ، وقد نسبوا هذا البيت لفرزدق ، وذكروا بعده بيتا آخر ، وهو قوله :

سَأَعْلِمُ نَصَّ الْعِيسِ حَتَّى يَكْفَنِي غَنِيَ الْمَالِ يَوْمًا أَوْ غَنِيَ الْحَدَانِ

ومعنى بيت الشاهد أنه يشكو من تفرق أغراضه ، وتباعد ما بين حاجاته ، وأنه موزع القلب ، مشتت البال .

الإعراب : «إلى» حرف جر «الله» مجرور به ، والجار والمجرور متعلق بقوله أشكو «أشكو» فعل مضارع مرفوع بضممة مقدرة على الواو ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا «بالمدينة» جار ومحروم من مفعول حال من حاجة تقدم عليه ، وكان أصله صفة ، فلما تقدم على التكراة أغرب حالا «حاجة» مفعول به =

= لأنك منصوب بالفتحة الظاهرة « وبالشام » الواو حرف عطف ، بالشام : جار ومجرور معطوف بالواو على الجار والمجرور السابق « أخرى » معطوف بالواو على حاجة السابق ، وكلما معمول لأنك ؟ لأن العامل في الحال هو العامل في صاحبها على ما تعلم ، وكأنه قال : وأنك أخرى بالشام « كيف » اسم استفهام مبني على الفتح في محل نصب حال تقدم على صاحبه وعاليه « يلتقيان » فعل مضارع مرفوع بثبوت اللون ، وألف الاثنين فاعله ضمير مبني على السكون في محل رفع .

الشاهد فيه : قوله « كيف يلتقيان » فإن هذه الجملة - فيما ذكر النعاء - بدل من قوله « حاجة » وقوله « أخرى » فيكون فيه إبدال الجملة من المفرد ، وإنما صح ذلك لأن الجملة راجعة بالتأويل إلى المفرد ، وكأنه قد قال : أشك إلى الله حاجة بالمدينة وخاصة بالشام تذكر التأثير ، هكذا قال أبو الفتح ابن جنى ، وتبعد من جاءه بهذه . وقال الدمامي : ويحتمل أن يكون قوله « كيف يلتقيان » جملة مستأنفة تمهى بها على سبب الشكوى ، وهو استبعاد انتفاع هاتين الحاجتين ، اهـ .

ومن أمثلة إبدال الجملة من المفرد قوله تعالى (انظر إلى الإبل كيف خلقت) فإن جملة (كيف خلقت) بدل من (الإبل) وكذلك قوله سبحانه (ألم تر إلى ربك كيف مد الظل) فإن جملة (كيف مد الظل) بدل من الاسم الظاهر قبلها ، قالوا : ومن هذه البابية كل جملة بذلت بكيف بعد اسم مفرد .

فإن قلت : فما نوع هذا البديل الذي هو بدل الجملة من المفرد ؟ لأنك لم تصرخ في إعراب بيت الشاهد بنوع البديل ولا حدثتنا عنه .

فالجواب عن ذلك أن تقول لك : إن كثيرا من النعاء يصرحون في بيت الفرزدق بأن جملة « كيف يلتقيان » بدل كل من المفرد الذي قبلها وما عطف عليه ، ومن صرح بذلك الشيخ خالد ، ولا نفهم على ذلك أصلا ، فإن تذكر النساء الحاجتين - وهو المعنى الذي ذكرروا أن الجملة تؤديه - ليس هو نفس الحاجتين ولا مرادها لها ، فكيف يكون بدل كل منها ؟ بل ليس هذا المعنى بعض معنى الحاجتين حق يكون بدل بعض من كل منها ، وإنما تذكر النساء الحاجتين أمر مرتبط بهما ومتصل بسبب منها ، فالظاهر أن هذا البديل من نوع بدل الاشتغال ، ثم رأيت السيوطي في المجمع =

فصل : وإذا أبدل اسم من اسم مُضمن معنى حرف استفهام أو حرف شرط ذِكرَ ذلك الحرف مع البدل ؟ فالأول كقولك « كم مالك أعيشُونَ أَمْ ثَلَاثُونَ » و « مَنْ رَأَيْتَ أَزِيدًا أَمْ عَمْرًا » و « مَا صَنَعْتَ أَخْبَرًا أَمْ شَرًا » ، والثاني نحو « مَنْ يَقُولُ إِنْ زَيْدٌ وَإِنْ عَمْرٌ وَأَقُولُ مَعْهُ » و « مَا تَصْنَعُ إِنْ خَبَرًا وَإِنْ شَرًا تُجَزِّ بِهِ » و « مَتَى نَسَافِرُ إِنْ غَدًا وَإِنْ بَعْدَ غَدِي أَسَافِرُ مَعَكَ » .

قد نص على أن بدل الجملة من المفرد من بدل الاشتغال ، ورأيت ابن هشام في المغني (٢٠٧ / ١) بتحقيقنا) بنص في الآيتين **الكريتين** اللتين أترناها لك على أن بدل الجملة بدل اشتغال من المفرد قبلها ، فله مزيد الحمد .

فإن قلت : فهل جاء عكس ذلك وهو إبدال المفرد من الجملة ؟
فالجواب أن تقول لك : نص أبو حيان في تفسيره عند قوله تعالى (ولم يجعل له عوجاً قيماً) على أن (قيماً) بدل من جملة (لم يجعل له عوجاً) لأنها بمعنى مفرد ، وكأنه قبل : جعله مستقيماً قيماً ، فاعرف ذلك .

قد تم - بمعونة الله تعالى وحسن إمداده - مراجعة الجزء الثالث من كتاب « أوضاع المسالك » لابن هشام الأنصاري ، مع خلاصة شرحنا المبوسط عليه ، ويليه - إن شاء الله - الجزء الرابع ، وأوله « باب النداء » يسر الله لنا ذلك بعنه وفضله .



فهرس الموضوعات

الواردة في الجزء الثالث
من كتاب « أوضح المسالك » لابن هشام
مع شرحه عليه المسمى « عدة المسالك ، إلى تحقيق أوضح المسالك »

| ص | الموضوع | ص | الموضوع |
|----|--|---------------------------|--|
| ٤٨ | معنى كي التعليل ، ومعنى الواو | ٣ | باب حروف الجر |
| | والناء القسم | ٦ | عندئها عشرون حرف |
| | — تفصيل القول في معنى مذومنه | — | ثلاثة ذكرت في باب الاستثناء |
| ٥١ | « هي رَبْ » | ٩ | وهي خلا وعدا وحاشا |
| ٣٢ | خمسة أحرف تأتي أسماء ، وهي الكاف ، وعن ، وعلى ، ومد ، ومنذ | — | — من حروف الجر « لولا » |
| ٦٠ | تُكون مد ومنذ أسمين في موضعين | ٧ | عند قوم في بعض الاستثناءات |
| ٦٥ | زاد كلام « ما » بعد من وعن | ٦ | من حروف الجر « مَقِ » عند هديل |
| | والباء فلا تُكون عن عمل | ٧ | ومنها « أهل » في امة عقيل |
| | الجر ، وبعد رب والكاف | ٩ | ومنها « كي » وعبر ثلاثة أيام |
| | تُكونهما وقد يبق عملهما قليلاً | ١٣ | ـ مـ قـ تـ كـيـ مـ صـدرـ يـ؟ |
| ٧٠ | بيان ما تدخل عليه « رب » | ٦ | وـ مـ قـ تـ كـيـ مـ عـلـمـ يـ؟ |
| | المكفوفة | ١٦ | حروف الجر قسمان : قسم يعبر |
| ٧٣ | ـ تـ حـذـفـ رـبـ وـ يـقـ عـملـهاـ | الظاهر والمضر ، وقسم يختص | |
| | باب الإضافة | بالظاهر | |
| ٨١ | ـ معـنـيـ الإـضـافـةـ لـغـةـ وـاصـطـلـاحـاـ | معـنـيـ حـرـوفـ الـجـرـ | |
| | ـ هـ لـاـ يـكـونـ المـضـافـ إـلـاـ اسمـاـ ، | ٢١ | ـ لـمـ سـبـعةـ معـانـ |
| | ـ وـ عـلـةـ ذـلـكـ | ٢٩ | ـ لـلـامـ اـثـنـاـ عـشـرـ معـنـيـ |
| | ـ هـ الأـصـلـ أـنـ يـكـونـ المـضـافـ إـلـيـهـ | ٣٥ | ـ لـلـباءـ اـثـنـاـ عـشـرـ معـنـيـ أـيـضاـ |
| | ـ اـسـماـ ، وـ قـدـ جـاءـ جـمـلةـ فعلـيةـ | ٣٨ | ـ لـفـيـ سـتـةـ معـانـ |
| ٨٣ | ـ هـ الـذـىـ يـحـذـفـ مـنـ المـضـافـ لـأـجلـ | ٤٠ | ـ لـلـمـ أـرـبـعـةـ معـانـ |
| | ـ الإـضـافـةـ عـلـىـ ضـرـبـيـنـ : وـاجـبـ ، | ٤٣ | ـ لـمـ أـرـبـعـةـ معـانـ أـيـضاـ |
| | ـ وـهـ ثـلـاثـةـ أـشـيـاءـ ، وـجـائزـ وـهـ | ٤٦ | ـ لـلـكـافـ أـرـبـعـةـ معـانـ أـيـضاـ |
| | ـ نـاءـ الثـانـيـثـ فـيـ نـحـوـ عـدـةـ وـإـقـامـةـ | ٤٧ | ـ معـنـيـ إـلـىـ وـحـقـ اـتـهـاءـ الغـاـيـةـ |

| | |
|--|--|
| <p>الموضع ص</p> <p>١٥٢ ما تلزم إضافته « غير » - هـ قف على وجوه الإعراب في قولهم « ليس غير » وتوجيهها ١٥٤ هـ هل يقال « لا غير » ؟ - ما تلزم إضافته « قبل وبعد » وأحوالها ، ومتى يبنيان ؟ ١٦٠ مما تلزم إضافة، أول دون نحوها ١٦٢ مما تلزم إضافته « حسب » ولها استعمالان ، وحكمها في كل منها ١٦٤ « عل » توافق فوق ، وتحالها ١٦٧ يجوز حذف ما علم من مضاف أو مضاف إليه ، وتفصيل كل حالة منها ١٧٧ الفصل بين المضاف والمضاف إليه - هـ قف على تفصيل آراء متقدمي النهاة ومتاخر لهم وعلى أدلة ذلك ١٩٦ أحكام المضاف لغير المتكلم بباب إعمال المصدر وآنه ٢٠٠ هـ ما يسمى مصدرا ، وما يسمى اسم المصدر ٢٠١ يعمل المصدر عمل فعله - هـ مق يحمل المصدر فعل أن والفعل ؟ ومق يحمل فعل ما والفعل ؟ وتعليل ذلك كله ٢٣ هـ شروط إعمال المصدر العدمية ٢٠٥ المصدر العامل ثلاثة أنواع : منون ، ومضاف ، ومقرون بأأن ٢٠٩ اسم المصدر ، ومق يعمل ؟ ومق لا يعمل ؟</p> | <p>الموضع ص</p> <p>٨٥ تكون الإضافة على معنى حرف من ثلاثة أحرف من حروف الجر ٨٦ الإضافة على ثلاثة أنواع : نوع يفيد تعرف المضاف ، ونوع يفيد تح�性ه ، ونوع يفيد رفع القبح ولا يفيد تعرف ولا تحخص ٩٢ تدخل الـ على المضاف إضافة لفظية في خمس سائل ١٠١ هـ يكتسب المضاف من المضاف إليه واحدا من عشرة أمور ١٠٧ لا يجوز إضافة اسم لم رادفة ١٠٧ هـ سر ذلك ، واختلاف النعامة فيه ١١٠ الغالب صلاحية الاسم للإضافة ولقطع عنها ، ومنها ما تمنع إضافته ١١١ من الأسماء ما يجب إضافته إلى المفرد ١٢٤ من الأسماء ما يجب إضافته إلى الجمل اسمية كانت أو فعلية ١٢٧ من الأسماء ما يجب إضافته إلى الجمل الفعلية خاصة ١٣١ تجوز إضافة اسم الزمان المبهم إلى الجملة ١٣٣ وإذا أضيف اسم الزمان المبهم إلى الجملة جاز إعرابه وبناؤه ١٣٧ مما تلزم إضافته « كلا ، وكلنا » ١٤١ مما تلزم إضافته « أي » مع ذكر معنى أي وما تضاف إليه ١٤٥ مما تلزم إضافته « لدن » والفرق بينها وبين عند في ستة أمور ١٤٨ مما تلزم إضافته « مع »</p> |
|--|--|

| الموضع | ص | الموضع | ص |
|--|----|--|----|
| ٢٣٥ جاءت مصادر الفعل الذى على
فعل بفتح العين على أوزان كثيرة | ٥ | ٢١٢ إضافة المصدر إلى فاعله وإلى
مفعوله | ٦ |
| ٥٢٣٦ وجاءت مصادر الفعل الذى على
فعل يكسر العين على أوزان
كثيرة أيضاً | ٦ | ٢١٤ يجوز في تابع المجرور بإضافة
المصدر من اعنة لفظها ومراعاة عده
باب إعمال اسم الفاعل | ٧ |
| باب مصادر غير الثلاثي | | ٢١٦ تعريف اسم الفاعل | ٨ |
| ٢٣٨ قياس مصدر فعل مضعن العين | ٨ | ٢١٧ يعمل المترن بألف مطلقاً ،
ويعمل المجرد منها بشرط أن | ٩ |
| — قياس مصدر أفعال المزيد بالضمزة | | ٢١٩ أمثلة المبالغة | ٩ |
| — قياس مصدر الفعل البدوه بهمزة
الوصل | | — هل هي قياسية ؟ | ٩ |
| ٢٣٩ قياس مصدر تقليل وما أشبهه | ٩ | ٢٢٥ ثانية اسم الفاعل وأمثلة المبالغة
وجمعهن مثل مفردهن | ١٠ |
| — قياس مصدر فعل وما أطلق به | | ٢٢٩ هـ اسم الفاعل المصنف والوصوف
وخلال النهاة في جواز إعمال
كل منها | ١١ |
| ٢٤٠ قياس مصدر فاعل | | ٢٢٠ ما يجوز في الاسم الفضلة الثاني
للوصف المامل، وما يجوز في تابعه
باب إعمال اسم المفعول | ١٢ |
| — ما خرج عمما ذكر فهو شاذ ،
مع ذكر أمثلة منه | | ٢٣٢ تعريف اسم المفعول
— عمله | ١٣ |
| ٢٤١ اسم المرأة ، واسم الهيئة | | — ما يفرد به عن اسم الفاعل | |
| أبنية أحجام الفاعلين | | — هـ متى تجوز إضافة اسم الفاعل
إلى مرفوعه ؟ ومتى تختبئ ؟ | |
| والصفات للشبيهة بها | | وخلال النهاة في بعض صوره
باب أبنية مصادر الفعل الثلاثي | |
| ٢٤٤ يأتي اسم الفاعل من الفعل
الثلاثي على وزن فاعل | ١٤ | ٢٣٣ الفعل الثلاثي على ثلاثة أوزان ،
وقياس مصدر كل منها | ١٤ |
| — قياس الوصف من فعل المكسور | | ٢٣٤ هـ قف على المراد من قوله «قياس»
مصادر الثلاثي المفتوح السين هو
وزن «كذا» مثلاً | ١٥ |
| العين اللازم | | | |
| — قياس الوصف من فعل الضموم | | | |
| العين | | | |
| ٢٤٤ قد يستغفون عن صفة فاعل بغيرها | | | |
| ٢٤٥ قياس وصف الفاعل من غير
الثلاثي | | | |
| أبنية أحجام المفعولين | | | |
| ٢٤٥ قياس اسم المفعول من الثلاثي | | | |

| الموضوع | ص | الموضوع | ص |
|---|---|---|---|
| ٢٨٠ المخصوص بالدح أو بالدم | — | ٢٤٦ قياس اسم المفعول من غير الثنائي | — |
| — تحويل كل فعل صالح للتعجب منه إلى وزن فعل بضم المين | | ٢٤٧ قد تتواء صيغة فعل عن اسم المفعول | — |
| ٢٨٣ يقال في الدح « جبذا » وفي الدم « لاحبذا » وشواهد ذلك، ومذاهب النحو في أجزاء هذه العبارة ، ووجوه إعرابها | ٢٨٥ لا يتقدم المخصوص على « جبذا » | ٢٤٩ لتحول الصفة المشبهة ثلاثة حالات: | — |
| ٢٨٦ ما يصاغ منه ، وأمثلة له | ٢٨٧ ما يتوصل به إلى التفضيل مما لم يستوف الشروط | ٢٥١ الرفع ، والخض ، والنصب بباب التعجب | — |
| — لاسم التفضيل ثلاثة حالات : | ٢٨٩ هل تدل صيغة أ فعل إذا جردت | ٢٥٣ تعريف التعجب ، وشرحه | — |
| — الأولى : أن يكون مجردا من كل ومن الإضافة | ٣٠٠ وحذفت « من » وجرورها | ٢٥٧ لتعجب عبارات كثيرة ولكن | — |
| ٣٠٠ هل تدل صيغة أ فعل إذا جردت على التفضيل ؟ وشواهد ذلك | ٣٠١ على التفضيل ماماً أو مضافاً | ٢٦٠ المبوب له في النحو صيغتان | — |
| ٣٠١ مقي يكثر حذف « من » وجرورها | ٣٠٢ إذا كان الجرور استفهاماً أو مضافاً | ٢٦٢ الصيغة الأولى « ما أفعله » | — |
| ٣٠٢ يجب تقديم « من » وجرورها | ٣٠٣ إلى استفهام ، ويشفق غير ذلك | ٢٦٤ وتفصيل القول في أجزائها | — |
| إذا كان الجرور استفهاماً أو مضافاً | ٣٠٤ الحالـة الثانية : أن يكون اسم التفضيل مقتناً بـأـلـ، وأـحـكـامـها | ٢٦٦ الصيغة الثانية « أـفـلـ بـهـ » | — |
| إلى استفهام ، ويشفق غير ذلك | ٣٠٥ الحالـة الثالثـة : أن يكون اسم التفضيل مضافاً | ٢٦٧ مـقـى يـجـوزـ حـذـفـ المـعـجـبـ منهـ | — |
| ٣٠٤ الحالـة الثانية : أن يكون اسم التفضيل مقتناً بـأـلـ، وأـحـكـامـها | ٣٠٦ حـكمـ المـضـافـ إـلـىـ مـعـرـفـةـ | ٢٦٩ فـعـلـ الـعـجـبـ لـاـيـصـرـ فـانـ | — |
| ٣٠٥ الحالـة الثالثـة : أن يكون اسم التفضيل مضافاً | ٣٠٧ حـكمـ المـضـافـ إـلـىـ مـعـرـفـةـ | ٢٧١ أـثـرـ دـمـ تـصـرـ فـهـماـ | — |
| — حـكمـ الـنـسـكـرـةـ | ٣٠٨ مـيـانـ مـاـ اـجـتـمـعـ فـيـهـ مـانـيـةـ شـرـوـطـ | ٢٧٣ هـ فـعـلـانـ عـنـدـ الـبـصـرـيـيـنـ ، | — |
| ٣٠٧ مـعـوـلـ أـفـلـ التـفـضـيلـ | ٣٠٩ حـكمـ المـضـافـ إـلـىـ مـعـرـفـةـ | ٢٧٥ وـاسـعـانـ عـنـدـ الـكـوـفـيـيـنـ | — |
| ٣٠٨ حـلـ يـجـمـعـ بـيـنـ التـحـيـزـ وـالـفـاعـلـ | ٣١٠ هـ إـذـاـ كـانـ الـفـاعـلـ ضـمـيرـاـ مـسـتـرـاـ | ٢٧٧ هـ طـرـيقـانـ لـنـحـاقـ حـكـاـيـةـ الـخـلـافـ | — |
| الـظـاهـرـ فـيـ الـكـلـامـ | ٣١١ لـهـ تـميـزـ يـفـسـرـهـ فـلـلـفـاعـلـ أحـكـامـ | ٢٧٩ كـامـاـ | — |
| | | ٢٧٧ هلـ يـجـمـعـ بـيـنـ التـحـيـزـ وـالـفـاعـلـ | — |
| | | الـظـاهـرـ فـيـ الـكـلـامـ ؟ | — |

| ص | الموضوع | ص | الموضوع |
|-----|---|--|---------|
| ٣١٨ | ٣١٨ النعت المقطوع | باب النعت | ٢٩٩ |
| — | — متي يجوز حذف النعوت ؟ | الأشياء التي تتبع ما قبلها في الإعراب خمسة | — |
| ٣٢٢ | ٣٢٢ متي يجوز حذف النعت ؟ | هـ قف على معنى التابع ، وعلى وجه انحصر التابع في المثلثة، وعلى آراء العادة في العامل في كل واحد منها | — |
| — | باب التوكيد | ٣٠٠ تعريف النعت | — |
| ٢٢٧ | ٢٢٧ التوكيد ضربان | هـ قف على معنى توضيح النعت لمعنى ومعنى مخصوصه إياه | — |
| — | — ألفاظ التوكيد المعنوي وموضع كل | هـ قف على الأغراض التي يؤتى بالنعت من أجل إفادتها | — |
| ٣٣٠ | ٣٣٠ التوكيد بجميع أغرب | ٣٠٢ ما يوافق النعت معنوه في | — |
| ٣٣١ | ٣٣١ وكذلك التوكيد بعامة | ٣٠٤ الأشياء التي ينعت بها أربعة : | — |
| ٢٣١ | ٢٣١ إذا أردت تقوية التوكيد أبعت كله بأجمع | الأول المشتق | — |
| ٣٣٢ | ٣٣٢ يجوز التوكيد بأجمع دون تقدم كل | هـ قف على معنى المشتق ، وعلى | — |
| — | — الفول في توكيد السكرة | الأنواع التي يشملها | — |
| ٢٣٤ | ٢٣٤ هـ قف على اختلاف الكوفيين والبصرىين | الثاني المشبه للمشتق | — |
| ٣٣٥ | ٣٣٥ توكيد الضمير بالنفس أو بالعين | هـ الجامد المشبه للمشتق تسعة أشياء | — |
| ٣٣٦ | ٣٣٦ التوكيد اللفظي | ٣٠٦ هـ الاسم من حيث وقوعه نعتا أو منعوتا على أربعة أقسام : | — |
| — | — توكيد الجملة توكيدا لفظيا | — الثالث ما ينعت بالجملة ، وللنعت بها ثلاثة شروط | — |
| — | — توكيد الاسم الظاهر والضمير المفصل | ٣٠٨ هـ هل يجب في النكرة التي تنعت بجملة أن تكون مذكورة في الكلام ؟ | — |
| ٢٣٨ | ٢٣٨ توكيد الضمير المتصل | — هـ الرابط بين جملة النعت والمعنوت | — |
| — | — توكيد الفعل والحرف الجوابي | ٣١٢ الرابع ما ينعت به المصدر | — |
| ٣٣٩ | ٣٣٩ توكيد الحرف غير الجوابي | ٣١٣ الحكم فيما إذا تعددت النعوت | — |
| — | باب العطف | ٣١٤ الحكم فيما إذا تكررت النعوت والمعنوت واحد معرفة أو نكرة | — |
| ٣٤٩ | ٣٤٩ العطف ضربان | | |
| — | — عطف البيان : تعريفه | | |
| — | — هـ قف على معنى العطف لغة ، وعلى سر تسمية عطف البيان بذلك | | |
| ٣٤٧ | ٣٤٧ عطف البيان في المفردة متفق عليه | | |
| ٣٤٨ | ٣٤٨ جوز الكوفيون وجاءة عطف البيان في النكرة وخر جوا عليه آيات | | |

| | |
|--|--|
| <p>ص الموضع</p> <p>٣٧٧ الكلام على « أو »</p> <p>٣٨٠ الكلام على « إما »</p> <p>— هقف على خمسة بحث تتعلق بما</p> <p>٣٨٣ الكلام على « لكن » وشروط العطف بها</p> <p>٣٨٦ الكلام على « بل » وشروطها</p> <p>٣٨٨ الكلام على « لا » وشروطها</p> <p>٣٩٠ العطف على الضمير بأنواعه</p> <p>٣٩٤ عطف الفعل على الفعل</p> <p>٣٩٥ عطف الفعل على الاسم المشبه لل فعل ، وعكسه</p> <p>٣٩٦ ما تختص به الناء والواو</p> <p>٣٩٨ حذف المطوف عليه</p> <p>٣٩٩ منه قولهم « وعليكم السلام »</p> <p>باب البدل</p> <p>٤٠٠ تعريفه</p> <p>٤٠٢ أقسام البدل أربعة</p> <p>٤ إبدال الضمير من الضمير</p> <p>٤٠٦ إبدال الضمير من الظاهر ، وعكسه</p> <p>٤٠٩ إبدال الفعل من الفعل ، والجملة من الجملة ، والجملة من المفرد</p> <p>٤١١ هـ إبدال المفرد من الجملة</p> | <p>ص الموضع</p> <p>— فيم يوافق عطف البيان متبعه</p> <p>٣٤٩ يصح في عطف البيان أن يعرب بدل كل من كل ، وشرط ذلك عطف النسق</p> <p>٣٥٣ تعريفه</p> <p>— هـ قف على معنى النسق</p> <p>— أحرف العطف ضربان : ضرب يشرك لفظاً ومعنى ، وضرب يشرك لفظاً لا معنى</p> <p>٣٥٤ هـ قف على الخلاف في حق وأم ولكن</p> <p>٣٥٥ هـ قف على الخلاف في عدد ليس من أحرف المطف</p> <p>٣٥٦ الكلام على واو العطف</p> <p>— هـ تنفرد الواو بخمسة عشر شيئاً</p> <p>٣٦١ الكلام على فاء المطف ، وما تنفرد به</p> <p>٣٦٣ الكلام على « ثم »</p> <p>٣٦٤ الكلام على « حق » وذكر شروط كونها عاطفة</p> <p>٣٦٨ الكلام على « أم » وتقسيمها إلى متعلقة ومنقطعة</p> <p>— واضح « أم » المتعلقة</p> <p>٣٧٤ مواضع « أم » المنقطعة ، ومذاهب النحو في دلائلها على الإضراب والاستهان</p> |
|--|--|

تمت فهرس الجرء الثالث من « أوضاع المسالك » وشرحنا عليه ،
والحمد لله أولاً وآخرًا ، وصلاته وسلامه على سيدنا محمد وآلـه